المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الملك سعود

كلية التربية



الأحاديث المُعَلَّة بالاختلاف في كتاب "الإرشاد"

للحافظ أبي يعلى الخليلي (ت٤٤٦هـ)

جمعاً ودراسة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الحديث وعلومه

قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية جامعة الملك سعود

إعداد

مها بنت سعدون العتيبي

الرقم الجامعي (٤٢٥٢٢١١٤٨)

إشراف

أ.د. سعد بن عبد الله آل حميِّد

الأستاذ في الحديث وعلومه

الفصل الثاني لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

كلية التربية

قسم الثقافة الإسلامية

شعبة (التفسير والحديث)

إجازة رسالة دراسات عليا

عنوان الرسالة

الأحاديث المُعَلَّة بالاختلاف في كتاب " الإرشاد " للحافظ أبي يعلى الخليلي

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

(تخصص التفسير والحديث)

إعداد الطالبة / مها بنت سعدون العتيبي

نوقشت هذه الرسالة في يوم الأحد الموافق ١٣/ ٧/ ١٤٣٣هـ

وتم إجازتها

أعضاء لجنة المناقشة :	صفة العضوية	التوقيع
١- أ.د. سعد بن عبدالله الحميد	مقرراً	
٢- أ.د حسن محمد عبه جي	عضواً	
٣- أ.د. يحيى بن عبدالله الشهري	عضواً	

العام الجامعي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ

الفصل الثاني



بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة: الملك سعود.
الكلية المانحة: كلية التربية.
القسم العلمي: ثقافة إسلامية.
التخصص: الحديث وعلومه.
عنوان الرسالة: الأحاديث المعَلَّة بالاختلاف في كتاب "الإرشاد" للحافظ أبي يعلى الخليلي، جمعاً ودراسة.
اسم الباحثة: مها بنت سعدون العتيبي.
الدرجة: دكتوراه.

مُلَخَّص الرسالة

إن معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقها، وقد أفرد بعض أهل الحديث في هذا الفن كتباً مستقلة، في حين أدرجها بعضهم في ثنايا مؤلفاتهم، ومن هذه الكتب: كتاب "الإرشاد" للخليلي، حيث جاء في ثنايا الكتاب بعض الأحاديث التي أعلها الخليلي إما بنفسه، أو نقل علَّتها عن غيره، فجمعت الأحاديث المعلة بالاختلاف فيها بالزيادة، أو بالنقصان، أو بالتغيير والإبدال ودرستها.

والخليلي من العلماء ذوو المكانة العالية، ويكفي أن أذكر في هذا قول الذهبي: ((كان ثقة، حافظاً، عارفاً بكثير من علل الحديث، ورجاله، عالي الإسناد، كبير القدر، ومن نظر في كتابه عرف جلالته)).

وهذا الكتاب تراجم للمحدثين مرتب على حسب بلادهم، إلا أنه حوى نصوصاً في علم العلل، ولكنها غير مجموعة في مكان واحد، ولا مرتبة ترتيباً يسهل الوصول إليها، مما يجعل تلك النصوص غير متاحة للمعتنين بعلل الأحاديث، والخليلي من العلماء الذين طالما نُقلت أقوالهم، إلا أن قلة الإنتاج العلمي الذي وصلنا لهذا العالم، وقلَّة الدراسات العلمية حوله، جعلنا لا نملك تصوراً واضحاً عن منهجه العلمي في علم العلل.

كما أنه يستعمل بعض التراكيب المشكلة؛ كقوله : (هذا من الصحيح المعلول)، كما جرى الخلاف طويلاً حول تعريفه الحديث الشاذ.

وأهدف من خلال هذا البحث إلى تحديد معنى العلة عند الخليلي، مع بيان جهوده في النقد الحديثي، من خلال دراسة الأحاديث المعلة بالاختلاف في كتابه "الإرشاد".

وقد قُدِّمت دراسات تطبيقية مختلفة حول علم العلل بصورة عامة، بعضها عام يتعلق بقواعد وأصول هذا الفن، وبعضها خاص بتحقيق بعض الكتب؛ ولكني لم أجد شيئاً من الدراسات السابقة حول الأحاديث المعلَّة في كتاب "الإرشاد" للخليلي؛ ولا يؤثر على ذلك ما كتبه محقق "الإرشاد" في مقدمته؛ فقد تعرضت لجانبين لم يتعرض لهما المحقق، وهي:

- دراسة لمقدمة كتاب "الإرشاد".
- بيان جهود الخليلي في علل الحديث.

ولمكانة الخليلي العلمية، ولما لأقواله وتعليلاته من مكانة عند العلماء، فإن هذه الرسالة ستجمع الأحاديث المعلة بالاختلاف عنده، وتقدم بعد دراستها في بحث مستقل.

وتبرز أهمية الكتابة عن الأحاديث المعلة بالاختلاف عند الخليلي في أمور:

١. خلو المكتبة الحديثية من مؤلف مستقل عن الأحاديث المعلة بالاختلاف عند الخليلي.
٢. مكانة الخليلي بين علماء الحديث.
٣. لم يُفرد الخليلي بدراسة وافية تعكس جهوده الحديثية، وكتاب "الإرشاد" أشهر مؤلفاته على الإطلاق، وقدّم له بمقدمة نفيسة ذكر فيها بعض المصطلحات الحديثية المشكلة التي انفرد باستعمالاتها كقوله: ((صحيح معلول))، أو بتعريفات تحتاج إلى من يقف على حقيقة مراده منها، وتوجيه ما يُشكل منه مع التعريف المشهور عند المحدثين؛ كتعريفه ((الحديث الشاذ)) مما يحتاج إلى تحليل ومناقشة ودراسة لهذه المصطلحات وغيرها، وموازنة ذلك بتطبيقاته العملية في إعلاله للأحاديث.

King Saud University.
College of Education.
Department: Islamic Studies.
Programs of study: Hadith.
Thesis: The defected hadith in the book "alershad" of alKhalili, collection and study.
Name: Maha Sadoon Al-Otaibi.
Degree: PhD.

Abstract

The knowledge of the causes and effects of hadith is the most accurate of types of hadith, Has been singled out some of the people in this hadith art books independently, while some of them included them in the folds of their books,One of these books: the book "alershad" of the Khalili, Where the book came in the course of some hadith that criticism itself or transfer to others.

I collected the defected difference hadith in the increase, or decrease, or change and substitution and studied.

Khalili is one of the owners of those scholars, high status, is enough to mention in this Aldahabe saying: ((was confident, maintained, knowing much of the causes and effects of hadith, and his men,a ascending chain of transmission, and look at his book known the high postion of him)).

In this book biographies of salary depending on the country, but it is not a group in one place, not in alphabetical order of easy to access,

Khalili is one of those scholars who quoted their words, but the lack of scientific production, which reached him, and the lack of scientific studies about it, we do not have a clear understanding of the scientific method.

It also uses some of the compositions of the problem; such as saying: (This is a defected and authentic), has also been a long controversy about the definition of irregular hadith.

The objectives of this research is to determine the meaning of the blemish when Khalili, a statement with his newborn in cash, through the study of the defected difference hadith in his book "alershad".

Has provided studies applied different about the science of the blemish in general, some of the rules and origins of this art, and some special achievement of certain books; but I did not find a thing of the past studies on the defected hadith in the book "alershad" of AlKhalili; not affect that what was written by an investigator "alershad" in his introduction; have been exposed to both sides are not exposed to the investigator, namely:

- A study of the introduction of the book "alershad".
- Statement of the efforts of al-Khalili in the causes and effects of hadith.

I will study topics in independent research, The importance of writing about this subject in other things:

1. Hadith-library free from the author independently of the defected difference hadith of AlKhalili.
2. Khalili position between hadith scholars.
3. Not singled out Khalili studied adequately reflect his efforts, and the book "alershad" months his works at all, and gave him an introduction precious stating some of the terminology problem by himself Uses such as saying: ((defected and authentic)), or definitions need to be who knows he meant them, and guide what constitutes with the definition of it famous, such as the definition ((irregular hadith)), which needs to analyze, discuss and study of these terms and others, and that its applications budget process in his book.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد.

فإن أشرف علم على الإطلاق هو علم الوحيين: الكتاب والسنة، وإن من خير ما تفنى فيه الأعمار شغلاً ومطالعة هو الاشتغال بسنة رسول الله ﷺ حفظاً وفهماً، ومن أفضل علوم الحديث المعينة على تمييز المقبول من المردود: علم علل الحديث الذي عدَّه بعض الناس ضرباً من السحر أو الكهانة[١]؛ لصعوبته ودقته وقلة من يخوض فيه، مع أنه علم قائم على أصول ومعرفة تُدْرَكُ بعد طول مطالعة وحفظ ومدارسة، مع ملازمة للطاعة وتقوى الله[٢].

يقول علي بن المديني: ((ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة))[٣].

وقال الخطيب البغدادي: ((معرفة العلل أجل أنواع علوم الحديث))[٤].

وقال ابن الصلاح: ((اعلم أن معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقها وأشرفها)) [٥].

وقد أفرد بعض أهل الحديث في هذا الفن كتباً مستقلة، في حين أدرجها بعضهم في ثنايا مؤلفاتهم، ومن هذه الكتب: كتاب (الإرشاد في معرفة علماء الحديث للحافظ الخليلي)، حيث جاء في ثنايا الكتاب بعض الأحاديث التي أعلها الخليلي إما بنفسه، أو نقل علَّتها عن غيره، فاستخرت الله ﷻ في جمع (الأحاديث المعَلَّة بالاختلاف) في هذا الكتاب، ومن ثم دراستها على حدة، ثم ذكر أقوال العلماء فيها إما موافقة أو مخالفة للخليلي في إعلالها، وعنونت هذا

---

(١) لشدة غموضه وخفائه، حتى يبدو عند من لا يعرفه أنه من الكهانة.

(٢) تنظر مقدمة كتاب "الحديث المعلل" (ص٧-٩).

(٣) "الجامع لأخلاق الراوي" (٢/٢٥٧).

(٤) المصدر السابق (٢/٢٩٤).

(٥) "مقدمة ابن الصلاح" (ص٤٢) .

البحث بـ (**الأحاديث المُعَلَّة بالاختلاف في كتاب "الإرشاد" للحافظ أبي يعلى الخليلي، جمعاً ودراسة**).

هذا والله أسأل الإعانة والسداد والتوفيق.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن كتاب "الإرشاد" للخليلي ليس من كتب العلل المصنفة لهذا الغرض، بل هو كتاب تراجم للمحدثين مرتب على حسب بلادهم، إلا أنه حوى نصوصاً في علم العلل هي في غاية النفاسة، ولكنها غير مجموعة في مكان واحد، ولا مرتبة ترتيباً يسهل الوصول إليها، مما يجعل تلك النصوص غير متاحة للمعتنين بعلل الأحاديث.

ووجه آخر لمشكلة البحث، وهو أن الخليلي - رحمه الله - من علماء الحديث المعتبرين الذين طالما تناقل العلماء أقوالهم، إلا أن قلة الإنتاج العلمي الذي وصلنا لهذا العالم، وقلَّة الدراسات العلمية حوله، جعلنا لا نملك تصوراً واضحاً عن منهجه العلمي في علم العلل.

كما أننا نجد الخليلي يستعمل بعض التراكيب المشكلة؛ كقوله : (هذا من الصحيح المعلول)، وأفضل الطرق لتحرير هذه المصطلحات المهمة: أن تُدرس في ضوء الأحاديث التي أعلها بسبب الاختلاف.

حدود البحث:

ستنحصر الدراسة في الأحاديث المعلة بالاختلاف، سواء من قِبَلِ الخليلي أو غيره، سواء أكان الاختلاف فيها بالزيادة، أم بالنقصان، أم بالتغيير والإبدال دون غيرها من أوجه التعليل الأخرى؛ كالتفرد مثلاً، وقد بلغ عدد الأحاديث ٧١ حديثاً[١]، وسيكون البحث مقتصراً على كتاب "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" للخليلي، بانتخاب السِّلَفي، اعتماداً على النسخة التي قام بتحقيقها د.محمد سعيد بن عمر إدريس، وهي من منشورات مكتبة الرشد بالرياض. الطبعة الأولى لعام ١٤٠٩هـ الموافق ١٩٨٩م، مع الاستعانة بالمخطوط عند الحاجة .

---

(١) بعد أن كان العدد عند الحصر الأولي مع الخطة (٧٩) حديثاً، حيث ظهر لي أن ما استبعدتها تفرد مطلق لا خلاف فيها.

مصطلحات البحث:

المعلول: ((هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح))[١].

الاختلاف: أن تتعدد وجوه الرواية على الراوي مدار الحديث بأن يرفع بعضهم الحديث ويقفه آخرون، أو يصله بعضهم ويرسله غيرهم، أو يزيد بعضهم فيه راوياً ويسقطه بعضهم، وهكذا[٢].

أهمية البحث وأسباب اختياره:

١. إن كتاب "الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي" أحد الكتب التي حوت جملة من النصوص المهمة في إعلال الأحاديث، إلا أنها نُثرت فيه ولم تُجمع في محل واحد ولم ترتب، ولم تدرس – حسب علمي – في ضوء علم العلل.

٢. مكانة الخليلي بين علماء الحديث، ويكفي في هذا أن أذكر قول الذهبي – وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال[٣] –: ((... وكان ثقة، حافظاً، عارفاً بكثير من علل الحديث، ورجاله، عالي الإسناد، كبير القدر، ومن نظر في كتابه عرف جلالته))[٤].

وقد أكثر العلماء من النقل عن الخليلي: كالرافعي[٥]، والمزي[٦]، والذهبي[٧]، وابن حجر[٨] وغيرهم.

---

(١) هذا تعريف ابن حجر نقله تلميذه البقاعي في "النكت الوفية بما في شرح الألفية" (٥٠١/١).

(٢) ينظر "شرح لغة المحدث" (ص٣٤٩).

(٣) قاله ابن حجر في "نزهة النظر" (ص١٣٦)

(٤) "تذكرة الحفاظ" (١١٢٤/٣)

(٥) يكفي في هذا أن نعلم أن الرافعي جعل كتاب الخليلي الذي ألفه في تاريخ قزوين مستنده الرئيس في كتابه "التدوين في تاريخ قزوين"؛ كما في مقدمته (٣/١)

(٦) "تهذيب الكمال" (٤١٠/٨و٢٥١/٩و٤٦٠/١٠ وغيرها).

(٧) "ميزان الاعتدال" (١٨٨/٤و١٨٩و٦٢/٦ وغيرها).

(٨) "تقريب التهذيب" (ص٣٦٣و٤٨٠ وغيرهما) ، تهذيب التهذيب (٣٩/١و١٥٠/٣و١٦٥ وغيرها) ، "لسان الميزان" (٦٥/١و١٢٠و١٦٧ وغيرها).

٣. إن الحافظ الخليلي لم يسبق حسب علمي أن أُفرد بدراسة وافية تعكس جهوده الحديثية، وهذا مما يشجع الباحث على دراسة هذه الشخصية من خلال أشهر مؤلفاته على الإطلاق، لا سيما أنه قدّم لكتابه بمقدمة نفيسة ذكر فيها بعض المصطلحات الحديثية المشكلة التي انفرد باستعمالاتها كقوله: ((صحيح معلول))، أو بتعريفات تحتاج إلى من يقف على حقيقة مراده منها، وتوجيه ما يُشكل منه مع التعريف المشهور عند المحدثين؛ كتعريفه ((الحديث الشاذ)) مما يجعل الباحث في علم الحديث يحتاج إلى تحليل ومناقشة ودراسة لهذه المصطلحات وغيرها، وموازنة ذلك بتطبيقاته العملية في إعلاله للأحاديث.

٤. إن الغلبة في إعلال الأحاديث إنما تكون للأحاديث التي فيها اختلاف؛ يقول الحافظ ابن حجر: ((فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف))[١]، لذا وقع اختياري على (الأحاديث المعلة بالاختلاف في كتاب "الإرشاد" للخليلي).

الدراسات السابقة:

قُدِّمت دراسات تطبيقية مختلفة حول علم العلل بصورة عامة، وهي دراسات متعددة ومتنوعة؛ بعضها عام يتعلق بقواعد وأصول هذا الفن، وبعضها خاص بتحقيق بعض الكتب؛ كالعلل لابن أبي حاتم، والبعض مقيد بدراسة أحاديث بعض الرواة المعلة وهي ليست بالقليلة، ولكني لم أجد شيئاً من الدراسات السابقة حول الأحاديث المعلَّة في كتاب "الإرشاد" للخليلي؛ بعد البحث في أوعية المعلومات في كل من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومكتبة الملك فهد الوطنية، وبعد سؤال ذوي الخبرة من أهل العلم، ولا يؤثر على ذلك ما كتبه د. محمد إدريس في مقدمة تحقيقه لكتاب "الإرشاد"؛ وسأتعرض لجوانب مهمة – في ظني – أن المحقق – وفقه الله – لم يتعرض لها، وهي تتعلق بجانبين:

۞ دراسة لمقدمة كتاب "الإرشاد"، وهذه لم يستوعبها المحقق بالدراسة، حيث علق في الحاشية على بعض المواطن في مواضعها من الكتاب، وكان ينقصه في هذه التعليقات

---

(١) "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢/٧١١).

التحليل والمناقشة لما أورده الخليلي في هذه المقدمة من مصطلحات، وبيان هل التزم الخليلي في أحكامه على الأحاديث بهذه المصطلحات أو لا؟ وهذا لن يتأتى الحكم به إلا بعد الدراسة التطبيقية لأحكام الخليلي على الأحاديث.

۞ بيان جهود الخليلي في علل الحديث، وهذه الجهود لا تبرز إلا من خلال ملامسة الجوانب التطبيقية في الكتاب والتي تحتاج إلى إجراء دراسة لكل حديث – وهذا لم يكن مقصود المحقق عند تحقيقه للكتاب، إذ غاية مقصوده إخراج نص الكتاب مع عزو الحديث إلى مصادره –، وبيان أوجه إعلاله، والراجح منها، وحكم الخليلي عليه، وهل هو ناقل أو ناقد؟ وقيمة نقده موازنة بأقوال العلماء الآخرين، وهذا ما لم يفعله المحقق؛ حيث إنه تناول منهج المؤلف في نقد الحديث والرجال، وهذا ما لن أتناوله.

أهداف البحث:

١ جمع ودراسة الأحاديث المعلة بالاختلاف في كتاب "الإرشاد" دراسة تحليلية شاملة، وإبراز رأي الخليلي وغيره من العلماء فيها، ومن ثم الحكم الراجح فيها.

٢ تحديد معنى العلة عند الخليلي.

٣ بيان جهود الخليلي في النقد الحديثي.

أسئلة البحث:

- كيف تعامل العلماء مع الأحاديث المعلة بالاختلاف – سواء بالزيادة، أو النقص، أو التغيير والتبديل – في كتاب "الإرشاد" ؟ وما منهج الخليلي في ذلك موازنة بأقوال غيره من علماء العلل ؟
- ما معنى العلة عند الخليلي ؟
- ما الجهود العلمية التي قدمها الخليلي لخدمة علل الحديث ؟

منهج البحث:

المنهج الذي سرت عليه هو المنهج الاستقرائي التحليلي .

إجراءات البحث:

أولاً : ترتيب المعلومات :

- أرتب أحاديث كل فصل حسب طبيعة الاختلاف.

- إذا تعددت علل الحديث الواحد، أجعل الحديث في العلة الأشهر.

- أورد النص في البداية من كتاب الإرشاد.

- قد يورد الخليلي الحديث في أكثر من موضع، فإن كان الارتباط بين هذه المواضع وثيقاً، فإني أضم ما تفرق من طرق الحديث في موضع واحد .

- أضع التَّخريج والدِّراسة عقب نص كتاب الإرشاد .

- أضبط بالشكل ما يحتاج إلى ضبط.

- أعزو الآيات القرآنية إلى سورها.

- أعلق على ما يحتاج إلى تعليق، كبيان الألفاظ الغريبة، والتعريف بالأماكن وغير ذلك.

ثانياً: تخريج ودراسة الحديث :

- أذكر أولاً على سبيل الإجمال تلخيصاً لأوجه الاختلاف التي وقفت عليها .

- أخرج الأحاديث من مصادرها الأصلية، وربما أتوسع في ذلك بحثاً عن القرائن والأدلة وأقوال الأئمة.

- أرتب الطرق حسب المتابعات؛ التامة، ثم القاصرة.

- أراعي في ترتيب المخرِّجين ذكرهم حسب وفياتهم .

- أصحاب الكتب الستة ذكرتهم بأسمائهم المجردة فهذا يعني أنني أريد الكتب الستة نفسها، وإذا أردت غيرها حددته.

- أعزو للحديث برقمه، وإن لم يكن له رقم فالجزء والصفحة، عدا "علل الحديث" لابن أبي حاتم أعزو لرقم السؤال.

- بعد التخريج أذكر أقوال العلماء على الوجه المخرج إن وَجدت.

ثالثاً : دراسة الاختلاف :

- النظر في الاختلاف، وذلك عن طريق دراسة أحوال الرواة لكل وجه، ممن لهم تعلق بنتيجة الاختلاف، فأترجم فقط لمن يتوقف عليه ترجيح وجه أو طريق، إذا لم أجد لأحد من العلماء حكماً على الحديث أو الوجه الذي أدرسه.

- أذكر خلاصة ما انتهيت إليه في البحث في الرواة بالرجوع للمصادر الأصلية في علم الجرح والتعديل، وقد أقتصر على ثلاثة مصادر متنوعة إذا كانت تفي بالمطلوب، ولا أطيل بنقل نصوص الأئمة في الترجمة من باب الاختصار.

- أذكر خلاصة ما أصلُ إليه بعد النظر في الاختلاف، مع ذكر ترجيح الخليلي بتعليله إن وجد، وأذكر من وافقه أو من خالفه من أئمة علم العلل، ثم أذكر ما انتهيت إليه من الدراسة من حيث الموافقة أو عدمها، وقد لا أنص على هذا نصاً، فمجرد سرد الأقوال يتضح بها من وافقه أو خالفه.

- إذا تكرر الراوي مرة أخرى أحلت على ترجمته بذكر ملخص حاله مع رقم الصفحة.

رابعاً: الحكم على الحديث :

- أحكم على الحديث بناءً على الوجه الراجح، فإن كان أصل الحديث في الصَّحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك .

- وإن كان الحديث ضعيفاً ذكرت متابعاته وشواهده.

تتلخص خطة البحث في التالي:

تشتمل الخطة على مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، وفهارس.

مقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهجي في البحث.

تمهيد: ويشتمل على ما يلي بصورة مختصرة:

- تعريف العلة.
- أشهر علماء العلل، وأشهر المؤلفات فيها.
- أنواع العلة.
- أسباب العلة.

- وسائل كشف العلة.

الباب الأول: الحافظ أبو يعلى الخليلي، وجهوده في علل الحديث من خلال كتابه "الإرشاد"، وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بالخليلي وكتابه "الإرشاد"، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالخليلي، وفيه مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه.

المبحث الثاني: تاريخ ولادته.

المبحث الثالث: أسرته.

المبحث الرابع: شيوخه.

المبحث الخامس: تلاميذه.

المبحث السادس: رحلته وطلبه للعلم.

المبحث السابع: مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه.

المبحث الثامن: آثاره العلمية.

المبحث التاسع: وفاته.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "الإرشاد"، وفيه مباحث:

المبحث الأول: أهمية كتاب "الإرشاد".

المبحث الثاني: الموازنة بين "الإرشاد" وبين ما صُنف قبله في موضوعه من كتب الرجال.

المبحث الثالث: وصف عام لكتاب الإرشاد.

الفصل الثاني: جهود الخليلي في علل الحديث من خلال كتابه "الإرشاد"، وفيه مباحث:

المبحث الأول: جهوده في بيان الشذوذ والتفرد.

المبحث الثاني: جهوده في بيان زيادة أو نقص الثقة.

المبحث الثالث: جهوده في بيان المخالفة والاختلاف.

المبحث الرابع: جهوده في دفع العلة.

المبحث الخامس: تفردات وأوهام الخليلي.

الباب الثاني: الأحاديث المُعَلّة بالاختلاف، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: الأحاديث المعَلّة بالاختلاف في الوصل والإرسال.

الفصل الثاني: الأحاديث المعَلّة بالاختلاف في الوقف والرفع.

الفصل الثالث: الأحاديث المعَلّة بالاختلاف في زيادة راو أو إسقاطه من الإسناد.

الفصل الرابع: الأحاديث المعَلّة بالإبدال.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس العلمية.

١. فهرس الآيات القرآنية.

٢. فهرس الأحاديث والآثار على أحرف المعجم.

٣. فهرس الأعلام المترجم لهم، أو من حُكم عليه بجرح أو تعديل.

٤. فهرس الغريب.

٥. فهرس الأماكن.

٦. فهرس المصادر والمراجع.

٧. فهرس المواضيع.

وختاماً أحمد الله الذي أسبغ علي نعمه ظاهرة وباطنه، حمداً يكافئ عطائه ويوافي مزيده، أن أعانني على إتمام رسالتي العلمية، أسأل الله تعالى أن تكون خالصة لوجهه الكريم، وقد بذلت فيها غاية جهدي، فما فيها من صواب فمن الله وحده، وما فيها من خلل وقصور فمن نفسي والشيطان، واستغفر الله لخلل لم أقصده، وقصور لم أُرده.

وأتقدم بالشكر لفضيلة المشرف أ.د.سعد بن عبد الله آل حميد، ولجامعة الملك سعود والقائمين عليها، ولفضيلتي المناقشين الكريمين: أ.د. حسن عبه جي، و أ.د. يحيى الشهري.

ويعجز اللسان حقاً عن تدبيج عبارات الشكر والعرفان لزوجي الكريم أبي فيصل خالد العتيبي، الذي وقف معي على مدى سنوات البحث مسانداً بوقته وجهده ودعواته، أسأل الله تعالى أن يحفظه، ويوفقه لخيري الدنيا والآخرة، ويعينني للقيام بحقه.

وباقات ورد تعبق بالحب لثمرات فؤادي، ورياحيني من الدنيا أبنائي وبناتي الأعزاء على تحملهم انشغالي عنهم، أسأل الله عز وجل أن ينبتهم نباتاً حسناً، ويريني منهم ما تقر به عيني، ويجعلهم أئمة هدى.

كما أشكر كل من ساندني، من إخوة وأخوات، وأحبة.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وصلاة الله وسلامه على محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وأزواجه إلى يوم الدين، وعنا معهم برحمتك يا أرحم الراحمين.

تمهيد

تعريف العلة

العلة في اللغة:

قال ابنُ فارس[١]:((عَلَّ: العين واللام أصولٌ ثلاثةٌ صحيحة: أحدها: تكرّر أو تكرير، والآخر: عائق يعوق، والثالث: ضعف في الشيء، فالأوَّل: العلل، وهي الشربة الثانية،... والأصل الآخر: العائق يعوق، قال الخليل: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه...، والأصل الثالث: العِلةُ: المرض، وصاحبها معتل..)).

واسم المفعول من أعل "مُعَلّ"، وأما إطلاق لفظ (المعلول) على الحديث المعَلّ فقد عابه جماعة من أهل اللغة وبعض أهل الحديث، قال ابنُ منظور[٢]: ((واستعمل أَبو إسحاق — أي الزجاج – لفظة المَعْلول في المُتقارِب من العَروض.... والمتكلمون يستعملون لفظة المَعْلول في مثل هذا كثيراً؛ قال ابن سيده: وبالجملة فَلَسْتُ منها على ثِقَةٍ ولا على ثَلَجٍ[٣]؛ لأَن المعروف إنَّما هو أَعَلَّه الله فهو مُعَلٌّ)).

وقال الحريري[٤]: ((ويقولون للعليل هو مَعْلُول، فيخطئون فيه، لأن المِعْلُول هو الذي سُقِي العَلَل، وهو الشُّرْب الثاني، والفعل منه عَلَلْتُه، فأما المفعول من العِلَّة فهو مُعَلٌّ، وقد أَعَلَّه الله تعالى)).

وقال ابن الصلاح[٥]: ((والمعلول مرذولٌ عند أهل العربية واللغة)).

وذكر النووي أنه لحن ؛ وتبعه على ذلك السيوطي[٦].

---

(١) "معجم مقاييس اللغة" (١٢/٤-١٤).

(٢) "لسان العرب" (٤٧١/١١) مادة (علّ).

(٣) ((ثَلِجتْ نَفْسي بالأمرِ...، إذا اطْمأنت إليه وسكَنت وثَبَت فيها ووثِقَتْ به)). "النهاية في غريب الحديث والأثر" (٦٣٤/١).

(٤) "دُرَّة الغواص في أوهام الخواص" (ص٢٢٣).

(٥) "علوم الحديث" (ص٨١).

(٦) "التقريب والتيسير" للنووي مع شرحه "تدريب الراوي" للسيوطي (٢٥١/١).

وقال العراقي[١] في ألفيته: ((وَسَمِّ ما بِعِلَّةٍ مَشْمُولُ   مُعَلَّلاً ولا تقل مَعْلُولُ)).

وقال الفيروزبادي[٢]: ((العِلَّة بالكسر المرض، عَلَّ يَعِلُّ واعتَل وأَعَلَّه الله تعالى فهو مُعَلٌّ وعَلِيْلٌ، ولا تقل: مَعْلُول)).

إلاَّ أنّ أهل اللغة والحديث أنفسهم ليسوا متفقين على تخطئة هذا الاستعمال، فقد استعمل هذه اللفظة كبار أهل اللغة منهم: قُطْرُب[٣]، وأبو إسحاق الزجاج[٤]، وأبو بكر بن القُوْطِيَّة[٥]، والجوهري[٦]، وأبو الفتح المطَرِّزي[٧]، والفَيُّومي[٨].

كما أن هذا اللفظ قد شاع واستعمله أئمة لهم قدم راسخة في العلم يبعد تواطؤهم على اللحن، وممن استعمله الإمام الشافعي[٩] ؛ وهو ممن تؤخذ عنه اللغة، وكذا استعمله جمع من أئمة الحديث وغيرهم كالبخاري[١٠]، وأبي داود[١١]، والترمذي[١٢]، وابن خزيمة[١٣]، والعُقيلي[١٤]، وابن حبان[١٥]، والدارقطني[١٦]، والحاكم[١٧]، وأبو نعيم[١٨]،

---

(١) (ص٨٥).

(٢) "القاموس المحيط" (٤/٢١).

(٣) التقييد والإيضاح" للعراقي (ص١١٦).

(٤) "المحكم والمحيط الأعظم" (١/٩٥).

(٥) التقييد والإيضاح" للعراقي (ص١١٦).

(٦) "الصحاح" (٥/١٧٧٤).

(٧) "المغرب في ترتيب المعرب" (٢/٨٠).

(٨) "المصباح المنير" (٢/٤٢٦ و٦٩٣).

(٩) "الأم" (٣/١٥٦).

(١٠) "العلل الكبير" للترمذي – بترتيب أبي طالب – (ص٢٠٦).

(١١) "رسالة أبي داود إلى أهل مكة" (ص٨٠).

(١٢) "جامع الترمذي" (ح٩٧و١١١٩).

(١٣) "السنن الكبرى" للبيهقي (٣/١٩٨).

(١٤) "الضعفاء الكبير" (١/٢٧١) و(٢/٤٤٠و٥٠٥) و(٣/٨٣٥).

(١٥) "صحيحه" (٥/١٨٠) و(١٢/٢٥٠).

(١٦) "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقي (١/٢٢٥)، "التقييد والإيضاح" (ص١١٨).

(١٧) "معرفة علوم الحديث" (ص١١٣و١١٥و١١٩).

(١٨) "المسند المستخرج على صحيح مسلم" (١/٤٨).

والخليلي[١]، وابن حزم[٢]، والبيهقي[٣]، والخطيب البغدادي[٤]، وابن عبد البر[٥]، وأبو الوليد الوليد الباجي[٦]، وغيرهم.

مما تقدم يظهر جواز إطلاق لفظ المعلول على الحديث الذي طرأت عليه العِلَّة.

وثَمَّة لفظ آخر استعمله بعض أهل العلم في تسمية الحديث الذي وقعت فيه عِلَّة ألا وهو (المعَلَّل)، وقد ضعف الزركشي وغيره من أهل العلم هذا الإطلاق؛ لأنه اسم مفعول من عَلَّله بمعنى ألهاه، وهو لا يناسب معنى الحديث المعَل.

قال الزركشي[٧]: ((وأما قول المحدثين: عَلَّله فلان بكذا فهو غير موجودٍ في اللغة، وإنما هو هو مشهورٌ عندهم بمعنى ألهاه بالشيء وشَغَلَه ؛ من تعليل الصبي بالطعام، لكن استعمال المحدثين له في هذا المعنى على سبيل الاستعارة)).

وربط الملا علي القاري[٨] بين معنى المعلل واستخدامه فقال: ((كأن وجه الشبه الشُّغْل، فإن المحدث يُشْغَل بما فيه من العلل)).

العلة في الاصطلاح:

تبين لي من خلال النظر في تعاريف الأئمة للعلة أنها عندهم باستعمالين: عام وخاص.

المعنى الأول: معنى خاص، ويراد به الأسباب الغامضة الخفية التي تقدح في صحة الحديث.

---

(١) "الإرشاد" (١/١٥٧و٣٢٢و٣٧٨) و(٢/٨٠٩).
(٢) "المحلى" (٢/٩٢) و(٨/١٥٦).
(٣) "السنن الكبرى" (١/١٥٦و١٩٧) و(٤/١٤٣) و(١٠/٢٥٧).
(٤) "مسألة الاحتجاج بالشافعي" (ص٣٨).
(٥) "التمهيد" (١٦/٢٣٧)، "الاستذكار" (١/٢٥٧) و(٥/١٨٧).
(٦) "التعديل والتجريح" (١/٢٩٩).
(٧) "النكت على مقدمة ابن الصلاح" (٢/٢٠٦).
(٨) "شرح نخبة الفِكَر" (ص١٣٢).

عرّفه ابنُ الصلاح[١] بقوله: ((هو الحديث الذي اطلع فيه على علةٍ تقدحُ في صحته مع أنّ ظاهره السلامة منها)).

وتعريف ابن الصلاح هذا مأخوذ من قول الحاكم في "المعرفة"[٢]: ((وإنما يُعَلَّل الحديث من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقطٌ واهٍ، وعِلَّة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له عِلَّة فيخفى عليهم علمه فيصير معلولاً)).

وبنحو تعريف ابن الصلاح عرّفه الحافظ العراقي[٣]، ونقل البقاعي[٤] عنه تعريفًا آخر قال قال فيه: ((والمعلَّل خبرٌ ظاهره السلامة، اطُّلِعَ فيه بعد التفتيش على قادحٍ)).

وهذا التعريف اختاره الحافظ السخاوي[٥]، ولم ينسبه لأحد، وهو تعريف جامع مانع كما كما قال الدكتور همام سعيد[٦].

فقوله (خبر) يشمل علة السند والمتن.

وقوله: (ظاهره السلامة) بيان أن العلة تكون في الحديث الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر.

وقوله (اطُّلع فيه بعد التفتيش): دليل على خفاء القادح.

وقوله (على قادح): يخرج العلة غير القادحة فلا تسمى علة.

قال الصنعاني[٧]: ((وكأن هذا التعريف أغلبي للعلّة، وإلا فإنه سيأتي أنهم يعلّون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة، ويعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث)).

وعلى كلام الصنعاني يكون **المعنى الثاني** للعلة: وهو المعنى العام، ويراد به الأسباب الظاهرة التي تقدح في صحة الحديث.

---

(١) "علوم الحديث" (ص٨١).

(٢) "معرفة علوم الحديث" (ص١١٢).

(٣) "ألفية العراقي" مع شرحها (ص١٠٠).

(٤) "النكت الوفيّة بما في شرح الألفية" (ص٥٠١).

(٥) "فتح المغيث" (١/٢٦١).

(٦) "مقدمة شرح علل الترمذي لابن رجب" (١/٢٢ـ٢٣).

(٧) "توضيح الأفكار" (٢/٢٧).

قال ابن الصلاح[1]: ((اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث، ثم إن بعضهم[2] أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط، حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول ! كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ ! والله أعلم)).

العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي:

((المعنى الأول تكرُّرٌ أو تكرير: أن العلة ناشئة عن إعادة وتكرار النظر في الحديث مرة بعد مرة حتى تتبين علته وتظهر.

وعلى المعنى الثاني العائق الذي يعوق: فإن الحديث إذا ثبتت علته فإنها تعوق من العمل به.

وعلى المعنى الثالث الضعف في الشيء: أي العلة إذا طرأت على الحديث أوجبت ضعفه.

ولعل هذا المعنى الأخير هو أقرب الأصول اللغوية لمعنى العلة عند المحدثين)). "الأحاديث المرفوعة المعلة في الحلية" ناصر البابطين، رسالة علمية غير منشورة.

---

(١) "علوم الحديث" (ص٨٤).

(٢) ويعني به أبا يعلى الخليلي ذكر ذلك في كتابه "الإرشاد" (١٥٧/١).

أشهر علماء العلل

مع أن هذا الفن من فنون الحديث يعد الأدق في مسالكه، والأصعب في تناوله، إلا أنه لم يخل من الجهابذة النقاد الذين برزوا فيه، وتصدوا لبيان ما داخل الأحاديث من علل، وسأذكر هنا بعضاً من علماء العلل، وما تركت أكثر مما ذكرت، ولكن لطبيعة هذا المبحث المختصر اقتصرت على الأشهر في نظري، مرتبة إياهم حسب وفياتهم، واقتصرت في ذكر نص أو اثنين من النقولات عن العلماء التي تبين تمكن كل إمام من هذا العلم.

١. محمَّد بنُ سيرين (٣٣ –١١٠هـ).

قَالَ ابنُ رجب في "شرح علل الترمذي" (٣٥٥/١): ((وابن سيرين ﷺ هو أول من انتقد الرجال وميز الثقات من غيرهم، وقد روي عنه من غير وجه أنّه قال: إنَّ هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، وفي روايةٍ عنه أنه قال: إنّ هذا الحديث دين فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه. قال يعقوب بن شيبة قلت ليحيى بن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه؛ أي: لا. قال يعقوب: وسمعت علي بن المديني يقول: كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عَن الإسناد ولا نعرف أحداً أول منه: محمد بن سيرين، ثم كان أيوب وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن. قلت لعلي: فمالك بن أنس؟ فقال: أخبرني سفيان بن عيينة؛ قال: ما كان أشدّ انتقاء مالك الرجال)).

٢. أيوبُ بن أبي تَمِيمَة السَّخْتياني (٦٦ –١٣١هـ).

قال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٢٤١): ((فالجهابذة النقاد العارفون بعلل الحديث أفرادٌ قليلٌ من أهل الحديث جداً، وأوَّل من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابن سيرين، ثم خَلفه أيوب السختياني...)).

٣. شعبةُ بنُ الحجاج (٨٣–١٦٠هـ).

قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (١٧٢/١): ((وهو أوَّل من وسع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده

تَبَعٌ له في هذا العلم)).

وقال الشافعي –كما في "مقدمة الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (ص١٢٧) –: ((لولا شعبة ما عُرِفَ الحديث بالعراق، وكان يجيءُ إلى الرجل فيقول: لا تحدثْ، وإلا استعديتُ عليك السلطان)).

٤. يحيى بن سعيد القطان (١٢٠–١٩٨هـ).

قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٤٦٤/١): ((خليفةُ شعبة، والقائم بعده مقامه في هذا العلم، وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن كأحمد وعلي ويحيى ونحوهم، وقد كان شعبة يحكمه على نفسه في هذا العلم)).

٥. عبد الرحمن بن مَهْدي (١٣٥–١٩٨هـ).

قال الذهبي في "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" (ص١٨٠): ((عبد الرحمن بن مهدي، وكان هو ويحيى القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالةً ونبلاً وعلماً وفضلاً، فمن جَرَحَاهُ لا يكادُ–والله– يَنْدمِلُ جرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتُهِدَ في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقاً كثيراً وضعفا آخرين)).

٦. محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠– ٢٠٤هـ).

قال ابن عبد الحكم –كما في "تاريخ دمشق" لابن عساكر (٣٣٥/٥١) –: ((ما رأينا مثل الشافعي كان أصحاب الحديث ونقاده يجيئون إليه فيعرضون عليه فربما أعل نقد النقاد منهم، ويوقفهم على غوامض من علل الحديث لم يقفوا عليها، فيقومون وهم يتعجبون منه)).

٧. يحيى بن معين (١٥٨–٢٣٣هـ).

قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٣/٢): ((سمعت أبي يقول: الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه وعنده تمييز ذلك ويحسن علل الحديث أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني، وبعدهم أبو زرعة كان يحسن ذلكَ، قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قال: لا)).

٨. علي بن عبد الله المديني (١٦١-٢٣٤هـ).

قال أحمد بن حنبل – كما في "المجروحين" لابن حبان (٥٥/١) -: ((أعلمنا بالعلل علي بن المديني)).

وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (١٧٠/٥): ((وأما علي بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ، والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه، وقد أدرك حماد بن زيد، وصنف التصانيف، وهو تلميذ يحيى بن سعيد القطان ويقال: لابن المديني نحو مائتي مصنف)).

٩. أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ).

قال ابن رجب في "الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة" (ص٤١): ((واختص عن أقرانه من ذلك بأمور متعددة منها: سعة حفظه وكثرته....، ومنها: معرفة صحيحه من سقيمه: وذلك تارةً بمعرفة الثقات من المجروحين، وإليه كانت نهاية المنتهى في علم الجرح والتعديل، وتارةً معرفة طرق الحديث واختلافه، وهو معرفة علل الحديث، وكان أيضاً نهاية في ذلك، وهذا وإن شاركه كثيرٌ من الحفاظ في معرفة علل الحديث المرفوعة، فلم يصل أحدٌ منهم إلى معرفته بعلل الآثار الموقوفة، ومن تأمل كلامه في ذلك رأى العجب العجاب، وجزم بأنه قلّ من وصل إلى فهمه في هذا العلم)).

١٠. أحمد بن صالح المِصْري (١٧٥-٢٤٨هـ).

قال الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (١٩٥/٤): ((كان أحد حفاظ الأثر عالما بعلل الحديث بصيراً باختلافه)). وقال في ذات المصدر (١٩٩/٤): ((كان من حفاظ الحديث واعيًا رأسًا في علم الحديث وعلله)).

١١. محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ).

قال الترمذي في "العلل الصغير" الملحق بكتابه الجامع (٧٣٨/٥): ((ولم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كثير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل)).

وقال الحافظ ابن حجر في "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" (ص١١٣): ((المعَلَّل وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلاّ من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً،

ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المدينيِّ، وأحمد بن حنبل، والبخاريِّ، ويعقوب بن شَيْبَة، وأبي حاتم)).

١٢. مسلم بن الحجاج النَّيْسَابوريّ (٢٠٤-٢٦١هـ).

قال أبو حازم عمر بن أحمد العبدويُّ محدث نيسابور (ت ٤١٧هـ) —كما في "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (١٥٨/٤) -: ((أول من اشتهر بحفظ الحديث وعلله بنيسابور بعد الإمام مسلم بن الحجاج:

إبراهيم بن أبي طالب، وكان يقابله النسائي وجعفر الفريابي.

ثم أبو حامد بن الشرقي، وكان يقابله أبو بكر بن زياد النيسابوري وأبو العباس بن سعيد.

ثم أبو علي الحافظ، وكان يقابله أبو أحمد العسال وإبراهيم بن حمزة.

ثم الشيخان أبو الحسين الحجاجي وأبو أحمد الحاكم، وكان يقابلهما في عصرهما ابن عدي وابن المظفر والدارقطني.

وتفرد الحاكم أبو عبد الله في عصرنا من غير أن يقابله أحد بالحجاز والشام والعراقين والجبال والري وطبرستان وقومس وخراسان بأسرها وما وراء النهر)).

١٣. يعقوب بن شيبة السّدُوسي (١٨٢-٢٦٢هـ).

قال عبد الغني بن سعيد الأزديّ —كما في "ترتيب المدارك" للقاضي عياض (٥٧/٢) -: ((ولم يتكلم أحد على علل الأحاديث بمثل كلام يعقوب، وعلي بن المديني، والدارقطني)).

وتقدم قول ابن حجر عند ذكر البخاري.

١٤. عبيد الله بن عبد الكريم أبو زُرْعة الرَّازيّ (١٩٤-٢٦٤هـ).

تقدم قول ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٣/٢): ((سمعت أبي يقول: الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه وعنده تمييز ذلك ويحسن علل الحديث أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني، وبعدهم أبو زرعة كان يحسن ذلك. قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قَالَ: لا)).

١٥. سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (٢٠٢-٢٧٥هـ).

قال أحمد بن محمد الهروي —كما في "تاريخ بغداد" للخطيب (٥٨/٩) -: ((كان أحد

حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمه وعلله وسنده، في أعلا درجة النسك والعفاف والصلاح والورع، من فرسان الحديث)).

١٦. محمد بن إدريس أبو حاتم الرَّازيّ (١٩٥-٢٧٧هـ).

قال الذهبيّ في "السير" (٢٤٧/١٣):((كان مِنْ بحور العلم، طوّف البلاد وبرع في المتن والإسناد، وَجَمَعَ وصنف، وجرّح وعدّل، وصحّح وعلّل.. وأوّل كتابه للحديث كان في سنة تسع ومائتين، وهو من نظراء البخاري ومن طبقته، ولكنه عمَّر بعده أزيد من عشرين عاماً.. ويتعذرُ استقصاء سائر مشايخه)).

وتقدم قول ابن حجر عند ذكر البخاري.

١٧. محمد بن عيسى الترمذيّ (٢٠٩-٢٧٩هـ).

قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٢٣٤/١): ((وقد اعترض على الترمذيّ - رحمه الله - بأنه في غالب الأبواب يبدأ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالباً، وليس ذلك بعيب فإنه - رحمه الله - يبين ما فيها من العلل، ثم يبين الصحيح في الإسناد، وكان مقصده - رحمه الله - ذكر العلل)).

١٨. عبد الله بن أحمد بن حنبل (٢١٣-٢٩٠هـ).

قال الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (١٧٤/٢): ((قال أحمد بن المنادى في تاريخه:... وما زلنا نرى أكابر شيوخنا يشهدون لعبد الله بمعرفة الرجال، ومعرفة علل الحديث والأسماء، والمواظبة على الطلب، حتى أفرط بعضهم وقدمه على أبيه في الكثرة والمعرفة)).

١٩. أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (نيف عشرة ومائتين-٢٩٢هـ).

قال الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٣٣٤/٤): ((كان ثقة، حافظاً، صنف المسند، وتكلم على الأحاديث، وبين عللها)).

وقال ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" (ص٦٤): ((ويقع في مسند الحافظ أبي بكر البزار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد)).

٢٠. أحمد بن شعيب النّسَائيُّ (٢١٤-٣٠٣هـ).

قال ابنُ رُشَيد – كما في "فتح المغيث" للسخاوي (٨٧/١) -: ((إنّه أبدعُ الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنها توصيفاً، وهو جامع بين طريقتي البخاري ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل)).

وقال الذهبيُّ في "السير" (١٢٥/١٤-١٣٣): ((الإمام الحافظ، الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث.. وكان من بحور العلم مع الفهم والإتقان، والبصر ونقد الرجال، وحسن التأليف... هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زُرْعة)).

٢١. محمد بن إسحاق بن خُزَيْمة (٢٢٣-٣١١هـ).

ذكر الخطابيُّ في "معالم السنن" (٨١/٣) أن له مصنفاً في المزارعة ذكر فيه علل الأحاديث الواردة في ذلك.

٢٢. أحمد بن محمد الخلال (٢٣٤-٣١١هـ).

قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٣٣٩/١): ((وقد رتب أبو بكر الخلال العلل المنقولة عن أحمد على أبواب الفقه وأفردها، فجاءت عدة مجلدات)).

٢٣. عبد الرحمن بن أبي حاتم الرَّازيّ (٢٤٠- ٣٢٧هـ).

قال أبو يعلى الخليلي في "الإرشاد" (٦٨٣/٢): ((أخذ علمَ أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم، ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح من السقيم، وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف: في الفقه والتواريخ، واختلاف الصحابة، والتابعين، وعلماء الأمصار، وكان زاهداً يعد من الأبدال.... ويقال: إن السّنّة بالري ختمت به)).

وقال ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" (ص٦٤): ((ومن أحسن كتاب وضح ذلك، وأجله وأفحله كتاب العلل لعلي بن المديني... وكذلك كتاب العلل لعبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو مرتبٌ على أبواب الفقه)).

٢٤. محمد بن حبان البُسْتي (٢٧٠-٣٥٤هـ).

قال الخطيب البغدادي في "الجامع لأخلاق الراوي" (٣٠٢/٢): ((ومن الكتب التي تكثر منافعها إن كانت على قدر ما ترجمها به واضعها مصنفات أبي حاتم محمد بن حبان البستي التي ذكرها لي مسعود بن ناصر السجزي، وأوقفني على تذكرة بأساميها، ولم يقدر لي الوصول إلى النظر فيها؛ لأنها غير موجودة بيننا ولا معروفة عندنا. وأنا أذكر منها ما استحسنه سوى ما عدلت عنه واطرحته فمن ذلك..كتاب "علل حديث الزهري"..كتاب "علل حديث مالك بن أنس"..كتاب "ما خالف الثوريُّ شعبة")).

٢٥. سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ).

قال الذهبيّ في "العبر" (١٠٠/٢): ((الحافظ العلم مسند العصر.. وكان ثقة صدوقاً، واسع الحفظ، بصيرا بالعلل والرجال والأبواب، كثير التصانيف..)).

٢٦. عبد الله بن عدي الجرجاني (٢٧٧-٣٦٥هـ).

قال حمزةُ السهميّ في "تاريخ جرجان" (ص٢٦٧): ((سألتُ الدارقطنيّ أنْ يصنفَ كتاباً في ضعفاء المحدثين، فقال: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ فقلتُ: بلى، قال: فيه كفاية لا يزاد عليه)).

وقال الذهبي — كما في "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي - (٣١٦/٣): ((وأمّا في العلل والرجال فحافظٌ لا يجارى)).

٢٧. علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥هـ).

قال الذهبيّ في "السير" (٤٥٠/١٦): ((وكان من بحور العلم ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه والاختلاف والمغازي وأيام الناس وغير ذلك)).

وقال مرة أخرى في ذات المصدر (٤٥٥/١٦): ((قال أبو بكر البرقاني: كان الدارقطني يملي علي العلل من حفظه. قلتُ: إنْ كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه ـ كما دلت عليه هذه الحكاية ـ فهذا أمر عظيم، يقضى به للدارقطني: أنه أحفظ أهل الدنيا، وإن كان قد أملى بعضه من حفظه؛ فهذا ممكن، وقد جمع قبله كتاب العلل علي بن المديني

حافظ زمانه)).

٢٨. مُحمَّد بن عبد الله الحاكم النَّيْسَابوريّ (٣١٢-٤٠٥هـ).

تقدم قول أبي حازم عمر بن أحمد العبدويُّ محدث نيسابور (ت ٤١٧هـ) – كما في "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (١٥٨/٤) -: ((أول من اشتهر بحفظ الحديث وعلله بنيسابور بعد الإمام مسلم ابن الحجاج: ...

وتفرد الحاكم أبو عبد الله في عصرنا من غير أن يقابله أحد بالحجاز والشام والعراقين والجبال والري وطبرستان وقومس وخراسان بأسرها وما وراء النهر)).

وقال الذهبيّ في "تذكرة الحفاظ" (١٦٤/٣): ((قال عبد الغافر الفارسي: أبو عبد الله الحاكم إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته.. اختص بصحبة إمام وقته أبي بكر أحمد بن إسحاق الصبغي فكان يراجعه في الجرح والتعديل والعلل.. واتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريبا من الألف جزء من تخريج الصحيحين والعلل..)).

٢٩. أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ).

قال الذهبيّ في "التذكرة" (٢٢٠/٣): ((قال أبو الحسن عبد الغافر في "ذيل تاريخ نيسابور": أبو بكر البيهقي... وتواليفه تقارب ألف جزء مما لم يسبقه إليه أحد، جمع بين علم الحديث والفقه وبيان علل الحديث ووجه الجمع بين الأحاديث)).

٣٠. أحمد بن علي الخطيب البغداديّ (٣٩٢-٤٦٣هـ).

قال الذهبي في "التذكرة" (٢٢١/٣): ((ألهم طلب هذا الشأن، ورحل فيه إلى الأقاليم، وبرع وصنف وجمع، وسارت بتصانيفه الركبان، وتقدم في عامة فنون الحديث)).

٣١. يوسفُ بن عبد الله بن عبدالبر القرطبيّ (٣٨٦-٤٦٣هـ).

قال الذهبي في "التذكرة" (٢١٨/٣): ((الإمام شيخ الإسلام حافظ المغرب... قال الحميدي: أبو عمر فقيه، حافظ مكثر، عالم بالقراءات وبالخلاف، وبعلوم الحديث والرجال)).

٣٢. عبدُ الحق بنُ عبد الرحمن الأزدي الإشبيلى، ويعرف بابن الخرَّاط (٥١٠-٥٨١هـ).

قال الذهبيّ في "التذكرة" (٤/٩٧): ((الحافظ العلامة الحجة.. قال أبو عبد الله الأبار: كان فقيها حافظا عالما بالحديث وعلله عارفا بالرجال موصوفا بالخير والصلاح والزهد والورع ولزوم السنة والتقلل من الدنيا، مشاركا في الأدب وقول الشعر. صنف في الأحكام نسختين كبرى وصغرى.. وله في الجمع بين الصحيحين مصنف، وله مصنف كبير جمع فيه بين الكتب الستة، وله كتاب المعتل من الحديث)).

٣٣. عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح الشهرزوريّ (٥٧٧-٦٤٣هـ).

قال الذهبيّ في "السير" (٢٣/١٢٦): ((الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام.. صاحب علوم الحديث،..كان ذا جلالة عجيبة، ووقار وهيبة وفصاحة وعلم نافع، وكان متين الديانة، سلفي الجملة، صحيح النحلة، كافاً عن الخوض في مزلات الأقدام،.. وكان مع تبحره في الفقه مجوداً لما ينقله، قوي المادة من اللغة والعربية، متفنناً في الحديث، متصوناً مكباً على العلم، عديم النظير في زمانه)).

٣٤. عبد العظيم بن عبد القوي زكى الدين المنذري (٥٨١-٦٥٦هـ).

قَالَ الذهبيّ في السير" (٢٣/٣١٩): ((الإمام العلامة الحافظ المحقق شيخ الإسلام.. قال الحافظ عز الدين الحسيني: كان عديم النظير في علم الحديث على اختلاف فنونه ثبتا حجة ورعا متحريا، قرأت عليه قطعة حسنة من حديثه، وانتفعتُ به كثيراً. وقال الشريف عز الدين: كان شيخنا زكي الدين عالما بصحيح الحديث وسقيمه ومعلوله وطرقه، متبحرا في معرفة أحكامه ومعانيه ومشكله، قيما بمعرفة غريبه وإعرابه واختلاف ألفاظه إماما حجة)).

٣٥. مُحمَّد بن علي القشيري المنفلوطي المعروف بابن دقيق العيد (٦٢٥-٧٠٢هـ).

قال السخاوي في "فتح المغيث" (١/١١٠): ((الحافظ العلامة الشهير، أعلم أهل عصره بفقه الحديث وعلله)).

٣٦. أحمدُ بنُ عبد الحليم بن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ).

قال الذهبيّ في "التذكرة" (١٩٢/٤): ((وعني بالحديث، ونسخ الأجزاء، ودار على الشيوخ، وخرج، وانتقى، وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه، وفي علوم الإسلام وعلم الكلام وغير ذلك، وكان من بحور العلم، ومن الأذكياء المعدودين والزهاد الأفراد)).

٣٧. يوسف بن عبد الرحمن المِزيّ (٦٥٤-٧٤٢هـ).

قال الذهبيّ في "المعجم المختص بمحدثي أهل العصر" (ص٢٩٩): ((شيخنا الإمام العلامة الحافظ الناقد المحقق المفيد محدث الشام.. وحفظ القرآن ثم طلب الحديث سنة أربع وسبعين وستمائة وهلم جرا.. وكتب العالي والنازل بخطه المليح المتقن، وكان عارفا بالنحو والتصريف، بصيراً باللغة، يشارك في الفقه والأصول، ويخوض في مضايق المعقول، فيؤدي الحديث كما في النفس متنا وإسناداً، واليه المنتهى في معرفة الرجال وطبقاتهم، ومن نظر في كتابه "تهذيب الكمال" علم محله من الحفظ، فما رأيتُ مثله ولا رأى هو مثل نفسه - أعني في معناه - ينطوي على دين وسلامه باطن وتواضع، وفراغ عن الرئاسة، وقناعه وحسن سمت، وقلة كلام، وكثرة احتمال، وكل أحد يحتاج إلى تهذيب الكمال)).

٣٨. مُحمَّد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٠٥-٧٤٤هـ).

قال ابن كثير في "البداية والنهاية" (٢١٠/١٤): ((وكان مولده في رجب سنة خمس وسبعمائة فلم يبلغ الأربعين، وحصل من العلوم ما لا يبلغه الشيوخ الكبار، وتفنن في الحديث والنحو والتصريف والفقه والتفسير والأصلين والتاريخ والقراءات، وله مجاميع وتعاليق مفيدة كثيرة، وكان حافظا جيدا لأسماء الرجال وطرق الحديث عارفا بالجرح والتعديل بصيراً بعلل الحديث، حسن الفهم له، جيد المذاكرة صحيح الذهن مستقيما على طريقة السلف واتباع الكتاب والسنة، مثابرا على فعل الخيرات)).

٣٩. مُحمَّد بن أحمد الذهبيّ (٦٧٣-٧٤٨هـ).

قال الحُسيني في "ذيل العبر" (١٤٨/٤): ((وخرج لجماعة من شيوخه، وجرَّح وعدَّل، وفرَّع وصحَّح وعلَّل، واستدرك وأفاد، وانتقى واختصر كثيراً من تآليف المتقدمين والمتأخرين، وكتب علما كثيراً، وصنف الكتب المفيدة، فمن أطولها "تاريخ الإسلام"، ومن أحسنها "ميزان

الاعتدال في نقد الرجال" وفي كثير من تراجمه اختصار يحتاج إلى تحرير. ومصنفاته ومختصراته وتخريجاته تقارب المائة، وقد سار بجملة منها الركبان في أقطار البلدان، وكان أحد الأذكياء المعدودين والحفاظ المبرزين)).

٤٠. خليل بن كيكلدي العلائيّ (٦٩٤-٧٦١هـ).

قال السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" (٣٦/١٠): ((كان حافظاً ثبتاً ثقة عارفاً بأسماء الرجال والعلل والمتون فقيهاً)).

٤١. عبدُ الرحمن بن أحمد بن رَجَب (٧٣٦-٧٩٥هـ).

قال ابن حجي –كما في "شذرات الذهب" لابن العماد (٣٣٨/٦) –: ((أتقن الفن – أي فن الحديث – وصار أعرف أهل عصره بالعلل وتتبع الطرق، وتخرج به غالب أصحابنا الحنابلة بدمشق)).

٤٢. عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥-٨٠٦هـ).

قال ابن فهد المكي في "لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ" (ص٢٣٤): ((انتهت إليه رياسة الحديث، ودرس بعدة أماكن وأفتى وحدّث كثيرا بالحرمين ومصر والشام، وأفاد وتكلم على العلل والإسناد، ومعاني المتون وفقهها فأجاد)).

٤٣. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ).

قال تلميذه السخاوي في "الضوء اللامع" (٣٨/٢): ((تصدى لنشر الحديث، وقصر نفسه عليه مطالعة وقراءة وإقراء وتصنيفا وإفتاء، وشهد له أعيان شهوده بالحفظ، وزادت تصانيفه التي معظمها في فنون الحديث، وفيها من فنون الأدب والفقه والأصلين وغير ذلك على مائة وخمسين تصنيفا، ورزق فيها من السعد والقبول خصوصا "فتح الباري بشرح البخاري" الذي لم يسبق نظيره أمرا عجباً)).

وقال أيضاً في ذات المصدر (٣٩/٢): ((وقد شهد له القدماء بالحفظ والثقة والأمانة والمعرفة التامة والذهن الوقاد والذكاء المفرط وسعة العلم في فنون شتى، وشهد له شيخه العراقي بأنه أعلم أصحابه بالحديث)).

أشهر المصنفات في العلل

بدأ التصنيفَ في علل الحديثِ في القرن الثالث، وكانت البداية العلمية العميقة على يد إمام هذه الصنعة علي بن المديني.

ويمكن تقسيم الكتب المبينة للعلل إلى قسمين:

١- القسم الأوَّل: كتب مبينة للعلل غير مفردة لبيانها؛ تذكر العلل أثناء التراجم والأبواب، ففيها بيان العلل وغيرها، ومن هذا القسم كثير من كتب السؤالات ومعرفة الرجال، والجرح والتعديل، وكُتُبُ التواريخ والبلدان، وكُتُبُ التخريج، والسنن وغيرها من الكتب، ومن الكتب التي تعد من مظان ذكر علل أحاديث: "التاريخ الكبير"، و"الأوسط" للبخاري، و"الجامع" للترمذي، و"السنن الكبرى" والصغرى المعروفة بـ"المجتبى من السنن" للنسائي، و"تهذيب الآثار" للطبري، و"الضعفاء الكبير" للعقيلي، و"الكامل" لابن عدي، و"السنن" للدارقطني، و"حلية الأولياء" لأبي نعيم الأصبهاني، و"السنن الكبرى" للبيهقي.

٢- القسم الثاني: كتب مفردة لبيان عِلَل الحديثِ، وهذه على قسمين أيضاً:

١. كتب مفردة لبيان عِلَل الحديثِ ولكنها غير مرتبة: كالعلل المنقولة عن يحيى القطان، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين وغيرهم.

٢. كتب مفردة ومرتبة لبيان عِلَل الحديثِ، واتخذت هذه الكتب عدة مناهج من حيث الترتيب:

(٢/أ) كتب مرتبة على الأبواب: "كتاب العلل" لابن أبي حاتم، و"العلل" للترمذي.

(٢/ب) كتب مرتبة على المسانيد: "كعلل" الدارقطني، و"مسند علي بن المديني"، و"مسند يعقوب بن شيبة". قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٢/٨٩٢): ((وهما – أي المسندين المتقدمين – في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث)).

(٢/ج) كتب مفردة لبيان علل حديث راوٍ معين – وفي الغالب يكون من الأئمة الكبار الذين يجمع حديثهم، أو من الرواة المختلف فيهم اختلافاً كبيراً بين النقاد جرحاً وتعديلاً– ومن ذلك: كتاب "علل حديث الزهري" للذهلي، والنسائي، وابن حبان،

وكتاب "علل حديث ابن عيينة" لعلي بن المديني.

(٢/د) كتب مفردة لبيان علل كتاب معين - وفي الغالب يكون من الكتب المشهورة جداً كالصحيحين والموطأ- ومن ذلك: كتاب "علل صحيح مسلم" لابن الشهيد، وكتاب "التتبع وهو ما أخرج في الصحيحين وله علة" للدارقطني.

(٢/هـ) كتب مفردة لبيان نوع من أنواع العلل، من ذلك: "تمييز المزيد في متصل الأسانيد" و"الفصل للوصل المدرج في النقل" وكلاهما للخطيب.

(٢/و) كتب مفردة لبيان علة حديث معين: ككتاب "حديث الستة من التابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه" للخطيب.

وقد استوعب هذا كاملاً فضيلة شيخي أ.د. علي الصَّيَّاح – وفقه الله – في كتابه "جهود المحدثين في بيان علل الحديث" (ص١٧٦-١٧٩) فأفاد وأجاد، ومصطفى باحو في كتابه "العلة وأجناسها" (ص٢٥٨) فما بعدها.

أنواع العلة

قال الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص١٤٠): ((هذا النوع من علوم الحديث معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه، غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل)).
ثم ذكر الأمثلة لأنواع العلل.

ولخصها السيوطي مع تعريف كل نوع، فقال السيوطي في "تدريب الراوي" (١٢٧/٢):

((**أحدها**: أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه، كحديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**من جلس مجلساً فكثر لغطه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، غفر له ما كان في مجلسه ذلك**». فروى أن مسلماً جاء إلى البخاري وسأله عنه فقال هذا: حديث مليح، إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل ثنا وهيب ثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله. وهذا أولى لأنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل.

الثاني: أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ ويُسند من وجه ظاهره الصحة. كحديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء، وعاصم عن أبي قلابة عن أنس مرفوعاً: «**أرحم أمتي أبو بكر وأشدهم في دين الله عمر**.. » الحديث، قال: فلو صح إسناده لأخرج في الصحيح، إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة مرسلاً.

الثالث: أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته، كرواية المدنيين عن الكوفيين، كحديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً: «**إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة**». قال: هذا إسناد لا ينظر فيه حديثي، إلا ظن أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا، وإنما الحديث محفوظ من رواية أبي بردة عن الأغر المزني.

الرابع: أن يكون محفوظاً عن صحابي فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته، بل ولا يكون معروفاً من جهته. كحديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه، ((أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطور)).

قال: أخرج العسكري وغيره هذا الحديث في الوحدان، وهو معلول، أبو عثمان لم يسمع من النبي ﷺ، ولا رآه عثمان، إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه، وإنما هو عثمان بن أبي سليمان.

الخامس: أن يكون روي بالعنعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة، كحديث يونس عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجل من الأنصار ((أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمي بنجم فاستنار)) الحديث. قال: وعلته أن يونس مع جلالته قصّر به، وإنما هو عن ابن عباس، حدثني رجال، هكذا رواه ابن عيينة وشعيب وصالح والأوزاعي وغيرهم عن الزهري.

السادس: أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد، كحديث علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: قلت يا رسول الله: ((مالك أفصحنا)) الحديث.

قال: وعلته ما أسند عن علي بن خشرم حدثنا علي بن الحسين بن واقد بلغني أن عمر، فذكره.

السابع: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله، كحديث الزهري عن سفيان الثوري عن حجاج بن فرافصة، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: «**المؤمن غَرٌّ كريم والفاجر خب لئيم**».

قال: وعلته ما أسند عن محمد بن كثير، حدثنا سفيان عن حجاج عن رجل عن أبي سلمة فذكره.

الثامن: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلَّتها أنه لم يسمعها منه، كحديث يحيى بن أبي كثير عن أنس ((أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: «**أفطر عندكم الصائمون**». الحديث.

قال: فيحيى رأى أنساً، وظهر من غير وجه أنه لم يسمع منه هذا الحديث، ثم أسند عن يحيى قال: حدثت عن أنس فذكره.

التاسع: أن تكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق – بناءً على الجادة – في الوهم. كحديث المنذر بن عبد الله الحزامي عن

عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: «**سبحانك اللهم**». الحديث.

قال: أخذ فيه المنذر طريق الجادة، وإنما هو من حديث عبد العزيز، حدثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي.

العاشر: أن يروى الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه، كحديث أبي فروة يزيد بن محمد، حدثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: «**من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء**».

قال: وعلته ما أسند وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال: سئل جابر فذكره)).

ثم قال الحاكم: ((وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلنا هذه مثالاً لأحاديث كثيرة)).

أسبابُ العِلَّة

هذا المبحث سبقني في الكلام عليه وبتوسع عدد من أهل العلم لذا سأختصر الكلام هنا، ومن أراد التوسع فليطالع مقدمة "شرح علل الترمذي" لابن رجب (١/٩٩-١٢٥) د.همام سعيد، وإن كان أكثرها في الأسباب الجلية للعلل، وكتاب "العلة وأجناسها" (١٣٤-٢٤٢) لمصطفى باحو، وقد دمج بين الأسباب الخفية للعلة والأسباب الظاهرة، وأما شيخي أ.د. سعد آل حميّد – حفظه الله – فقد استوعب أسباب العلة في مقدمة "العلل" لابن أبي حاتم (١/٥٧-١٥٤)، وقسم هذه الأسباب إلى قسمين: فسرد الأسباب الظاهرة للعلل، وقال: إنه لا يعنيها بكلامه، وفصَّل في قسم الأسباب الخفية للعلة.

فأقول وبالله التوفيق: تقدم أن العِلَّة تطلق على الأسباب الظاهرة والخَفِيَّة التي تقدَحُ في صحة الحديث، وأنها في مُجْمَلِها تعود إلى سببين:

أ _ سقط في الإسناد. ب _ طعن في الراوي.

فكل عِلَّة يُعَلّ بها الحديث داخلة في أحد هذين السببين ولا بُدّ، غير أن السبب قد يكون ظاهرًا يدركه كلُّ أحد، وقد يكون خفيًّا لا يدركه إلا الجهابذة.

وعلم العلل مبنيٌّ على أوهام الثقات؛ لأنه السبب الذي تكون به العِلَّة غامضةً خَفِيَّة _ في الغالب –، وهذه الأوهامُ التي تقع من هؤلاء الثقات تقعُ بأسباب، وهي كما يلي:

١) . الخطأ والزلل:

الثقات جميعهم بشر يخطئون ويصيبون، وقد وقع الخطأُ من كبار الطبقة الأولى، فمن باب أولى أن يقعَ ممن دونهم، فهذا سببٌ لا ينفكُّ عنه بشر، وأكثر ما يقع الخطأ في الأسماء.

٢) . النسيان:

وهو من الأمور التي تعتري جميعَ الناس، وكان بعضُ المحدثين ربما حدث بالحديث، ثم نسيه، وأنكر أن يكون حدّث به.

٣) . التوقّي والاحتياط والاحتراز:

عُرف عن بعض الأئمَّة رحمهم الله شدّة التوقّي والاحتراز في الرواية؛ فإذا ما شكَّ في شيء تركه، فإن شكّ في رفع الحديث وقَفَهُ، وإن شكّ في وصله أرسله، وهكذا.

وربما كان هذا الشك مرجوحًا، والظن الغالب رفع الحديث ووصله، ولكن هكذا صنع هؤلاء الذين ذكروا بهذا، وأكثرهم من أهل البصرة؛ مثل محمد بن سيرين، وأيوب السّختياني، وعبد الله بن عون، وحماد بن زيد.

٤) . أخذُ الحديثِ حالَ المذاكرة:

كان المحدثون يحثّون على مذاكرة الحديث ويحرصون عليها حرصًا شديدًا؛ لما وجدوا فيها من الفوائد؛ كاستذكار الحديث وتحفُّظه، واستدراك ما فاتهم من الأحاديث في الباب الذي يذاكرون فيه، وكشف الخلل والعلل في الأحاديث التي يحفظونها، وكشف الضعفاء والكذابين من الرواة.

وكانوا يتساهلون في المذاكرة ويتسمّحون، فيحدّث أحدهم حال المذاكرة بالحديث على غير وجه التحديث، ويأخذ أحدهم حال المذاكرة ما لا يأخذه في مجلس السماع.

وأصبح المحدثون يكشفون عللَ الأحاديث أحيانًا بهذا؛ فينظرون في غلط المحدِّث، مع كيفيَّة تلقِّيه للحديث، فإن كان أخذه في مجلس المذاكرة؛ عرفوا أن العِلَّة وقعت بسبب تحديث الشيخ بهذا وهو غير مُتَهَيِّئٍ للتحديث.

٥) . كسل الراوي:

عُرِف من طباع الناس أن النفس البشرية لها إقبال وإدبار، بحسب ما يعتَريها من حزن، أو فرح، أو مرض، أو انشغالٍ بالتفكير في أمر من الأمور، أو غير ذلك مما يجعل الراوي غير مُتَهَيِّئٍ ولا مُسْتَجْمِعٍ قواه للتحديث، وهذا ما يعبِّر عنه المحدّثون بالكسل، وضدّه النشاط، وفيه شبه من السبب السابق ((المذاكرة)).

فربما ذكر المحدِّث الحديث وهو في هذه الحال؛ لمناسبةٍ جرت، لا على سبيل التحديث؛ كفتوى، أو موعظة، أو سؤال عن ذلك الحديث، أو عن بعض ما يتعلق به؛ كالكلام في أحد رواته، أو غير ذلك من الأمور التي يجمعها عدم إرادة التحديث، فيذكر المحدِّث الحديث فيَنْقُص منه؛ إما بإرساله وهو موصول، أو بوقفه وهو مرفوع، أو يُسقط من سنده بعض رواته لا على سبيل التدليس، أو لا يسوق المتن بتمامه، أو غير ذلك مما يعتري الحديث من اختلاف، منشؤه: ذكر الحديث لا لروايته، ولكن لمناسبة المجلس أو الموقف لذكره وإن كان قاصرًا.

وربما أخذ بعضُ الرواة ذلك الحديث عن ذلك الشيخ في هذه الحال، فيرويه على ما فيه من نقص، وربما حدّث الشيخُ بذلك الحديث في مجلس التحديث تامًّا، فينشأ الاختلاف بين الرواة لهذا السبب، وربما لم يحدّث الشيخ بذلك الحديث إلا في حال كسله، فيختلف مع أقرانه ممن شاركه في رواية ذلك الحديث، فنجد علماء الحديث يوفِّقون بين هذا الاختلاف بالإشارة إلى هذا السبب بعبارة يفهمها أهل الاختصاص.

وربما صرَّح العلماء بهذا السبب أحيانًا.

٦) . التصحيف:

وهو تغيير العبارة أو الكلمة عما كانت عليه، إلى أخرى تشتبه معها خطًّا، أو رسمًا، وتختلف نطقًا.

وأكثر ما يقع التصحيف في الأسماء، وهذا الذي جعل كثيرًا من أهل العلم يصنفون كتبًا في ضبط الأسماء، وبيان ما يحتمل منها اللَّبْس والاختلاط بغيره.

٧) . انتقال البصر:

وهذا نوع من التصحيف الذي يقع لناسخي المخطوطات كثيرًا إذا كانت هناك كلمة أو عبارة متماثلة في سطرين متواليين، أو سطور متقاربة.

٨) . التفرُّد:

وهو من أدقِّ أنواع علوم الحديث، وأصعب أسباب العِلَّة كَشْفًا؛ ولذا جعله أهل العلم من أهم القرائن التي يستعان بها على إدراك العِلَّة. والدليل على دقته وصعوبته: كثرة اختلاف الأئمَّة في تطبيقه، سواء كان تفرُّدًا مطلقًا، أو مع وجود مخالفة.

أما مع وجود المخالفة: فالخلاف بين الأئمَّة فيه أقل من الخلاف في التفرُّد المطلق الذي يكثر اختلافهم فيه.

والإعلال بالتفرُّد كثير عند أهل العلم بالحديث، ولذا نجد البخاري، والعقيلي، وابن عدي كثيرًا ما يعلّون الحديث بقولهم: ((لا يتابع عليه))[1].

---

(١) انظر على سبيل المثال: "التاريخ الكبير" للبخاري (١/١١٠رقم٣١٣)، و(٢/٨٦ رقم١٧٧٩)، و(٣/١٦ رقم٦٧)، و(٤/١٨رقم١٨١٧)، و(٥/٧٩)، و(٦/١٩ رقم١٥٥٣)، و(٧/٢٧ رقم١١٦)، و(٨/٣٧٨ رقم٣٣٨٩)، و"الضعفاء" للعقيلي (١/٣١)، و(٢/٣)، و(٣/٣٠)، و(٤/١٢)، و"الكامل" لابن عدي (١/١٩٣)، و(٢/٧)، و(٣/١٦)،

وأكثر ما يعلّون بالتفرُّد: إذا تفرّد خفيف الضبط عن إمام مكثر ممن يحرص أهل العلم على جمع حديثه وروايته؛ كالزهري، وقتادة، والأعمش، والثوري، وشعبة، ومالك، ونحوهم، أو تفرد بحديثٍ من أحاديث الأحكام التي يحرص أهل العلم على روايتها.

٩) . التدليس:

وهو إخفاء عيب في الإسناد، وإيهام الناظر فيه بخلوّ ذلك الإسناد من العيب[١].

والتدليس عند أهل الحديث قسمان: ١. تدليس إسناد. ٢. وتدليس شيوخ.

وللجهابذة النقاد من علماء الحديث معرفة ثاقبة بطرائق الرواة في التدليس، فإن كان الراوي الذي دلّس مُتَكَلَّمًا فيه، وروايته مُضَعَّفَةٌ بأمر آخر، فالأمر هيّن، وإن كان ثقة استوجب ذلك منهم مزيد بحثٍ؛ حتى لا يغترّ الناظر في الإسناد بظاهره، فيحكم بصحّته، كما أنه ليس كل عنعنة من راوٍ وصف بالتدليس تُرَدّ؛ لأنه يترتب على ذلك ردّ كثير من السنن الصحيحة، وهذا يشعر بصعوبة الحكم على الحديث بالصحة، كما يشعر بصعوبة الإعلال بالتدليس.

والرواة الثقات قد يقع منهم التدليس، فيحتاج إلى جهبذ يكشفه لتظهر عِلَّة الإسناد.

١٠) . سلوك الجادَّة:

وربما عبر عنه بعضهم بقوله: ((لزم الطريق))، أو ((أخذ طريق المجرَّة))، أو نحوها من التعبيرات التي تدلُّ على معنًى واحد.

فكثرة تداول أحد الأسانيد بصورة واحدة تجعله إسنادًا مشهورًا، ويسمّى عندهم: طريقًا، أو جادَّة، أو مجرَّة؛ يسهل حفظه كما يسهل سلوك الناس للجادَّة التي يمشون عليها.

وربما جاء حديث آخر يشترك مع هذا الإسناد المشهور «الجادَّة» في بعض رواته، ويختلف في بعضهم الآخر، فيرويه بعض الرواة فَيَهِمُ، فيذكر الإسناد المشهور بتمامه بحكم الاشتراك في بعضه، فينبّه العلماء على هذا الوهم، ويوضّحون سببه.

و(٤/٤)، و(٥/٤)، و(٦/١٥)، و(٧/٢٤).

(١) انظر "الكفاية" للخطيب (ص٣٥٧)، و"كشف الأسرار" لعبد العزيز البخاري (٣/١٠٨)، و"لسان العرب" لابن منظور (٦/٨٦)، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٢/٦١٥)، و"تاج العروس" للزبيدي (١٦/٨٤).

١١) . التَّلقين:

التَّلقين في العرف: إلقاء كلامٍ إلى الآخرين في الحديث؛ إما إسنادًا أو متنًا، والمبادرة إلى التحديث بذلك ولو مرّة.

والتلقين عند المحدثين: أن يُلَقَّن الْمُحَدِّث الشيءَ، فيحدِّث به من غير أن يَعلمَ أنه من حديثه، فلا يُقْبَلُ؛ لدلالته على مجازفته، وعدم تثبُّته، وسقوط الوثوق بالمتَّصف به[1].

ولقبول التلقين أسباب عدّة، منها: ضعف الراوي وعدم مبالاته بالرواية، والغفلة، وإحسان الظن بمن يُلَقّنه، والاعتماد في الحفظ على الكتاب، ثم التحديث من غيره؛ إما لكونه فقد بصره، فيحدث من حفظه ظنًّا منه أنه حافظ لحديثه، أو لفقده الكتاب، أو لكونه لم يصطحب كتابه معه في بعض الأماكن التي حدّث فيها، أو لتساهله في التحديث من غير كتابه مع قدرته عليه، أو نحو ذلك.

والذي يهمنا هنا: بيان هذا السبب الذي يوقع العلل الخَفِيَّة في بعض الأحاديث؛ بسبب قبول بعض الثقات الحفاظ للتلقين، ولم يكثر منهم ذلك، ولا عرفوا به حتى يكون عِلَّة ظاهرة.

وقد يكون قبول الثقة للتلقين بسبب علوّ مَنْزِلة الذي لقّنه، وإمامته، واشتهاره بالحفظ، فيهاب مخالفته، فيجاريه في خطئه، ويتّهم نفسه.

١٢) . الإدخال على الشيوخ:

وهو قريب من سابقه «التلقين»، ويختلف عنه في كون التلقين بعلم الْمُلَقِّن، وأما الإدخال فيكون بغير علم الراوي الذي أُدخل عليه الحديث _ غالبًا _، كما أن التلقين يكون مشافهة، وأما الإدخال فيكون في الكتاب، وربما كان الأمر قريبًا بعضه من بعض بحيث يلتبس هل هو تلقين أو إدخال.

ويَعْذِرُ أهل الحديث ذلك الراوي الذي أُدخلت عليه الأحاديث، فلا يتّهم بوضعها، مع كونهم يحكمون عليه بما يناسب حاله من الغفلة ونحوها.

١٣) . اختصار الحديث، والرواية بالمعنى:

كثيرًا ما تقع العِلَّة في الحديث بسبب اختصار بعض الرواة للحديث، أو روايته بالمعنى، على نحوٍ يُغَيِّر معنى الحديث، فيُظن أنه حديثٌ آخر.

---

(١) انظر "توضيح الأفكار" للصنعاني (١٥٥/٢).

وبين أهل العلم خلافٌ طويل في جواز اختصار الحديث وروايته بالمعنى[1]، فذهب بعضهم إلى المنع من روايته بالمعنى، وجوّزه بعضهم بشروط اختُلِف فيها أيضًا، والراجح الجواز بشروط من أهمها: أن يكون عالِمًا بمدلولات الألفاظ، وما يحيل المعاني منها، لأنه جُرِّب على بعض الرواة الخطأ في معرفة معاني بعض الأحاديث؛ فعدَّه الأئمَّة من تصحيف المعنى.

أما اختصار الحديث: فجوّزوه لمن كان عالمِا بتمام معناه؛ على أن يكون ما اختصره منفصلاً عن القَدْر الذي ذكره منه، غيرَ مُتَعَلِّقٍ به؛ ولا يختلُّ معه البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما حَذَفَه.

١٤) . جمع حديث الشُّيوخ بسياقٍ واحد:

الأصل في رواية الحديث: أن يؤدي الراوي الحديث كما سمعه من غير زيادة أو نقص أو تغيير، وأن يفصل سياق كل راوٍ عن الآخر، لكن لصعوبة رواية الحديث بلفظه جوّز العلماء الرواية بالمعنى كما تقدم، وأما فصل سياق كل راوٍ عن سياق الآخر فليس متعذِّرًا، غير أنه وجد من الرواة من يقرن الروايات، ويجمع حديث الشيوخ أحيانًا طلبًا للاختصار، دون بيانٍ للفظ كلٍّ منهم، وقد يكون في حديث بعضهم عِلَّة تمنع من قبوله.

ولعل من أكثر ما يشكل هنا: ما يقع من الثقات الذين لا يُشك فيهم من حمل الأسانيد المعلولة على الأسانيد الصحيحة.

١٥) . من حدّث عن ضعيف فاشتبه عليه بثقة:

وهذا في الغالب يحصل بسبب اتفاق راويين في الاسم واسم الأب، أو كون اسميهما على وزن صَرفيٍّ واحد، مع اتفاق اسمَي أبويهما، كما في عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فالأول ضعيف، والثاني ثقة، وكذا واصل بن حيّان، وصالح بن حيّان، فالأول ثقة، والثاني ضعيف.

---

(١) انظر تفصيله في "الرسالة" للإمام الشافعي (ص٢٧١_٢٧٥)، و"مشكل الآثار" للطحاوي (٥٠٨/١٢_ ٥١٠)، و"المحدث الفاصل" للرامهرمزي (ص٥٢٩_٥٤٣)، و"الكفاية" للخطيب البغدادي (٤٩١/١_٤٩٤ و٥٦٠_٥٨٥)و (٧/٢_٢٦)، و"جامع بيان العلم" لابن عبد البر (٣٣٩/١_٣٥٣)، و"فتح المغيث" للسخاوي (١٣٧/٣_١٥٨)، وغيرها من كتب علوم الحديث.

والأسباب المتقدمة عامَّة لجميع الثقات، وثمَّة أسباب أخرى تختصُّ بفئةٍ من هؤلاء الثقات، وهم الذين ضُعِّفوا في بعض أحوالهم، والعلَّة مُتَعَلِّقة بسبب الضَّعف، فَخَرَجَتْ عن كونها خَفِيَّة.

وهذه الأسباب هي:

أ) خِفَّة الضبط وكثرة الوهم مع بقاء العدالة.

ب) قوم ثقات في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف؛ لعدم ضبطهم له.

ت) الاختلاط.

ث) سوء الحفظ آخر العمر.

ج) العمى مع عدم الحفظ.

ح) احتراق الكتب أو ضياعها.

خ) من كان لا يحفظ حديثه، فيُحَدِّث من غير كتابه أحيانًا، فَيَهِم.

د) عدم اصطحاب الكتاب أثناء الرحلة، فيُحَدِّث من حفظه، فَيَهِم.

ذ) السماع من الشيخ في مكان دون ضبط، والسماع منه في مكان آخر مع الضبط.

ر) من حدَّث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدَّث عن غيرهم فلم يحفظ.

ز) من حدَّث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدَّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه.

س) من انشغل عن العلم بأمر آخر كالقضاء.

ش) قِصَرُ صحبة الشيخ.

وسائل كشف العلة

أفضل من كتب في وسائل كشف العلة الباحث مصطفى باحو في كتابه "العلة وأجناسها عند المحدثين" ومنه لخصت هذه الوسائل (ص١٠٦-١٣٣)، وانظر كذلك فيما كتبه د.همام سعيد في مقدمته العلمية "لشرح علل الترمذي" لابن رجب (١/١٢٧-١٤٣).

ووسائل كشف العلة تحتاج إلى مزيد بحث وعناية، ولكن لا بأس من ذكر جملة من هذه الوسائل وهي:

١. جمع الطرق وتتبع الروايات والأسانيد، والنظر في اختلاف الرواة زيادة ونقصاً، تقديماً وتأخيراً، رفعاً ووقفاً، وصلاً وإرسالاً، فصلاً وإدراجاً وغير ذلك، فيتبين الاتصال والانقطاع، والرفع والوقف، والوصل والإرسال، والإدراج، والاضطراب، والشذوذ، والتفرد، والتصحيف، والانقلاب، والتقديم والتأخير، وغير ذلك.

ولذا قال علي بن المديني: ((الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه))[١].

وقال الخطيب البغدادي في "الجامع" (٢/٢٩٥): ((السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم من الإتقان والضبط)).

٢. معرفة مراتب الرواة وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف.

قال ابن رجب في "شرح العلل" (ص٢٥٧): ((معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث)).

وأهمية معرفة طبقات الرواة تتجلى عند التعارض، فينظر في أصحاب الراوي والآخذين عنه، ودرجاتهم في الحفظ، والمقدم منهم عند الاختلاف، والمشتهر منهم بكثرة ملازمة شيخه

---

(١) "الجامع" للخطيب البغدادي (٢/٢١٢).

ومعرفته لحديثه وتثبته فيه.

ولهذا تكلم الحفاظ في كتب الرجال كثيراً حول تمييز الآخذين عن الراوي، وأيهم يقدم عند الاختلاف، وقد أطال النفس في هذا ابن رجب في "شرحه لعلل الترمذي"، وذكر علي بن المديني في "علله" أسماء من تدور عليهم الأسانيد، ثم ذكر تلامذة جماعة من الصحابة والتابعين المشهورين بالرواية، كما تكلم النسائي في كتابه "الطبقات" عن طبقات كثير من الأئمة الحفاظ، وهكذا فعل البيهقي في "المدخل إلى السنن"، كما تكلم غيرهم.

٣. التأمل في كيفية تحمل الراوي للحديث من شيخه، وهل هو سماع أو عرض أو إجازة أو مكاتبة أو وجادة أو غير ذلك، وهل كان الراوي يقظاً متثبتاً حال السماع أم دخل شيء من التساهل في تحمله عن شيخه، وهل كان حال العرض واعياً ضابطاً لما يعرض عليه أم لا، وغير ذلك من الأمور التي تعين على كشف ما يعتري الراوي أثناء التحمل من سهو وغلط.

وكثيراً ما كانوا يعلون بمثل هذه الأمور، فهذا ابن معين يقول عن الأوزاعي: ((الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزبيدي)) [١].

وقال الذهبي في "السير" (٦/٢٣١): ((كان ابن جريج يرى الرواية بالإجازة وبالمناولة، ويتوسع في ذلك، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري؛ لأنه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولا سيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعد شكل ولا نقط)).

٤. ومما يلتحق بهذا: النظر في مدى طول ملازمته لشيخه، وتثبته وضبطه لرواياته، وهل هو بلديه أو لا؟ وهل لازمه حضراً وسفراً، أم صحبه في الأسفار فقط؟

قال ابن القيم في "تهذيب السنن" (١٠/٢٥): ((والصواب في ذلك طريقة أئمة الشأن العالمين به وبعلله، وهو النظر والتمهر في العلل والنظر في الواقفين والرافعين والمرسلين والواصلين أنهم أكثر وأوثق وأخص بالشيخ وأعرف بحديثه إلى غير ذلك من الأمور التي يجزمون معها

---

(١) "تهذيب التهذيب" (٦/٢١٨).

بالعلة المؤثرة في موضع وبانتفائها في موضعٍ آخر)).

وقال ابن حجر في "الفتح" (٣٥١/١): ((وسماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إياه، لأنه جده وكان خصيصاً به)).

ولهذا كانوا يفضلون رواية الرجل إذا كان من آل بيت شيخه عن غيره.

٥. النظر في حال الراوي نفسه وضبطه وإتقانه وكثرة الوهم وقلته في مروياته، واتساع نطاق مروياته وقصرها، وتغير حفظه إما في مكان ما أو في حالة معينة أو في آخر عمره، وهكذا، وعدم الضبط هذا يعود لأسباب منها:

أ/ إما لتغير في الحفظ في بعض المواطن دون بعض.

وقد وقع هذا لجماعة منهم: معمر بن راشد، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد، وإسماعيل بن عياش، حديثه عن الشاميين جيد، وعن غيرهم ضعيف، وزهير بن محمد الخراساني، حديث الشاميين عنه ضعيف، وجعفر بن برقان حديثه عن الزهري ضعيف.

والحامل لهم على ذلك أشياء: منها أن يحدث في غير بلده من حفظه، أو يحدث في موطن ما بعد تغير حفظه لكبر أو آفة أو غيرها، أو لأن الآخذين عنه لم تطل مجالستهم له أو لتساهلهم في السماع، أو تساهله هو في التحديث وغير ذلك.

ب/ وإما لذهاب بصره.

قال النسائي عن أبي حمزة السكري: ((لا بأس بأبي حمزة إلا أنه كان قد ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد)) [١].

ج/ وإما لصغر سنه.

لأن الصغر مظنة عدم الضبط عموماً بخلاف الكبر، فهو وقت كمال النضج وتمام قوة العقل، وكان المحدثون يتساهلون في إحضار الصبيان لمجالس السماع.

قال معمر بن راشد: ((جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيد)) [٢].

---

(١) "تهذيب التهذيب" (٤٣٠/٩).

(٢) "فتح الباري" لابن رجب (٢٩٩/١).

د/ وإما لكبر وشيخوخة.

قال الذهبي في "الميزان" (٦٦١/٢) عن عبدالملك بن عمير: ((والرجل من نظراء أبي إسحاق وسعيد المقبري لما وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا)).

هـ/ وإما لعدم ممارسته لحديثه وتثبته فيه.

كان من عادة كثير من المحدثين تكرار سماع الحديث من الشيخ، طلباً لمزيد التثبت فيه.

قال حماد بن زيد: ((ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة، لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة، يعاود صاحبه مراراً، ونحن كنا إذا سمعناه مرة اجتزينا به))[١].

و- وإما لانشغاله عن الحفظ والضبط بأمور كالعبادة والتجارة والقضاء والفقه والرأي ونحوها.

قال صالح جزرة عن شريك القاضي: ((صدوق ولما ولي القضاء اضطرب حفظه))، وقال العجلي: ((من سمع منه قديماً فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعدما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط))[٢].

ز – وإما للانشغال بحفظ المتون على حساب الأسانيد كما يفعله كثير من الفقهاء، أو العكس، الانشغال بحفظ الأسانيد دون المتون كفعل كثير من المحدثين.

قال الإمام مسلم في "التمييز" (ص١٧٠): ((ومنهم من همه متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر يتخرصها من بعد فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدى إليه عنهم)).

ن – وإما أن يدفعه الهوى إلى الوهم، لتمكنه من قلبه وسيطرته عليه.

ولهذا المعنى منع الجمهور قبول رواية المبتدع الداعية، ورواية غير الداعية إذا روى ما يقوي بدعته.

قال ابن حجر في "النزهة" (ص١٣٧): ((وقيل: يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته؛ لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، وهذا في

---

(١) "الجرح والتعديل" (١٦٨/١).

(٢) "النظر في أحكام النظر" لابن القطان (ص٧٢).

الأصح)).

٦. النظر في سن الراوي وإمكان المعاصرة واللقي بينه وبين شيخه، ومواطن سماعه لمروياته، ووقت دخوله البلدان للسماع.

فيتبين به الاتصال والانقطاع والإرسال والتدليس والإرسال الخفي، فقد يكون الراوي عاصر المروي عنه، لكن لم يثبت لقاؤهما.

قال ابن رجب في "شرح العلل" (ص٢١٧): ((ومما يستدل به أحمد وغيره من الأئمة على عدم السماع والاتصال أن يروي عن شيخ من غير أهل بلده لم يعلم أنه دخل إلى بلده، ولا أن الشيخ قدم إلى بلد كان الراوي عنه فيه)).

وأدق من هذا النوع أن يكون الراوي جالس المروي عنه، لكنه لم يأخذ عنه شيئاً، ولذا تكلموا في كثير من الرواة الذين ثبت لقيهم لشيوخهم، ومع ذلك عللوها بعدم السماع.

وأدق من هذا أن يكون الراوي جالس المروي عنه، ولكن لم يأخذ عنه إلا يسيراً كرواية سعيد بن المسيب عن عمر.

وأدق من هذا بكثير جداً، أن يكون الراوي جالس المروي عنه، وأخذ عنه كثيراً، لكن لم يثبت له سماع أحاديث معينة، وهذا النوع لا يهتدي لمعرفته إلا كبار الحفاظ.

٧. معرفة أسامي الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم، واتفاقها وافتراقها، وائتلافها واختلافها، ومعرفة طبقاتهم وتلامذتهم وشيوخهم ووفياتهم.

وهذا يساعد على معرفة اشتباه الرواة وتصحيفات الأسانيد، وانقلاب الأسامي وغيرها، وكذا معرفة الإرسال الخفي.

وكثيراً ما يعلون بمثل هذا، وأن الراوي اشتبه عليه اسم فلان بفلان، وأشده إذا اشتبه ضعيف بثقة، فقد يصحح إسناد حديث وهو ضعيف.

قال ابن المديني: ((أشد التصحيف التصحيف في الأسماء)).

وصدق أبو إسحاق النجيرمي حيث قال: ((وأولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه

شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء ولا بعده شيء يدل عليه)) [١].

٨. معرفة أصول الكتب ودرجتها في الضبط والإتقان، وهل هي أصول مقابلة محررة أم لا.

وهذا يعين على اكتشاف كثير من الأوهام التي تقع للرواة في أصولهم أو أصول مشايخهم.

قال الحاكم في "المعرفة" (ص١٦): ((ثم يتأمل أصوله، أعتيقة هي أم جديدة، فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها)).

٩. معرفة الأسانيد المطروقة التي تسبق إليها الألسنة.

ولذا نراهم يعلون بأن فلاناً سلك الجادة أو لزم الطريق.

قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (ص٣٧٨) بعد أن ذكر علة حديث: ((قال أبو حاتم: مبارك لزم الطريق. يعني أن رواية ثابت، عن أنس سلسلة معروفة، مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ. وأبو حاتم كثيرا ما يعلل الأحاديث بمثل هذا)).

١٠. معرفة مخارج كل حديث ومن عرف بروايته.

قال الخليلي في "الإرشاد" (٢٠٥/١): ((فمن نظر إليه ممن لا معرفة له حكم بصحته؛ لأنه عن الزهري، ويعرف ذلك من رزقه الله حظا في هذا الشأن، بمعرفة كل رجل بعينه، إلى أن يبلغوا إلى الإمام الذي يكون عليه مدار الحديث، ويبحث عن أصل كل حديث ومن أين مخرجه، فيميز بين الخطأ والصواب)).

ولذا تراهم يعلون بأن الحديث ليس من حديث فلان، أو حديثه يشبه حديث فلان.

وقال ابن رجب في "شرح العلل" (ص٣٩٤): ((وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه.

كما قال ابن معين في مطرف بن مازن: إنه قابل كتبه عن ابن جريج ومعمر، فإذا هي

---

(١) النصين في "تصحيفات المحدثين" للعسكري (١٢/١).

مثل كتب هشام بن يوسف سواء.

وكان هشام يقول: لم يسمعها من ابن جريج ومعمر، إنما أخذها من كتبي.

قال يحيى: فعلمت أن مطرفاً كذاب.

يعني علم صدق قول هشام عنه.

ومن ذلك قول أحمد وأبي حاتم في أحاديث الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر: إنها تشبه أحاديث عبد الله بن عمر.

ومن ذلك ما ذكر البرذعي، قال: قال لي أبو زرعة: خالد بن يزيد المصري، وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما.

قال: وقال لي أبو حاتم: أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان)).

١١. ومن أهم ما يستعان به على معرفة علل الحديث كثرة الاشتغال بالحديث ومداومة النظر ومجالسة حفاظ الوقت، والمطالعة الدائمة لكتب أئمة العلل.

قال ابن رجب في "شرح العلل" (ص٢٥٧): ((ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكر به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهت نفسه فيه وصارت له فيه قوة نفس وملكة، صلح له أن يتكلم فيه)).

الباب الأول

الحافظ أبو يعلى الخليلي
وجهوده في علل الحديث
من خلال كتابه "الإرشاد"

الفصل الأول

التعريف بالخليلي

وكتابه "الإرشاد"

وهذا الفصل فيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالخليلي، وفيه مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه.

هو القاضي العلامة الإمام الحافظ، أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل بن جعفر بن محمد الخليلي، القزويني[١].

المبحث الثاني: تاريخ ولادته.

لم أجد في مصادر ترجمته من أشار إلى تاريخ ولادته، وإن اتفقت جميع المصادر على تاريخ وفاته، ولكن الذهبي ذكر في سياق ترجمته أنه عند وفاته كان من أبناء الثمانين[٢]، فتكون ولادته – بناءً على هذا – ما بين ٣٥٦-٣٦٦هـ.

ويمكننا تقدير الفترة التي ولد فيها بالنظر إلى تاريخ وفاة أول شيخ أدركه، وسمع منه؛ فقد ذكر في ترجمة شيخه (أبي القاسم عبد العزيز بن ماك المزكي)، المتوفى سنة (٣٧٢هـ) أنه أدركه وهو صغير، ثم قال: ((وقرئ لي عليه ورقتان، وهو أول من سمعت منه)) [٣].

فنفهم من كلامه في هذه الترجمة أنه قد ولد قبل تاريخ وفاة أول شيخ سمع منه، وأن عمره آنذاك لا يقل عن خمس سنوات، وهو العمر الذي حدده أكثر العلماء لصحة تحمل الصغير مع اعتبار التمييز[٤].

وباعتبار أنه كان قد ولد قبل عام (٣٧٢هـ) - وهو تاريخ وفاة أول شيخ سمع منه - بنحو خمس سنوات، وبالنظر إلى كلام الذهبي حينما ذكر أنه توفي وهو من أبناء الثمانين، وهو قد

---

(١) مصادر ترجمته: "الإكمال" (١٧٣/٣)، "التدوين في أخبار قزوين" (٥٠١/٢)، "معجم البلدان" (٣٤٤/٤)، "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد" (ص٢٦٢)، "تكملة الإكمال" (١٣٩/٢)، "اللباب في تهذيب الأنساب" (ص٤٥٨)، "تاريخ الإسلام" (١٣٠/٣٠)، "تذكرة الحفاظ" (١١٢٣/٣)، "سير أعلام النبلاء" (٦٦٦/١٧)، "العبر في خبر من غبر" (٢١٣/٣)، "طبقات الحفاظ" (ص٤٣٠)، "شذرات الذهب" (٢٧٤/٣)، "مرآة الجنان" (٦٣/٣)، "الرسالة المستطرفة" (ص١٣٠)، "الأعلام" (٣١٩/٢).

(٢) "سير أعلام النبلاء" (٦٦٦/١٧).

(٣) "الإرشاد" (٧٤٠/٢).

(٤) انظر "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع" (ص٦٢)، و"التقييد والإيضاح" (ص١٦٤)

توفي عام (٤٤٦هـ)، فتكون ولادته تقريباً في عام (٣٦٧هـ) أو قبلها بقليل، والله أعلم.

المبحث الثالث: أسرته.

ولد الخليلي ونشأ في كنف أسرة عرفت بالاشتغال بالعلم الشرعي، وبالذات الحديث النبوي، فقد استوطنت أسرته قَزْوِيْن[١] قادمة من الري[٢] قبل منتصف القرن الثالث ، ذكر الخليلي في "الإرشاد" (٧٦٥/٢) ترجمة **والد جده لأبيه** فقال: ((أبو إسحاق إبراهيم بن الخليل، ولد بالري، وسمع محمد بن عاصم الرازي، ومحمد بن عبد الله بن أبي جعفر، وحمله أبوه إلى قزوين سنة خمس وثلاثين ومئتين فأقام بها)).

وتكرر كثيراً في "الإرشاد" ذكر **جده** ؛ كقوله (٧٦٥/٢): ((أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم، سمع بقزوين أبا عبد الله ابن ماجه، وكتب مسنده، والحسين بن علي الطنافسي، وموسى بن هارون بن حيان، وأحمد بن محمد بن أبي مسلم الرازي، ومحمد بن إسحاق بن راهويه، والحسن بن أيوب، ومن بعدهم، وبهمذان ابن ديزيل، وعبد الله بن هشام القواس، ومحمد بن عمران بن حبيب، وأقرانهم، وبنهاوند إبراهيم بن نصر الرازي نزيل نهاوند، وكتب مسنده، مات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، ولم يرو إلا القليل)). وذكره كذلك الرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (١٣٤/٢).

وممن ذكر بالعلم من أسرته: أبوه عبد الله، وأخواه أحمد وإسماعيل ابنا عبد الله، وعمه محمد بن أحمد، وعمه الآخر إبراهيم بن أحمد، وابنه أبو زيد الواقد بن خليل، هذا عدا عن حفدته وأسباطه.

أما **والده** فذكره الرافعي في "التدوين" (٢١٥/٣) فقال: ((عبد الله بن أحمد بن إبراهيم [بن] الخليل الخليلي والد الخليل الحافظ، روى عنه ابناه أحمد والخليل، وسمع أبا الحسن القطان)). وما بين المعقوفين من تصويبي، وقد جاء نسبه على الصواب في ترجمة ابنه أحمد الآتية.

---

(١) مدينة مشهورة بينها وبين الري سبعة وعشرون فرسخاً، وتقع شمال غرب الري، وهي ثغر الديلم، فتحت في عهد عثمان بن عفان ﷺ سنة ٢٤هـ. "المسالك والممالك" للإصطخري (ص٧١)، "معجم البلدان" (٣٤٢/٤).

(٢) الرَيّ: وهي مدينة إذا جاوزت العراق إلى المشرق فليس مدينة أعمر ولا أكبر ولا أيسر أهلا منها، إلا نيسابور فإنها في العرصة أوسع، فأما اشتباك الأبنية والعمارة واليسار فإن الري تفضلها. "المسالك والممالك" (ص٧٣). فتحت في عهد عمر بن الخطاب ﷺ عام ٢٠ وقيل ١٩هـ."معجم البلدان" (١١٦/٣).

وأما **أخوه** أحمد: فذكره الرافعي أيضاً (١٩١/٢) فقال: ((أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل، أبو علي الخليلي القزويني، أخو الحافظ الخليل بن عبد الله، سمع علي بن أحمد بن صالح سنة ست وسبعين وثلاثمائة ...، ومما سمع من علي بن أحمد بن صالح مع أخيه كتاب "الأحكام" لأبي علي الطوسي، وسمع أيضا أبا الفتح الراشدي)).

وأما **أخوه إسماعيل**: فذكره الرافعي أيضاً (٢٩٦/٢) فقال: ((إسماعيل بن عبد الله بن أحمد الخليلي أخو الخليل الحافظ، سمع أبا الفتح الراشدي، وغيره، وأجاز له الحاكم أبو عبد الله الحافظ، وجماعة)).

وأما **عمه** محمد: فذكره الرافعي أيضاً (١٦٩/١) فقال: ((محمد بن [أحمد بن] إبراهيم الخليل الخليلي، أبو علي عم الخليل الحافظ، وهو معدود من الحفاظ، سمع أباه أحمد ومحمد بن هارون بن الحجاج وعلي بن محمد بن مهرويه وعلي بن إبراهيم وعلي بن جمعة فمن بعدهم من شيوخ قزوين، وسمع بهمذان عبد الرحمن بن حمدان، وببغداد إسماعيل الصفار، وبالكوفة ابن عقدة، ومات وهو شاب سنة سبع وأربعين وثلاثمائة)). وما بين المعقوفين من تصويبي، وجاء نسبه على الصواب في ترجمة أخيه إبراهيم الآتية.

وأما **عمه إبراهيم**: فذكره الرافعي أيضاً (٩٧/٢) فقال: ((إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل، عم الحافظ الخليل بن عبد الله الخليلي، سمع أباه، وعلي بن مهروية، وتوفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة في حد الكهولة)).

وأما **ابنه الواقد**: فقد ذكره الرافعي في "التدوين" (٢٠١/٤) فقال: ((وصفه الكيا شيرويه ابن شهردار بالفقه والفضل، وسمع الحديث من أبيه أبي يعلى، وأبي الحسن بن إدريس، وسمع "فضائل القرآن" لأبي عبيد من الزبير بن محمد الزبيري، عن علي بن مهروية، عن علي بن عبد العزيز، عنه، وسمع منه البلديون والغرباء بقزوين، وسمع منه بهمذان وبأصفهان أيضاً.

كان رحمه الله تعالى يعرف الحديث، وينظر في التواريخ، ويحسن أطرافا من الأدب والشعر والأمثال والكتابة)).

وهكذا ورث آل هذا البيت العلم من أسلافهم ﴿ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾[1] فهؤلاء

---

(١) سورة آل عمران: ٣٤.

حفدته وأسباطه:

- الخليل بن الواقد بن الخليل بن أحمد الخليلي، سمع "الصحيح" للبخاري من الأستاذ محمد بن الشافعي بن داود المقرئ. "التدوين" (٢/٥٠٥).
- أحمد بن الواقد بن الخليل بن عبد الله الخليلي، أبو عبد الله سمع "جامع التأويل" لأحمد بن فارس أو النصف الثاني منه من أبي منصور المقومى، و"فضائل القرآن" لأبي عبيد من المقومى أيضاً، وسمع أباه أبا زيد الواقد بن الخليل في "الطوالات" لأبي الحسن القطان. "التدوين" (٢/٢٧٠).
- الخليل بن أحمد بن الواقد بن الخليل بن عبد الله، أبو يعلى الخليلي القزويني ((من أسباط الخليل الحافظ، سمع جده الواقد بن الخليل "فضائل قزوين" بروايته عن أبيه، وسمع نصر بن عبد الجبار القرائي)). "التدوين" (٢/٤٩٨).
- ((عبد العزيز بن الخليل بن أحمد بن الواقد بن الخليل بن عبد الله، أبو بكر الخليلي، شيخ سمع الحديث، وسُمع منه، وهو من أسباط الخليل الحافظ، قرأت عليه معظم "الصحيح" لمحمد بن إسماعيل البخاري بروايته الكتاب عن الأستاذ أبي عمرو الشافعي بن داود المقرئ، عن القاضي إبراهيم بن حمير، عن الكشميهني، وسمع "صحيح مسلم" عن الأستاذ أبي إسحاق الشحاذي، وسمع "الأربعين" للشيخ أحمد الطوسي الزاهد بروايته عن محمد بن علي الساوي عن أبي سعد أحمد بن أبي الحسن الطوسي المعروف بخويشاوند)) "التدوين" (٣/١٩٠).
- عبد الله بن عبد العزيز بن الخليل بن أحمد الخليلي، أبو حامد، ((تفقه بقزوين وببغداد، وسمع الحديث من والده، ومن الإمام أحمد بن إسماعيل، وسمع أبا القاسم عبد الله بن حيدر "الأربعين" من جمعه، وسمع بقراءتي "الأربعين" لعلي بن عبد الله بن بابويه)). "التدوين" (٣/٢٣١).
- ((الواقد بن الخليل بن أحمد بن الواقد بن الخليل بن عبد الله الخليلي، أبو زيد الخطيب، سمع الأستاذ الشافعي سنة إحدى عشرة وخمسمائة، وروى "فضائل قزوين" عن أبيه الخليل، عن جده الواقد، عن أبيه الخليل)). "التدوين" (٤/٢٠١).

المبحث الرابع: شيوخه.

أخذ الخليلي عن عدد من الشيوخ الذين كانوا في بلده قزوين، أو الذين التقاهم خلال رحلاته، أو الذين أجازوا له، وذكرهم في كتابه "معجم الشيوخ"، ونظرة سريعة على كتابه "الإرشاد" تنبئك عن عشرات الأسانيد المشحونة بذكر عدد من مشايخه في مختلف البلدان الإسلامية، ومن مشايخه الذين نوه بذكرهم في كتابه:

١. **أبو القاسم عبد العزيز بن ماك المزكي** ((ثقة متفق عليه، سمع محمد بن مسعود الأسدي، وإبراهيم الشهرزوري، والحسن بن علي الطوسي، ومحمد بن صالح الطبري، وأقرانهم، أدركته وأنا صغير، وقري لي عليه ورقتان، وهو أول من سمعت منه)). "الإرشاد" (٢/٧٤٠).

٢. **أبو الحسن علي بن عمر بن العباس الفقيه** ((أفضل من لقيناه بالري، وكان مفتيها قريباً من ستين سنة، وأكثر عن ابن أبي حاتم وابن معاوية الكاغذي وأحمد بن خالد الحروري ومحمد بن قازن، ولقي بأخرة شيوخ بغداد: أبا عمرو بن السماك وأحمد بن سلمان وأقرانهما، وكان عالماً له في كل علم حظ، وفي الفقه كان إماماً، بلغ قريبا من مائة سنة، سمعت عبد الله بن محمد الحافظ يقول: لم يعش من أصحاب الشافعي من الفقهاء أكثر ما عاش هذا، وكان عالماً بالفتاوى والنظر)). "الإرشاد" (٢/٦٩١).

٣. **أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد بن يوسف بن أبي الليث التميمي** ((كان إمام الجامع وخطيبها — أي قزوين - سمع إبراهيم بن الشهرزوري، وأبا علي الطوسي، وإسحاق بن محمد الكيساني، وأقرانهم، وبالري ابن أبي حاتم، وابن الطهراني وغيرهما، وكان في الفقه والقراءات له شأن كبير، أدركته وأنا صغير، مات سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، ولم يتزوج ولم يكن له عقب)). "الإرشاد" (٢/٧٦٥).

٤. **أبو الطيب سهل بن محمد بن سليمان الصعلوكي النيسابوري** ((الإمام في وقته، متفق عليه، عديم النظر في وقته علما وديانة، سمع أباه ومحمد بن يعقوب الأصم وابن مطر وأقرانهم. توفي بعد الأربعمائة بقليل. ووالده من أصبهان ورد

نيسابور، وأكثر من رأيت من الفقهاء بها — أي من نيسابور - اخذوا عنه، وكانوا يسمونه الإمام، وما رأيت في أهل العلم أعلى همة منه وأكثر حشمة. توفي أول سنة اثنتين وأربعمائة)). "الإرشاد" (٨٦١/٣).

٥. **أبو طاهر محمد بن محمد بن محمش الزيادي** ((الفقيه المبرز، كان يقدم في الفقه على من أدركته بنيسابور، وقرأ عليه أبو يعقوب الباوردي وأبو حامد الاسفراييني، ومن هو أقدم منهما، سمع أبا حامد بن بلال الميداني ومحمد بن الحسين القطان والأصم والأخرم وأقرانهم. مات بعد الأربعمائة. ثقة متفق عليه)). "الإرشاد" (٨٦٢/٣).

٦. **أبو الحسين أحمد بن محمد بن عمر الخفاف الزاهد** ((آخر من بقي من الثقات من أصحاب أبي العباس السراج. مات سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة بعد خروجي — أي من نيسابور — بسنة، وكان قد قارب المائة، وسمع السراج وأبا عمرو البحيري وأبا حامد الشرقي ومكي بن عبدان فمن بعدهم)). "الإرشاد" (٨٦٢/٣).

٧. **الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني** ((عالم عارف واسع العلم ذو تصانيف كثيرة لم أر أوفى منه، سمع محمد بن يعقوب الأخرم ومحمد بن يعقوب الأصم والحسن بن يعقوب العدل فمن بعدهم من شيوخ نيسابور حتى روى عمن عاش بعده لسعة علمه، وسمع بمرو المحبوبي والقاسم السياري والحسن بن محمد الحليمي وعلي بن محمد بن حبيب فمن بعدهم، وببخارى أحمد بن سهل الفقيه وخلفًا الخيام فمن بعدهما، وبنيسابور محمد بن عبد الله الجوهري وأقرانه، وبالري إسماعيل بن محمد الصياد، وبهمذان ابن حمدان الجلاب، وببغداد ابن السماك والنجاد وابن درستويه والعباداني، وبالكوفة علي بن محمد بن عقب وابن أبي دارم، وبمكة الفاكهي ومحمد بن علي ابن عبد الحميد الأدمي وغيرهم. وله إلى العراق والحجاز رحلتان ارتحل إليها سنة ثمان وستين في الرحلة الثانية، وذاكر الحفاظ والشيوخ، وكتب عنهم أيضا، وناظر الدارقطني فرضيه، وهو ثقة واسع العلم، بلغت تصانيفه الكتب الطوال والأبواب،

وجمع الشيوخ المكثرين والمقلين قريبا من خمسمائة جزء، ويستقصي في ذلك، يؤلف الغث والسمين ثم يتكلم عليه فيبين ذلك)). "الإرشاد" (٨٥١/٣). وأكثر عن الحاكم وسأله عن أشياء من العلل. توفي الحاكم سنة خمس وأربع مائة. "تذكرة الحفاظ" (١٦٢/٣).

٨. **أبو حازم عمر بن أحمد بن محمد العبدوي الأعرج** ((محدث ابن محدث، رأيته بنيسابور، وكان عارفا حافظا ذو تصانيف في هذا الشأن، أدرك إسماعيل بن نجيد فمن بعده من شيوخ نيسابور، وكان يحضر الإملاء للحاكم أبي عبد الله متقربا إليه)). "الإرشاد" (٨٥٥/٣).

٩. **عبد الرحمن بن محمد بن محمد العماري النيسابوري** ((قرين أبي حازم العبدوي في السن، أدرك من أدركه، رأيته ذرب اللسان قوي القلب عند المذاكرة، من حفاظ نيسابور. مات بعد الحاكم بأشهر)). "الإرشاد" (٨٥٥/٣).

١٠. **أبو الحسن علي بن عمر بن مهدي الدارقطني** ((عالم متقن غاية في الحفظ، رضيه العلماء كلهم، سمع البغوي وابن أبي داود وابن صاعد ثم تنزل إلى شيوخ بعدهم. مات سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، واختتم به الشيوخ في هذا الشأن ببغداد، وكان بها بعده حفاظ ماتوا في حد الكهولة)). "الإرشاد" (٦١٥/٢).
ويبدو أنه أخذ من الدارقطني مكاتبة أو بالإجازة ولم يرحل إليه وإن كان ممن مثل الدارقطني يُرحل إليه، فحينما توفي الدارقطني كان الخليلي في حدود الثامنة عشرة، فها هو يقول في "الإرشاد" (٣٣٥/١): ((أخبرني علي بن عمر الدارقطني الحافظ في كتابه إلي وحدثني عنه عبد الرحمن بن محمد النيسابوري ...)).

١١. ((وروى بالإجازة عن: **أبي بكر بن المقرئ**، **وأبي حفص بن شاهين**، ومسند الكوفة **علي بن عبدالرحمن البكائي** كتب إليه من الكوفة، والحافظ **أبي أحمد الغطريفي**، أجاز له من جرجان)). "سير أعلام النبلاء" (٦٦٦/١٧).
قال الخليلي في "الإرشاد" (٣٣٥/١): ((أخبرنيه عمر بن عثمان بن شاهين في كتابه إلي)).
وقال أيضًا (٥٢٦/٢): ((أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي ...، وآخر من

أكثر عنه أبو أحمد الغطريفي الجرجاني كتب إلي بأن أروي عنه)).

وقال أيضًا (٥٥١/٢): ((كتب إلي علي بن عبد الرحمن البكائي من الكوفة)).

المبحث الخامس: تلاميذه.

لقد طوّف الحافظ أبو يعلى الخليلي البلاد ورحل، وسَمِعَ، وجمع، وألّف، وصنّف الكتب، وطال عمره، وعلا إسناده، مما جعل الطلبة يتنافسون على الطلب عليه، والجلوس بين يديه لتلقي العلوم الشرعية عامة، وعلم الحديث خاصة، ومن أشهر طلبته:

١. راوي كتاب الإرشاد عنه **إسماعيل بن عبد الجبار بن محمد بن عبد العزيز بن ماك القاضي أبو الفتح** ((سَمِعَ وسُمِعَ منه الكثير، وممن سمع منه: إبراهيم الحميرى، وأبو الفتوح محمد بن الحسن بن جعفر الطيبي، والسيد أبو طاهر الجعفري، وروى عن أبي الحسن محمد بن عمر بن زاذان بالإجازة، وقدم أصبهان سنة ثمان وستين وأربعمائة وسمع منه بها يحيى بن عبد الوهاب بن مندة، وأورده في "الطبقات"، وسمع منه الحافظ أبو طاهر السلفي والكبار، توفي سنة ثلاث وخمسمائة)). "التدوين" (٢٩٥/٢).

٢. وابنه **الواقد**، تقدمت ترجمته في مبحث: أسرته.

٣. **نصر بن عبد الجبار بن منصور بن عبد الله بن عبد الرحمن، أبو منصور التميمي، القزويني، الواعظ، المعروف بالقرائي**، من أهل قزوين. ((كان واعظاً، صالحاً، صدوقاً، قدم بغداد وسمع: أبا محمد الجوهري، وأبا طالب العشاري، وسمع بقزوين من: أبي يعلى الخليل بن عبد الله الحافظ، روى عنه: إسماعيل بن أبي الفضل الناصحي، وطيب بن محمد الأبيوردي، وأظن السلفي سمع منه، وقد حدّث في سنة سبع وخمسمائة، ولا أعلم وفاته. وقد جمع لنفسه معجماً)). "تاريخ الإسلام" (١٩٥/٣٥).

٤. **إسماعيل بن أحمد بن العباس بن إبراهيم العصار أبو سعد بن أبي علي الرازي** ((سمع أبا سعد السمان وأبا جعفر محمد بن علي الصائغ وشعيب بن صالح الخطيب وأباه، ودخل قزوين فسمع بها من الخليل الحافظ، رأيت بخطه: سمعت الشيخ أبا يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي بقزوين في مسجده؛ سمعت

أبا بكر أحمد بن علي بن لال بهمذان يقول ...)). "التدوين" (٢/٣٣٥).

٥. **أبو صالح بن فيلكي** ((سمع الحافظ أبا يعلى الخليلي سنة خمس وثلاثين وأربعمائة)). "التدوين" (٣/٩٤).

٦. **عبد الكريم بن محمد الإسفيد كليمي، أبو المحاسن بن أبي بكر الكويمي** ((سمع الحافظ أبا يعلى الخليلي)). "التدوين" (٣/٢٠٩).

٧. **عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن محمد الطوسي** ((سمع أبا يعلى الخليلي بن عبد الله الحافظ بقزوين سنة خمس وأربعين وأربعمائة)). "التدوين" (٣/٢٨١).

٨. **ليال كير الديلمي** ((سمع الخليل بن عبد الله الخليلي أبا يعلى الحافظ)). "التدوين" (٤/٥٧).

٩. **نامدار بن أسفنجا الديلمي** ((سمع الحافظ أبا يعلى الخليلي)). "التدوين" (٤/١٥١).

١٠. **أبو بكر الخطيب** ((وروى أبو بكر الخطيب في "تاريخ بغداد" عنه بالإجازة)). "التدوين" (٢/٥٠١).

١١. قال الأمير **أبو نصر ابن ماكولا** في "الإكمال" (٣/١٧٤) : ((والخليل بن عبد الله أبو يعلى القزويني ...، كتب إلي بالإجازة)).

١٢. **يوسف بن الحسن بن محمد بن التفكري، أبو القاسم الزنجاني**: ((سكن بغداد، حدث عن أبي يعلى الخليلي)). "التقييد" (ص٤٩١).

المبحث السادس: رحلته وطلبه للعلم.

لم أجد نصوصاً تدل على أنه رحل إلى **الحرمين** وأخذ من علمائها، ولكن جرت عادة العلماء على الرحلة إلى الحرمين للعمرة والزيارة أو المجاورة والأخذ من علمائها.

وكذلك ما زالت **بغداد** والعراق موئل العلماء والمحدثين، لذا رحل إليها الخليلي، فقد ذكر في "الإرشاد" (١/١٦٨) قوله: ((حدثناه عمر بن إبراهيم بن كثير المقرئ ببغداد وأنا سألته)). وانظر كذلك (١/٣٠٣و٤٣٣و٤٦٠).

كما رحل إلى **نَيْسَابُور**[١] وأخذ عن علمائها وفي مقدمتهم شيخه الحاكم الذي أكثر عنه، وقال في ترجمة شيخه العبدوي: ((أبو حازم عمر بن أحمد بن محمد العبدوي الأعرج نيسابوري محدث ابن محدث رأيته بنيسابور)). "الإرشاد" (٨٥٥/٣).

وفي طريقه إلى نيسابور قد يكون أخذ عن علماء عدد من البلاد التي مر بها.

وكذلك رحل إلى **الرَيّ**[٢]، ذكر ذلك في ترجمة شيخه أبي الحسن علي بن عمر بن العباس الفقيه الرازي فقال: ((أفضل من لقيناه بالري)). "الإرشاد" (٦٩١/٢).

ورحل إلى **هَمَذان**[٣] وأخذ عن شيخها أبي بكر بن لال، قال الرافعي في "التدوين" (٥٠١/٢): ((روى عنه — أي عن الخليلي – الإمام أبو بكر بن لال حكاية في "معجم شيوخه"، وسمع هو — أي الخليلي – من ابن لال الكثير)).

وقال أيضاً في "التدوين" (٣٣٥/٢): ((إسماعيل بن أحمد بن العباس بن إبراهيم العصار أبو سعد بن أبي علي الرازي ...، ودخل قزوين فسمع بها من الخليل الحافظ، رأيت بخطه: سمعت الشيخ أبا يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي بقزوين في مسجده، سمعت أبا بكر أحمد بن علي بن لال بهمذان يقول)).

ورحل إلى **قَرْمِيسِيْن**[٤]، قال في ترجمة محمد بن إبراهيم بن زياد الرازي الطيالسي: ((وأقام

---

(١) نَيْسَابُور: بفتح أوله، وهي مدينة عظيمة من مدن خراسان، ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، كثيرة الفواكه والخيرات، وكان المسلمون فتحوها في أيام عثمان بن عفان ﷺ. "معجم البلدان" (٣٣١/٥).

(٢) الرَيّ: وهي مدينة إذا جاوزت العراق إلى المشرق فليس مدينة أعمر ولا أكبر ولا أيسر أهلا منها، إلا نيسابور فإنها في العرصة أوسع، فأما اشتباك الأبنية والعمارة واليسار فإن الري تفضلها. "المسالك والممالك" للإصطخري (ص٧٣). فتحت في عهد عمر بن الخطاب ﷺ عام ٢٠ وقيل ١٩هـ."معجم البلدان" (١١٦/٣).

(٣) هَمَذان: (بالتحريك والذال معجمة وآخره نون) بلد واسع جليل القدر، وهي أعظم مدن الجبل، كثير الأقاليم والكور، وافتتح سنة ثلاث وعشرين، وهو الذي يسمى ماه البصرة. "البلدان" لليعقوبي (ص١٨). وأما الجبال ((فإنها تشتمل على ماه الكوفة والبصرة وما يتصل بهما، فحدها الشرقي مفازة خراسان وفارس وأصبهان وشرقي خوزستان، وحدها الغربي أذربيجان، وحدها الشمالي حدود الديلم وقزوين والري، وحدها الجنوبي العراق وخوزستان. والجبال تشتمل على مدن مشهورة، وأعظمها همذان والدينور وأصبهان وقم)). "المسالك والممالك" للإصطخري (ص٦٩) بتصرف يسير. فتحت في جمادى الأولى على رأس ستة أشهر من مقتل عمر بن الخطاب ﷺ وكان الذي فتحها المغيرة بن شعبة في سنة ٢٤ من الهجرة. "معجم البلدان" (٤١٠/٥).

(٤) قَرْمِيسِيْن: ((بالفتح ثم السكون وكسر الميم وياء مثناة من تحت وسين مهملة مكسورة وياء أخرى ساكنة ونون، وهو تعريب كرمان شاهان، بلد معروف بينه وبين همذان ثلاثون فرسخا قرب الدينور، وهي بين همذان وحلوان على

بالجبل بقرميسين، وأدركت من أصحابه عمر بن أحمد بن حمدان البيِّع بقرميسين)). "الإرشاد" (٤٣٩/١).

المبحث السابع: مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه.

إن المطالع لأحكام الخليلي في كتابه "الإرشاد" – وهو الكتاب الذي به اشتهر – ليرى عليه طريقة أهل الحديث، فتارة يحكم على السند، وتارة يُعِلّ المتن، وهذه الأقوال أبرزت مكانته في علم الحديث عامة، وفي علل الحديث خاصة، مما جعل العلماء يثنون عليه بجميل القول.

ومما قاله العلماء في الخليلي:

أثنى عليه **الحاكم** في معرفته بالعلل.

قال الخليلي في "الإرشاد" (٨٥٢/٣) عند ذكر الحاكم: ((سألني في اليوم الثاني لما دخلت عليه ويقرأ عليه في "فوائد العراقيين" سفيان الثوري، عن أبي سلمة، عن الزهري، عن سهل بن سعد "حديث الاستئذان"، فقال لي: من أبو سلمة هذا؟ فقلت من وقته: هو المغيرة بن سلمة السراج، فقال لي: كيف يروي المغيرة عن الزهري؟ فبقيت. ثم قال: قد أمهلتك أسبوعا حتى تتفكر فيه، فمن ليلته تفكرت في أصحاب الزهري مرارا، حتى بقيت فيه أكرر التفكر، فلما وقعت إلى أصحاب الجزيرة من أصحابه، تذكرت محمد بن أبي حفصة، فإذا كنيته أبو سلمة، فلما أصبحت حضرت مجلسه ولم أذكر شيئا حتى قرأت عليه مما انتخبت قريبا من مائة حديث، قال لي: هل تفكرت فيما جرى؟ فقلت: نعم، هو محمد بن أبي حفصة، فتعجب، وقال لي: نظرت في حديث سفيان لأبي عمرو البحيري؟ قلت: والله ما لقيت أبا عمرو ولا رأيته، فذكرت له مما أممت في ذلك، فتحير، وأثنى عليّ)).

وقال الأمير أبو نصر **ابن ماكولا** في "الإكمال" (١٧٤/٣): ((والخليل بن عبد الله أبو يعلى القزويني حافظ جليل كان يحدث كثيرا من حفظه، سمع أصحاب البغوي وغيره، كتب إلي بالإجازة)).

وقال **الكيا شيرويه** في "تاريخ همذان": ((كان الخليل حافظا فريد عصره في الفهم والذكاء)). "التدوين في أخبار قزوين" (٥٠١/٢)، "معجم البلدان" (٣٤٤/٤).

وقال **السِّلفي** في "مقدمته على معالم السنن للخطابي" (٣٦٨/٤): ((وكان من حفاظ

جادة الحاج)). "معجم البلدان" (٣٣٠/٤).

زمانه، متفقاً عليه في حفظه وإتقانه)).

وكتب الإمام هبة الله **بن زاذان** إلى الشيخ أبي زيد الواقد بن الخليل يعزيه بوفاة والده الحافظ أبي يعلى، وكان مما قال في كلام مسجوع طويل: ((كان بقية بيت الكبار في عصر الشيوخ ذوي الأقدار، أفنى العمر العزيز في العلم وتحصيله على جمله وتفصيله، ثم عني بأدق أصنافه وأشرف أجناسه في أوصافه، وهو علم الحديث، فكان به تميز الصحيح من الخبيث، وينفض الغبار عن وجه الآثار بالحفظ الثاقب والاعتبار)). "التدوين" (٥٠١/٢).

وقال **الرافعي** في "التدوين" (٥٠١/٢): ((إمام مشهور كثير الجمع والرواية والتأليف... وكان حافظاً لطرق الحديث، معتنيا بجمعها، عارفا بالرجال)).

وقال **ابن نقطة** في "التقييد" (ص٢٦٢): ((كان حافظاً، فهماً ذكياً، فريد عصره في الفهم والذكاء)).

وقال **الذهبي** في "تاريخ الإسلام" (١٣٠/٣٠): ((كان ثقة حافظاً عارفاً بالعلل والرجال، عالي الإسناد)).

وقال في "التذكرة" (١١٢٤/٣): ((وكان ثقة حافظا عارفا بكثير من علل الحديث ورجاله عالي الإسناد كبير القدر. ومن نظر في كتابه عرف جلالته. سمعت كتابه من ابن الخلال عن الهمذاني عن السلفي عن ابن ماكي عنه، وله فيه أوهام جمة، كأنه كتبه من حفظه)).

وقال في "السير" (٦٦٦/١٧): ((وكان ثقة حافظا، عارفا بالرجال والعلل، كبير الشأن، وله غلطات في "إرشاده")).

وقال في "العبر" (٢١٣/٣): ((الحافظ أحد أئمة الحديث...، وكان أحد من رحل وتعب وبرع في الحديث)).

وقال **اليافعي** في "مرآة الجنان" (٦٣/٣): ((أحد أئمة الحديث)).

وقال **ابن العماد الحنبلي** في "شذرات الذهب" (٢٧٤/٣): ((أحد أئمة الحديث... وكان أحد من رحل وتعب وبرع في الحديث. قال ابن ناصر الدين: أبو يعلي القاضي كان إماما حافظا من المصنفين، وله كتاب "الإرشاد" في معرفة المحدثين)).

المبحث الثامن: آثاره العلمية.

١. كتاب "**الإرشاد في معرفة علماء الحديث**" وهو أشهر كتبه، وبه يعرف. وسيأتي الكلام عليه موسعاً في الفصل التالي، وكل من ترجم له نسب له هذا الكتاب كما في مصادر ترجمته.

٢. وكتاب "**تاريخ قزوين**" ذكره الرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" في مواضع منها (٥٠١/٢)، وابن حجر في "اللسان" (٢٦١/٥)، والسخاوي في "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ" (ص١٢٨).

وهو كتاب مختصر في رجال قزوين، اعتمد عليه الرافعي كثيراً في كتابه "التدوين" فقال في مقدمة كتابه بعد أن ذكر جملة من الذين صنفوا في تواريخ البلدان: ((لم أر من هذا الضرب تاريخا لقزوين إلا المختصر الذي ألفه الحافظ الخليل بن عبد الله رحمه الله)).

٣. وكتاب "**فضائل قزوين**" وهو غير التاريخ المتقدم، ذكره الرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" في مواضع منها (٥٠١/٢) ونقل منه أحاديث كثيرة في فضائل قزوين، كما ذكره المناوي في "التيسير بشرح الجامع الصغير" (٣٥٨/١).

٤. وكتاب "**معجم الشيوخ**" ذكره الرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (٥٠١/٢)، وابن حجر في " الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة" (٢٧٢/٥)، والسخاوي في "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" (٦٨/٢)، والسيوطي في "الجامع الصغير" (٢٩/٢)، والمناوي في أكثر من موضع من "فيض القدير" منها (٦٠٤/١).

وهو كتاب فيه ذكر شيوخه الذين لقيهم وأخذ عنهم، أو الذين أجازوه، وذكر بعض المرويات عن ذلك الشيخ.

٥. وكتاب "**مشايخ ابن سلمة القطان**" ذكره المزي في " تهذيب الكمال" (٢٥١/٩)، والذهبي في "السير" (١٩٠/١٣).

٦. وجزء في "**طرق حديث الأعمى الذي وقع في البئر**" ، ذكره ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣٢٧/١)، وروى منه حديثاً بسنده في "تغليق التعليق" (١١٠/٢)، وسماه الروداني "مجلس حديث القهقهة وعلله" وذكره ضمن مسموعاته في كتابه "صلة الخلف

بموصول السلف" (ص٣٩٨) بسنده إلى السلفي عن إسماعيل بن عبد الجبار المالكي[١] عنه.

٧. وكتاب "**طبقات الصحابة**" ذكره هو نفسه في مقدمة "الإرشاد" (١/١٥٥) حيث قال مبيناً سبب تأليفه للإرشاد: ((فرأيت أن أملي كتابا أضع فيه أسامي المشهورين بالرواية، وأبين قول الأئمة في الثقات والمجروحين، وأضيف إليه ذكر أسامي العلماء والمحدثين الذين وجدوا في عصرهم فارتفعوا عن ذكرهم، ومن حدث بعدهم إلى وقتنا هذا على ترتيب البلاد والأصقاع، فأترجم بلدا أو ناحية، وأذكر عنده كل من عرف بتلك الناحية منشأ أو مولدا أو انتقل إليها من غيرها ومات بها؛ ليكون أسهل طلبة عند الحاجة، وأقرب حفظاً عند السرد. وتحريت فيه أسامي التابعين فمن بعدهم، **وسأضع كتاباً مفرداً في طبقات الصحابة** إن شاء الله))، فلا أدري هل وضعه أو اخترمته المنية قبل أن يؤلفه؟

٨. وكتاب "**الفوائد**" ذكره ابن حجر في أكثر من موضع من "فتح الباري" منها (٣/٢٢٠)، وفي "القول المسدد في الذب عن مسند أحمد" (ص٥٨)، وفي "تغليق التعليق على صحيح البخاري" (٢/٤٨٩).

٩. وكتاب "**جزء من حديثه عن جرير بن عبد الله البجلي**" ذكره السيوطي في "الجامع الصغير من حديث البشير النذير" (٢/٣٥٨).

المبحث التاسع: وفاته.

اتفق المؤرخون على أن الحافظ الخليلي توفي في آخر سنة (٤٤٦هـ) بمدينة قزوين. رحمه الله رحمة واسعة.

(١) هكذا وردت في المطبوع، وصوابه (الماكي) كما في "الإرشاد" للخليلي (١/١٥١) فهو ((القاضي أبو الفتح إسماعيل بن عبد الجبار بن ماك الماكي القزويني)).

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "الإرشاد"

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أهمية كتاب "الإرشاد":

لقد نال كتاب "الإرشاد" شهرة عند العلماء، وبه كان يُعرف الخليلي، فيقال: (الخليلي صاحب الإرشاد)، واستفاد منه جمع من العلماء في مصنفاتهم[١]، وكتاب "الإرشاد" الأصل عن الخليلي بعض أجزائه مفقودة، وفقدها قديم ذكر ذلك الرافعي في "التدوين" (١٤٣/٢)، وما بين أيدينا الآن هو "المنتخب من كتاب الإرشاد" انتخبه الحافظ السلفي (المتوفى سنة ٥٧٦هـ)، فقد انتقى واختار الحافظ السلفي لنفسه بعض النصوص من "الإرشاد" ضمَّنها هذا الكتاب الذي بين أيدينا الآن، وقام الحافظ قاسم بن قُطلُوبغَا بترتيب تراجمه على أحرف المعجم[٢].

ومما يدل على أهمية الكتاب ومكانة مؤلفه نقل عدد من العلماء أقوال الخليلي في الجرح والتعديل، واعتمادهم أحكامه على الأحاديث وتعليليها، وشحنهم كتبهم بالثناء عليه، والنقل عنه.

المبحث الثاني: الموازنة بين "الإرشاد" وبين ما صُنف قبله في موضوعه من كتب الرجال:

يعد التأليف على طبقات المحدثين فناً من الفنون الحديثية، ومن كُتب هذا الفن سأختار كتابين لأجري موازنة بينهما وبين الخليلي من حيث الترتيب، ولعل من أقدم ما وصل إلينا من كتب الطبقات: كتاب "الطبقات الكبرى" لابن سعد (المتوفى سنة ٢٣٠هـ)، ثم توالت من بعده المؤلفات إلى أن جاء ابن حبان (المتوفى سنة ٣٥٤هـ) فألف كتابه "مشاهير علماء

(١) تقدم الكلام على هذا في مقدمة الرسالة.

(٢) "الرسالة المستطرفة" (ص١٢٩).

الأمصار"، ثم جاء الخليلي (المتوفى سنة ٤٤٦هـ) فألف كتابه "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، وهذه الكتب الثلاثة كلها مرتبة على الطبقات، إلا أن بينها بعض الاختلاف.

- **هذه** الكتب رتبت التراجم على البلدان.

- **بدأ** ابن سعد بدراسة موسعة للعهد النبوي والسيرة، وأما ابن حبان فبدأه بالمدينة مستفتحاً طبقاتها بنبينا محمد ﷺ ثم مشاهير الصحابة بالمدينة، وأما الخليلي فبدأ بالتابعين فمن بعدهم، لأنه أفرد للصحابة كتاباً مستقلاً.

- **الملاحظ** على هذه الكتب البدء بالمدينة النبوية، وهذا شيء بدهي فهي مهاجر رسول الله ﷺ وبها أصحابه، وهي قاعدة الحديث والرواية، ثم مكة شرفها الله، ثم بقية المدن على اختلاف بينهم في الترتيب.

- **راعى** ابن سعد جغرافية المكان في ترتيبه، فبعد الحرمين ينظر ويستوعب الأقرب فالأقرب، فبدأ بالمدينة، ثم مكة، ثم الطائف، ثم اليمن، ثم اليمامة، ثم البحرين وبهذا يكون استوعب الجزيرة العربية، ثم انتقل إلى العراقين الكوفة والبصرة، ثم الشام، ثم مصر وشمال أفريقية، فبعد أن ذكر مراكز العلم في المشرق الإسلامي، انتقل إلى المغرب الإسلامي، وأما ابن حبان فقسم ((بلاد الإسلام إلى ستة أقاليم اشتهرت برواية العلم، هي: الحجاز (مكة والمدينة)، والعراق (البصرة والكوفة)، والشام، ومصر، واليمن، وخراسان. وضم الأقاليم المنزوية أو المدن الصغيرة لما يجاورها من الأمصار الرئيسية؛ فذكر أهل الطائف مع أهل مكة، وذكر رواة الجزيرة الفراتية في الشاميين، وأهل أفريقية في مصر))[٣]. وقسم كل أقليم إلى أربع طبقات: فيذكر في مكة مثلاً مشاهير الصحابة، ثم التابعين، ثم أتباع التابعين، ثم تبع الأتباع، ثم ينتقل إلى مدينة أخرى، وهكذا يفعل في كل مدينة يقسم رواتها إلى الأربع طبقات المتقدمة، فينتقلون من بلاد إلى بلاد بحسب التوزيع المكاني، ولا ينتقلون من ناحية إلا بعد أن يستوعبوا غالب مدنها، إلا أن الخليلي لم يلتزم هذا فذكر الحرمين، ثم مصر، ثم الشام، ثم ذكر بعض

---

(٣) "علم طبقات المحدثين" (ص١٦١).

حواضر العراق كالكوفة، والبصرة، ثم ذكر بعض مدن الجبل[٤] كهَمَذَان، والدِّينَوَر، ثم عاد فذكر بعض مدن العراق كحُلْوَان، والموصِل.

- **ذكر** ابن حبان علماء اليمامة في اليمن، مع بُعدها الجغرافي، وجعل صحابة الطائف في اليمن كذلك، في حين أن الخليلي لم يذكر علماء الطائف، واليمن، واليمامة، والبحرين مع القرب الشديد لمراكز العلم هذه من الحرمين، كما لم يذكر علماء شمال أفريقيا، والأندلس، مع وفرة العلماء في هذه الأماكن!!

المبحث الثالث: وصف عام لكتاب الإرشاد:

- استهلَّ الكتاب بمقدمة افتتحها بحمد الله والثناء عليه بما هو أهله، ثم الصلاة على النبي خاتم النبيين، وعلى أصحابه المنتخبين، وأهل بيته الطاهرين، وأزواجه أمهات المؤمنين، وعلى التابعين لهم بإحسان.

- ثم بين أن ((أجلَّ العلوم بعد معرفة الله سبحانه ومعرفة رسوله وملائكته، وأولاها بصرف الهمم إليه وأعظمها مثوبة لديه هو: الفقه في الدين من علم الظاهر والغامض من الأحكام في الحلال والحرام والأوامر والزواجر والمحبوب والنوافل والمندوب، وهي الأعمال التي من تعاطاها وعلمها وأخذ بها أوصلته إلى جوار الله تعالى والجنات الطيبة في دار القرار، ووقي فتنة القبر وعذاب النار)).

- وبين أن الله أنزل الكتاب تبيانا لكل شيء فمنه ما بينه فيه نصا ومنه ما أُجمل فيه وبين كيفيته على لسان نبيه ﷺ، فكانت سنة النبي ﷺ وأقاويل الصحابة ﷺ الذين شاهدوا الوحي والتنزيل ركنين لشرائع الإسلام والمرجع بعد الكتاب في الأحكام، وهذين الركنين لا يتوصل إليهما إلا عن طريق النقلة والرواة أو ما يسمى بالإسناد.

---

(٤) الجبال تشتمل على ماه الكوفة والبصرة وما يتصل بهما، وحدها الشرقي خراسان وفارس وأصبهان، وحدها الغربي أذربيجان، وحدها الشمالي قزوين والري، وحدها الجنوبي العراق وخوزستان. والجبال تشتمل على مدن مشهورة، وأعظمها همذان والدينور وإصبهان وقم. انظر "المسالك والممالك" (ص٦٩) للإصطخري.

- وبين أنه يجب أن تكثر عناية المتفقه وطالب السنة بأحوال الذين شاهدوا الوحي واتفاقاتهم واختلافاتهم، ومعرفة أحوال الناقلين لها والبحث عن عدالتهم وجرحهم.

- ثم بين أن العلماء قبله صنفوا في هذا لكنها لا تخرج عن ضربين من التصنيف:

-إما رجل وضع تأريخاً وذكر أسامي يسيرة وقل من يعرف من الأئمة إلا وقد عمل ذلك فلا تكثر فائدته.

-أو رجل وضع الأسامي الكثيرة من المشهورين ومن لا يُعرف بالرواية من المغمورين فلا ينتفع به إلا مبرز متوسع في هذا الشأن وذلك كتصنيف الإمام البخاري وابن أبي خيثمة وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي.

- ولذلك أفصح الإمام الخليلي - رحمه الله - عن الغرض الذي من أجله وضع الكتاب، وعن المنهج الذي اتبعه فيه، ونستطيع أن نلخص ذلك فيما يلي:

- ذكر في الكتاب أسماء المشهورين بالرواية من أهل العلم مع ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم، ثم ذكر من حدَّث بعدهم إلى وقته الذي كان يعيش فيه.

- رتَّب من ترجمه من العلماء على ترتيب البلاد؛ فكان يبدأ بذكر البلد، ثم يذكر تحتها كل من عرف بها منشأً، أو مولدًا، أو انتقل إليها من غيرها ومات بها، فإن طريقة الترتيب على البلدان أسهل طُلبة عند الحاجة، وأقرب حفظاً عند السرد كما يقول.

- جعل هذا الكتاب مختصاً بالتابعين فمن بعدهم، حيث أنه سيضع كتاباً مفرداً للصحابة رضي الله عنهم.

- بدأ المصنف الكتاب بالكلام على أقسام الحديث، فذكرها: صحيح متفق عليه، وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيه، وشواذ، وأفراد، وما أخطأ فيه إمام، وما أخطأ فيه سيء الحفظ يضعف من أجله، وموضوع وضعه من لا دين له، ثم مثَّل لكل نوع.

- ثم بيَّن معنى العلة والشذوذ عنده وفي اصطلاح المحدثين وساق الأمثلة على ذلك، وقد حصل نقاش طويل حول تعريف الخليلي للعلة والشذوذ سأذكره — إن شاء الله —

بتوسع في الفصل الثاني من هذا الباب عند الكلام عن جهود الخليلي في علل الحديث.

- ثم تكلم عن عوالي الأسانيد، وأن الإسناد العالي مما ينبغي لطالب الحديث الحرص على تحصيله، وذكر أنه ليس العبرة في علو الإسناد بقلة عدد الرجال في السند، وإنما بمكانتهم ومرتبتهم في الحفظ والثقة والإتقان، وساق الأمثلة على ذلك.

- ثم ذكر أن لهذا العلم أئمة وجهابذة ونقاداً رووا وعدلوا فذكر طائفة من فقهاء الصحابة ﷺ.

- ثم عاد إلى ما قصده من تأليف كتابه فذكر أسامي المشهورين من أهل الحجاز والعراقين والشام ومصر والجزيرة وبلاد الفرس، حيث بدأ المصنف بذكر علماء المدينة النبوية؛ لأنها دار هجرة النبي ﷺ، وبها قبره، ولأن الفقهاء الذين صارت إليهم الفتيا بعد الصحابة كانوا من أهل المدينة.

- سرد عدداً من علماء المدينة، وقد يذكر لبعضهم حديثاً أو حديثين، وغالباً الأحاديث التي يذكرها تحت الترجمة تكون معلَّة.

- ذكر رواة الحديث بالمدينة إلى أن وصل إلى مالك فأطال النفس جداً في ترجمته وذكر مشايخه وتلامذته في المدينة وغيرها، ثم ذكر له جملة من الأحاديث وتكلم عليها، ثم ذكر تاريخ وفاة مالك، وتكلم على مراسيل مالك، ثم ترجم لبعض رواة الموطأ.

- انتقل بعدها إلى رواة الحديث بمكة، ثم جاءت بقية مراكز العلم بالترتيب: مصر، الشام، البصرة، الكوفة، بغداد، المدائن، واسط، هَمَذَان، الدِّينَوَر، حُلْوَان، الموصِل، قَزْوِين، الري، نَيْسَابُور، آمُل، جُرْجان، ساوه، قُمّ، أذْرَبيجان، زَنْجَان، أَبْهَر، مَرْو، هَرَاة، الطُّوس، سَرْخَس، بُخارى، بَلْخ، سَمَرقند، الشَّاش.

- اشتمل الكتاب على عدد كبير من التراجم بلغ (٩١٤) ترجمة، وبلغ عدد النصوص الواردة في الكتاب (٢٤٩) نصًّا مسندًا، وهي تتنوع بين أحاديث مرفوعة، وآثار موقوفة على الصحابة والتابعين.

- اشتمل الكتاب على أقوال الأئمة في الجرح والتعديل، والتعليل، سواء أكانت هذه الأقوال للأئمة المتقدمين على عصر الخليلي كمالك وأحمد وابن معين، وغيرهم، أو المعاصرين له كالدارقطني والحاكم وغيرهما، إضافة إلى أقوال الخليلي نفسه.

الفصل الثاني

جهود الخليلي في علل الحديث

من خلال كتابه "الإرشاد"

ويشتمل هذا الفصل على توطئة وخمسة مباحث:

المبحث الأول: جهوده في بيان الشذوذ والتفرد

المبحث الثاني: جهوده في بيان زيادة أو نقص الثقة

المبحث الثالث: جهوده في بيان المخالفة والاختلاف

المبحث الرابع: جهوده في دفع العلة

المبحث الخامس: تفردات وأوهام الخليلي

توطئة

كتب الخليلي مقدمة نفيسة لكتابه، تطرق فيها لبعض المصطلحات الحديثية، مثل: الشاذ، والأفراد، والعلة، مَثَّلَ لأكثرها، وأغفل البعض، لكنها كانت قصيرة ومختصرة، وهذا الاختصار جعل مصطلحات الخليلي عرضة للتأويل والنقاش.

وسأحاول في هذا الفصل — بإذن الله — التعرض لبعض هذه المصطلحات، مبرزة من خلالها جهود الخليلي في خدمة علم علل الحديث، ومبينة مراد الخليلي منها، وهل كان الخليلي نسيج وحده في استعمال هذه المصطلحات، أو كان مسبوقاً من أئمة هذا الشأن، فهو بهذا يسير في ركاب المحدثين ولم يشذ عنهم في اصطلاحاتهم؟

وجهود الخليلي في خدمة علم علل الحديث تكون بإبراز عمله في عدة أمور منها: الشذوذ والتفرد – وزيادة أو نقص الثقة — والمخالفة – ودفع العلة.

مسودة المبحث الأول جهوده في بيان الشذوذ والتفرد

منذ زمن، كنت كلما أطالع الجدل الطويل في كتب علوم الحديث حول تعريف الحديث الشاذ، ووصفهم الخليلي بأن له اصطلاحاً خاصاً في تعريف الشاذ، أتساءل: ولماذا الخليلي بالذات انفرد بهذا التعريف؟ ألم يكن الخليلي محدثاً يسير على نهج المحدثين، فمن أين له هذا الاصطلاح الخاص؟ وهل كان حقاً اصطلاحاً منفرداً خلافاً للمتعارف عليه بين أئمة ونقاد الحديث؟

وكنت أعلل النفس بأني سأقرأ يوماً ما هذه القضية بعمق، فالحمد لله أن كان هذا الموضوع مبحثاً ضمن أطروحتي العلمية.

ولنوضح كلام الخليلي لا بد من دراسة أقوال العلماء قبل عصره، ومعاصريه، لنرى هل كان للخليلي تعريف مغاير للحديث الشاذ؟

فالشاذ عرفه **الشافعي (ت ٢٠٤هـ)** بقوله: ((ليس الشاذ من الحديث: أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره، إنما الشاذ من الحديث: أن يروي الثقات حديثاً، فيشذ عنهم واحد، فيخالفهم)) [١].

وعبارة الإمام الشافعي هذه جاءت عنه بألفاظٍ أخرى أكثر وضوحاً، فقال في بعضها: ((ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره، إنما الشاذ من الحديث: أن يروي الثقات حديثاً: على نصٍ؛ ثم يرويه ثقة: خلافاً لروايتهم، فهذا الذي يُقال: شذ عنهم)) [٢].

وقال **الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)** – وهو شيخ الخليلي -: ((فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابعٌ لذلك الثقة)) [٣].

وقال **أبو يعلى الخليلي (ت ٤٤٦هـ)**: ((وأما الشواذ: فقد قال الشافعي وجماعة من أهل الحجاز: الشاذ عندنا ما يرويه الثقات على لفظ واحد، ويرويه ثقة خلافه زائداً أو ناقصاً.

---

(١) "آداب الشافعي ومناقبه" لابن أبي حاتم (ص٢٣٣-٢٣٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) "معرفة علوم الحديث" (ص١١٩).

والذي عليه حفاظ الحديث: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به))[١].

فالشافعي اشترط لصحة الوصف بالشذوذ المخالفة من قبل الثقة، واقتصر الحاكم على مجرد تفرد الثقة بما لم يأت عن غيره، وبين التعريفين مفارقة.

ولكن ماذا عن الخليلي، هل يخالفهما ؟

أما الحاكم والخليلي في تفسيرهما للشاذ فظاهر أنهما اتفقا على أن من شروط (الشذوذ) أن يتفرد به راوٍ، دون أن يكون له متابع، وذكر الحاكم أن المتفرد بالشاذ ثقة، وأما الخليلي فقد يتفرد بالشاذ عنده ثقة أو غير ثقة.

هل الفرد والشاذ عند الخليلي بمعنى واحد أو أنهما مختلفين؟

لم يشذ الخليلي عن إجماع علماء الحديث، في أن أفراد الحفاظ صحيحة محتج بها اتفاقاً، وهذا ظاهر في قوله: ((وأما الأفراد: فما يتفرد به حافظ مشهور ثقة، أو إمام عن الحفاظ والأئمة، فهو صحيح متفق عليه))[٢]. إذا ما معنى قوله عن الشاذ: ((الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك: شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به))؟.

أجاب عن هذا ابن رجب فقال: ((لكن كلام الخليلي في تفرد الشيوخ، والشيوخ في اصطلاح أهل العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره.

فأما ما انفرد به الأئمة والحفاظ فقد سماه الخليلي فرداً، وذكر أن أفراد الحفاظ المشهورين الثقات، أو أفراد إمام من الحفاظ الأئمة، صحيح متفق عليه، ومثله بحديث مالك في المغفر.

وأما الشافعي وغيره فيرون أن ما تفرد به ثقة مقبول الرواية ولم يخالفه غيره فليس بشاذ، وتصرف الشيخين يدل على مثل هذا المعنى.

---

(١) "الإرشاد" (١٧٦/١).

(٢) "الإرشاد" (١٦٧/١).

وفرّق الخليلي بين ما ينفرد به شيخ من الشيوخ الثقات، وبين ما ينفرد به إمام أو حافظ. فما انفرد به إمام أو حافظ قُبل واحتُج به، بخلاف ما تفرد به شيخ من الشيوخ. وحكى ذلك عن حفاظ الحديث، والله أعلم))[١].

وقال د.ربيع المدخلي في تعليقه على "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٦٥٢/٢): ((الحق أن الخليلي، قد غاير في كتابه "الإرشاد" (١/ل٥/ب) بين الفرد وبين الشاذ فقال: "وأما الأفراد، فما تفرد به حافظ مشهور ثقة أو إمام من الحفاظ والأئمة فهو صحيح متفق عليه" ثم روى بإسناده إلى مالك بن أنس عن الزهري عن أنس دخل النبي ﷺ وعلى رأسه المغفر ثم قال: هذا تفرد به مالك عن ابن شهاب، ثم قال: "فهذا وأمثاله من الأسانيد متفق عليها" ثم قال في الشاذ ما نقله عنه ابن الصلاح ونقلناه عنه فقد غاير بينهما في التعريف والحكم وإن كان ذلك غير دقيق ويقع به في التناقض... .

وقد ظهر لي ما يمكن أن يوجه كلام الخليلي وهو أنه يقصد بقوله يشذ به الشيخ ثقة: تفرد الصدوق الذي لم يكمل ضبطه فيكون ما حكاه عن حفاظ الحديث صحيحاً، فإنهم يسمون ما كان كذلك شاذاً ومنكراً أما إذ تفرد به حافظ مشهور أو إمام من الحفاظ والأئمة فإن الخليلي لا يحكم عليه بالشذوذ بل هو صحيح في نظره، وحكى الاتفاق عليه، وبناءا على هذا التوجيه يخرج الخليلي من التناقض وتسقط الإلزامات التي ألزمه بها العلماء)).

فما انفرد به إمام أو حافظ قُبِل واحتُج به، وما انفرد به شيخ سماه الخليلي (الشاذ) — وهو بمرتبة الصدوق كما حققه د.ربيع المدخلي - وكذلك من الأفراد عند الخليلي ما تفرد به ضعيف، فلا يقبل تفرده وحديثه مردود، وسماه المنكر، ((فالشاذ عندهما — أي الحاكم والخليلي -: هو الأصل الذي انفرد بروايته راوٍ واحد. فإن كان المنفرد به يحتمل التفرد بمثله لحفظه وإتقانه وإمامته: لم يقدح ذلك في الاحتجاج بخبره، ولم يمنع من تصحيحه، وإن كان المتفرد به مقبولاً لكنه ليس يحتمل التفرد به: فهو متوقف فيه لا يحتج به، وإن كان المتفرد به

---

(١) "شرح علل الترمذي" (٤٦١/١).

ضعيفاً: كان ذلك الحديث شديد الضعف غير نافعٍ للاعتبار))[١].

لكن هل كان الخليلي يقبل تفرد الثقات وهم من دون الأئمة الحفاظ؟

الواضح في كتابه أنه قَبِلهم؛ فقد أخرج الخليلي في "الإرشاد" (٣٥٣/١) حديثاً بسنده من طريق محمد بن يزيد بن خنيس، عن الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد المكي، عن ابن جريج قال: قال لي ابن جريج: يا حسن حدثني جدك عبيد الله بن أبي يزيد، عن ابن عباس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ. فذكر حديثاً في سجدة "ص". ثم قال الخليلي: ((هذا غريب صحيح من حديث ابن جريج، قصد أحمد بن حنبل محمد بن يزيد بن خنيس، وسأله عنه، وتفرد به الحسن بن محمد المكي عن ابن جريج وهو ثقة)).

والحسن المكي قال عنه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٢٤٣/١): ((لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به ...، لهذا الحديث طرق كلها فيها لين)).

وحكى الذهبي في "الميزان" (٥٢٠/١) عمن لم يسمه قوله: ((فيه جهالة، ما روى عنه سوى ابن خنيس)).

وقال ابن حجر في "التهذيب" (٢٧٦/٢): ((وقد أخرج ابن خزيمة[٢] وابن حبان[٣] حديثه في صحيحهما وذكره ابن حبان في الثقات)). قلت: ولم أجده في المطبوع من "الثقات".

وقد أخرج حديثه كذلك الحاكم في "المستدرك" (ح٧٩٩)، وقال: ((هذا حديث صحيح رواته مكيون لم يذكر واحد منهم بجرح، وهو من شرط الصحيح ولم يخرجاه)).

فالحسن المكي ليس بمرتبة المجمع على توثيقه، ومع هذا قَبِل الخليلي تفرده!. فكأن الخليلي تبع شيخه الحاكم في توثيقه.

إذاً فالقسم المردود من أفراد الثقات عند الخليلي: هو الذي ليس في راويه من الثقة والضبط

---

(١) "المنهج المقترح لفهم المصطلح" للعوني (ص٢٧١).

(٢) (ح٥٦٢).

(٣) (ح٢٧٦٨).

ما يحتمل معه تفرده، وما سوى هذا القسم من أفراد الثقات، ممن يحتمل تفردهم، فهو مقبول محتج به.

وبعد هذا البسط، لنتناول بعضاً من جهود الخليلي في بيان الشذوذ والتفرد، من خلال تطبيقاته في كتابه.

مثال على الشذوذ: حديث أن النبي ﷺ خرج من الخلاء، فأُتي بطعام[١]. قال الخليلي: ((تفرد به زهير، وهو ثقة مُخَرَّج، لكن هذا من الشواذ)).

قلت: هذا الحديث يرويه الأثبات من أصحاب عمرو بن دينار، عنه عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. وهم: أيوب السختياني، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وشعبة، وابن جريج، وداود بن عمر، ومحمد بن مسلم الطائفي، وروح بن القاسم.

وخالفهم محمد بن جحادة فرواه عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

قال الخليلي أن زهير بن معاوية، وهو ثقة، تفرد به عن ابن جحادة، لكني وجدت له متابعاً، وهو زياد البكائي، إلا أنه صدوق، فكلاهما (زهير، وزياد) لا يقفان أمام الأئمة جبال الحفظ.

وأجمع العلماء على شذوذ هذا الوجه عن عمرو بن دينار.

فهذا مثال صريح وواضح على تعريف الخليلي للشاذ، وهو تفرد من لا يقبل تفرده مقابل الحفاظ.

مثال على التفرد المطلق: حديث «**لا تسبوا الأموات**»[٢] ذكره الخليلي في ترجمة الفريابي، وبيَّن أن عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم تفرد به عن الفريابي، وهو كما قال، فالحديث في كل طبقاته فرد بهذا السند.

---

(١) (ص٤٨٩).

(٢) (ص٥٦٦).

وثمة ملاحظة هنا: من خلال الممارسة العملية للكتاب، وجدت أنه ليس كل ما أطلق عليه الخليلي التفرد أنه كما قال.

مثاله: حديث: «**إن لله تسعة وتسعون**[1] **اسماً**»[2]. قال: ((يتفرد به حماد بن الحسن بن عنبسة، عن عمر بن حبيب، عن سفيان)). قلت: ليس كما قال، بل شاركه غيره.

وكذلك حديث: «**نهى عن قتل النساء والصبيان**»[3] وغيره، وهذا الحديث لم يتفرد به الوليد بن مسلم كما قال.

كل ما تقدم كان في التفرد المطلق عند الخليلي، فماذا عن زيادة أو نقص الثقة إذا شارك الثقات في الحديث؟

---

(١) الصواب: وتسعين.

(٢) (ص٣٠٤).

(٣) (ص١٧٤).

المبحث الثاني: جهوده في بيان زيادة أو نقص الثقة

والمقصود بزيادة الثقة: ((إذا تفرد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم))[(١)].

وسبق ابن كثير وغيره في توضيح زيادة الثقة الإمام مسلم في "مقدمة صحيحه" (٧/١) فقال: ((في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث: أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قُبلت زيادته)).

والخليلي لم يبد رأيه في زيادة أو نقص الثقة، وليس أمامنا إلا تتبع أقواله وتعليلاته في كتابه؛ لنستشف منهجه في زيادة الثقة.

وهناك من وصف الخليلي بقبوله زيادة الثقة مطلقاً[(٢)]، قال د.حمزة المليباري – عند كلامه على زيادة راوٍ في حديث –: ((وأما الخليلي فقد يقبله، إذ من رأيه أن يقبل زيادة الثقة مطلقاً))[(٣)]. وقد استدل المليباري بكلام الخليلي على حديث «**للمملوكِ طعامه وشرابه**...»[(٤)]، وستأتي مناقشته في المبحث التالي.

والصواب[(٥)] في هذه المسألة كما قال العلائي: ((وأما أئمة الحديث فالمتقدمون منهم كيحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وهذه الطبقة، وكذلك من بعدهم كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين ومسلم والنسائي والترمذي وأمثالهم، ثم الدارقطني و**الخليلي** كل هؤلاء يقتضي تصرفهم في الزيادة قبولاً

(١) "الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث" (ص١٩٠).

(٢) وانظر كذلك "النكت على مقدمة ابن الصلاح" للزركشي (٦٠/٢)، و"المقترب في بيان المضطرب" لعمر بازمول (ص٨٣).

(٣) "الحديث المعلول قواعد وضوابط" (ص٣٠).

(٤) (ص١٠٧).

(٥) انظر المبحث التالي، ففيه تفصيل.

ورداً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كُلي يعم جميع الأحاديث، وهذا هو الحق الصواب))[١].

وزيادة الثقة تقع في: الإسناد، كوصل مرسل، ورفع موقوف أو مقطوع، والزيادة خلال الإسناد، ومنه: المزيد في متصل الأسانيد. كما تقع في المتن، مثل: زيادة كلمة، أو جملة أو أكثر، وقد تكون مشتركة بين الإسناد والمتن، وهي: الإدراج[٢].

مثال الزيادة في الإسناد: روى الخليلي بسنده إلى وهب بن جرير قال: ((حدثنا شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، وأبي إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى على قبر بعدما دفن.

مشهور بأبي إسحاق، عن الشعبي، عن ابن عباس. رواه الحفاظ من أصحاب شعبة عنه، عن الشيباني وحده، فأما من حديث ابن أبي خالد فلم يروه إلا وهب بن جرير عنه، وهو ثقة)) [٣].

قلت: الحديث رواه أصحاب شعبة عنه عن الشيباني وحده، وخالفهم وهب بن جرير فزاد إسماعيل بن أبي خالد، والخليلي عدّ هذا زيادة ثقة.

---

(١) "نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد" (ص٣٧٦).

(٢) للتفصيل انظر – غير مأمور – "تحرير علوم الحديث" (١٨/٣).

(٣) (ص٤٤١).

المبحث الثالث: جهوده في بيان المخالفة والاختلاف

سأنطلق من خلال نص ذكره الخليلي حيث قال: ((فأما الحديث الصحيح المعلول: فالعلة: تقع للأحاديث من أنحاءٍ شتَّى، لا يمكن حصرُها. فمنها: أن يروي الثقاتُ حديثاً مرسلاً، وينفرد به ثقةٌ مسنداً. فالمسندُ: صحيحٌ، وحجةٌ، ولا تضُره علة الإرسال))[١].

من خلال هذا النص يتضح أن الخليلي يقبل من الثقة إذا وصل الحديث على الرغم من مخالفته الثقات الذين كانوا يروونه مرسلاً، وهذا الموقف يُشَكِّل نقطة تباين منهجي بينه وبين نقاد الحديث[٢]، وأن منهج النقاد في قبول المتصل إذا خالف المرسل قائم على تتبع القرائن ومعرفة ملابسات الخلاف، وأما الخليلى فهو يميل بهذا إلى طريقة الفقهاء والأصوليين الذين لا يعدون هذا اختلافاً قادحاً في صحة الحديث، بل يرونه زيادة ثقة، وهذا الموقف غير سليم، فلا يمكن الجمع بين النقيضين، فإما أن يكون الحديث مرسلاً، وإما أن يكون متصلاً، فالمرسل ضعيف، والمتصل إن صح إسناده وسلم من العلل الأخرى صحيح، فلا يمكن أن يقال: هذا حديث ضعيف صحيح[٣].

ومن خلال تعاملي المباشر مع كتاب "الإرشاد" وجدت أن هذه القاعدة نظرية فقط، أو بمعنى أنها تبرير لحالة معينة، ككسل الراوي، أو الشك الاحترازي، فبعض ((الثقات قد يروي الحديث مرسلاً بعد أن رواه متصلاً حسب نشاطه في التحديث، دون أن يكون ذلك اضطراباً منه، وقد يقع للمحدث شك حول اسم الصحابي، أو وصل الحديث، فيتحفظ عن روايته متصلاً، ويرويه مرسلاً بالاحتياط، بعد أن رواه متصلاً، كما حدث ذلك لمالك وأيوب

---

(١) "الإرشاد" (١/١٦٠).

(٢) ناقش الخلاف بين المحدثين والفقهاء د.حمزة المليباري في كتابه "الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها" (ص١١).

(٣) انظر "الحديث المعلول قواعد وضوابط" (ص١٧). وأضاف فضيلة المشرف – حفظه الله –: ((لكن قد يقع أن يروى الحديث متصلاً ومرسلاً ويكون كل من رواه قد أصاب؛ لأن الراوي الذي عليه مدار الحديث قد ينشط فيصل ويكسل فيرسل، والمحدثون ينظرون لاتحاد المجلس واختلافه، ولكن هذا التصرف فعلاً غريب من الخليلي إذ كيف يحكم بالشذوذ مع التفرد المطلق أحيانًا، ويقبل التفرد مع المخالفة؟!)).

السختياني وغيرهما من الثقات الذين يكون من عادتهم أن لا يرووا الحديث على التوهم والشك))[١].

ولكن في الجانب التطبيقي فالخليلي يسير على منهج المحدثين فإذا وجد ثمة خلافاً، فإما أن ينقله بلا ترجيح، أو يرجح أحد الأوجه، فليس الحكم دائماً لمن وصل أو رفع كما يقول الفقهاء، فقد يرجح الوقف على الرفع كما في حديث «**أسرع الأرضين خرابا يمناها ثم يسراها**»[٢]، وحديث الجهر بالبسملة[٣].

فقد أحصيت الأحاديث التي فيها اختلاف بين الرفع والوقف، فبلغت (٢٠) حديثاً، حكى الخلاف في (٩) أحاديث[٤]، دون أن يرجح وجهاً على آخر، ورجح الوقف في (٦) أحاديث[٥]، وفي بعض الأحاديث رجح الوقف لبعض الطرق الفرعية، وإن كان رجح رفع الحديث بعامة، جاء هذا في (٣) أحاديث[٦]، ورجح رفع حديث واحد فقط، وحديث واحد أعله بالنكارة، وحكى عن الحاكم وقفه[٧].

وأما الأحاديث التي فيها اختلاف بين الوصل والإرسال، فبلغت (١٤) حديثاً، حكى الخلاف في (٦) أحاديث[٨]، دون أن يرجح وجهاً على آخر، ورجح الإرسال في

---

(١) المصدر السابق.

(٢) (ص٣٣٣).

(٣) (ص٣١٦).

(٤) الأحاديث (٢١، ٢٣، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٦).

(٥) الأحاديث (١٧، ٢٠، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣٥).

(٦) الأحاديث (١٨، ١٩، ٢٢).

(٧) الحديث الذي رجح رفعه هو (ح٢٤)، والحديث الذي أعله بالنكارة هو (ح٣٤).

(٨) الأحاديث (٦، ٩، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦).

(٤) أحاديث[١]، ورجح الوصل في (حديثين) [٢]، وقَبِل الوجهين في (حديثين)، وهما حديثا أبي أبي هريرة ﷺ التاليان.

فقد جعل حديث أبي هريرة ﷺ في الشفعة[٣] - ومثله حديث أبي هريرة ﷺ أيضاً «**للمملوكِ طعامه وشرابه**...» [٤] - توضيحاً لقاعدته التي ذكرها آنفاً، فهو ذكر أن الحديث يُقبل متصلاً، ولا تضره علة الإرسال لأسباب منها (كسل الراوي، وهو في كلا الحديثين مالك) ثم مثَّل بهذا الحديث، فكأنه يقول: لا تثريب على التلاميذ في الاختلاف في وصل الحديث وإرساله؛ فالخطأ من شيخهم لا منهم، حيث كسل فأرسل الحديث، ثم نشط فأسنده، فكلا الوجهين مقبول.

قلت: والصواب التفريق جرياً على عادة المحدثين.

وبناء على ما تقدم فالخليلي لم يقبل الوصل أو الرفع مطلقاً، إنما كان يرجح بناء على معطيات، وليس كما قيل أنه يسير على منهج الفقهاء، بل وجدت من خلال الممارسة العملية لتعليلاته أنه يسير على منهج المحدثين في إعمال القرائن، والنظر في حال الراوي.

مثاله: ترجم الخليلي لأبي الأحوص ووثقه، ثم قال: ((يتفرد بحديث عن مالك، عن هشيم.

حدثناه محمد بن الحسن بن الفتح الصفار، وعمر بن إبراهيم بن كثير المقرئ، قالا: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، حدثنا جدي أحمد بن منيع، حدثنا أبو الأحوص محمد بن حيان، حدثنا مالك، عن هشيم بن أبي خازم، عن يعلى بن عطاء، عن عمارة بن

---

(١) الأحاديث (٣، ٤، ٨، ١٠).

(٢) الأحاديث (١٣، ٤١).

(٣) (ص١١٥).

(٤) (ص١٠٧).

حديد أن النبي ﷺ قال: «**اللهمَّ بارِك لأمتي في بُكورِها**»[١]. هكذا مرسلاً، وإنما هو عن عمارة، عن صخر الغامدي، والحديث حديث يعلى، روى عنه شعبة، وغيره من الكبار)).

فهذا الحديث تفرد بإرساله أبو الأحوص عن مالك، وإن كان أبو الأحوص ثقة، إلا أنه ليس من المقدمين في مالك، فأين أصحاب مالك الثقات من رواية هذا الحديث.

ورواه شعبة وغيره من الكبار متصلاً، وهو الراجح عند الخليلي.

فهنا الخليلي استخدم عدة قرائن لترجيح الوجه المتصل منها: قرينة أصحاب الراوي المقدمين فيه، وقرينتا الأحفظ والأكثر.

---

(١) (ص١٥٩).

المبحث الرابع: جهوده في دفع العلة

في حدود ما عملت من أحاديث لم أجد عند الخليلي ما يسمى بدفع العلة، وهي: أن يروي راوٍ حديثا وتختلف عنه الروايات فيجوزها كلها العلماء بسبب سعة مروياته وتعدد شيوخه مثلاً(١).

وهنا يَحْسُن أن أذكر أن لفظ (صحيح معلول) مما تفرد به الخليلي في كتابه، وطالما انتقد بسببه، وقد تتبعت لفظ (صحيح معلول) في كتاب "الإرشاد" فلم يرد إلا في ثلاثة مواضع:

- حديث «**للمملوكِ طعامه وشرابه**». وتقدم توجيهه قريباً (ص٩٠).

- وحديث «**أيما امرأة نُكحت بغير ولي، فنكاحها باطل** ....» (٢).

وهذا الحديث كانت به علل متعددة، منها: علة تفرد سليمان بن موسى به عن الزهري، والاختلاف بين أصحاب عروة، ونسيان الزهري أنه حدث بالحديث، ولكن كل هذه العلل في نهاية الأمر فُندت ورُدت، وبقي الحديث بحسب حال راويه سليمان بن موسى حسناً، ولكنه ارتقى بشواهده إلى الصحة.

- وحديث «**اقتدوا باللذين من بعدي**»(٣).

وقد ورد في روايات عن ابن عيينة وغيره بإسقاط مولى ربعي، والثابت في هذا الحديث عن الثوري وغيره بإثبات مولى ربعي، فالحديث من وجهه الأول معلول، وأما من وجهه الثاني

---

(١) انظر "العلل" لابن أبي حاتم (س٦٨٤)، حيث جوَّز أبو حاتم وأبو زرعة اختلاف الروايات عن قتادة، ودفعوا العلة عنها؛ نظراً لسعة مرويات قتادة.

(٢) (ص٥٠٨).

(٣) (ص٤١٤).

فصحيح، فكأن علته انتفت بوجود الوجه الصحيح. أو يمكن أن يقال: أن الحديث ابتداءً به علة، وبعد البحث والاعتبار زالت علة الحديث وثبتت صحته.

وقول الخليلي: ((فأما الحديث الصحيح المعلول: فالعلة: تقع للأحاديث من أنحاءٍ شتَّى، لا يمكن حصرُها. فمنها: أن يروي الثقاتُ حديثاً مرسلاً، وينفرد به ثقةٌ مسنداً. فالمسندُ: صحيحٌ، وحجةٌ، ولا تضُره علة الإرسال))[1]، لا يوافق عليه؛ فلا يمكن القول بصحة الحديث مع وجود العلة، ولذا أكد ابن الصلاح على هذا الأمر في تعريف (الحديث الصحيح)، فذكر من شروط صحة الحديث: انتفاء الشذوذ والعلة[2].

---

(١) "الإرشاد" (١/١٦٠).

(٢) "مقدمة ابن الصلاح" (ص٩).

المبحث الخامس: تفردات وأوهام الخليلي

تفرده بمصطلح (متفق عليه)

وكما تفرد الخليلي بمصطلح (صحيح معلول)، تفرد كذلك بمصطلح (**متفق عليه**)، فيطلقه مرة على الرواة، ومرة أخرى على الأحاديث.

فأما الرواة: فقد تتبعت جميع المواطن التي حكى فيها هذه الكلمة، فوجدت كلمة (متفق) تعني عنده: (المجمع)، فإن أثبتها بقوله: (متفق عليه) فهي بمعنى المجمع على توثيقه، وإن نفاها بقوله: (غير متفق عليه) فهي بمعنى لم يُجمع العلماء على تضعيفه.

وقد وردت في بعض المواطن بمعنى: أصحاب الراوي المقدمين فيه.

فمن أمثلة إطلاق هذه العبارة على الراوي المجمع عليه توثيقاً:

-في ترجمة أبي عيسى الترمذي قال: ((أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن شداد، الحافظ، ثقة، متفق عليه))[١] .

ومن المعلوم أن الترمذي من تلاميذ البخاري، وليس له رواية في الصحيحين، فيكون معناها هنا متفقٌ على توثيقه[٢].

-وكذلك في ترجمة أبي يعلى الموصلي قال: ((ثقة متفق عليه، صاحب المسند والمعجم، رضيه الحفاظ وأخرجوه في صحيحهم ...، مات سنة ست وثلاثمائة))[٣]. أي بعد وفاة صاحبي الصحيح، فقوله: (متفق عليه) بمعنى مجمع على توثيقه.

---

(١) (٣/٩٠٤)

(٢) ينظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢٦/٢٥٠).

(٣) (٢/٦١٩-٦٢٠).

ومن أمثلة إطلاق هذه العبارة على الراوي غير المجمع على تضعيفه:

-قال: ((سيف بن المبارك الدِّيْنَوَري، قديمٌ روى عن محمد بن فضيل بالكوفة وعباد بن صهيب بالبصرة وغيرهما، غير قويٍ ولا متفق عليه، يُكتب حديثه ولا يحتج به))[١].

قلت: بمعنى غير مجمع على تضعيفه.

-قال: ((أيوب بن سويد سمع مالكاً والثوري وغيرهما، صالح الحديث قديم الموت، روى عنه الكبار، لم يرضوا حفظه، غير متفق عليه))[٢].

قلت: بمعنى غير مجمع على ضعفه[٣]، ويدل عليه أن كلام ابن حبان وابن عدي فيه يدل على تساهلهما فيه، وأنه غير مجمع على ضعفه.

-قال في: ((أبو معشر، واسمه نجيح من أولاد الموالي، مدني، وله مكان في العلم والتاريخ، وتاريخه مما يحتج به الأئمة في كتبهم، وضعفوه في الحديث، ولم يتفقوا عليه، وروى عنه الكبراء مثل: ابن المبارك ويونس المؤدب ووكيع وابنه محمد بن ابي معشر، ويتفرد بأحاديث، وأمسك الشافعي عن الرواية عنه))[٤].

قلت: أبو معشر مختلف في توثيقه[٥]، فهذا يعني أنهم لم يتفقوا على ضعفه.

---

(١) (٦٢٥/٢).

(٢) (٤١٨/١)

(٣) ينظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" (٣٥٤/١)، فالأكثر على تضعيفه عدا ابن عدي وابن حبان، قال ابن عدي في "الكامل" (٣٦٣/١): ((له حديث صالح عن شيوخ معروفين ...، ويقع في حديثه ما يوافقه عليه الثقات ويقع فيه ما لا يوافقوه عليه، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء)). وقال ابن حبان في "الثقات" (١٢٥/٨): ((كان رديء الحفظ يخطئ، يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه؛ لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة)).

(٤) (٣٠٠/١).

(٥) ينظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٣٢٢/٢٩).

-قال: ((رشدين بن سعد، في السن من أقران الليث، ضعفوه، ولم يتفقوا عليه))[١].

قلت: رشدين مختلف فيه[٢]، فهذا يعني أنهم لم يتفقوا أيضاً على ضعفه.

ومن أمثلة إطلاق هذه العبارة بمعنى أصحاب الراوي المقدمين فيه:

حديث «**من كتم علماً**..» [٣]. قال: ((معلول، لم يتفقوا عليه. رواه عن عطاء: مالك بن دينار، وعمارة عن علي بن الحكم، وجماعة. والناس يجمعون طرقه، ولم يروه عنه المتفق عليهم من أصحابه، والمحفوظ من حديث أبي هريرة موقوف)).

فهنا يعني بقوله: (المتفق عليهم من أصحابه): أصحاب الراوي المقدمون فيه.

وأما قوله: (لم يتفقوا عليه) فسيأتي توجيهه في الفقرة التالية.

وأما بالنسبة للأحاديث، فتأتي بمعاني عدة، منها:

١. بالمعنى المعروف المشهور، أي ما اتفق على إخراجه البخاري ومسلم.

مثال: حديث «**إن الله يحب الرفق في الأمر كله**»[٤]. قال: ((هذا حديث متفق عليه من حديث الزهري)).

قلت: بتخريج الحديث وجدت أنه اتفق عليه الشيخان من حديث الزهري.

٢. ويأتي بمعنى: الحديث المختلف فيه الذي لم يرو على وجه واحد.

مثال: حديث «**من كتم علماً**..» . قال: ((معلول، لم يتفقوا عليه. رواه عن عطاء: مالك بن دينار، وعمارة عن علي بن الحكم، وجماعة. والناس يجمعون طرقه، ولم يروه عنه المتفق عليهم من أصحابه، والمحفوظ من حديث أبي هريرة موقوف)).

---

(١) (٤٢١/١).

(٢) ينظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" (٢٤٠/٣).

(٣) (ص٢٨١).

(٤) (ص١٦٨).

فهذا الحديث مداره على عطاء، واختلف عنه:

فرواه بعض أصحابه عنه مرفوعاً، والمحفوظ عنه هو الموقوف.

وهنا جاءت كلمة (متفق عليه)، وتعني: أن الحديث لم يرو على وجه واحد، أي الرفع، أو الوقف، بل أُختُلِف فيه رفعاً ووقفاً.

أوهام الخليلي

على الرغم مما قيل عن حفظ الخليلي وإتقانه، إلا أن كتابه لا يخلو من أوهام وأخطاء، وهذا مما لا يسلم منه بشر، فهو كغيره من العلماء يخطئ ويصيب، إلا أن أخطاءهم مغمورة في بحار علمهم.

وقد نبه الذهبي على وقوع كثير من الأوهام للخليلي في كتابه، فقال – بعد أن أثنى عليه وعلى كتابه –: ((وله فيه أوهام جمة))[١]، وقال أيضاً: ((وله غلطات في "إرشاده"))[٢].

وقد علل الذهبي سبب وجود العديد من الأوهام عند الخليلي، فقال: ((كأنه كتبه من حفظه))[٣].

وهذه نماذج لبعض أوهامه:

أولاً: أوهام في الأسانيد:

- في حديث (المشي أمام الجنازة) [٤] قال: ((ورواه عمرو بن عاصم الكلابي عن همام عن بكر بن وائل، وسفيان، ومنصور، ومعمر مسنداً عن الزهري. ويقال: إنه أخطأ فيه حيث جمع بينهم مرفوعاً)).

قلت: جميع طرق الحديث لا تذكر (معمراً) في رواية همام، وإنما تذكر (زياد بن سعد) في هذا الإسناد، فلعل الخليلي أخطأ في ذكر (معمر).

---

(١) "التذكرة" (١١٢٤/٣).

(٢) "السير" (٦٦٦/١٧).

(٣) "التذكرة" (١١٢٤/٣).

(٤) (ص١٨٢).

- في حديث (كفارة المجلس) [١] أخطأ الخليلي في موضعين من هذه الرواية: فجعل بدلاً من سهيل بن أبي صالح: موسى بن عقبة، وجعل الحديث مرسلاً مرفوعاً! والصواب في هذا الرواية الوقف على عون بن عبد الله.
- في حديث (نضر الله عبدًا) [٢] أخطأ الخليلي في جعل الراوي (عبد السلام بن حرب) والصواب (عبد السلام بن أبي الجَنُوب).
- في حديث (الوسوسة) [٣] يبدو أن ذكر (عبد الله بن مسعود ﷺ) في الإسناد خطأ من الخليلي، فجميع من ذكروا الحديث المرسل، جعلوه من مراسيل إبراهيم، ولا ذكر لابن مسعود فيه، فالله تعالى أعلم بالصواب.

ثانياً: أوهام في التواريخ:

وأكثر أوهام الخليلي في التواريخ، واستقصاؤها يصعب، ولكن حسبي أن أذكر نماذج منها:

- فقد وهم في تاريخ وفاة شيخه أبي عبد الله الحاكم، فقال في ترجمته: ((توفي سنة ثلاث وأربع مئة))[٤]. والصواب أن الحاكم توفي سنة خمس وأربع مئة [٥].
- وفي تاريخ وفاة أبي بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الدِّيْنَوَري المعروف بابن السني، قال: ((توفي سنة تسع وخسمين وثلاثمائة))[٦].

وتعقبه ابن نقطة فقال: ((قلت: وقوله: إنه توفي سنة تسع وخمسين غلط منه؛ لأن سماع أبي نصر ابن الكسار منه في جمادى الأولى من سنة ثلاث وستين)). ثم روى

---

(١) (ص٣٨٨).

(٢) (ص٤٠١).

(٣) (ص٢٣٢).

(٤) (٨٥١/٣).

(٥) "تاريخ بغداد" (٤٧٣/٥)، و "وفيات الأعيان" (٢٨٠/٤).

(٦) (٦٢٩/٢).

بسنده إلى ابن الكسار قوله: ((إن ابن السني توفي في سنة أربع وستين وثلاثمائة))[١].

- وفي تاريخ وفاة ابن ديزيل، أبو إسحاق، إبراهيم بن الحسين، قال الذهبي: ((قال أبو يعلى الخليلي في "مشايخ ابن سلمة القطان": مات سنة سبع وسبعين ومئتين)). قال الذهبي: ((كذا قال فوهم ...، والصحيح من وفاته ما أرخه علي بن الحسين الفلكي، فقال: في آخر شعبان سنة إحدى وثمانين ومئتين. وكذا أرخ القاسم بن أبي صالح))[٢].
- وفي تاريخ وفاة أحمد بن موسى بن إسحاق التميمي، الكوفي، الحمار البزاز، قال الذهبي: ((مات في شهر رمضان، سنة ست وثمانين ومئتين، وهو في عشر التسعين. وقال الخليلي في "إرشاده": سنة خمس. والأول أصح، وللخليلي أوهام كثيرة في كتابه، كأنه أملاه من حفظه))[٣].
- وفي تاريخ وفاة محمد بن علي بن زيد المكي، أبي عبد الله الصائغ. قال الذهبي: ((أرخ أبو يعلى الخليلي وفاته سنة سبع وثمانين ومئتين. والصواب: وفاته بمكة في ذي القعدة سنة إحدى وتسعين ومئتين))[٤].
- وفي وفاة علي بن الحسين بن الجنيد، قال الذهبي: ((قال أبو الشيخ: توفي سنة إحدى وتسعين ومئتين بالري. وأما الخليلي، فأرخ موته في سنة ثمان وثمانين ومئتين. قلت: الأصح وفاته في آخر سنة إحدى وتسعين ومئتين))[٥].
- وفي وفاة أبي عمرو محمد بن أحمد بن إسحاق ابن ابراهيم النيسابوري النحوي، ويعرف بالصغير. قال الحاكم: ((توفي سنة اثنتين وخمسين وثلاث مئة))[٦]. وقال

---

(١) "التقييد" (ص١٧٠).

(٢) "السير" (١٣/١٩٠).

(٣) "السير" (١٣/٣٧٧).

(٤) "السير" (١٣/٤٢٩).

(٥) "السير" (١٤/١٧).

(٦) "السير" للذهبي (١٦/٥٠).

الخليلي: ((مات سنة نيف وستين وثلاث مئة))[١]. وتعقبه الذهبي بقوله: ((بل الصحيح ما تقدم – أي قول الحاكم))[٢].

قلت: صدق الذهبي، فأبو عمرو الصغير من شيوخ الحاكم، فهو أعرف بوفاته من الخليلي.

ثالثاً: أوهام في التواريخ، والنسب:

ترجم للترمذي فقال: ((أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن شداد الحافظ ثقة متفق عليه...، مات بعد الثمانين ومائتين))[٣].

فأخطأ في اسم جده، فقال: ((شداد)) والصواب في نسبه كما قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سليمان البخاري – غُنْجار – (المتوفى سنة ٤١٢هـ) في "تاريخ بخارى" له – كما في "البداية والنهاية" لابن كثير (٧٧/١١)-: ((محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي الحافظ)).

ولم أجد من تقدم الخليلي في ذكر (شداد) في نسب الترمذي، وإن وجدت عددًا من الأئمة يذكرونه في نسبه كالسمعاني في "الأنساب"[٤] وابن كثير في "البداية والنهاية" وقد يكونان أخذا أخذا ذلك من الخليلي وإن لم يصرحا به، وأما الذين صرحوا فعدد كثير، ويبدو أن الذي أوقعه في الغلط التباس الأمر عليه بأبي داود السجستاني فإنه هو الذي في نسبه شداد، والله أعلم.

كما أخطأ الخليلي في تاريخ وفاة الترمذي، والصواب كما نقل ابن نقطة بسنده أن الترمذي توفي ((بترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين))[٥].

---

(١) "الإرشاد" (٨٤٦/٣).

(٢) "السير" للذهبي (٥٠/١٦).

(٣) (٩٠٤/٣-٩٠٥).

(٤) (٤١٥/١و٤٥٩).

(٥) "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد" (ص٩٦).

رابعاً: أوهام في العزو للصحيحين، أو أحدهما:

وهذه كذلك لا يمكن أن أحصيها، وحسبي أن أذكر نماذج منها:

- قال الخليلي: ((بكر بن وائل بن داود: وهو ثقة، غير مُخرَّج في الصحيحين))[١].

قلت: بل أخرج له مسلم والأربعة، قال المزي: ((روى له الجماعة سوى البخاري))[٢].

- وقال أيضاً: ((علي بن الجعد بن عبيد الجوهري: ثقة، متفق عليه، مُخرَّج في الصحيحين، يروي عن مالك))[٣].

قلت: لم يُخرَّج له سوى البخاري، وأخرج له أبو داود[٤].

- وقال أيضاً: ((عبد الرحمن بن عبد الله: أخرجه البخاري في الصحيح))[٥].

قلت: لم يرو عنه من أصحاب الكتب الستة سوى ابن ماجه، روى عنه حديثاً واحداً، ذكر ذلك ابن حجر[٦]. ولم يذكره في رواة البخاري أحد ممن اعتنى بذكر رواة الصحيحين، وكيف يذكره البخاري في "الصحيح" وقد قال عنه: ((سكتوا عنه))[٧]، وهي تعدل (متروك (متروك الحديث) كما قال العراقي: ((فلان (فيه نظر)، وفلان (سكتوا عنه)، هاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه))[٨].

---

(١) (١٩٥/١).

(٢) "تهذيب الكمال" (٢٥٩/١).

(٣) (٢٤٤/١).

(٤) "تقريب التهذيب" (ص٣٩٨).

(٥) (٢٩٥/١).

(٦) "تهذيب التهذيب" (٢١٤/٦).

(٧) "التاريخ الأوسط" (٢١٨/٢).

(٨) "شرح الألفية" (١١/٢).

- وقال أيضاً: ((أبو زكريا يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني: ... رضيه يحيى بن معين، وضَعَّفه غيره، مُخرَّج في الصحيحين))[١]. وقد ذكر ابن حجر قول الخليلي هذا واستغربه بقوله: ((كذا قال))[٢]، وقال الذهبي: ((ولا رواية له في الكتب الستة، تجنبوا حديثه عمداً، لكن له ذكر في "صحيح مسلم" في ضبط اسم))[٣].
- وقال أيضاً: ((إبراهيم بن عَرْعَرة بن البِرِنْد السامي، أبو إسحاق، حافظ كبير، ثقة متفق عليه، مُخرَّج في الصحيحين))[٤]. قلت: هذا وهم منه — رحمه الله– فلم يرو له إلا مسلم والنسائي[٥].
- وقال أيضاً : ((حديث يزيد — أي ابن ثابت - مخرج في الصحيحين))[٦]. قلت: هذا الكلام من الخليلي غير صحيح؛ فلم يخرج الشيخان ليزيد بن ثابت أي حديث، إنما خرَّج له البخاري[٧] تعليقاً في ترجمة الباب فقط.

خامساً: أوهام في تحديد جنس العلة:

- في حديث (المشي أمام الجنازة) [٨] جعل العلة الرئيسة للحديث الاختلاف بين الوقف والرفع، وهذه العلة ليست إلا في طريق فرعي لأحد الأوجه، والعلة الرئيسة للحديث هي الاختلاف بين الوصل والإرسال.
- في حديث (كفارة المجلس) [٩] أخطأ الخليلي في جنس علة الحديث حيث جعل الحديث مرسلاً مرفوعاً! والصواب في هذا الرواية الوقف على عون بن عبد الله.

---

(١) (٢/٥٧٧).

(٢) "تهذيب التهذيب" (١١/٢١٧).

(٣) "السير" (١٠/٥٣٧).

(٤) (٢/٥٩١).

(٥) "تهذيب الكمال" (٢/١٨٢).

(٦) (٢/٥٥٤).

(٧) "صحيح البخاري" (٢/٩٥)، كتاب الجنائز، باب الجريد على القبر.

(٨) (ص١٨٢).

(٩) (ص٣٨٨).

-وفي حديث (الثلاثة نفر اللذين آووا إلى كهف)[1] ذكر أن عبد الصمد بن النعمان أوقف الحديث على علي ﷺ، وهذا الكلام من الخليلي غير دقيق؛ فجميع من أخرج حديث عبد الصمد رووه مسنداً.

***

ختاماً أقول: من المعلوم أن الكتاب الذي بين أيدينا الآن ليس هو كتاب "الإرشاد" الأصل، وإنما ما انتخبه السلفي لنفسه، وفي هذا "المنتخب" نجد أحياناً أحاديث مسرودة بلا رابط، وأحياناً نجد حديثاً مذكوراً بعلته بلا سابق تعلق له بالترجمة المذكور خلالها، كما نجد كلاماً للخليلي على علل الحديث، وهذا الكلام مختصر وقصير، ولا يشبع نهم طالب علم العلل، والمتطلع للمعرفة العميقة لعلة كل حديث ووجه إيراده في الترجمة، وهذا الاقتضاب في الكلام على علل الأحاديث، هل مصدره الخليلي نفسه، أو أن السلفي حينما انتخب كتاب "الإرشاد" اختصر كثيراً من كلام الخليلي على علل الأحاديث؟

وفي هذا "المنتخب" نجد الخليلي علَّل وصحح وضعَّف، وميز بين المرسل والموصول، والموقوف والمرفوع، وأبرز أخطاء الثقات ووجهها، وبيَّن من مِن الرواة دخل له حديث في حديث، ومن انقلب عليه الإسناد، ومن سرق الحديث، ومن شذَّ، ومن انفرد، ومن أدرج، ومن خالف، فجهود الخليلي في التعليل واضحة لكل ذي عينين، إلا أنها تحتاج أحياناً إلى مزيد تأمل وتدبر ليُعلم وجه تعليله لهذا الحديث أو ذاك؛ إذ إن كلامه كما تقدم قليل، وهو كثيراً ما يسوق الخلاف في الحديث، دون أن يعقب، أو يذكر الصواب في المسألة، وربما تكلم على علة أحد الطرق الفرعية، تاركاً الكلام على العلة الرئيسية للحديث، وهذا كثير عنده.

---

(١) (ص٣٤٥).

الباب الثاني

الأحاديث المُعَلّة بالاختلاف

الفصل الأول

الأحاديث المُعَلّة

بالاختلاف

في الوصل والإرسال.

(١)- قال الخليلي[1]: فأما الحديث الصحيح المعلول: فالعلة: تقع للأحاديث من أنحاءٍ شتَّى، لا يمكن حصرُها.

فمنها: أن يروي الثقاتُ حديثاً مرسلاً، وينفرد به ثقةً مسنداً.

فالمسندُ: صحيحٌ، وحجةٌ، ولا تضُره علة الإرسال، ومثاله:

حديثٌ رواه أصحاب مالك في الموطأ عن مالك، قال: بلغنا عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**للمملوكِ طعامه وشرابه، ولا يكلف من العمل ما لا يطيق**».

ورواه إبراهيم بن طهمان الخراساني، والنعمان بن عبد السلام الأصبهاني، عن مالك، عن محمد بن عجلان[2]، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

حدثناه الحسين بن حلبس، حدثنا عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري ببغداد.

قال الخليلي: وهو ثقة، حافظ، فقيه، أخذ العلم عن إسماعيل بن يحيى المزني وغيره من أصحاب الشافعي، وكان الدارقطني يفتخر به.

حدثنا أحمد بن حفص، حدثنا أبي، حدثنا إبراهيم بن طهمان، حدثنا مالك، عن محمد بن عجلان.

---

(١) "الإرشاد" (١/١٦٠).

(٢) هو محمد بن عجلان المديني مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة أبو عبد الله. قال ابن عيينة: ((حدثنا محمد بن عجلان وكان ثقة)). ووثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، وأبو زرعة وغيرهم. وقال يعقوب بن شيبة: ((صدوق وسط)). وقال الساجي: ((هو من أهل الصدق)). وقال يحيى القطان: ((كان ابن عجلان مضطرب الحديث في حديث نافع)). "الجرح والتعديل" (٨/٤٩)، "ضعفاء العقيلي" (٤/١١٨)،، "تهذيب الكمال" (٢٦/١٠١)، تهذيب التهذيب (٩ / ٣٠٤). وقال ابن حبان: ((عنده صحيفة عن سعيد المقبري بعضها عن أبيه عن أبي هريرة، وبعضها عن أبي هريرة نفسه. قال يحيى القطان: سمعت محمد بن عجلان يقول: كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة وعن أبي هريرة، فاختلط عليّ فجعلتها كلها عن أبي هريرة. قال أبو حاتم رضي الله عنه: وقد سمع سعيد المقبري من أبي هريرة وسمع عن أبيه عن أبي هريرة؛ فلما اختلط على ابن عجلان صحيفته ولم يميز بينهما اختلط فيها وجعلها كلها عن أبي هريرة. وليس هذا مما يَهِي الإنسان به – أي ليس هذا مما يضَّعف به الراوي؛ لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، فما قال بن عجلان: عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة فذاك مما حمل عنه قديما قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال: عن سعيد عن أبي هريرة فبعضها متصل صحيح وبعضها منقطع؛ لأنه أسقط أباه منها، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروى الثقات المتقنون عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة. وإنما كان يهي أمره ويضعف لو قال في الكل: سعيد عن أبي هريرة. فإنه لو قال ذلك لكان كاذبا في البعض؛ لأن الكل لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطا على حسب ما ذكرناه)). "الثقات" (٧/٣٨٦). وقال ابن حجر: ((أخرج له مسلم في المتابعات ولم يحتج به)). الموضع السابق من"تهذيب التهذيب".

وحدثناه محمد بن علي بن عمر، والقاسم بن علقمة قالا: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم، حدثنا محمد بن عامر بن إبراهيم، حدثنا أبي، حدثنا النعمان بن عبد السلام، حدثنا مالك، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ...الحديث.

فقد صار الحديث بتبيين الإسناد: صحيحاً يعتمد عليه. وهذا من الصحيح المبين بحجة ظهرت.

وكان مالك رحمه الله يرسل أحاديث لا يبين إسنادها، وإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله، ربما أجابه إلى الإسناد.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال (معضل عن مالك).

هذا الحديث يرويه محمد بن عجلان، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة ﵁).

الوجه الثاني: (محمد بن عجلان، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن أبي هريرة ﵁).

الوجه الثالث: (محمد بن عجلان، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن عجلان، عن أبي هريرة ﵁).

أما الوجه الأول: (محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة ﵁).

فيرويه عنه: مالك والثوري واختلف عنهما.

فرواه مالك، واختلف عنه، فرواه أصحاب الموطأ عن مالك أنه بلغه عن أبي هريرة بغير إسناد، وهم:

- يحيى الليثي (ح٢٨٠٦).
- وأبو مصعب الزهري (ح٢٠٦٤).
- وسويد بن سعيد (ح٧٧٩).
- والقعنبي: أخرج حديثه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (٣٧/١).

وقال ابن عبد البر في "الاستذكار" (٥٣٨/٨): ((ليس هذا الحديث متصلا، ويسند عن أبي هريرة من طرق محفوظة من رواية مالك وغيره)).

قلت: هذا الحديث من بلاغات مالك في "الموطأ"، وهو معضل عن مالك، وقال السيوطي

في "تنوير الحوالك" (٢٤٩/١): ((الحديث وصله مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن عجلان عن أبي هريرة)).

وخالفهم إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام فرووه عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة.

وحديث إبراهيم بن طهمان: أخرجه أبو عوانة في "مسنده" (ح٦٠٧٤)، والطبراني في "الكبير" (ح٤٢٠) و"الأوسط" (ح١٦٨٥)، والحاكم في "المعرفة"(٣٧/١)، وابن عبد البر في "التمهيد"(٢٨٣/٢٤و٢٨٤)، و"الاستذكار" (٥٣٨/٨).

قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن مالك إلا إبراهيم والنعمان بن عبد السلام التيمي)).

وقال ابن عبد البر في "التمهيد": ((قال أبو داود: هذا الحديث إنما يرويه ابن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، ولكن هكذا قال مالك. قال أبو عمر: هو كما قال أبو داود؛ إلا أنا قد وجدنا الثوري تابع مالكا على ذلك)).

وحديث النعمان بن عبد السلام: أخرجه البزار في "مسنده" (ح٨٣٨٤)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٦٠٧٥)، وأبو الشيخ الأصبهاني في "طبقات المحدثين بأصبهان" (ح١٧٢)، وأبوالحسن محمد بن طلحة النعالي في جزء من "حديثه عن شيوخه" (ح٤٠)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢١٣/١)، وابن عبد البر في "التمهيد"(٢٨٤/٢٤)، وقال: ((هذا الحديث لم يكن يعرف مسندا من حديث مالك إلا برواية إبراهيم بن طهمان عنه، وقد ذكره مالك بن عيسى – وكان محدثاً محسناً – من طريق النعمان عن مالك. ولا أدري من النعمان هذا؟ لأنه لم ينسبه. وربما كان النعمان بن راشد. فإن كان النعمان بن راشد فهو في قصد مالك لروايته عن الزهري، ولا أدري من هو.

وأما الحديث فمحفوظ معروف من حديث ابن عجلان عن بكير عن عجلان عن أبي هريرة هكذا يرويه الناس وهو طريقه المعروف، إلا أن مالكاً والثوري قد روياه عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة كما رأيت. وأما غيرهما فإنما يروونه عن ابن عجلان عن بكير بن الأشج عن العجلان عن أبي هريرة)).

قلت: بل هو النعمان بن عبد السلام كما عينه الطبراني في "الأوسط" إثر حديث إبراهيم بن طهمان المتقدم، وجميع من أخرج الحديث إنما ينسبونه بابن عبد السلام.

وقال ابن عبد البر في (٢٨٣/٢٤): ((وهذا الحديث محفوظ مشهور من حديث أبي هريرة، وقد رواه مالك مسنداً عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة إلا أنهم قد تكلموا في إسناده)).

قلت: وسيأتي قول النسائي في عدم سماع محمد بن عجلان هذا الحديث من أبيه، وابن عجلان يضطرب في روايته عن أبي هريرة ﷺ.

ولا يسلم للخليلي تصحيحه لهذا الوجه؛ مع الانقطاع في الإسناد، واضطراب الراوي في إسناد الحديث.

وقال أيضاً في (٢٨٦/٢٤): ((لم يقل واحد منهم عن ابن عجلان في هذا الحديث "بالمعروف" إلا مالك وحده فإنه قال فيه "بالمعروف")).

وتابع الثوري مالكاً على رواية الوصل: أخرج روايته المروزي في "البر والصلة" (ح٣٤٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٨١/٨) من طريق ابن المبارك، وأيضاً أبو نعيم في "الحلية" (٩١/٧) من طريقين: عباد بن موسى، وعصام بن يزيد، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٦٠٧٦) من طريق عبد الله بن الوليد، وابن عبد البر في "التمهيد"(٢٨٤/٢٤).

وقال أبو نعيم: ((كذا رواه سفيان عن ابن عجلان عن أبيه، وتفرد به، وخالفه سفيان بن عيينة وسليمان بن بلال وأبو ضمرة فقالوا: عن ابن عجلان عن بكير بن عبد الله الأشج عن عجلان عن أبي هريرة. بإدخال بكير بينه وبين أبيه)).

جميعهم (ابن المبارك، وعبد الله بن الوليد، وعباد بن موسى، وعصام بن يزيد) عن الثوري، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وخالفهم محمد بن عبد الوهاب القَنَّاد فرواه عن ابن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن أبي هريرة ذكره الدارقطني في "العلل" (١٣٤/١١) ولم أقف عليه.

قال السيوطي في "تدريب الراوي" (١٥٣/١): ((ذكر النسائي في "التمييز" أن محمد بن عجلان لم يسمعه من أبيه، بل رواه عن بكير عن عجلان)).

فتبين أن الموصول لا يثبت عن مالك ولا عن الثوري، وأما المعضل فسيكون الكلام عليه في الخلاصة.

أما الوجه الثاني: (محمد بن عجلان، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن أبي هريرة ﷺ).

تقدم ذكره في الوجه الأول حيث رواه محمد بن عبد الوهاب القَنَّاد عن ابن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن أبي هريرة مخالفاً أصحاب الثوري، وتقدم قول ابن عبد البر: ((وأما الحديث فمحفوظ معروف من حديث ابن عجلان عن بكير عن عجلان عن أبي هريرة. هكذا يرويه الناس، وهو طريقه المعروف)). أي أن ما سوى الطريق الذي ذكره ابن عبد البر شاذ لا يصح.

أما الوجه الثالث: (محمد بن عجلان، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن عجلان، عن أبي هريرة ﷺ).

فرواه المفضل بن فضالة واختلف عنه، وابن عيينة، وسعيد بن أبي أيوب، وبكر بن مضر، ووهيب بن خالد، والليث بن سعد، وطارق بن عبد العزيز، وأبو ضمرة، وسليمان بن بلال، وعبد العزيز الدراوردي.

رواه المفضل بن فضالة واختلف عنه:

فرواه يزيد بن موهب عن المفضل عن عياش بن عباس القِتْباني عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة.

وخالفه عبد الله بن عبد الحكم فرواه عن المفضل عن ابن عجلان عن بكير عن عجلان عن أبي هريرة.

ذكره الدارقطني في "العلل" (١٣٤/١١) ولم أقف عليه.

وتابع عبد الله بن عبد الحكم على روايته تلك:

ابن عيينة: أخرج حديثه الشافعي في "مسنده" (ح١٣٥٥) و"الأم" (ح١٤٥١)، و"السنن المأثورة" (ح٥٠٠)، وعبد الرزاق في "المصنف" (ح١٧٩٦٧)، والحميدي في "مسنده" (ح١١٥٥)، وأحمد في "المسند" (ح٧٣٦٤)، والبزار في "مسنده" (ح٨٣٤١)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٤٣١٣).

وقال عبد الرزاق: (عن يزيد بن عبد الله بن الأشج) وهو خطأ، وصوابه (بكير).

وسعيد بن أبي أيوب أخرج حديثه البخاري في "الأدب المفرد" (ح١٩٢)، والفاكهي في

"جزء في حديث أبي محمد الفاكهي" رواية ابن بشران (ص٦).

ووهيب بن خالد: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٨٥١٠)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٨٤/٢٤).

والليث بن سعد: أخرج حديثه البخاري في "الأدب المفرد" (ح١٩٣)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٦٠٧٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٥٥٦١)، وفي "شعب الإيمان" (ح٨٥٦٣)، وابن عبد البر في "التمهيد"(٢٨٦/٢٤).

وطارق بن عبد العزيز وبكر بن مضر: ذكرهما الدارقطني في "العلل" (١٣٤/١١)، ولم أقف عليهما.

وأبو ضمرة: ذكره الدارقطني في "العلل" (١٣٤/١١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩١/٧)، ولم أقف عليهما.

وسليمان بن بلال: أخرج حديثه ابن عبد البر في "التمهيد"(٢٨٦/٢٤).

وعبد العزيز الدراوردي: ذكره ابن عبد البر في "التمهيد"(٢٨٥/٢٤)، ولم أقف عليه.

جميعهم (عبد الله بن عبد الحكم عن المفضل، وابن عيينة، وسعيد بن أبي أيوب، وبكر بن مضر، ووهيب بن خالد، والليث بن سعد، وطارق بن عبد العزيز، وأبو ضمرة، وسليمان بن بلال، وعبد العزيز الدراوردي) عن محمد بن عجلان، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن عجلان، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال الدارقطني: ((وهو الصحيح)).

وتابع محمداً على هذا الوجه عمرو بن الحارث: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٨٥١٠)، ومسلم (ح١٦٦٢)، قال: وحدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح أخبرنا ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث أن بكير بن الأشج حدثه عن العجلان مولى فاطمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**للمملوك طعامه وكسوته، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق**».

وتقدم النقل عن ابن عبد البر قوله: ((وأما الحديث فمحفوظ معروف من حديث ابن عجلان عن بكير عن عجلان عن أبي هريرة. هكذا يرويه الناس، وهو طريقه المعروف؛ إلا أن مالكاً والثوري قد روياه عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة كما رأيت. وأما غيرهما

فإنما يروونه عن ابن عجلان عن بكير بن الأشج عن العجلان عن أبي هريرة)).

فهذا الوجه هو الراجح لهذا الحديث.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه محمد بن عجلان واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ).

ويرويه عنه: مالك والثوري واختلف عنهما.

فرواه مالك واختلف عنه فرواه أصحاب الموطأ عن مالك أنه بلغه عن أبي هريرة بغير إسناد.

وهذا الحديث معضل عن مالك، وذكر ابن عبد البر أن له طرقاً محفوظة غير هذا الطريق.

وخالفهم إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام فرووه عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة.

والحديث المسند عن مالك عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة متكلم في إسناده كما قال ابن عبد البر.

كما رواه الثوري واختلف عنه: فرواه بعض أصحابه عنه مثل رواية مالك المتصلة، وخالفهم محمد بن عبد الوهاب القناد فرواه عن ابن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن أبي هريرة.

ذكر النسائي في "التمييز" أن محمد بن عجلان لم يسمعه من أبيه، بل رواه عن بكير عن عجلان فبالتالي هذا الوجه لا يثبت.

والمعضل قد قصّر مالك في إسناده، وهذه كما قال الخليلي عادة لمالك، قد ينشط فيصل الحديث، وقد يكسل فيرسله.

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٣٣/٢٢): - بعد أن ذكر اختلافًا على الإمام مالك في وصل حديثٍ وإرساله -: ((وهذا إنما هو من نشاط المحدّث وكسله، أحيانًا ينشط فيسند، وأحيانًا يكسل فيرسل على حسب المذاكرة)).

وذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٢٥/١٣) خلافًا في حديث، ثم قال: ((ورواية الوقف لا تعارض رواية الرفع؛ لأن الراوي قد ينشط فيسند، وقد لا ينشط فيقف)).

الوجه الثاني: (محمد بن عجلان، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن أبي هريرة ﷺ).

وهو حديث محمد بن عبد الوهاب القَنَّاد. وتقدم ذكره في الوجه الأول والحكم بأنه لا يصح.

الوجه الثالث: (محمد بن عجلان، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن عجلان، عن أبي هريرة ﵁).

فرواه (المفضل بن فضالة، وابن عيينة، وسعيد بن أبي أيوب، وبكر بن مضر، ووهيب بن خالد، والليث بن سعد، وطارق بن عبد العزيز، وأبو ضمرة، وسليمان بن بلال، وعبد العزيز الدراوردي) جميعهم عن محمد بن عجلان، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن عجلان، عن أبي هريرة ﵁.

وتابع محمداً على هذا الوجه عمرو بن الحارث حديثه عند مسلم.

وهذا الوجه هو الراجح كما حكم بذلك الدارقطني وابن عبد البر.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح فهو مخرّجٌ في صحيح مسلم.

(٢)- قال الخليلي[1]: ((فأما الحديث الصحيح المعلول فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها.

فمنها: أن يروي الثقات حديثا مرسلاً، وينفرد به ثقة مسنداً، فالمسند صحيح وحجة، ولا تضره علة الإرسال، ومثاله..)).

ثم ذكر حديثاً من رواية مالك، ثم قال: ((وكان مالك رحمه الله يرسل أحاديث لا يبين إسنادها، وإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله ربما أجابه إلى الإسناد)).

((ومثله أيضاً: حديث رواه أبو عاصم، الضحاك بن مخلد الشيباني - وهو ثقة إمام - عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «**الشُفْعَةُ فيما لم يُقسَّم، فإذا وقعتِ الحدودُ فلا شُفْعَةَ**».

هذا مما يتفرد به أبو عاصم مسنداً مجوداً، والناقلون رووه عن مالك عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة مرسلاً، عن النبي ﷺ، ليس فيه أبو هريرة، وتابع على ذلك أبا عاصم: عبد الملك بن الماجشون، ويحيى بن أبي قُتَيْلة من أهل مصر، وليسا بذاك.

وقال أهل البصرة لأبي عاصم: خالفك أصحاب مالك في هذا؟! فقال: حدثنا به مالك بمكة وأبو جعفر المنصور بها. هاتوا من سمع معي!!

ورواه معمر بن راشد عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، عن النبي ﷺ. وهو المحفوظ، المخرَّج في "صحيح البخاري"، وغيره، بينت هذا ليستدل به على أمثاله)).

وقال الخليلي في موضع آخر[2]: ((حدثني محمد بن سليمان بن يزيد الفامي، حدثنا محمد بن صالح بن عبد الله الطبري، حدثنا ابن الجهضمي قال: قالوا لأبي عاصم في حديثه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم. إن الناس يخالفونك عن مالك لا يقولون: عن أبي هريرة؟ فقال: سمعته من مالك حين قدم علينا مكة، فسألوا أبا جعفر المنصور أن يسأل مالكاً يحدثهم، فأمره أن يحدثنا، هاتوا من سمع معي في ذلك الوقت!!

هذا في "الموطأ" مرسل، وأسنده أبو عاصم.

---

(١) "الإرشاد" (١٦٠/١).

(٢) "الإرشاد" (٥٢١/٢).

حدثنا علي بن أحمد بن صالح المقرئ، حدثنا الحسن بن علي الطوسي، حدثنا محمد بن يحيى الذهلي، والعباس بن محمد الدوري، ومحمد بن سنان البصري، وإسحاق بن محمد الجوهري البصري، قالوا: حدثنا أبو عاصم.

ح وحدثنا محمد بن إسحاق الكيساني، ومحمد بن سليمان الفامي، قالا: حدثنا محمد بن صالح الطبري، حدثنا محمد بن بشار بندار، وأحمد بن منصور الرمادي، ومحمد بن معمر، والعباس بن محمد الدوري، قالوا: حدثنا أبو عاصم.

ح وحدثنا محمد بن إسحاق الكيساني، حدثنا العباس بن الفضل بن شاذان الرازي، حدثنا محمد بن حماد الطهراني، حدثنا أبو عاصم.

ح وحدثنا الفضل بن جعفر الأصبهاني بالري، حدثنا عبد الله بن جعفر بن فارس، حدثنا هارون بن سلمان، حدثنا أبو عاصم.

ح وحدثنا عبد الله بن محمد الحافظ، حدثنا أحمد بن كامل، حدثنا أبو قلابة، حدثنا أبو عاصم.

ح وحدثنا أبي في آخرين قالوا: حدثنا علي بن إبراهيم القطان إملاء، حدثنا محمد بن يونس الكديمي إملاء، حدثنا أبو عاصم، حدثنا مالك بن أنس، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قضى النبي ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم، فإذا حدّت الحدود فلا شفعة.

زاد محمد بن حماد عن أبي عاصم قال: حديث سعيد مرسل، وحديث أبي سلمة مسند، وهذا في "الموطأ" من جميع الروايات مرسل، وتابع أبا عاصم في روايته مسنداً عبد الملك الماجشون.

حدثنا جدي، والقاسم بن علقمة الأبهري قالا: حدثنا ابن أبي حاتم الرازي، حدثنا سعد بن عبد الله بن عبد الحكم، وإسماعيل بن إسحاق بن سهل الكوفي، قالا: حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، حدثنا مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة وسعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله.

ثم تابعهما يحيى بن أبي قُتَيْلة عن مالك.

حدثنا عبد الله بن محمد القاضي، حدثنا أحمد بن كامل، ومكرم بن أحمد، قالا: حدثنا أبو إسماعيل الترمذي، حدثنا يحيى بن أبي قُتَيْلة، حدثنا مالك مثله.

والبخاري أخرج في الصحيح حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، وهو متفق عليه.

حدثنا محمد بن إسحاق الكيساني، حدثنا العباس بن الفضل الرازي، حدثنا محمد بن حماد الطهراني، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر قال: قضى النبي ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة.

رواه الشافعي عن ابن روَّاد، عن معمر، والبخاري أخرجه في مواضع: رواه عن محمود بن غيلان، عن عبد الرزاق، عن معمر. وعن مسدد، عن عبد الواحد بن زياد، عن معمر. وعن عبد الرحمن بن المبارك، عن عبد الواحد، عن معمر. وعن عبدان، عن ابن المبارك، عن معمر)).

وقال الخليلي في موضع آخر[1]: ((حدثنا علي بن إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي، حدثني أبو جعفر محمد بن صالح بن هاني، حدثنا الحسين بن الفضل البجلي، حدثنا سالم بن إبراهيم، حدثني عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: « إذا وقعت الحدود فلا شفعة ».

تفرد به عكرمة عن يحيى، ليس إلا هكذا، وفي الصحيح من حديث معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر)).

التخريج والدراسة [2]

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه على تسعة أوجه:

١. الزهري، عن أبي سلمة، عن عبد الرحمن بن عوف. (مسنداً).

٢. الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر. (مسنداً).

٣. الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة. (مسنداً).

٤. الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن النبي ﷺ. (مرسلاً ليس فيه أبو هريرة).

٥. الزهري، عن سعيد بن المسيب أو أبي سلمة بن عبد الرحمن أو عنهما جميعاً، عن

(١) "الإرشاد" (٨١١/٢).

(٢) ينظر كتاب "مرويات الإمام الزهري المعلة" (١٠٨٨/٢-١١٢٢).

أبي هريرة. (مسنداً).

٦. الزهري، عن سعيد بن المسيب أو أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة. (مسنداً).

٧. الزهري، عن سعيد بن المسيب وحده، عن أبي هريرة. (مسنداً).

٨. الزهري، عن سعيد بن المسيب وحده، عن النبي ﷺ. (مرسلاً).

٩. الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وحده، عن النبي ﷺ. (مرسلاً).

أما الوجه الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف. (مسنداً).

فقد ذكر الدارقطني في "العلل" (٣٤١/٩) أن خارجة بن مصعب، رواه عن معمر، عن الزهري، بهذا الإسناد.

ولم أقف على من أخرج هذه الرواية.

ومعمر بن راشد، وأنه ثقة، إلا في روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة، وكذلك فيما حدث بالبصرة. "تهذيب التهذيب" (٢١٨/١٠). وصنَّفه ابن رجب في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري. "شرح علل الترمذي" (٦١٣/٢).

على أنه اختُلف عنه في رواية هذا الحديث، من ثلاث روايات:

١. فمرة يروى عنه هكذا، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف.

٢. ومرة يروى عنه، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر.

٣. ومرة يروى عنه، عن الزهري، عن أبي سلمة وحده، عن النبي ﷺ مرسلاً.

أما روايته الأولى، فتقدم أن خارجة بن مصعب، رواها عن معمر.

وخارجة هذا: متروك، وكان يُدلِّس عن الكذابين. "تقريب التهذيب" (ص١٨٦)، و"تهذيب التهذيب" (٤٩/٢).

وقد أعلَّ الدارقطني روايته هذه في موضعين من "العلل" فقال في (٣٤١/٩): ((وهْمٌ من راويه))، وقال في (٢٧٨/٤): ((ولا يصح هذا القول)).

أما رواية معمر الثانية: فرواها عنه غير واحد من أصحابه، وهم:

عبد الرزاق بن همام الصنعاني: ثقة، تُكلم فيه من جانبين: روايته أحاديث في فضائل أهل البيت مع نسبته للتشيع، وتغيُّر في آخر عمره، "تهذيب التهذيب" (٢٧٨/٦)، وهما غير منطبقين على الحديث الذي معنا.

ثم إنه عُدَّ من أثبت أصحاب معمر.

عبد الواحد بن زياد: ((ثقة، وفي حديثه عن الأعمش وحده، مقال)). "التقريب" (ص٣٦٧).

هشام بن يوسف الصنعاني: ((ثقة)). "التقريب" (ص٥٧٣).

مطرف بن مازن: ضعيف الحديث، كذبه ابن معين، وتعقبه ابن حجر أن غاية ما في الأمر أنه ادعى سماع ما لم يسمع، فيُنظر في صيغة تحمله الحديث[١].

محمد بن عبد الرحمن الجندي: ذكره البيهقي في "مناقب الشافعي" (٣١٣/٢)، في شيوخ الشافعي، ولم أقف على من جرحه أو عدَّله.

قال أحمد بن حنبل – كما في "التمهيد" لابن عبد البر (٧/ ٤٥) –: ((رواية معمر عن الزهري في حديث الشفعة حسنة)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٣٤١/٩): ((من قال: عن أبي سلمة، عن جابر فهو محفوظ)).

وتقدم أن الخليلي وصفها بأنها: محفوظة. وكذلك قال ابن حجر في "فتح الباري" (٤٣٦/٤): ((والمحفوظ روايته – أي الزهري – عن أبي سلمة، عن جابر موصولاً)).

كما تقدم في التخريج أن البخاري أخرج رواية معمر هذه من ثلاث طرق، هي: طريق عبد الرزاق، وعبد الواحد، وهشام.

أما رواية معمر الثالثة: فرواها عنه اثنان من أصحابه، هما:

صفوان بن عيسى البصري: ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص٢٧٧).

عبد الله بن المبارك: وهو ثقة ثبت، وعُدَّ من أوثق أصحاب معمر. "التمهيد" (٤٥/٧).

والذي يظهر أن أرجح الروايات عن معمر: هي الرواية الثانية (التي رواها عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر)؛ وذلك لكثرة الرواة عنه، وأغلبهم من الثقات، بل إن فيهم عبد الرزاق وهو من أثبت أصحاب معمر.

في حين أن روايته الأولى ضعيفة جداً؛ من جهة خارجة بن مصعب، ولذلك أعلها الدارقطني.

---

(١) انظر "لسان الميزان" لابن حجر (٤٧/٦). وانظر قول ابن معين في "تاريخ الدوري" (٥٧٠/٢).

أما روايته الثالثة، وإن كان رواها ثقتان، إلا أنهما لا يعارضان الأكثرين من الثقات الذين رووا الثانية عنه، إضافة إلى أن رواية أبي سلمة وحده الحديث مرسلاً، قد ورد خلافها، وهي روايته للحديث متصلاً.

فإذا تبين ذلك، أمكن القول بأن هذا الوجه (الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف) غير محفوظ عن الزهري، لما قدمته، والله أعلم.

وأما الوجه الثاني: الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر. (مسنداً).

فرواه معمر، وصالح بن أبي الأخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق عنه به.

فأما حديث معمر: فأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (ح١٤٣٩١) - وعنه عبد بن حُميد في "مسنده" (ح١٠٨٠)، وأحمد في "مسنده" (ح١٤١٩٠)، والبخاري (ح٢٠٩٩) عن محمود بن غيلان، عنه، وابن ماجه (ح٢٤٩٩)، وابن الجارود في "المنتقى" (ح٦٤٣) كلاهما عن محمد بن يحيى، عنه، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٥٩٩٤) من طريق يعقوب بن حميد، عنه، وابن حبان في "صحيحه" (ح٥١٨٤ و٥١٨٦) من طريق نوح بن حبيب، عنه، والدارقطني في "سننه" (ح٤٥٥٥) من طريق منصور الرمادي، عنه، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١١٨٨٨) من طريق أحمد بن يوسف السلمي، و(ح١١٨٩٠) من طريق إسحاق بن راهويه، عنه - والشافعي في "مسنده" (ص١٨١)، وفي "اختلاف الحديث" (ص٥٣٥) عن الثقة[١]، عن معمر، وأحمد في "المسند" (ح١٥٣٢٤) عن عفان بن مسلم، والبخاري (ح٢١٠٠) عن محمد بن محبوب، وأيضاً في (ح٢١٠١و٢١٣٨و٢٣٦٤) عن مسدد، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٥٩٩٣) والبيهقي في "الكبرى" (ح١١٨٨٧) كلاهما من طريق مسدد، وابن حبان في "صحيحه" (ح٥١٨٧) من طريق بشر بن معاذ العقدي، والعسكري في "تصحيفات المحدثين" (٣٧٩/١و٣٨٠) من طريق يعلى بن أسد وأبي كامل.

جميعهم (عفان، ومحمد بن محبوب، ومسدد، وبشر، ويعلى، وأبو كامل) رووه عن عبد الواحد بن زياد، عن معمر، عن الزهري، به.

---

(١) هو ((مطرف بن مازن)) ينظر "تعجيل المنفعة" لابن حجر (٦٢٧/٢/ ترجمة١٠٦٧).

كما أخرجه البخاري (ح٢٣٦٣و٦٥٧٥) عن عبد الله بن محمد، عن هشام بن يوسف، والبيهقي في "معرفة السنن والآثار" (ح١١٩٩١)، من طريق محمد بن عبد الرحمن الجندي، كلاهما (هشام، والجندي) عن معمر، به، بنحوه.

تقدم الكلام – عند الحديث عن الوجه الأول- على رواية معمر هذه، وأنها المحفوظة عنه، وقد رجحها غير واحد من العلماء.

فقد وصفها أحمد بن حنبل بأنها حسنة.

وعدها الدارقطني، والخليلي، وابن حجر بأنها محفوظة.

وأخرج البخاري رواية معمر هذه من ثلاث طرق، هي: طريق عبد الرزاق، وعبد الواحد، وهشام.

وأما حديث صالح بن أبي الأخضر: فأخرجه الطيالسي في "مسنده" (ص٢٣٥)، وأحمد في "المسند" (ح١٥٠٤١)، وابن عدي في "الكامل" (٦٤/٤)، والخطيب في "الكفاية" (ص٢٥٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١١٨٩١ و١١٨٩٣) جميعهم من طريق صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، بنحوه.

وأما حديث عبد الرحمن بن إسحاق: فأخرجه مسدد في "مسنده" – كما في "تغليق التعليق" لابن حجر (٢٦٤/٣) – عن بشر بن المفضل، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر بن عبد الله. كما ذكر ذلك ابن حجر أيضاً في "الفتح"(٥١٤/٤).

وأخرجه البخاري (ح٢١٠١)، والبيهقي في "الكبرى" (ح١١٨٩٣) كلاهما تعليقاً مجزوماً به إلى عبد الرحمن. وقال ابن حجر في "الفتح"(٥١٤/٤): طريق عبد الرحمن بن إسحاق وصلها مسدد في مسنده عن بشر بن المفضل عنه.

وتابع يحيى بن أبي كثير، الزهري على روايته هذا الوجه عن أبي سلمة: أخرج حديثه البيهقي في "الكبرى" (ح١١٨٩٤) من طريق عكرمة بن عمار.

قَبِلَ ابن حجر هذه الرواية وعدها مما يتقوى به حديث أبو سلمة عن جابر فقال في "الفتح" (٤٣٦/٤): ((ويقوي طريقه عن أبي سلمة، عن جابر: متابعة يحيى بن أبي كثير له عن أبي سلمة، عن جابر)).

وأما متابعات معمر فأحدها عن صالح بن أبي الأخضر: وهو ضعيف في الزهري، وفي غيره، كان عنده عن الزهري كتابان: أحدهما عرض والآخر مناولة، فاختلطا جميعا، وكان لا يعرف هذا من هذا. "تهذيب التهذيب" (٣٣٣/٤).

وعبد الرحمن بن إسحاق: ((صدوق)). "تقريب التهذيب" (ص٣٣٦).

فضعف صالح بن أبي الأخضر، ينجبر إذا توبع بمثله، أو بمن هو أعلى منه؛ لأن ضعفه من جهة اختلاطه، وقد توبع هنا من قبل عبد الرحمن بن إسحاق.

وأما الحكم على هذا الوجه عامة: فقد قال الدارقطني في "العلل" (٣٤١/٩): ((من قال: عن أبي سلمة، عن جابر فهو محفوظ)).

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤٣٦/٤): ((والمحفوظ روايته — أي الزهري – عن أبي سلمة، عن جابر موصولاً)).

فهذا الوجه محفوظ للزهري.

ولا يعكِّر على روايته هذه ما ذكره أبو حاتم في "العلل" (س١٤٣١)، عندما سأله ابنه عن الحديث بهذا الإسناد، فأجابه بقوله: ((الذي عندي أنَّ كلام النبي ﷺ هذا القَدْرُ: "إنما جَعل النبي ﷺ الشفعة فيما لم يقسم" قَطْ. ويشبه أن يكون بقية الكلام هو كلام جابر: "فإذا قسم ووقعت الحدود فلا شفعة"، والله أعلم)).

وأما الوجه الثالث: الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة (مسنداً).

فلم يروه عنه سوى مالك.

وعن مالك رواه: أبو عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، وعبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون، ويحيى بن أبي قُتَيْلة المدني، وعبد الله بن وهب.

فأما حديث أبي عاصم: فأخرجه ابن ماجه (ح٢٤٩٧) عن محمد بن يحيى، وعبد الرحمن بن عمر، ومحمد بن حماد الطهراني، والخطيب في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (٩١٢/٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١١٩٠١) من طريق محمد الطهراني.

وعندهم جميعاً: ((قال أبو عاصم: سعيد بن المسيب مرسل، وأبو سلمة، عن أبي هريرة متصل)).

كما أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٥٩٨٧)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤١/٧) من طريق إبراهيم بن مرزوق، والدارقطني في "العلل" (٣٤١/٩) من طريق إبراهيم بن راشد، والسهمي في "تاريخ جرجان" (ص٣٨١) من طريق محمد بن الجنيد، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١١٨٩٩)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٢/٧) من طريق أبي قلابة الرقاشي، وفي (٤٠/٧) من طريق علي بن المديني، والخطيب البغدادي في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (٩١١/٢) من طريق عبد العزيز بن معاوية.

وشارك أبا قلابة عند ابن عبد البر كل من: يزيد بن سنان، وبكار بن قتيبة، ومحمد بن إبراهيم بن مسلم، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، وعبد[1] الدوري، ومحمد بن العوام الزيادي، ومحمد بن سنان القزاز.

جميعهم (الطهراني، وإبراهيم بن مرزوق، إبراهيم بن راشد، ومحمد بن الجنيد، والرقاشي، وعلي بن المديني، وعبد العزيز بن معاوية، ويزيد بن سنان، وبكار بن قتيبة، ومحمد بن إبراهيم ابن مسلم، والصاغاني، والدوري، والزيادي، والقزاز) عن أبي عاصم، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة. مرفوعاً.

قال علي بن المديني: ((قلت لأبي عاصم: من أين سمعت هذا من مالك - يعني حديث الشفعة - مسنداً؟

فقال: سمعت منه بمني أيام أبي جعفر.

وقال علي بن نصر: قالوا لأبي عاصم: أن الناس يخالفونك في مالك، في حديث الشفعة، فلا يذكرون فيه أبا هريرة. فقال أبو عاصم: هاتوا من سمعه من مالك في الوقت الذي سمعته أنا فيه، إنما كان قدم علينا أبو جعفر مكة، فاجتمع الناس إليه، وسألوه أن يأمر مالكاً أن يحدثهم، فأمره، فسمعته من مالك في ذلك الوقت.

قال علي بن نصر: وهذا في حياة ابن جريج[2]؛ لأن أبا عاصم خرج من مكة إلى البصرة

---

(١) قال محقق الكتاب: ((في الأصل كلمة عبد، وعليها علامة استشكال، وبعدها بياض بمقدار كلمة، والذي أرجحه أنه عباس بن محمد بن حاتم الدوري)).

(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، قال ابن معين: ((ليس بشيء في الزهري)). "تاريخ ابن معين" برواية الدارمي (ص٤٤). وقال الذهلي: ((إذا قال: (حدثني) و (سمعت) فهو محتج بحديثه، داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري)). "تهذيب التهذيب" (٣٦٠/٦). وقال أبو زرعة الرازي: ((بخ! من الأئمة)). "الجرح والتعديل"

حين مات ابن جريج ولم يعد، وقد كان أبو عاصم يتهيب إسناد هذا الحديث حتى بلغته رواية ابن إسحاق له عن الزهري، فرجع إلى الحديث به)).

وقال الخطيب: ((كذا رواه عبد العزيز بن معاوية، عن أبي عاصم، والظاهر من هذه الرواية أن أبا سلمة وسعيداً – هو ابن المسيب – رويا هذا الحديث عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ولم يكن أبو عاصم يرويه كذلك؛ وإنما كان يرويه عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وعن سعيد مرسلاً، عن النبي ﷺ. وقد رواه محمد بن حماد الطهراني، عن أبي عاصم)) وحكى بيانه القولين، وتمييزه بين الروايتين، ثم ساق رواية الطهراني وقوله الذي أوردته عند تخريج الحديث من طريق الطهراني.

وأما حديث الماجشون: فأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٥٩٩٠)، والدارقطني في "العلل" (٣٤٢/٩)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٥١٨٥)، والبيهقي في "الكبرى" (ح١١٨٩٧)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٣٧/٧) من عدة روايات، جميعهم من طريق عبدالملك الماجشون، عن مالك، به.

قال ابن حبان: ((رفع هذا الخبر عن مالك أربعة[١] أنفس: الماجشون، وأبو عاصم، ويحيى بن أبي قُتَيْلة، وأشهب بن عبد العزيز.

وأرسله عن مالك سائر أصحابه.

وهذه كانت عادة لمالك يرفع في الأحايين الأخبار، ويوقفها مراراً، ويرسلها مرة، ويسندها أخرى على حسب نشاطه، فالحكم أبداً لمن رفع عنه وأسند، بعد أن يكون ثقةً، حافظاً، متقناً، على السبيل الذي وصفناه في أول الكتاب)).

وأما حديث يحيى بن أبي قُتَيْلة: فأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٥٩٨٩)، والدارقطني في "العلل" (٣٤١/٩)، وتمام في "فوائده" (ح١٦٣٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١١٨٩٨)، وابن حزم في "المحلى" (١٠٤/٩)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٣/٧) جميعهم من طريق يحيى بن أبي قُتَيْلة، عن مالك، به.

(٣٥٨/٨). وقال ابن حجر: ((ثقة، فقيه، فاضل، وكان يدلِّس ويرسل)). "تقريب التهذيب" (ص٣٦٣).

(١) هذا الاقتصار على أربعة، غير مُسَلَّم، حيث رفعه عن مالك أكثر من أربعة، كما هو واضح من التخريج.

وأما حديث ابن وهب: فأخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٤٣/٧) من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، عن مالك، به.

وذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف، أن أبا يوسف القاضي، ومطرّف بن عبد الله المدني، وسعيد الزَّنْبري، تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن مالك.

وزاد ابن حبان راوياً آخر هو: أشهب بن عبد العزيز.

ولم أقف على من أخرج رواياتهم.

وهذا الوجه لم يروه سوى مالك بن أنس، واختلف عنه في رواية هذا الحديث اختلافاً كثيراً، حيث بلغت ست روايات:

(أ) فمرة يروى عنه هكذا، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة متصلاً.

(ب) ومرة يروى عنه، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

(ج) ومرة يروى عنه، عن الزهري، عن سعيد، أو أبي سلمة (بالشك)، عن أبي هريرة متصلاً.

(د) ومرة يروى عنه، عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة متصلاً.

(هـ) ومرة يروى عنه، عن الزهري، عن سعيد وحده، عن النبي ﷺ مرسلاً.

(و) ومرة يروى عنه، عن الزهري، عن أبي سلمة وحده، عن النبي ﷺ مرسلاً.

(أ) أما روايته الأولى (عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة متصلاً): فرواها عنه غير واحد من أصحابه، وهم:

أبو عاصم، الضحاك بن مخلد الشيباني: وهو ((ثقة ثبت)). "التقريب" (ص٢٨٠).

وقد اختلف عليه أيضاً في رواية هذا الحديث:

١) فمرة يرويه هكذا، بهذا الوجه.

٢) ومرة يروي الرواية الثالثة، يعني عن مالك، عن الزهري، عن سعيد أو أبي سلمة (بالشك)، عن أبي هريرة.

٣) ومرة يروي الرواية الخامسة، يعني عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وحده مرسلاً.

أما روايته الأولى: فقد رواها عنه أكثر أصحابه، منهم:

محمد بن يحيى الذهلي: ((ثقة، حافظ)). "التقريب" (ص٥١٢).

ومحمد بن إسحاق الصاغاني: ((ثقة)). "التقريب" (ص٤٦٧).

ومحمد بن حماد الطهراني: ((ثقة، حافظ، لم يُصب من ضعفه)). "التقريب" (ص٤٧٥).

وعبد الرحمن بن عمر، رُسْتَه: ((ثقة له غرائب)). "التقريب" (ص٣٤٧).

ويزيد بن سنان: ((ثقة)). "التقريب" (ص٦٠١).

أما روايته الثانية: فلم أجد من رواها عن أبي عاصم، غير علي بن المديني، وهو: ((ثقة، ثبت إمام))، "التقريب" (ص٤٠٣). وتقدم أن البيهقي قال: ((هكذا أتى - يعني مالك - به شاكاً في إسناده)).

أما روايته الثالثة: فرواها عن أبي عاصم، اثنان من أصحابه، هما:

يزيد بن سنان: تقدم أنه ثقة.

إبراهيم بن هانئ: ((ثقة، صدوق)). "الجرح والتعديل" (١٤٤/٢).

والذي يظهر أن الروايات الثلاث محفوظة عن أبي عاصم، وأنه سمعها هكذا من مالك؛ يدل عليه كلام ابن حبان السابق في عادة مالك في تنويع الرواية، وكذلك ما نقله ابن عبد البر عن علي بن المديني.

هذا بالنسبة لروايته الأولى.

أما روايته الثانية (عن مالك، عن الزهري، عن سعيد مرسلاً)، فإن يزيد بن سنان - الذي روى الرواية السابقة عنه، وهو ثقة — قال في "التمهيد" (٤١/٧): ((ثم لقيت مالكاً بعد ثلاث سنين فحدثناه، فلم يذكر أبا سلمة، ولم يذكر أبا هريرة، وجعله عن سعيد أن رسول الله ﷺ)).

وبنحوه قال إبراهيم بن هانئ عن أبي عاصم.

أما روايته الثالثة (سعيد أو أبي سلمة على الشك) فيفهم من كلام البيهقي أن أبا عاصم سمعه هكذا من مالك بالشك، كما تقدم.

إلا أن محمد الطهراني - وهو ثقة حافظ- ذكر أن أبا عاصم بعد أن روى الرواية الأولى - يعني عن سعيد وأبي سلمة - فرق بين روايتيهما، فقال: ((سعيد بن المسيب مرسل، وأبوسلمة، عن أبي هريرة متصل)).

وعليه فلا تعارض مع الرواية التي أفادت إرسال حديث سعيد بن المسيب.

تبقى بعد ذلك رواية الشك، وقد تقدم أن الشك ليس من أبي عاصم وإنما من مالك، وسيأتي الاختلاف عن مالك قريباً.

عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون: ((صدوق له أغلاط)). "التقريب" (ص٣٦٤).

يحيى بن أبي قُتَيْلة: واسمه يحيى بن إبراهيم بن عثمان بن داود السلمي: ((ثقة، ربما وهم)). "التقريب" (ص٥٨٧).

عبد الله بن وهب: ((ثقة، حافظ)). "التقريب" (ص٣٢٨).

واختلف عنه في هذا الحديث أيضاً.

(أ) فمرة يروى عنه هكذا، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة متصلاً.

(ب) ومرة يروى عنه، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

فأما روايته الأولى: فرواها عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي، عن يونس بن عبد الأعلى، عنه.

وأما روايته الثانية: فرواها الطحاوي، وأحمد بن جوصا، كلاهما عن يونس بن عبد الأعلى، عنه.

ويظهر أن روايته الأولى مرجوحة من جهة عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي، حيث لم أقف له على ترجمة، ولم أجد من تابعه.

في حين أن روايته الثانية من رواية الطحاوي، وهو من الحفاظ "سير أعلام النبلاء" (٢٧/١٥)، وتابعه عليها، أحمد بن جوصا: وهو صدوق له غرائب. "سير أعلام النبلاء" (١٧/١٥).

غير أني لم أجد من ذكر هذا الحديث في غرائبه، والله أعلم.

مطرف بن عبد الله المدني: ((ثقة، لم يصب ابن عدي في تضعيفه)). "التقريب" (ص٥٣٤).

سعيد بن داود الزنبري: ((صدوق، له مناكير عن مالك، ويقال: اختلط عليه بعض حديثه، وكذبه عبد الله بن نافع في دعواه أنه سمع من لفظ مالك)). "التقريب" (ص٢٣٥).

أبو يوسف القاضي: صاحب أبي حنيفة، مختلف فيه، ولعل الراجح فيه قول ابن عدي في "الكامل" (١٤٥/٧): ((إذا روى عنه ثقة، وروى هو عن ثقة، فلا بأس به)).

أشهب بن عبد العزيز: ((ثقة، فقيه)). "التقريب" (ص١١٣).

فهؤلاء الذين رووا هذه الرواية عن مالك (يعني عن ابن شهاب، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة) فيهم:

أبو عاصم الضحاك بن مخلد وهو ثقة، ثبت، وروايته هذه محفوظة عنه كما تقدم.

وأشهب بن عبد العزيز، ومطرف المدني، وكلاهما ثقتان أيضاً.

(ب) أما رواية مالك الثانية (يعني عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فرواها عنه غير واحد من أصحابه، وهم:

يحيى بن يحيى الليثي: ((صدوق، فقيه، قليل الحديث، وله أوهام)). "التقريب" (ص٥٩٨).

أبو مصعب الزهري: ((صدوق)). "التقريب" (ص٧٨).

عبد الله بن مسلمة القعنبي: ((ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً)). "التقريب" (ص٣٢٣).

وقد اختلف عليه كما سيأتي، إلا أن روايته هذه محفوظة، لأنه رواها عن مالك من كتابه، وهو "الموطأ".

وكيع بن الجراح: ((ثقة حافظ)). "التقريب" (ص٥٨١).

الإمام الشافعي: هو أشهر من أن يذكر فيه توثيق.

معن بن عيسى: ((ثقة ثبت)). "التقريب" (ص٥٤٢). قال أبو حاتم: ((أثبت أصحاب مالك وأتقنهم)). في "الجرح والتعديل" (٨ /٢٧٨).

سعيد بن منصور: ((ثقة، كان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به)). "التقريب" (ص٢٤١).

أبو جعفر النفيلي: هو عبد الله بن محمد، ((ثقة حافظ)). "التقريب" (ص٣٢١).

عبد الرحمن بن القاسم: ((ثقة جليل)). "التقريب" (ص٣٤٨).

عبد الله بن وهب: تقدم أنه ثقة حافظ، وروايته هذه محفوظة عنه.

عبد الله بن عبد الوهاب الحَجَبي: ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص٣١٢).

فهؤلاء الذين رووا هذه الرواية عن مالك، معظمهم من الثقات، وفيهم من عد من أوثق أصحابه.

(ج) أما رواية مالك الثالثة (يعني عن الزهري، عن سعيد، أو أبي سلمة (بالشك)، عن أبي هريرة)، فلم أجد من رواها عنه غير أبي عاصم، وقد تقدم الكلام عليها، وأنها محفوظة عن

أبي عاصم.

(د) أما رواية مالك الرابعة (يعني عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة)، فلم أجد من رواها عنه غير عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي: قال ابن حبان في "المجروحين" (٣٩/٢): ((كان تُقلب له الأخبار، فيجيب فيها، كان آفته ابنه، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار، ولعله أُقْلِبَ له على مالك أكثر من مائة وخمسين حديثاً، فحدث بها كلها)).

وقال ابن عدي في "الكامل" (٢٥٧/٤): ((عامة حديثه غير محفوظة، وهو ضعيف على ما تبين لي من رواياته واضطرابه فيها، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما فأذكره)).

وقال الخليلي في "الإرشاد" (٤٢٢/١): ((أخذ أحاديث الضعفاء من أصحاب الزهري، فرواها عن مالك، عن الزهري)).

وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٤٨٨/٢): ((أحد الضعفاء، أتى عن مالك بمصائب)).

(هـ) أما رواية مالك الخامسة (يعني عن الزهري، عن سعيد وحده، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فرواها عنه غير واحد من أصحابه، وهم:

أبو عاصم الضحاك بن مخلد: تقدم الكلام على روايته هذه، وأنها محفوظة عنه.

عبد الله بن مسلمة القعنبي: تقدمت الإشارة إلى أنه اختلف عنه، فروى الرواية الثانية عن مالك، وأنها محفوظة عنه، لأنه وافق رواة الموطأ فيها.

ولعل روايته هذه غير محفوظة عنه؛ لأن الراوي عنه (إبراهيم بن مرزوق) مع كونه ((ثقة، إلا أنه يخطئ، وإذا بُيّنَ له خطؤه لا يرجع عنه)). "تقريب التهذيب" (ص٩٤).

عبد الملك بن عمرو أبي عامر العقدي: ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص٣٦٤). وقد روى الحديث عنه إبراهيم بن مرزوق المتقدم.

منجاب بن الحارث: ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص٥٤٥).

عمرو بن مرزوق الباهلي: ((ثقة، له أوهام)). "تقريب التهذيب" (ص٤٣٦).

روح بن عبادة: ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص٢١١).

أبو أحمد الزبيري: واسمه محمد بن عبد الله: ((ثقة ثبت، قد يخطئ في حديث الثوري)). "تقريب التهذيب" (ص٤٨٧).

أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي: ((ثقة، حافظ)). "تقريب التهذيب" (ص٨١).

(و) أما رواية مالك السادسة (يعني عن الزهري، عن أبي سلمة وحده، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فلم أجد من رواها عنه غير محمد بن الحسن الشيباني: ليَّنه النسائي وغيره من قبل حفظه، وكان من بحور العلم والفقه، قوياً في مالك. انظر "تعجيل المنفعة" (١٧٤/٢).

وبعد:

فهذه الروايات الست التي اختلف فيها عن مالك، ورواة كل رواية عنه، وبيان حالهم جرحاً وتعديلاً.

ويتضح من دراسة هذه الروايات ما يلي:

أولاً: عدم رجحان الرواية الرابعة عن مالك، التي رواها ابن شهاب عن سعيد وحده، عن أبي هريرة؛ وذلك لأن الراوي عن مالك: هو عبد الله القدامي، وقد ضُعِّف عن مالك، ولم أجد من تابعه على هذه الرواية.

ثانياً: عدم رجحان الرواية السادسة عن مالك، التي رواها الزهري، عن أبي سلمة وحده مرسلاً؛ وذلك لأن الراوي عن مالك: هو محمد بن الحسن الشيباني، مضعف أيضاً من جهة حفظه، وهو وإن كان قوياً في مالك إلا أنه خالف رواة الموطأ الذين رووه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، مرسلاً.

ثالثاً: تبقى بعد ذلك أقوى الروايات عنه، وهي:

الرواية الأولى: (مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة)

حيث رواها عنه ثمانية من أصحابه، من بينهم راوٍ وصف بأنه (ثقة ثبت) وآخران (ثقتان).

الرواية الثانية: (مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن النبي ﷺ مرسلاً).

حيث رواها عنه جمهور الموطأ، وبلغوا أحد عشر راوياً، من بينهم الشافعي، وهو من هو!، وأربعة وصفوا بأنهم (ثقات أثبات)، وأربعة آخرون من الثقات.

الرواية الثالثة: (مالك، عن الزهري، عن سعيد، أو أبي سلمة (بالشك)، عن أبي هريرة)

حيث رواها عنه أبو عاصم، وروايته محفوظة عنه كما تقدم؛ لأن أبا عاصم ثقة ثبت، والراوي عنه علي بن المديني: ثقة ثبت أيضاً.

الرواية الخامسة: (مالك، عن الزهري، عن سعيد وحده، عن النبي ﷺ مرسلاً)

حيث رواها عنه ثمانية من أصحابه، من بينهم ثلاثة وصفوا بأنهم (ثقات أثبات)، وثقتان، وآخر: (ثقة له أوهام).

وقد اختلف العلماء حول الراجح من هذه الروايات.

فذهب فريق إلى أن الرواية الأولى أرجحها.

وهو ما ذهب إليه ابن حبان[(١)]، كما يُفهم من كلامه، حيث قال: ((رفع هذا الخبر عن مالك أربعة أنفس:... وأرسله عن مالك سائر أصحابه.

وهذه كانت عادة لمالك يرفع في الأحايين الأخبار، ويوقفها مراراً، ويرسلها مرة، ويسندها أخرى على حسب نشاطه، فالحكم أبدا لمن رفع عنه وأسند، بعد أن يكون ثقةً، حافظاً، متقناً، على السبيل الذي وصفناه في أول الكتاب)).

ويظهر أن الدارقطني يوافقه فيما ذهب إليه، ولذلك حكم على الحديث بذكر أبي هريرة متصلاً، أنه المحفوظ، حيث قال في "العلل" (٣٤١/٩): ((والصواب في حديث مالك رحمه الله المتصل عن أبي هريرة)).

وخالفهما ابن معين، حيث قال في "التمهيد" لابن عبد البر (٤٥/٧): ((رواية مالك أحب إلي، وأصح في نفسي، مرسلاً عن سعيد وأبي سلمة)).

والبخاري، إذ قال الترمذي في "العلل الكبير" (ص٢١٦): ((سألت محمداً عن حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر؟

والزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ: مرسل؟

وحديث مالك، عن الزهري.

[فقال]: الصحيح فيه[(٢)]، مرسل[(٣)])).

قلت: والظاهر أن ما ذهب إليه الفريق الثاني من أن رواية مالك، عن ابن شهاب، عن

---

(١) "صحيح ابن حبان مع الإحسان" في مقدمة الكتاب (١٥٧/١)، وملخص كلامه أنه يرى ترجيح رواية من أسند على رواية من أرسل، إذا كان المسند أوثق وأثبت من المرسل، فإن كانوا، في الثقة والعدالة سواء، واستوى عدد المسندين والمرسلين، قُدِّمت رواية المسندين، فإن كثر عدد المرسلين على عدد المسندين، نُظر هل وافق شيخ المسندين شيخ آخر، وكذلك من فوقه، فإن كان كذلك قدمت رواية المسندين.

وكما ترى فإن الشرط الذي اشترطه ابن حبان منطبق على هذا الحديث، لأن جابراً وافق أبا هريرة في رواية الحديث مسنداً، ورواية جابر محفوظة، ولذلك رجح ابن حبان رواية أبي هريرة المسندة.

(٢) يعني في حديث مالك، إذ ليس جوابه محمولاً على الإسنادين الآخرين، بدليل أنه أخرج حديث أبي سلمة عن جابر في صحيحه، كما تقدم في التخريج، فالمعتمد عنده إذاً: التصحيح.

(٣) يعني مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن النبي ﷺ.

سعيد وأبي سلمة مرسلاً، هي أرجح الروايات عن مالك؛ وذلك لكثرة الرواة عن مالك، ومعظمهم بين ثقة ثبت، وثقة، بل إن فيهم من وصف بأنه أوثق أصحاب مالك، كمعن بن عيسى، وفيهم أيضاً الشافعي، وهو أجلُّ من روى عن مالك، والله أعلم.

فإذا تبين هذا، أمكن القول بأن هذا الوجه (الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة متصلاً) غير محفوظ من رواية الزهري، لما قدمته، والله أعلم.

وأما الوجه الرابع: الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن النبي ﷺ. (مرسلاً ليس فيه أبو هريرة).

فرواه مالك وحده في "الموطأ" برواية يحيى بن يحيى الليثي (ح١٣٩٥)، وبرواية أبي مصعب الزهري (ح٢٣٧١).

ورواه عن مالك أصحاب الموطأ: الشافعي، وعبد الله بن وهب، ووكيع، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الرحمن بن القاسم.

فأما الشافعي فرواه عن مالك في "مسنده" (ص١٨١)، وفي "اختلاف الحديث" (ص٥٣٥) - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (ح١١٩٠٧)، وفي "معرفة السنن والآثار" (ح١١٩٨٦) - والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٢١/٤)، والحنائي في "فوائده" (ح٨٩) من طريق ابن وهب، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٢٧٤٣) عن وكيع، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١١٨٩٦) من طريق القعنبي، والحنائي في "فوائده" (ح٨٩) من طريق عبدالرحمن بن القاسم.

قال الحنائي: هكذا رواه أصحاب الموطأ عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلاً، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن.

ورواه أبو عاصم النبيل، عن مالك، فأرسل حديث سعيد، وأوصل حديث أبي سلمة)).

خمستهم (الشافعي، وابن وهب، ووكيع، والقعنبي، وابن القاسم) عن مالك، عن الزهري، بمثل روايتي يحيى الليثي، وأبي مصعب الزهري.

وقد ذكر الدارقطني أن معن بن عيسى، وسعيد بن منصور، وأبا جعفر النفيلي، والحَجَبي، تابعوا من تقدم، في روايتهم هذا الوجه عن مالك، ولم أقف على رواياتهم.

وهذا الوجه (الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن النبي ﷺ مرسلاً) لم يروه عنه، غير مالك بن أنس، وقد تقدم الكلام على روايته هذه، وأنها محفوظة عن مالك، وبالتالي فهو وجه راجح عن الزهري.

وقد رجحه ابن معين، والبخاري كما تقدم.

وأما الوجه الخامس: الزهري، عن سعيد بن المسيب، أو أبي سلمة بن عبد الرحمن، أو عنهما جميعاً، عن أبي هريرة (مسنداً).

فرواه ابن جريج وحده: أخرج حديثه أبو داود (ح٣٥١٥)، والدارقطني في "العلل" (٣٤١/٩)، والبيهقي في "الكبرى" (ح١١٩٠٣)، ثلاثتهم من طريق الحسن بن الربيع، عن عبد الله بن إدريس، عن ابن جريج، عن الزهري، به، بنحوه.

فلم أجد من رواه غير عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وهو ثقة إذا صرَّح بالسماع، ضعيف فيما عدا ذلك، لأنه من المشهورين بالتدليس. تقدم قريباً.

وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث من عدة روايات:

(أ) فمرة يرويه هكذا عن الزهري، عن سعيد، أو أبي سلمة، أو عنهما جميعاً، عن أبي هريرة.

(ب) ومرة يرويه عن الزهري، عن سعيد، أو أبي سلمة، عن أبي هريرة.

(ج) ومرة يرويه عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة.

(د) ومرة يرويه عن الزهري، عن سعيد، عن النبي ﷺ مرسلاً.

أما روايته الأولى: فرواها عنه: عبد الله بن إدريس الأودي، وهو ثقة، إمام من أئمة المسلمين. "علل الحديث" لابن أبي حاتم (٤٥٩/١)، و"تقريب التهذيب" (ص٢٩٥)، و"تهذيب التهذيب" (٩٧/٣).

أما روايته الثانية: فلم أقف على من رواها عنه.

أما روايته الثالثة: فرواها عنه: جعفر بن عون: وهو ((صدوق)). "التقريب" (ص١٤١).

أما روايته الرابعة: فرواها عنه: ابن أبي داود، مجهول، قال العيني: ((لا أعرفه)). "كشف الأستار، تلخيص مغاني الأخيار" للسندهي (ص١٣٥).

والذي يظهر أن جميع روايات ابن جريج، عن الزهري لهذا الحديث غير محفوظة عنه؛ وذلك

لعدة أمور:

أولاً: تقدم في ترجمة ابن جريج، أنه ثقة إذا صرَّح بالسماع، أما إذا عنعن فروايته موصوفة بالضعف، وقد روى جميع مروياته لهذا الحديث– التي وقفت عليها – عن الزهري، بالعنعنة.

ثانياً: أن المحفوظ عن ابن جريج في حديث الشفعة، روايته عن أبي الزبير، عن جابر، التي أخرجها مسلم (ح١٦٠٨) عن أبي الطاهر، قال: أخبرنا ابن وهب، عن ابن جريج، أن أبا الزبير أخبره، أنه سمع جابر بن عبد الله، وذكر الحديث.

ثالثاً: أن أقوى من روى روايته عن الزهري، عبد الله بن إدريس، وهو ثقة، غير أنها لا تقف أمام الرواية التي أخرجها مسلم، من رواية عبد الله بن وهب، وهو ثقة حافظ كما تقدم.

رابعاً: أن رواية عبد الله بن إدريس هذه مرجوحة أيضاً؛ حيث لم أجد من رواها عنه غير الحسن بن الربيع، وهو مع كونه ((ثقة))، "تقريب التهذيب" (ص١٦١)، إلا أن مسلماً روى الحديث (ح١٦٠٨) عن أبي بكر ابن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وإسحاق بن إبراهيم، ثلاثتهم، عن عبدالله ابن إدريس، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر.

فهم إضافة إلى كونهم أكثر، فهم ثقات حافظون[1].

وبناء على ما تقدم، يمكن القول بأن هذا الوجه (الزهري، عن سعيد أو أبي سلمة، أو عنهما جميعاً، عن أبي هريرة) عن الزهري، غير محفوظ أيضاً، والله أعلم.

وأما الوجه السادس: الزهري، عن سعيد بن المسيب، أو أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة (مسنداً).

فرواه مالك، ومحمد بن إسحاق[2]، وابن جريج.

---

(١) ابن أبي شيبة ينظر "تقريب التهذيب" (ص٣٢٠)، وابن نمير ينظر "تقريب التهذيب" (ص٤٩٠)، وإسحاق بن راهويه ينظر "تقريب التهذيب" (ص٩٩).

(٢) حسن الحديث في غير ما شذ به أو دلَّسه، وهو مشهور بالتدليس، فقد ذكره ابن حجر في رابعة طبقاته للمدلسين في "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" (ص٥١)، وهي من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل. وليس في الإسناد ذكر الخبر عن الزهري، وابن إسحاق متكلم في روايته عن الزهري: قال ابن معين: ((ليس به بأس، وهو ضعيف الحديث عن الزهري)). وقال الجوزجاني ــ وقد ذكر أصحاب الزهري ــ: ((وابن إسحاق روى عن الزهري، إلا أنه يمضغ حديث الزهري بمنطقه حتى يعرف من رسخ في علمه أنه خلاف رواية أصحابه عنه)). "تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي" (ص١٥)، "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٦٧٤/٢). وقال ابن عدي: ((فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن

فأما حديث مالك: فأخرجه البيهقي في "الكبرى" (ح١١٩٠٢)، من طريق علي بن المديني، عن أبي عاصم النبيل، عن مالك، عن الزهري، به، بنحوه.

ثم قال: ((هكذا أتى به شاكاً في إسناده، (يعني مالك).

وكذلك رُوي عن ابن جريج، ومحمد بن إسحاق بن يسار، عن الزهري)).

وأما حديث ابن إسحاق: فأخرجه البيهقي في "الكبرى" (ح١١٩٠٤) من طريق علي بن المديني، عن يحيى بن آدم، عن عبد الله بن إدريس، عن ابن إسحاق، عن الزهري، به.

ثم قال: ((فالذي يعرف بالاستدلال من هذه الروايات، أن ابن شهاب الزهري ما كان يشك في روايته عن أبي سلمة، عن جابر، عن النبي ﷺ، كما رواه عنه: معمر، وصالح بن أبي الأخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق، ولا في روايته عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلاً، كما رواه عنه يونس بن يزيد الأيلي، وكأنه كان يشك في روايته عنهما- يعني سعيد وأبي سلمة - عن أبي هريرة، فمرة أرسله عنهما، ومرة وصله عنهما، ومرة ذكره بالشك في ذلك، والله أعلم.

ورواية عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر، تؤكد رواية من رواه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، وكذلك رواية أبي الزبير، عن جابر)).

كما أخرج البيهقي رواية ابن إسحاق تعليقاً، في "معرفة السنن والآثار" (ح١١٩٩٥)، حيث قال: ((ورواه ابن جريج، وابن إسحاق، عن الزهري، فقالا: عن سعيد، أو أبي سلمة، عن أبي هريرة)).

وأما حديث ابن جريج: فأشار إليه البيهقي[١] في كلامه السابق، ولم أقف على من أخرجه.

وهذا الوجه (الزهري، عن سعيد، أو أبي سلمة، عن أبي هريرة) رواه عنه غير واحد من

يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء كما يخطئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به)). "الكامل" (١١٢/٦).

(١) أشار د.عبد الله دمفو ـ حفظه الله ـ في كتابه "مرويات الإمام الزهري المعلة" (١٠٩٨/٢) أن ابن جريج تابع مالكاً، ومحمد ابن إسحاق في رواية هذا الوجه عن الزهري، كما يفهم ذلك من كلام الدارقطني، والبيهقي.

قلت: كلام الدارقطني لا يؤيد ما ذهب إليه الدكتور، حيث أن الدارقطني ذكر أن ابن جريج خالف ابن إسحاق، وواقع الروايتين يدل على أن بينهما اختلافاً؛ فرواية ابن إسحاق، عن (سعيد أو أبي سلمة)، ورواية ابن جريج، عن (سعيد أو أبي سلمة، أو عنهما جميعاً).

أصحابه، وهم:

مالك بن أنس: وقد تقدم الكلام على روايته هذه، وأنها غير محفوظة عنه.

ابن جريج: وقد تقدم الكلام على روايته هذه، وأنها غير محفوظة عنه.

محمد بن إسحاق: وهو حسن الحديث في غير ما شذ به أو دلَّسه.

على أنه اختلف عليه في رواية هذا الحديث، كما نص على ذلك ابن عبد البر(١).

(أ) فمرة يرويه هكذا، عن الزهري، عن سعيد أو أبي سلمة، عن أبي هريرة.

(ب) ومرة يرويه عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة.

ويظهر أن علة الاختلاف من جهته، وذلك لأن رجال كلا الإسنادين تحته ثقات، حيث رواهما علي بن المديني، عن يحيى بن آدم، عن عبد الله بن إدريس(٢)، بكلا الإسنادين.

ومحمد بن إسحاق موصوف بالخطأ والوهم في الشيء بعد الشيء، كما قال ابن عدي في "الكامل" (١١٢/٦).

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه (الزهري، عن سعيد، أو أبي سلمة، عن أبي هريرة) عن الزهري، غير محفوظ أيضاً.

وأما الوجه السابع: الزهري، عن سعيد بن المسيب وحده، عن أبي هريرة (مسنداً).

فرواه مالك، ومحمد بن إسحاق، وابن جريج.

فأما حديث مالك: فأخرجه الخطيب البغدادي في "المتفق والمفترق"- كما في "لسان الميزان" لابن حجر (٣٣٥/٣) ترجمة عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي - من طريق عبد الله بن ربيعة، عن مالك، والدارقطني في "غرائب مالك" - كما في الموضع ذاته من "اللسان" -، وابن عبد البر في "التمهيد" (٣٧/٧) تعليقاً، فقال: ((ورواه عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد، عن أبي هريرة. ولم يذكر أبا سلمة)).

والقدامي: ضعيف منكر الحديث، كما تقدم قريباً.

---

(١) "التمهيد" (٤٤/٧).

(٢) تقدمت ترجمتا ابن المديني، وابن إدريس، أما يحيى بن آدم فهو ((ثقة حافظ)). "التقريب" (ص٥٨٧).

وأما حديث ابن إسحاق: فأخرج روايته ابن عبد البر في "التمهيد" (٤١/٧) من طريق ابن المديني، عن يحيى بن آدم، عن عبد الله بن إدريس، عن محمد بن إسحاق، به، بنحوه، وأشار إلى روايته مرة أخرى (٤٤/٧) فقال: ((وأما سائر أصحاب ابن شهاب، غير[1] مالك، فإنهم اختلفوا فيه عليه أيضاً.

فرواه عنه محمد بن إسحاق - كما ذكرنا - عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، لم يذكر أبا سلمة.

وأما رواية ابن جريج: فذكر الدارقطني في "العلل" (٣٣٧/٩) عند كلامه عن الاختلاف في هذا الحديث، أن أحمد بن مالك البالسي، رواه عن جعفر بن عون، عن ابن جريج، عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة، ولم أقف على من أخرجها.

وهذا الوجه رواه عنه غير واحد من أصحابه، وهم: مالك، وابن جريج، وابن إسحاق، وتقدم الكلام على روايتهم هذه، وأنها غير محفوظة عنهم.

وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري أيضاً.

وأما الوجه الثامن: الزهري، عن سعيد بن المسيب وحده، عن النبي ﷺ (مرسلاً).

فرواه مالك، ويونس بن يزيد، وابن جريج.

أما رواية مالك: فذكر الدارقطني في "العلل" (٣٣٦/٩) عند كلامه عن الاختلاف في هذا الحديث، أن أحمد بن يونس، ومنجاب بن الحارث، وعمرو بن مرزوق، وأبا عامر العقدي، وروح بن عبادة، وأبا أحمد الزبيري، رووه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وحده مرسلاً.

ولم أقف إلا على رواية أبي عامر العقدي: أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٥٩٩١).

وتابعهم على هذه الرواية عن مالك: القعنبي، أخرج روايته الطحاوي في الموضع السابق، وأبو عاصم النبيل، أخرج روايته ابن عبد البر في "التمهيد" (٤١/٧) تعليقاً فقال - بعد أن أخرج الحديث من طريق يزيد بن سنان وغيره، عن أبي عاصم، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً -: ((زاد يزيد بن سنان: قال أبو عاصم: ثم لقيت

---

(١) عند د/ دمفو في كتاب "مرويات الإمام الزهري المعلة" (عن) والصواب كما أثبت كما هو في المخطوط.

مالكاً بعد ثلاث سنين، فحدثناه فلم يذكر أبا سلمة، ولم يذكر أبا هريرة، وجعله عن سعيد، أن رسول الله ﷺ)).

وقال في (٤٢/٧): ((ورواه إبراهيم بن هاني، عن أبي عاصم، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مسنداً)).

وأما رواية يونس بن يزيد، فأخرجها البيهقي في "الكبرى" (ح١١٨٩٥)، من طريق عثمان بن عمر، عن يونس، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٤/٧) تعليقاً، حيث قال: ((ورواه ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب مرسلاً، ولم يذكر أبا سلمة)).

وأما رواية ابن جريج: فأخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٥٩٩٥)، من طريق ابن أبي داود، عن ابن جريج، عن الزهري، به.

كما أخرج البخاري هذا الوجه في "التاريخ الكبير" في ترجمة محمد بن سهم (١١٢/١) تعليقاً مجزوماً به عن الزهري.

وهذا الوجه رواه عنه غير واحد من أصحابه، وهم:

مالك بن أنس، وابن جريج: وتقدم الكلام على روايتيهما هذه، وأنهما غير محفوظتان عنهما.

ويونس بن يزيد الأيلي: وهو ثقة، غير أن توثيقه في الزهري مقيد بما إذا حدَّث من كتابه. "تهذيب التهذيب" (٣٩٦/١١).

ويظهر أن روايته هذه محفوظة عنه، حيث رواها عنه اثنان من أصحابه، وهما:

١. عبد الله بن وهب: وهو ثقة حافظ كما تقدم.

٢. عثمان بن عمر العبدي: ((ثقة)). "التقريب" (ص٣٨٥).

وبعد:

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري، أقوى الروايات هنا هي رواية يونس بن يزيد، حيث سلمت من العلة، لكنها لا تقف أمام الرواية المحفوظة عن مالك ومعمر كما سيأتي في الخلاصة.

ثم إن ابن حجر ذكر في "الفتح" (٤٣٦/٤) ما يفيد ترجيحه لهذا الوجه، وأنه محفوظ عنه، حيث قال: ((اختلف على الزهري في هذا الإسناد، فقال مالك: عنه، عن أبي سلمة

وابن المسيب مرسلاً، كذا رواه الشافعي وغيره.

ورواه أبو عاصم، والماجشون، عنه، فوصله بذكر أبي هريرة، أخرجه البيهقي.

ورواه ابن جريج، عـن الزهري كذلك؛ لكن قال: عنهما، أو عن أحدهما[1]، أخرجه أبوداود.

والمحفوظ: روايته عن أبي سلمة، عن جابر موصولاً.

وعن ابن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وما سوى ذلك: شذوذ ممن رواه.

ويقوي طريقه عن أبي سلمة، عن جابر: متابعة يحيى بن أبي كثير له عن أبي سلمة، عن جابر)).

وسيأتي توجيه كلام ابن حجر هذا في الخلاصة النهائية.

وأما الوجه التاسع: الزهري، عن أبي سلمة وحده، عن النبي ﷺ. (مرسلاً).

فرواه مالك، ومعمر.

فأخرج مالك هذا الوجه في الموطأ (ح٨٥٣)، برواية محمد بن الحسن الشيباني، عن ابن شهاب، به، بنحوه.

وذكر الدارقطني في "العلل" (٣٣٩/٩) أن عبد الله بن المبارك رواه عن معمر، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة مرسلاً، ولم أجد هذه الرواية عن ابن المبارك.

لكن توجد لمعمر رواية أخرى، أخرجها النسائي (ح٤٧٠٤) عن هلال بن بشر، عن صفوان بن عيسى، عن معمر، عن الزهري، به، بنحوه.

وهذا الوجه رواه عن الزهري راويان من أصحابه، هما: مالك بن أنس، ومعمر بن راشد: وتقدم الكلام على روايتيهما هذه، وأنهما غير محفوظتين عنهما.

وعليه أمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري.

---

(١) يعني: سعيدا وأبا سلمة.

الخلاصة

على ضوء ما تقدم، وبعد النظر في الاختلاف، أمكن التوصل إلى ما يلي:

١. عدم رجحان الوجه الأول: الذي رواه الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف، لأنها رواية غير محفوظة عن معمر، من جهة خارجة بن مصعب – الراوي عن معمر – فهو متروك، ولذلك وصفه الدارقطني بأنه لا يصح، وأنه وهم من راويه.

٢. عدم رجحان الوجه الثالث: الذي رواه الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، لأنه رواية غير محفوظة عن مالك، فمع كثرة رواته عن مالك، وفيهم بعض الثقات، إلا أنهم دون الرواية المحفوظة عن مالك في العدد، وفي التوثيق، كما تقدم.

٣. عدم رجحان الوجه الخامس: الذي رواه الزهري، عن سعيد أو أبي سلمة، أو عنهما جميعاً، وذلك لأنه رواية غير محفوظة لابن جريج، فجميع رواياته عن الزهري في هذا الحديث ضعيفة، حيث عنعنها، وهو ضعيف إذا لم يصرح بالسماع، وإنما المحفوظ عن ابن جريج في هذا الحديث، روايته عن أبي الزبير، عن جابر، التي أخرجها مسلم، وقد صرح فيها ابن جريج بسماعه من أبي الزبير.

٤. عدم رجحان الوجهين: السادس: الذي رواه الزهري، عن سعيد أو أبي سلمة، عن أبي هريرة.

٥. والسابع: الذي رواه عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة؛ لأنهما روايتان غير محفوظتين عن مالك، وهما أيضاً غير محفوظتين لابن جريج، وابن إسحاق.

٦. عدم رجحان الوجه الثامن: الذي رواه الزهري، عن سعيد وحده، عن النبي ﷺ مرسلاً؛ وذلك لأنه من الروايات غير المحفوظة عن مالك، وابن جريج، وأقوى رواية لهذا الوجه عن الزهري، رواها عنه يونس بن يزيد، إلا أن روايته لا تقف أمام الرواية المحفوظة عن مالك، ومعمر، فهما أوثق وأثبت منه.

٧. عدم رجحان الوجه التاسع: الذي رواه الزهري، عن أبي سلمة وحده، عن النبي ﷺ مرسلاً؛ لأنه من الرواية غير المحفوظة عن مالك ومعمر.

٨. أما بالنسبة للوجه الثاني: الذي رواه الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر. فهو وجه راجح عنه، حيث رواه معمر بن راشد – على الرواية المحفوظة عنه – وتابعه عبد الرحمن بن

إسحاق، وهو صدوق، وصالح بن أبي الأخضر، وضعفه ينجبر بمتابعة من هو أعلى منه أو مثله، وقد توافر ذلك هنا.

ولهذا فقد رجحه عدد من العلماء كما تقدم، منهم: أحمد، والدارقطني، والخليلي، والبيهقي، وابن حجر.

وأخرجه البخاري في "صحيحه" في أكثر من موضع، وحكم عليه الترمذي بأنه حسن صحيح.

٩. أما بالنسبة للوجه الرابع: الذي رواه الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

فهو راجح كذلك، لأنه من الرواية المحفوظة عن مالك، حيث رواه عنه أكثر أصحابه، ومعظمهم بين ثقة ثبت، وبين ثقة، وفيهم من عُدَّ من أوثق أصحابه.

وقد رجحه ابن معين، والبخاري كما تقدم.

أما مخالفة الدارقطني لهما بترجيحه الوجه الثالث: الذي رواه الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، فلعل ذلك لأنه يرى أن الحكم لمن وصل على من أرسل، ولكن تقدم في الدراسة أن هذه القاعدة لا تساعده هنا، للأسباب التي تقدمت في ترجيح الوجه الرابع، إذ لم يرو هذا الوجه عن الزهري غير مالك، وروايته هذه غير محفوظة عنه، كما تقدم.

وأما ما تقدم في دراسة الوجه الثامن الذي رواه الزهري، عن سعيد وحده مرسلاً، من ترجيح ابن حجر هذا الوجه، فقال: ((والمحفوظ: روايته عن أبي سلمة، عن جابر موصولاً.

وعن ابن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلاً. وما سوى ذلك: شذوذ ممن رواه)).

فأخشى ما أخشاه أن يكون قد حصل سقط في المطبوع من "فتح الباري"، وأن ابن حجر إنما أراد تصويب رواية الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن النبي ﷺ مرسلاً، لا رواية الزهري، عن ابن المسيب وحده، عن النبي ﷺ مرسلاً، بدليل أنه عقب كلامه بقوله: ((وما سوى ذلك: شذوذ ممن رواه))، ولا يعقل أن يصدر منه هذا الحكم، وهو يعلم – في الغالب – أن البخاري، وابن معين رجحا رواية سعيد وأبي سلمة المرسلة، والله أعلم.

الحكم على الحديث

الحديث من الوجه الثاني – يعني الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر – الراجح: صحيح حيث أخرجه البخاري في "صحيحه".

وقد تقدم أن مسلماً أخرج متابعاً لأبي سلمة في روايته عن جابر، من طريق أبي الزبير، عن جابر.

أما الوجه الرابع – يعني الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن النبي ﷺ – الراجح، فهو وإن كان مرسلاً إلا أنه يعتضد بالإسناد السابق الذي أخرجه مسلم، فيرتقي إلى درجة الصحيح لغيره، والله أعلم.

(٣)- قال الخليلي[1]: صدقة بن يسار الجزري، يُكنى أبا محمد: روى عنه مالك، عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ كان يتختم في يمينه.

وكذا في "الموطأ" - يعني مرسلاً -. وقد رواه غيرُ مُعْتمد، وهو دِعْبِل بن علي الشاعر[2]، عن مالك موصلاً، عن أبي هريرة.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث يرويه مالك، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (مالك، عن صدقة بن يسار، عن سعيد بن المسيب) مرسلاً.

الوجه الثاني: (مالك، عن صدقة بن يسار، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ) موصولاً.

أما الوجه الأول: (مالك، عن صدقة بن يسار، عن سعيد بن المسيب) مرسلاً.

ذكر الخليلي أن مالكاً رواه في "الموطأ" مرسلاً، هكذا قال، والموجود في "الموطأ" (ح١٦٧٦) برواية يحيى، و(ح١٩٧٠) رواية أبي مصعب، و(ح١٣٨٨) رواية سويد بن سعيد: (مالك، عن صدقة بن يسار، أنه قال: سألت سعيد بن المسيب عن لُبْسِ الخاتم ؟ فقال: الْبَسْهُ، وَأَخْبِرِ الناس أني أَفْتَيْتُكَ بذلك).

- وأخرجه كذلك عن مالك ابن وهب في "الجامع" (ح٥٨٤).
- وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٢٥٦٣١) من طريق ابن جريج.
- وأخرجه ابن عبد البر في "الاستذكار" (٣٩٥/٨)، من طريق ابن عيينة، وقال: ((وحديث مالك في هذا الباب عن صدقة بن يسار عن سعيد بن المسيب رواه

---

(١) "الإرشاد" (٢١٩/١).

(٢) هو دعبل بن علي بن رزين، من خزاعة، ويكنى أبا علي. قال الخطيب: ((كان خبيث اللسان قبيح الهجاء. وقد روي عنه أحاديث مسندة عن مالك بن أنس وعن غيره، وكلها باطلة، نراها من وضع ابن أخيه إسماعيل بن علي الدعبلي، فإنها لا تعرف إلا من جهته)). "تاريخ بغداد" (٣٨٢/٨). وقال الذهبي: ((الشاعر المفلق، رافضي بغيض سباب...، وله عن مالك مناكير)). وقال أيضاً: ((كان من غلاة الشيعة، وله هجو مقذع. وكان خبيث اللسان والنفس حتى إنه هجا قبيلته خزاعة)). "سير أعلام النبلاء" (٥١٩/١١)، "ميزان الاعتدال" (٢٧/٢)، "لسان الميزان" (٤٣٠/٢). وانظر: "طبقات الشعراء" (٨١/١)، "الشعر والشعراء" (١٨٥/١).

ابن عيينة عن صدقة بن يسار على غير هذا المعنى.

حدثني عبد الله بن سعيد قال حدثني أحمد بن إبراهيم الدئلي قال حدثني أبو عبيد الله سعيد ابن عبد الرحمن المخزومي قال حدثني سفيان بن عيينة عن صدقة بن يسار قال: قلت لسعيد بن المسيب: الخاتم يكون فيه ذكر الله ألبسه على الجنابة وأدخل به الخلاء؟ قال: البسه بأمري، وأخبر الناس أني أفتيتك بذلك.

ورواية ابن جريج له عن صدقة بن يسار نحو رواية بن عيينة)).

وأما الوجه الثاني: (**مالك، عن صدقة بن يسار، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة** رضي الله عنه) **موصولاً**.

تفرد بروايته عنه دِعْبِل الخزاعي: أخرج حديثه هلال الحفَّار - كما في "أحكام الخواتيم" لابن رجب (ص٨٩) -، والدارقطني في "غرائب مالك" - عزاه له الحافظ في "الفتح" (٤٥٧/١٦) -، والرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (٨/٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٤٦/١٧)، وذكره الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (١٩٧/٣).

قال ابن رجب: ((هذا باطل قطعاً)).

وقال ابن حجر: ((عن أبي هريرة عند الدارقطني في "غرائب مالك" بسند ساقط)).

روى ابن عساكر بسنده من طريق دعبل بن علي قال: سمعت مالك بن أنس فقيه المدينة يحدث هارون الرشيد قال: يا أمير المؤمنين حدثنا صدقة بن يسار أبو محمد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: لم يزل رسول الله ﷺ يتختم في يمينه حتى قبضه الله عز وجل إليه.

والحديث بهذا الإسناد باطل كما قال ابن رجب؛ فإن فيه دعبلا الخزاعي، قال الخطيب في ترجمته: ((روي عنه أحاديث مسندة عن مالك بن أنس وعن غيره، وكلها باطلة، نراها من وضع ابن أخيه إسماعيل بن علي الدعبلي، فإنها لا تعرف إلا من جهته)).

وقال الذهبي: ((له عن مالك مناكير)).

الخلاصة

هذا الحديث يرويه مالك، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (مالك، عن صدقة بن يسار، عن سعيد بن المسيب) مرسلاً.

ذكر الخليلي أن مالكاً رواه في "الموطأ" مرسلاً، هكذا قال، والموجود في "الموطأ" مجرد فتيا

لسعيد بن المسيب.

الوجه الثاني: (مالك، عن صدقة بن يسار، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﵁) موصولاً.

تفرد بروايته عنه دِعْبِل الخزاعي، ولا يثبت بهذا الإسناد، فأحاديث دعبل عن مالك باطلة.

الحكم على الحديث

لم يثبت الحديث عن مالك بهذه الأسانيد، ولكن وردت أحادث صحيحة في تختّم النبي ﷺ في يمينه، منها على سبيل المثال — سأقتصر على الكتب الستة –:

- ما أخرجه مسلم (ح٢٠٩٤) وغيره من طريق ابن شهاب، عن أنس بن مالك قال: أن رسول الله ﷺ لبس خاتم فضّة في يمينه، فيه فصٌّ حبَشِيٌّ، كان يجعل فصُّه مما يلي كفُّه.
- وما أخرجه أبو داود (ح٤٢٢٩)، والترمذي (ح١٧٤٢)، من طريق محمد بن إسحاق، عن الصلت بن عبد الله بن نوفل بن عبد المطلب قال: رأيت ابن عباس يتختّم في يمينه ولا أخاله إلا قال: رأيت رسول الله ﷺ يتختم في يمينه.
- وقال الترمذي: ((قال محمد بن إسماعيل: حديث محمد بن إسحاق عن الصلت بن عبدالله بن نوفل حديث حسن صحيح)).
- وما أخرجه النسائي (ح ٥٢٠٤) من طريق ابن أبي رافع، عن عبد الله بن جعفر.
- وأخرجه ابن ماجه (ح٣٦٤٧) من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الله بن جعفر.

وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٢/١٥٠): ((سألت محمدا — أي البخاري – عن هذا الباب فقلت: أي حديث في هذا أصح ؟ قال: أصح شيء عندي في هذا الباب هذا الحديث: حديث ابن أبي رافع عن عبد الله بن جعفر، وحديث الصلت بن عبد الله بن نوفل، عن ابن عباس)).

(٤)- قال الخليلي[1]: إبراهيم بن إسحاق الصيني: سيئ الحفظ اختلف فيه، روى عن مالك، عن الزهري، عن أنس أن النبي ﷺ قال: «**لاَ يَغْلَقُ[2] الرَّهْنُ**».

وإنما هو من حديث الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلاً، عن النبي ﷺ.

ورواه مجاهد بن موسى، عن معن، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه، وعن من هو دونه وصلاً وإرسالاً:

الوجه المرسل: (الزهري عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ).

والوجه المتصل: (الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ).

وقد روى هذا الحديث عن الزهري جماعة وهم: زياد بن سعد، وإسحاق بن راشد، ومالك، ويحيى بن أبي أنيسة، وابن أبي ذئب، وسليمان بن داود، ومحمد بن الوليد، ومعمر، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، وعُقيل بن خالد، والأوزاعي.

فممن لم يرو عنه سوى الإرسال: شُعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد، وعُقيل بن خالد، والأوزاعي.

فأما شعيب: فأخرج حديثه البيهقي في "السنن الكبرى" (ح١١٥٦٨) من طريق أبي اليمان.

وأما يونس بن يزيد: فأخرج حديثه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٥٨٨٧)، من طريق ابن وهب، وقال الطحاوي: قال يونس بن يزيد: قال ابن شهاب: وكان ابن المسيب يقول: الرهن لصاحبه غنمه، وعليه غرمه.

وأما عُقيل: فذكره الدارقطني في "العلل" (١٦٨/٩)، ولم أقف على من أخرجه.

وأما الأوزاعي: فأخرج حديثه ابن المظفر في "غرائب مالك" (ح٩٢) من طريق عمر بن

---

(١) "الإرشاد" (٢٣٥/١).

(٢) (لا يَغْلَقُ الرَّهْنُ...) يقال: غَلِقَ الرَّهْنُ يَغْلَق غُلوقا. إذا بَقِيَ في يَدِ المرْتَهِن لا يَقْدرُ رَاهِنُه على تَخْليصِه. والمعنى أنه لا يَسْتَحقّه المرْتَهِن إذا لم يَسْتَفكّه صاحبُه. وكان هذا من فِعْل الجاهلية: أنّ الرَّاهن إذا لم يؤدِّ مَا عليه في الوَقت المعَيَّن ملَكَ المرْتَهِن الرَّهْن، فأبْطَله الإسلام. "النهاية في غريب الحديث والأثر" (٧١٦/٣).

عبد الواحد، قال: حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يغلق الرهن**». قال سعيد: ((فلذلك أقول: له غنمه، وعليه غرمه)).

ومن لم يرو عنه الحديث إلا متصلاً: إسحاق بن راشد، ويحيى بن أبي أُنيسة، وسليمان بن داود، ومحمد بن الوليد الزبيدي.

فأما إسحاق بن راشد الجزري: فأخرج حديثه ابن ماجه (ح٢٤٤١) من رواية محمد بن حميد الرازي، عن إبراهيم بن المختار، عن إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

وإبراهيم هذا ترجم له ابن عدي في "الكامل" (٢٥٢/١) فقال: ((قال البخاري: إبراهيم بن المختار أبو إسماعيل التميمي من أهل خوار الري فيه نظر)). ثم قال ابن عدي: ((وإبراهيم هذا ما أقل من روى عنه شيئا غير ابن حميد، وذكروا أن إبراهيم هذا لا يحدث عنه غير ابن حميد، وأنه من مجهولي مشايخه، وهو ممن يكتب حديثه)).

وإسحاق بن راشد: قال ابن معين في "سؤالات ابن الجنيد ليحي بن معين" (ص٢٤٢): ((ليس هو في الزهري بذاك))، وهو ثقة في غيره. "تهذيب التهذيب" (٢٠٢/١).

فهذا الوجه لا يثبت عن إسحاق بن راشد عن الزهري.

وأما يحيى بن أبي أُنيسة: فأخرج حديثه الشافعي في "المسند" (ح١٢٢٨)، إلا أنه قال: ((وقد أخبرني غير واحد من أهل العلم))، وفي "الأم" (١٦٧/٣)، وقال: ((أخبرني الثقة))، وهذا لا شك فيه جهالة. وقال البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (ح٣٧١٣): ((يحيى بن أبي أنيسة ضعيف))، وأخرجه البزار في "مسنده" (ح٧٧٤٢)، وقال: ((وهذا الحديث الذين أرسلوا أثبت من الذين وصلوه)). فهذا الوجه لا يثبت عن يحيى بن أبي أُنيسة.

وأما سليمان بن داود الرقي: فأخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (١٧٦/١)، والدارقطني في "سننه" (ح٢٩٢٢)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٣١٩) من طريق أحمد بن عبد الله بن ميسرة الحراني، وهو آفة هذا الحديث، قال عنه ابن عدي: ((حدث عن الثقات بالمناكير، ويحدث عمن لا يعرف، ويسرق حديث الناس)). فهذا الوجه لا يثبت عن سليمان الرقي.

وأما محمد بن الوليد الزبيدي: فأخرج حديثه الدارقطني في "سننه" (ح٢٩٢٣)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٣٢٠) من طريق إسماعيل بن عياش. وسيأتي الكلام عند رواية الحديث عن

ابن أبي ذئب عن هذا الطريق وأنه لا يصح.

ومن اختلف عنه وصلاً وإرسالاً: زياد بن سعد، ومعمر، وابن أبي ذئب، ومالك.

فأما زياد بن سعد عن الزهري: فتفرد به[١] عنه ابن عيينة واختلف عن ابن عيينة وصلاً وإرسالاً:

فرواه عنه موصولاً:

إسحاق بن عيسى الطباع: أخرج حديثه ابن حبان في "صحيحه" (ح٥٩٣٤).

وعبد الله بن عمران العابدي: أخرج حديثه الدارقطني في "السنن" (ح٢٩٢٠)، وفي "العلل" (١٦٨/٩)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٣١٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١١٠٠٢)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٢٧/٦و٤٢٨).

قال الدارقطني في "السنن": ((زياد بن سعد من الحفاظ الثقات، وهذا إسناد حسن متصل)).

وقال أيضاً في "العلل": ((وأما القعنبي وأصحاب الموطأ فرووه عن مالك عن الزهري عن سعيد مرسلا، وهو الصواب عن مالك. ورواه معمر وعقيل بن خالد والأوزاعي عن الزهري عن سعيد مرسلا، وكذلك روي عن ابن عيينة عن الزهري عن سعيد، وهو الصواب.

وقال الحاكم: ((هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لخلاف فيه على أصحاب الزهري. وقد تابعه مالك وبن أبي ذئب وسليمان بن أبي داود الحراني ومحمد بن الوليد الزبيدي ومعمر بن راشد على هذه الرواية)).

وقال البيهقي: ((قد رواه غيره عن سفيان عن زياد مرسلاً وهو المحفوظ)).

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٤٣٠/٦): ((وأما رواية ابن عيينة لهذا الحديث متصلاً عن زياد بن سعد فإن الأثبات من أصحاب ابن عيينة يروونه عن ابن عيينة، لا يذكرون فيه أبا هريرة، ويجعلونه عن سعيد مرسلاً)).

قلت: فبذا يرجع الحديث مرسلاً، وإن كان العابدي قد رواه متصلاً، فلا يقاوم بحال الطريق المرسل؛ فالعابدي ((صدوق)) كما قال أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (١٣٠/٥)، وإن تابعه إسحاق بن عيسى الطباع، وهو من رجال مسلم "تقريب التهذيب" (ص١٠٢)، إلا أن شيخ

---

(١) "أطراف الغرائب والأفراد" (ح٥٠٣٣).

ابن حبان فيه هو آدم بن موسى لم أقف له على ترجمة، ولم يترجم له ابن حبان في "الثقات"، فالشذوذ في هذه الرواية إما أن يكون من العابدي، أو من ابن عيينة، والله أعلم.

وأما المرسل فلم أقف على من أخرجه، وكلام العلماء المتقدم يدل على أنه رواه الأثبات من أصحاب ابن عيينة عنه، وأن المرسل هو الراجح عن ابن عيينة، عن زياد بن سعد.

وأما معمر فاختلف عنه على وجهين:

موصول. رواه عنه:

- كُدير أبو يحيى: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح٧٧٤١)، والدارقطني في "السنن" (ح٢٩٢٥)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٣٢١).

وكُدير هذا ترجمه ابن حجر في "اللسان" (٤/٤٨٧) وقال: ((أشار ابن عدى إلى لينه في ترجمة نصر بن طريف)).

وقال ابن الملقن في "البدر المنير" (٦/٦٤٠): ((هذا حديث غريب عن معمر، والمعروف عنه إرساله)).

- وأبو جُزَيٍّ نَصْرُ بْنُ طَرِيفٍ: أخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (٧/٣٤).

ونصر ضعفه غير واحد من أهل العلم، كما عند ابن عدي، ومنهم يحيى بن معين حيث قال: ((ومن المعروفين بالكذب وبوضع الحديث أبو جزى نصر بن طريف)).

ولما أخرج ابن عدي الحديث من طريق نصر قال: ((وهذا الأصل فيه مرسل، وليس في إسناده أبو هريرة، وقد أوصله قوم، فأوصله عن معمر منهم كزيد[1] بن يحيى جار أبي عاصم بصرى عن معمر وروى عن أحمد بن عبدة عن يزيد بن زريع عن معمر موصولين. وهذا الثالث من رواية أبي جزي عن معمر موصولا ورواه غيرهم عن معمر مرسلا)).

كلاهما (كُدير، ونصر) عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

فهذا الوجه لا يثبت عن معمر.

---

(١) وهنا وقع تصحيف شنيع، وصوابه (كُدير).

ورواه عن معمر مرسلاً الأثبات[1]:

- عبد الرزاق في "المصنف" (ح١٥٠٣٣).
- ومحمد بن ثور: أخرجه عنه أبو داود في "المراسيل" (ح١٨٦).

وهو الصواب -كما قال ابن عدي - بخلاف من وصله.

وأما ابن أبي ذئب: فاختلف عنه على وجهين:

موصول: رواه عنه إسماعيل بن عياش، وشبابة.

فرواه إسماعيل بن عياش، واختلف عنه:

فمن طريق عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار، عن إسماعيل بن عياش، به موصولاً: أخرجه الدارقطني في "السنن" (ح٢٩٢١)، وفي "العلل" (١٦٨/٩)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٣١٧)، والبيهقي في "الكبرى" (ح١١٠٠١).

وتابع عثمان بن سعيد عليه عبد الله بن عبد الجبار: أخرج حديثه الدارقطني في "السنن" (ح٢٩٢٤)، وتمام في "فوائده" (ح٦٩٧).

ورواه عبد الله عن إسماعيل مرة أخرى، إلا أنه قال: ((عن إسماعيل، عن الزبيدي)) بدلاً من ((ابن أبي ذئب))، أخرجه الدارقطني في "السنن" (ح٢٩٢٣)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٣٢٠)، وتمام في "فوائده" (ح٦٩٧).

ورواه بقية بن الوليد كما عند ابن عبد البر في "التمهيد" (٤٢٨/٦) إلا أنه ذكر (عباد بن كثير) بين إسماعيل بن عياش وابن أبي ذئب.

وبرواية بقية أعلَّ ابن عبد البر حديث إسماعيل بن عياش فقال (٤٢٩/٦): ((أما حديث إسماعيل بن عياش فهذا أصله. وقد روي عن إسماعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب، ولم يسمعه إسماعيل من ابن أبي ذئب، وإنما سمعه من عباد بن كثير عن ابن أبي ذئب. وعباد بن كثير عندهم ضعيف لا يحتج به. وإسماعيل بن عياش عندهم أيضاً غير مقبول الحديث إذا حدث عن غير أهل بلده، فإذا حدث عن الشاميين فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن المدنيين وغيرهم ما عدا الشاميين ففي حديثه خطأ كثير واضطراب، ولا أعلم بينهم خلافا أنه ليس بشيء فيما روى عن غير أهل بلده. وقد اختلفوا فيه إذا روى عن أهل بلده، والصواب ما ذكرت لك إن

(١) عبد الرزاق، تقدم توثيقه (ص١١٨)، ومحمد بن ثور في "التقريب" (ص٤٧١).

شاء الله.

وقد روي هذا الحديث، عن إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. ولو صح عن إسماعيل، لكان حسناً ولكن أهل العلم بالحديث يقولون: إنه إنما رواه عن ابن أبي ذئب، ولم يروه عن الزبيدي، وقد أوضحت لك أصل روايته في هذا الحديث عن ابن أبي ذئب إلا أنه قد روي عن ابن أبي ذئب من وجه صالح حسن غير هذا الوجه)).

وشبابة، تفرد به عنه عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي، قال: حدثنا شبابة قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢٣٠/٤)، والدارقطني في "السنن" (ح٢٩٢٧)، وفي "العلل" (١٦٦/٩)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٣١٨)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٣٠/٦).

وقال ابن عدي: ((وهذا الحديث قد أوصله عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة جماعة، وليس هذا موضعه فأذكره. وأما عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة لا أعرفه إلا من رواية عبد الله بن نصر عن شبابة عن ابن أبي ذئب عن الزهري))، وعدَّ هذا الحديث من مناكيره، حيث قال: ((وعبد الله بن نصر هذا له غير ما ذكرت مما أنكرت عليه)).

وقال ابن عبد البر: ((ورواه عن شبابة هكذا جماعة)).

وعبد الله بن نصر قال عنه الذهبي في "الميزان" (٥١٥/٢): ((منكر الحديث، ذكر له ابن عدى مناكير)).

وتصحف اسم (عبد الله بن نصر) على ابن حزم حيث أخرجه في "المحلى" (٩٩/٨) فقال: أخبرنا نضر بن عاصم الأنطاكي، أخبرنا شبابة، عن ورقاء، أخبرنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة مرفوعاً، به. ثم قال: ((فهذا مسند من أحسن ما روي في هذا الباب)).

وتعقبه ابن حجر في "التلخيص" (٩٧/٣) بقوله: ((أخرجه الدارقطني من طريق عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي عن شبابة به، وصححها عبد الحق، وعبد الله بن نصر له أحاديث منكرة ذكرها بن عدي، وظهر أن قوله في رواية ابن حزم (نصر بن عاصم) تصحيف. وإنما هو عبد الله بن نصر الأصم، وسقط عبد الله، وحرّف الأصم بعاصم)).

فالوجه الموصول لا يثبت عن ابن أبي ذئب.

وأما الوجه المرسل: فرواه عن ابن أبي ذئب الثقات، وهم:

- محمد بن أبي فديك[١]: أخرجه الشافعي في "المسند" (ح١٢٢٨).
- والثوري[٢]: أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (ح١٥٠٣٤).
- ووكيع: أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٢٢٧٩١). تقدم توثيقه (ص١٢٨).
- وأحمد بن يونس: أخرجه أبو داود في "المراسيل" (ح١٧٣). وقال ابن حجر في "بلوغ المرام" (٣٢٧/١) بعد أن أورد الحديث مرفوعاً عن أبي هريرة ﷺ:((رواه الدارقطني، والحاكم، ورجاله ثقات. إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله)).
- وابن وهب: أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٥٨٨٧). ثقة حافظ، تقدم (ص١٢٧).

وأما مالك، فاختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (مالك، عن الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (مالك، عن الزهري عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ) مرسلاً.

الوجه الثالث: (مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

١/ (مالك عن الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

هذا الوجه تفرد به عن مالك إبراهيم بن إسحاق الصيني الكوفي.

ذكر ابن حجر في "لسان الميزان" (١٣/١) أن الخطيب أخرج الحديث بسنده عن إبراهيم بن إسحاق الصيني الكوفي في "الرواة عن مالك" ثم قال: ((كذا رواه إبراهيم، ووهم فيه، وصوابه: عن مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مرسلاً)).

وهذا عين قول الخليلي في رد هذا الوجه، وترجيح الوجه الثاني.

---

(١) هو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُديك الديلي ((صدوق)). "تقريب التهذيب" (ص٤٦٨).

(٢) هو سفيان بن سعيد الثوري ((ثقة، حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس)). ((وهو أثبت الناس في منصور بن المعتمر)). "تهذيب الكمال" (٥٤٨/٢٨) بتصرف يسير، "التقريب" (ص٢٤٤). قال الدارقطني: ((أثبت أصحاب منصور: الثوري، وشعبة، وجرير الضبي)). "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٢٧٣/١).

كما أخرجه أبو بكر بن مردويه في "جزء فيه أحاديث ابن حيان" (ح١٣٩) عن عبد الله بن محمد بن سوَّار الهاشمي، عن إبراهيم به.

وإبراهيم بن إسحاق راوي الحديث عن مالك ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨٥/٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في "الثقات" (٧٨/٨) وقال: ((ربما خالف وأخطأ)). وقال الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين" (ص٣١): ((متروك الحديث)). وتقدم قول الخليلي فيه بأنه: ((سيء الحفظ)).

فهذا الوجه لا يثبت عن مالك.

٢/ (مالك، عن الزهري عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ) مرسلاً.

رواه عن مالك عامة أصحابه في روايات الموطأ، وهم:

- محمد بن الحسن (ح٨٤٦).
- ويحيى بن يحيى الليثي (ح٢١٣٢).
- وأبو مصعب الزهري (ح٢٩٣٠).
- وسويد بن سعيد (ح٢٩٥٧).
- وبشر بن الحارث: أخرج حديثه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٤٢/١٢).
- وعبد الله بن وهب: أخرج حديثه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٥٨٨٧)، وزاد في لفظه: ((له غنمه وعليه غرمه)) إلا أنه جعله من قول ابن المسيب.
- وعبد الرحمن بن مهدي: أخرج حديثه أبو عبيد في "غريب الحديث" (٢٦٩/١).
- وعبد الرحمن بن القاسم: أخرج حديثه ابن المظفر في "غرائب مالك" (ح٢٩١).
- والقعنبي: ذكره الدارقطني في "العلل" (١٦٨/٩) ولم أقف عليه.

وقال الدارقطني: ((وأما القعنبي وأصحاب الموطأ فرووه عن مالك عن الزهري عن سعيد مرسلاً، وهو الصواب عن مالك)).

فهؤلاء عامة أصحاب مالك رووا الحديث مرسلاً، وخالفهم معن بن عيسى فروى الحديث موصولاً كما عند الحاكم في "المستدرك" (ح٢٣١٦)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٢٥/٦)، و"الاستذكار" (٩٤/٢٢)، من طريق علي بن عبد الحميد الغضائري عن مجاهد بن موسى، عن معن، عن مالك، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وأسنده ابن عبد البر في التمهيد" (٤٢٥/٦) من الطريق نفسها إلا أنه قرن عبد الحميد بأبي بكر بن جعفر. وقال: ((هكذا رواه كل من روى الموطأ عن مالك – يعني مرسلاً – فيما علمت إلا معن بن عيسى فإنه وصله فجعله عن سعيد عن أبي هريرة. ومعن ثقة إلا أني أخشى أن يكون الخطأ فيه من علي بن عبد الحميد الغضائري)).

وأورد ابن عبد البر الحديث في "التجريد" (ص١٢٢) ثم قال: ((من وَصَلَ هذا الحديث عن مالك فقد وهم)).

قلت: فانظر إلى ابن عبد البر – رحمه الله – كيف أنه في "التمهيد" نسب الخطأ في وصل الحديث إلى عبد الحميد، ثم في "التجريد" نسبه إلى معن.

وحصول الوهم من معن أولى؛ فعبد الحميد قد تابعه أبو بكر بن جعفر.

وقد توبع معن على رواية الرفع من:

- محمد بن كثير المصيصي، عن مالك كما عند الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٦٥/٦).
- ومحمد بن كثير هذا قال فيه أحمد في "تهذيب الكمال" (٣٢٩/٢٦): ((ليس بشيء يحدث بأحاديث مناكير ليس لها أصل)).
- أحمد بن إبراهيم بن أبي سكينة الحلبي، عن مالك كما عند ابن عبد البر في "التمهيد" (٤٢٨/٦).
- وأحمد هذا قال فيه أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (٤٠/٢): ((لا أعرفه، وأحاديثه باطلة موضوعة، كلها ليس لها أصول، يدل حديثه على أنه كذاب)).

ومعن بن عيسى أثبت أصحاب مالك، تقدم (ص١٢٨). إلا أنه خالف الأكثر، ومنهم الأحفظ من أصحاب مالك.

فرواية الرفع لا تثبت عن مالك، والراجح عنه المرسل، كما رجح ذلك الدارقطني، والخليلي، وابن عبد البر.

٣/ (مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

تقدم تخريجه في الوجه الثاني عن مالك، وتقدم أنه لا يثبت عن مالك.

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٤٢٧/٦): (("له غنمه وعليه غرمه" وهذه اللفظة قد اختلف الرواة في رفعها: فرفعها ابن أبي ذئب ومعمر وغيرهما في هذا الحديث، لكنهم رووه

مرسلاً على اختلاف في ذلك عن ابن أبي ذئب...، ورواية معن عن مالك موافقة لذلك. وقد روى ابن وهب هذا الحديث فجوده، وبين أن هذا اللفظ ليس مرفوعا...، قال: سمعت مالكاً ويونس بن يزيد وابن أبي ذئب يحدثون عن ابن شهاب، عن ابن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: «لا يغلق الرهن». وقال يونس قال ابن شهاب: وكان سعيد بن المسيب يقول: الرهن ممن رهنه، له غنمه، وعليه غرمه. فتبين برواية ابن وهب عن يونس بن يزيد أن هذا من قول سعيد بن المسيب)).

الخلاصة

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه، وعن من هو دونه وصلاً وإرسالاً:

الوجه المرسل: (الزهري عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ).

والوجه المتصل: (الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ).

وقد روى هذا الحديث عن الزهري جماعة وهم: زياد بن سعد، وإسحاق بن راشد، ومالك، ويحيى بن أبي أنيسة، وابن أبي ذئب، وسليمان بن داود، ومحمد بن الوليد، ومعمر، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، وعُقيل بن خالد، والأوزاعي.

فممن لم يرو عنه سوى الإرسال: شُعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد، وعُقيل بن خالد، والأوزاعي، وسيأتي الكلام عليه عند الكلام على مجموع طرق الحديث.

وممن لم يرو عنه الحديث إلا متصلاً: إسحاق بن راشد، ويحيى بن أبي أُنيسة، وسليمان بن داود، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وجميعهم لا يثبت الوصل عنهم:

- فإسحاق بن راشد ممن لا يحتج بحديثه، والراوي عنه إبراهيم بن المختار فيه نظر.
- ويحيى بن أبي أُنيسة ضعيف.
- وسليمان بن داود الراوي عنه أحمد بن عبد الله بن ميسرة الحراني ممن يسرق الحديث.
- والزبيدي الراوي عنه إسماعيل بن عياش في حديثه اضطراب وضحته عند الكلام على طرق حديث ابن أبي ذئب.

وممن اختلف عنه وصلاً وإرسالاً: زياد بن سعد، ومعمر، وابن أبي ذئب، ومالك.

- فأما زياد بن سعد: فتفرد عنه ابن عيينة، واختلف عن ابن عيينة وصلاً وإرسالاً: فالموصول من رواية عبد الله بن عمران العابدي، وهو صدوق، وتابعه إسحاق بن

عيسى الطباع، وهو من رجال مسلم، إلا أن شيخه لا يعرف، فالموصول مرجوح أمام المرسل المروي عن الأثبات من أصحاب ابن عيينة، وهو الراجح عنه.

- ومعمر اختلف عنه: فالموصول من رواية كُدير أبي يحيى لينه ابن عدي، وتابعه نصر بن طريف وهو من المعروفين بوضع الحديث، فالموصول لا يثبت عنه، والمرسل من رواية ثقات أصحابه.

- وابن أبي ذئب اختلف عنه: فالموصول من رواية إسماعيل بن عياش واضطرب فيه، وتابعه شبابة، والراوي عنه عبد الله بن نصر وهو منكر الحديث، والمرسل من رواية ثقات أصحابه.

- ومالك اختلف عنه على ثلاثة أوجه:

١) (مالك، عن الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ) مرفوعاً، وتفرد به عن مالك إبراهيم بن إسحاق الصيني، ووهم فيه، وصوابه كما في الوجه الثاني المرسل، وإبراهيم هذا سيىء الحفظ.

٢) (مالك، عن الزهري عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ) مرسلاً، رواه عن مالك عامة أصحابه في روايات "الموطأ"، وهو الراجح عنه.

٣) وخالفهم معن بن عيسى فروى الحديث عن (مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ) مرفوعاً، وقال ابن عبد البر: ((من وَصَلَ هذا الحديث عن مالك فقد وهم))، وتوبع معن في روايته الحديث موصولاً عن مالك إلا أن هذه المتابعات لا تثبت.

وكما اختلف في وصل الحديث وإرساله، اختلف العلماء في ترجيح الوصل أو الإرسال:

فممن رجح وصله:

- عبد الحق الإشبيلي، قال في "الأحكام الوسطى" (٢٧٩/٣): ((وروي هذا الحديث مرسلاً عن سعيد، ورفع عنه في هذا الإسناد وغيره، ورفعه صحيح)).

- الدار قطني في "سننه" (٣٢/٣).

وقد ذكر الزيلعي في "نصب الراية" (٣٢١/٤)، عن صاحب "التنقيح" أن الدارقطني صحح اتصال هذا الحديث. قلت: ولم أجده في "التنقيح"، والله أعلم.

- وابن حزم في "المحلى" (٩٩/٨).

- والحاكم في "المستدرك" (ح٢٣١٥).
- وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٢٥/٦-٤٢٦)، و"الاستذكار" (٤٠٦٩/١)، وقال: ((وقد ذكرنا الأسانيد بكل ذلك من طرق متواترة في "التمهيد" والحمد لله كثيرا. وأصل هذا الحديث عند أكثر أهل العلم به مرسل، وإن كان قد وصل من جهات كثيرة إلا أنهم يعللونها على ما ذكرنا عنهم في "التمهيد" وهم مع ذلك لا يدفعه بل الجميع يقبله وإن اختلفوا في تأويله)).

وممن رجح إرساله:

- أبو داود في "المراسيل" (ح١٨٦).
- والبزار في "مسنده" (ح٧٧٤٢).
- وابن عدي في "الكامل" (٣٤/٧).
- وعاد الدارقطني في "العلل" (١٦٨/٩) فرجح إرساله.
- وناقش ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٩٠/٥) عبد الحق في تصويبه رفع الحديث، حيث قال: ((وأراه إنما تبع في هذا أبا عمر بن عبد البر، فإنه صححه. وهو حديث في إسناده عبد الله بن نصر الأصم، الأنطاكي، ولا أعرف حاله، وقد روى عنه جماعة، وذكره أبو أحمد في كتابه في "الضعفاء"، ولم يبين من حاله شيئاً، إلا أنه ذكر له أحاديث مما أنكر عليه، هذا أحدها)).
- وابن عبد الهادي في في "المحرر في الحديث" (٤٩٣/١): ((رواه الدارقطني، وقال: "إسناده حسن متصل"، والحاكم، وصحح اتصاله ابن عبد البر وغيره، والمحفوظ إرساله)).
- وابن حجر في "بلوغ المرام" (٣٢٧/١).

وخلاصة القول في هذا كلام ابن عبد البر في "التمهيد" (٤٣٠/٦) قال: ((وهذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسل، وإن كان قد وصل من جهات كثيرة فإنهم يعللونها، وهو مع هذا حديث لا يرفعه أحد منهم، وإن اختلفوا في تأويله ومعناه. وبالله التوفيق)).

الحكم على الحديث

هذا الحديث الراجح فيه الإرسال، وله شاهد مرسل عند البيهقي في "السنن الكبرى" (ح١١٥٦٩) من طريق إبراهيم بن عامر بن مسعود القرشي عن معاوية بن عبد الله بن جعفر، وأشار البيهقي إلى إرساله، فقال: ((هذا مرسل)).

ومعاوية هذا وثقه العجلي في "معرفة الثقات" (٢٨٤/٢)، وذكره ابن حبان في "ثقاته" (٤١٢/٥)، والعجلي وابن حبان معروفان بتساهلهما، فلا يفرح بتوثيقهما، وقال عنه ابن حجر في "التقريب": ((مقبول))، أي حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

وتقدم قول ابن عبد البر: ((وهذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسل)).

وقال ابن حجر في "التلخيص" (٩٦/٣): ((وصحح أبو داود والبزار والدارقطني وابن القطان إرساله، وله طرق في الدارقطني والبيهقي كلها ضعيفة، وصحح ابن عبد البر وعبد الحق وصله)).

(٥)- قال الخليلي[1]: اعلموا رحمكم الله أن الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ على أقسام كثيرة: صحيح متفق عليه، وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيه، وشواذ، وأفراد، وما أخطأ فيه إمام، وما أخطأ فيه سيئ الحفظ يضعف من أجله، وموضوع وضعه من لا دين له.

وقياس الموضوع على هذا الإسناد: حديث حدثناه محمد بن عبد الله الحاكم حدثنا أحمد بن علي المقرئ حدثنا أزهر بن زفر المصري حدثنا عبد المنعم بن بشير عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «**اللهم بارك لأمتي في بكورها**». هذا وضعه عبد المنعم، وهو وضاع على الأئمة. سمعت الحاكم يقول: سمعت محمد بن علي يحكي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قلت لأبي: يا أبت رأيت عبد المنعم بن بشير في السوق، فقال: يا بني وذاك الكذاب يعيش.

وهذا الخبر بهذا الإسناد لا أصل له عن مالك ولا عن نافع، وإنما رواه صخر الغامدي[2] عن النبي ﷺ. وهو من الأفراد. ومن حديث مالك تفرد به أبو الأحوص محمد بن حيان البغوي عن مالك عن هشيم بن أبي خازم عن يعلى بن عطاء عن عمارة بن حديد[3] من غير ذكر صخر عن النبي ﷺ. وأبو الأحوص ثقة. ولا يعرف لمالك عن الواسطيين غير هذا الحديث. رواه عن هشيم بن بشير، وهو أصغر من مالك يروي عن مالك. بينت هذا الطريق الواحد من الإسناد الصحيح والسقيم المركب عليه ليستدل به على شواهده.

---

(١) "الإرشاد" (١٥٧/١).

(٢) هو صَخْر بن وَدَاعة الأَزْدِي الغَامِدِي، الأسدي، التاجر، حجازي سكن الطائف، لم يرو عنه إلا عمارة بن حديد، معدود في المقلين من الرواية، ولذا قال ابن حجر: ((صحابي مُقِل))، ذكر بعض العلماء أنه روى حديثاً واحداً، وهو حديث البكور، وذكر بعضهم أنه روى حديثين اثنين وهما: حديث البكور، وحديث: «لا تسبوا الأموات». "الجامع الصحيح" (٣٣٦/٣)، "تاريخ الصحابة الذين روي عنهم الأخبار" لابن حبان (ص١٣٦)، "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" (٧١٦/٢)، "أسد الغابة في معرفة الصحابة" (١٤/٣)، "تهذيب الكمال" (١٢٥/١٣)، "تجريد أسماء الصحابة" (٢٦٤/١)، "الإصابة في تمييز الصحابة" (٣٣٨/٣)، "تهذيب التهذيب" (٣٧٩/٤)، "نيل الأوطار من منتقى الأخبار" (٥٥/٥)، "تحرير تقريب التهذيب" (١٠٣٧/٢).

(٣) هو عُمارة بن حديد البَجَلي، قال ابن المديني: ((لا أعلم أحداً روى عنه غير يعلى بن عطاء)). "تهذيب الكمال" (٢٣٦/٢١). وقال أبو زرعة: ((لا يُعرف)). "الجرح والتعديل" (٣٦٤/٦). وقال أبو حاتم، والذهبي، وابن حجر: ((مجهول)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل"، "ميزان الاعتدال" (٢١٠/٥)، "التقريب" (ص٤٠٨). وثقه العجلي في "معرفة الثقات" (١٦٢/٢)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٤١/٥).

وقال الخليلي[(١)]: أبو الأحوص محمد بن حيان البغوي، بغدادي ثقة، كتب عنه أحمد بن منيع، وهو قرين أحمد فوثقه[(٢)] وأثنى عليه، يتفرد بحديث عن مالك، عن هشيم.

حدثناه محمد بن الحسن بن الفتح الصفار، وعمر بن إبراهيم بن كثير المقرئ، قالا: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، حدثنا جدي أحمد بن منيع، حدثنا أبو الأحوص محمد بن حيان، حدثنا مالك، عن هشيم بن أبي خازم، عن يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد أن النبي ﷺ قال: «**اللهمَّ بارِك لأمتي في بُكورِها**».

هكذا مرسلاً، وإنما هو عن عمارة، عن صخر الغامدي، والحديث حديث يعلى، روى[(٣)] عنه شعبة، وغيره من الكبار.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث يرويه يعلى بن عطاء، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، عن النبي ﷺ). مرسلاً.

الوجه الثاني: (يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، عن صخر الغامدي، عن النبي ﷺ). متصلاً.

فأما الوجه الأول: (يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، عن النبي ﷺ) المرسل.

فرواه أبو القاسم البغوي عن جده أحمد بن منيع، عن أبي الأحوص محمد بن حيان، عن مالك، عن هشيم بن أبي خازم، عن يعلى، به واختلف عنه:

فأخرجه ابن عدي في "الكامل" (١٣٧/٧)، والخليلي في "الإرشاد" (٢٥١/١) عن محمد بن الحسن بن الفتح الصفار، وعمر بن إبراهيم بن كثير المقرئ، والآبنوسي في "مشيخته" (ص٧) عن أبي القاسم عبيد الله بن حبابة، والعتيقي في "فوائد الأبهري" (ح١)، والسلفي في "الطيوريات" (٦٩/٩) عن الأبهري، والخطيب في "موضّح الأوهام" (٥٣٥/٢) عن العتيقي، والقاضي أبي تمام الواسطي، عن محمد بن المظفر، وأيضاً في "تاريخ بغداد" (٤٠٦/١) عن

---

(١) "الإرشاد" (٢٥١/١).

(٢) في المطبوع (وثقه) وصوبته من المخطوط.

(٣) هكذا في المطبوع، وصوابه من المخطوط (رواه عنه).

أبي القاسم الأزهري، عن أبي عمر محمد بن العباس الخزاز وأبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري وآخرون.

كلهم (ابن عدي، والصفار، والمقرئ، وابن حبابة، والأبهري، وابن المظفر، والخزاز، وأبي الفضل الزهري وغيرهم) عن عبد الله بن محمد البغوي قال:حدثنا جدي أحمد بن منيع، حدثنا أبو الأ حوص محمد بن حيان، حدثنا مالك، عن هشيم بن أبي خازم، عن يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد أن النبي ﷺ قال: «**اللهمَّ بارِك لأمتي في بُكورِها**».

وهناك وجه ثانٍ لرواية عبد الله بن محمد البغوي، عن أحمد بن منيع، عن أبي الأحوص به موصولاً: أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٤٤١/٩) عن العتيقي، عن أبي محمد عبدالله بن الحسن الخلال، عن البغوي به.

قال العتيقي: ((هكذا حدّثناه الخلال إملاءً، وذكر فيه صخرًا الغامدي)).

وقال الخطيب: ((قد وهم الخلال فيه؛ لأن أبا القاسم البغوي ما كان يذكر صخراً، وإنما ذكره محمد بن إبراهيم بن زياد الرازي عن أحمد بن منيع، سألت العتيقي عن الخلال فقال: كان ثقة صحيح الأصول)).

فالراجح عن البغوي الإرسال.

ورواه أحمد بن منيع بالإسناد المتقدم، واختلف عنه:

فرواه عنه أبو القاسم البغوي مرسلاً، وقد تقدم.

وخالفه محمد بن إبراهيم بن زياد الرازي فرواه موصولاً: أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (ح٦٨٨٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤٠٤/١) من طريق محمد بن إبراهيم بن زياد الرازي، عن أحمد بن منيع، عن أبي الأحوص محمد بن حيّان، عن مالك، عن هشيم، عن يعلى، عن عمارة، عن صخر الغامدي.

قال الطبراني: ((لم يروِ هذا عن مالك إلا أبو الأحوص، تفرد به أحمد بن منيع)).

وقال الخطيب: ((تفرد برواية هذا الحديث عن مالك أبو الأحوص البغوي، ولم يروِه عن أحمد بن منيع موصولاً هكذا سوى محمد بن إبراهيم بن زياد، وأخطأ فيه، والصواب ما حدثني ...)) فساق بأسانيده إلى البغوي عن جده أحمد بن منيع مرسلاً، وقال: ((وكان عبد الله بن محمد البغوي لا يحدّث بهذا الحديث إلا في كل سنة مرة واحدة)).

ومحمد بن إبراهيم بن زياد نقل الخطيب قول الدارقطني عنه: ((متروك))، وقال مرة: ((ضعيف)). وقال عنه البرقاني: ((بئس الرجل)).

فالراجح عن أحمد بن منيع الإرسال.

وتفرد به أبو الأحوص محمد بن حيان البغوي، عن مالك، عن هشيم بن أبي خازم، عن يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد – من غير ذكر صخر – عن النبي ﷺ.

قال الدارقطني في "الأفراد" – كما في "أطرافه" لابن طاهر (١٤٤/٣) –: ((غريب من حديث مالك عن هشيم، عن يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، تفرد به أبو الأحوص محمد بن حيان عن مالك)).

وقال الخليلي: ((وإنما رواه صخر الغامدي عن النبي ﷺ، وهو من الأفراد، ومن حديث مالك تفرد به أبو الأحوص محمد بن حيان البغوي، عن مالك، عن هشيم بن أبي خازم، عن يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد– من غير ذكر صخر – عن النبي ﷺ، وأبو الأحوص ثقة، ولا يعرف لمالك عن الواسطيين غير هذا الحديث، رواه عن هشيم بن بشير، وهو أصغر من مالك، يروي عن مالك)).

وقال الخليلي: ((أبو الأحوص محمد بن حيان البغوي بغدادي ثقة، كتب عنه أحمد بن منيع، وهو قرين أحمد، وثقه وأثنى عليه، يتفرد بحديث عن مالك، عن هشيم)).

هذا وقد روي الحديث أيضاً عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، أخرجه الخليلي في "الإرشاد" (مذكور قبل حديث الدراسة)، وابن المقرئ في "المنتخب من غرائب أحاديث مالك" (ح٢٧) من طريق عبد المنعم بن بشير، عن مالك به.

قال الخليلي: ((هذا وضعه عبد المنعم،...، وهذا الخبر بهذا الإسناد لا أصل له عن مالك، ولا عن نافع)).

قلت: آفته عبد المنعم بن بشير أبو الخير الأنصاري، من أهل مصر، قال عنه عبد الله بن أحمد —كما في " الضعفاء" للعقيلي (١١٢/٣) –: ((قلت لأبي: يا أبتِ، رأيت عبد المنعم بن بشير في السوق، فقال: يا بنيّ، وذاك الكذّاب يعيش؟!)). وقال ابن عدي في "الكامل" (٢٣٧/٥): ((له أحاديث مناكير... وعامة ما يرويه لا يتابع عليه)). وقال ابن حبان في "المجروحين" (١٥٨/٢): ((منكر الحديث جدًّا، يأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال)). وقال الخليلي في "الإرشاد" (١٥٨/١): ((وضّاع على الأئمة)). وقال

الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (ص١٧٧) و–كما في "لسان الميزان" (٧٤/٤) –: ((روى عن مالك وعبد الله بن عمر الموضوعات)).

وأما الوجه الثاني: (**يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، عن صخر الغامدي، عن النبي ﷺ**) **المتصل.**

فرواه عنه: أبو حنيفة، وشعبة، والثوري، وهشيم، وخلف بن خليفة.

فأما حديث أبي حنيفة: فأخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤٤٦/٤)، والطبراني في "الكبير" (ح٧٢٧٧) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب.

قال يحيى بن معين: ((يعقوب بن حميد بن كاسب ليس بشيء)). وقال زكريا بن يحيى الحلواني: ((رأيت أبا داود السجستاني صاحب أحمد بن حنبل قد ظاهر بحديث بن كاسب وجعله وقايات على ظهور ركبته، فسألته عنه فقال: رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها فطالبناه بالأصول، فدافعها ثم أخرجها بعد، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري، كانت مراسيل فأسندها وزاد فيها)). كلا النصين في الموضع السابق من "الضعفاء الكبير".

ثم أسند العقيلي الحديث، ثم قال: ((ولا يتابع عليه من حديث أبي حنيفة ولا جاء به غيره)).

وأما حديث شعبة: فأخرجه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (ح١٢٤٦)، وابن الجعد في "مسنده" (ح١٦٩٦و٢٤٦٤)، وأحمد في "مسنده" (ح١٥٥١٧و١٥٦٤٣) عن محمد بن جعفر وعفان بن مسلم، وعبد بن حميد في "مسنده" (ح٤٣٢) عن عبد الملك بن عمرو، والدارمي في "مسنده" (ح٢٣٤٥)عن سعيد بن عامر، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣١٠/٤) عن أبي الوليد الطيالسي، والنسائي في "الكبرى" (ح٨٧٨٢) عن عمرو بن علي عن خالد بن الحارث، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢١/٢) عن عدد من الرواة، وابن حبان في "صحيحه" (ح٤٧٥٥) من طريق مسلم بن إبراهيم، والطبراني في "الكبير" (ح٧٢٧٥) من طريق مسلم بن إبراهيم وسليمان بن حرب. جميعهم عن شعبة، عن يعلى به.

وأما حديث الثوري: فأخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" (ح١٤٩٣).

وأما حديث هشيم: فأخرجه ابن الجعد في "مسنده" (ح١٦٩٦و٢٤٦٤)، وسعيد بن منصور في "سننه" (ح٢٣٨٢) – ومن طريقه أبو داود (ح٢٦٠٦) – وابن أبي شيبة في

"مصنفه" (ح٣٣٦٠٨) - ومن طريقه ابن ماجه (ح٢٢٣٦) وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (ح٢٤٠٢) - وأحمد في "مسنده" (ح١٥٥٢٢و١٥٦٤٢و١٩٧٠٨)، والترمذي (ح١٢١٢) عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، والمحاملي في "أماليه" (ح٣٣١) عن زياد بن أيوب، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢١/٢) عن عدد من الرواة، وابن حبان في "صحيحه" (ح٤٧٥٤) من طريق قتيبة، والطبراني في "الكبير" (ح٧٢٧٥) عن عدد من الرواة. جميعهم عن هشيم، عن يعلى به.

وأما حديث خلف بن خليفة: فأخرجه الإسماعيلي في "معجم شيوخه" (ح٩٤).

قال الترمذي: ((حديث صخر الغامدي حديث حسن، ولا نعرف لصخر الغامدي عن النبي ﷺ غير هذا الحديث)).

وقال العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٢٣٦/١): ((وحديث: «**بارك لأمتي في بكورها**». رواه شعبة عن يعلى بن عطاء عن عمارة بن حديد عن صخر الغامدي عن النبي ﷺ مثله — ذكر حديثاً قبله - وهو أولى بإسناد جيد)). وفي (١٠١/٤) ترجمة محمد بن عبد الرحمن الجدعاني ذكر أنه منكر الحديث ثم قال: ((من حديثه: «**اللهم بارك لأمتي في بكورها**». ويروى من غير طريقه بإسناد جيد))

وقال السلفي في "المجالس الخمسة" (ص١١١) عن **حديث البكور**: ((الحديث صحيح يرويه جماعه من الصحابة رضوان الله عليهم عن النبي ﷺ. وحديث صخر هذا حديث حسن، وقيل: لا يعرف له عن النبي ﷺ سواه)).

قال ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٣٢٤/١) بعد أن أسند طرق الحديث عن عدد من الصحابة بما فيهم صخر الغامدي: ((هذه الأحاديث كلها لا تثبت)).

وقال ابن الملقن في "خلاصة البدر المنير" (٣٣٨/٢): ((رواه أحمد والأربعة من رواية صخر بن وداعة الغامدي. قال الترمذي: "حسن". وصححه ابن حبان، وخالف ابن القطان وابن الجوزي فضعفاه)).

وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢١١/٥): ((صخر لا يعرف إلا في هذا الحديث الواحد، ولا قيل إنه صحابي إلا به، ولا نقل ذلك إلا عمارة، وعمارة مجهول كما قال الرازيان، ولا يفرح بذكر ابن حبان له في الثقات؛ فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يعرف، تفرد

بهذا الحديث عنه يعلى بن عطاء. قال ابن القطان: أما قوله: "حسن" فخطأ.

قلت: في الباب عن أنس بإسناد تالف، وعن بريدة من طريق أوس بن عبد الله، وهو لين، وعن ابن عباس من وجهين لم يصحا)).

قلت: ولكن البخاري في "التاريخ الكبير" (٣١٠/٤) أثبت صحبة صخر الغامدي فقال: ((صخر الغامدي له صحبة...، سمع النبي ﷺ)) وذكر هذا الحديث بسنده، وفيه صيغ السماع.

وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٩٧/٤): ((قال ابن طاهر في "تخريج أحاديث الشهاب": هذا الحديث — أي حديث البكور - رواه جماعة من الصحابة، ولم يخرج شيء منها في الصحيح، وأقربها إلى الصحة والشهرة هذا الحديث — أي حديث صخر -))

وقال السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص١٥٩): ((وكلها ما عدا الأول — أي حديث صخر — ضعاف))

الخلاصة

هذا الحديث يرويه يعلى بن عطاء. واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، عن النبي ﷺ) (مرسل).

روي عن البغوي، وجده أحمد بن منيع على وجهي الوصل والإرسال، ولكن الوصل غير محفوظ عنهما، فجميع أصحاب البغوي رووه عنه مرسلاً، ووهم الخلال فوصله.

ورواه البغوي عن جده ابن منيع مرسلاً، وأخطأ محمد بن إبراهيم بن زياد في وصله.

وتفرد أبو الأحوص - وهو ثقة - في روايته عن مالك عن هشيم، عن يعلى مرسلاً.

وروي عن مالك بإسناد تالف، وضعه عبد المنعم بن بشير.

فوجه الإرسال محفوظ ليعلى.

وأما الوجه الثاني: (يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، عن صخر الغامدي، عن النبي ﷺ) (متصل).

فرواه عنه: أبو حنيفة، ولا يصح عنه، وشعبة، والثوري، وهشيم، وخلف بن خليفة.

وهو الراجح.

والحاصل أن حديث يعلى بن عطاء روي موصولاً ومرسلاً، ولكن في سنده عمارة بن

حديد، وقد تقدم أنه لم يوثقه غير العجلي وابن حبان، وقال غيرهما: مجهول، ولم يعرف من روى عنه غير يعلى بن عطاء.

الحكم على الحديث

الحديث في أصله ضعيف؛ ففي سنده عمارة بن حديد مجهول ولم يوثقه سوى العجلي وهو معروف بتساهله، وابن حبان على عادته في توثيق المجاهيل، ولكن ورد له شواهد عن أكثر من عشرين صحابياً بلغت به حد التواتر – ولذا ذكره السيوطي والكتاني في كتابيهما عن الحديث المتواتر – وإن كان كل واحد منها في سنده مقال؛ إلا أنها بمجموعها تدخل في دائرة القبول، فيحسن بشواهده.

وهذه بعض الشواهد عن عدد من الصحابة:

١ــ فعن علي ﵁: رواه ابن أبي شيبة (ح٣٣٦١٠) قال: ((حدثنا علي بن مسهر عن عبد الرحمن بن إسحاق عن النعمان بن سعد عن علي عن النبي ﷺ قال: «**اللهم بارك لأمتي في بكورها**».

والترمذي في "العلل الكبير" (ص١٧٨) قال: ((حدثنا قتيبة، حدثنا عبد الواحد بن زياد، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن علي ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**اللهم بارك لأمتي في بكورها**». سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: يُضَعَّفُ عبد الرحمن. ونظرت في حديثه فإذا حديثه مقارب، فقلت له: مَنْ روى عن النعمان بن سعد غيره؟، قال: ما روى له كبير أحد غير عبد الرحمن بن إسحاق. قال محمد: وأما عبد الرحمن بن إسحاق القرشي المدني فهو ثقة)).

٢ــ وعن بريدة بن الحصيب ﵁: رواه النسائي في "السنن الكبرى" (ح٨٧٣٧) قال: أخبرنا الحسين بن حريث، قال: حدثني أوس بن عبد الله بن بريدة، قال: حدثني الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**اللهم بارك لأمتي في بكورها**».

وتقدم قريباً تليين الذهبي لأوس بن عبد الله بن بريدة.

وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٩٧/٤): ((حديث بريدة صححه ابن السكن)).

٣ــ وعن جابر ﵁: رواه الطبراني في "الأوسط" (ح١٠٠٠) قال: (حدثنا أحمد قال:

حدثنا الهيثم، قال: حدثنا الليث بن سعد ،عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**اللهم بارك لأمتي في بكورها**».

قال المنذري في "الترغيب والترهيب" (٣٣٦/٢): ((جابر بن عبد الله بعض أسانيده جيد)).

جميع طرق الحديث لا يصححها أبو حاتم الرازي فقد قال في "العلل" (س٢٣٠٠): ((لا أعلم في «**اللهم بارك لأمتي في بكورها**». حديثاً صحيحاً)).

قلت: لعله يعني كل حديث بمفرده، وإلا فللحديث شواهد كثيرة عن جم غفير من الصحابة، وإن لم يخلُ كل منها من ضعف، إلا أنها بمجموعها تكتسب قوة.

وقال المنذري في الموضع السابق: ((قد رواه جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ...، وفي كثير من أسانيدها مقال، وبعضها حسن، وقد جمعتها في جزء، وبسطت الكلام عليها)).

وقال السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص١٥٩): ((قال شيخنا –أي ابن حجر –: منها ما يصح، ومنها ما لا يصح، وفيها الحسن والضعيف)).

وقال الكتاني في "نظم المتناثر" (ص١٨٤): ((وفي "التيسير": طرقه كلها معلولة، لكن تقوى بانضمامها)).

(٦)- قال الخليلي[١]: سلمة بن العيَّار المصري: قديمٌ، ثقة، يروي عنه القدماء، عزيز الحديث، ويروي عن مالك بن أنس وغيره نحو عشرة أحاديث.

حدثنا محمد بن إسحاق الكيساني، حدثنا الحسن بن علي بن نصر الطوسي، حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني، حدثنا عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي، حدثنا سلمة بن العيَّار، حدثنا مالك، عن الأوزاعي[٢]، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله يحب الرفق في الأمر كله**». هذا حديث متفق عليه من حديث الزهري. أخرجه البخاري عن أبي اليمان عن شعيب، عن الزهري.

فأما من حديث مالك، عن الأوزاعي فهو حسنٌ. جوَّدهُ سلمة[٣]، وحماد بن خالد الخياط[٤]، وحفص بن عمر العدني[٥]، ومعن، وابن وهب.

---

(١) "الإرشاد" (٢٦١/١).

(٢) هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، واسمه يحمد الشامي، أبو عمرو الأوزاعي، إمام أهل الشام في زمانه في الحديث والفقه. "تهذيب الكمال" (٣٠٧/١٧). ذكر ابن المديني أثبت الناس في الزهري، ثم قال: ((الأوزاعي مقارب الحديث)) يعني في الزهري. "المعرفة والتاريخ" للفسوي (٨٢/٢). وذكره الحازمي، وابن رجب في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري. "شروط الأئمة الخمسة" (ص٦١)، "شرح علل الترمذي" (٦١٤/٢). وقال الذهبي: ((إمام، ثقة، وليس هو في الزهري كمالك وعقيل)). "ميزان الاعتدال" (٥٨٠/٢).

(٣) هو سلمة بن العيار، اسم أبيه أحمد بن حصن الفزاري مولاهم، أبو مسلم الدمشقي، أصله من مصر، والعيَّار لقب. قال أبو مسهر: ((أثبت أصحاب الأوزاعي الذين سمعوا منه يزيد بن السمط وسلمة بن العيار، وكانا ورعين فاضلين صحيحي الحفظ على حال تقلل ما تلبسا بشيء من الدنيا)). "تهذيب الكمال" (٣٠٢/١١)، "تهذيب التهذيب" (١٣٤/٤). وقال ابن حبان: ((كان من خيار أهل الشام وعباده ولكنه مات وهو شاب)). "الثقات" (٢٨٤/٨). وقال الذهبي، وابن حجر: ((ثقة)). "الكاشف" (٤٥٤/١)، "تقريب التهذيب" (ص ٢٤٨).

(٤) قال ابن معين: ((ثقة وهو مدني، وكان أميا لا يكتب، وكان يقرأ الحديث)). "الجرح والتعديل" (٣ /١٣٦). وقال ابن المديني: ((كان ثقة عندنا، وكان من أهل المدينة)). وقال أحمد بن حنبل: ((كان حماد بن خالد حافظا، وكان يحدثنا، وكان يخيط. كتبت عنه أنا ويحيى بن معين)). "تاريخ بغداد" (٨ /١٤٩). وقال أبوزرعة: ((شيخ ثقة)). وقال أبو حاتم: ((صالح الحديث ثقة)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل".

(٥) هو حفص بن عمر بن ميمون العدني أبو إسماعيل الملقب بالفرْخ، مولى عمر بن الخطاب، ويقال مولى علي بن أبي طالب، ويقال له: الصنعاني. قال ابن معين والنسائي: ((ليس بثقة)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (٣٨٦/٢)، و"الضعفاء والمتروكين" (ص١٦٧). وقال أبو داود: ((منكر الحديث)). "تهذيب التهذيب" (٣٥٣/٢). وقال

وروواه عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي[١]، وأبو مسهر[٢]، عن مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً. فلذلك سمع التِّنِّيسي من سلمة مجوداً، وقال في موضع آخر: وكان عند عبد الله، عن مالك، عن الزهري، عن عائشة فجَّودهُ سلمة. يعني فلهذا سمع منه.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث يرويه مالك واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: (مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة) متصلاً.

الوجه الثاني: (مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري) مرسلاً.

فأما الوجه الأول: (مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة) متصلاً.

فرواه عن مالك: سلمة بن العيَّار، وحماد بن خالد الخياط، وحفص بن عمر العدني، ومعن بن عيسى القزاز، وعبد الله بن وهب.

العقيلي: ((يحدث عن الأئمة بالبواطيل)). "الضعفاء الكبير" (٢٧٥/١). وقال ابن عدي: ((عامة حديثه غير محفوظة)). الموضع السابق من "الكامل في ضعفاء الرجال". وقال ابن حبان: ((كان ممن يقلب الأسانيد قلباً، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد)). "المجروحين" (٢٥٧/١). وهو ممن أجمع العلماء على تضعيفه. "تهذيب التهذيب" (٣٥٤/٢).

(١) هو عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي، أبو محمد الكلاعي المصري، أصله دمشقي، نزل تِّنِّيس. قال عبد الله بن يوسف: ((سماعي "الموطأ" من مالك عرض الحنيني، عرضه عليه الحنيني مرتين، سمعت أنا، وأبو مسهر)). وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: ((سمعت أبا مسهر يقول: عبد الله بن يوسف الثقة المقنع)). وقال يحي بن معين: ((أثبت الناس في "الموطأ" عبد الله بن مسلمة القعنبي، و عبد الله بن يوسف التنيسي بعده)). و قال مرة: ((ما بقى على أديم الأرض أحد أوثق في "الموطأ"، من عبد الله بن يوسف التنيسي)). وقال البخاري: ((كان من أثبت الشاميين)). "تهذيب الكمال" (٣٣٣/١٦). وقال العجلي، وأبو حاتم الرازي: ((ثقة)). "معرفة الثقات" (٦٧/٢)، "الجرح والتعديل" (٢٠٥/٥).

(٢) هو عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى أبو مسهر الغساني شيخ الشام. قال ابن معين: ((ما رأيت منذ خرجت من بلادي أحدا أشبه بالمشيخة من أبي مسهر، والذي يحدث في البلد وفيها من هو أولى منه أحمق)). وقال مرة أخرى: ((من ثبته أبو مسهر من الشاميين فهو ثبت)). وكان أحمد يقول: ((رحم الله أبا مسهر ما كان أثبته. وجعل يطريه)). "الجرح والتعديل" (١ /٢٨٦)، "تاريخ بغداد" (١١ /٧٢). وقال أبو داود: ((كان من ثقات الناس، لقد كان من الإسلام بمكان)). "تهذيب التهذيب" (٦ /٩٠). وقال الذهبي: ((من أجل العلماء وأفصحهم وأحفظهم)). "الكاشف" (١ /٦١١). وهو ممن أجمع العلماء على توثيقه.

فأما حديث سلمة العيَّار: فرواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/٨٤)، والحوراني في جزء ضمن "مجموع فيه حديث أبي الطيب الحوراني" (ح٢٣) - ومن طريق أبي الطيب أخرجه تمام في "فوائده" (ح٧٤٥) - والطبراني في "الأوسط" (ح٣٦٧٠)، و"الصغير" (ح٤٣٠)، و"مكارم الأخلاق" (ح٢٤)، وأبو الشيخ الأصبهاني في "ذكر الأقران" (ح٤٥٥)، وابن المقرئ في "معجمه" (ح١١٤٦)، وتمام في "فوائده" (ح١٧)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (ح١٠٦٤). جميعهم من طريق عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي، عن سلمة بن العيَّار، عن مالك به، بلفظه.

وقال الطبراني في "الصغير": ((لم يروه عن سلمة - وكان ثقة - إلا عبد الله بن يوسف)).

وأما حديث حفص بن عمر العدني: فأخرجه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (ح٦٨٩)، والدوري في "ما رواه الأكابر عن مالك" (ح٢٥)، والسِّلفي في "الطيوريات" (١٥٨)، وأبوموسى المديني في "اللطائف من دقائق المعارف" (ح٥٩). جميعهم من طريق عباس التَرْقُفي، عن حفص بن عمر، عن مالك به، بلفظه.

وأما من طريق معن بن عيسى القزاز: فأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (ح٥٤٧)، والدوري في "ما رواه الأكابر عن مالك" (ح٢٥)، ويعقوب ابن شيبة في "مسند عمر بن الخطاب" (ح١٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/٩)، وتمام في "فوائده" (ح٩٠٣). جميعهم من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي، عدا يعقوب بن شيبة من طريق خلف بن سالم، كلاهما (إبراهيم وخلف) عن معن، عن مالك به بلفظه.

قال ابن حبان: ((ما روى مالك عن الأوزاعي إلا هذا الحديث، وروى الأوزاعي عن مالك أربعة أحاديث)).

ومعن: ثقة ثبت، أثبت أصحاب مالك وأتقنهم، تقدم (ص١٢٨).

وأما من طريق عبد الله بن وهب: فأخرجه ابن المقرئ في "معجمه" (ح٨٧٥)، وأبو موسى المديني في "اللطائف" (ح٥٩).

كلاهما من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، عن مالك به بلفظه.

قال ابن المقرئ: ((قال يونس: أخبرنا ابن وهب، ما روى مالك عن الأوزاعي غير هذا)).

وابن وهب: ثقة حافظ، تقدم (ص١٢٧).

وأما من طريق حماد بن خالد الخياط: فأخرجه أبو الفضل الزهري في حديثه المطبوع باسم

"حديث الزهري" (٣١٣/١)، والحاكم في "المعرفة" (ص٢١٧)، والخطيب في "تلخيص متشابه الرسم" (ص٢٣٤)، وأبو موسى المديني في "اللطائف" (ح٦٠). جميعهم من طريق أبي الأحوص محمد بن حيان، عن مالك بمثل لفظ حديث أبي الفضل الزهري.

قال أبو موسى المديني: ((هذا حديث محفوظ من حديث مالك عن الأوزاعي، رواه عن مالك أيضاً معن بن عيسى، ورواه محمد بن يوسف الفريابي عن الأوزاعي، وهو صحيح متفق عليه من حديث الزهري. ورواه حماد بن خالد عن مالك إلا أنه خالف في اللفظ))، وقال أيضاً: ((تفرد بهذا اللفظ حماد بن خالد وبقوله ذاك الأوزاعي)).

قال أبو الفضل الزهري: ((حدثنا عبد الله، حدثنا أبو الأحوص محمد بن حيان البغوي – سنة ست وعشرين – حدثنا حماد بن خالد الخياط، حدثنا مالك بن أنس، حدثنا ذاك الأوزاعي، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، قالت: «كان النبي ﷺ يحب الرفق في الأمور كلها»)).

وتابعهم في الرواية عن مالك كل من:

- هارون الرشيد: رواه عنه ابنه المأمون: أخرج حديثه أبو نعيم في "الحلية" (ح٩٠١٩).
- وأبو مصعب: أخرج حديثه القضاعي في "مسند الشهاب" (ح١٠٦٤٣).

وتابع مالك في روايته هذا الوجه عن الأوزاعي كل من:

- الوليد بن مسلم: أخرج حديثه يحيى بن معين في "الفوائد" (ح٢٠٠)، وابن ماجه (ح٣٦٨٩).
- ومحمد بن مصعب: أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح٢٤٥٥٣)، وابن ماجه (ح٣٦٨٩).
- ومحمد بن يوسف الفريابي: أخرج حديثه الدارمي في "سننه" (ح٢٧٩٤)، وشاركه في الرواية محمد بن كثير المصيصي عند كل من الدوري في "ما رواه الأكابر عن مالك" (ح٢٧)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (ح٦٩٠).

قال الدارقطني في "العلل" (١١٤/١٤): ((اختلف فيه عن الأوزاعي؛ فرواه مالك بن أنس، ومحمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. وخالفهم مروان بن بشر؛ فرواه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة. والصحيح حديث عروة)).

وتابع الأوزاعي في روايته عن الزهري كل من:

صالح بن كيسان: أخرج حديثه البخاري (ح٦٠٢٤)، ومسلم (ح٢١٦٥).

ومعمر: أخرج حديثه عبد الرزاق في "مصنفه" (ح١٩٤٦٠)، وأحمد في "مسنده" (ح٢٥٦٣٣)، وعبد بن حميد في "مسنده" (ح١٤٧١)، والبخاري (ح٦٣٩٥)، ومسلم (ح٢١٦٥)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (ح٣٨٣)، والبغوي في "شرح السنة" (ح٣٣١٤).

وشعيب بن أبي حمزة: أخرج حديثه البخاري (ح٦٢٥٦)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (ح٣٨٤).

وسفيان بن عيينة: أخرج حديثه الحميدي في "مسنده" (ح٢٤٨)، وأحمد في "مسنده" (ح٢٤٠٩٠و٢٤٠٩١)، والبخاري (ح٦٩٢٧)، ومسلم (ح٢١٦٥)، والترمذي (ح٢٧٠١)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (ح٣٨٣)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (ح١٠٦٥).

جميعهم (صالح، ومعمر، وشعيب، وسفيان) عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به.

وهذا الوجه هو المحفوظ عن مالك.

وأما الوجه الثاني: (مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري) مرسلاً.

فرواه عن مالك: عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي، وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى.

فأما حديث التِّنِّيسي: فلم أقف عليه بهذا الإسناد.

وأما حديث أبي مسهر: فأخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" (ح١٠٦٦) من طريق أبي حاتم الرازي.

الخلاصة

هذا الحديث اختلف فيه على مالك على وجهي الوصل والإرسال، والراجح هو الوصل عن مالك كما قال أبو موسى المديني في "اللطائف" (ح٦٠): ((هذا حديث محفوظ من حديث مالك عن الأوزاعي...، وهو صحيح متفق عليه من حديث الزهري)).

ويرجح الوجه المتصل لأسباب عدة، منها:

١. رواة الوجه الأول أكثر وأحفظ من رواة الوجه الثاني.

٢. عبد الله بن يوسف قد روى الوجهين، ولكنه لما بان له أن الإرسال مرجوح، عاد فروى الحديث مجوداً عن سلمة.

٣. البخاري روى الحديث على الوجه المتصل، ولكنه أعرض عن طريق الأوزاعي المُتكلم في روايته عن الزهري، ورواه من طريق شعيب، وهو من أثبت الناس في الزهري "تقريب التهذيب" (ص٢٦٧).

ولكن إرسال الحديث لا يؤثر فيه؛ ومرد هذا الاختلاف بين الوصل والإرسال هو كسل مالك، فقد تفرد مالك عن الأوزاعي بإرساله، فيما أسنده بقية الرواة عن الأوزاعي.

قال الخليلي في "الإرشاد" (١/١٦٠): ((وكان مالك رحمه الله يرسل أحاديث لا يبين إسنادها، وإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله ربما أجابه إلى الإسناد)).

وقال ابن حبان في "صحيحه" (٥٩١/١١) - مبيناً في كلامه عن حديث آخر أن هذه عادة لمالك -: ((رفع هذا الخبر عن مالك أربعة أنفس: الماجشون، وأبو عاصم، ويحيى بن أبي قتيلة، وأشهب بن عبد العزيز. وأرسله عن مالك سائر أصحابه. وهذه كانت عادة لمالك: يرفع في الأحايين الأخبار، ويوقفها مراراً، ويرسلها مرة، ويسندها أخرى على حسب نشاطه، فالحكم أبدا لمن رفع عنه وأسند، بعد أن يكون ثقةً، حافظاً، متقناً)).

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح، وهو صحيح متفق عليه من حديث الزهري.

(٧)- قال الخليلي[١]: يحيى بن يحيى: أندلسي، وأصله من المصامدة، يروي الموطأ بالأندلس عن مالك، ثقة، وكتب عنه أهل مصر.

حدثنا جدي[٢]، وابن علقمة، وعلي بن عمر الفقيه قالوا: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة فأنكر ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان.

لم يسنده عن ابن عمر من حديث مالك إلا الوليد بن مسلم، وإسحاق بن سليمان الرازي، والناقلون رووه في الموطأ عن مالك، عن نافع، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وقال الخليلي[٣]: الوليد بن مسلم: صاحب الأوزاعي مقدم على جميع أهل الشام متفق عليه مخرج في الصحيحين، سمع شيوخ الحجاز والعراق مالكاً وابن جريج والثوري، وإليه انتهاء الفتيا بالشام، ويتفرد بحديث.

---

(١) "الإرشاد" (١/٢٦٤).

(٢) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص٥٨).

(٣) "الإرشاد" (١/٤٤١).

حدثنا جدي وعلي بن عمر والقاسم بن علقمة قالوا حدثنا ابن أبي حاتم حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة فأنكر ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان. تابع الوليد إسحاق بن سليمان الرازي، وفي الموطأ عن مالك عن نافع عن النبي ﷺ مرسل.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (مالك، عن نافع، أن النبي ﷺ) مرسلاً.

أما **الوجه الأول**: (**مالك، عن نافع، عن ابن عمر** رضي الله عنه، **أن النبي** ﷺ) **مرفوعاً**.

فيرويه عن مالك كل من: محمد بن الحسن الشيباني، وابن المبارك، وإسحاق بن سليمان، وعثمان بن عمر، والوليد بن مسلم، وعبد الله بن يوسف التِّنِّيسي، وأحمد بن أبي بكر، وعبدالرحمن بن مهدي.

محمد بن الحسن الشيباني في "الموطأ" بروايته (ح٨٦٧).

وابن المبارك: أخرجه أحمد في "المسند" (ح٤٧٤٦).

وإسحاق بن سليمان: أخرجه أحمد في "المسند" (ح٥٤٥٨).

وعثمان بن عمر: أخرجه ابن ماجه (ح٢٨٤١).

والوليد بن مسلم: أخرج حديثه أبو عوانة في "مسنده" (ح٦٥٨٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٥١٥٩)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٦/١٣٦و١٣٧)، وابن المظفر في "غرائب مالك" (ح١٥٠).

وقال أبو عوانة: ((لمالك مجود غريب)).

وقال ابن المظفر: ((في "الموطأ" مرسل)).

وعبد الله بن يوسف التنيسي: أخرجه النحاس في "الناسخ والمنسوخ" (ص١٠٧).

وأحمد بن أبي بكر: أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (ح١٣٥و٤٧٨٥)، والبغوي في "شرح السنة" (ح٢٦٩٤).

وابن مهدي، وإبراهيم بن حماد: أخرجهما ابن عبد البر في "التمهيد" (١٦/١٣٦).

وتابع مالكاً على الوصل كل من:

عبيد الله بن عمر: أخرج حديثه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٣٣٧٨٤) - ومن طريقه مسلم (ح٤٥٦٩) - وأحمد في "المسند" (ح٤٧٣٩)، والبخاري (ح٣٠١٥)، والدارمي في "مسنده" (ح٢٤٦٢)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٦٥٨١-٦٥٨٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"

(ح٥١٥٦).

وموسى بن عقبة: أخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (٨٦/٣و٨٧)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٣٨/١٦)، والفريابي في "فوائده" (ح٢) مقروناً بعبيد الله بن عمر.

وقال الدارقطني في "العلل" (٣٢٩/١٢): ((ورواه أبو مصعب، عن مالك، عن نافع مرسلاً. وأصحاب الموطأ عن مالك ، عن نافع مرسلاً. ورواه عبيد الله بن عمر ، وموسى بن عقبة، عن نافع ، عن ابن عمر متصلا، وهو الصحيح)).

والليث بن سعد: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٥٦٥٨و٦٠٣٧و٦٠٥٥)، والبخاري (ح٣٠٦٤)، ومسلم (ح٤٥٦٨)، وأبو داود (ح٢٦٦٨)، والترمذي (ح١٥٦٩)، والنسائي في "الكبرى" (ح٨٥٦٤)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٦٥٨٤و٦٥٨٥)، والبيهقي في "المعرفة" (ح١٧٩٩٧).

وقال الترمذي: ((هذا حديث حسن صحيح)).

وزيد بن جبير: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٥٧٥٣).

وزيد بن محمد: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٥٩٥٩)، والطرسوسي في "مسند عبد الله بن عمر" (ص٨٧) من طريق موسى بن داود الضبي، عن شريك، عن محمد بن زيد، به مرفوعاً.

قال أحمد: ((حدثنا حسين حدثنا شريك عن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر قال مر رسول الله ﷺ بامرأة يوم فتح مكة مقتولة فقال: «**ما كانت هذه تقاتل**». ثم نهى عن قتل

النساء والصبيان)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٣٢٩/١٢): ((ورواه شريك، وقد اختلف عنه، فرواه أبو داود الحفري، عن شريك، عن محمد بن عمرو، عن نافع، عن ابن عمر، ووهم فيه.

ورواه موسى بن داود، ومحمد بن أبان، عن شريك، عن محمد بن زيد العمري، عن نافع، عن ابن عمر، وذلك وهم.

والصحيح: عن شريك، عن زيد بن محمد، عن نافع)).

وجويرية بن أسماء: أخرج حديثه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٥١٥٨).

فالراجح هو الوجه المتصل، فقد رجحه الدارقطني، واتفق على روايته الشيخان من طريقي عبيد الله بن عمر، والليث بن سعد.

وأما **الوجه الثاني**: **(مالك، عن نافع، أن النبي ﷺ) مرسلاً.**

فيرويه عن مالك عدد من أصحابه، وهم: يحيى الليثي، وأبو مصعب الزهري، وأبو عامر العقدي، وابن بكير، وابن وهب، أخرج رواياتهم مالك في "الموطأ" (ح٩٢٠) رواية أبي مصعب الزهري، و(ح١٦٢٦) رواية يحيى الليثي، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٤٧٦٥) من طريق أبي عامر العقدي، والبيهقي في "المعرفة" (ح١٧٩٩٥) من طريق يحيى بن بكير، وابن المظفر في "غرائب مالك" (ح١٥١) من طريق عبد الله بن وهب.

جميعهم (يحيى، وأبو مصعب، وأبو عامر، وابن بكير، وابن وهب) عن مالك، به مرسلاً.

وفي "الموطأ" رواية أبي مصعب الزهري، على اختلاف عنه هل وصله أم أرسله، فالمطبوع من "الموطأ" بروايته مرسل، وكذلك قال الدارقطني في "العلل" (١٢/٣٢٩).

وقال الدارقطني في "أحاديث الموطأ، وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم" (ص١٧٨): ((أسنده أبو مصعب بخلاف عنه دون غيره)).

وممن قال بوصله عن أبي مصعب وأخرجه موصولاً أيضا ابن عبد البر في "التمهيد" (١٦/١٣٥)، والجوهري في "مسند الموطأ" (ص٢٠٢) حيث رواه مسنداً ثم قال: ((هذا حديث مرسل في الموطأ ليس فيه عن ابن عمر غير أبي مصعب فإنه أسنده))، والبغوي في "شرح السنة" (ح٢٦٩٤).

وفي "الموطأ" رواية يحيى الليثي خطأ مطبعي حيث جُعل الحديث موصولاً، والصواب أنه مرسل، كما ورد في المخطوط، وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (١٦/١٣٥): ((هكذا رواه يحيى عن مالك عن نافع مرسلا، وتابعه أكثر رواة الموطأ)).

وقال في "الاستذكار" (٥/٢٤): ((وأما حديثه عن نافع فمرسل عند أكثر أهل الرواية كما رواه يحيى)).

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في "إتحاف السالك" (ص٢٤): ((اختلف الرواة عن مالك فيه؛ فرواه متصلاً: عدة من أصحاب مالك، منهم: ابن المبارك، والوليد بن مسلم، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن الحسن.

ورواه مرسلاً عن مالك، عن نافع – لم يذكر ابن عمر – جماعة؛ منهم: معن بن عيسى –

في إحدى الروايتين عنه -، وعبد الله بن نافع، وأبو عامر العقدي، ويحيى بن يحيى الليثي)).

الخلاصة

هذا الحديث يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ) مرفوعاً.

فيرويه عن مالك كل من: محمد بن الحسن الشيباني، وابن المبارك، وإسحاق بن سليمان، وعثمان بن عمر، والوليد بن مسلم، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وأحمد بن أبي بكر، وعبد الرحمن بن مهدي.

وتابع مالكاً على وصله كل من: عبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة، والليث بن سعد، وزيد بن جبير، وجويرية بن أسماء، وزيد بن محمد من طريق شريك، وقد وهم شريك بن عبد الله النخعي، في تسمية شيخه في هذا الحديث، فقال: محمد بن زيد، وإنما هو زيد بن محمد بن زيد ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب، نبه على ذلك الدارقطني في"العلل".

ورجح الدارقطني الرواية المتصلة عن عبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة على الرواية المرسلة لأصحاب مالك.

وأما الوجه الثاني: (مالك، عن نافع، أن النبي ﷺ) مرسلاً.

فيرويه عن مالك عدد من أصحابه، وهم: يحيى الليثي، وأبو مصعب الزهري - بخلاف عنه دون غيره -، وأبو عامر العقدي، وابن بكير، وابن وهب.

وتقدم ترجيح الدارقطني للرواية المتصلة عن أصحاب نافع على الرواية المتصلة لأصحاب مالك.

الحكم على الحديث

الحديث متفق عليه.

(٨)- قال الخليلي [١]: حدثني جدي[٢]، حدثنا أحمد بن الحسين بن الجنيد، حدثنا حُميد بن الربيع، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: **رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة.**

فقيل لسفيان: إن معمراً وأصحاب الزهري يخالفونك فيه؟! فقال: الزهري حدثنيه سمعته من فيه، يعيده ويبديه مراراً، ألست[٣] أحصيه عن سالم عن أبيه!

يقال: أخطأ ابن عيينة في هذا الحديث حيث رفعه، وأصحاب الزهري وقفوه عن ابن عمر: **أنه رأى أبا بكر وعمر يمشيان أمام الجنازة** [٤].

وروى ابن جريج، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: رأيت النبي وأبا بكر وعمر. مسنداً.

وقيل: لا يصح سماع ابن جريج هذا الحديث من الزهري، إنما أخذه عن ابن عيينة.

ورواه عمرو بن عاصم الكلابي عن همام عن بكر بن وائل، وسفيان، ومنصور، ومعمر[٥] مسنداً عن الزهري. ويقال: إنه أخطأ فيه حيث جمع بينهم مرفوعاً.

ورواه عن ابن جريج حجاج بن محمد، وهو أحد الثقات. وهو من الصحاح المعلولات.
وقال الخليلي[٦]: يحيى بن صالح الوحاظي: ثقة يروي عنه الأئمة، وروى حديثاً عن مالك لا يتابع عليه.

حدثنا عبد الله بن محمد القاضي، حدثنا الحسن بن محمد بن عثمان الفارسي بالبصرة، حدثنا يعقوب بن سفيان الفسوي، حدثنا يحيى بن صالح، حدثنا مالك، عن الزهري، عن

---

(١) "الإرشاد" (٣٥١/١)

(٢) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص٥٨).

(٣) صوابه (لست) كما جاء في المخطوط.

(٤) هكذا قال الخليلي، والصواب أن الخلاف في الوصل والإرسال كما سيأتي.

(٥) جميع طرق الحديث لا تذكر (معمراً) في رواية همام وإنما تذكر (زياد بن سعد)، فلعل الخليلي أخطأ في ذكر (معمر).

(٦) "الإرشاد" (٢٦٦/١)

سالم، عن أبيه **أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة.**

وهذا منكر[1] من حديث مالك، والمحفوظ من حديث ابن عيينة عن الزهري، وقيل: إن سفيان أخطأ فيه. وله علة ذكرناها في غير هذا الموضع[2].

وقال الخليلي[3]: حدثني أحمد بن محمد الزاهد، حدثنا أبو حامد الشرقي، حدثنا علي بن الحسن بن أبي عيسى، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا همام، حدثنا سفيان، ومنصور، وزياد بن سعد، وبكر بن وائل كلهم يذكر أنه سمعه من الزهري يحدث: أن سالماً أخبره: أن أباه أخبره: أنه **رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة.**

غير أن بكراً وحده لم يذكر عثمان، وذكر الآخرون عثمان. قال أبو حامد: لم يكن هذا عند محمد بن يحيى الذهلي[4]، ولا يعرف عثمان إلا هاهنا.

وفي هذا الحديث كلام كثير؛ لأن هذا يتفرد به سفيان بن عيينة، عن النبي ﷺ، والحفاظ استقصوا على سفيان في هذا، حتى إن حميد بن الربيع قال: حضرت ابن عيينة، وقيل له: إن معمراً، وابن جريج يخالفانك فيه، ولا يسنداه؟ فقال: الزهري حدثنيه، سمعته من فيه يعيده ويبديه مراراً، لست أحصيه، عن سالم، عن أبيه.

ورواه حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن الزهري كذلك. قال أحمد بن حنبل: إنما أجده من حديث ابن عيينة، ولم يسمع ابن جريج هذا من الزهري، وهذا همام أقدم من ابن عيينة يجمع بين هؤلاء عن الزهري، وعند الحفاظ أن كل من رواه مسنداً دلس به، ومن حديث بكر بن وائل لا يعرف إلا من حديث همام عنه، وقد رواه بعض الضعفاء عن سفيان، عن زياد بن سعد، وذلك خطأ فاحش؛ وإنما رواه عن همام عمرو بن عاصم الكلابي البصري، ومن حديث عبد الله بن يزيد المقرئ عن همام ضعيف جداً.

---

(١) "المنكر" عند الخليلي يطلقه على معاني، منها: ما خالف به ثقة من هم أوثق منه، فهو قد وصف الوحاظي بأنه ثقة، ولكنه ليس من أصحاب مالك المقدمين فيه، فالمنكر هنا بمعنى الشاذ، فالوحاظي وصل الحديث، والصواب عن مالك -كما رواه أصحاب الموطأ- الإرسال.

(٢) هو النص السابق وهو في "الإرشاد" (١/٣٥١)، والنص التالي في "الإرشاد" (٢/٨١٧).

(٣) "الإرشاد" (٢/٨١٧).

(٤) يعني في كتابه "الزهريات" الذي جمع فيه علل حديث الزهري.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث يرويه الزهري، واخُتلف عنه على ثلاثة أوجه:

١. الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة. (متصلاً).

٢. ومرة يروى عن الزهري قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يمشون أمام الجنازة. (مرسلاً) قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنازة. (موقوفاً)

٣. ومنهم من رواه عن الزهري أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة والخلفاء هلم جرا وعبد الله بن عمر. (أرسله جميعهم)

فعلى هذا فقد انقسم الرواة عن الزهري بناء على الأوجه السابقة إلى أربعة أقسام:

١. منهم من وصله جميعه. وهو الوجه الأول، وهي رواية ابن عيينة.

٢. ومنهم من أرسل المرفوع ووصل الموقوف. وهو الوجه الثاني، وهي رواية معمر، وشعيب بن أبي حمزة.

٣. ومنهم من أرسله كله. وهو الوجه الثالث، وهي رواية مالك.

٤. ومنهم من اختُلف عنه فمرة يرويه مرسلاً ومرة يرويه موصولاً. وهو متردد بين الأوجه، وهي رواية ابن جريج، وزياد بن سعد، وعُقيل، ويونس، وابن أخي ابن شهاب.

أما الوجه الأول: الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه أن أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة. (متصلاً):

فرواه ابن عيينة، وعنه رواه الشافعي في كتاب "الأم" (٢٧٢/١)، والحميدي في "المسند" (ح٦٠٧)، وأبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه" (ح١١٢٢٤)، وأحمد في "مسنده" (ح٤٥٣٩)، به.

وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (ح١٨١٧) عن ابن أبي ذئب، وأبو داود (ح٣١٧٩) عن القعنبي، والترمذي (ح١٠٠٧) عن قتيبة بن سعيد، وأحمد بن منيع، وإسحاق بن منصور، ومحمود بن غيلان، والنسائي (ح١٩٤٤) عن قتيبة، وإسحاق بن إبراهيم، وعلي بن حجر،

وابن ماجه (ح١٤٨٢) عن علي بن محمد، وهشام بن عمار، وسهل بن أبي سهل .

جميعهم (ابن أبي ذئب، و القعنبي، و قتيبة بن سعيد، وأحمد بن منيع، وإسحاق بن منصور، ومحمود بن غيلان، وإسحاق بن إبراهيم، وعلي بن حجر، و علي بن محمد، وهشام بن عمار، وسهل بن أبي سهل) عن ابن عيينة به.

قال أحمد: ((حديث ابن عيينة كأنه وهم)). "المعجم الكبير" للطبراني (٢٨٦/١٢).

وقال النسائي في "السنن الكبرى" (٦٣٢/١): ((هذا الحديث خطأ؛ وهم فيه ابن عيينة، خالفه مالك رواه عن الزهري مرسلاً)) .

وقال ابن عبد البر في "الاستذكار" (٢٠/٣): ((لم يختلف أصحاب ابن عيينة عليه في توصيله مسنداً، رووه عنه عن الزهري، عن سالم، عن أبيه)).

وقد نوظر ابن عيينة في إرسال هذا الحديث فأصر على وصله، ((قال علي بن المديني: قمت إليه فقلت له: يا أبا محمد، إن معمراً وابن جريج يخالفانك في هذا - يعني أنهما يرسلان الحديث عن النبي ﷺ - فقال: أستيقن!! الزهري حدثنيه، سمعته من فيه يعيده ويبديه، عن سالم، عن أبيه. فقلت له: يا أبا محمد، إن معمراً وابن جريج يقولان فيه: (وعثمان)، قال: فصدقهما. فقال: لعله قد قاله هو ولم أكتبه؛ لذلك إني كنت أميل إذ ذاك إلى الشيعة)). "سنن البيهقي الكبرى" (٢٣/٤).

أما الوجه الثاني: الزهري، أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة. (مرسلاً).

قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنازة.

فرواه معمر، وشعيب بن أبي حمزة، عن ابن شهاب به، إلا أن معمراً لم يذكر عثمان.

فأما حديث معمر: فأخرجه الترمذي (ح١٠٠٩) قال: حدثنا عبد بن حميد، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يمشون أمام الجنازة.

قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنازة.

ثم قال الترمذي: ((حديث ابن عمر هكذا رواه ابن جريج وزياد بن سعد وغير واحد عن الزهري، عن سالم، عن أبيه نحو حديث ابن عيينة.

وروى معمر، ويونس بن يزيد، ومالك وغير واحد من الحفاظ عن الزهري أن النبي ﷺ كان

يمشي أمام الجنازة. قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنازة.

وأهل الحديث كلهم يرون أن الحديث المرسل في ذلك أصح.

قال أبو عيسى: سمعت يحيى بن موسى يقول: قال عبد الرزاق: قال ابن المبارك: ((حديث الزهري في هذا مرسل أصح من حديث ابن عيينة)) .

وقال في "العلل الكبير" (ص١٤٤): ((سألت محمداً – يعني البخاري – عن هذا الحديث[1] ؟ فقال: الصحيح عن الزهري أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة)).

وقال الخطيب في "الفصل للوصل" (٣٣٧/١): ((ويؤيد رواية معمر عن الزهري أن مالك بن أنس روى في "موطئه" هذا الحديث عن الزهري مرسلاً عن النبي ﷺ)).

وأما شُعيب بن أبي حمزة: فأخرج حديثه ابن حبان في "صحيحه" (ح٣٠٤٨) عن محمد بن عبيد الله، عن عمرو بن عثمان بن سعيد، عن أبيه، عنه به.

أما الوجه الثالث: الزهري، أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة، والخلفاء هلم جرا، وعبد الله بن عمر. (أرسله جميعهم) .

فرواه **مالك** واختُلف عنه، فرواه يحيى بن صالح الوحاظي، وعبدالله بن عوف الخراز، وحاتم بن سالم القزاز، عن مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أن النبي ﷺ . ((ووهموا فيه على مالك))[2]. حيث وصلوا الحديث، والصواب عن مالك الإرسال.

فأما الحديث من رواية يحيى: فقد قال الخليلي في "الإرشاد" (٢٦٦/١): حدثنا عبد الله بن محمد القاضي، حدثنا الحسن بن محمد بن عثمان الفارسي بالبصرة، حدثنا يعقوب بن سفيان الفسوي، حدثنا يحيى بن صالح، حدثنا مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه **أن النبي** ﷺ **وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة**. وأخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٨٣/١٢) من طريق عبد الله بن أبي داود وإسحاق بن إبراهيم بن يونس، كلاهما عن يعقوب بن سفيان، به.

وقال الخليلي: ((وهذا منكر من حديث مالك، والمحفوظ من حديث ابن عيينة، عن الزهري)).

---

(١) هو حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة.

(٢) "العلل" للدارقطني (٢٨٥/١٢).

وأما الحديث من رواية عبد الله الخراز فقد قال أبو بكر الإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٣١٤/١) : حدثنا أحمد بن محمد البراثي، حدثنا عبد الله بن عون الخراز، حدثنا مالك بن أنس، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: **رأيت رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة.** وأخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٨٤/١٢).

وأما رواية حاتم بن سالم القزاز فلم أقف عليها مسندة، وإنما أشار إليها الدارقطني كما سبق، وابن عبد البر كما سيأتي.

ورواه أصحاب "الموطأ" (ح٥٢٦) عنه، عن ابن شهاب مرسلاً **أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة، والخلفاء هلم جرا وعبد الله بن عمر.** وهو ((الصحيح عن مالك))، قاله الدارقطني في "العلل" (٢٨٥/١٢).

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٨٣/١٢و٨٥): ((هذا الحديث في الموطأ مرسل عند الرواة عن مالك للموطأ، وقد وصله عن مالك قوم، منهم: يحيى بن صالح الوحاظي، وعبد الله بن عوف الخراز، وحاتم بن سالم القزاز، ......، الصحيح فيه عن مالك الإرسال)).

أما القسم الذي فيه اختلاف فمرة يروى موصولاً، ومرة يروى مرسلاً:

فقد رواه كل من: ابن جريج، وزياد بن سعد، وعُقيل، ويونس، وابن أخي ابن شهاب، عن الزهري واختُلف عنهم.

١. **ابن جريج:** واختُلف عنه على وجهين:

فمرة روي عنه، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه (متصلاً).

ومرة روي عنه، عن الزهري (مرسلاً).

فأما الوجه المتصل: فأخرجه الشافعي في "الأم" (٢٧٢/١) عن مسلم بن خالد وغيره، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه **أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يمشون أمام الجنازة.**

وأما الحديث من وجهه المرسل: فأخرجه أحمد في "مسنده" (ح٤٩٣٩) عن عبد الرزاق ومحمد بن بكر البرساني قال: أخبرنا ابن جريج قال: قال ابن شهاب: حدثني سالم بن عبد الله **أن عبد الله بن عمر كان يمشي بين يدي الجنازة. وقد كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان يمشون أمامها.**

كما أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٨٩/١٢) والخطيب في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (٣٣٠/١) من طريق جعفر بن عون، عنه بمثله عند أحمد.

قال البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٣/٤): ((وقد اختلف على ابن جريج ومعمر في وصل الحديث، فروي عن كل واحد منهما الحديث موصولاً، وروي مرسلاً، وقد قيل: عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري)).

فأما الحديث من وجهه المتصل فقد نقل الخليلي في "الإرشاد" (٨١٨/٢) عن أحمد بن حنبل قوله: ((إنما أجده من حديث ابن عيينة، ولم يسمع ابن جريج هذا من الزهري، ....، وعند الحفاظ أن كل من رواه مسنداً دلس به)).

وأما الوجه المرسل: فقد عنعنه ابن جريج ولم يصرح فيه بالتحديث، وسبق قول الذهلي فيه (ص١٢٣): إنه يحتج بحديثه عن الزهري إذا قال فيه: (حدثني) و (سمعت) .

وسيأتي الحديث عن الوجه المرسل عن ابن جريج عند ذكر الاختلاف على زياد بن سعد.

٢. **زياد بن سعد:** واختُلف عنه على وجهين:

فمرة روي عنه، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه (متصلاً).

ومرة روي عنه، عن الزهري (مرسلاً).

فأما الحديث من وجهه المتصل: فقد رواه عنه همام: أخرج حديثه الترمذي (ح١٠٠٨) عن الحسن بن علي الخلال، عن عمرو بن عاصم، والنسائي (ح١٩٤٥) عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن أبيه.

(المقرئ، وعمرو بن عاصم) كلاهما عن همام، قال: حدثنا سفيان، ومنصور، وزياد، وبكر، كلهم ذكروا أنهم سمعوا من الزهري يحدث أن سالماً أخبره، أن أباه أخبره أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان يمشون بين يدي الجنازة. بكر وحده لم يذكر عثمان. واللفظ للنسائي.

قال الترمذي - بعد أن أورد (ح١٠٠٩حديث معمر) -: ((وروى همام بن يحيى هذا الحديث عن زياد - وهو ابن سعد — ومنصور — هو ابن المعتمر —، وبكر - هو ابن وائل -، وسفيان عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. وإنما هو سفيان بن عيينة روى عنه همام)).

وقال النسائي: ((هذا خطأ والصواب مرسل)).

هكذا رواه همام بقرن رواية هؤلاء الأربعة مع بعض، ومن الواضح أنه حمل رواية بعضهم على رواية سفيان بن عيينة.

قال الخليلي في "الإرشاد" (٣٥١/١) بعد أن ذكر أن هماماً رواه عن الأربعة مسنداً عن الزهري: ((ويقال: إنه أخطأ فيه حيث جمع بينهم مرفوعاً)). لأن الذي رفعه سفيان فقط، فحمل همام روايتهم على روايته.

وقال أيضاً في (٨١٨/٢): ((عند الحفاظ أن كل من رواه مسنداً دلس به. ومن حديث بكر بن وائل، لا يعرف إلا من حديث همام عنه،..... وإنما رواه عن همام عمرو بن عاصم الكلابي البصري. ومن حديث عبد الله بن يزيد المقرئ عن همام ضعيفٌ جداً[1])).

وأما الحديث من وجهه المرسل: فقد أخرجه أحمد في "المسند" (ح٤٩٤٠) قال: حدثنا حجاج[2] قال: قرأت على ابن جريج، حدثني زياد يعني ابن سعد، عن ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر مثله. أي لفظ حديثه المتقدم برقم (ح٤٩٣٩) عند ذكر الاختلاف على ابن جريج، عن ابن شهاب أنه قال: حدثني سالم بن عبد الله **أن عبد الله بن عمر كان يمشي بين يدي الجنازة. وقد كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان يمشون أمامها.**

قال الترمذي بعد أن أورد (ح١٠٠٩ حديث معمر): ((حديث ابن عمر هكذا رواه ابن جريج، وزياد بن سعد، وغير واحد عن الزهري، عن سالم، عن أبيه نحو حديث ابن عيينة.

---

(١) لم يتبين لي سبب قول الخليلي هذا، فعبد الله بن يزيد المقرئ، وابنه محمد مجمع على توثيقهم. "تهذيب الكمال" (٣٢٣/١٦). وحديث النسائي قال عنه الألباني : ((صحيح)).

(٢) قال الدارقطني في "العلل"(٢٨٢/١٢): ((ورواه حجاج بن محمد واختلف عنه: فروى جعفر بن محمد بن مخلد الخفاف بأنطاكية، وأحمد بن صالح – جميعاً – عن حجاج، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: رأيت النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر. ويقال: إن الحجاج إنما حدث بهذا من حفظه كذلك، وحدث به من كتابه خلاف هذا. فرواه أحمد بن حنبل، ويوسف بن سعيد بن مسلم، عن حجاج بهذا الإسناد عن ابن عمر: أنه كان يمشي بين يدي الجنازة، وقد كان رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان يمشون أمامها. فدل على أن المسند منه من كلام الزهري. وكذلك قال رباح بن زيد، عن ابن جريج)).

وروى معمر، ويونس بن يزيد، ومالك، وغير واحد من الحفاظ عن الزهري أن النبي ﷺ كان يمشي أمام الجنازة. قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنازة.

وأهل الحديث كلهم يرون أن الحديث المرسل في ذلك أصح)) .

ونقل ابن حجر في "الدراية في تخريج أحاديث الهداية" (٢٣٨/١) عن النسائي قوله: ((الصواب رواية زياد بن سعد، عن الزهري، حدثني سالم عن ابن عمر أنه كان يمشي بين يدي الجنازة وقد كان رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر يمشون أمامها)).

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٩٠/١٢): ((ورواه جعفر بن عون، عن ابن جريج، عن الزهري ولم يذكر زياد بن سعد، والقول قول حجاج؛ وهو من أثبت الناس في ابن جريج، ولم يسمعه ابن جريج من ابن شهاب، إنما رواه عن زياد بن سعد عنه كما قال حجاج)).

فلا تصح الرواية المرفوعة عن زياد بن سعد؛ فهي مما أخطأ فيه همام بن يحيى، وذلك أن هماماً روى هذا الحديث عن جمع من الرواة منهم: زياد بن سعد، وساق حديثهم مساقاً واحداً، ولم يميز بين حديث كل منهم، فأوهم أنهم رووه على صفة واحدة.

فالراجح عن زياد بن سعد المرسل.

٣. عُقيل بن خالد(١) واختُلف عنه على وجهين:

أما حديث عُقيل الموصول كحديث ابن عيينة: فقد أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (ح١٣١٣٥)، "والأوسط" (ح٦٣٦٣) من طريق عمرو بن خالد الحراني، عن عبد الله بن لهيعة(٢)، عن عُقيل ويونس، وابن لهيعة ((صدوق، اختلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك

---

(١) من أثبت أصحاب الزهري وأكثرهم ملازمة له، ولذلك عده الحازمي وابن رجب في الطبقة الأولى من طبقات أصحابه. "شروط الأئمة الخمسة" (ص٦٠)، و "شرح علل الترمذي" (٦٧١/٢).

(٢) هو عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرميُّ، أبو عبد الرحمن المصريّ القاضي، قال ابن معين–في رواية ابن محرز– :((ابن لهيعة في حديثه كله، ليس بشيء))، "معرفة الرجال" (ص٩٩). وقال ابن أبي حاتم :((سُئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء، إلاّ أنّ ابن المبارك، وابن وهب يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه))، وقال ابن أبي حاتم أيضاً:((قلتُ لأبي: إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك، وابن وهب يحتج به؟ قال: لا))، "الجرح والتعديل" (١٤٧/٥). وقال ابن حبان :((كان شيخاً صالحاً، ولكنه كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه في سنة سبعين ومائة قبل موته بأربع سنين،...وقد سبرتُ أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيتُ التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعتُ

وابن وهب عنه أعدل من غيرهما)). "تقريب التهذيب" (ص٣١٩).

وأما حديث عُقيل المرسل: فأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" عن محمد بن عزيز الأيلي، عن سلامة[(١)] (ح٢٧٤٤)، وعن نصر بن مرزوق وابن أبي داود، عن عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد[(٢)] (ح٢٧٤٥)، وعن ربيع الجيزي، عن سعيد بن عُفير، عن يحيى بن أيوب[(٣)](ح٢٧٤٥).

جميعهم (سلامة، والليث، ويحيى) عن عُقيل، عن الزهري بمثل حديث معمر.

قال الحنائي في "فوائده" (٥٦٤/١): ((رواه الليث بن سعد، عن يونس الأيلي، عن الزهري ...، وتابعه على ذلك سلامة بن روح بن خالد ابن أخي عُقيل وغيره، عن عُقيل بن خالد،

إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفى، عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فالتزقت تلك الموضوعات به...، وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة، وذاك أنه كان لا يبالي ما دفع إليه قراءة، سواءً كان ذلك من حديثه أو غير حديثه، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه؛ لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه؛ لما فيه مما ليس من حديثه))، "المجروحين" (١٤/٢). وقال الذهبيُّ :((ولم يكن على سعة علمه بالمتقن، حدّث عنه ابن المبارك، وابن وهب، وأبو عبد الرحمن المقرئ وطائفة قبل أن يكثر الوهم في حديثه، وقبل احتراق كتبه فحديث هؤلاء عنه أقوى، وبعضهم يصححه ولا يرتقي إلى هذا...، يروى حديثه في المتابعات ولا يحتج به))، "تذكرة الحفاظ" (١/ ١٧٤). وقد ذكره ابن حجر في "تعريف أهل التقديس" (ص١٧٧) في الطبقة الخامسة من المدلسين-وهم من قد ضعف بأمر آخر غير التدليس-، روى له مسلم مقروناً بعمرو بن الحارث. "تهذيب الكمال" (٥٠٣/١٥).

(١) هو سلامة بن روح، ابن أخي عُقيل، قال أبو حاتم: ((ليس بالقوي، محله عندي محل الغفلة))، وقال أبو زرعة: ((منكر الحديث)). "الجرح والتعديل" (٣٠١/٤). وقال أحمد بن صالح: ((سألت عنبسة بن خالد، عن سلامة، فقال: لم يكن له من السن ما يسمع من عُقيل، وسألت عنه بأيلة فأخبرني ثقة أنه ما سمع من عُقيل. وحديثه عن كتب عُقيل)). "ميزان الاعتدال" (١٨٣/٢) بتصرف يسير. وقال ابن حبان: ((مستقيم الحديث)). "الثقات" (٣٠٠/٨).

(٢) ((ثقة، ثبت، فقيه، إمام، مشهور)). "تقريب التهذيب" (ص٤٦٤).

(٣) هو يحيى بن أيوب الغافقي، قال أحمد بن حنبل: ((يخطيء خطأً كثيراً)). وقال أبو حاتم: ((محله الصدق، يُكتب حديثه ولا يحتج به)). "الجرح والتعديل" (١٢٧/٩). وقال البخاري: ((ثقة)). وقال يعقوب بن سفيان: ((كان ثقة حافظاً)). وقال الساجي: ((صدوق يهم)). "تهذيب التهذيب" (١٢٠/٦). وقال ابن عدي: ((ولا أرى في حديثه إذا روى عن ثقة حديثاً منكراً، وهو عندي صدوق لا بأس به)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢١٤/٧). وقال الدارقطني: ((في بعض حديثه اضطراب)). الموضع السابق من "التهذيب".

عن الزهري، وهو المحفوظ، والله أعلم)).

وبالموازنة بين الطريقين **تترجح الرواية المرسلة**، فأحد رواتها هو الليث، وهي موافقة تماماً لرواية معمر المرسلة، التي نقل الترمذي عن أهل الحديث أنها وما وافقها هي الراجحة عند الكلام على حديث معمر.

يونس بن يزيد واختُلف عنه على وجهين:

أما حديث يونس الموصول كحديث ابن عيينة: فقد أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (ح١٣١٣٥)، و"الأوسط" (ح٦٣٦٣) من طريق عمرو بن خالد الحراني، عن عبد الله بن لهيعة، عن عُقيل ويونس.

وقد روي عن يونس، عن الزهري، عن أنس موصولاً. أخرجه الترمذي (ح١٠١٠) قال: ((حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن بكر،حدثنا يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن أنس أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان كانوا يمشون أمام الجنازة.

قال أبو عيسى: سألت محمداً – يعني البخاري – عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث خطأ؛ أخطأ فيه محمد بن بكر، وإنما يروى هذا الحديث عن يونس، عن الزهري أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة. قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنازة. قال محمد: هذا أصح)) .

وقال الترمذي (٣٣١/٣): ((حديث أنس في هذا الباب غير محفوظ)) .

وأما حديثه المرسل: فأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٢٧٤٨) عن يونس بن عبد الأعلى،عن ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، كحديث معمر.

وقد تقدم حال ابن لهيعة وأن أعدل الروايات عنه ما كان من طريقي ابن المبارك وابن وهب، فالراجح من وجهي الحديث عن يونس بن يزيد ما رواه ابن وهب، وتقدم نقل الترمذي عن أهل الحديث من أن الراجح عن يونس بن يزيد هو الوجه المرسل.

ابن أخي ابن شهاب[1] واختُلف عنه على وجهين:

أما الوجه المتصل: فأخرجه أحمد في "مسنده" (ح٦٠٤٢) عن سليمان بن داود الهاشمي،

(١) هو محمد بن عبد الله بن مسلم بن شهاب الزهري، ذكره العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٨٨/٤)، وذكر أن محمد بن يحيى الذهلي جعله في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، مع رجال الضعف والاضطراب.

عن إبراهيم بن سعد، عن ابن أخي ابن شهاب، عن الزهري بمثل حديث ابن عيينة.

وأما الوجه المرسل: فأخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٩٤/١٢) من طريق عبد العزيز الدراوردي، عن ابن أخي ابن شهاب، عن ابن شهاب الزهري، عن سالم وابن عمر أنهما كانا يمشيان أمام الجنازة.

قال: قد كان رسول الله ﷺ يمشي بين يديها وأبو بكر وعمر وعثمان، وكذلك السنة في إتباع الجنازة.

وقال ابن عبد البر: ((وقد روى الدراوردي عن ابن أخي ابن شهاب هذا الحديث على خلاف ما رواه سليمان بن داود الذي قدمنا ذكر حديثه، والدراوردي أثبت من سليمان هذا، ورواية الدراوردي توافق رواية مالك ومن تابعه، وتصحح ما قال ابن أبي السري[١] – والله أعلم – أنه مرسل عن ابن شهاب من قوله، كما قال مالك ومن تابعه)).

فالراجح عنه المرسل.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه الزهري واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه أن أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر .... (متصلاً).

فرواه عنه سفيان بن عيينة، ولم يختلف أصحاب ابن عيينة عليه في توصيله مسنداً، وبالرغم من مكانة ابن عيينة إلا أنه أخطأ في هذا الحديث، وعد هذا من أوهامه، وهذا لا يغض من مكانته؛ فهذا مما لا يسلم منه بشر، وقد خالف في وصله للحديث جميع أصحاب الزهري المعتبرين.

قال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٨٠/١): ((خالف ابن عيينة في إسناد هذا الحديث كل أصحاب الزهرى غيره، فرواه مالك، عن الزهرى قال: كان رسول الله ﷺ يمشى أمام الجنازة. فقطعه)).

أما الوجه الثاني: (الزهري، أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة. (مرسلاً).

---

(١) ابن أبي السري هو الذي روى ابن عبد البر من طريقه، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، ثم قال ابن أبي السري: ((وهذا قول الزهري: وأن النبي ﷺ)).

قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنازة.

فلم يروه معمر وشعيب إلا مرسلاً.

أما الوجه الثالث: (الزهري، أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة، والخلفاء هلم جرا، وعبد الله بن عمر. (أرسله جميعهم) .

فقد رواه مالك بن أنس واختُلف عنه: فروي عنه موصولاً، وروي مرسلاً، والمحفوظ عن مالك هو المرسل، إلا أن مالكاً خالف بقية الرواة عن الزهري في جعل فعل ابن عمر من مرسل الزهري.

أما القسم الذي فيه اختلاف فمرة يروى موصولاً، ومرة يروى مرسلاً:

فقد رواه كل من: ابن جريج، وزياد بن سعد، وعُقيل، ويونس، وابن أخي ابن شهاب، عن الزهري، وإليك الراجح من مروياتهم:

ابن جريج: واختُلف عنه على وجهين:

فمرة روي عنه، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه (متصلاً).

ومرة روي عنه، عن الزهري (مرسلاً).

فعلى الوجه المتصل: فقد دلسه عن ابن عيينة، وقد أبان ذلك الإمام أحمد.

وعلى الوجه المرسل: أبانت رواية حجاج بن محمد خطأ رواية عبد الرزاق، والبرساني، وجعفر بن عون عن ابن جريج حيث أنه دلسها عن زياد بن سعد كذلك.

فعلى كلا الوجهين فقد دلسه ابن جريج، فقد دلس المتصل عن ابن عيينة، ودلس المرسل عن زياد بن سعد.

زياد بن سعد: واختلف عنه على وجهين:

الوجه المتصل: أخطأ فيه همام؛ حيث إنه قرن رواية ابن عيينة المرفوعة مع رواية الثلاثة المرسلة، وحمل الروايات المرسلة على رواية سفيان المرفوعة، فأخطأ في هذا، وقد أبانت رواية زياد بن سعد المرسلة – وهي الراجحة عنه – خطأ هذه الرواية.

وأما الوجه المرسل: فقد رواه حجاج بن محمد، وهو من أثبت الناس في حديث ابن جريج. وهذا الوجه الراجح أبان خطأ رواية جعفر بن عون ومن معه عن ابن جريج، حيث إن ابن جريج دلسه عن ابن عيينة.

فالراجح عن زياد بن سعد الوجه المرسل.

عُقيل بن خالد: واختُلف عنه على وجهين: موصول من رواية ابن لهيعة، ومرسل من رواية (سلامة، والليث، ويحيى)، وحال ابن لهيعة لا يخفى على أهل الشأن، وعدت رواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وهذا الحديث من رواية عمرو بن خالد الحراني عنه.

والراجح عنه الرواية المرسلة، فأحد رواتها هو الليث، وهي موافقة تماماً لرواية معمر المرسلة، التي نقل الترمذي عن أهل الحديث أنها وما وافقها هي الراجحة.

يونس بن يزيد: اختُلف عنه على وجهين: كلاهما من طريق ابن لهيعة، وحال ابن لهيعة لا يخفى على أهل الشأن، وعدت رواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، فالموصولة من طريق عمرو بن خالد الحراني، والمرسلة هي الراجحة عنه فهي من طريق ابن وهب.

ابن أخي ابن شهاب: اختُلف عنه على وجهين:

فمرة روي عنه، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه (متصلاً).

ومرة روي عنه، عن الزهري (مرسلاً).

فقد روى الدراوردي عن ابن أخي ابن شهاب هذا الحديث مرسلاً على خلاف ما رواه سليمان بن داود الهاشمي متصلاً، والدراوردي أثبت من سليمان، ورواية الدراوردي توافق رواية مالك ومن تابعه، أنه مرسل عن ابن شهاب من قوله.

فالراجح عنه المرسل.

قال ابن المبارك: ((الحفاظ عن ابن شهاب ثلاثة: مالك، ومعمر، وابن عيينة، فإذا اجتمع اثنان على قول أخذنا به، وتركنا قول الآخر)). "السنن الكبرى" للنسائي (٤٣٠/٢).

قلت: مالك ومعمر روياه مرسلاً.

بناءً على ما تقدم فالصحيح **في هذا** الحديث **ترجيح الإرسال على الوصل**؛ حيث رواه عدد من الرواة المقدمين في الزهري مرسلاً، في حين تفرد ابن عيينة بوصله — ومن رويت عنه موافقته لابن عيينة فإنها لم تثبت عنه – ولا شك أن العدد الكثير أولى بالحفظ.

وتقدم النقل عن العلماء أن الصواب في هذا الحديث أنه مرسلٌ عن الزهري، منهم: ابن المبارك، وأحمد، والترمذي، ونسبه لأهل الحديث كلهم.

وقال الدارقطني في "العلل" (٢٨٦/١٢): ((والصحيح عن الزهري قول من قال: عن سالم،

عن أبيه: أنه كان يمشي، وقد مشى رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر)).

وكل من تكلم في الاختلاف بين طرق الحديث، إنما تحدث عن الاختلاف بين الوصل والإرسال، ولم يجعلوا اختلافه بين الوقف والرفع كما ذكر الخليلي.

وإن كان ثمة اختلاف فيه بين الوقف والرفع فإنما جاء بسبب الإدراج في الحديث من قبل الزهري .

قال الخطيب في "الفصل للوصل" (١/٣٣١و٣٣٢و٣٣٦و٣٣٧): ((والحديث ليس بمسند، وإنما أُدرج فيه ذكر النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان.

وذلك أن الزهري كان يرويه عن سالم: أن ابن عمر كان يمشي أمام الجنازة.

ثم يقول الزهري: وقد مشى رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان أمامها.

ميز ذلك معمر بن راشد عن الزهري، وفصل أحد القولين من الآخر.

.... وأما حديث معمر عن الزهري الذي ميزه وبين فيه قول الزهري وإرساله الخبر: فأخبرناه ...، ثم ساق إسناده عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري قال: كان رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر يمشون أمام الجنازة...

قال معمر: وأخبرني الزهري قال: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي بين يدي الجنازة.

ويؤيد رواية معمر، عن الزهري: أن مالك بن أنس روى في "موطئه" هذا الحديث عن الزهري مرسلاً، عن النبي ﷺ)).

وقد اعتذر ابن حجر لابن عيينة في خطئه، وأوضح أن السبب في هذا هي طريقة الزهري في التحديث؛ يقول ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/١١٢): ((وهذا لا ينفي عنه – أي ابن عيينة – الوهم فإنه ضابط، لأنه سمعه منه – يعني الزهري – عن سالم، عن أبيه، والأمر كذلك، إلا أن فيه إدراجاً، لعل الزهري أدمجه إذ حدث به ابن عيينة، وفصله لغيره)).

الحكم على الحديث

الصحيح في هذا الحديث أن ما كان عن رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر فضعيف لإرساله – فمراسيل الزهري شبه الريح، وهي من أضعف المراسيل كما ذكر ذلك العلماء، "الجرح والتعديل" (١/٢٤٦) – وأما ما كان عن ابن عمر فصحيح؛ لأن الزهري رواه عن سالم عن

أبيه.

وقد ورد المشي أمام الجنازة عن عدد من الصحابة، قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٩٥/١٢): ((روي عن ابن عمر وأبي هريرة والحسن بن علي وابن الزبير وأبي أسيد الساعدي وأبي قتادة وعبيد بن عمير وشريح أنهم كانوا يمشون أمام الجنازة، ويأمرون بذلك. وهو قول الفقهاء السبعة المدنيين وأكثر الحجازيين.

وقال الزهري: المشي خلف الجنازة من خطأ السنة)).

وقد وردت الآثار في المشي أمام الجنازة وخلفها فانظرها في "المصنف" لعبد الرزاق (٤٤٥/٣-٤٤٧)، و"المصنف" لابن أبي شيبة (٣/ ٢٧٧-٢٨١)، وجميع المرويات ونقدها بتوسع عند ابن عبد البر في "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" (٩٤/١٢-١٠٢).

(٩)- قال الخليلي[1]: سمعت عبد الله بن محمد بن علي بن زياد السَّمَّذي النيسابوري الثقة الرضا، يقول: سمعت محمد بن يعقوب الأموي، يقول: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل، يقول: قلت لأبي: إن سفيان بن عيينة حدث عن الزهري: عن عروة: عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ما نفعني مال أحد ما نفعني مال أبي بكر**». فأنكره! وقال: من حدثك به؟ قلت: يحيى بن معين، حدثنا عن سفيان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وقال يحيى: قال رجل لسفيان: من ذكره؟! قال: وائل.

قال أبي: نرى وائلاً لم يسمع من الزهري، إنما رواه عن ابنه بكر بن وائل، فأنكره أبي أشد الإنكار. وقال: هذا خطأ. ثم حدثنا أبي عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ... فذكر الحديث.

مثل هذا يحمل على خطأ الشيوخ؛ أن وائلا أخطأ فيه.

وقد روي هذا عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وحدثني جدي، حدثنا علي بن محمد بن مهرويه، حدثنا أحمد بن أبي خيثمة، حدثنا يحيى بن معين، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أن النبي ﷺ قال: ((ما نفعني مال ما نفعني مال أبي بكر)).

فأتبعه ابن[أبي] شيبة صديق له؛ فقال: هذا الحديث سمعته من الزهري؟! قال: لا؛ ولكن حدثني به وائل بن داود.

قال يحيى بن معين: ووائل بن داود لم يسمعه من الزهري؛ وإنما سمعه من ابنه بكر بن وائل، وكان بكر قد رأى الزهري. فصار الحديث معلولاً.

---

(١) "الإرشاد" (٣٧٠/١).

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال، والتدليس.

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه على وجهين:

١. الزهري، عن عروة، عن عائشة. (مسنداً مرفوعاً).

٢. الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ. (مرسلاً).

أما الوجه الأول: (الزهري، عن عروة، عن عائشة). مرفوعاً.

فرواه ابن عيينة، واختلف عنه أيضاً على وجهين:

١) ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

٢) ابن عيينة، عن وائل بن داود، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

فأما الرواية الأولى: ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، فأخرجها الحميدي في "مسنده" (ح٢٥٠) - ومن طريقه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائده على "فضائل الصحابة" (ح٣٠)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٦٢/٣) - وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (ح٧٦١)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٦٢/٣) عن هشام بن عبد الملك، وابن أبي عاصم في "السنة" (ح١٢٣٠) عن حامد بن يحيى[١]، وعبد الله بن أحمد في زوائده على "فضائل الصحابة" (ح٢٠١)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٤٩٠٥) عن عمرو بن محمد الناقد، عبد الله بن أحمد في موضع آخر من زوائده على "فضائل الصحابة" (ح٢٩)، عن محمد بن عباد المكي، وأبو يعلى في موضع آخر من "مسنده" (ح٤٤١٨)، عن إسحاق بن أبي إسرائيل، وأحمد بن حنبل في "فضائل الصحابة" (ح٥٨٣) عن إبراهيم، عن القعنبي.

جميعهم (الحميدي، وإسحاق بن راهويه، وهشام، وحامد، وعمرو، ومحمد بن عباد، وإسحاق بن أبي إسرائيل، والقعنبي) عن ابن عيينة، به.

---

(١) في المطبوع تكرار في السند، وتصحيف في اسم (حامد بن يحيى) حيث كُتب (خالد بن يحيى).

وقال محمد بن عباد في روايته: حدثنا سفيان، قال: حفظت من الزهري: عن عروة، عن عائشة. فذكره مرفوعاً.

وقال الحميدي: قيل لسفيان: فإن معمراً يقوله: عن سعيد. فقال: ما سمعنا من الزهري إلا: عن عروة، عن عائشة.

وقال إسحاق بن راهويه: ((أخبرنا سفيان (الثوري)[1] عن الزهري، عن عروة – إن شاء الله[2] – عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: "ما نفعنا مال، ما نفعنا مال أبي بكر")).

وقال الفسوي: ((سمعت أبا الوليد هشام بن عبد الملك قال: حدثنا سفيان، عن الزهري، قيل له: عن عروة؟ قال: أحسب، قيل له: عن عائشة؟ قال: أظن، ثم قال: سمعته يقول: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. فذكره مرفوعاً)).

وهذه الرواية رواها عن ابن عيينة، غير واحد من أصحابه، وهم:

عبد الله بن الزبير الحميدي: ((أثبت الناس في ابن عيينة الحميدي، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة)). "الجرح والتعديل" (٥/٥٧).

إسحاق بن راهويه: ثقة حافظ، تقدم (ص١٣٤).

حامد بن يحيى: ((كان ممن أفنى عمره بمجالسة ابن عيينة، وكان من أعلم أهل زمانه بحديثه)). "الثقات" (٨/٢١٨).

عمرو الناقد: ((ثقة حافظ، وهم في حديث)). "تهذيب التهذيب" (٤/٣٧٨). غير الحديث الذي معنا.

محمد بن عباد المكي: ((صدوق له أوهام)). "تقريب التهذيب" (ص٤٨٦).

---

(١) علق عليه محقق الكتاب، فقال: هكذا جاء في الأصل، وهو خطأ بدون شك، وإنما هو (ابن عيينة) بلا تردد، وزيادة (الثوري) يبدو أنه تصرف من الناسخ، والله أعلم.

قلت: ولا شك أن هذا خطأ بيّن حيث أن إسحاق بن راهويه صاحب المسند ولد سنة وفاة الثوري (١٦١هـ) فلا يعقل أن يخبره الثوري بشيء!!، لابد أن يكون ابن عيينة المتوفى سنة (١٩٨هـ) وابن راهويه متوفى سنة (٢٣٨هـ)، ثم إن الثوري لا توجد له رواية عن الزهري.

(٢) هكذا في رواية إسحاق، وأما بقية الروايات فلم ترد فيها هذه العبارة، ويظهر أن عدم الجزم في الرواية ناشئ من أنه وردت رواية عن الزهري قال فيها: إن شاء الله، عن عروة، أو عمرة، قال رسول الله ﷺ، يعني مرسلاً، انظر هذه الرواية في "فضائل الصحابة" لأحمد (ح٢٤).

إسحاق بن أبي إسرائيل: ((ثقة، تُكلم فيه لوقفه في القرآن[١])).”تقريب التهذيب" (ص١٠٠).
هشام بن عبد الملك، أبو الوليد الطيالسي: ((إمام حافظ حجة)). "تقريب التهذيب" (ص٥٧٣).

عبد الله بن مسلمة القعنبي: ثقة، من رواة الموطأ المقدمين فيه، تقدم (ص١٢٨).

والذي يظهر أن هذه الرواية رواها عن ابن عيينة عدد من حفاظ أصحابه، والمقدمين فيه، فهي رواية محفوظة لابن عيينة.

وأما الرواية الثانية: ابن عيينة، عن وائل بن داود، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، فرواها يحيى بن معين عن ابن عيينة، أخرجها عبد الله بن أحمد في زوائده على "فضائل الصحابة" (ح٢٨و٣٤) وفي "العلل ومعرفة الرجال" (٢/٣٤٥)، وخيثمة بن سليمان في "فضائل أبي بكر الصديق" (ص١٣٠).

قال عبد الله بن أحمد: ((قلت لأبي – رحمه الله –: إن سفيان بن عيينة يحدث عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما نفعني مال، ما نفعني مال أبي بكر». فأنكره، وقال: من حدثك به؟ قلت: حدثنا يحيى بن معين قال: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. قال يحيى: فقال رجل لسفيان: من ذكره؟ قال: وائل. فقال أبي: نرى وائل لم يسمع من الزهري، إنما روى وائل عن ابنه. وقال: هذا خطأ)).

قال الخليلي معلقاً على كلام الإمام أحمد: ((مثل هذا يحمل على خطأ الشيوخ؛ أن وائلاً أخطأ فيه)).

وقال خيثمة: ((قال يحيى — أي ابن معين –: وائل بن داود لم يسمع من الزهري، وإنما سمع من ابنه بكر بن وائل، وبكر قد رأى الزهري)).

وقد عقّب الخليلي على كلام ابن معين بقوله: ((فصار الحديث معلولاً)).

قلت: فأصبحت الرواية المقابلة ابن عيينة، عن وائل بن داود، عن ابنه بكر بن وائل، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة هي المحفوظة، والله أعلم.

---

(١) أي يقول: (القرآن كلام الله)، ويقف، فيتوقف عن القول بأن القرآن مخلوق أو غير مخلوق. لكن قال مصعب الزبيري: ناظرته فقال: لم أقل على الشك – يريد الشك في كون القرآن مخلوقاً أو غير مخلوق – ولكني أسكت كما سكت القوم قبلي.

ويبدو أن كلتا الروايتين مسموعتان عن ابن عيينة، وأنه حدَّث بالحديث مرة بواسطة بكر، عن وائل، عن الزهري، ومرة عن الزهري مباشرة بلا واسطة؛ لأن ابن عيينة صرَّح في بعض الروايات أنه حفظ من الزهري، يعني: بدون واسطة، فيكون من باب المزيد في متصل الأسانيد.

قال الدارقطني في "العلل" (١١٧/١٤) أن هذا الوجه: الزهري، عن عروة عن عائشة محفوظ للزهري.

وأما الوجه الثاني: (الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ). (مرسلاً).

فرواه معمر، وإسحاق بن راشد.

فأما حديث معمر: فرواه عبد الرزاق في "مصنفه" (ح٢٠٣٩٧)- ومن طريقه أحمد في "العلل" برواية ابنه عبد الله (٣٤٥/٢)، وفي "فضائل الصحابة" (ح٣٥)، مختصراً، وخيثمة بن سليمان في "فضائل أبي بكر الصديق" (ص١٣٠).

وأما حديث إسحاق بن راشد: فأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على "فضائل الصحابة" (ح٣٦). من طريق موسى بن أعين، قال: حدثنا إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، به بمثله، وزاد: ومنه أعتق بلالاً.

قال عبد الرزاق: عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما مال رجل من المسلمين أنفع لي من مال أبي بكر**».

قال: وكان رسول الله ﷺ يقضي في مال أبي بكر، كما يقضي في مال نفسه.

وهذا الوجه يرويه عن الزهري راويان، هما:

معمر: ثقة، إلا في روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة، وكذلك فيما حدث بالبصرة، من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، تقدم (ص١١٨).

وإسحاق بن راشد الجزري: ثقة في غير الزهري، تقدم (ص١٤٧).

قلت: وإسحاق الجزري ثقة في غير الزهري، لأنه يَهِم فيه، غير أنه تُوبع على روايته هذه من ثقة في الزهري وهو معمر.

وقد حكم الدارقطني في "العلل" (١١٧/١٤) على هذا الوجه (الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ)، بأنه محفوظ عن الزهري، مع كونه مرسلاً.

الخلاصة

يتضح مما تقدم أن كلا الوجهين محفوظان عن الزهري.

وأما ما تقدم من الاختلاف الذي حصل على ابن عيينة، فهو اختلاف ظاهري، غير مؤثر في رجحان الوجه الأول؛ إذ تقدم أنه يروي الحديث مرة عن الزهري مباشرة، ومرة بواسطة.

ولذلك حكم الدارقطني على كلا الوجهين بأنهما محفوظان، فقال في "العلل" (١١٧/١٤): ((قال عمرو الناقد، ومحمد بن الصباح وغيرهما كذلك: عن ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وقال معمر: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، مرسلاً، وكلاهما محفوظان عن الزهري)).

الحكم على الحديث [(١)]

الحديث من وجهه الأول: صحيح الإسناد، خاصة من رواية ابن عيينة، عن الزهري مباشرة.

أما من وجهه الثاني: فهو ضعيف لإرساله.

غير أن له شاهداً موصولاً من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، كما أشار إلى ذلك الخليلي.

أخرجه أحمد في "مسنده" (٢٥٣/٢)، قال: حدثنا أبو معاوية، قال: حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما نفعني مال قط، ما نفعني مال أبي بكر**». فبكى أبو بكر، وقال: هل أنا ومالي إلا لك يا رسول الله؟

ومن طريق أبي معاوية أخرجه النسائي في "الكبرى" (ح٨١١٠)، وابن ماجه في "المقدمة" (ح٩٤)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٦٨٥٨).

قال البوصيري في "زوائد ابن ماجه": ((إسناده إلى أبي هريرة فيه مقال، لأن سليمان بن مهران الأعمش[(٢)] يدلس، وكذلك أبو معاوية[(٣)]؛ إلا أنه صرح بالتحديث فزال التدليس، وباقي

(١) ينظر كتاب "مرويات الإمام الزهري المعلة" (٥١١/١-٥١٨).

(٢) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش. ((ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع، لكنه يدلس)). "تقريب التهذيب" (ص٢٥٤).

(٣) هو محمد بن خازم أبو معاوية الضرير الكوفي. عمي وهو صغير، ((ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، وقد رمي بالإرجاء)). "تقريب التهذيب" (ص٤٧٥). وقال معاوية بن صالح: سألت يحيى بن معين: ((من أثبت أصحاب الأعمش؟ قال: بعد سفيان وشعبة أبو معاوية الضرير)). "تهذيب الكمال" (١٢٩/٢٥).

رجاله ثقات)).

وتعقبه أحمد شاكر في تحقيقه لـ"مسند أحمد" (٨٣/١٣) بقوله: ((وهذا تعليل منه غير جيد، ولا سديد، فإنه -كما قال- قد صرح أبو معاوية، والأعمش بالتحديث في رواية ابن ماجه[١]، فلم يبق موضع للكلام، ولا يسمى هذا الإسناد - حينئذ - بأن فيه (مقالاً)، ثم إن رواية معاوية عن الأعمش، عن أبي صالح، صحيحة على شرط الشيخين. والصحيحان رويا الكثير بهذا الإسناد)).

فعلى كلام أحمد شاكر فإن عنعنة الأعمش غير قادحة، ورجال أحمد ثقات، فيكون بهذا الإسناد صحيحاً.

وعليه يمكن القول بأن الحديث من وجهه الثاني (المرسل) يرتقي بهذا الشاهد إلى الصحيح لغيره، والله أعلم.

---

(١) كذا قال، ولم أجد في المطبوع من "سنن ابن ماجه" سوى تصريح أبي معاوية بالتحديث، وأما الأعمش فقد روى الحديث بالعنعنة.

(١٠)- قال الخليلي[١]: حديث بَقيّة[٢]، عن مالك، عن الزهري، عن أنس عن النبي ﷺ: «**انتظار الفرج عبادة**».

لم يروه غير بقية، وأسنده ابن سلمة[٣]، عنه، ورواه أبو حاتم، عن نُعيم بن حماد[٤]، عن بقية، عن مالك، عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً. وهو أشبه.

---

(١) "الإرشاد" (٤٥١/١).

(٢) هو بقية بن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز، أبو يحمد الحميري، الكلاعي، ثم الميتمي الحمصي. قال ابن المبارك: ((بقية كان صدوقاً، لكنه يكتب عمن أقبل وأدبر)). وقال أحمد بن حنبل: ((توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أتي)). وقال أبو مسهر الغساني: ((أحاديث بقية ليست نقية، فكن منها على تقية)). وقال أبو زرعة: ((بقية عجب، إذا روى عن الثقات، فهو ثقة، ويحدث عن قوم لا يعرفون ولا يضبطون)). وقال أيضاً: ((ما له عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق، فلا يؤتى من الصدق)). "الجرح والتعديل" (٤٣٤/٢). وقال النسائي: ((إذا قال: حدثنا، وأخبرنا، فهو ثقة، وإذا قال: عن فلان فلا يؤخذ عنه، لأنه لا يدرى عمن أخذه)). "تاريخ بغداد" (١٢٣/٧). وقال ابن عدي: ((يخالف في بعض رواياته الثقات، وإذا روى عن أهل الشام، فإنه ثبت، وإذا روى عن غيرهم، خلط، وإذا روى عن المجهولين، فالعهدة منهم لا منه، وهو صاحب حديث، يروي عن الصغار والكبار، ويروي عنه الكبار من الناس، وهذه صفة بقية)). "الكامل في الضعفاء" (٤٤/١ و٤٣/٢). وقال ابن حبان: ((سمع بقية من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة، ثم سمع من أقوام كذابين عن شعبة ومالك، فروى عن الثقات بالتدليس ما أخذ عن الضعفاء. وقال مرة أخرى: دخلت حمص، وأكبر همي شأن بقية، فتتبعت حديثه، وكتب النسخ على الوجه، وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقة، مأمونا، ولكنه كان مدلسا، يدلس على عبيد الله بن عمر، وشعبة، ومالك، ما أخذه عن مثل مجاشع بن عمرو، والسري بن عبد الحميد، وعمر بن موسى الميتمي وأشباههم، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء عنهم، فكان يقول: قال عبيد الله، وقال مالك، فحملوا عن بقية، عن عبيد الله، وعن بقية عن مالك، وسقط الواهي بينهما، فالتزق الموضوع ببقية، وتخلص الواضع من الوسط)). "المجروحين" (٢٠٠/١).

(٣) هو سليمان بن سلمة الخبائري أبو أيوب الحمصي ابن أخي عبد الله بن عبد الجبار الخبائري. قال ابن أبي حاتم: ((سمع منه أبي ولم يحدث عنه. وسألته عنه فقال: متروك الحديث، لا يشتغل به، فذكرت ذلك لابن الجنيد فقال: صدق، كان يكذب، ولا أحدث عنه بعد هذا)). "الجرح والتعديل" (١٢١/٤). وقال النسائي: ((ليس بشيء)). "الضعفاء والمتروكين" (ص١٨٦). وقال ابن عدي: ((له أحاديث منكرة)). "الكامل" (٢٩٣/٣). وقال الأزدي: ((معروف بالكذب)). "الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي" (٢٠/٢).

(٤) هو نعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي أبو عبد الله المروزي. قال أحمد بن ثابت أبو يحيى: سمعت أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يقولان: ((نعيم بن حماد معروف بالطلب)). ثم ذمه يحيى فقال: ((إنه يروي عن غير الثقات)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (١٦/٧). وقال أبو زرعة الدمشقي: ((يصل أحاديث يوقفها الناس)). "تهذيب الكمال" (٤٦٦/٢٩). وقال ابن حجر: ((صدوق يخطئ كثيرا، فقيه عارف بالفرائض...، وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال، والتفرد.

هذا الحديث تفرد به بقية بن الوليد، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (سليمان بن سلمة الخبائري، عن بَقيّة، عن مالك، عن الزهري، عن أنس عن النبي ﷺ) مسنداً.

الوجه الثاني: (نعيم بن حماد، عن بقية، عن مالك، عن الزهري، عن النبي ﷺ) مرسلاً.

فأما **الوجه الأول**: فتفرد به الخبائري: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح٦٢٩٧) - إلا أنه أسنده عن أبي أيوب سليمان بن شرحبيل، عن بقية بن الوليد، به - وابن عدي في "الكامل (٧٦/٢و٢٩٣/٣)، والتنوخي في "الفرج بعد الشدة" (ص١١)، والدارقطني في "العلل" (١٨١/١٢)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (ح١٢٨٣)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (ح٩٥٣٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٥٥/٢).

ورواية البزار خطأ بيّن؛ فقد أجمع النقاد على أن المتفرد به سليمان بن سلمة الخبائري، عن بقية المتفرد به كذلك عن مالك، ولذا قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢٢٢/١٠): ((رواه البزار، وفيه من لم أعرفه)).

وقال البزار: ((وهذا الحديث لا نعلمه يروي عن مالك إلا برواية بقية عنه، ولعل بقية أن يكون حدثه رجل غير ثقة عن مالك، فترك الرجل ورواه عن مالك، ولم يقل: حدثنا مالك. والحديث لا يعرف إلا عن غير مالك، عن الزهري، عن أنس)).

وقال ابن عدي: (وهذا حديث باطل عن مالك بهذا الإسناد، لا يروي عنه غير بقية)). وقال أيضاً: ((والحديث الثاني عن بقية عن مالك لا أعلم يرويه عن بقية غير سليمان، وهو منكر من حديث مالك)).

وقال الدارقطني: ((ولا يصح هذا عن مالك بوجه)).

وقال القضاعي: ((لم يروه عن مالك متصلا إلا بقية)).

وقال المناوي: ((وفيه مجاهيل، وهو غير ثابت)).

وقال: باقي حديثه مستقيم)). "تقريب التهذيب" (ص٥٦٤).

وقال الخطيب: ((أخبرنا علي بن أبي علي المعدل قال نبأنا أبو الفرج محمد بن جعفر بن الحسن ابن سليمان بن علي صاحب المصلى من حفظه قال نبأنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي قال نبأنا أبو نعيم عبيد بن هشام الحلبي قال نبأنا مالك بن أنس عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ قال: «**انتظار الفرج عبادة**».

قال الشيخ أبو بكر: وهم هذا الشيخ على الباغندي وعلى من فوقه في هذا الحديث وهما قبيحا؛ لأنه لا يعرف إلا من رواية سليمان بن سلمة الخبائري عن بقية بن الوليد عن مالك)).

ثم رواه الخطيب من طريق أبي بكر الواسطي، عن سليمان بن سلمة الخبائري، عن بقية بن الوليد، به ثم قال: ((قال أبو بكر – أي الواسطي – أنكرته عليه أشد الإنكار وقلت: ليس من هذا شيء البتة. وكان أمر سليمان هذا شيئا عجيبا الله أعلم به. وقد رواه شيخ كذاب كان بعسكر مكرم عن عيسى بن أحمد العسقلاني عن بقية وأفحش في الجرأة على ذلك؛ لأنه معروف أن الخبائري تفرد به والله اعلم)).

وقال الذهبي في "السير" (٥٢٦/٨): ((وهذا باطل، ما رواه مالك بل ولا بقية، بل المتهم به سليمان)).

وأما **الوجه الثاني**: فأخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (ح٩٥٣٣)، قال: ((أخبرنا أبوالحسن محمد بن الحسين العلوي، أنا عبد الله بن محمد بن الحسن بن الشرقي، نا أبو حاتم الرازي، نا نعيم بن حماد، نا بقية، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ: «**انتظار الفرج من الله عز وجل عبادة**»)). ثم قال: ((هذا مرسل)).

وأسند البيهقي (ح٩٥٣٤) ثم قال: ((أسنده سليمان بن سلمة الخبائري، والأول بالإرسال أولى)).

قال الدارقطني في "العلل" (١٨١/١٢): ((ولا يصح هذا عن مالك بوجه)).

الخلاصة

الحديث تفرد به بقية بن الوليد، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (سليمان بن سلمة الخبائري، عن بَقيّة، عن مالك، عن الزهري، عن أنس عن النبي ﷺ) مسنداً.

الوجه الثاني: (نعيم بن حماد، عن بقية، عن مالك، عن الزهري، عن النبي ﷺ) مرسلاً.
وكلا الوجهين لا يثبتان عن مالك.

ولعله كما قال البزار: ((وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن مالك إلا برواية بقية عنه، ولعل بقية أن يكون حدثه رجل غير ثقة عن مالك، فترك الرجل ورواه عن مالك، ولم يقل: حدثنا مالك. والحديث لا يعرف إلا عن غير مالك، عن الزهري، عن أنس)).

الحكم على الحديث

هذا حديث لا يثبت، وهو باطل عن مالك، لا يصح عنه بوجه.

(١١)- قال الخليلي[1]: حدثني عبد الرحمن بن خيران الشيباني، وعمر بن إبراهيم المقرئ قالا: حدثنا الحسين بن إسماعيل الضبي، حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا جرير، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال، أو تكملوا العدة**».

لم يقل عن حذيفة: غير جرير بن عبد الحميد، عن منصور.

وقال ابن معين: أخطأ جرير بقوله: عن حذيفة، وإنما الصحيح: ما رواه زهير وسفيان، عن منصور، عن ربعي، عن بعض أصحاب النبي ﷺ.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف في تسمية المبهم، والاختلاف في الوصل والإرسال.

هذا الحديث يرويه منصور بن المعتمر، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (**منصور، عن ربعي بن حراش، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ**).

رواه عنه: سفيان الثوري، وزهير بن معاوية، وعبيدة بن حميد التيمي، وأبو الأحوص.

الثوري: ثقة، حافظ، حجة، أثبت الناس في منصور بن المعتمر، تقدم (ص١٥٢).

أخرج رواية الثوري عبد الرزاق في "المصنف" (ح٧٣٣٧)، وأحمد في "المسند" (ح١٨٨٢٥)، والبزار في "مسنده" (ح٢٨٥٦)، والنسائي (ح٢١٢٧)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح٣٧٧٠)، والدارقطني في "السنن" (ح٢١٧٠و٢١٧١).

وأبو الأحوص[2] أخرج حديثه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٩١١٣).

وزهير بن معاوية ((ثقة ثبت)). "التقريب" (ص٢١٨). أخرج حديثه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٢٥٤٦).

---

(١) "الإرشاد" (٥٣٧/٢).

(٢) هو سلام بن سُليم، أبو الأحوص الحنفي، قال ابن معين، وأبو زرعة: ((ثقة))، وزاد ابن معين: ((متقن)). "الجرح والتعديل" (٢٥٩/٤). وقال ابن حبان في "مشاهير علماء الأمصار" (ص١٧٢): ((من الأثبات في الروايات)).

وعُبيدة بن حميد ((صدوق ربما أخطأ)). "التقريب" (ص٣٧٩). أخرج حديثه الدارقطني في "السنن" (ح٢١٦٩).

أربعتهم (الثوري، وزهير، وأبو الأحوص، وعبيدة) عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تَقَدَّمُوا الشهر إلا أن تَرَوْا الهلال، أو تكملوا الْعِدَّةَ، ولا تفطروا حتى تروا الهلال، أو تكملوا الْعِدَّةَ**». هذا لفظ ابن أبي شيبة.

وخالفهم جرير بن عبد الحميد[1] فتفرد بروايته عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ. أخرج حديثه أبو داود (ح٢٣٢٨) – ومن طريقه البيهقي في "الكبرى" (ح٨٢٠٤) – والبزار في "مسنده" (ح٢٨٥٥) والنسائي (ح٢١٢٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (ح١٩١١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح٣٧٦٨و٣٧٦٩)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٣٤٥٨)، والخليلي.

قال أبو داود: ((رواه سفيان وغيره عن منصور عن ربعى عن رجل من أصحاب النبى ﷺ لم يُسَمِّ حذيفة)).

وقال البزار: ((ولا نعلم أحداً قال فيه: عن حذيفة إلا جرير)).

ونقل الخليلي عن ابن معين قوله: ((أخطأ جرير بقوله: عن حذيفة، وإنما الصحيح: ما رواه زهير وسفيان، عن منصور، عن ربعي، عن بعض أصحاب النبي ﷺ)).

وقال البيهقي: ((وصله جرير عن منصور بذكر حذيفة فيه، وهو ثقة حجة)).

وقال ابن الجوزي في "التحقيق في أحاديث الخلاف" (٧٥/٢): ((أحمد ضعَّف حديث حذيفة، وقال: ليس ذكر حذيفة فيه بمحفوظ)).

وعقَّب عليه ابن عبد الهادي في "تنقيح تحقيق أحاديث التعليق" (٢٠٦/٣) بقوله: ((وقول المؤلِّف: (أنَّ أحمد ضعَّف حديث حذيفة) وهمٌ منه، فإنَّ أحمد إنَّما أراد أنَّ الصَّحيح قول من

---

(١) هو جرير بن عبد الحميد الضبي، قال الدارقطني: ((أثبت أصحاب منصور: الثوري، وشعبة، وجرير الضبي)). "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٢٧٣/١). وقال ابن حجر ((ثقة صحيح الكتاب)). "التقريب" (ص١٣٩).

قال: عن رجلٍ من أصحاب النَّبيِّ ﷺ، وأنَّ تسمية حذيفة وهمٌ من جرير؛ فظنَّ المؤلِّف أنَّ هذا تضعيفٌ من أحمد للحديث وأنَّه مرسلٌ، وليس هو بمرسلٍ، بل متصلٌ: إمَّا عن حذيفة، وإمَّا عن رجلٍ من أصحاب النَّبيِّ ﷺ؛ وجهالة الصَّحابي غير قادحةٍ في صحة الحديث)).

وقال المزي في "تحفة الأشراف" (٢٨/٣): ((قال النسائي (لعلَّه في الكبرى): لا أعلم أحداً من أصحاب منصور قال في هذا الحديث: عن حذيفة غير جرير)). قلت: ولم أجده في "الكبرى".

قلت: هو كما قال ابن عبد الهادي؛ وخطأ جرير في تسمية حذيفة لا يضعف الحديث.

فهذا الوجه محفوظ لمنصور، فهو من رواية ثقات أصحابه.

الوجه الثاني: (منصور، عن ربعي بن حراش، قال: قال رسول الله ﷺ) مرسل.

تفرد بروايته الحجاج بن أرطاة، وهو ((ضعيفٌ لا تقوم به حجَّة)). نسب هذا القول للنسائي في "السنن الكبرى" المزي في "تحفة الأشراف" (٢٨/٣) ولم أجده في الكبرى.

حديث الحجاج: أخرجه النسائي (ح٢١٢٨)، وفي "الكبرى" (ح٢٤٣٨)، والدارقطني في "السنن" (ح٢١٦٥).

وهذا الوجه غير محفوظ؛ فراويه الحجاج ضعيف.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه منصور بن المعتمر، واختلف عنه على وجهين:

فرواه عنه المقدم من أصحابه وهو سفيان الثوري.

وخالفه أيضاً ثقة وهو جرير بن عبد الحميد الضبي، وكلاهما من أثبت أصحاب منصور، ولكن عند الاختلاف يقدم الثوري، فلذا رجح الإمام أحمد رواية الثوري بقرينة الأحفظ، ثم انضم إلى الثوري الثقات: زهير بن معاوية، وعبيدة بن حميد التيمي، وأبو الأحوص سلام بن سليم، فحكم الإمام أحمد، وابن معين بخطأ رواية جرير لمخالفته عدداً من الرواة، فقدما رواية الأكثر عدداً.

فلذا يرجح هذا الوجه بقرينتي الأحفظ، والأكثر.

وأحمد وابن معين حينما حكما بخطأ جرير إنما أرادا أن الصحيح قول من قال: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وإن تسمية حذيفة وهم من جرير، وليس هذا تضعيفاً للحديث، وجهالة الصحابة غير قادحة في صحة الحديث، فالحديث صحيح، ورواته ثقات محتج بهم في الصحيح.

ورواه الحجاج بن أرطاة، فأرسله عن منصور، عن ربعي بن حراش، وحجاج ضعيفٌ لا تقوم به حجَّة.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح، ورواة إسناد ابن أبي شيبة(١) ثقات محتج بهم في الصحيح.

---

(١) أبو الأحوص تقدم توثيقه قريباً، ومنصور بن المعتمر ((ثقة ثبت، وكان لا يدلس)). "تقريب التهذيب" (ص٥٤٧). وربعي بن حراش ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص٢٠٥).

(١٢)- قال الخليلي[١]: حدثنا محمد بن سليمان بن يزيد الفامي، حدثني أبي، حدثنا محمد بن صالح الأشج الهمذاني، حدثنا عبد الصمد بن حسان[٢]، حدثنا سفيان الثوري، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**لم ير للمتحابين مثل النكاح**».

هذا جوده عبد الصمد، والمؤمل بن إسماعيل[٣]، عن سفيان.

ورواه غيرهما عن سفيان، عن طاووس مرسلاً، ورواه محمد بن مسلم الطائفي، عن إبراهيم مجوداً.

وقال الخليلي[٤]: عبد الصمد بن حسان المَرْوَرُوْذِي[٥]: كان أكثر مقامه ببلخ، مشهور سمع الثوري وإسرائيل، صدوق سمع منه الخباري وأبو حاتم ومحمد بن أشرس النيسابوري ومحمد بن عمران الهمذاني ومحمد بن إسماعيل السلمي البغدادي وأقرانهم. قال البخاري: مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، ويتفرد بأحاديث. حدثني محمد بن سليمان بن يزيد الفامي، حدثنا أبي، حدثنا محمد بن عمران بن حبيب الهمذاني، حدثنا عبد الصمد بن حسان، حدثنا سفيان الثوري، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**لم ير للمتحابين مثل النكاح**».

---

(١) "الإرشاد" (٦٥٣/٢).

(٢) هو عبد الصمد بن حسان المروزي ويقال المروروذي. قال ابن سعد: ((كان قاضيا بخراسان ونيسابور وهراة، وكان ثقة)). "الطبقات الكبرى" (٣٧٥/٧). ولم يصح أن أحمد بن حنبل تركه. "تعجيل المنفعة" (٨١٩/١). وقال البخاري: ((كتبت عنه وهو مقارب)). وقال أبو حاتم: ((صالح الحديث، صدوق)). "الجرح والتعديل" (٥١/٦). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤١٥/٨). وقال الخليلي: ((صدوق)) وذكر تفرده ببعض الأحاديث. "الإرشاد" (٩٦٤/٣). وقال الذهبي: ((صدوق إن شاء الله)). "ميزان الاعتدال" (٦٢٠/٢).

(٣) هو مؤمل بن إسماعيل أبو عبد الرحمن مولى آل عمر بن الخطاب. وثقه ابن معين. وقال البخاري: ((منكر الحديث)). "ميزان الاعتدال" (٢٢٨/٤). وقال أبو زرعة: ((في حديثه خطأ كثير)). وقال أبو حاتم: ((صدوق، شديد في السنة، كثير الخطأ، يكتب حديثه)). "الجرح والتعديل" (٣٧٤/٨). وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٨٧/٩) وقال: ((ربما أخطأ)).

(٤) "الإرشاد" (٩٦٤/٣).

(٥) ((هذه النسبة إلى مروالروذ، ويقال المروزي أيضاً، وهي مدينة حسنة مبنية على نهر وهي من أشهر مدن خراسان)). "اللباب في تهذيب الأنساب" (١٩٨/٣). ((والمرو بالفارسية المرج، والروذ الوادي، فمعناه وادي المرج؛ لأن إضافتهم مقلوبة، أو مرج الوادي على الإضافة الصحيحة)). "معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع" (١٢١٦/٤).

هذا أسنده عبد الصمد ومؤمل بن إسماعيل وغيرهما، رواه سفيان عن إبراهيم عن طاوس مرسلاً.

ورواه محمد بن مسلم الطائفي عن إبراهيم مسنداً كرواية عبد الصمد ومؤمل عن سفيان.

وقرأت على عبد الله بن محمد بن روزبة الكسروي بهمذان، حدثنا سعيد بن زيد بن خالد مولى بني هاشم بحمص حدثنا محمد بن عوف الحمصي، حدثنا مؤمل بن إسماعيل، حدثنا سفيان مثل حديث عبد الصمد سواء.

الدراسة والتخريج

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث له مداران:

الأول: طاووس بن كَيْسان.

والثاني: إبراهيم بن مَيْسرة.

أما **المدار الأول** (**طاووس بن كيسان**) **فقد رُوي الحديث عنه من طريقين**:

سليمان الأحول أو عمرو بن دينار، وإبراهيم بن ميسرة، واختلف عنه وعن من هو دونه.

فأما الحديث عن سليمان الأحول أو عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس متصلاً: فأخرجه الطبراني في "الكبير" (ح١٠٨٩٥) وابن منده في "الأمالي" - كما في "السلسلة الصحيحة" (١٩٧/٢) للألباني -، وفي السلسلة: ((سليمان الأحول وعمرو بن دينار)).

كلاهما (الطبراني، وابن منده) من طريق إبراهيم بن يزيد عن سليمان الأحول أو عمرو بن دينار به.

وإبراهيم بن يزيد هو (الخُوزي)؛ كما ذكر الألباني، وهو ((متروك)). "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص١٤٧).

فهذا الوجه منكرٌ لا يصح.

وأما **الحديث عن إبراهيم بن ميسرة عن طاووس؛ فقد اختُلف فيه على إبراهيم وعلى بعض الرواة عنه على وجهي الوصل والإرسال.**

فقد رواه عن إبراهيم كل من: سفيان بن عيينة، والثوري، واختلف عنهما وصلاً وإرسالاً، ومعمر، وابن جريج روياه مرسلاً، ورواه محمد بن مسلم الطائفي موصولاً.

الوجه الأول: (**إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ**) **متصلاً**.

فقد رواه عن إبراهيم كل من: سفيان بن عيينة، والثوري، واختلف عنهما وصلاً وإرسالاً، ومحمد بن مسلم الطائفي، وعثمان بن الأسود المكي.

فأولاً/ روى هذا الحديث سفيان بن عيينة؛ واختُلف عليه على وجهين:

١/ (ابن عيينة، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس) مرسلاً.

وقد أخرج هذا الوجه عن ابن عيينة سعيد بن منصور في "سننه" (ح٤٩٢)، وأحمد في "أحكام النساء" (ح١٠٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٣٤/٤) من طريق الحميدي، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٢٧٤٧) عن أبي خيثمة زهير بن حرب.

أربعتهم (سعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل، والحميدي، وأبو خيثمة) عن سفيان بن عيينة به.

وقال العقيلي عقب تخريجه للحديث موصولاً من طريق محمد بن مسلم الطائفي ثم مرسلاً عن ابن عيينة: ((وهذا أولى)) يعني المرسل، فحكم بترجيح المرسل.

٢/ (ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله) مرفوعاً.

وخالف هؤلاء الأئمة الحفاظ الأربعة أحمد بن حرب الطائي فزاد عمرو بن دينار في الإسناد، وجعله من مسند جابر ﷺ وروى الحديث عن ابن عيينة موصولاً؛ والمحفوظ عنه الإرسال.

أخرج حديثه ابن شاذان في "المشيخة الصغرى" (ح٦٠) - ومن طريقه الخطيب في "المتفق والمفترق" (٢٢/١) - وابن الجوزي في "ذم الهوى" (ص٥١١) عن أبي الفوارس عن حيان بن بشر عن أحمد بن حرب الطائي عن ابن عيينة به.

قال الخطيب: ((هذا غريب من حديث عمرو بن دينار عن جابر، ومن حديث ابن عيينة عن عمرو، ولا أعلم رواه إلا أحمد بن حرب من هذا الطريق إن كان محفوظا عنه)).

وأحمد بن حرب الطائي: قال عنه الذهبي في "الكاشف" (١٩٢/١): ((صدوق)).

وحيان بن بشر: ترجمه الخطيب البغدادي في "المتفق والمفترق" (٢١/١) ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأما أبو الفوارس أحمد بن علي بن عبد الله؛ فقد ذكر الشيخ الألباني في "السلسلة

الصحيحة" (١٩٧/٢) أنه لم يجد له ترجمة فيما بين يديه من المراجع.

قلت: هو من شيوخ ابن شاذان وقد قال عنه: ((حدثني أبو الفوارس أحمد بن علي بن عبدالله مُحْتَسِبُ الْمِصِّيصِيَّةِ من حفظه)). "مشيخة ابن شاذان الصغرى" (ص٤٠). وهذا في حد ذاته كالترجمة له.

فهذا الوجه شاذ عن ابن عيينة، ويبدو أن هذا الشذوذ ممن دون أحمد بن حرب ممن لم تعرف حالهم.

فالوجه الراجح عن ابن عيينة هو المرسل.

وثانياً/ رواه الثوري؛ واختُلف عليه على وجهين:

١/ (الثوري، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس، عن ابن عباس) مرفوعاً.

أخرجه عن الثوري الخليلي، وابن جميع الصيداوي في "معجم الشيوخ" (ح١٩٥)، وأبوالقاسم المهرواني في "الفوائد المنتخبة" (ح١٦٥)، جميعهم من طريق محمد بن صالح الأشج.

ونقل المهرواني عن الخطيب قوله: ((لم يرو هذا الحديث كذا موصولاً عن سفيان الثوري إلا عبد الصمد بن حسان، وتابعه مؤمل بن إسماعيل ورواه غيرهما عن سفيان مرسلاً، ولم يذكر ابن عباس في إسناده وهو الصواب، والله أعلم)).

كما أخرجه الخليلي مرة أخرى من طريق محمد بن عمران بن حبيب، ينظر حديث الدراسة.

كلاهما (محمد بن صالح، ومحمد بن عمران) عن عبد الصمد بن حسان عن الثوري به.

وذكر الخليلي وأبو القاسم المهرواني أن مؤمَّل بن إسماعيل قد تابع عبد الصمد على ذلك.

وقد أسندَ الخليليُّ طريق مؤمل، كما تقدم في حديث الدراسة.

ومؤمل بن إسماعيل صدوق، كثير الخطأ، وعبد الصمد صدوق له أفراد.

٢/ (الثوري، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس) مرسلاً.

وهذا الوجه ذكره:

- الخليلي؛ فقال – بعد الإشارة إلى رواية عبد الصمد ومؤمَّل عن الثوري-: ((وغيرهما رواه عن الثوري عن إبراهيم عن طاووس مرسلاً)).
- والخطيب كما نقل عنه أبو القاسم المهرواني قوله: ((لم يرو هذا الحديث كذا موصولاً عن سفيان الثوري إلا عبد الصمدُ بن حسان، وتابعه مؤمل بن إسماعيل.

ورواه غيرهما عن سفيان مرسلاً ولم يذكر ابن عباس في إسناده، وهو الصواب)).

ولم أقف على من أخرج هذا الوجه.

مما تقدم يتبين أن الوجه الراجح عن الثوري هي رواية الإرسال، لأسباب منها:

١- جَزْمُ الحافظ أبي بكر الخطيب بصحة رواية الإرسال عن الثوري.

٢- أن رواة الوصل ليسوا من أصحاب الثوري المتثبتين، فمؤمل بن إسماعيل صدوق، كثير الخطأ، وعبد الصمد صدوق له أفراد.

وثالثاً/ رواه محمد بن مسلم الطائفي موصولاً، أخرج حديثه ابن ماجه (ح١٨٤٧)، وأبو زرعة الدمشقي في "الفوائد المنتخبة" (ح٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٣٤/٤) - ومن طريقه ابن الجوزي في "ذم الهوى" (ص٥١٠)، وابن أبي حاتم في "العلل" (٢٥٣/٢) - والطبراني في "الكبير" (ح١١٠٠٩) وفي "الأوسط" (ح٣١٧٧)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٦٧٧)، وتمام في "فوائده" (ح٨١٦-٨١٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٣٨٣١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٨٤/٥٤) و(٤٦٠/٦١) و(٧١/٦٥-٧٢)، والضياء في "المختارة" (٥٢/١١-٥٤).

جميعهم من طريق محمد بن مسلم الطائفي، عن إبراهيم بن ميسرة، به، موصولاً.

ومحمد بن مسلم الطائفي، ضعفه الإمام أحمد. "الجرح والتعديل" (٧٧/٨).

قال البوصيري في "الزوائد": ((إسناده صحيح ورجاله ثقات)).

وقال الحاكم: ((هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه؛ لأن سفيان بن عيينة ومعمر بن راشد أوقفاه عن إبراهيم بن ميسرة عن ابن عباس)).

قلت: (كذا قال الحاكم "أوقفاه..."؛ ولعلَّ صوابَ العبارة: أرسلاه عن إبراهيم بن ميسرة عن ابن عباس).

وتقدم ترجيح العقيلي للوجه المرسل.

ورابعاً/ وصله عثمان بن الأسود المكي، كما في "أطراف الأفراد والغرائب" (١٩٤/٣) من طريق يزيد بن مروان عن عمر بن هارون عن عثمان بن الأسود عن إبراهيم به.

وهذا الإسناد لا يصح؛ فإن فيه عمر بن هارون البلخي ((متروك))، ونسبه ابن معين للكذب. "الجرح والتعديل" (١٤٠/٦).

والوجه الثاني: (**إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس، عن النبي ﷺ**) **مرسلاً**.

فقد رواه عن إبراهيم كل من: سفيان بن عيينة، والثوري واختلف عنهما وصلاً وإرسالاً، والراجح عنهما الإرسال، ومعمر، وابن جريج.

وأما معمر بن راشد، فرواه عنه عبد الرزاق في "المصنف" (ح١٠٣٧٧) عن إبراهيم بن ميسرة به.

وابن جريج، رواه عنه عبد الرزاق في الموطن السابق مقروناً بمعمر، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح١٦١٦٣)، والبيهقي في "الكبرى" (ح١٣٢٣٠)، وقال" ((هذا مرسل)).

وهذا الوجه عن إبراهيم هو الصواب.

الخلاصة

طرق هذا الحديث ترجعُ إلى مدارين:

الأول: طاووس بن كَيْسان.

والثاني: إبراهيم بن مَيْسرة.

أما المدار الأول (طاووس بن كيسان) فقد رُوي الحديث عنه من طريقين:

أحدهما/ سليمان الأحول أو عمرو بن دينار.

وثانيهما/ إبراهيم بن ميسرة.

فأما الطريق الأولى فمنكرةٌ؛ لا تصح عن الأحول ولا عن عمرو بن دينار، فهي من رواية إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو متروك.

وأما الطريق الثانية؛ فهي طريقٌ ثابتة إلى إبراهيم بن ميسرة؛ وإن كان اختُلف عليه، وعلى من دونه في وصل الحديث وإرساله.

فرواه عن إبراهيم:

ابن عيينة، واختلف عنه، فالراجح عنه الإرسال، وأما رواية الوصل عنه فهي واضحة الشذوذ.

كما رواه عنه الثوري واختلف عنه ورواية الإرسال عنه أقوى.

ومحمد بن مسلم الطائفي روى الحديث عن إبراهيم موصولاً ولم يُختَلَف عليه فيه، إلا أن محمداً فيه ضعفٌ، ولا يقاس بالأئمة الذين أرسلوا الحديث عن إبراهيم.

ورواية عثمان بن الأسود الموصولة لا أصلَ لها.

ومعمر وابن جريج رويا هذا الحديث عن إبراهيم عن طاووس مرسلاً، ولم يُختَلَف عليهما في ذلك.

وخلاصة هذا كله يتبينُ أنَّ الحديث مرسل، وأن رواية الوصل شاذة.

ورجح إرساله عدد من العلماء كالعقيلي، والخطيب، والبيهقي، وهو ما يظهر من كلام الخليلي.

وقد أشار إلى إعلاله من قِبل البخاري ومسلم، الحاكم في مستدركه لما أخرجه.

الحكم على الحديث

الحديث مرسل، ولم أجد له ما يقويه، فيبقى الحديث على ضعفه.

(١٣)- قال الخليلي[(١)]: حدثني أبي[(٢)]، وجدي[(٣)] في جماعة قالوا: حدثنا علي بن إبراهيم بن سلمة القطان، حدثنا يحيى بن عبدك، حدثنا عبد الله بن الجراح القُهُسْتَاني[(٤)]، حدثنا أبو عامر العقدي[(٥)]، حدثنا سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «**الدنيا ملعونة ملعون ما فيها، إلا ما كان لله تعالى**».

لم يسنده عن سفيان إلا أبو عامر، وعنه ابن الجراح، وهو ثقة.

ورواه غيره عن سفيان، عن محمد بن المنكدر أن النبي ﷺ مرسلاً.

ورواه مهران بن أبي عمر[(٦)]، عن سفيان، عن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

---

(١) "الإرشاد" (٧١١/٢).

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل الخليلي، تقدم (ص٥٨).

(٣) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص٥٨).

(٤) هو عبد الله بن الجراح بن سعيد التميمي أبو محمد القُهُسْتَاني. قال ابن عدي وأبو زرعة: ((صدوق)). وقال أبو حاتم: ((كان كثير الخطأ، ومحله الصدق)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢٣٣/٣)، و"الجرح والتعديل" (٢٧/٥). وقال النسائي: ((ثقة)). "تهذيب التهذيب" (١٤٨/٥). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٥٦/٨) وقال: ((مستقيم الحديث)). وقال الحاكم: ((محدث كبير، سكن نيسابور وبها انتشر علمه)). الموضع السابق من "تهذيب التهذيب".

(٥) هو عبد الملك بن عمرو أبو عامر العقدى. قال سليمان بن داود القزاز: سألت أحمد بن حنبل قلت: أريد البصرة عمن أكتب ؟ قال: ((اكتب عن أبي عامر العقدي ووهب بن جرير)). "الجرح والتعديل" (٣٥٩/٥). وقال ابن معين، والعجلي، وابن شاهين: ((ثقة)). "تاريخ ابن معين" رواية الدارمي (ص١٣٧)، "معرفة الثقات" (١٠٣/٢)، "تاريخ أسماء الثقات" (ص١٥٨). وقال أبو حاتم: ((صدوق)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل".

(٦) هو مهران بن أبي عمر الرازي. قال يحيى بن معين: ((كان شيخا مسلماً كتبت عنه وكان عنده غلط كثير في حديث سفيان)). وقال أيضاً: ((ثقة)). "الجرح والتعديل" (٣٠١/٨). وقال البخاري: ((في حديثه اضطراب)). "التاريخ الكبير" (٤٢٩/٧). وقال النسائي: ((ليس بالقوي)). "تهذيب التهذيب" (٢٩١/١٠). وقال أبو حاتم: ((ثقة صالح الحديث)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال الحاكم أبو أحمد: ((ليس بالمتين عندهم)). وقال الساجي: ((في حديثه اضطراب، وهو من أكثر أصحاب الثوري عنه رواية)). الموضع السابق من "تهذيب التهذيب". وقال العقيلي: ((روى عن الثوري أحاديث لا يتابع عليها)). "الضعفاء الكبير" (٢٢٩/٤). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٥٢٣/٧) وقال: ((يخطئ ويغرب)). وروى له ابن عدي أحاديث من رواية محمد بن حميد عنه ثم قال: و((كل هذه الأحاديث عن مهران إلا القليل يرويه عن مهران محمد بن حميد، وابن حميد له شغل في نفسه مما رواه عن الناس، ومهران خير منه)). "الكامل" (٤٦٢/٦). وقال الدارقطني: ((لا بأس به)). الموضع السابق من "تهذيب التهذيب".

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث يرويه سفيان الثوري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله ﷺ، عن النبي ﷺ). متصلاً مرفوعاً.

الوجه الثاني: (سفيان، عن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن النبي ﷺ). متصلاً مرفوعاً.

الوجه الثالث: (سفيان، عن محمد بن المنكدر أن النبي ﷺ). مرسلاً.

أما الوجه الأول: (سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله ﷺ، عن النبي ﷺ). متصلاً مرفوعاً.

فتفرد به أبو عامر العقدي عن الثوري.

وتفرد به عبد الله بن الجراح عن أبي عامر العقدي: أخرج حديثه أبو سعيد ابن الأعرابي في "المعجم" (ح٩٥٠و١٠٣٧)، وفي "الزهد" (ح٦٥) عن إبراهيم بن الوليد، وأبو نعيم في "الحلية" (١٥٧/٣) و(٩٠/٧)، والبيهقي في "الزهد الكبير" (ح٢٥٤) من طريق محمد بن أيوب، والبيهقي أيضاً من طريق أحمد بن عبيد، والبيهقي في "الشعب" (ح١٠٥١٢) من طريق إسماعيل بن إسحاق، والخليلي، والرافعي في "أخبار قزوين" (١٤١/٣) من طريق يحيى بن عبدك، وعلقه الرافعي في الموضع السابق عن يحيى بن الأعظم، وعمرو بن سلمة، وموسى بن هارون، وذكره الدارقطني في "أطراف الغرائب" (ح١٦٨٦) عن محمد بن المنكدر، عن جابر.

جميعهم (إبراهيم بن الوليد، ومحمد بن أيوب، وأحمد بن عبيد، وإسماعيل بن إسحاق، ويحيى بن عبدك، ويحيى بن الأعظم، وعمرو بن سلمة، وموسى بن هارون) عن عبد الله بن الجراح، عن أبي عامر العقدي، عن الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي ﷺ.

قال الدارقطني: ((تفرد به أبو عامر العقدي عن الثوري عنه — أي محمد بن المنكدر، وتفرد به عبد الله بن الجراح عنه)).

وقال أبو نعيم: ((غريب من حديث محمد والثوري، تفرد به عبد الله بن الجراح)).

وقال أيضاً: ((غريب عن الثوري، تفرد به عنه أبو عامر العقدي)).

وقال الخليلي: ((لم يسنده عن سفيان إلا أبو عامر، وعنه ابن الجراح، وهو ثقة)).

وهذا الوجه عن سفيان خطأ؛ والحمل فيه على عبد الله بن الجراح فإنه متكلم في حفظه.

قال ابن أبي حاتم في "العلل" (س١٨٦٣): ((وسألت أبي عن حديث ؛ رواه عبد الله بن الجراح القهستاني، عن أبي عامر العقدي، عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، أن النبي ﷺ قال: «**الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ما كان منها لله عز وجل**». سمعت أبي يقول: هذا خطأ، إنما هو محمد بن المنكدر، أن النبي ﷺ)).

فهذا الوجه غير محفوظ عن الثوري.

وأما الوجه الثاني: (**سفيان، عن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن النبي ﷺ**). **متصلاً مرفوعاً**.

فتفرد به مهران بن أبي عمر عنه: أخرج حديثه ابن أبي الدنيا في "الزهد" (ح٧)، وفي "ذم الدنيا" (ح٧)، وابن الأعرابي في "الزهد" (ح٦٦)، والدارقطني في "العلل" (١٤/٦٩)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (ح١٣٣١) وقال: ((هذا الحديث مرسل)).

جميعهم من طريق محمد بن حميد الرازي، عن مهران بن أبي عمر به.

وهذا الوجه منكر أيضاً، فهو من رواية مهران وهو سيئ الحفظ، وفي حديثه اضطراب، والراوي عنه كذلك محمد بن حميد الرازي ليس بأحسن حالاً منه، فهو متهم ((قال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير. وقال البخاري: فيه نظر)). "الكاشف" (٢/١٦٦).

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث، فقال: ((يرويه مهران، عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وخالفه أبو عامر العقدي، رواه عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن جابر. وكلاهما غير محفوظ)).

وأما الوجه الثالث: (**سفيان، عن محمد بن المنكدر أن النبي ﷺ**). **مرسلاً**.

فتفرد به الحافظ يحيى بن سعيد القطان مخالفاً به عبد الله بن الجراح، ومهران بن أبي عمر: أخرج حديثه أحمد في "الزهد" (ح١٥٧)، وأبو داود في "المراسيل" (ح٤٧٣) قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى بن سعيد عنه به.

ويحيى بن سعيد القطان[١] أحد حفاظ الدنيا، ومن أثبت الناس في الثوري، وروايته هذه كشفت علة الحديث، وأن المحفوظ فيه الإرسال، كما تقدم عن أئمة العلل، أبي حاتم الرازي، وابن الجوزي، وهو المفهوم من كلام الدارقطني.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه سفيان الثوري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله ﷺ، عن النبي ﷺ). متصلاً مرفوعاً.

تفرد به أبو عامر العقدي عن الثوري.

وتفرد به عبد الله بن الجراح عن أبي عامر العقدي.

وهذا الوجه عن سفيان خطأ؛ والحمل فيه على عبد الله بن الجراح فإنه متكلم في حفظه.

ورجح أبو حاتم إرسال هذا الحديث.

فهذا الوجه غير محفوظ عن الثوري.

الوجه الثاني: (سفيان، عن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن النبي ﷺ). متصلاً مرفوعاً.

تفرد به مهران بن أبي عمر، وتفرد به عنه محمد بن حميد الرازي، ومهران: سيئ الحفظ وفي حديثه اضطراب، والراوي عنه: محمد بن حميد الرازي متهم، فهذا الوجه منكر أيضاً.

ورجح الدارقطني أن الوجه الأول والثاني غير محفوظين.

الوجه الثالث: (سفيان، عن محمد بن المنكدر أن النبي ﷺ). مرسلاً.

تفرد به أحد حفاظ الدنيا، ومن أثبت الناس في الثوري يحيى بن سعيد القطان مخالفاً به عبد الله بن الجراح، ومهران بن أبي عمر، ورجح أئمة العلل هذا الوجه، وأن المحفوظ في الحديث الإرسال.

---

(١) يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ التيمي، أبو سعيد الأحول القطان البصري، قال ابن أبي حاتم: ((ومن العلماء الجهابذه النقاد من أهل البصرة من الطبقة الثانية يحيى بن سعيد القطان)). "الجرح والتعديل" (٢٣٢/١). وقال الذهبي: ((الإمام الكبير أمير المؤمنين في الحديث، ... الحافظ)). "سير أعلام النبلاء" (١٧٥/٩). من أثبت الناس في الثوري " تهذيب التهذيب" (١٩٠/١١). وقال الخزرجي: ((الحافظ الحجة أحد أئمة الجرح والتعديل)). "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال" (ص٤٢٣).

الحكم على الحديث

الحديث ضعيف من وجهه الراجح فهو مرسل.

لكن الحديث له شواهد عن عدد من الصحابة: أبي الدرداء، وأبي هريرة ﭫ.

- حديث أبي الدرداء ﭬ: أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٣٥٧٣٥) قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا وهيب، قال: حدثنا موسى بن عقبة، قال: حدثني بلال بن سعد الكندي، عن أبيه – أي سعد بن تميم –، عن أبي الدرداء، أنه كان إذا ذكر الدنيا، قال: إنها ملعونة ملعون ما فيها.

  وروي عن أبي الدرداء من طرق أخرى لا تصح، وهذا إسناد صحيح موقوف على أبي الدرداء.

- وحديث أبي هريرة ﭬ: أخرجه الترمذي (ح٢٣٢٢) قال: حدثنا محمد بن حاتم المؤدب حدثنا علي بن ثابت حدثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان قال: سمعت عطاء بن قرة قال: سمعت عبد الله بن ضمرة قال: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ألا الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه وعالم أو متعلم**».

  وقال: هذا حديث حسن غريب.

  وذكره السيوطي في "الجامع الصغير" (ح١٩٦٧) ورمز له بالحسن.

فيرتقي الحديث بشواهده إلى الحسن لغيره.

(١٤)- قال الخليلي[١]: أبو الضحاك المِنْسَجِر بن الصلت بن المِنْسَجِر بن الصلت القزويني: جده من ناقلي أهل العراق، سمع أباه الصلت، عن عبد الرحمن بن مغرا الرازي، وسمع عبد الكريم بن روح، والقاسم بن الحكم العرني، ومحمد بن بكير الحضرمي وغيرهم.

صدوق ثقة، سمع منه الغرباء وأهل قزوين، روى عنه: الحسن بن علي الطوسي، وأبو نعيم الجرجاني، وإسحاق بن محمد الكيساني، وأحمد بن إبراهيم بن سمويه العجلي، وعلي بن إبراهيم ابن سلمة القطان، وعلي بن محمد بن مهرويه، وسليمان بن يزيد الفامي، وآخر من روى عنه من أهل قزوين أحمد بن محمد بن ميمون، وتقع في أحاديثه غرائب يتفرد بها، ومات أول سنة ست وسبعين ومائتين.

حدثنا الحسين بن علي بن محمد المذكر، وعبد الله بن محمد الحافظ وغيرهما قالوا: حدثنا علي بن إبراهيم القطان، حدثنا المِنْسَجِر بن الصلت، حدثنا عبد الكريم بن روح[٢]، حدثنا سفيان الثوري، عن سليمان التيمي، عن بكر بن عبد الله المزني، عن [ابن][٣] المغيرة بن شعبة، عن أبيه أن النبي ﷺ أتى سُباطة[٤] قوم، فبال قائماً، ثم توضأ ومسح على خفيه.

حديث صحيح مشهور. سليمان التيمي رواه عنه جماعة. غريب من حديث الثوري عنه، لم يروه عنه غير عبد الكريم، واختلف على سليمان: منهم من رواه عنه عن بكر مرسلاً عن المغيرة، ومنهم من جوده فرواه عن [ابن][٥] المغيرة عنه.

---

(١) "الإرشاد" (٧١٣/٢).

(٢) هو عبد الكريم بن روح بن عنبسة بن سعيد بن أبي عياش البزار أبو سعيد البصري مولى عثمان بن عفان. قال أبو حاتم ((مجهول، ويقال: إنه متروك الحديث)). "الجرح والتعديل" (٦١/٦). قال عمرو بن رافع: ((دخلت عليه بالبصرة ولم أسمع منه)). "تهذيب الكمال" (٢٤٩/١٨). وقال الدارقطني، وابن عبد البر: ((ضعيف)). "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١١٤/٢)، و"الاستيعاب في معرفة الأصحاب" (١٣٣/٢). وقال ابن حبان: ((يخطئ ويخالف)). "الثقات" (٤٢٣/٨).

(٣) وردت في المطبوع [عن المغيرة بن شعبة، عن أبيه]، وصوبتها من المخطوط.

(٤) السُّباطة والكُناسةُ: الموضعُ الذي يُرْمَى فيه الترابُ والأوساخ وما يُكْنَس من المنازل. وقيل هي الكُناسة نفْسُها. وإضافتُها إلى القَوم إضافةُ تخصيص لا مِلْك. " النهاية في غريب الحديث والأثر" (٨٤٠/٢).

(٥) وردت في المطبوع [عن المغيرة]، وصوبتها من المخطوط.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث فيه خلاف كثير لو تتبعته لأصبح مؤلفاً مستقلاً، لذا سأذكر الوجه الذي تعرض له الخليلي فقط.

ويكفي أن تعرف العلل الكثيرة التي فيه أن الدارقطني ذكر بعضاً من علل هذا الحديث في كتابه "العلل" (٧/ من الصفحة٩٥ إلى الصفحة١١٢) أي ١٨صفحة.

هذا حديث مركب من حديثين، رواهما المغيرة بن شعبة وهما:

١/ المسح على الخفين

٢/ البول قائماً.

أما الحديث الأول: فيرويه بكر بن عبد الله المزني، واختلف عنه:

الوجه الأول: (**بكر، عن حمزة بن المغيرة، عن أبيه**).

رواه حميد الطويل: أخرجه أحمد في "المسند" (ح١٨١٧٢)، والنسائي (ح١٠٨)، وابن ماجه (ح١٢٣٦)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٧١٠)، وابن حبان في "صحيحه" (ح١٣٤٧)، والطبراني في "الكبير" (ح٨٨٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح٢٧٠).

جميعهم عن حميد، به.

وأخرجه مسلم (ح٦٥٦) عن محمد بن عبد الله بن بزيع، عن يزيد بن زريع، عن حميد، عن بكر، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، به. فذكر "عروة بدل "حمزة". قاله أبو مسعود الدمشقي- كما في "تحفة الأشراف" (٨/٤٧٤)-: كذا يقول مسلم في حديث ابن بزيع، عن ابن زريع: "عروة بن المغيرة"، وخالفه الناس، فقالوا: "حمزة بن المغيرة" بدل: "عروة بن المغيرة". وقد نقل النووي في "شرح مسلم" (٣/١٧١) عن الدارقطني أن الوهم من ابن بزيع، كما نقل عن الدارقطني والقاضي عياض أن الصحيح هو حمزة.

قال: ((وأما أبو الحسن الدارقطني فنسب الوهم فيه إلى محمد بن عبد الله بن بزيع لا إلى مسلم. هذا آخر كلام الغساني.

قال القاضي عياض: "حمزة بن المغيرة" هو الصحيح عندهم في هذا الحديث وإنما "عروة بن المغيرة" في الأحاديث الأخر. وحمزة وعروة ابنان للمغيرة، والحديث مروي عنهما جميعا، لكن رواية بكر بن عبد الله بن المزني إنما هي عن حمزة بن المغيرة، وعن ابن المغيرة غير مسمى، ولا يقول بكر: عروة، ومن قال: عروة عنه فقد وهم)).

الوجه الثاني: (بكر، عن ابن المغيرة، ولم يسمه، عن أبيه).

رواه سليمان التيمي، وعنه: خالد الواسطي، ويزيد بن زريع، ويزيد بن هارون.

خالد الواسطي، ويزيد بن زريع، ذكرهما الدارقطني في "العلل" (١٠٤/٧) ولم أقف عليهما.

ويزيد بن هارون: أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٢٣٠) – ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (ح٨٨٧) – والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح٢٧١).

واختلف عن معتمر، عن أبيه:

معتمر، عن أبيه، عن بكر، عن ابن المغيرة، عن أبيه، رواه:

أمية بن بسطام ومحمد بن عبد الأعلى: أخرجهما مسلم (ح٦٥٧).

ونصر بن علي، وأبو نعيم الحلبي، ذكرهما الدارقطني في "العلل" (١٠٤/٧) ولم أقف عليهما.

وعلي بن المديني: أخرجه الطبراني في "الكبير" (ح٨٨٨).

وكذلك قال علي بن الحسين الدرهمي: عن معتمر، إلا أنه قال: عن حمزة بن المغيرة، عن أبيه، ذكره الدارقطني في "العلل" (١٠٤/٧) ولم أقف عليه.

معتمر، عن أبيه، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه، رواه:

محمد بن عبد الأعلى: أخرجه مسلم (ح٦٥٨).

ومسدد: أخرجه أبو داود (ح١٥٠).

وأبو الأشعث أحمد بن المقدام: أخرجه الدارقطني في "السنن" (ح٧٣٨و٧٣٩).

الوجه الثالث: (بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه)، قال بكر: وقد سمعته من ابن المغيرة، ولم يسمه.

رواه يحيى القطان، عن التيمي، عنه، وهو من المزيد في متصل الأسانيد.

أخرجه أحمد في "المسند" (ح١٨٢٣٤)، ومسلم (ح٦٥٩)، وأبو داود (ح١٥٠)، والترمذي (ح١٠٠)، والنسائي (ح١٠٧)، والدارقطني في "السنن" (ح٧٤٠)، وابن الجارود في "المنتقى" (ح٨٣)، وابن حبان في "صحيحه" (ح١٣٤٦)، والطبراني في "الكبير" (ح٨٨٦).

قال أحمد: ((حدثنا يحي بن سعيد، قال: حدثنا التيمي، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه أن النبي ﷺ توضأ، فمسح بناصيته، ومسح على الخفين والعمامة. قال بكر: وقد سمعته من ابن المغيرة)).

وقال الترمذي: ((حسن صحيح)).

وتفرد بروايته عبد الكريم بن روح عن الثوري، عن التيمي، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن المغيرة. لم يخرجه سوى الخليلي، واستغربه من حديث عبد الكريم عن الثوري، فأين أصحاب الثوري المقدمين فيه حتى يأتي مثل عبد الكريم في ضعفه ويروي هذا الحديث الذي يتسابق الحفاظ على روايته.

الوجه الرابع: (بكر مرسلاً، عن المغيرة).

رواه عاصم الأحول: أخرجه الطيالسي في "المسند" (ح٦٩١).

ورواه محمد بن جعفر عن سعيد بن أبي عروبة: أخرجه أحمد في "المسند" (ح١٨١٥٧).

وروي عن داود بن أبي هند، عن بكر، عن المغيرة مرسلاً أيضاً، ذكره الدارقطني في "العلل" (١٠٥/٧) ولم أقف عليه.

وقال الدارقطني في "العلل" (١٠٦/٧): ((والحسن لم يسمع هذا من المغيرة، وإنما سمعه من حمزة بن المغيرة، عن أبيه. وذلك بين في رواية يحي القطان، عن سليمان التيمي، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه)).

وأما الحديث الثاني: حديث السباطة: فيرويه أبو وائل شقيق بن سلمة، واختلف عنه: فيرويه عاصم بن أبي النجود، وحماد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة، ووهما فيه على أبي وائل.

ورواه الأعمش ومنصور، عن أبي وائل، عن حذيفة، عن النبي ﷺ، وهو الصواب.

أما **حديث أبي وائل، عن المغيرة**: فأخرجه أحمد في "المسند" (ح١٨١٥٠) عن عاصم وحماد، وفي "العلل" (ح٤٥٠٥و٤٥١١) عن عاصم، وعبد بن حميد في "المنتخب" (ح٣٩٦) من طريق حماد، وفي (ح٣٩٩) من طريق عاصم، والترمذي في "العلل الكبير" (ح٥)، وابن ماجه (ح٣٠٦) من طريق عاصم، وابن خزيمة في "صحيحه" (ح٦٣) من طريقهما، والطبراني في "الكبير" (ح٩٦٦-٩٦٩) من طريقهما، وذكره الترمذي (ح١٣).

قال أحمد: ((منصور والأعمش أثبت من حماد وعاصم)).

وقال الترمذي في "الجامع": ((وحديث أبي وائل عن حذيفة أصح)).

وقال أيضاً في "العلل": ((وروى حماد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة مثل رواية عاصم، والصحيح ما روى منصور والأعمش)).

وقال ابن ماجه: ((حدثنا إسحاق بن منصور، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة عن عاصم عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائما.

قال شعبة: قال عاصم يومئذ، وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة، وما حفظه، فسألت عنه منصورًا فحدثنيه عن أبي وائل عن حذيفة أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائما)).

وذكر الدارقطني في "العلل" (٩٥/٧) أن عاصما وحمادا وهما فيه على أبي وائل، وقال: ((ورواه الأعمش ومنصور عن أبي وائل عن حذيفة، عن النبي ﷺ، وهو الصواب)).

وأما **حديث أبي وائل عن حذيفة**: فأخرجه الجماعة وغيرهم، البخاري (ح٢٢٤) عن الأعمش، و(ح٢٢٥و٢٢٦و٢٤٧١) عن منصور، ومسلم (ح٦٤٧)، وأبو داود (ح٢٣)، والترمذي (ح١٣) عن الأعمش، والنسائي (ح٢٦) عن الأعمش، و(ح٢٧) عن منصور، و(ح٢٨) عنهما، وابن ماجه (ح٣٠٥و٥٤٤) عن الأعمش.

قال البخاري: حدثنا آدم قال حدثنا شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة قال: أتى النبي ﷺ سُبَاطَةَ قومٍ فبال قائماً، ثم دعا بماءٍ فجئته بماءٍ فتوضأ.

وقال مسلم: حدثنا يحي بن يحي التميمي، أخبرنا أبو خيثمة، عن الأعمش، عن شقيق، عن حذيفة، قال: «كنت مع النبي ﷺ فانتهى إلى سُبَاطَةِ قوم، فبال قائما» فَتَنَحَّيْتُ فقال: «**ادْنُهْ**» فدنوت حتى قمت عند عَقِبَيْهِ «فتوضأ فمسح على خُفيه».

قال ابن حجر في "الفتح" (١/٣٢٩): ((زاد مسلم وغيره فيه ذكر المسح على الخفين، وهو ثابت أيضا عند الإسماعيلي وغيره من طرق عن شعبة عن الأعمش...، ولعل البخاري اختصره لتفرد الأعمش به، فقد روى ابن ماجه من طريق شعبة أن عاصما رواه له عن أبي وائل عن المغيرة: "أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائما".

قال عاصم: وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه، يعني: أن روايته هي الصواب.

قال شعبة: فسألت عنه منصورا فحدثنيه عن أبي وائل عن حذيفة. يعني: كما قال الأعمش، لكن لم يذكر فيه المسح، فقد وافق منصور الأعمش على قوله: عن حذيفة دون الزيادة ولم يلتفت مسلم إلى هذه العلة بل ذكرها في حديث الأعمش لأنها زيادة من حافظ.

وقال الترمذي: حديث أبي وائل عن حذيفة أصح. يعني: من حديثه عن المغيرة، وهو كما قال، وإن جنح ابن خزيمة إلى تصحيح الروايتين لكون حماد بن أبي سليمان وافق عاصماً على قوله عن المغيرة، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما فيصح القولان معا، لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش ومنصور لاتفاقهما أصح من رواية عاصم وحماد لكونهما في حفظهما مقال)).

الخلاصة

هذا حديث مركب من حديثين، رواهما المغيرة بن شعبة وهما:

١/ المسح على الخفين.

٢/ البول قائماً.

أما الحديث الأول: فيرويه بكر بن عبد الله المزني، واختلف عنه:

فرواه بكر، عن حمزة بن المغيرة، عن أبيه.

جميع من رواه عن بكر قال: عن حمزة بن المغيرة عدا مسلم قال: عروة بن المغيرة. وقال القاضي عياض وغيره: الصحيح هو حمزة، والرواية الصحيحة عن بكر المزني إنما هي عن حمزة بن المغيرة، وعن ابن المغيرة غير مسمى.

وكذلك رواية يحيى القطان عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه، وقال بكر: وقد سمعته من ابن المغيرة، ولم يسمه. كما ذكر ذلك الدارقطني.

وروي عن بكر عن المغيرة مرسلاً، ولا يصح. وقد قال الدارقطني بأن الحسن لم يسمع هذا من المغيرة، وإنما سمعه من حمزة بن المغيرة، عن أبيه.

وذلك بين في رواية يحيى القطان، عن سليمان التيمي، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه.

وأما الحديث الثاني: حديث السباطة: فيرويه أبي وائل شقيق بن سلمة، واختلف عنه:

فيرويه عاصم بن أبي النجود، وحماد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة، ووهما فيه على أبي وائل.

ورواه الأعمش ومنصور، عن أبي وائل، عن حذيفة، عن النبي ﷺ، وهو الصواب.

الحكم على الحديث

الحديث مخرج في الصحيحين وغيرهما.

(١٥)- قال الخليلي[١]: علي بن عثَّام العامري الكوفي دخل نيسابور واستوطنها حتى مات، كبير محدث ابن محدث، كان يحيى بن يحيى يعتمد عليه في الجرح والتعديل. روى عنه محمد بن رافع ومحمد بن عبد الوهاب وغيرهما من كبار شيوخ نيسابور، وكان له في النحو واللغة رأس مال. سمع سعير بن الخمس وأباه وغيرهما، ومات سنة عشر ومائتين، ويتفرد بحديث عن سُعَيْرٍ: حدثناه محمد ابن إسحاق الكيساني، ومحمد بن سليمان الفامي قالا: حدثنا الحسن بن علي الطوسي، حدثنا محمد بن عبد الوهاب[٢]، حدثنا علي بن عثَّام[٣]، حدثنا سُعَيْرُ بن الخِمْس[٤]، عن مُغِيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله «**حديث الوسوسة**».

وحدثني عبد الله بن محمد بن علي بن زياد، حدثنا عبد الله بن محمد بن الشرقي، حدثنا محمد بن عبد الوهاب، حدثنا علي بن عثَّام به.

ورواه أبو حاتم الرازي، عن علي بن عثَّام. وتَكَلَّمَ في أبي حاتم حُسَّادُهُ في سماعه من علي بن عثَّام.

حدثنا عبد الله بن محمد القاضي، والقاسم بن محمد، من أصل كتاب علي بن إبراهيم قالا: حدثنا علي بن إبراهيم القطان، حدثنا أبو حاتم، ح، وحدثني القاسم بن علقمة، حدثنا

---

(١) "الإرشاد" (٨٠٧/٢).

(٢) هو محمد بن عبد الوهاب بن حبيب العبدي، أبو أحمد الفراء النيسابوري. قال مسلم بن الحجاج: ((ثقة صدوق)). "تهذيب التهذيب" (٢٨٥/٩). وقال النسائي: ((ثقة)). وقال الحاكم: ((كان من أعقل مشايخنا، ويلقب بحمك، أخذ الأدب عن الأصمعي وغيره، والحديث عن أحمد وعلي ويحيى، والفقه عن أبيه وغيره، وكان يفتي في هذه العلوم ويرجع إليه فيها)). قال علي بن الحسن الدرابجردي: ((أبو أحمد عندي ثقة مأمون)). "تهذيب الكمال" (٢٩/٢٦).

(٣) هو على بن عثام العامري، أبو الحسن الكوفى. قال عنه أبو حاتم، وابن حجر: ((ثقة)). "الجرح والتعديل" (١٩٩/٦)، و"تقريب التهذيب" (ص٤٠٣). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٦٤/٨). وقال الحاكم: ((أديب فقيه حافظ زاهد واحد عصره، وكان لا يحدث إلا بعد الجهد، وأكثر ما أخذ عنه الحكايات والزهديات والأشعار والتفسير وأقاويله في الجرح والتعديل)). "تهذيب الكمال" (٥٧/٢١)، و"تهذيب التهذيب" (٣١٨/٧).

(٤) هو سُعَيْرُ بن الخِمْس التميمي أبو مالك ويقال أبو الأحوص. قال عنه ابن معين والدارقطني: ((ثقة)). "الجرح والتعديل" (٣٢٣/٤)، و"تهذيب الكمال" (١٣٠/١١). وقال البخاري: ((كان قليل الحديث، ويروون عنه مناكير)). "تهذيب التهذيب" (٩٣/٤). وقال أبو حاتم الرازي: ((صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال الترمذي: ((هو ثقة عند أهل الحديث)). "علل الترمذي الكبير" ترتيب أبي طالب القاضي (ص٣١٦). وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (٤٣٦/٦).

عبد الرحمن بن أبي حاتم، حدثنا أبي قال: قرأت على علي بن عثَّام العامري، فذكر مثله.

وهذا الحديث أرسله أبو عوانة، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن عبد الله[١].

قال جرير بن عبد الحميد، وأبو جعفر الرازي: عن مغيرة، عن إبراهيم قال رجل: يا رسول الله... فذكر حديث الوسوسة.

قال لي عبد الله بن محمد القاضي الحافظ: أعجب من مسلم كيف أدخل هذا الحديث في الصحيح عن محمد بن عبد الوهاب، وهو معلول فرد؟!

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث يرويه مغيرة بن مقسم. واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (مُغِيرة بن مقسم، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود ﵁) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (مُغِيرة، عن إبراهيم) مرسلاً.

أما الوجه الأول: (مُغِيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله) مرفوعاً.

فتفرد به علي بن عثام، عن سعير بن الخمس عنه.

ويرويه عن علي كل من:

١. محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (ح٧٨٣).

٢. ويوسف بن يعقوب الصفار: أخرج حديثه مسلم (ح٣٥٩)، والطبراني في "الكبير" (ح١٠٠٢٤)، وأبي نعيم في "المستخرج على صحيح مسلم" (ح٣٤٢) – ومن طريقه: المزي في "تهذيب الكمال" (١٣٢/١١)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (١٩٤/٤) –.

قال مسلم: حدثنا يوسف بن يعقوب الصَّفَّارُ، حدثني علي بن عَثَّامٍ، عن سُعَيْرِ بْنِ الْخِمْسِ، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: سئل النبي ﷺ عن

---

(١) يبدو أن ذكر (عبد الله بن مسعود ﵁) في هذا الإسناد خطأ من الخليلي، فجميع من ذكروا الحديث المرسل، جعلوه من مراسيل إبراهيم، ولا ذكر لابن مسعود فيه، فالله تعالى أعلم بالصواب.

الوسوسة، قال: «**تلك مَحْضُ الإِيمَانِ**[١]».

وقال أبو الفضل بن عمار الشهيد في "علل أحاديث في صحيح مسلم" (ص٣): ((وليس هذا الحديث عندنا بالصحيح؛ لأن جرير بن عبد الحميد وسليمان التيمي روياه عن مغيرة عن إبراهيم، ولم يذكروا ابن مسعود. وسُعَير ليس هو ممن يحتج به؛ لأنه أخطأ في غير حديث مع قِلَّة ما أسند من الأحاديث)).

وقال المزي: ((وليس لسعير ولا لعلي بن عثام ولا للصفار عند مسلم سواه وهو حديث عزيز)).

وقال الذهبي: ((هذا حديث حسن صحيح غريب من الأفراد أخرجه مسلم عن الصفار فوافقناه بعلو، وليس لسعير لا ولعلي ولا للصفار في صحيح مسلم سواه)).

- والحسين بن منصور بن جعفر أخرج حديثه النسائي في "السنن الكبرى" (ح١٠٤٣٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨٩/٥٧).
- ومحمد بن عبد الوهاب أخرج حديثه ابن منده في "الإيمان" (ح٣٤٧)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٢٢٩)، وابن حبان في "صحيحه" (ح١٤٩)، والبغوي في "شرح السنة" (ح٥٩)، والخليلي، والبيهقي في "الشعب" (ح٣٣٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨٩/٥٧)، وفي "معجمه" (ح٨٨٢).

وقال الخليلي: ((قال لي عبد الله بن محمد القاضي الحافظ: أعجب من مسلم كيف أدخل هذا الحديث في الصحيح عن محمد بن عبد الوهاب، وهو معلول فرد؟!)).

قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢٨٥/٩): ((ولم أر الحديث المذكور في صحيح مسلم إلا عن يوسف بن يعقوب الصفار عن علي بن عثام. فالله تعالى أعلم)).

وقال البيهقي: ((ورواه جرير وسليمان التيمي وأبو عوانة وأبو جعفر الرازي عن مغيرة عن إبراهيم مرسلا. وهو فيما ذكره شيخنا أبو عبد الله – أي الحاكم – عن أبي علي الحافظ)).

---

(١) المحض: هو الصريح الخالص. قال الخطابي في "معالم السنن" (١٤٧/٤): ((قول: ذاك صريح الإيمان، معناه: أن صريح الإيمان هو الذي يمنعكم من قبول ما يلقيه الشيطان في أنفسكم والتصديق به حتى يصير ذلك وسوسة لا يتمكن في قلوبكم، ولا تطمئن إليه أنفسكم. وليس معناه أن الوسوسة نفسها صريح الإيمان، وذلك أنها إنما تتولد من فعل الشيطان وتسويله، فكيف تكون إيماناً صريحاً. وقد روي في حديث آخر أنهم لما شكوا إليه ﷺ ذلك قال: «**الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة**»)).

٣. وأبو حاتم الرازي: أخرج حديثه الخليلي، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (ح١٣٢٧).

٤. وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم: أخرج حديثه أبو الفضل الزهري في جزء "حديث أبي الفضل الزهري" (ح٥٢٢).

أما الوجه الثاني: (**مُغِيرة، عن إبراهيم) مرسلاً**.

فأرسله عنه: أبو عوانة، وأبو جعفر الرازي، وجرير بن عبد الحميد، وسليمان التيمي، ولم أجد من أخرجهم، لكن أشار إلى مراسيلهم:

-أبو الفضل بن عمار الشهيد، كما تقدم.

-والخليلي، حيث قال: ((وهذا الحديث أرسله أبو عوانة، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن عبد الله. قال جرير بن عبد الحميد، وأبو جعفر الرازي: عن مغيرة، عن إبراهيم قال رجل: يا رسول الله... فذكر حديث الوسوسة)).

-والبيهقي، كما تقدم.

وتابع المغيرة على هذا الوجه حماد بن أبي سليمان: أخرج حديثه النسائي في "السنن الكبرى" (ح١٠٤٣٣)، قال: ((أخبرنا محمد بن بشار، قال: حدَّثنا عبد الرحمن، قال: حدَّثنا سفيان، عن حماد، عن إبراهيم، أَن النبيَّ ﷺ قال: «**ذَاكَ مَحْضُ الإِيمَانِ**».

قلت: وفيما تقدم من كلام العلماء نجد انتقاداً لمسلم في إخراجه هذا الحديث، بسبب تفرد علي بن عثام برواية الحديث عن سعير المطعون فيه، ويمكن الرد على هذا الانتقاد بعدة نقاط:

أولاً: أن أول من ذكر هذه الروايات المرسلة هو ابن عمار الشهيد (ت٣١٧هـ)، ولم نجد العلماء المتقدمين أخرجوها، أو حتى أشاروا لها، حتى أن النسائي لما أخرج حديث حماد هذا جعل الخلاف بينه وبين الوجه الموصول عن المغيرة، فلو كانت عنده هذه الروايات معتبرة لنصب الخلاف بين من أرسل وأسند الحديث عن المغيرة.

والخليلي ذكرها دون إسناد.

والبيهقي وشيخه أبو عبد الله الحاكم لم يقفا على هذه الروايات المرسلة، بل مجرد ذكر لها

دون إسناد أيضاً، مما يدل على أنها غير معلومة لدى بعض الحفاظ.

فيبدو أن هذه الروايات المرسلة عن المغيرة غير معتبرة ولا معلومة عند العلماء، لذا لم تحفل بها مؤلفاتهم، ولذلك لم ير مسلماً أنها معارضة لحديث سعير؛ إما لعدم علمه بها، أو لسقوطها عنده.

ثانياً: ((أن رواية سعير لهذا الحديث قد أخرجها الأئمة، ولم يطعن فيها سوى أبي الفضل الهروي، ومن قلده، ممن جاء بعده، وأما أئمة العلل والحفاظ النقاد الذين سبقوا أبا الفضل فلم يؤثر عن أحد منهم القدح في هذا الحديث مع إخراجهم له وروايتهم إياه)) [١].

ثالثاً: أن سعير بن الخمس وإن كان قليل الحديث وليس في الضبط كجرير بن عبد الحميد وسليمان التيمي إلا أنه ثقة، وثّقه غير واحد من أهل العلم، بل قال عنه ابن حبان بأنه من متقني أهل الكوفة، وطريقة روايته للحديث تدل على أن الرجل متوثق مما روى، فقد روى الحديث محمد بن عبد الوهاب الفراء –كما عند أبي عوانة وغيره– قال: سمعت علي بن عثام يقول: أتيت سعير بن الخمس أسأله عن حديث الوسوسة فلم يحدثني، فأدبرت أبكي، ثم لقيني فقال: تعال حدثنا مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: "سألنا رسول الله ﷺ عن الرجل يجد الشيء لو خر من السماء فتخطفه الطير كان أحب إليه من أن يتكلم؟ قال: «**ذاك صريح الإيمان**». فهذه الرواية، وهي رواية محمد بن عبد الوهاب لهذا الحديث عن علي بن عثام تدل على أن الحديث كان معروفاً عن سعير، ولذلك طلبه منه علي بن عثام، وتدل على أنه من المستبعد أن يخطئ فيه سعير، لأنه إنما رواه لابن عثام بعد اهتمام واستشعار بالأهمية، لكون ابن عثام طلبه منه فامتنع، فلما رأى حرصه حدثه به، ومن المستبعد أن يحدث بما امتنع منه بسبب ما رآه من حرص المتلقي على سماعه، ويكون غير ضابط له[٢].

---

(١) مشاركة محمد بن سعيد المري، "أرشيف ملتقى أهل الحديث- ٢" (٢٩٢/١٥)، المكتبة الشاملة.

(٢) انظر المرجع السابق.

رابعاً: ويمكن أن يعتذر لمسلم أنه لم يخرج هذا الحديث في الأصول، إنما في الشواهد؛ لأنه صدَّر الباب بحديث أبي هريرة، ثم أتبعه بحديث ابن مسعود هذا؛ فكأنه شاهد لحديث أبي هريرة، وقد قال في مقدمة "صحيحه" (٥/١)- بعد أن بلغه اعتراض أبي زرعة الرازي على بعض رواته وأنهم دون الصحيح بكثير، فاعتذر له مسلم بأنه يخرج أحاديث هؤلاء لأن أسانيدهم عالية، ولأن الحديث بنفسه ثابت من طرق أخرى ولكنها نازلة -: ((فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار)).

فهذا الحديث من الضرب الثاني الذي ذكره مسلم في مقدمة "صحيحه".

خامساً: أن للحديث شواهد تدل على أن النبي ﷺ قاله، منها:

- حديث أبي هريرة السابق لهذا الحديث عند مسلم (ح٣٥٨) (وله عنه طرق كثيرة) قال: ((حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به؟ قال: «**وقد وجدتموه؟**». قالوا: نعم. قال: «**ذاك صريح الإيمان**»)).

- وحديث ابن عباس رضي الله عنهما عند أبي داود (ح٥١١٤)، قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، وابن قدامة بن أَعْيَنَ، قالا: حدثنا جرير، عن منصور، عن ذر، عن عبد الله بن شداد، عن ابن عباس، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن أحدنا يجد في نفسه - يُعَرِّضُ بالشيء - لأن يكون حُمَمَةً أحب إليه من أن يتكلم به، فقال: «**الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الحمد لله الذي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الْوَسْوَسَةِ**». قال ابن قدامة: «رَدَّ أَمْرَهُ». مَكَانَ «رَدَّ كَيْدَهُ». قال الألباني: ((صحيح)).

-وحديث عائشة رضي الله عنها عند أحمد في "المسند" (ح٢٤٧٥٢)، قال: حدثنا مؤمل حدثنا حماد عن ثابت عن شهر بن حوشب عن خاله عن عائشة رضي الله عنها قالت: شكوا إلى رسول الله ﷺ ما يجدون من الوسوسة، وقالوا: يا رسول الله إنا لنجد شيئا لو أن أحدنا خرَّ من السماء كان أحب إليه من أن يتكلم به؟ فقال النبي ﷺ: «**ذاك محض الإيمان**».

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٨٣/١): ((رواه أحمد وأبو يعلى، وفي إسناده شهر بن حوشب)). قال عنه ابن حجر في "التقريب" (ص٢٦٩): ((صدوق كثير الإرسال والأوهام)).

-وحديث أنس رضي الله عنه عند أبي يعلى (ح٤١٢٨)، قال: حدثنا محمد بن بكار حدثنا عباد ابن عباد المهلبي عن يزيد الرقاشي: عن أنس بن مالك قال: قالوا: يا رسول الله أرأيت أحدنا يحدث نفسه بالشيء الذي لأن يخر من السماء فينقطع أحب إليه من أن يتكلم به؟ فقال رسول الله ﷺ: «**تلك محض الإيمان**». قال الهيثمي في "المجمع" (١٨٤/١): ((رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح إلا يزيد بن أبان الرقاشي)). قال عنه ابن حجر في "التقريب" (ص٥٩٩): ((ضعيف)).

الخلاصة

هذا الحديث يرويه مغيرة بن مقسم. واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (مُغِيرة بن مقسم، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) مرفوعاً.

رواه عنه عدد من الرواة، وأخرجه أئمة الإسلام، ومنهم مسلم، وقد انتقد مسلم على إخراجه هذا الحديث في "صحيحه".

الوجه الثاني: (مُغِيرة، عن إبراهيم) مرسلاً.

لم يثبت هذا الوجه.

ثم أوردت الردود على انتقاد مسلم:

- وقد بينت أن الوجه المرسل للحديث لا يثبت، ولذا لم يعده مسلم معارضاً للوجه الأول؛ إما لعدم علمه بمروياته، أو أنها لم تصح عنده.
- وأما سعير وإن انتقده البعض إلا أنه ضابط لما روى بدليل القصة التي حدثت له من أجل أن يروي الحديث لعلي بن عثام، وقد أخرج رواية سعير الأئمة في مصنفاتهم، في حين لم يوردوا الروايات المرسلة.
- وأن مسلماً لم يخرج الحديث في الأصول وإنما في الشواهد، فلا يلام على إخراج الحديث في صحيحه سيما أنه قد بين طريقته في إيراد الأحاديث في مقدمة كتابه.
- ثم أن للحديث شواهد تدل على أن النبي ﷺ قد قاله.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح، وله شواهد كثيرة عن أبي هريرة، وابن عباس، وعائشة، وأنس وغيرهم رضي الله عنهم.

(١٦)- قال الخليلي[١] : حدثني علي بن أحمد بن صالح المقرئ، حدثنا الحسن بن علي الطوسي، حدثنا الفضل بن خُرَّم اليَشْكُري الهروي، حدثنا مالك بن سليمان، حدثنا شعبة وإسرائيل، عن أبي إسحاق[٢]، عن أبي بردة، عن أبي موسى قال: قال النبي ﷺ: «**لا نكاح إلا بوَلي**». لم يُسنده عن شعبة إلا مالك، ويزيد بن زُريع، والنعمان بن عبد السلام، ومؤمل بن إسماعيل، جميعاً بين شعبة وسفيان، وأسنداه. فأما الباقون من كبار أصحاب سفيان وشعبة رووا عنهما، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

التخريج والدراسة [٣]

علته: الاختلاف بين الوصل والإرسال.

هذا الحديث مداره على أبي إسحاق السبيعي، واختلف عنه على وجهين:

١. أبو إسحاق، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ. (مسنداً مرفوعاً).

٢. أبو إسحاق، عن أبي بُرْدَةَ، عن النبي ﷺ. (مرسلاً).

---

(١) "الإرشاد" (٨٧١/٣).

(٢) هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، أبو إسحاق السَّبِيعي -بفتح المهملة وكسر الموحدة-، متفق على توثيقه وجلالته، غير أنه كبر وتغير حفظه، وكان ربما دلس، "تهذيب الكمال" (١٠٢/٢٢). قال أبو حاتم: ((ثقة وهو أحفظ من أبي إسحاق الشيباني، ويشبه الزهري في كثرة الرواية واتساعه في الرجال)). "الجرح والتعديل" (٢٤٢/٦)، وقال الذهبيّ: ((من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، إلاّ أنه شاخ ونسي ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة وقد تغير قليلاً)). "ميزان الاعتدال" (٢٧٠/٣)، وقال العلائيُّ: ((أحد أئمة التابعين، المتفق على الاحتجاج به، وقال يعقوب الفسويُّ: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط، وقال يحيى بن معين: سمعت حميد الرؤاسي يقول: إنما سمع ابن عيينة من أبي إسحاق بعدما اختلط.. ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق، احتجوا به مطلقاً، وذلك يدلُ على أنه لم يختلط في شيء من حديثه،.. فهو أيضا من القسم الأوّل)). "المختلطين" (ص٩٣)، والقسم الأوّل من المختلطين-عند العلائيّ- هم: من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلا، ولم يحط من مرتبته، إمّا لقصر مدة الاختلاط وقلته..، وإمّا لأنه لم يرو شيئاً حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم..، وقال ابن حجر: ((ثقة مكثر عابد من الثالثة اختلط بآخرة)). "تقريب التهذيب" (ص٤٢٣).

(٣) من أفضل من درس هذا الحديث شيخي أ.د.علي الصَّيَّاح ـ حفظه الله ـ في رسالته للدكتوراه في تحقيق جزء من علل أبي حاتم، ومنه أفدت كثيراً.

أما الوجه الأول: (**أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ**. (**مسنداً مرفوعاً**).

فرواه شعبة، والثوري، وإسرائيل، ويونس بن أبي إسحاق، وأبو عوانة، وشريك بن عبد الله، وزهير بن معاوية، وقيس بن الربيع، وعبد الحميد الهلالي، ومطرف بن طريف عن أبي إسحاق، به.

فأما شعبة فقد اختلف عنه:

فرواه مالك بن سليمان، والنعمان بن عبد السلام متصلاً.

ورواه يزيد بن زريع، واختلف عنه وصلاً وإرسالاً.

ورواه أصحاب شعبة: وهب بن جرير، ومحمد بن جعفر مرسلاً.

فأما حديث مالك بن سليمان، عن شعبة، عن أبي إسحاق، متصلاً، فأخرجه الخطيب في "تاريخه" (٢/٢١٤).

وأما حديث النعمان بن عبد السلام فأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/٢٩٧)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٧١٠)، وتمام في "فوائده" (ح١٤٣٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/١٠٩).

ورواه يزيد بن زريع واختلف عنه:

فرواه محمد بن موسى الحرشي، ومحمد بن الحصين الأصبحي، عن يزيد بن زريع، عن شعبة، عن أبي إسحاق، متصلاً، أخرج حديثهما البزار في "مسنده" (ح٣١١١).

وخالفهما عمرو بن علي الفلاس وغيره، فرووه عن يزيد بن زريع، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَةَ مرسلاً، أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح٣١١٠)، وذكر الدارقطني في "علله" (٧/٢٠٧) أن محمد بن المنهال، والحسين المروزي وغيرهما رووه عن يزيد بن زريع، ولم أقف على مروياتهم.

وكذلك أرسله أصحاب شعبة عنه، ومنهم:

أبو داود الطيالسي: أخرج حديثه الترمذي في "العلل الكبير" (ح٢٦٦).

وهب بن جرير: أخرج حديثه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٤٢٦٠).

ومحمد بن جعفر: أخرج حديثه الخطيب في "الكفاية" (ص٤١١).

وفي رواية النعمان بن عبد السلام قرن بين شعبة والثوري في الرواية، قال ابن عدي: ((وهذا بهذا التفصيل لم يجمع أحد بين شعبة والثوري فوصل عنهما غير النعمان هذا، وعن النعمان الشاذكوني، وجاء أبو قلابة الرقاشي فرواه عن الشاذكوني فترك التفصيل، فجمع بين الثوري وشعبة فوصله)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٢٠٧/٧):((رووه عن يزيد بن زريع عن شعبة مرسلاً، وكذلك قال أصحاب شعبة عنه، وهو المحفوظ)).

وقال الحاكم: ((قد جمع النعمان بن عبد السلام بين الثوري وشعبة في إسناد هذا الحديث ووصله عنهما، والنعمان بن عبد السلام ثقة مأمون، وقد رواه جماعة من الثقات عن الثوري على حدة، وعن شعبة على حدة فوصلوه)).

وقال الخليلي: ((لم يسنده عن شعبة إلا مالك ويزيد بن زريع والنعمان بن عبد السلام ومؤمل بن إسماعيل جميعاً بين شعبة وسفيان وأسنداه، فأما الباقون من كبار أصحاب سفيان وشعبة رووا عنهما عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلاً)).

وقال البيهقي: ((تفرد به سليمان بن داود الشاذكوني عن النعمان بن عبد السلام، وقد روي عن مؤمل بن إسماعيل وبشر بن منصور عن الثوري موصولاً، وعن يزيد بن زريع عن شعبة موصولاً، والمحفوظ عنهما غير موصول، والاعتماد على ما مضى من رواية إسرائيل - ستأتي برقم٣ - ومن تابعه في وصل الحديث والله أعلم)).

فالمحفوظ عن شعبة هو المرسل.

واختلف عن الثوري:

فرواه عبد الرزاق: أخرج حديثه الإسماعيلي في "معجم شيوخه" (ح٢٣٩)، إلا أن الراوي عنه هو أحمد بن ثابت بن عتاب الرازي، المعروف بفرخويه[1]، نسب إلى الكذب، فبالتالي هذه الطريق لا تثبت عن عبد الرزاق.

وعبد الله بن وهب: أخرج حديثه تمام في "فوائده" (ح١٤٣١).

والنعمان بن عبد السلام: أخرج حديثه تمام في "فوائده" (ح١٤٣٢)، حيث قرن بين شعبة

---

(١) قال أبو العباس الطهراني: ((كانوا لا يشكون أن فرخويه كذاب)). "الجرح والتعديل" (٤٤/٢). وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام" (١٨٥٥/١): ((كان غير ثقة)).

وسفيان في الرواية.

وبشر بن منصور: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح٣١٠٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (ح٧٠٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٩/٣)، وتمام في "فوائده" (ح١٤٣٣).

وجعفر بن عون: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح٣١٠٩)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (ح٢٣٩).

ومؤمل بن إسماعيل: أخرج حديثه الروياني في "مسنده" (ح٤٤٨).

وخالد بن عمرو الأموي: أخرج حديثه الخطيب في "تاريخه" (٢٧٩/٦).

جميعهم (عبد الرزاق، وابن وهب، والنعمان، وبشر، وجعفر، ومؤمل، وخالد) عن الثوري، عن أبي إسحاق متصلاً.

وأرسله أصحاب الثوري، عن الثوري ومنهم:

أبو نعيم: ذكره الدارقطني في "علله" (٢٠٧/٧) ولم أقف على روايته.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (ح١٠٤٧٥).

وعبد الرحمن بن مهدي: أخرج حديثه الترمذي في "العلل" (ص١٥٥)، والبزار في "مسنده" (ح٣١٠٧)، والروياني في "مسنده" (ح٤٤٧).

وأبو عامر العقدي: أخرج حديثه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٤٢٦١).

والحسين بن حفص: أخرج حديثه الخطيب في "الكفاية" (ص٤١١).

جميعهم (عبد الرزاق، وابن مهدي، وأبوعامر العقدي، والحسين بن حفص، وأبو نعيم الفضل بن دكين) عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي بردة مرسلاً، وقال الروياني: ((لم يرفع يحيى، وعبد الرحمن))، يقصد يحيى القطان.

قال الترمذي في "جامعه" (٤٠٩/٣): ((وقد ذكر بعض أصحاب سفيان عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى ولا يصح)).

وتقدم عند الحديث عن شعبة كلام ابن عدي، والحاكم، والبيهقي، والخليلي في الحديث عن أن كبار أصحاب سفيان وشعبة رووا عنهما عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلاً.

فالمحفوظ عن الثوري هو المرسل.

وأما حديث إسرائيل: فرواه وكيع بن الجراح واختلف عنه:

فرواه حاجب بن سليمان، ويمان بن سعيد المصيصي عن وكيع، عن الثوري، عن

أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى متصلاً، ذكرهما الدارقطني في "علله" (٢٠٧/٧) ولم أقف على روايتهما.

وغيرهما يرويه عن وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى. كأحمد في "مسنده" (ح١٩٥١٨).

ومحمد بن إسماعيل الأحمسي: أخرج حديثه ابن الجارود في "المنتقى" (ح٧٠٢).

وكذلك قال أصحاب إسرائيل عنه، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى متصلاً، ومنهم:

عبد الرحمن بن مهدي: أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح١٩٥١٨)، والترمذي (ح١١٠١)، والبزار في "مسنده" (ح٣١٠٥) من طريق ابن مهدي وعثمان بن عمر وأبي قتيبة، والروياني في "مسنده" (ح٤٤٩ و٤٥٠ و٥٠٨[1])، وابن حبان في "صحيحه" (ح٤٠٨٣)، والدارقطني في "سننه" (ح٣٥١٤).

وأبو عبيدة الحداد: أخرج حديثه أبو داود (ح٢٠٨٥).

ويزيد بن هارون: أخرج حديثه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح١٥٩٣٧).

ومالك بن إسماعيل: أخرج حديثه الدارمي في "مسنده" (ح٢١٨٢).

وعبد الله بن رجاء: أخرج حديثه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٤٢٥٩).

كما أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١٨٥/٢)، والبيهقي في "سننه" (١٠٧/٧) من طرق عن إسرائيل.

فقد اتفق أصحاب إسرائيل ومنهم: (أبو عبيدة الحداد، وابن مهدي، ويزيد بن هارون، ووكيع بن الجراح، ومالك بن إسماعيل، وعبد الله بن رجاء) على وصله عن أبي إسحاق.

قال الحاكم: ((هذه الأسانيد كلها صحيحة، وقد علونا فيه عن إسرائيل، وقد وصله الأئمة المتقدمون الذين ينزلون في رواياتهم عن إسرائيل، مثل: عبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، ويحيى بن آدم، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة وغيرهم، وقد حكموا لهذا الحديث بالصحة، سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى يقول: سمعت صالح بن محمد بن حبيب الحافظ يقول: سمعت علي بن عبد الله المديني يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان إسرائيل يحفظ

---

(١) وسقط من إسناده في هذا الموضع ذكر أبي إسحاق.

حديث أبي إسحاق كما يحفظ الحمد)).

وقال البيهقي: ((الاعتماد على ما مضى من رواية إسرائيل ومن تابعه في وصل الحديث والله أعلم)).

فالمحفوظ عن إسرائيل هو الوصل.

و اختُلف على يونس بن أبي إسحاق فيه على أربعة أوجه:

١/ رواه زيد بن الحباب، وعيسى بن يونس، والحسن بن قتيبة، وحجاج بن محمد عن يونس، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى عن النبي ﷺ، موصولاً.

زيد بن الحُباب: أخرج حديثه الترمذي (ح١١٠١)، والبزار في "مسنده" (ح٣١١٤)، والبيهقي في "الكبرى" (ح١٣٤٠٢).

وقال الترمذي: ((حديث أبي موسى حديث فيه اختلاف: رواه إسرائيل، وشريك بن عبد الله، وأبو عوانة، وزهير بن معاوية، وقيس بن الربيع عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

وروى أسباط بن محمد وزيد بن حباب عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

وروى أبي عبيدة الحداد عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ نحوه ولم يذكر فيه (عن أبي إسحاق).

وقد روى عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ أيضاً.

وروى شعبة والثوري عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ: "لا نكاح إلا بولي".

وقد ذكر بعض أصحاب سفيان عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى ولا يصح.

ورواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ: "**لا نكاح إلا بولي**" عندي أصح، لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة، وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذي رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندي أشبه، لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد، ومما

يدل على ذلك ما حدثنا محمود بن غيلان قال: حدثنا أبو داود قال: أنبأنا شعبة قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمعت أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ: «**لا نكاح إلا بولي**»؟ فقال: نعم.

فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة والثوري هذا الحديث في وقت واحد.

وإسرائيل هو ثقة ثبت في أبي إسحاق، سمعت محمد بن المثنى يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق، إلا لما اتَّكَلْتُ به على إسرائيل، لأنه كان يأتي به أتم)).

وعيسى بن يونس: أخرج حديثه الحاكم في "المستدرك" (ح٢٧١٢)، والبيهقي في "الكبرى" (ح١٣٤٠٢و١٣٤٠٣).

والحسن بن قتيبة: أخرج حديثه الخطيب في "الكفاية" (ص٤٠٩)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٧١٥) - ومن طريقه البيهقي في "الكبرى" (ح١٣٤٠٧) - والبيهقي في "الكبرى" (ح١٣٤٠٢).

وحجاج بن محمد: أخرج حديثه البيهقي في "الكبرى" (ح١٣٤٠٢).

جميعهم (زيد، وعيسى، والحسن، وحجاج) عن يونس، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

٢/ رواه أبو عبيدة عبد الواحد، وأسباط بن محمد، وقبيصة بن عقبة، عن يونس، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، موصولاً دون ذكر أبي إسحاق.

أسباط بن محمد: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح١٩٧٤٦)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٧١٥)، والبيهقي في "الكبرى" (ح١٣٤٠٧).

وعبد الواحد الحداد: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح١٩٧٤٦)، وأبو داود (ح٢٠٨٥)، والبيهقي في "الكبرى" (ح١٣٤٠٢).

وقُبيصة بن عقبة: أخرج حديثه ابن الجارود في "المنتقى" (ح٧٠١) قال:حدثنا محمد بن سهل بن عسكر قال: حدثنا قبيصة بن عقبة.

كما أخرجه الحاكم في "المستدرك" (ح٢٧١٦)، والبيهقي في "الكبرى" (ح١٣٤٠٦)، وقال الحاكم: ((قال ابن عسكر: فقال لي قبيصة بن عقبة: جاءني علي بن المديني فسألني عن

هذا الحديث فحدثته به، فقال علي بن المديني: قد استرحنا من خلاف أبي إسحاق)).

جميعهم (أسباط، وعبد الواحد، وقبيصة) عن يونس، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، دون ذكر أبي إسحاق.

٣/ رواه شبابة بن سوار– عنه: محمد بن إسحاق الصغاني–، عن يونس عن أبي إسحاق، عن أبي بردة مرسلاً، ذكر ذلك الخطيب في "الفصل للوصل" (٩٢٥/٢).

٤/ رواه شبابة بن سوار– عنه: ابن المنادي– عن يونس، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ، مرسلاً دون ذكر أبي إسحاق، أخرجه الخطيب في "الفصل للوصل" (٩٢٤/٢).

قال الحاكم في "المستدرك" (١٧١/٢): ((لست أعلم بين أئمة هذا العلم خلافاً على عدالة يونس بن أبي إسحاق، وإن سماعه من أبي بردة مع أبيه صحيح، ثم لم يختلف على يونس في وصل هذا الحديث، ففيه الدليل الواضح أن الخلاف الذي وقع على أبيه فيه من جهة أصحابه لا من جهة أبي إسحاق، والله أعلم)).

وقال الخطيب في "الفصل للوصل" (٩٢٢/٢): ((ويشبه أن يكون يونس سمعه من أبي بردة، وسمعه أيضاً من أبي إسحاق عن أبي بردة، فرواه على الوجهين معاً، والله أعلم)).

والذي يظهر أنّ هذا الاضطراب من يونس بن أبي إسحاق نفسه، وإن كان الراجح أنه (صدوق في الأصل) كما هو اختيار الذهبي في "الكاشف" (٤٠٢/٢)، فقد وُصف بأنه مضطرب الحديث، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه في "الكاشف" (٤٠٢/٢): ((حديثه مضطرب))، وقال الأثرم: ((سمعت أحمد يضعف حديث يونس عن أبيه، وقال: حديث إسرائيل أحب إلي منه))، وقال أبو أحمد الحاكم: ((ربما وهم في روايته)) "تهذيب التهذيب" (٢٦٤/٣٧).

ومما تقدم يتبين ما في كلام الحاكم من مبالغة فيونس مختلف فيه، ومختلفٌ عليه في وصل هذا الحديث–كما تقدم–.

فهذه الطريق لا تثبت ليونس لاضطرابه في الحديث.

ورواه أبو عوانة، عن أبي إسحاق متصلاً: أخرج حديثه الطيالسي في "مسنده" (ح٥٣٢)، والترمذي (ح١١٠١)، وابن ماجه (ح١٨٨١) قال: حدثنا محمد بن عبد الملك ابن أبي الشوارب، والروياني في "مسنده" (ح٥٠٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٤٢٦٤)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٧١٤)، والبيهقي في "الكبرى" (ح١٣٣٩٠) وغيرهم.

وقد قال المعلى بن منصور أن أبا عوانة قال بعد ذلك: ((لم أسمعه من أبي إسحاق بيني وبينه إسرائيل)). انظر كلامه عند الطحاوي والبيهقي.

أخرج حديث أبي عوانة بذكر الواسطة - وهو إسرائيل - بينه وبين أبي إسحاق الطحاوي والبيهقي في الموضعين السابقين.

قال ابن حجر في "النكت الظراف" (٦/٤٦٠): ((لم يسمعه أبو عوانة من أبي إسحاق، قال محمد بن إسحاق الصغاني: حدثنا معلى بن منصور، قال: حدثنا أبو عوانة، عن أبي إسحاق، ثم قال: لا أدلسه لك بيني وبينه إسرائيل))، والمعلى بن منصور ((ثقة سني فقيه)) قاله ابن حجر في "التقريب" (ص٥٤١).

غير أنّ في رواية محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب — عند ابن ماجه- تصريح أبي عوانة بالسماع من أبي إسحاق السبيعي، ويبدو أنّ ابن أبي الشوارب —وهو ((صدوق)) كما في "التقريب" (ص٤٩٤)- وهم في ذكر السماع، فكبار الحفاظ رووه عن أبي عوانة بالعنعنة، وصريح كلام أبي عوانة المتقدم يدل على أنه سمع الحديث من إسرائيل.

ولم يروه أبو عوانة إلا متصلاً، والصواب أنّ أبا عوانة يرويه عن إسرائيل، وقد صرح بذلك، فقد دلسه عن أبي إسحاق فرجع حديثه إلى إسرائيل.

فهذا وجه غير محفوظ لأبي عوانة.

ورواه شريك[١] عن أبي إسحاق متصلاً مسنداً: أخرج حديثه الدارمي في "مسنده" (ح٢١٨٣)، والترمذي (١١٠١ح)، والبزار في "مسنده" (ح٣١١٢و٣١١٦)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٤٠٧٨و٤٠٩٠)، والطبراني في "الأوسط" (ح٦٨١)، والبيهقي في "سننه" (ح١٣٣٩٢).

---

(١) هو شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي. قال يحيى بن معين: ((شريك صدوق ثقة، إلا انه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه)). وقال أحمد بن حنبل كلاماً مثل ذلك. وقال يعقوب بن شيبة: ((صدوق ثقة، سيء الحفظ جداً)). وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: ((سيء الحفظ، مضطرب الحديث مائل)). "تهذيب الكمال" (١٢/٤٦٢). وقال أبو زرعة: ((يحتج بحديثه، وكان كثير الخطأ صاحب وهم، وهو يغلط أحياناً)). "الجرح والتعديل" (٤/٣٦٥). وقال ابن عدي: ((والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه لا أنه يتعمد شيئا مما يستحق شريك أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف)). "الكامل" (٤/٦). وقال الذهبي: ((أحد الأعلام، على لين ما في حديثه. توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده)) "سير أعلام النبلاء" (٨/٢٠٠).

ولم يرو عن شريك إلا متصلاً مسنداً، ومع أنه صدوق يخطئ ولا يقبل الأئمة مفاريده، إلا أن هذا الوجه أُحتمل له لأنه لم يتفرد به، فقد وافق إسرائيل في روايته للحديث متصلاً.

فهذا الوجه محفوظ لشريك.

ورواه زهير بن معاوية عن أبي إسحاق متصلاً مسنداً: أخرج حديثه ابن الجارود في "المنتقى" (ح٧٠٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٧/٣)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٤٠٧٧) وغيرهم من طريق عمرو بن عثمان الرقي قال: حدثنا زهير بن معاوية به، قال البيهقي: ((وتفرد به عمرو)).

وزهير بن معاوية لم يرو عنه الحديث إلا متصلاً، إلا أن في السند إليه عمرو بن عثمان الرقي قال عنه النسائي في "الكامل" لابن عدي (١٤٠/٥): ((متروك)).

فهذا وجه غير محفوظ لزهير.

ورواه قيس بن الربيع عن أبي إسحاق متصلاً مسنداً: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح٣١١٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٤٢٦٧)، والطبراني في "الأوسط" (ح٥٥٦٥) وغيرهم.

وقيسٌ لا يُحتج بحديثه على انفراده لضعفه، فقد ضعفه جمهور النقاد منهم: وكيع، وابن المديني، وابن معين، وأحمد، وأبو زرعة وغيرهم. "الجرح والتعديل" (٩٦/٧)، "تاريخ بغداد" (٤٥٦/١٢).

فهذا وجه غير محفوظ لقيس بن الربيع.

ورواه عبد الحميد الهلالي عن أبي إسحاق متصلاً مسنداً: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح٣١١٥)، وابن عدي في "الكامل" (٣٢٢/٥)، والذهبي في "الميزان" (٥٣٩/٢).

وعبد الحميد الهلالي قد شارك جماعة رووه عن أبي إسحاق موصولاً، إلا أن عبد الحميد بن الحسن الهلالي ضعفه ابن المديني، وأبو زرعة وغيرهما. "تهذيب التهذيب" (١٠٣/٦).

ورواه مطرف بن طريف الحارثي عن أبي إسحاق متصلاً مسنداً: أخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (٢٠٢/١)، وذكره الحاكم في "مستدركه" (ح٢٧١٤).

قال ابن عدي: ((حدثنا مسعر بن علي البردعي حدثنا أحمد بن محمد الأزهر قال: حدثنا الحسين بن الحسن بن علي بن عاصم قال: حدثني جدي علي بن عاصم عن مطرف عن

أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: «**لا نكاح إلا بولي**».

قال ابن عدي: ((وهذا الحديث من حديث مطرف ليس له أصل)).

وقال أيضاً: ((أحمد بن محمد بن الأزهر بن حريث بن مجاهد أبو العباس السجزي[١] كان بنيسابور حدث بمناكير)).

فهذا وجه غير محفوظ لمطرف.

أما الوجه الثاني: (أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَةَ، عن النبي ﷺ. (مرسلاً).

فرواه شعبة، والثوري، وأبو الأحوص.

فأما حديث شعبة المرسل: فقد تقدم تخريجه في الوجه الأول عند ذكر الاختلاف على يزيد بن زريع عن شعبة، وكذلك تقدم تخريج حديث أصحاب شعبة عنه.

وأما حديث الثوري المرسل: فقد تقدم تخريجه في الوجه الأول عند ذكر الاختلاف على الثوري.

وأما حديث أبي الأحوص: فقد أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح٣٦١١٨)، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة مرسلاً. وأبو الأحوص: هو سلام بن سُليم، ثقة متقن، تقدم (ص٢٠٩).

والراجح عن شعبة والثوري الإرسال كما تقدم، وأما أبو الأحوص فلم يرو عنه الحديث إلا مرسلاً.

---

(١) هو أحمد بن محمد بن الأزهر بن حريث أبو العباس الأزهري السجستاني. قال ابن عدي: ((حدث بمناكير)). "الكامل" (٢٠٢/١). وقال الدارقطني: ((منكر الحديث)). "الضعفاء والمتروكين" (ص٤). ثم قال: ((لكن بلغني أن ابن خزيمة حسن الرأى فيه، وكفى بهذا فخرا)). "ميزان الاعتدال" (١٣٠/١). وقال الدارقطني أيضا في "غرائب مالك" —كما في "لسان الميزان" (٢٥٣/١) —: ((ضعيف الحديث. روى عنه ابن حبان، وترجم له ترجمة مطولة وفيها تضعيفه، وذكر أنه جرب عليه الكذب)). وقال: ((يروى عن أهل العراق وخراسان، كان ممن يتعاطى حفظ الحديث ويجرى مع أهل الصناعة فيه، ولا يكاد يذكر له باب إلا وأغرب فيه عن الثقات ويأتى فيه عن الاثبات بمالا يتابع عليه، ذا كرته بأشياء كثيرة فأغرب على فيها في أحاديث الثقات، فطالبته على الانبساط فأخرج إلي أصول أحاديث منها حديث داود بن أبى هند عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة: "لا تسأل الإمارة")) ثم ذكر ثلاثة أحاديث، ثم قال ابن حبان: ((وكأنه كان يعملها في صباه)). "المجروحين" (١٦٣/١). ذكر ذلك عقب طرق حديث عبد الرحمن بن سمرة "لا تسأل الإمارة" فمقتضاه أنه وضع. وقال الذهبي: واه. "سير أعلام النبلاء" (٢٩٦/١٤).

الخلاصة

بعد النظر في الاختلاف نخلص إلى ما يلي:

أن إسرائيل بن يونس، وشريك بن عبد الله، وقيس بن الربيع، وعبد الحميد الهلالي رووه عن أبي إسحاق متصلاً.

وأن الثوري وشعبة- في الراجح عنهما - وأبا الأحوص رووه مرسلاً.

والذي يظهر أنّ أبا إسحاق يرويه على الوجهين، فمرةً يصل الحديث-وهو الأكثر-، وأحياناً يرسل الحديث، قال ابن حبان في "صحيحه" (٩/٣٩٤): ((سمع هذا الخبر أبو بردة عن أبي موسى مرفوعاً، فمرة كان يحدث به عن أبيه مسنداً ومرة يرسله، وسمعه أبو إسحاق بن أبي بردة مرسلاً ومسنداً معاً، فمرة كان يحدث به مرفوعاً وتارة مرسلاً، فالخبر صحيح مرسلاً ومسنداً معاً لا شك ولا ارتياب في صحته)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٧/٢١٠): ((ويشبه أن يكون القول قوله، وأن أبا إسحاق كان ربما أرسله، فإذا سئل عنه وصله)).

ويدل على صحة الوصل عن أبي إسحاق عدة أمور:

١. ما قاله الترمذي في "جامعه" (٣/٤٠٩): ((ورواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ: «**لا نكاح إلا بولي**». عندي أصح؛ لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة، وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندي أشبه؛ لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد، ومما يدل على ذلك ما حدثنا محمود بن غيلان قال: حدثنا أبو داود قال: أنبأنا شعبة قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمعت أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ: «**لا نكاح إلا بولي**»؟ فقال: نعم. فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة والثوري هذا الحديث في وقت واحد)).

٢. أنّ إسرائيل من أتقن الناس في جده بعد شعبة والثوري.

٣. أنّ إسرائيل توبع على الوصل، فقد تابعه شريك بن عبد الله، وهو يضبط حديث أبي إسحاق كما قال أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقيس بن الربيع، وعبد الحميد

الهلالي، وهذه المتابعات لإسرائيل مع ضعفها إلا أنه يشد بعضها بعضاً كما قال الإمام أحمد - كما في "الكامل" لابن عدي (٢٦٦/٣) -: ((ولا نكاح إلا بولي حديث يشد بعضه بعضاً وأنا أذهب إليه)).

٤. أنّ كبار أئمة العلل على تصحيح الحديث موصولاً، ومنهم:

(أ) عبد الرحمن بن مهدي، روى الحاكم بسنده في "المستدرك" (١٧٠/٢): ((قال عبد الرحمن بن مهدي: كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ الحمد، وكان ابن مهدي يثبت حديث إسرائيل عن أبي إسحاق - يعني في النكاح بغير ولي)).

(ب) وأبو الوليد الطيالسي، روى الحاكم- في الموضع السابق-: ((عن حاتم بن يونس الجرجاني قال: قلت لأبي الوليد الطيالسي: ما تقول في النكاح بغير ولي؟ فقال: لا يجوز، قلت: ما الحجة في ذلك؟ فقال: حدثنا قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه، قلت: فإن الثوري وشعبة يرسلان، قال: فإن إسرائيل قد تابع قيساً)).

(ت) وعلي بن المديني، روى الحاكم-في الموضع السابق-: ((قال علي بن المديني: حديث إسرائيل صحيح في «**لا نكاح إلا بولي**».).

(ث) ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل قال المروذي: ((سألت أحمد ويحيى عن حديث «**لا نكاح إلا بولي**»؟ فقالا: صحيح))، نقله ابن قدامة في "المغني" (٣٤٥/٩).

(ج) والبخاري، ذكر الخطيب في "الكفاية" (ص٤١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠٩/٧) أن البخاري سئل عن حديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**لا نكاح إلا بولي**»؟ فقال: ((الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة، وان كان شعبة والثوري أرسلاه فإن ذلك لا يضر الحديث)).

(ح) ومحمد بن يحيى الذهلي، روى الحاكم- في الموضع السابق-: ((سمعت أبا الحسن بن منصور يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق الإمام يقول:

سألت محمد بن يحيى عن هذا الباب؟ فقال: حديث إسرائيل صحيح عندي، فقلت: له رواه شريك أيضاً فقال: من رواه؟ فقلت: حدثنا به علي بن حجر. وذكرت له حديث يونس عن أبي إسحاق وقلت له: رواه شعبة والثوري عن أبي إسحاق: عن أبي بردة: عن النبي ﷺ، قال: نعم، هكذا روياه، ولكنهم كانوا يحدثون بالحديث فيرسلونه حتى يقال لهم: عمن؟ فيسندونه)).

(خ) والترمذي، وتقدم ذكر كلامه.

(د) وابن خزيمة.

(ذ) وابن حبان، وتقدم ذكر كلامه.

(ر) والدارقطني، وتقدم ذكر كلامه.

(ز) والحاكم في المستدرك.

وقد فصل ابن القيم قرائن ترجيح رواية إسرائيل في "حاشيته على سنن أبي داود مطبوعة مع عون المعبود" (١٠٢/٦): ((والترجيح لحديث إسرائيل في وصله من وجوه عديدة:

أحدها: تصحيح من تقدم من الأئمة له، وحكمهم لروايته بالصحة، كالبخاري وعلي بن المديني والترمذي وبعدهم الحاكم وابن حبان وابن خزيمة.

الثاني: ترجيح إسرائيل في حفظه وإتقانه لحديث أبي إسحاق. وهذا شهادة الأئمة له وإن كان شعبة والثوري أجلّ منه لكنه لحديث أبي إسحاق أتقن وبه أعرف.

الثالث: متابعة من وافق إسرائيل على وصله كشريك ويونس بن أبي إسحاق، قال عثمان الدارمي: سألت يحيى بن معين: شريك أحب إليك في أبي إسحاق أو إسرائيل؟ فقال: شريك أحب إلي وهو أقدم، وإسرائيل صدوق، قلت: يونس بن أبي إسحاق أحب إليك أو إسرائيل؟ فقال: كل ثقة.

الرابع: ما ذكره الترمذي وهو أن سماع الذين وصلوه عن أبي إسحاق كان في أوقات مختلفة، وشعبة والثوري سمعاه منه في مجلس واحد.

الخامس: أن وصله زيادة من ثقة ليس دون من أرسله، والزيادة إذا كان هذا حالها فهي مقبولة كما أشار إليه البخاري، والله أعلم)).

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (١٨٤/٩): ((ومن تأمل ما ذكرته عرف أن الذين صححوا وصله لم يستندوا في ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقط، بل للقرائن المذكورة المقتضية لترجيح رواية إسرائيل الذي وصله على غيره)).

- وتجد كلامه مفصلاً في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٦٠٥/٢-٦٠٧)-، فإسرائيل وإن كان دون شعبة، والثوري في أبي إسحاق لكن احتفت بروايته قرائن جعلت الأئمة يصححون روايته هذه، وهذا مضمون قول الترمذي المتقدم.

الحكم على الحديث

تبين مما تقدم أنّ الحديث من وجهه الراجح صحيح.

وأما ما ذكر من تدليس واختلاط أبي إسحاق: فقد صرّح أبو إسحاق بالسماع فانتفت شبهة تدليسه، وأما الاختلاط، فرواية إسرائيل عنه — وهو أثبت الناس فيه -، وقيس، وشريك، ممن سمع من أبي إسحاق قبل اختلاطه، وكذلك لم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق، واحتجوا به مطلقاً، وذلك يدلُ على أنه لم يختلط في شيء من حديثه.

الفصل الثاني

الأحاديث المُعلّة

بالاختلاف

في الوقف والرفع.

(١٧)- قال الخليلي[١]: فأما الحديث الصحيح المعلول، فالعلة: تقع للأحاديث من أنحاءٍ شتَّى، لا يمكن حصرُها.

وأما الأفراد: فما يتفرد به حافظ، مشهور، ثقة، أو إمام، عن الحفاظ، والأئمة: فهو صحيح، متفق عليه كحديث:.....

فأما من الأفراد الذي يتفرد به ضعيف وضعه على الأئمة والحفاظ، فهو كما حدثنا به....

وما تفرد به غير حافظ يضعف من أجله، وإن لم يتهم بالكذب، فمثاله:

ما حدثنا به جدي[٢]، وابن علقمة قالا: حدثنا ابن أبي حاتم، حدثنا سليمان بن داود القزاز، حدثنا محمد بن الحسن بن زَبَالَة المخزومي المدني[٣]، حدثنا مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**افتتحت البلاد بالسيف، وافتتحت المدينة بالقرآن**».

لم يروه عن مالك إلا محمد بن الحسن بن زبالة، وليس بالقوي، لكن أئمة الحديث قد رووا عنه هذا، وقالوا: هذا من كلام مالك بن أنس نفسه، فعساه قرئ على مالك حديث آخر عن هشام بن عروة، فظن هذا أن ذلك من كلام النبي ﷺ، فحمله على ذلك.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الرفع والوقف.

هذا الحديث يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (عن مالك)، من قوله بغير إسناد.

أما الوجه الأول: (مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها) مرفوعاً.

فرواه محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي، وأبو غسان محمد بن يحيى، وذؤيب بن عمامة،

---

(١) "الإرشاد" (١٦٩/١).

(٢) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص٥٨).

(٣) قال ابن معين: ((ليس بشيء كذاب)). "تهذيب التهذيب" (١٠١/٩). وقال أحمد: ((كان كذاباً)). "المنتخب من علل الخلال" (ص١٦). وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ((واهي الحديث)). "الجرح والتعديل" (٢٢٧/٧). وقال ابن حبان: ((يسرق الحديث، ويروي عن الثقات ما لم يسمع منهم من غير تدليس عنهم)). "المجروحين" (٢٧٤/٢).

وإبراهيم ابن حبيب بن الشهيد، وأبو غزية محمد بن موسى.

فأما **ابن زَبَالة**: فأخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح١١٨٠)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٥٨/٤)، وأبو يعلى في "معجم شيوخه" (ح١٧٠)، وأبو القاسم الجوهري في "مسند الموطأ" (ص٧)، وابن المقرئ في "معجم شيوخه" (ح٢٧)، وفي "جزء حديث نافع" (ح١٧)، والبيهقي في "الشعب" (ح١٣٩١)، والخطيب في "الرواة عن مالك" - كما عزاه إليه السيوطي في "اللآلي المصنوعة" (١٢٧/٢) -، والسلفي في "الطيوريات" (ح٧٥٢).

كلهم من طريق محمد بن الحسن بن زبالة، عن مالك به مرفوعاً.

وقال البزار: ((تفرد به ابن زبالة، وقد تُكلِّم فيه بسبب هذا وغيره)).

وقال العقيلي: ((لا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه)).

وقال البيهقي: ((تفرد به محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي، وبه يعرف)).

وقال الخطيب بعد تخريجه لحديث ابن زبالة: ((وهكذا رواه غسان محمد بن يحيى عن مالك مرفوعاً.

وروى عن أبي غزية محمد بن موسى عن مالك بهذا الإسناد غير أنه وقفه ولم يرفعه. وغير هؤلاء يرونه عن مالك من قوله بغير إسناد وهو الصواب)).

سأل ابن الجنيد في "سؤالاته" (ص٣٨٢) يحيى بن معين عن رفع ابن زَبَالة للحديث عن مالك؟ فقال يحيى: ((ليس بشيء أصحاب مالك يروونه من كلام مالك)).

وقال أحمد بن حنبل - كما في "الموضوعات" لابن الجوزي (٢١٧/٢) -، و"المنتخب من علل الخلال" (ص١٦): ((هذا منكر لم يسمع من حديث مالك ولا هشام، إنما هذا قول مالك لم يروه عن أحد. قد رأيت هذا الشيخ يعنى محمد بن الحسن كان كذاباً)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٥٧/١٥) بعدما سُئل عن هذا الحديث: ((يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه؛ فرواه محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي، وأبو غسان محمد بن يحيى، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، مرفوعا، وغيرهم، يرويه، عن مالك، من قوله بغير إسناد، وهو الصواب)).

وقال ابن حزم في "المحلى" (٤٥٢/٧): ((وهذا إسناد لا ينفرد بمثله إلا ابن زبالة دون سائر من روى عن مالك من الثقات)).

وقال ابن رجب: ((ومن الناس من اتهمه بوضعه — أي ابن زبالة –، ومنهم من قال: وهم فيه، هذا من كلام مالك نفسه، فجعله مرفوعا لسوء حفظه وعدم ضبطه، ومثل ذلك وقع كثيرا لأهل الغفلة وسوء الحفظ غلطا لا تعمدا)). كذا في "هداية الإنسان" لابن عبد الهادي (٢/٢١/٢) نقلاً عن "السلسلة الضعيفة والموضوعة" (٣٤٦/٤).

وتقدم قول بعض العلماء – ومنهم الخليلي – بتفرد محمد بن الحسن بن زبالة بهذا الحديث عن مالك، وهذا لا يسلم لهم، بل روى الحديث معه جماعة، وهم:

١. أبو غسان محمد بن يحيى: أخرج حديثه الخطيب في "الرواة عن مالك" – كما عزاه إليه السيوطي في "اللآلي المصنوعة" (١٢٧/٢) –، وابن المقرئ في "معجم شيوخه" (ح٢٧).

٢. وذؤيب بن عمامة: أخرج حديثه الخطيب في "الرواة عن مالك" – كما عزاه إليه السيوطي في "اللآلي المصنوعة" (١٢٧/٢) –، وذكره الذهبي في "الميزان" (٣٣/٢)، وقال عن ذؤيب: ((ضَعَّفَه الدارقطني وغيره، ولم يُهْدَر))، وقال عن الحديث: ((هذا منكر مما تفرد به)).

وقال ابن حجر في "اللسان" (٤٦٣/٢): ((وهذا الحديث معروف بمحمد بن الحسن بن زبالة عن مالك، وهو متروك متهم، وكان ذؤيب إنما سمعه منه فدلسه عن مالك)).

وفصَّل الألباني في "السلسلة الضعيفة" (١٠٢٩/١٣) في بيان علة هذا الحديث ومتابعاته فقال: ((وقد ذكر السيوطي في "اللآلئ" (١٢٧/٢) بعض المتابعات محاولاً بذلك تقوية الحديث! وتبعه على ذلك ابن عراق في "تنزيه الشريعة" (١٧٢/٢)، وتغاضيا عن العلل الحقيقية فيها، فرأيت أنه من تمام البحث والأمانة العلمية الكشف عنها.

أولاً: عن المقدام بن داود: حدثنا ذؤيب بن عمامة السهمي: حدثنا مالك... به.

وقال الخطيب: " لم أكتبه عن ذؤيب عن مالك إلا من هذا الوجه ".

قلت: وذؤيب، قال النسائي: "ليس بثقة ".

وضعفه الدارقطني وغيره، وتجاهله السيوطي، فأخذ يترجم لذؤيب، وقد ضعفه الدارقطني أيضاً، ولكنه تجاهل هذا التضعيف، ونقل عن أبي زرعة أنه قال: "صدوق". وعن ابن حبان أنه قال في "الثقات": "يعتبر حديثه من غير روايات شاذان عنه" ثم نقل الحافظ أنه قال في

"اللسان" (٤٣٦/٢): "هذا الحديث معروف بابن زبالة عن مالك، وهو متروك متهم، وكأن (ذؤيباً) إنما سمعه منه فدلسه عن مالك ".

قلت: وقال الذهبي وقد ذكر هذا الحديث له: "منكر، مما تفرد به ذؤيب ")).

٣. وإبراهيم بن حبيب بن الشهيد: أخرج حديثه الخطيب في "الرواة عن مالك" - كما عزاه إليه السيوطي في "اللآلئ المصنوعة" (١٢٧/٢) -، والصواب أن هذا من كلام مالك.

ثم ذكر الألباني العلة الثانية في هذا الطريق، فقال: ((ثانياً: عن بكر بن خالد بن حبيب البابسيري: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد: حدثنا أبي عن مالك... به، وقال السيوطي: "وإبراهيم بن حبيب من رجال النسائي ووثقوه. وهذا أصلح طرق الحديث. والله أعلم".

فأقول: وكذلك ابنه إسحاق ثقة أيضا، ولكن الراوي عنه بكر بن خالد البابسيري لم يتعرض له السيوطي بذكر، ولقد كنا بحاجة قصوى لمعرفة حاله، فإني لم أجد له ترجمة فيما لدي من المصادر، ولم يورده السمعاني في نسبته المذكورة (البابسيري)، ولعل في ذلك ما يشعر بأنه غير معروف. والله أعلم)).

قلت: وأنا كذلك لم أجد من ترجم له.

٤. وأبو غزية محمد بن موسى بن مسكين: أخرج حديثه ابن حبان في "المجروحين" (٢٨٩/٢)، وأشار إلى روايته البيهقي في "الشعب" (ح١٣٩١)، والخطيب في "الرواة عن مالك" كما عزاه إليه السيوطي في "اللآلي المصنوعة" (١٢٧/٢).

وقال ابن حبان: ((كان ممن يسرق الحديث ويحدث به، ويروي عن الثقات أشياء موضوعات حتى إذا سمعها المبتدئ في الصناعة سبق إلى قلبه أنه كان المتعمد لها)).

وقال الخطيب: ((روى عن أبي غزية محمد بن موسى عن مالك بهذا الإسناد — أي عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة - غير أنه وقفه ولم يرفعه. وغير هؤلاء يرونه عن مالك من قوله بغير إسناد، وهو الصواب)).

وأما **الوجه الثاني**: **(عن مالك)، من قوله بغير إسناد:**

فيرويه عنه أئمة الحديث، ذكر ذلك كل من تقدم من العلماء، ولم أقف عليه.

قال الفتني في "تذكرة الموضوعات" (٧٦/١): ((هو قول مالك، ورفعه منكر)).

وعلى هذا تقدم إجماع العلماء أن هذا الحديث لا يثبت رفعه عن مالك، بل هو من كلام مالك نفسه.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه ؛ على وجهين:

الوجه الأول: (مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها) مرفوعاً.

وذكر الخليلي أنه تفرد برفعه ابن زبالة، وليس كما قال، بل شاركه في رفع الحديث أبو غسان محمد بن يحيى، وذؤيب بن عمامة، وإبراهيم بن حبيب بن الشهيد، وأبو غزية محمد بن موسى.

وابن زبالة متهم بالكذب ووضع الحديث، ولم يتابعه إلا من هو مثله أو دونه، فبالتالي هذا الوجه لا يثبت.

الوجه الثاني: (عن مالك)، من قوله بغير إسناد.

يرويه عنه أئمة الحديث، وأجمع العلماء أن هذا الحديث لا يثبت رفعه عن مالك، بل هو من كلام مالك نفسه.

الحكم على الحديث

أجمع العلماء أن هذا الحديث لا يثبت رفعه عن مالك، بل هو من كلام مالك نفسه، ولكن لم أقف له على إسناد.

(١٨)- قال الخليلي[١]: وإذا أُسند لك الحديث عن الزهري، أو عن غيره من الأئمة، فلا تحكم بصحته بمجرد الإسناد، فقد يخطئ الثقة، ومثاله: حديث مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أن النبي ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع.

وهذا صحيح متفق عليه من حديث الزهري.

وقد صح أيضاً عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مثله قوله. رواه عنه الشافعي وغيره من الأئمة.

وقد أخطأ فيه رزق الله بن موسى - وهو صالح - من حديث يحيى بن سعيد القطان عن مالك. حدثناه محمد بن إسحاق الكيساني، ومحمد بن سليمان الفامي قالا: حدثنا الحسن بن علي الطوسي، حدثنا رزق الله بن موسى، حدثنا يحيى بن سعيد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ به مجوداً.

وتابعه على خطئه داود بن عبد الله، وعبد الله هو أبو الكرم الجعفري، عن مالك مثله.

وقد حدثنا محمد بن عبد الله الحاكم، حدثنا محمد بن عبد الله الأصبهاني بنيسابور، حدثنا سهل بن فرخان الأصبهاني الزاهد، حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مسنداً.

فقلت للحاكم: ما هذا؟ فقال: أخطأ فيه سهل هذا! وقد أخبرنا أبو العباس الأصم، عن الربيع، عن الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

فهذا مما أخطأ فيه هؤلاء، ولم يتعمدوا الكذب.

وقال الخليلي[٢]: داود بن عبد الله الجعفري: مُقَارِبُ الحديث، يخطئ أحياناً، قال أبو حاتم: إنه صدوقٌ، وأخطأ في حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر في رفع اليدين، رفعه إلى النبي ﷺ، والمحفوظ من حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر موقوف.

ويُكْثِرُ داود عن عبد الواحد بن أبي عون، عن الزهري أحاديث غرائب، كان أبو حاتم يَضُنُّ بها.

وقال الخليلي[٣]: أبو مقاتل حفص بن سلم السمرقندي: مشهور بالصدق والعلم غير مخرج

---

(١) "الإرشاد" (١/٢٠٢).

(٢) "الإرشاد" (١/٣٤٦).

(٣) "الإرشاد" (٣/٩٧٥).

في الصحيح،... وكان ممن يفتي في أيامه، وله في العلم والفقه محل، يُعنى بجمع حديثه....

حدثني أحمد بن أبي مسلم الحافظ حدثنا سعيد بن القاسم البردعي بطراز حدثنا عبد الرزاق بن محمد بن حمزة الفارسي حدثنا محمد بن إسحاق الكرابيسي السمرقندي حدثنا خُشْنَام بن المُغْوَار حدثنا أبو معان خالد بن سليمان عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان النبي ﷺ يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع. هذا خطأ، وقد ذكرت علته في غير هذا الموضع[1]، وخالد بن سليمان سمرقندي انتقل إلى بلخ.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث يرويه مالك، عن نافع. واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر) موقوفاً.

أما الوجه الأول: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

فيرويه عنه:

- داود بن عبد الله الجعفري: أخرج حديثه الذهبي في "السير" (٤٨٨/١٥).
- ورزق الله بن موسى، عن يحيى القطان، عن مالك: أخرج حديثه العُقيلي في "الضعفاء الكبير" (٦٨/٢)، وابن شاهين في "ناسخ الحديث ومنسوخه" (ح٢٥٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٨/٥١).

وقال العقيلي عن رزق الله: ((في حديثه وهم))، وقال عن حديثه: ((ولم يتابع على رفعه)).

- وسهل بن فرخان، عن الربيع، عن الشافعي، عن مالك، كما قال الخليلي: أخرج حديثه البيهقي – إلا أنه أخرجه عن حرملة بن يحيى، وأما حديث الربيع فموقوف – في "المعرفة" (ح٨١٩)، وقال: ((وكذلك روي من أوجه أخر، عن مالك مرفوعاً، والحديث مرفوع من غير جهة مالك، إلا أنه وقع في الأصل هكذا يرويه نافع، من فعل ابن عمر،

---

(١) يعني به المواضع السابق ذكرها من "الإرشاد".

ثم يسنده في آخره، فبعض الرواة غفل عن الإسناد، وبعضهم أثبته)).

كما أخرجه في "بيان خطأ من أخطأ على الشافعي" (ح٤٥)، وقال: ((تفرد به أبو الطاهر هذا عن حرملة، عن الشافعي، وخالفه الربيع بن سليمان، عن الشافعي، ورواه عنه موقوفاً)).

وهذه الروايات المرفوعة جميعها عن مالك لا تصح كما صرَح بذلك الحاكم، والخليلي، وسيأتي بعد ذلك عند رواية الوجه الموقوف عن الربيع قول البيهقي باستغراب هذه الروايات عن مالك، وأنها لا تصح عنه، فبالتالي هذا الوجه لا يثبت عن مالك.

وقد روي الحديث عن نافع مرفوعاً من طريق عبيد الله بن عمر: أخرجه البخاري (ح٧٣٩)، وفي "جزء رفع اليدين" (ح٤٨)، وأبو داود (ح٧٤١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح٢٦١٠).

قال البخاري: ((حدثنا عياش، ثنا عبد الأعلى، قال: ثنا عبيد الله، عن نافع، أن ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه، وإذا ركع رفع يديه، وإذا قال: "سمع الله لمن حمده" رفع يديه، وإذا قام من الركعتين رفع يديه، ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي ﷺ.

ورواه حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

ورواه إبراهيم بن طهمان، عن أيوب وموسى بن عقبة - مختصراً)).

وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٣١٥/٤): ((وإنما رواه الناس عن عبيد الله - موقوفا - منهم: عبد الوهاب الثقفي ومحمد بن بشر، إلا أن محمدا لم يذكر فيه: الرفع إذا قام من الركعتين.

وكذلك رواه أصحاب نافع عنه موقوفا. فلهذا المعنى احتاج البخاري إلى ذكر من تابعه عبد الأعلى على رفعه؛ ليدفع ما قيل من تفرده به. فقد قال الإمام أحمد في رواية المروذي وغيره: رواه عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، وبلغني أن عبد الأعلى رفعه. وقد روي عن أحمد، أنه صحح رفعه)).

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢٢٤/٢): ((قوله — أي البخاري - رواه حماد بن سلمة عن أيوب... الخ، وصله البخاري في الجزء المذكور — أي "جزء رفع اليدين" للبخاري - عن موسى بن إسماعيل عن حماد مرفوعا، ولفظه: كان إذا كبر رفع يديه، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه

من الركوع. قوله: ورواه بن طهمان يعني إبراهيم عن أيوب وموسى بن عقبة. وهذا وصله البيهقي من طريق عمر بن عبد الله بن رزين عن إبراهيم بن طهمان بهذا السند موقوفا نحو حديث حماد وقال في آخره: وكان رسول الله ﷺ يفعل ذلك. واعترض الإسماعيلي فقال: ليس في حديث حماد ولا ابن طهمان الرفع من الركعتين المعقود لأجله الباب.

قال: فلعل المحدث عنه دخل له باب في باب. يعني أن هذا التعليق يليق بحديث سالم الذي في الباب الماضي. وأجيب بأن البخاري قصد الرد على من جزم بأن رواية نافع لأصل الحديث موقوفة، وأنه خالف في ذلك سالماً، كما نقله ابن عبد البر وغيره. وقد تبين بهذا التعليق أنه اختلف على نافع في وقفه ورفعه لا خصوص هذه الزيادة. والذي يظهر أن السبب في هذا الاختلاف أن نافعاً كان يرويه موقوفاً ثم يعقبه بالرفع، فكأنه كان أحياناً يقتصر على الموقوف، أو يقتصر عليه بعض الرواة عنه. والله أعلم)).

وقال أبو داود: ((الصحيح قول ابن عمر، ليس بمرفوع.

وروى بقية أوله عن عبيد الله وأسنده، ورواه الثقفي، عن عبيد الله، وأوقفه على ابن عمر، قال فيه: ((وإذا قام من الركعتين يرفعهما إلى ثدييه)) وهذا هو الصحيح.

ورواه الليث بن سعد، ومالك، وأيوب، وابن جريج موقوفاً. وأسنده حماد بن سلمة، وحده عن أيوب، ولم يذكر أيوب ومالك الرفع إذا قام من السجدتين، وذكره الليث في حديثه، قال ابن جريج فيه: قلت لنافع: أكان ابن عمر يجعل الأولى أرفعهن؟ قال: لا، سواء. قلت: أشر لي. فأشار إلى الثديين أو أسفل من ذلك)).

وأما حديث حماد بن سلمة، عن أيوب الذي استشهد به البخاري: فقد أخرجه البخاري في "جزء رفع اليدين" (ح٥١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح٢٦١١).

وأما حديث إبراهيم بن طهمان، عن أيوب وموسى بن عقبة الذي استشهد به البخاري: فقد أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (ح٢٦١٢).

وأما الوجه الثاني: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر) موقوفاً.

فأخرجه مالك في "الموطأ" رواية محمد بن الحسن الشيباني (ح١٠٠)، ورواية يحيى الليثي (ح١٦٨)، والبخاري في "جزء رفع اليدين" (ح٥٧و٧٢)، وأبو داود (ح٧٤٢)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٢/٦٨)، بعد أن ذكر حديث رزق الله بن موسى المتقدم المرفوع عن مالك،

وأنه لم يتابع على رفعه، أردفه بهذا الحديث ثم قال: ((وهذا أولى)).

جميعهم (البخاري، وأبو داود، والعقيلي) من طريق القعنبي، عن مالك، به.

كما رواه الربيع بن سليمان، عن الشافعي، عن مالك، به: أخرج حديثه البيهقي في "المعرفة" (ح٨١٨)، وقال: ((هكذا رواه مالك في الموطأ، وكذلك رواه الشافعي، عن مالك، في رواية الربيع))، وفي "بيان خطأ من أخطأ على الشافعي" (ح٤٦)، وقال: ((هذا هو الصحيح عن الشافعي، وكذلك رواه أصحاب الموطأ عن مالك، وروي من أوجه غريبة عن مالك مرفوعاً وليس بمحفوظ، والحديث في الأصل مرفوع)).

وتابع مالكاً على وقفه:

- عبيد الله العمري: أخرج حديثه البخاري في "جزء رفع اليدين" (ح٧٩)، من طريق عبد الوهاب الثقفي، وقال: ((وزاد وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه كان يرفع يديه إذا ركع وإذا سجد.

والمحفوظ ما روى عبيد الله وأيوب ومالك وابن جريج والليث وعدة من أهل الحجاز وأهل العراق عن نافع عن ابن عمر في رفع الأيدي عند الركوع ، وإذا رفع رأسه من الركوع.

ولو صح حديث العمري عن نافع عن ابن عمر لم يكن مخالفا للأول؛ لأن أولئك قالوا: إذا رفع رأسه من الركوع. فلو ثبت استعملنا كليهما، وليس هذا من الخلاف الذي يخالف بعضهم بعضا؛ لأن هذه زيادة في الفعل، والزيادة مقبولة إذا ثبتت)).

- وابن جريج: أخرج حديثه البخاري في "جزء رفع اليدين" (ح٣٨).
- والليث بن سعد: أخرج حديثه البخاري في "جزء رفع اليدين" (ح١٣و٥٠).

فالراجح عن مالك وقف هذا الحديث عن نافع.

وهذا الحديث كما قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢١٢/٩): ((أحد الأحاديث الأربعة التي رفعها سالم عن أبيه عن النبي عليه السلام، وأوقفها نافع على ابن عمر...، والقول فيها قول سالم، ولم يلتفت الناس فيها إلى نافع)).

وسيأتي في الخلاصة تعقب ابن حجر له، وأن هذا القول لا يسلم له.

وقد روى مالك حديث سالم المرفوع، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، أخرجه – اكتفي بالكتب الستة -:

-مالك في "الموطأ" (ح٩٩) رواية محمد بن الحسن الشيباني، و(ح٢٠٤) رواية أبي مصعب الزهري، و(ح١٦٣) رواية يحيى الليثي، عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك، وقال: «**سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد**». وكان لا يفعل ذلك في السجود.

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٩/٢١٠): ((هكذا رواه يحيى عن مالك. لم يذكر فيه الرفع عند الانحطاط إلى الركوع. وتابعه على ذلك جماعة من الرواة للموطأ عن مالك، منهم القعنبي وأبو مصعب وابن بكير وسعيد بن الحكم بن أبي مريم ومعن بن عيسى والشافعي ويحيى بن يحيى النيسابوري وإسحاق بن الطباع وروح بن عبادة وعبد الله بن نافع الزبيري وكامل بن طلحة وإسحاق بن إبراهيم الحنيني وأبو حذافة أحمد بن إسماعيل وابن وهب في رواية ابن أخيه عنه.

ورواه ابن وهب وابن القاسم ويحيى بن سعيد القطان وابن أبي أويس وعبد الرحمن بن مهدي وجويرية بن أسماء وإبراهيم بن طهمان وعبد الله بن المبارك وبشر بن عمر وعثمان بن عمر وعبد الله بن يوسف التنيسي وخالد بن مخلد ومكي بن إبراهيم ومحمد بن الحسن الشيباني وخارجة بن مصعب وعبد الملك بن زياد النُصيبي وعبد الله بن نافع الصائغ وأبوقرة موسى بن طارق ومطرف بن عبد الله وقتيبة بن سعيد. كل هؤلاء رووه عن مالك فذكروا فيه الرفع عند الانحطاط إلى الركوع قالوا فيه: أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة حذو منكبيه، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع.

ذكر الدار قطني الطرق عن أكثرهم عن مالك كما ذكرنا، وهو الصواب. وكذلك رواه سائر من رواه عن ابن شهاب.

وممن روينا ذلك عنه من أصحاب ابن شهاب: الزبيدي ومعمر والأوزاعي ومحمد بن إسحاق وسفيان بن حسين وعقيل بن خالد وشعيب بن أبي حمزة وابن عيينة ويونس بن يزيد ويحيى بن سعيد الأنصاري وعبد الله بن عمر. كلهم رووا هذا الحديث عن ابن شهاب عن سالم

عن أبيه عن النبي ﷺ كما رواه ابن وهب ومن ذكرنا معه من أصحاب مالك....

وقال جماعة من أهل العلم: إن إسقاط ذكر الرفع عند الانحطاط في هذا الحديث إنما أتى من مالك، وهو الذي كان ربما وهم فيه؛ لأن جماعة حفاظا رووا عنه الوجهين جميعا)).

- كما أخرجه البخاري (٧٣٥) عن القعنبي، عن مالك، به.

- والنسائي (ح٨٧٧) عن قتيبة، و(ح١٠٥٦) عن عمرو بن علي، عن يحيى القطان، و(ح١٠٥٨) عن سويد بن نصر، عن ابن المبارك، (قتيبة، ويحيى، وابن المبارك) عن مالك، به.

قال ابن رجب في "فتح الباري" (٣٠٤/٤): ((حديث الزهري، عن سالم، عن ابن عمر مما اتفق العلماء كلهم على صحته وتلقيه بالقبول، وعليه اعتمد أئمة الإسلام في هذه المسألة)).

الخلاصة

هذا الحديث اختلف فيه على مالك، عن نافع، عن ابن عمر وقفاً ورفعاً.

فرفعه عن مالك: (داود الجعفري، ورزق الله بن موسى، وسهل بن فرخان) ولا يصح عن مالك الرفع.

وأوقفه عنه عدد من الرواة، وهو الراجح عن مالك.

إلا أن هذا الحديث قد ثبت مرفوعاً عن نافع من غير طريق مالك، رفعه عبيد الله العمري.

كما أنه متفق عليه من حديث الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه.

وختام القول في هذا الحديث يلخصه ابن حجر في "فتح الباري" (٢٢٢/٢): ((قال أبو داود: رواه الثقفي - يعني عبد الوهاب - عن عبيد الله فلم يرفعه، وهو الصحيح. وكذا رواه الليث بن سعد وابن جريج ومالك - يعني عن نافع موقوفا.

وحكى الدارقطني في "العلل" الاختلاف في وقفه ورفعه وقال: الأشبه بالصواب قول عبد الأعلى.

وحكى الإسماعيلي عن بعض مشايخه أنه أومأ إلى أن عبد الأعلى أخطأ في رفعه. قال الإسماعيلي: وخالفه عبد الله بن إدريس وعبد الوهاب الثقفي والمعتمر - يعني عن عبيد الله - فرووه موقوفا عن ابن عمر.

قلت: وقفه معتمر وعبد الوهاب عن عبيد الله عن نافع كما قال، لكن رفعاه عن عبيد الله

عن الزهري عن سالم عن ابن عمر. أخرجهما البخاري في "جزء رفع اليدين" وفيه الزيادة. وقد توبع نافع على ذلك عن ابن عمر، وهو فيما رواه أبو داود، وصححه البخاري في الجزء المذكور من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر قال: كان النبي ﷺ إذا قام في الركعتين كبر ورفع يديه.

وله شواهد، منها: حديث أبي حميد الساعدي، وحديث علي بن أبي طالب: أخرجهما أبو داود، وصححهما ابن خزيمة وابن حبان. وقال البخاري في الجزء المذكور: ما زاده ابن عمر وعلي وأبو حميد في عشرة من الصحابة من الرفع عند القيام من الركعتين صحيح؛ لأنهم لم يحكوا صلاة واحدة فاختلفوا فيها، وإنما زاد بعضهم على بعض، والزيادة مقبولة من أهل العلم. وقال ابن بطال: هذه زيادة يجب قبولها لمن يقول بالرفع. وقال الخطابي: لم يقل به الشافعي، وهو لازم على أصله في قبول الزيادة. وقال ابن خزيمة: هو سنة، وإن لم يذكره الشافعي؛ فالإسناد صحيح)).

الحكم على الحديث

الصحيح الذي رواه أصحاب "الموطأ" عن مالك، موقوف، وروي من أوجه غريبة عن مالك مرفوعاً وليس بمحفوظ، والحديث في الأصل مرفوع من طريق عبيد الله الذي أخرجه البخاري، أو المتفق عليه من حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه.

(١٩)- قال الخليلي[١]: حدثني محمد بن عبد الله الأصبهاني، حدثنا الحسن بن هاشم، حدثنا أبو حاتم الرازي، حدثنا إبراهيم بن موسى، حدثنا هشام بن يوسف الصنعاني، عن معمر، عن أيوب السختياني، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة**».

هذا الحديث رواه معمر عن عمرو بن دينار نفسه، عن عطاء، عن أبي هريرة موقوفاً.

وكذلك رواه الثقات عن حماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وأبان بن يزيد، وسفيان الثوري، عن عمرو بن دينار موقوفاً.

ومنهم من دون هؤلاء في التوثيق، رووه عن هؤلاء مرفوعاً.

ورواه محمد بن حماد الطهراني: حدثنا جدي، وابن علقمة قالا: حدثنا ابن أبي حاتم الرازي، حدثنا محمد بن حماد الطهراني، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة: «**إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة**».

قال معمر: وحدثنا أيوب، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مرفوعاً.

والصحيح معمر، عن أيوب، عن عمرو بن دينار.

وهذا الحديث صحيح من حديث أبي هريرة، أخرجه مسلم من حديث شعبة، عن ورقاء، عن عمرو بن دينار مرفوعاً. ولم يخرجه البخاري بهذا السياق، وإنما أخرجه من حديث مالك بن بحينة، عن النبي ﷺ.

وقال الخليلي[٢]: أحمد بن عمير بن جوصا الدمشقي الحافظ، مشهور سمع "الموطأ" من عيسى بن مثرود عن عبد الرحمن بن القاسم، روى حديثا خولف فيه، وخطؤوه في روايته ذلك، وهو ممن لا يسقط بمثل هذه العلة، أخطأ فيه أو حفظه.

حدثنا محمد بن الحسن بن الفتح الصفار حدثنا أحمد بن عمير بن جوصا بدمشق حدثنا أبو تقي هشام بن عبد الملك اليزني حدثنا بقية حدثنا ورقاء بن عمر اليشكري وابن ثوبان عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة**». رواه جماعة عن أبي التقي، ولم يذكروا ابن ثوبان، وإنما ذكروا

---

(١) "الإرشاد" (٣٢٠/١).

(٢) "الإرشاد" (٤٦٤/٢).

ورقاء وحده، وخطئوا ابن جوصا في روايته هذا عن ابن ثوبان، وهو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان.

وقال الخليلي[١]: أبو إسماعيل حماد بن زيد بن درهم، ثقة متفق عليه مخرج في الصحيحين رضيه الأئمة، وروى عنه الثوري حديثين. وقال فيه ابن المبارك:

أيها الطالب علماً ... ائت حماد بن زيد

فاكتب العلم بجهد ... ثم قيده بقيد

وكان بينه وبين مالك بن أنس مكاتبة، وكان يعجبه رأي مالك، وأسباطه مالكيون قضاة. سمع ثابتا البناني وعبد العزيز بن صهيب وعمرو بن دينار وزيد بن أسلم وأبا حازم سلمة بن دينار وأقرانهم. روى عنه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك وأقرانهم ثم من بعدهم من المتقنين: أبو النعمان عارم معتمد في حديثه ثم أبو داود الطيالسي وأبو الوليد وسليمان بن حرب ومسدد وأبو الربيع الزهراني. وآخر من روى عنه أبو الأشعث أحمد بن المقدام العجلي البصري، انتقل إلى بغداد فأدركه الأحداث لطول عمره، والبخاري أخرجه في الصحيح.

المعتمد في حديث يرويه حماد ويخالفه غيره عليه[٢]، والرجوع إليه، كحديث: حدثنا محمد بن الحسن بن الفتح الصفار حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي حدثنا أبو الربيع الزهراني حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: " إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة" موقوف.

وكذا يرويه حماد موقوفا. وتابعه ابن عيينة وأبان بن يزيد العطار وغيرهما وهم أثبات، وأسنده جماعة عن عمرو منهم أيوب السختياني وابن جريج والثوري وغيرهم، وربما يرويه راو عن حماد وأبان وابن عيينة مرفوعاً.

حدثنا جدي وابن علقمة قالا حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي حدثنا محمد بن عبادة الواسطي حدثنا يزيد بن هارون حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عطاء عن أبي هريرة قال: "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة".

---

(١) "الإرشاد" (٤٩٨/٢).

(٢) سقط من المطبوع كلمة (عليه)، وأثبتها من المخطوط.

قال حماد: ورواه لنا أيوب عن عمرو بن دينار فرفعه.

حدثنا أحمد بن محمد الزاهد بنيسابور حدثنا محمد بن إسحاق الثقفي حدثنا إبراهيم بن عبد الرحيم حدثنا زكريا بن عدي حدثنا حماد بن زيد بهذا موقوفا. ثم قال حماد: قال علي بن الحكم: حدثنا عمرو فرفعه. ثم شك في الرفع فجعل لا يجاوز أبا هريرة. والحفاظ يجمعون من رواه عن عمرو بن دينار.

ورواه شعبة عن ورقاء بن عمر عن عمرو بن دينار مرفوعا.

ومسلم أخرجه في صحيحه من حديث شعبة عن ورقاء. والبخاري لم يخرجه لهذا الاختلاف وإنما أخرجه من حديث ابن عيينة[1].

ومعمرٌ رواه عن عمرو موقوفا، وعن أيوب عن عمرو مرفوعا.

وإبراهيم بن الحجاج جمع بين حماد بن سلمة وحماد بن زيد فرفعه عنهما.

وكذا روح بن عبادة جمع بين ابن جريج ومعمر وسفيان مرفوعا. وهؤلاء ثقات لكن اختلفوا في الرواية.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث يرويه عمرو بن دينار. واختلف عنه، وعن من هو دونه على وجهين:

الوجه الأول: (عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة ﷺ) موقوفاً.

الوجه الثاني: (عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

أما الوجه الأول: (عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة ﷺ) موقوفاً.

فيرويه عنه: أيوب السختياني، وحماد بن زيد،، وزكريا بن إسحاق، وحماد بن سلمة، وابن جريج، وابن عُيَيْنة، وزياد بن سعد، وأبان العطار. واختلف عنهم، ورفعه ورقاء، والحسين المعلم، ومحمد بن مسلم، ومحمد بن جحادة، وأوقفه الثوري، كما ذكر الدارقطني في "العلل" خلقاً ممن رووا الحديث؛ فمن أراد التوسع فليراجعه.

---

(١) كذا في المخطوط والمطبوع، والصواب (ابن بُحَينة) كما في البخاري (ح٦٦٣)، وفي "الإرشاد" (١/٣٢٠)، وتقدم نقله قريباً عن الخليلي.

رواه:

١. **أيوب السختياني** عن عمرو بن دينار، واختلف عنه، وعمن هو دونه، فقد رواه عنه: حماد بن زيد، ومعمر، وابن عيينة، وابن علية، واختلف عنهم جميعاً، وأوقفه عنه: عبد الوارث بن سعيد، وعبد الوهاب الثقفي.

(١-أ) فرواه حماد بن زيد، واختلف عنه، على ثلاثة أوجه:

(١-أ-١) فرواه يزيد بن هارون عنه، عن أيوب، عن عمرو بن دينار، مرفوعاً وموقوفا، أخرج حديثه مسلم (ح١٥٩٥)، وأبو داود (ح١٢٦٨)، وابن ماجه (ح١١٥١)، والبزار في "مسنده" (ح٨٧٣٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح٤١٢٩).

وقال مسلم: ((قال حماد: ثم لقيت عمرا فحدثني به ولم يرفعه)).

وقال البزار: ((قال يزيد: وأخبرنا حماد بن زيد عن عَمْرو بن دينار عن عطاء بن يسار، عن أبي هُرَيرة ولم يرفعه)).

وقال الطحاوي: ((قال حماد: فكان أيوب يرفعه عن عمرو بن دينار)).

(١-أ-٢) وأوقفه:

- زكريا بن عدي: أخرج حديثه الخليلي، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح٤٧٢٧)، وقال: ((قال زكريا: قال حماد: قال علي بن الحكم: حدث بهذا عمرو مرة فرفعه، فقال له رجل: إنك لم تكن ترفعه. قال: بلى. قال: لا والله. قال: فسكت)).

- ومحمد بن عبد الملك القرشي: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح٨٧٣٦).

كلاهما (زكريا بن عدي، ومحمد بن عبد الملك) عن حماد، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة ﷺ.

(١-أ-٣) ورفعه إبراهيم بن الحجاج الشامي حيث قرن بين الحمادين حماد بن سلمة وحماد بن زيد عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة.

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/٢٦٢)، وقال: ((وهذا الحديث رواه إبراهيم بن الحجاج الشامي عن الحمادين عن عمرو بن دينار كما أمليته ولم يضبطه، فإن هذا الحديث يرويه حماد بن سلمة موقوفا على أبي هريرة، وقد رفعه عن حماد بن سلمة: مسلم بن إبراهيم ومؤمل بن إسماعيل. وروي هذا الحديث عن حماد بن زيد على ألوان ثم رواه عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار نفسه، فإنه أوقفه على أبي هريرة. ورواه يزيد بن هارون عن حماد بن زيد موقوفا، ويقول في آخره: وقال حماد ابن زيد: وكان أيوب يرفعه إلى النبي ﷺ. ورواه زكريا بن عدي عن حماد بن زيد عن علي بن الحكم عن عمرو بن دينار فرفعه. وإبراهيم بن الحجاج جازف ولم يضبط، فجمع بين الحمادين، فرفعه عنهما)).

وكما قال ابن عدي: ((روي هذا الحديث عن حماد بن زيد على ألوان)).

(١-ب) ورواه ابن عيينة، واختلف عنه، وعن من هو دونه:

(أ) فرفعه أحمد بن المقدام عنه، عن أيوب، عن عمرو، به: أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح٤١٢٦).

(ب) ورفعه سعيد بن منصور، عنه، عن عمرو، به، أخرجه:

- الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح٤١٣٠)، وقال: ((قال سعيد: فقلت لسفيان: أمرفوع؟ قال: يرى عمرو أنه مرفوع)).
- والبيهقي في "المعرفة" (ح١٤٢٩)، فذكر بإسناده إلى ((محمد بن علي بن زيد الصائغ قال: حدثنا سعيد بن منصور قال: حدثنا سفيان، فذكره موقوفا إلا أنه قال في آخره: قلت لسفيان: مرفوع ؟ قال: نعم)).

وأوقفه عنه، عن عمرو بن دينار، به:

(أ) ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٤٨٧٥).

(ب) وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي: أخرجه الترمذي في "العلل الكبير" (ح٨٦).

(ت) وأحمد بن عَبدة، أخرجه البزار في "مسنده" (ح٨٧٤٠).

(١-ج) ورواه معمر، واختلف عنه، وقفاً ورفعاً:

فرفعه عبد الرزاق وهشام عن معمر، عن أيوب، عن عمرو، به:

(أ) عبد الرزاق، في "المصنف" (٣٩٨٩)، ومن طريقه الخليلي وغيره.

(ب) وهشام بن يوسف: أخرجه أبو عوانة في "مسنده" (ح١٣٥٦)، والخليلي.

ورفعه اليمامي، عن معمر، عن عمرو بن دينار، به.

أحمد بن عمر اليمامي: أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (١٤٣/١)، وقال: ((أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامى، أبو سهل، يروي عن عبد الرزاق وعمر بن يونس وغيرهما أشياء مقلوبة، لا يعجبنا الاحتجاج بخبره إذا انفرد، روى عبد الرزاق عن الثوري ومعمر وابن جريج وزكريا بن إسحق عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة**». أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلام ببيت المقدس (عنه) وهذا خبر مشهور لزكريا بن إسحق مرفوع، والثوري فإنما رفع عنه إسحق الأزرق وحده وهو وهم، والصحيح من حديثه موقوف على أبي هريرة، وأما معمر فإن عنده هذا الحديث عن أيوب عن عمرو نفسه، وعند ابن جريج أيضا موقوف، وهو عزيز من حديثه، فجمع بينهم هذا الشيخ، وحمل حديث هذا على حديث ذلك ولم يميز)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٩٢/١١): ((ورفعه أيضا عبد الرزاق، عن معمر، عن عمرو، والمحفوظ عن معمر، عن أيوب، عن عمرو)).

وأوقفه عن معمر، عن عمرو، عبد الرزاق ولم أجده سوى عند الخليلي، ولم يذكره بهذا الوجه الدارقطني وغيره ممن تكلم في علل الحديث.

(١-د) ورواه ابن علية، واختلف عنه:

فأوقفه عنه، عن أيوب، به، أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٤٨٧٦).

ورفعه عنه، عن أيوب، عن عمرو، به، محمد بن سفيان الصفار، أخرج حديثه ابن حبان في "صحيحه" (ح٢٤٧٠).

ووقفه عبد الوارث بن سعيد، وعبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة. أخرج حديثهما البزار في "مسنده" (ح٨٧٣٧و٨٧٣٨).

٢. **وحماد بن زيد** عن عمرو بن دينار، واختلف عنه، كما تقدم.

٣. **وابن عيينة** عن عمرو بن دينار، واختلف عنه، كما تقدم.

٤. **وابن جريج** عن عمرو بن دينار، واختلف عنه:

فأوقفه عنه عبد الرزاق في "المصنف" (ح٣٩٨٧)، وقرنه بالثوري.

ورفعه عنه أبو عاصم، أخرجه أبو داود (ح١٢٦٦).

٥. **وحماد بن سلمة** عن عمرو بن دينار، واختلف عنه:

فرفعه عنه: مسلم بن إبراهيم: أخرج حديثه الدارمي في "مسنده" (ح١٤٩١)، وأبو داود (ح١٢٦٦)، والبزار في "المسند" (ح٨٧٤٧)، وأبو يعلى في "المسند" (ح٦٣٨٠)، وابن الأعرابي في "المعجم" (ح١٠٨٨)

ومؤمل بن إسماعيل: أخرجه أبو يعلى في "المسند" (ح٦٣٧٩).

وخالفهما موسى بن إسماعيل فرواه موقوفاً، عن حماد بن سلمة، عن عمرو، به: أخرجه البيهقي في "المعرفة" (ح٤١٤٢٤).

٦. **وزياد بن سعد**، وعنه الفضيل بن عياض. واختلف عنه:

فرفعه عن الفضيل، محمد بن زنبور: أخرجه أبو عوانة في "مسنده" (ح١٣٥٦)، وفي "جزء أبي عروبة الحراني" برواية الأنطاكي (ح٦٤).

ووقفه عن الفضيل هُرَيْمُ بن مِسْعَرٍ الأزدي الترمذي: أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح٤١٢٥).

٧. وأوقفه **الثوري** عن عمرو بن دينار: أخرجه عنه عبد الرزاق في "المصنف" (ح٣٩٨٧)، وقرنه بابن جريج.

وأما الوجه الثاني: (**عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ**) **مرفوعاً**.

فيرويه عنه: أيوب السختياني، وحماد بن زيد،، وزكريا بن إسحاق، وحماد بن سلمة، وابن جريج، وابن عُيَيْنة، وزياد بن سعد، وأبان العطار. واختلف عنهم، ورفعه ورقاء، والحسين المعلم، ومحمد بن مسلم، ومحمد بن جحادة.

- أيوب، والحمادان، وابن جريج، وابن عُيَيْنة، ومعمر عن عمرو بن دينار، واختلف عنهم، كما تقدم.

- وزكريا بن إسحاق، واختلف عنه:

فرواه عنه: أزهر بن القاسم: أخرج حديثه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (ح٣٧٣)، وأحمد في "المسند" (ح١٠٨٨٦)، وابن ماجه (ح١١٥١).

وروح بن عبادة: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح١٠٧٠٩)، ومسلم (ح١٥٨٣)، والترمذي (ح٤٢١)، وابن ماجه (ح١١٥١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (ح١١٢٣).

وقال الترمذي: ((حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. وهكذا روى أيوب وورقاء بن عمر وزياد بن سعد وإسماعيل بن مسلم ومحمد بن جحادة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وروى حماد بن زيد وسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار فلم يرفعاه.

والحديث المرفوع أصح عندنا)).

وعبد الرزاق: أخرج حديثه مسلم (ح١٥٩٤)، وأبو داود (ح١٢٦٦).

وعبد الأعلى بن عبد الأعلى: أخرج حديثه البزار في "المسند" (ح٨٧٤٥)، وقال: ((هكذا رواه عَبد الأعلى عن زكريا عن عَمْرو عن عطاء بن يسار، عَن أبي هُرَيرة. وخالفه أبو عاصم في إسناده فرواه عن زكريا عن عَمْرو بن دينار، عَن سُليمان بن يسار، عَن أبي هُرَيرة، عَن النبي ﷺ. والصواب حديث عَمْرو عن عطاء بن يسار)).

وعبد الله بن المبارك: أخرج حديثه النسائي (ح٨٦٥)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٢١٩٣).

جميعهم (أزهر، وروح، وعبد الرزاق، وابن المبارك، وعبد الأعلى) عن زكريا، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وخالفهم أبو عاصم فجعل بدل (عطاء بن يسار) سليمان بن يسار: أخرج حديثه الدارمي في "مسنده" (ح١٤٨٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٢١٨٣)، وابن الأعرابي في "معجم شيوخه" (ح٣٨٠)، وقال: ((والصواب عطاء بن يسار)).

وكل من روى الحديث عن زكريا رفعه.

ورواه ورقاء بن عمر، عن عمرو مرفوعاً، وعنه:

شعبة: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٩٨٧٣) - ومن طريقه مسلم (ح١٥٩١)، وأبو داود (ح١٢٦٦) - والنسائي (ح٨٦٦)، والدارمي في "مسنده" (١٤٨٩)، والبزار في "مسنده" (ح٨٧٤١).

وأبو النضر: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٨٣٧٩).

وشبابة: أخرج حديثه مسلم (ح١٥٩٢).

جميعهم (شعبة، وأبو النضر، وشبابة) عن ورقاء، عن عمرو، به مرفوعاً.

ورواه أحمد بن عمير بن جوصاء الدمشقي، عن أبي تقي هشام بن عبد الملك الدمشقي، عن بقية بن الوليد، عن ورقاء بن عمر وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن عمرو بن دينار مرفوعاً، أخرج حديثه الطبراني في معاجمه الثلاثة "الكبير" (ح٩٦)، و"الأوسط" (ح٢٢٨٥)، و"الصغير" (ح٢١)، وفي "مسند الشاميين" (ح٩٣)، والخليلي.

وقال الطبراني: ((لم يروه عن ابن ثوبان إلا بقية، ولا عن بقية إلا أبو تقي، تفرد به ابن جوصا وكان من ثقات المسلمين وَجُلَّتِهِمْ)).

وقال أبو عبد الرحمن السلمي في "سؤالاته للدارقطني" (ص٣): ((وسألته –أي الدارقطني – عن أحمد بن عمير بن جوصا؟ فقال: تفرد بأحاديث، ولم يكن بالقوي)).

وقال الذهبي في "السير" (١٨/١٥): ((وابن جوصا إمام حافظ له غلط كغيره في الإسناد لا في المتن، وما يضعفه بمثل ذلك إلا متعنت.....، أنكر على ابن جوصا ذكر ابن ثوبان في الإسناد، والخطب سهل، فلو كان وهما لما ضر، فلعله حفظه....

وقد رواه أبو بكر بن المقرئ، فقال: حدثنا الحسين بن التقي ابن أبي التقي اليزني، حدثنا جدي، فذكره متابعا لابن جوصا.

ورواه ثقتان عن أحمد بن محمد بن عنبسة الحمصي، عن أبي التقي كذلك، فتخلص الحافظ أبوالحسن — أي ابن جوصا – منه.

وأبو التقي فثقة حجة، ثم إن أحمد بن محمد بن عنبسة، قال: كان هذا الحديث عند أبي التقي في مكانين: ففي موضع عن ورقاء، وفي موضع عن ابن ثوبان، فجمعهما. قلت: رواه قبل جمعهما مرات عن ورقاء وحده)).

وقال في "تذكرة الحفاظ" (٧٩٧/٣): ((الرجل صدوق حافظ وهم في أحاديث مغمورة في سعة ما روى، فمن ذلك حديثه..)). فذكره بإسناده إليه، ثم قال: ((الحديث محفوظ، وإنما أنكروا على ابن جوصاء ذكر ابن ثوبان في إسناده)).

ورفعه الحسين المعلم: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (٨٧٤٤)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح١٣٥٦).

كما رفعه محمد بن جحادة: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (٨٧٤٤)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح١٣٥٦)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٢١٩٠).

ورفعه محمد بن مسلم: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (٨٧٤٦).

ورفعه أبان العطار: أخرج حديثه أبو عوانة في "مسنده" (ح١٣٥٨).

الخلاصة

الحديث يرويه عمرو بن دينار، واختلف عنه، وعن من هو دونه وقفاً ورفعاً، فرواه عنه:

أيوب السختياني، وحماد بن زيد،، وزكريا بن إسحاق، وحماد بن سلمة، وابن جريج، وابن عُيينْة، وزياد بن سعد، وأبان العطار. واختلف عنهم، ورفعه ورقاء، والحسين المعلم، ومحمد بن مسلم، ومحمد بن جحادة، وأوقفه الثوري.

وقد اختلف العلماء في الترجيح.

فممن قال بالرفع:

- الترمذي قال أثر (ح٤٢١): ((والحديث المرفوع أصح عندنا)).
- والخليلي: ((وهذا الحديث صحيح من حديث أبي هريرة، أخرجه مسلم من حديث شعبة، عن ورقاء، عن عمرو بن دينار مرفوعاً. ولم يخرجه البخاري بهذا السياق، وإنما أخرجه من حديث مالك بن بحينة، عن النبي ﷺ)).
- والبيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٨٥/٤): ((رواه مسلم في الصحيح عن يحيى بن حبيب عن روح، وأخرجه من حديث ورقاء بن عمر، وأيوب السختياني، عن عمرو بن دينار مرفوعا، ورفعه عن جماعة سوى هؤلاء، فلئن وقفه مرة أو مرتين لم يخرج الحديث في الأصل من أن يكون مرفوعاً)).

وممن قال بالوقف:

- أبو زرعة في "علل الحديث" (س٣٠٣): ((الموقوف أصح)).
- والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٧١/١): ((الحديث... ، أصله عن أبي هريرة رضي الله عنه، لا عن النبي ﷺ، هكذا رواه الحفاظ ، عن عمرو بن دينار)).

وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٦٧/٤): ((وقد اختلف فِي رفعه ووقفه، واختلف الأئمة فِي الترجيح: فرجح الترمذي رفعه، وكذلك خرجه مُسْلِم فِي "صحيحه"، وإليه ميل الإمام أحمد، ورجح أبو زُرْعَة وقفه، وتوقف فِيهِ يَحْيَى بْن معين، وإنما لَمْ يخرجه البخاري لتوقفه، أو لترجيحه وقفه. والله أعلم)).

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (١٤٩/٢): ((واختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه. وقيل: إن ذلك هو السبب في كون البخاري لم يخرجه)).

الحكم على الحديث

لم يترجح لي أحد وجهي الحديث، فليسعني ما وسع يحيى بن معين والبخاري، والحديث مخرجٌ في صحيح مسلم.

(٢٠)- قال الخليلي[1]: حديث عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «**من كَتَم علما أُلجِم يوم القيامة بلجام من نار**».

معلول، لم يتفقوا عليه.

رواه عن عطاء، مالك بن دينار، وعمارة[2]، وعلي بن الحكم، وجماعة. والناس يجمعون طرقه، ولم يروه عنه المتفق عليهم من أصحابه، والمحفوظ من حديث أبي هريرة موقوف.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث مداره على عطاء بن أبي رباح، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (**عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ**). **مرفوعاً**.

فرواه عنه جمع كثير منهم:

١. الأعمش: أخرج حديثه الحاكم في "المستدرك" (ح٣٤٤) من طريق القاسم بن محمد ابن حماد، عن أحمد بن عبد الله بن يونس، عن محمد بن ثور، عن ابن جريج، عنه به. وقال: ((هذا حديث تداوله الناس بأسانيد كثيرة تجمع ويذاكر بها، وهذا الإسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)).
وتعقبه الحافظ العراقي في كتابه "إصلاح المستدرك" - كما في "شرح الإحياء" للزبيدي (١٠٨/١) - قائلًا: ((لا يصح من هذا الطريق لضعف القاسم بن محمد بن حماد الدّلال الكوفي، قال الدارقطني: حدثنا عنه وهو ضعيف)).

٢. سعيد بن راشد، ومعاوية بن عبد الكريم، والعلاء بن خالد الدارمي: أخرجهم تمام في "الفوائد" (ح١٥٥٧) حدثني أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد بن هاشم البغدادي الوراق أنبأنا أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الجوزي ببغداد حدثنا محمد بن عمرو الباهلي والهروي قالا: حدثنا أبو إسماعيل الأبلي حدثنا سعيد بن راشد ومعاوية بن عبد الكريم والعلاء بن خالد الدارمي قالوا: حدثنا عطاء قال: سمعت أبا هريرة. فذكره

---

(١) "الإرشاد" (٣٢١/١).

(٢) الصواب (عمارة عن علي بن الحكم) كما سيأتي في التخريج برقم (٨).

مرفوعاً.

وقال جاسم الفهيد في "الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام" (١٦٣/١): ((شيخ المصنف ترجمه الخطيب (٤٠٠/١١) وابن عساكر (١٢/ق٣١/أ) ولم يحكيا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأبو إسماعيل لم أتبينه[1])).

٣. مالك بن دينار: أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧٦/٤)، والطبراني في "الصغير" (ح٤٥٢)، والخطيب في "الكفاية" (ص٣٧) جميعهم من طريق صدقة بن موسى الدقيقي عن مالك بن دينار به.

وقال ابن عدي والطبراني: لم يروه عن مالك بن دينار إلا صدقة بن موسى. وصدقة ضعفه ابن معين والنسائي وابن عدي كما في "الكامل".

٤. سماك بن حرب: أخرج حديثه الطبراني في "الأوسط" (ح٣٥٢٩)، والبيهقي في "المدخل إلى السنن" (ح٤٦٤)، والبغوي في "شرح السنة" (ح١٤٠)

وقال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن سماك إلا إبراهيم بن طهمان)).

وقال البغوي: ((هذا حديث حسن))، وفي "تفسيره" (٢٤٩/٢).

-وابن جريج: أخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (٨٩/٤)، والخطيب في "الكفاية" (ص٣٧)، والبيهقي في "الشعب" (ح١٧٤٥)، والشاموخي في "جزئه" (ح٣٤).

جميعهم من طريق صغدي بن سنان البصري، عن ابن جريج به. وصغدي قال عنه ابن معين في "الكامل": ((ليس بشيء)).

٥. وحجاج بن أرطاة واختلف عنه:

فوقفه عنه أبو خالد الأحمر: أخرج حديثه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٢٦٩٨٤).

---

(١) قلت: هو: حفص بن عمر الأبلي...كنيته: أبو إسماعيل. قال أبو حاتم: ((كان شيخاً كذاباً)). "الجرح والتعديل" (١٨٣/٣). وقال ابن حبان: ((يقلب الأخبار ويلزق بالأسانيد الصحيحة المتون الواهية، ويعمد إلى خبر يعرف من طريق واحد فيأتي به من طريق آخر لا يعرف)). "المجروحين" (٢٩٦/١). وقال ابن عدى: ((أحاديثه كلها إما منكرة المتن أو السند، وهو إلى الضعف أقرب)). "الكامل" (٣٨٩/٢). وقد وهم ابن حبان فجعل الأبلى هو الحبطي. "ميزان الاعتدال" (٥٦١/١).

ورفعه عنه كل من:

-يزيد بن هارون: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٧٩٤٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٦٨/٢) وفي "الكفاية" (ص٣٧)، وابن عبد البر في "الجامع" (ح٢)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (ح١٣٤).

-ومحمد بن يزيد الكلاعي: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح١٠٤٨٧و١٠٥٩٧).

-وعبد الواحد بن زياد: أخرج حديثه علي بن عمر الحربي في " الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي" (ح١١٦).

-وأبو معاوية محمد بن خازم: أخرج حديثه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (ح١٣٥).

وهذا إسناد ضعيف لتدليس الحجاج بن أرطاة، فإنه ((صدوق كثير الخطأ والتدليس)). "تقريب التهذيب" (ص١٥٢). لكنه توبع.

٦. وسليمان التيمي: أخرج حديثه العقيلي في "الضعفاء" (٧٤/٣) من طريق عبد الوهاب ابن همام أخو عبد الرزاق، والطبراني في "الأوسط" (ح٣٣٢٢)، و"الصغير" (ح٣١٥)، وقاسم بن أصبغ في "مصنفه" كما في "بيان الوهم والإيهام" (٢١٨/٥) لابن القطان. ونقل العقيلي عن محمد بن رافع قوله: أن عبد الوهاب بن همام كان لا يعرف بالحديث، وكان شديد التشيع يفرط جداً، ما رأيته صلى معنا جماعة. وقال العقيلي: ((لا يتابع عليه من هذا الإسناد)).

وقال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن سليمان التيمي إلا ابنه، تفرد به ابن أبي السري)).

وقال ابن القطان بعد أن أورد حديث أبي داود: ((وله إسناد أحسن من ذاك. قال قاسم ابن أصبغ: حدثنا محمد بن الهيثم أبو الأحوص، قال: حدثنا محمد بن أبي السري العسقلاني، حدثنا معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن عطاء، عن أبي هريرة رفعه قال: «**من سئل عن علم فكتمه، ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة**». هؤلاء

كلهم ثقات، وابن أبي السري محمد بن المتوكل ثقة حافظ، ولكثرة محفوظه أحصيت عليه أوهام، لم يعد بها كبير الوهم، وإنما هي معايب عدت على نبيل، وسقطات أحصيت على فاضل)).

وابن أبي السري وثقه ابن معين وابن حبان، ولينه أبو حاتم، وقال عنه ابن عدي وابن وضاح: كثير الغلط، وقال ابن حجر في ترجمته من "التهذيب" (٣٧٧/٩): ((أورد ابن عدي من مناكيره حديثه عن معتمر عن أبيه عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعا: «**من سئل عن علم فكتمه**.. » الحديث. وهذا بهذا الإسناد غريب جداً)).

٧. وكثير بن شِنْظير: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (ح٢٢٩٠)، و"الصغير"(ح١٦٠)، من طريق محمد بن خُليد الحنفي، عن حماد بن يحيىٰ الأبح، عنه به، وقال: ((لم يروه عن كثير بن شنظير إلا حماد تفرد به محمد بن خليد)).
وابن خليد ضعفه ابن حبان والدارقطني وابن منده. "اللسان" (١٥٨/٥-١٥٩)، وحماد مختلفٌ فيه. "الميزان" (٦٠١/١)، وكثير ضعيف. "تهذيب التهذيب" (٣٧٤/٨).

٨. وعلي بن الحكم، واختلف عنه:

فرواه عنه، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً كل من: عمارة بن زاذان، وحماد بن سلمة.

عمارة بن زاذان: أخرج حديثه الطيالسي في "المسند" (ح٢٦٥٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٢٦٩٨٣) - ومن طريقه ابن ماجه في "مقدمة السنن" (ح٢٦١) - وأحمد في "المسند" (ح١٠٤٢٥)، والترمذي (ح٢٦٤٩)، وأبو يعلى في "المسند" (ح٦٣٨٣)، والحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (ص٨٨و٨٩).

وقال الترمذي: ((حديث أبي هريرة حديث حسن)).

وقال العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٧٤/١): ((وهذا الحديث رواه عمار بن زاذان الصيدلاني عن علي بن الحكم عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه بإسناد صالح)).

وحماد بن سلمة: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٧٥٧١و٨٠٤٩و٨٥٣٣و٨٦٣٨)، وأبوداود (ح٣٦٦٠)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٩٥)، والبيهقي في "الشعب" (١٦١٢).

وقال المنذري في "مختصر السنن" (٢٥١/٥): ((روي عن أبي هريرة من طرق فيها مقال،

والطريق التي أخرجه بها أبو داود طريق حسن)).

كلاهما (عمارة بن زاذان، وحماد بن سلمة) عن علي بن الحكم، عن عطاء به.

وخالفهما عبد الوارث بن سعيد فأدخل بين عطاء وعلي رجلًا لم يسم، أخرج حديثه:

-الحاكم في "المستدرك" (ح٣٤٥) وقال: ((ذاكرت شيخنا أبا علي الحافظ بهذا الباب ثم سألته: هل يصح شيء من هذه الأسانيد عن عطاء ؟ فقال: لا قلت: لم ؟ قال: لأن عطاء لم يسمعه من أبي هريرة.

أخبرناه محمد بن أحمد بن سعيد الواسطي ثنا أزهر بن مروان ثنا عبد الوارث بن سعيد ثنا علي بن الحكم عن عطاء عن رجل عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**من سئل عن علم عنده فكتمه ألجمه الله بلجام من نار**».

فقلت له: قد أخطأ فيه أزهر بن مروان أو شيخكم ابن أحمد الواسطي وغير مستبعد منهما الوهم فقد حدثنا بالحديث أبو بكر بن إسحاق وعلي بن حمشاد قالا: ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا عبد الوارث بن سعيد عن علي بن الحكم عن رجل عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**من سئل عن علم عنده فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة**». فاستحسنه أبو علي واعترف لي به لما جمعت الباب وجدت جماعة ذكروا فيه سماع عطاء من أبي هريرة ووجدنا الحديث بإسناد صحيح لا غبار عليه عن عبد الله بن عمرو)).

قلت: هنا ثمة مسائل:

أما سماع عطاء من أبي هريرة: فقد ثبت عند الحاكم وتمام في "الفوائد" (ح١٥٥٧).

وأما سماع علي بن الحكم من عطاء: فقد صرَّح به كما عند ابن ماجه (ح٢٦١).

وأما تعيين المبهم فقد قال ابن حجر في "النكت الظراف" (١٠/٢٦٥-٢٦٦): ((قلتُ: خالف عبدُ الوارث بن سعيد حمادَ بن سلمة، فأدخل بين عطاء وعلي رجلًا لم يُسْمَّ، أخرجه مسدد في "مسنده" عنه، وأخرجه أبو عمر - يعني ابن عبد البر، وهذا في "جامع بيان العلم وفضله" (ح١) - في العلم، من طريق مسدد، وهذه علة خفية، وأخرجه من طريق يزيد بن هارون عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء، ومن طريق عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون عن ليث بن أبي سُليم، عن عطاء.

قلتُ – القائل ابن حجر -: فيحتمل أن يكون المبهم أحد هذين، والعلم عند الله تعالىٰ)).

وقد أعله أبو الحسن القطان في كتاب "بيان الوهم والإيهام" (٤٢٥/٢) برواية عبد الوارث وإدخاله رجلًا بين علي بن الحكم وعطاء. قال: ((وقد قيل: إنه حجاج بن أرطاة)).

وقد استبعد ابن عبد البر في "الجامع" (٤/١) أن يكون الحجاج بن أرطاة هو المبهم، فقال: ((الرجل الذي يرويه عن عطاء يقولون أنه الحجاج بن أرطاة، وليس عندي كذلك)).

وعلى أي حال فقد خالف عبد الوارث الجمع الغفير ممن رواه عن عطاء، والحديث ثبت اتصاله، وتفرد عبد الوارث بذكر رجل في الإسناد المتصل وهم منه أو من غيره، والله أعلم.

قال محققو "مسند أحمد" (١٨/١٣): ((والإسناد بإسقاط الرجل المبهم أصح، لأن حماد بن سلمة أروى الناس عن علي بن الحكم –فيما قاله أبو داود[١]– ولم يذكره فيه، وتابعه على ذلك عمارة بن زاذان كما سيأتي عند المصنف برقم (١٠٤٢٠)، وعلي لم يصفه أحد بالتدليس، ووقع التصريح بصيغة التحديث في رواية عمارة عند ابن ماجه)).

وهذا الحديث قد حكم الذهبي في كتابه "الكبائر" (ص١٢٢) بصحته، فقال: ((إسناده صحيح، رواه عطاء، عن أبي هريرة)).

ومال ابن كثير في "تفسيره" (١٤/١) إلى تقوية حديث أبي هريرة.

وقال الحافظ ابن حجر في "القول المسدد" (ص٤٥) بعد أن أورد رواية أبي داود: ((والحديث وإن لم يكن في نهاية الصحة، لكنه صالح للحجة)).

وقال المنذري في "مختصر السنن" (٢٥٢/٥-٢٥٣): ((وقد روي هذا الحديث أيضاً من رواية عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وأنس بن مالك، وعمرو بن عبسة، وطلق بن علي، وفي كل منها مقال)).

وقد نقد طرق الحديث ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٠١/١-١٠٤) ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: ((لا يصح في هذا شيء)).

---

(١) "تهذيب الكمال" (٤١٤/٢٠).

الوجه الثاني: (عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة ﷺ). موقوفاً.

رواه عن عطاء موقوفاً: معمر، وليث بن أبي سليم، وقتادة، وتابع عطاء على وقفه محمد بن سيرين.

معمر: أخرج حديثه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٣٣١/٤) قال: ((قال: محمد بن حميد، قال معمر: وبلغني عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة قال: من سئل عن علم فكتمه أتي به يوم القيامة ملجما بلجام من نار)).

قلت: وهذا سند فيه انقطاع.

وليث بن أبي سليم واختلف عنه:

فرواه عنه أبو شهاب الحناط موقوفاً: أخرج حديثه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٣٣١/٤).

ورفعه عنه عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون: أخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (٢٨٦/٤)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (ح٦).

وقال ابن عدي: ((وهذا لا أعلم رفعه عن ليث غير ابن أبي الجون، ورواه جرير الرازي وغيره عن ليث موقوفا)).

قلت ولم يتفرد برفعه ابن أبي الجون، بل شاركه في الرفع أبو الأحوص: أخرج حديثه الطبراني في "الأوسط" (ح٧٥٣٢)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (ح١٤٠).

وأياً كان الحديث مرفوعاً أو موقوفاً عن الليث فهو مردود لضعف الليث واختلاطه، فالليث ((صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فتُرك)). "تقريب التهذيب" (ص٤٦٤).

وقتادة: أخرج حديثه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٢٥٧/١) من طريق الحكم بن عبد الملك، والبيهقي في "المدخل إلى السنن الكبرى" (ح٤٦٣).

وعن قتادة يرويه سعيد بن بشير الأزدي النصري الشامي، قال عنه محمد بن عبد الله بن نمير: ((منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات)). "تهذيب الكمال" (٣٥٤/١٠).

وقال العقيلي: ((وليس هذا الحديث من حديث قتادة محفوظ)).

وتابع عطاءً على وقفه محمد بن سيرين، وتفرد به عنه إسماعيل بن إبراهيم الكرابيسي: أخرج حديثه ابن ماجه (ح٢٦٦)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٧٤/١) مرفوعاً، وابن المقرئ في "معجم شيوخه" (ح٢٢٨) موقوفاً، وابن سمعون في "أماليه" (ح٥٨) مرفوعاً، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٧/٣) موقوفاً، وذكر أن الكرابيسي قد رفعه مرة.

وقال العقيلي: ((إسماعيل بن إبراهيم الكرابيسي عن ابن عون ليس لحديثه أصل مسند، إنما هو موقوف من حديث ابن عون)).

وقال ابن المقرئ: ((وقد رفعه مرة)).

وقال ابن سمعون: ((قال أبو عمر – حفص الربالي راوي الحديث عن الكرابيسي – سئل عن هذا الحديث معاذ بن معاذ القاضي فلم يعرفه من حديث ابن عون فقال: من حدث به؟ فقالوا: إسماعيل الكرابيسي، فقال: ثقة)).

وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢١٤/١): ((إسماعيل بن إبراهيم الكرابيسى، عن ابن عون. رفع حديثا في كتمان العلم. الصواب موقوف)).

الخلاصة

هذا الحديث مداره على عطاء بن أبي رباح، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ). مرفوعاً.

فرواه عنه جمع كثير منهم:

١. الأعمش من طريق القاسم بن محمد بن حماد الدّلال الكوفي، ولا يصح لضعف القاسم.
٢. وسعيد بن راشد، ومعاوية بن عبد الكريم، والعلاء بن خالد الدارمي أخرجهم تمام في "الفوائد" وفيه شيخ المصنف لم يتبين حاله، والأبلي ضعيف.
٣. ومالك بن دينار من طريق صدقة بن موسىٰ الدقيقي، وصدقة ضعيف.
٤. وسماك بن حرب أمثلها إسناداً فإسناد حديثه حسن.

٥. وابن جريج من طريق صغدي بن سنان البصري، وصغدي ليس بشيء.

٦. وحجاج بن أرطاة واختلف عنه بين الوقف والرفع، والحجاج مدلس وقد عنعن، ولكنه توبع.

٧. وسليمان التيمي وفيه محمد بن أبي السري، وعدَّ هذا الحديث من مناكيره.

٨. وكثير بن شِنْظير، وكثير ضعيف، وفيه ابن خليد أيضاً ضعيف.

٩. وعلي بن الحكم، واختلف عنه بين اتصال الإسناد، وانقطاعه بإسقاط رجل مبهم، وفيه علة عدم سماعه من عطاء، أو عدم سماع عطاء من أبي هريرة، وكل هذه العلل لا تثبت، فالثابت اتصال الإسناد، وصحة السماع لعلي ولعطاء.

وعلى كل حال فالحديث كما قال ابن حجر وإن لم يكن في نهاية الصحة، لكنه صالح للحجة، وهذه الطرق يشد بعضها بعضاً.

الوجه الثاني: (عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة ﷺ). موقوفاً.

رواه عن عطاء موقوفاً:

معمر، وفي سنده انقطاع.

وليث بن أبي سليم، واختلف عنه رفعاً ووقفاً، وحديث الليث مردود لضعفه واختلاطه.

وقتادة، وليس بمحفوظ عنه الحديث.

وتابع عطاء على وقفه محمد بن سيرين، واختلف عنه رفعاً ووقفاً، والمحفوظ عنه الموقوف.

فهذا الوجه مرجوح عن عطاء، وإن كان الثابت عن ابن عون الوقف، إلا أن الأكثر من أصحاب عطاء رووه مرفوعاً، فيرجح الوجه المرفوع بقرينة الكثرة، وإن كانت الطرق المرفوعة في كل منها مقال إلا أنها تتعاضد ويشد بعضها بعضاً.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح لغيره.

(٢١)- قال الخليلي[١]: حدثنا محمد بن سليمان بن يزيد، حدثنا أبي، حدثنا علي بن عبدالعزيز، حدثنا حجاج بن المنهال الأنماطي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «**لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر**».

هذا مشهور بابن عيينة، أسنده حجاج بن منهال، وهو أحد الكبار.

وأكثر أصحاب ابن عيينة وقفوه عن أبي هريرة.

حدثني عبد الله بن محمد بن كثير الرازي، حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم، حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا سفيان، عن عمرو، عن عطاء، عن أبي هريرة موقوفاً.

وكذا رواه محمود بن آدم وغيره، وتابعه زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث مداره على سفيان بن عيينة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (**سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة** رضي الله عنه**، عن النبي** ﷺ) **مرفوعاً**.

قال الدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (ح٥٢٦١): ((تفرد به سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عنه – أي عطاء –)).

ورواه عن سفيان كل من: إبراهيم بن محمد الشافعي، وأسد بن موسى، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي، والحجاج بن منهال.

إبراهيم الشافعي: أخرج حديثه الطبراني في "الأوسط" (ح٥٥٥٢)، وقال: ((لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا سفيان بن عيينة، ولا رواه عن سفيان إلا إبراهيم بن محمد الشافعي وأسد بن موسى)).

قلت: وليس كما قال، بل تابعهما سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، والحجاج بن منهال كما سيأتي.

وأسد بن موسى: أخرج حديثه الطبراني في "الأوسط" (ح٨٨٥٦).

---

(١) "الإرشاد" (٣٣٣/١).

وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي: أخرج حديثه ابن المقرئ في "معجمه" (ح١٣٠٧)، وأبونعيم في "أخبار أصبهان" (ح١٢٩٢).

والحجاج بن منهال: أخرج حديثه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (ح١٢٩٢)، والخليلي.

الوجه الثاني: (**سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة** رضي الله عنه) **موقوفاً**.

رواه عنه كل من:

إبراهيم بن بشار الرمادي: أخرج حديثه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (١/١٢٣)، قال: ((حدثنا يوسف بن يعقوب، قال: حدثنا إبراهيم بن بشار، قال: حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار وابن جريج عن عطاء سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «**لا تمتلئ جهنم حتى يكون كذا وكذا، فينزوي بعضها إلى بعض وتقول: قط قط، تقول: حسبي حسبي**». ليس لهذا أصل في حديث ابن عيينة، عن عمرو، ولا عن ابن جريج، إنما عن ابن عيينة، عن عمرو، عن عطاء حديثين «لا تسبوا الدهر»، و«عذبت امرأة في هرة» جميعا موقوفين)).

ومحمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ: أخرج حديثه الخليلي، وأشار إلى رواية محمود بن آدم وغيره، عن سفيان، ومتابعه زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار لسفيان، وقال: ((وأكثر أصحاب ابن عيينة وقفوه عن أبي هريرة)).

قلت: ولم أقف على هذه المرويات ولا غيرها بعد طول بحث.

وتابع عطاء هشام بن حسان: أخرجه الطبري في "تفسيره" (٢٢/٨٠) من طريق ابن علية.

ومما تقدم من قولي العقيلي، والخليلي فالراجح في حديث ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء وقفه على أبي هريرة رضي الله عنه، إلا أن المتن قد ثبت رفعه في الصحيحين وغيرهما، فقد اتفق الشيخان على إخراج هذا المتن من حديث ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: البخاري (ح٤٨٢٦و٧٤٩١)، ومسلم (ح٢٢٤٦).

قال البخاري: حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال الله عز وجل: يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا**

الدهر، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار».

كما روي من طرق كثيرة عن أبي هريرة ينظر "المسند الجامع" (ح١٢٥٥١و١٤٠٠٤-١٤٠١٣).

الخلاصة

هذا الحديث مداره على سفيان بن عيينة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة ﵁، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

تفرد به سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء.

ورواه عن سفيان كل من: إبراهيم بن محمد الشافعي، وأسد بن موسى، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي، والحجاج بن منهال.

الوجه الثاني: (سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة ﵁) موقوفاً.

رواه عنه كل من:

إبراهيم بن بشار الرمادي، ودخل له حديث في حديث، والصواب وقف الحديث.

ومحمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، ومحمود بن آدم وغيره، عن سفيان، ومتابعه زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار لسفيان، ومتابعة هشام بن حسان لعطاء.

ورجح العقيلي، والخليلي وقف الحديث، إلا أن المتن قد ثبت مرفوعاً، وهو من المتفق على رفعه.

الحكم على الحديث

الحديث الراجح وقفه، وهو موقوف صحيح، فإسناد الخليلي رجاله ثقات[1].

---

(١) تراجمهم على التوالي في "الإرشاد" (٦٩٣/٢) و(٦٨٣/٢) و"تقريب التهذيب" (ص٤٩٠، ٢٤٥، ٤٢١، ٣٩٢).

(٢٢)- قال الخليلي[١]: حدثنا عبد الصمد بن أحمد الحافظ، حدثنا خيثمة بن سليمان، حدثنا محمد بن يونس، حدثنا بكر[٢] بن فرقد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام، أن يحول الله رأسه رأس حمار**».

هذا خطأ، والمحفوظ محمد بن عمرو، عن مَليح بن عبد الله[٣]، عن أبي هريرة: «**إن الذي يرفع رأسه قبل الإمام، ويخفضه، فإنما ناصيته بيد الشيطان**».

ويتفرد به محمد عن مليح، والأئمة وقفوه، عن محمد، عن مليح، عن أبي هريرة.

وروي عن حماد بن زيد، عن محمد، عن مليح موقوفاً، ومرفوعاً. والوقف أصح[٤].

والصحيح من هذا الحديث: حديث محمد بن زياد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه الأئمة: شعبة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، والخلق.

والناس يجمعون من رواه عن ابن زياد. وهو مخرج في الصحيحين.

وروي عن حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن أبي هريرة[٥]، وهو من الأفراد.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

---

(١) "الإرشاد" (٣٤٢/١).

(٢) الصواب (الفضل بن فرقد) فهو من تلاميذ محمد بن عمرو كما ذكر العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤٥٢/٣)، وأما (بكر بن فرقد) فهو متأخر من طبقة شيوخ أبي سعيد ابن الأعرابي (ت٣٤٠هـ). انظر "تاريخ دمشق" (٢٣٥/٣٩).

(٣) هو مَليح بن عبد الله السعدي. ترجم له البخاري، وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. "التاريخ الكبير" (١٠/٨)، و"الجرح والتعديل" (٣٦٧/٨). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٥٠/٥).

(٤) ولم أقف على هذه الروايات.

(٥) لم أقف عليه من هذا الوجه، وإنما وجدت في "تاريخ دمشق" (٢٨٣/٧) من طريق حماد بن سلمة قال: سمعت أبا المهزم يقول: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ. وأبو المهزم اسمه يزيد بن سفيان. كان شعبة يوهنه. وقال يحيى بن معين: ((لا شيء)). "الجرح والتعديل" (٢٦٩/٩).

هذا الحديث يرويه محمد بن عمرو بن علقمة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (**محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ**) **مرفوعاً.**

يرويه محمد بن عمرو واختلف عنه:

فرواه ثابت بن يزيد أبو زيد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة موقوفاً، ذكره الدارقطني في "العلل" (١٦/٨) ولم أقف عليه.

ورواه حفص بن عمر العدني عن مالك عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٦/٨)، وابن المظفر في "غرائب مالك" (ح١٠٦).

وكذلك رواه عمرو بن جرير عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٦/٨)، وقال: ((وكلاهما وهم — أي الوقف والرفع عن أبي سلمة.

والصواب عن مالك ما رواه القعنبي وأصحاب الموطأ عن مالك عن محمد بن عمرو عن مليح بن عبد الله عن أبي هريرة موقوفاً)).

وكذلك أخرجه مرفوعاً العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤٥٢/٣) قال: حدثنا على بن عبد الله القرغاني، حدثنا عمر بن حفص الشيباني، حدثنا الفضل بن فرقد، عن محمد بن عمرو. به.

وقال: ((الفضل بن فرقد عن محمد بن عمرو يخالف في حديثه)).

ومن طريق الفضل بن فرقد: أخرجه الخليلي، إلا أنه قال: (بكر بن فرقد)، وقال: ((هذا خطأ، والمحفوظ محمد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة)).

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (ح٥١٣) قال: حدثنا إبراهيم، قال: حدثنا عمرو بن عثمان، قال: حدثنا محمد بن خالد الوهبي، عن محمد بن عمرو. به

فهذا الوجه غير محفوظ لمحمد بن عمرو عن أبي سلمة.

الوجه الثاني: (**محمد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة** رضي الله عنه) **موقوفاً.**

يرويه محمد بن عمرو، واختلف عليه فيه:

فرواه عنه موقوفاً: مالك، وابن عيينة، وإسماعيل بن جعفر، وعبدة بن سليمان، وعيسى بن

يونس، ومحمد بن عجلان واختلف عنه.

وخالفهم محمد بن عبد العزيز الدراوردي فرفعه.

الحديث الموقوف أخرجه:

مالك في "الموطأ" (ح٣٠٥) رواية يحيى الليثي، وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٥٩/١٣): ((هكذا رواه مالك موقوفاً لم يختلف عليه فيه)). وقال في "الاستذكار" (٧٧٠/١): ((هكذا هو في "الموطأ" عند جماعة رواته – فيما علمت – موقوفاً على أبي هريرة ولم يرفعه)).

ومن طريق القعنبي: أخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤٥٢/٣) وقال بعد أن روى حديث أبي سلمة المرفوع المتقدم: ((وهذا أولى)). أي الحديث الموقوف أصوب.

ومن طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك: أخرجه ابن المظفر في "غرائب مالك" (ح١٠٧).

وحديث ابن عيينة: أخرجه الحميدي في "المسند" (ح٩٨٩)، وعبد الرزاق في "المصنف" (ح٣٧٥٣).

قال الحميدي: ((وقد كان سفيان ربما رفعه وربما لم يرفعه)).

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢٩/٣): ((وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفاً، وهو المحفوظ)).

وإسماعيل بن جعفر: أخرجه علي بن حجر السعدي في "حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر" (ح٢٣٠).

وعبدة بن سليمان: أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٧٢٢٣).

وعيسى بن يونس: ذكره الدارقطني في "العلل" (١٦/٨). ولم أقف عليه.

واختلف عن محمد بن عجلان على ثلاثة أوجه:

١/ فرواه حفص بن ميسرة أبو عمر عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: أخرجه تمام في "فوائده" (ح٢٢٦).

قال ابن أبي حاتم في "كتاب العلل" (س٢٢٣): ((قال أبي: هذا خطأ. وقال أبو زرعة: هذا خطأ إنما هو عن ابن عجلان، عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة موقوفاً.

قال أبي: فلو كان عند ابن عجلان عن أبيه، عن أبي هريرة لم يحدث: عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة)).

وقال الدارقطني في "العلل" ((وهو وهم)).

٢/ ورواه أبو سعد الأشهلي عن محمد بن عجلان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن مليح بن عبد الله الخطمي عن أبي هريرة مرفوعاً: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (ح٧٦٩٢).

قلت: فيه أحمد بن عبد الصمد، أبو أيوب الأنصاري الزرقي راويه عن أبي سعد الأشهلي ((لا يعرف)). "ميزان الاعتدال"(١/١١٧).

٣/ ورواه بكر بن صدقة عن ابن عجلان عن محمد بن عمرو عن مليح بن عبد الله عن أبي هريرة موقوفاً، ذكره الدارقطني في "العلل" (٨/١٦) وقال: ((الصواب قول بكر بن صدقة عن ابن عجلان)).

وتابعه ابن عيينة، عن ابن عجلان موقوفاً: أخرجه ابن أبي حاتم في "كتاب العلل" (س٢٢٣).

جميعهم (مالك، وابن عيينة، وإسماعيل بن جعفر، وعبدة بن سليمان، وعيسى بن يونس، ومحمد بن عجلان في الراجح عنه من رواية بكر بن صدقة) عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة موقوفاً.

وخالفهم محمد بن عبد العزيز الدراوردي فرفعه عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة ﷺ: أخرج حديثه البزار في "مسنده" (ح٤٧٥) وقال: ((لا نعلم روى مليح عن أبي هريرة إلا هذا)).

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (١٣/٥٩): ((رواه الدراوردي عن محمد بن عمرو عن مليح عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام مرفوعاً، ولا يصح إلا موقوفا بهذا الإسناد — أي رواية الوقف عن مالك – والله أعلم)).

فالراجح وقفه على أبي هريرة ﷺ، وإسناد مالك حسن، فيه مَليح السعدي: لم يوثقه سوى ابن حبان.

والحديث كما ثبت موقوفاً على أبي هريرة ثبت أيضاً مرفوعاً من مسنده، وكما قال الخليلي: ((والصحيح من هذا الحديث: حديث محمد بن زياد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ)).

وحديث محمد بن زياد لشهرته وكثرة من أخرجه من الأئمة سأقتصر فقط على رواية الجماعة:

- البخاري (ح٦٩١) قال: حدثنا حجاج بن منهال، قال: حدثنا شعبة.
- مسلم (ح٨٩٤) قال: حدَّثنا خلف بن هشام، وأبو الربيع الزهراني، وقتيبة بن سعيد، كلهم عن حماد، قال خلف: حدَّثنا حماد بن زيد.
- وفي (ح٨٩٥) قال: حدَّثنا عَمرو الناقد، وزهير بن حرب، قالا: حدَّثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن يونس.
- وفي (ح٨٩٦) قال: حدَّثنا عبد الرحمان بن سلام الجمحي، وعبد الرحمان بن الربيع بن مسلم، جميعًا عن الربيع بن مسلم (ح) وحدَّثنا عبيد الله بن معاذ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا شعبة (ح) وحدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدَّثنا وكيع، عن حماد بن سلمة.
- وأبو داود (ح٦٢٣) قال: حدَّثنا حفص بن عمر، حدَّثنا شعبة.
- والتِّرمِذي (ح٥٨٢) قال: حدَّثنا قتيبة، حدَّثنا حماد بن زيد.
- والنَّسائي (ح٨٢٨) قال: أَخبَرنا قتيبة، قال: حدَّثنا حماد.
- وابن ماجه (ح٩٦١) قال: حدَّثنا حُميد بن مَسْعَدة، وسويد بن سعيد، قالا: حدَّثنا حماد بن زيد.

جميعهم (حماد بن سلمة، ويونس بن عبيد، وشعبة، وحماد بن زيد، والربيع بن مسلم) عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**أما يخشى أحدكم أو لا يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار أو يجعل الله صورته صورة حمار**». وهذا لفظ البخاري.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه محمد بن عمرو بن علقمة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

يرويه محمد بن عمرو واختلف عنه:

فرواه ثابت بن يزيد أبو زيد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة موقوفاً.

ورواه حفص بن عمر العدني عن مالك عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

وكذلك رواه عمرو بن جرير عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

وقال الدارقطني: وكلاهما وهم، أي الوقف والرفع عن أبي سلمة.

والصواب عن مالك ما رواه أصحاب الموطأ عن مالك عن محمد بن عمرو عن مليح بن عبد الله عن أبي هريرة موقوفاً.

فهذا الوجه غير محفوظ لمحمد بن عمرو عن أبي سلمة.

الوجه الثاني: (محمد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة ﷺ) موقوفاً.

يرويه محمد بن عمرو، واختلف عليه فيه:

فرواه عنه موقوفاً: مالك، وابن عيينة، وإسماعيل بن جعفر، وعبدة بن سليمان، وعيسى بن يونس، ومحمد بن عجلان واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

فرواه حفص بن ميسرة أبو عمر عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً، وهو خطأ، والصواب عن ابن عجلان، عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة موقوفاً.

فلو كان عند ابن عجلان عن أبيه، عن أبي هريرة لم يحدث: عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة.

ورواه أبو سعد الأشهلي عن محمد بن عجلان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن مليح بن عبد الله الخطمي عن أبي هريرة مرفوعاً، وفي إسناده أحمد بن عبد الصمد، أبو أيوب الأنصاري الزرقي: لا يعرف.

ورواه بكر بن صدقة، وابن عيينة عن ابن عجلان عن محمد بن عمرو عن مليح بن عبد الله عن أبي هريرة موقوفاً، وهو الصواب.

جميعهم (مالك، وابن عيينة، وإسماعيل بن جعفر، وعبدة بن سليمان، وعيسى بن يونس، ومحمد بن عجلان في الراجح عنه من رواية بكر بن صدقة) عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة موقوفاً.

وخالفهم محمد بن عبد العزيز الدراوردي فرفعه عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة، ولا يصح إلا موقوفاً.

فالراجح وقفه على أبي هريرة ﷺ، وإسناد مالك حسن، فيه مَليح السعدي لم يوثقه سوى ابن حبان.

والحديث كما ثبت موقوفاً على أبي هريرة ثبت أيضاً مرفوعاً من مسنده، رواه الجماعة وغيرهم من حديث محمد بن زياد عنه.

الحكم على الحديث

إسناد مالك الموقوف على أبي هريرة ﷺ، حسن، فيه مَليح السعدي لم يوثقه سوى ابن حبان.

والمرفوع عن أبي هريرة ﷺ رواه الجماعة.

(٢٣)- قال الخليلي[1]: حدثني جدي، حدثنا علي بن محمد بن مهرويه، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا الزهري، أخبرني عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تستقبلوا القبلة بغائطٍ، ولا بولٍ ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا**».

قال أبو أيوب: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض مستقبل القبلة، فننحرف، ونستغفر الله تعالى.

قيل لسفيان: فإن نافع بن عمر الجمحي لا يسنده؟! قال: لكني أحفظه وأسنده، كما قلت: إن المكيين كانوا يعرضون على ابن شهاب، فأما نحن فإنما كنا نسمع من فيه.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث يرويه الزهري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

يرويه: معمر واختلف عنه، وسفيان بن عيينة، وابن أبي ذئب، ويونس بن يزيد، وعمرو بن علقمة الليثي، وسليمان بن كثير، وعبد الرحمن بن إسحاق، والنعمان بن راشد.

معمر: رواه عنه:

- محمد بن جعفر: أخرجه أحمد في "المسند" (ح٢٣٥٢٤)، والنسائي (ح٢٢).
- وإسماعيل بن علية: أخرجه أحمد في "المسند" (ح٢٣٥٣٦).
- وعبد الرزاق: أخرجه أحمد في "المسند" (ح٢٣٥٧٧)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٥٠٦)، وابن حبان في "صحيحه" (ح١٤١٦).
- وروح بن القاسم: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (ح١٣٤٣)، و"الكبير" (ح٣٩٣٦).
- ووهيب بن خالد: أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (ح١٤١٧) وقرن به النعمان بن راشد.

جميعهم (غندر، وإسماعيل، وعبد الرزاق، وروح، ووهيب، والنعمان) عن معمر، عن

---

(١) "الإرشاد" (٣٧١/١).

الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ.

وخالفهم يزيد بن زريع: فرواه عن معمر، عن الزهري، عن أبي الأحوص، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ. أخرجه الطبراني في "الكبير" (ح٣٩٧٥).

وهذا الطريق غير محفوظ، فيزيد بن زريع وإن كان ثقةً ثبتاً - "تقريب التهذيب" (ص٦٠١) - إلا أنه خالف من هم أكثر وأحفظ منه.

سفيان بن عيينة: أخرج حديثه الحميدي في "مسنده" (ح٣٧٨)، وأحمد في "المسند" (ح٢٣٥٧٩)، والدارمي في "مسنده" (ح٦٦٥)، والبخاري (ح٣٩٤)، ومسلم (ح٢٦٤)، وأبوداود (ح٩)، والترمذي (ح٨)، وإبراهيم الحربي في "غريب الحديث" (٦٣٨/٢)، والنسائي (ح٢١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (ح٥٧)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٥٠٥)، والشاشي في "مسنده" (ح١١١٣)، وابن الأعرابي في "معجم الشيوخ" (ح٥٨)، والطبراني في "الكبير" (ح٣٩٣٧)، وأبو نعيم في "المستخرج" (ح٦٠٩)، والبيهقي في "الكبرى" (ح٤٣٧)، وفي "المعرفة" (ح٨٠٠)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٣٠٤/١)، وابن عساكر في "معجمه" (ح٩٤٢).

جميعهم من طريق ابن عيينة، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ.

قال الحميدي: ((حدثنا سفيان قال حدثنا الزهرى قال أخبرنى عطاء بن يزيد الليثى عن أبى أيوب الأنصارى قال: قال رسول الله ﷺ:«**لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها، ولكن شرقوا وغربوا**».

قال أبو أيوب: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض بنيت قِبَلَ القبلة، فننحرف ونستغفر الله عز وجل.

فقيل لسفيان: فإن نافع بن عمر الجمحى لا يسنده. فقال: لكنى أحفظه وأسنده كما قلت لك. ثم قال: إن المكيين إنما أخذوا كتاباً جاء به حميد الأعرج من الشام قد كتب عن الزهري، فوقع إلى ابن جُرْجَة[1]، فكان المكيون يعرضون ذلك الكتاب على ابن شهاب، فأما نحن فإنما

---

(١) المقصود هنا ابن جُريج، فقد قال أبو زرعة: أخبرني بعض أصحابنا عن قريش بن أنس عن ابن جريج قال: ما سمعت من الزهري شيئا، إنما أعطاني الزهري جزءًا فكتبته وأجازه لي. "الجرح والتعديل" (٣٥٧/٥).

كنا نسمع من فيه)).

وقال الترمذي: ((وفي الباب عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، ومعقل بن أبي الهيثم - ويقال: معقل بن أبي معقل - وأبي أمامة وأبي هريرة وسهل بن حنيف. قال أبو عيسى: حديث أبي أيوب أحسن شيء في هذا الباب وأصح)).

وابن أبي ذئب: أخرج حديثه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح١٦١١)، والبخاري (ح١٤٤)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٥٠٨)، والدارقطني في "العلل" (٩٦/٦).

ويونس بن يزيد: أخرج حديثه ابن ماجه (ح٣١٨)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٥٠٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٦٠٩١و٦٠٩٢).

وعمرو بن علقمة الليثي: أخرج حديثه الطبراني في "الأوسط" (ح٧٦١٣).

وسليمان بن كثير: أخرج حديثه الطبراني في "الكبير" (ح٣٩٣٩)، وابن المقرئ في "المعجم" (ح٥٩٧).

وعبد الرحمن بن إسحاق: أخرج حديثه الطبراني في "الكبير" (ح٣٩٤٦).

والنعمان بن راشد: أخرج حديثه الطبراني في "الكبير" (ح٣٩٤٧)، وابن حبان في "صحيحه" (ح١٤١٧).

قال الدارقطني في "العلل" (٩٧/٦): ((وأرسله نافع بن عمر الجمحي، عن الزهري، عن النبي ﷺ، والقول قول ابن عيينة، ومن تابعه)).

فهذا هو الوجه المحفوظ للحديث.

الوجه الثاني: (**الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري** ﵁) **موقوفاً**.

ذكره الحميدي في "المسند" (ح٣٧٨) بعد روايته الحديث على الوجه الأول من طريق ابن عيينة، قال: ((قيل لسفيان: فإن نافع بن عمر الجمحى لا يسنده. فقال: لكنى أحفظه وأسنده كما قلت لك)).

وسبق حكم الدارقطني بعدم صواب هذا الوجه.

الوجه الثالث: (**الزهري، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي** ﷺ) **مرفوعاً**.

أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٦٠٩٣)، والشاشي في "مسنده" (ح١١٢٣)،

والطبراني في "الكبير" (ح٣٩٢١).

جميعهم من طريق إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، عن أبي أيوب.

قال أبو حاتم الرازي في "العلل" (س٦٦): ((أتى هذا بآبدة[1]، وهو خطأ، الصحيح: عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ)).

فهذا الوجه غير محفوظ.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه الزهري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

فرواه عنه سفيان بن عيينة، وابن أبي ذئب، ويونس بن يزيد، وعمرو بن علقمة الليثي، وسليمان بن كثير، وعبد الرحمن بن إسحاق، والنعمان بن راشد، ومعمر، واختلف عنه، فرواه عنه أكثر وأحفظ أصحابه كما رواه ابن عيينة ومن تابعه، وخالفهم يزيد بن زريع فشذ به عن معمر، عن الزهري، عن أبي الأحوص، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ.

والوجه الثاني: يرويه نافع بن عمر الجمحى ولا يسنده.

قال الدارقطني ((وأرسله نافع بن عمر الجمحي، عن الزهري، عن النبي ﷺ، والقول قول ابن عيينة، ومن تابعه)).

الوجه الثالث: عن الزهري، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، عن أبي أيوب.

قال أبو حاتم الرازي ((هو خطأ، الصحيح: عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ)).

فالوجه المحفوظ للحديث فقط هو من رواية الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ.

الحكم على الحديث

الحديث رواه الجماعة عن الزهري.

---

(١) آبدة: أي داهية يبقى ذكرها على الأبد. والمعنى أنه أتى بشيء غريب. انظر "تاج العروس" (٣٢٨/٤).

(٢٤)- قال الخليلي[١]: حديث أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة: «**لله تسعة وتسعون**[٢] **اسماً**». منهم من وقفه، ومنهم من أسنده إلى النبي ﷺ. والمسند صحيحٌ، مخرجٌ من غير وجه.

رواه مسنداً عن أبي الزناد: شعيب بن أبي حمزة، ومالك بن أنس، والمغيرة بن عبد الرحمن، وابن أبي الزناد، ومحمد بن إسحاق بن يسار وغيرهم.

فأما حديث سفيان بن عينية في هذا، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: يتفرد به حماد بن الحسن بن عنبسة، عن عمر بن حبيب، عن سفيان.

وقال الحفاظ: أخطأ فيه عمر، والصواب من حديث سفيان عن أبي الزناد.

حدثنا علي بن عمر الفقيه، وجدي[٣] في جماعة قالوا: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدثنا حماد بن الحسن بن عنبسة الوراق بسامرا، حدثنا عمر بن حبيب، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث يرويه أبو الزناد عبد الله بن ذكوان القرشي، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (أبو الزناد، عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ) موقوفاً.

أما الوجه الأول: (أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ) مرفوعاً.

فيرويه عنه كل من: مالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وشعيب بن أبي حمزة، وسفيان بن عيينة، واختلف عنهما، كما رواه غيرهم.

أما **مالك**: فأخرج حديثه النسائي في "الكبرى" (ح٧٦١٢)، والطبراني في "الدعاء" (ح١٠٦) كلاهما من طريق عبد الله بن وهب.

وأما **ابن إسحاق**: فأخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٧٤٩٣).

---

(١) "الإرشاد" (٣٧٣/١).

(٢) الصواب: وتسعين.

(٣) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص٥٨).

وأما **ابن أبي الزناد**: فأخرج حديثه الطبراني في "الدعاء" (ح١٠٧) من طريق سعيد بن أبي مريم.

وأما **شعيب**: فاختلف عنه في رواية المتن على وجهين:

١/ دون ذكر أسماء الله الحسنى. أخرجه عنه بهذا الإسناد كل من:

- البخاري (ح٢٧٣٦و٧٣٩٢)، والطبراني في "الدعاء" (١١٠ح) من طريق أبي اليمان الحكم بن نافع.
- والنسائي في "الكبرى" (ح٧٦١٢) من طريق علي بن عياش.
- وابن منده في "التوحيد" (ح٣٤٦)، والبيهقي في "السنن" (ح٢٠٣١١)، وفي "الأسماء والصفات" (ح٥) من طريق بشر بن شعيب.

ثلاثتهم (أبو اليمان، وعلي بن عياش، وبشر) عن شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد، به.

ولفظ البخاري: ((أن رسول الله ﷺ قال: «**إن لله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدا من أحصاها دخل الجنة**»)).

٢/ بسرد أسماء الله الحسنى في المتن: أخرجه عنه بهذا الإسناد الترمذي (ح٣٥٠٧)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٨٠٨)، والطبراني في "الدعاء" (ح١١١)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (ح٢٢٧)، والحاكم في "المستدرك" (ح٤١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح٢٠٣١٢)، و"شعب الإيمان" (ح١٠١)، و"الأسماء والصفات" (ح٦)، والبغوي في "شرح السنة" (ح١٢٥٧).

جميعهم من طريق صفوان بن صالح، عن الوليد بن مسلم، عن شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال الترمذي: ((هذا حديث غريب حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح، وهو ثقة عند أهل الحديث.

وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا نعلم في كثير شيء من الروايات له إسناد صحيح ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث.

وقد روى آدم بن أبي إياس هذا الحديث بإسناد غير هذا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وذكر

فيه الأسماء، وليس له إسناد صحيح)).

وقال الحاكم: ((هذا حديث قد خرجاه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسامي فيه، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرد بسياقته بطوله، وذكر الأسامي فيه، ولم يذكرها غيره. وليس هذا بعلة؛ فإني لا أعلم اختلافا بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق وأحفظ وأعلم وأجل من أبي اليمان وبشر بن شعيب وعلي بن عياش وأقرانهم من أصحاب شعيب. ثم نظرنا فوجدنا الحديث قد رواه عبد العزيز بن الحصين عن أيوب السختياني وهشام بن حسان جميعا عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بطوله))، وقال أيضاً: ((وعبدالعزيز بن الحصين بن الترجمان: ثقة)).

قال ابن حجر في "تلخيص الحبير" (٤٢٣/٤): ((بل متفق على ضعفه، وهاه البخاري ومسلم وابن معين، وقال البيهقي: ضعيف عند أهل النقل)).

قلت: وأما الرد على الحاكم في قوله: ((هذا حديث قد خرجاه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسامي فيه، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرد بسياقته بطوله، وذكر الأسامي فيه ولم يذكرها غيره، وليس هذا بعلة...)) فقد قال ابن حجر في "الفتح" (٢١٩/١١): ((وليست العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط بل الاختلاف فيه، والاضطراب، وتدليسه، واحتمال الإدراج)).

ولفظ البيهقي في "الأسماء والصفات": ((عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِئَةً إِلاَّ وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَهُوَ وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ: هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ الْغَفَّارُ الْقَهَّارُ الْوَهَّابُ الرَّزَّاقُ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الْخَافِضُ الرَّافِعُ الْمُعِزُّ الْمُذِلُّ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ الْحَكَمُ الْعَدْلُ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ الْحَلِيمُ الْعَظِيمُ الْغَفُورُ الشَّكُورُ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ الْحَفِيظُ الْمُقِيتُ الْحَسِيبُ الْجَلِيلُ الْكَرِيمُ الرَّقِيبُ الْمُجِيبُ الْوَاسِعُ الْحَكِيمُ الْوَدُودُ الْمَجِيدُ الْبَاعِثُ الشَّهِيدُ الْحَقُّ الْوَكِيلُ الْقَوِيُّ الْمَتِينُ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ الْمُحْصِي الْمُبْدِئُ الْمُعِيدُ الْمُحْيِي الْمُمِيتُ الْحَيُّ الْقَيُّومُ الْوَاجِدُ الْمَاجِدُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ الْقَادِرُ الْمُقْتَدِرُ الْمُقَدِّمُ الْمُؤَخِّرُ الأَوَّلُ الآخِرُ الظَّاهِرُ الْبَاطِنُ الْوَالِي الْمُتَعَالِي الْبَرُّ التَّوَّابُ الْمُنْتَقِمُ الْعَفُوُّ الرَّؤُوفُ مَالِكُ الْمُلْكِ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ الْمُقْسِطُ**

الْجَامِعُ الْغَنِيُّ الْمُغْنِي الْمَانِعُ الضَّارُّ النَّافِعُ النُّورُ الْهَادِي الْبَدِيعُ الْبَاقِي الْوَارِثُ الرَّشِيدُ الصَّبُورُ الْكَافِي». لفظ حديث الفريابي وفي رواية الحسن بن سفيان: «الرَّافِعُ». بَدَلَ «الْمَانِعِ». وقيل في رواية النَّصِيبِيِّ: «الْمُغِيثُ» بَدَلَ «الْمُقِيتِ»)).

وقال البيهقي في "الأسماء والصفات" (٣٣/١): ((ويحتمل أن يكون التفسير — أي سرد الأسماء الحسنى – وقع من بعض الرواة، وكذلك في حديث الوليد بن مسلم، ولهذا الاحتمال ترك البخاري ومسلم إخراج حديث الوليد في "الصحيح")).

وأما **بيان العلل التي ذكرها ابن حجر**، وهي:

التدليس: فقد قال الحافظ في "التقريب" (ص٥٨٤) عن الوليد بن مسلم القرشي: ((ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية)).

الاختلاف فيه على الوليد بن مسلم، والإدراج: قال الحافظ في "الفتح" (٢١٥/١١): ((ولم ينفرد به صفوان، فقد أخرجه البيهقي من طريق موسى بن أيوب النصيبي – وهو ثقة – عن الوليد أيضا. وقد اختلف في سنده على الوليد: فأخرجه عثمان الدارمي في "النقض على المريسي" عن هشام بن عمار عن الوليد فقال: عن خليد بن دعلج عن قتادة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة.. فذكره بدون التعيين. قال الوليد: وحدثنا سعيد بن عبد العزيز مثل ذلك. وقال: كلها في القرآن. هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم.. وسرد الأسماء. وأخرجه أبو الشيخ بن حيان من رواية أبي عامر القرشي عن الوليد بن مسلم بسند آخر فقال: حدثنا زهير بن محمد عن موسى بن عقبة عن الأعرج عن أبي هريرة. قال زهير: فبلغنا أن غير واحد من أهل العلم قال: إن أولها أن تفتتح بلا إله إلا الله.. وسرد الأسماء. وهذه الطريق أخرجها ابن ماجه وابن أبي عاصم والحاكم من طريق عبد الملك بن محمد الصنعاني عن زهير بن محمد، لكن سرد الأسماء أولا فقال بعد قوله: من حفظها دخل الجنة الله: الواحد الصمد الخ ثم قال بعد أن انتهى العد: قال زهير: فبلغنا عن غير واحد من أهل العلم أن أولها يفتتح بلا إله إلا الله له الأسماء الحسنى. قلت: والوليد بن مسلم أوثق من عبد الملك بن محمد الصنعاني، ورواية الوليد تشعر بأن التعيين مدرج)).

وقول البيهقي المتقدم بأن ذكر الأسماء يحتمل أن يكون مدرجاً من بعض الرواة.

وأما الاضطراب: فقد بين ابن حجر بكلام طويل في الموضع السابق الاختلاف بين الروايات في الأسماء، فإن كانت الأسماء توقيفية فلم الاختلاف؟! مما يدل على أنها من تفسير الرواة.

وبهذا تكون الرواية الراجحة عن شعيب بن أبي حمزة دون سرد الأسماء.

فأما **سفيان** فاختلف عنه على وجهين:

١/ سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعاً.

يتفرد به عمر بن حبيب، عن سفيان: أخرج حديثه الترمذي في "العلل الكبير" (ح٦٧٩)[1] عن محمد بن مرزوق البصري، والطبراني في "الدعاء" (ح١٠٨) من طريق محمد بن الصباح الجرجرائي، وابن عدي في "الكامل" (٣٨/٥) من طريق حماد بن الحسن، والدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (ح٥٠٥٠)، وأبو نعيم في "جزء إن لله تسعة وتسعين اسماً" (ح٣٣) من طريق حماد بن الحسن ومحمد بن مرزوق، والخليلي، وذكره المقدسي في "ذخيرة الحفاظ" (ح١٩٨٠).

وقال الترمذي: ((سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: لعل عمر بن حبيب وهم في هذا الحديث. إنما روى سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. قال محمد: وعمر بن حبيب لا بأس به)).

قلت: ولم أجده من رواية سفيان، وإنما صح من حديث معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، عند مسلم (ح٢٦٧٧) وغيره.

وقال ابن عدي: ((وهذا الحديث يعرف من حديث عمر بن حبيب عن ابن عيينة)).

وقال الدارقطني في "الأطراف": ((تفرد به عمر بن حبيب القاضي عن ابن عيينة عنه))، وقال في "العلل" (١٢٩/٩): ((حَدَّث به عمر بن حبيب القاضي العدوي، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة. ولم يُتابع عليه. والصحيح عن ابن عيينة، عن أيوب،

---

(١) سقط من المطبوع (عمر بن حبيب).

عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة. وعن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة)).

وقال أبو نعيم: ((قال يحيى بن صاعد: ما علمت أحدا رواه بهذا الإسناد إلا عمر بن حبيب)).

وقال الخليلي: ((فأما حديث سفيان بن عينية في هذا، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: يتفرد به حماد بن الحسن بن عنبسة، عن عمر بن حبيب، عن سفيان.

وقال الحفاظ: أخطأ فيه عمر، والصواب من حديث سفيان عن أبي الزناد)).

قلت: لم يتفرد به حماد بن الحسن كما ترى.

وقال المقدسي: ((رواه عمر بن حبيب القاضي، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة. وهذا الحديث يعرف من حديث عمر عن ابن عيينة، وعمر ضعيف. ورواه الفريابي عن الثوري عن عاصم عن ابن سيرين عن أبي هريرة. وهذا لا يعرف بهذا الإسناد إلا عن الفريابي محمد بن يوسف عن سفيان الثوري وهو ثقة. ومتن الحديث صحيح، وإنما استغرب من هاتين الروايتين – والله أعلم)).

فهذا الوجه لا يصح عن سفيان بن عيينة.

٢/ سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.

أخرج حديثه الحميدي في "مسنده" (ح١١٣٠)، والبخاري (ح٦٤١٠) عن علي بن المديني، ومسلم (ح٦٩٠٦) عن عَمْرو الناقد، وزُهير بن حرب، وابن أبي عُمر، والترمذي (ح٣٥٠٨) عن ابن أبي عُمر، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٦٢٧٧) عن أبي خيثمة.

جميعهم (الحميدي، وابن المديني، وعَمْرو الناقد، وزُهير بن حرب، وابن أبي عُمر، وأبو خيثمة) عن سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، به.

ولفظ الحميدي: «**إن لله تسعة وتسعين اسما مائة غير واحد من حفظها دخل الجنة، وهو وتر يحب الوتر**».

وقال الترمذي: ((وليس في هذا الحديث ذكر الأسماء، وهذا حديث حسن صحيح، رواه أبو اليمان عن شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد، ولم يذكر فيه الأسماء)).

فهذا الوجه هو الراجح عن سفيان.

وبالتالي فالوجه المرفوع هو الراجح عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ.

الوجه الثاني: (**أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ**) **موقوفاً**.

لم يذكر هذا الوجه إلا الخليلي، ولم أقف عليه، لكن الوجه الأول هو الراجح.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه أبو الزناد عبد الله بن ذكوان القرشي، واختلف عنه على وجهين:
الوجه الأول: (أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ) مرفوعاً.
فيرويه عنه كل من: مالك، ومحمد بن إسحاق، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وشعيب بن أبي حمزة، وابن عيينة. واختلف عنهما، كما يرويه آخرون غيرهم.
فأما شعيب: فقد اختلف عنه الرواة في سياق متن الحديث على وجهين:
١/ رواه عنه أكثر أصحابه، وخرجه البخاري وغيره دون سرد الأسماء الحسنى، وهو الراجح عنه.
٢/ تفرد بروايته عنه الوليد بن مسلم، وسرد الأسماء، وهو غير محفوظ له، وردَّ ابن حجر وغيره حديث الوليد بتدليس الوليد، والاختلاف عليه، والاضطراب في ذكر الأسماء، وإدراج الأسماء من قبل بعض الرواة في متن الحديث.
الوجه الثاني: (أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ) موقوفاً.
وهذا الوجه غير محفوظ لأبي الزناد.

الحكم على الحديث

متفق عليه من حديث ابن عيينة.

(٢٥)- قال الخليلي[١]: يحيى بن سُليم[٢] يعرف بالطائفي... أخطأ في أحاديث منها: ما حدثني جدي[٣]، حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدثنا أيوب بن حسان الواسطي، حدثنا يحيى بن سُليم، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «**من مر بحائط**[٤] **فليأكل منه ولا يتخذ خُبْنَةً**[٥]».

لم يسنده عن النبي ﷺ غير يحيى، والباقون رووه عن ابن عمر، عن عمر قوله.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الرفع والوقف.

هذا الحديث يرويه عبيد الله بن عمر، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً على عمر قوله).

فأما الوجه الأول: (عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

فتفرد برفع الحديث عن عبيد الله يحيى بن سُليم: أخرج روايته أحمد في "مسائل أبي داود عنه" (س١٩٢٧)، والترمذي (ح١٢٨٧)، وفي "علله الكبير" (ح٢٠٩)، وابن ماجه (ح٢٣٠١)، والبزار في "مسنده" (ح٥٧٢١)، وأبو طاهر المخَلِّص في "المخلصيات" (ح٦٣٧و١٢٣٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٩٦٥١).

---

(١) "الإرشاد" (٣٨٥/١).

(٢) هو يحيى بن سُليم الطائفي، قال يحيى بن معين: ((ثقة)). "تاريخ ابن معين" - رواية الدوري - (٦٠/٣). وقال أبو حاتم: ((شيخ محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به)). "الجرح والتعديل" (١٥٦/٩). وقال النسائي: ((ليس بالقوي)). "الضعفاء والمتروكين" (ص٢٤٩). وقال أيضاً: ((ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر)). "تهذيب الكمال" (٣٦٨/٣١). وقال ابن حجر: ((صدوق سيئ الحفظ)) "تقريب التهذيب" (ص٥٩١). ومثله لا يحتمل تفرده.

(٣) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص٥٨).

(٤) الحائط ها هنا البستان من النخيل إذا كان عليه حائط وهو الجدار. "النهاية في غريب الحديث والأثر" (٤٦٢/١).

(٥) الخُبْنة: معطف الإزار وطرف الثَّوب: أي لا يأخذ منه في ثوبه. "النهاية في غريب الحديث والأثر" (٩/٢). والخُبْنة: هو أن تعطف ذيل قميصك فتجعل فيه شيئا تحمله في حضنك. ينظر "النهاية في غريب الحديث والأثر" (٢٠٧/١).

قال أبو داود: ((ذكرت لأحمد حديث يحيى بن سليم... فانتهرني؛ استضعافاً للحديث)).

وقال الترمذي: ((حديث ابن عمر حديث غريب لا نعرفه من هذا الوجه إلا من حديث يحيى بن سليم)).

وقال أيضاً في "العلل": ((سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: يحيى بن سليم يروي أحاديث عن عبيد الله يهم فيها، وكأنه لم يعرف هذا إلا من حديث يحيى بن سليم)).

وقال البزار: ((وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبيد الله إلا يحيى بن سليم)).

وذكر الحاكم في "المستدرك" (١٣٤/٤) أن الشيخين أخرجا هذا الحديث، وهو وهمٌ منه رحمه الله.

وقد أعلَّ جمعٌ من أهل العلم هذا الحديث:

* قال الشافعي في "الأم" (٢٤٥/٢): ((وقد روي حديث لا يَثْبُتُ مِثْلُهُ. إذا دخل أحدكم الحائط فليأكل ولا يتخذ خبنة)).

وروى البيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٩٦٤٨) عن الشافعي - رحمه الله - قوله: ((من مر لرجل بزرع أو ماشية أو غير ذلك من ماله لم يكن له أخذ شيء منه إلا بإذنه؛ لأن هذا مما لم يأت فيه كتاب ولا سنة ثابتة بإباحته، فهو ممنوع لمالكه إلا بإذنه، والله أعلم. قال: وقد قيل: من مر بحائط فليأكل ولا يتخذ خبنة. وروي فيه حديث لو كان يثبت مثله عندنا لم نخالفه، والكتاب والحديث الثابت أنه لا يجوز أكل مال أحد إلا بإذنه)).

قال البيهقي: ((أما قائل هذا القول فعمر بن الخطاب ﷺ)).

قلت: وسيأتي فيما بعد تخريج قوله.

* كما روى البيهقي بسنده في "السنن الكبرى" (ح١٩٦٥٢) إلى المفضل بن غسان، قال: ((وذكر لأبي زكريا يحيى بن معين حديث يحيى بن سليم الطائفي، عن عبيد الله، في الرجل يمر بالحائط فيأكل منه، قال: هذا غلط)).

* وأحمد كما نقل عنه أبو داود.

* وتقدم نقل الترمذي توهيم البخاري ليحيى بن سليم في روايته هذا الحديث عن عبيد الله.

* وكذلك وصف الترمذي الحديث بالغرابة.

* وقال أبو زرعة في "علل الحديث" (س٢٤٩٥): ((هذا حديث منكر)).
* وقال الدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (ح٣٣٣٣): ((تفرد به يحيى بن سليم عنه))، أي عن عبيد الله. قلت: ويحيى مما لا يحتمل تفرده عن عبيد الله؛ فعبيد الله من الحفاظ المعتنى بحديثهم، فكيف لا يرويه عنه إلا يحيى بن سليم؟!
* واعتبر الخليلي هذا الحديث مما أخطأ فيه يحيى بن سليم.
* وقال البغوي في "شرح السنة" (٢٣٤/٨): ((وقد رخص بعض أهل العلم لابن السبيل في أكل ثمار الغير، لما روي عن نافع، عن ابن عمر، بإسناد غريب، عن النبي ﷺ قال: «**من دخل حائطا، فليأكل ولا يتخذ خبنة**»)).
* وقال ابن القيم في "تهذيب سنن أبي داود" (٤٠/٢): ((الحديث عندنا معلول)).

وقد ورد في معنى هذا الحديث أحاديث وآثار تدل على أن لهذا الحديث أصلاً، ومنها:

- حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.
- أثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

قال الألباني في "السلسلة الصحيحة" (١١/١٠): ((وجدت له شاهداً من حديث ابن عمرو، فقال ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٢٠٥٦٠): حدثنا وكيع عن هشام بن سعد عن عمرو بن شعيب قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره بالحرف الواحد.

وهذا معضل، ولكنه قد جاء موصولاً، فقال الإمام أحمد في "المسند" (ح٧٠٩٤): حدثنا حماد بن خالد: حدثنا هشام بن سعد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو: سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يدخل الحائط؟ قال: «**يأكل غير متخذ خبنة**». وهذا إسناد متصل حسن.

وتابعه محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب به نحوه. أخرجه ابن أبي شيبة (ح٢٠٦٧٨)، وأحمد (ح٦٦٨٣و٦٩٣٦).

وتابعه محمد بن عجلان به، ولفظه: أن النبي ﷺ سئل عن الثمر المعلق؟ فقال: «**من أصاب منه من ذي حاجة غير متخذ خُبْنَةً؛ فلا شيء عليه**». أخرجه جمع منهم الترمذي (ح١٢٨٩) وقال: "هذا حديث حسن ".

وله شاهد موقوف، يرويه مجاهد عن أبي عياض قال: قال عمر: "إذا مررت ببستان

فكل ولا تتخذ خبنة". أخرجه ابن أبي شيبة (ح٢٠٦٨١)، والبيهقي (ح١٩٦٤٩) من طريقين عن منصور عن مجاهد به. قلت: وهذا إسناد صحيح كما قال البيهقي.... ثم إن أثر عمر: رواه عبد الرزاق (ح١٨٩١٨) بسند آخر منقطع)).

- حديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب ﷺ أن نبي الله ﷺ قال:«**إذا أتى أحدكم على ماشية فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه، فإن أذن له فليحتلب وليشرب، وإن لم يكن فيها فليصوت ثلاثا، فإن أجابه فليستأذنه، وإلا فليحتلب وليشرب، ولا يحمل**».

أخرجه أبو داود (ح٢٦٢١)، والترمذي (ح١٢٩٦)، وقال: ((قال علي بن المديني: سماع الحسن من سمرة صحيح. وقد تكلم بعض أهل الحديث في رواية الحسن عن سمرة وقالوا: إنما يحدث عن صحيفة سمرة)).

وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (ح٢٠١٤٤): ((أحاديث الحسن عن سمرة لا يثبتها بعض الحفاظ، ويزعم أنها من كتاب، غير حديث العقيقة الذي قد ذكر فيه السماع، وإن صح فهو محمول على حال الضرورة)).

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٨٩/٥): ((إسناده صحيح إلى الحسن. فمن صحح سماعه من سمرة صححه، ومن لا أعله بالانقطاع. لكن له شواهد من أقواها: حديث أبي سعيد مرفوعا: «**إذا أتيت على راع فناده ثلاثا فإن أجابك وإلا فاشرب من غير أن تفسد، وإذا أتيت على حائط بستان**.. ». فذكر مثله. أخرجه ابن ماجه والطحاوي، وصححه ابن حبان والحاكم)).

- حديث يزيد بن هارون عن الجُريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، الذي ذكره ابن حجر.

أخرجه ابن ماجه (ح٢٣٠٠)، وقال البوصيري في "الزوائد": ((في إسناده الجريري واسمه سعد بن إياس. وقد اختلط بأخرة. ويزيد بن هارون روى عنه بعد الاختلاط. لكن أخرج مسلم له في "صحيحه" من طريق يزيد بن هارون عن الجريري)).

والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٦١٤٣)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٥٢٨١)، والحاكم في "المستدرك" (ح٧١٨٠)، وقال: ((هذا حديث صحيح على

شرط مسلم ولم يخرجاه)).

وأما الوجه الثاني: (**عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً على عمر قوله**).

فلم أقف على من أخرجه، ولكني وجدت الموقوف على عمر ﷺ قوله من غير هذا الطريق، وتقدم تخريجه قريباً في الوجه السابق.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه عبيد الله بن عمر، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

وقد تفرد بهذا الوجه يحيى بن سُليم، وهو مما لا يحتمل تفرده، إلا أنني أوردت شواهد لمعنى الحديث تدل على أن للحديث أصلاً، وهي:

- حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو ﷺ، حسنه الترمذي.
- حديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب ﷺ، واختُلف في سماع الحسن من سمرة، فمن صحح سماعه من سمرة صحح الحديث، ومن لا، أعله بالانقطاع.
- حديث يزيد بن هارون عن الجُريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، صححه ابن حبان، والحاكم، وقواه ابن حجر.

الوجه الثاني: (عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً على عمر قوله).

فلم أقف على من أخرجه من هذا الوجه، ولكني وجدته موقوفاً على عمر ﷺ قوله من غير هذا الطريق، وحكم البيهقي بصحته.

الحكم على الحديث

الحديث ضعيف بهذا الإسناد، إلا أنه وردت شواهد لمعناه يعضد بعضها بعضاً تدل على أن للحديث أصلاً.

(٢٦)- قال الخليلي[١]: حدثنا جدي في جماعة قالوا: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدثنا أبو عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب[٢]، حدثني عمي عبد الله، عن

---

(١) "الإرشاد" (٤٣٣/١).

(٢) هو أحمد بن عبد الرحمن بن وهب أبو عبيد الله المصري، لقبه بَحْشَل، حدث عنه مسلم محتجاً به. قال ابن عبد الحكم: ((ثقة، ما رأينا إلا خيراً)). وقال أبو زرعة: ((أدركناه ولم نكتب عنه)). وقال عبد الملك بن شعيب بن الليث: ((ثقة)). وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: ((كتبنا عنه وأمره مستقيم ثم خلط بعد، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط. قال: وسئل أبي عنه بعد ذلك فقال: كان صدوقاً)). "الجرح والتعديل" (٥٩/٢). وقال النسائي: ((كذاب)). "الضعفاء والمتروكين" (ص١٥٨). وقال ابن يونس: ((لا تقوم بحديثه حجة)). "تهذيب الكمال" (٣٨٧/١). وقال ابن حبان: ((حدثنا عنه شيوخنا ابن خزيمة وغيره، وكان يحدث بالأشياء المستقيمة قديما حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له، كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها)). "المجروحين" (١٤٩/١). وقال ابن عدي: ((رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه، ومن كتب عنه من الغرباء غير أهل بلده لا يمتنعون من الرواية عنه وحدثوا عنه، منهم أبو زرعة وأبو حاتم فمن دونهما. وسألت عبدان عنه فقال: كان مستقيم الأمر في أيامنا. وكان أبو الطاهر بن السرح يحسن فيه القول، ومن لم يلق حرملة اعتمد أبا عبيد الله في نسخ حديث ابن وهب، كنسخة عمرو بن الحارث وغيره، وكل من تفرد عن عمه بشيء، فذلك الذي تفردوا به وجدوه عنده، وحدثهم به، من ذلك أيضا كتاب الدجال)). وقال أيضاً: ((ومن ضعفه أنكر عليه أحاديث، وكثرة روايته عن عمه، وحرملة أكثر رواية عن عمه منه، وكل ما أنكروه عليه فمحتمل، وإن لم يروه عن عمه غيره، ولعله خصه به)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (١٨٥/١). وقال ابن الأخرم: ((نحن لا نشك في اختلاطه بعد الخمسين، وإنما ابتلى بعد خروج مسلم من مصر)). وقال الدارقطني: ((تكلموا فيه فمما أنكر عليه — وذكر خمسة أحاديث – وقد صح رجوع أحمد عن هذه الأحاديث التي أنكرت عليه؛ ولأجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين وابن القطان من المتأخرين والله الموفق)). "تهذيب التهذيب" (٤٨/١). وعقب على هذا أبو زرعة فقال: ((إن رجوعه مما يحسن حاله ولا يبلغ به المنزلة التي كان من قبل)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". كما عقب الذهبي قائلاً: ((وقد روى ألوفا من الحديث على الصحة، فخمسة أحاديث منكرة في جنب ذلك ليست بموجبة لتركه. نعم، ولا هو في القوة كيونس بن عبد الأعلى وبندار)). "ميزان الاعتدال" (١١٣/١). وقال الحاكم أبو عبد الله: ((سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ يقول: سمعت محمد بن إسحاق – يعني ابن خزيمة – وقيل له: لم رويت عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب وتركت سفيان بن وكيع؟ فقال: لأن أحمد بن عبد الرحمن لما أنكروا عليه تلك الأحاديث رجع عنها عن آخرها إلا حديث مالك عن الزهري عن أنس: «**إذا حضر العشاء**». فإنه ذكر أنه وجده في درج من كتب عمه في قرطاس. وأما سفيان بن وكيع فإن وراقه أدخل عليه أحاديث فرواها، وكلمناه فلم يرجع عنها، فاستخرت الله وتركت الرواية عنه)). الموضع السابق من "تهذيب الكمال". وقال ابن حجر: ((صدوق تغير بآخرة)). "تقريب التهذيب" (ص٨٢).

مالك، وسفيان وغيرهما، عن حُمَيْد[1]، عن أنس أن النبي ﷺ كان لا يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم.

رواه الحفاظ من أصحاب مالك، وسفيان، عن حُمَيْد عن أنس موقوفا: أن أبا بكر وعمر...

---

(١) هو حُميد بن أبي حُميد الطويل، أبو عبيدة الخزاعي البصري. قال ابن سعد: ((ثقة إلا أنه ربما دلس عن أنس بن مالك)) "الطبقات الكبرى" (٢٥٢/٧). وثقه يحيى بن معين، والعجلي، والنسائي، وقال أبو حاتم: ((ثقة لا بأس به)). "تاريخ الثقات" (ص١٣٦)، "الجرح والتعديل" (٢١٩/٣)، "تهذيب الكمال" (٣٥٥/٧). وقال البرديجي: ((وأما حديث حميد فلا يحتج منه إلا بما قال: حدثنا أنس)). الموضع السابق من "تهذيب الكمال". وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٤٨/٤)، وقال: ((كان يدلس)). وقال الذهبي: ((أجمعوا على الاحتجاج بحميد إذا قال: سمعت)). "ميزان الاعتدال" (٦١٠/١). وقد ذكره العلائي في "جامع التحصيل" (ص١٦٨) في المرتبة الثانية من المدلسين – وهم من احتمل الأئمة تدليسه لإمامته أو لقلة تدليسه أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة –، بينما ذكره ابن حجر في "تعريف أهل التقديس" (ص٨٦) في المرتبة الثالثة من المدلسين – وهم الذين أكثروا من التدليس فلم يحتج الأئمة من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع –. وقال ابن عدي: ((له أحاديث كثيرة مستقيمة... وقد حدث عنه الأئمة، وأما ما ذكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر، وسمع الباقي من ثابت عنه، فإن تلك الأحاديث يميزها من كان يتهمه أنها عن ثابت عنه؛ لأنه قد روى عن أنس، وقد روى عن ثابت عن أنس أحاديث، فأكثر ما في بابه أن الذي رواه عن أنس البعض مما يدلسه عن أنس، وقد سمعه من ثابت، وقد دلس جماعة من الرواة عن مشايخ قد رأوهم)). "الكامل" (٦٥/٣). وقال يحيى بن يعلى المحاربي: ((طرح زائدة حديث حميد الطويل)). قال ابن حجر: ((إنما تركه زائدة لدخوله في شيء من أمر الخلفاء)). "تهذيب التهذيب" (٢٦/٢). وبمثل هذا لا يقدح في الثقة. والذي يظهر – والله أعلم – أنه ثقة مطلقاً، وأن تدليسه محتمل، وأن إلحاقه بالمرتبة الثانية – وهم الذين احتمل الأئمة تدليسهم وخرّجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا؛ أو لكونهم لا يدلسون إلا عن ثقة – أشبه من إلحاقه بالمرتبة الثالثة؛ وذلك أنه إنما عرف بالتدليس عن أنس؛ وقد تقدم عن جمع من أهل العلم أن ما دلسه عن أنس فهو مما سمعه من ثابت البُنَاني عنه؛ وثابت ثقة، ولذا قال العلائي: ((على تقدير أن تكون مراسيل قد تبين الواسطة فيها، وهو ثقة محتج به)). الموضع السابق من "جامع التحصيل". وذكر ابن حجر بطلان قول من قال: أن حميداً لم يسمع من أنس سوى خمسة أحاديث فقال: ((فقد صرح حميد بسماعه من أنس بشيء كثير، وفي صحيح البخاري من ذلك جملة)). "هدي الساري" (ص٣٩٩). ولحميد في الصحيحين أحاديث من روايته عن أنس أكثرها لم يصرح فيها بالسماع. "تحفة الأشراف" (١٧١/١-٢١٥ و٢٤٢/٤ و١٢/٨).

التخريج والدراسة [(١)]

علته: الاختلاف بين الرفع والوقف.

هذا الحديث يرويه حُمَيْد الطويل واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: (حُمَيْد عن أنس موقوفاً).

الوجه الثاني: (حُمَيْد عن أنس مرفوعاً).

أما الوجه الأول: (حُمَيْد عن أنس موقوفاً).

فيرويه عنه: مالك، وسفيان بن عيينة، وهشيم، وحماد بن سلمة، ومحمد بن أبي عدي، ومعاذ بن معاذ العَنْبَري، واختلف عنهم جميعاً عدا هشيم ومعاذ.

أما مالك فقد اختلف عنه:

فوقفه عنه كبار أصحابه وهم: عبد الله بن مسلمة القَعْنَبي، ويحيى بن يحيى الليثي، وسويد بن سعيد الحَدَثاني، وأبو مصعب الزهري، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وعبد الله بن وهب واختلف عنه.

- القعنبي: رواه عنه في "الموطأ" (ح١٢٠).
- ويحيى بن يحيى: رواه عنه في "الموطأ" (ح٣٠).
- وسويد بن سعيد: رواه عنه في "الموطأ" (ح١٤٢).
- وأبو مصعب الزهري: رواه عنه في "الموطأ" (ح٢٢٧).
- ويحيى بن بكير فأخرجه من طريقه البيهقي في السنن الكبرى (ح٢٢٤٦) من طريق محمد بن إبراهيم البوشنجي.
- وأما عبد الله بن وهب فاختلف عنه:

فرواه عنه موقوفاً سحنون في "المدونة" (١/٧٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح١١٠٠) عن يونس بن عبد الأعلى، كلاهما (سحنون، ويونس) عن ابن وهب، به.

وخالفهما أحمد بن عبد الرحمن بن وهب فرواه عن عمه عن مالك وسفيان بن عيينة مرفوعاً، أخرجه من طريقه ابن عدي في "الكامل" (١/١٨٥)، والخليلي في "الإرشاد"

---

(١) أفدت كثيراً من "دراسة الأحاديث التي ذكر الإمام أحمد في المسند أن فيها اختلافاً" لإبراهيم التويجري، رسالة علمية غير منشورة.

(٤٣٣/١) من طريق عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٢٩/٢)، والخطيب، والباغندي -كما ذكر الزيلعي في "نصب الراية" (٣٥٢/١) - من طريق عبد الله ابن أبي داود السجستاني، كلاهما (ابن أبي حاتم، وابن أبي داود) عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، به ولفظ ابن عدي: ((أن رسول الله ﷺ كان لا يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة)) ولفظ الباقين نحوه، غير أنه عند الخطيب بالإثبات لا النفي.

قال ابن عدي بعد سياقه الحديث: ((وهذا الحديث لا يعرف عن مالك ولا عن سفيان بن عيينة إلا موقوفاً من قول أنس؛ كان أنس لا يجهر)).

وقال الخليلي: ((رواه الحفاظ من أصحاب مالك وسفيان عن حُمَيْد عن أنس موقوفاً أن أبا بكر وعمر)).

وقال ابن عبد البر في "التقصي في اختصار الموطأ" -كما في "نصب الراية" (٣٥٢/١) -: ((هكذا رواه جماعة عن مالك موقوفاً، ورواه ابن أخي ابن وهب عن مالك وابن عيينة وعبد الله ابن عمر العمري عن حُمَيْد عن أنس مرفوعاً فقال: إن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا يقرءون. قال: وهذا خطأ من ابن أخي ابن وهب في رفعه ذلك عن عمه عن مالك)).

وقال في "الإنصاف" (١٤/١): ((هكذا رواه مالك، عن حميد الطويل، عن أنس موقوفا، لم يسنده، لم يذكر فيه النبي ﷺ، لم يختلف في ذلك رواة الموطأ قديما وحديثا - ابن وهب وغيره - إلا ما رواه عن ابن وهب ابن أخيه أحمد بن عبد الرحمن بن وهب المعروف ببحشل، فإنه رواه عن عمه، عن مالك، عن حميد، عن أنس، فذكر فيه النبي ﷺ. ولم يتابعه على ذلك أحد من رواة ابن وهب، وابن أخي ابن وهب عندهم ليس بالقوي قد تكلموا فيه، ولم يروه حجة فيما انفرد به)).

وقال الزيلعي تعليقاً على رواية الخطيب: ((قال ابن عبد الهادي: سقط منه: «لا» كما رواه الباغندي وغيره عن ابن أخي ابن وهب، هذا هو الصحيح، وأما الجهر فلم يحدث به ابن وهب قط))، ثم قال الزيلعي: ((فصار هذا الذي رواه الخطيب خطأً على خطأ، والصواب فيه عدم الرفع وعدم الجهر. والله أعلم)).

ورفعه عنه حفص بن عمر العدني، والوليد بن مسلم، وأبو قرة موسى بن طارق الزبيدي، وإسماعيل بن موسى السدي.

- أما حفص بن عمر العدني: فأخرجه من طريقه الصيداوي في "معجم الشيوخ"

(ص٣٧٨).

- وأما الوليد بن مسلم، وأبو قرة الزبيدي، وإسماعيل بن موسى: فأخرجه من طريقهم ابن عبد البر في "التمهيد" (٢/٢٢٨و٢٢٩).

وسأذكر الكلام على رواية مالك بعد تخريج رواية ابن عيينة.

ورواه سفيان بن عيينة واختلف عنه:

فرواه عنه موقوفاً الإمام الشافعي في "السنن المأثورة" (ح٤٠).

ورفعه عنه علي بن المديني، رواه عنه البخاري في "جزء القراءة خلف الإمام" (ح١٢٦)، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب. وتقدم تخريجه والكلام عليه عند طرق حديث مالك.

قال ابن عدي في "الكامل" (١/١٨٥) بعد سياقه الحديث: ((وهذا الحديث لا يعرف عن مالك ولا عن سفيان بن عيينة إلا موقوفاً من قول أنس؛ كان أنس لا يجهر)).

وقال الدارقطني - كما في "تهذيب التهذيب" (١/٤٨) -: ((تكلموا فيه — أي أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي ابن وهب - فمما أنكر عليه:...، وحديثه عن عمه عن عبيدالله بن عمر وابن عيينة ومالك عن حميد عن أنس أن النبي ﷺكان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة...، وقد صح رجوع أحمد عن هذه الأحاديث التي أنكرت عليه؛ ولأجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين، وابن القطان من المتأخرين، والله الموفق)).

وقال الخليلي: ((رواه الحفاظ من أصحاب مالك وسفيان عن حُمَيْد عن أنس موقوفاً أن أبا بكر وعمر)).

وقال ابن عبد البر في "التقصي في اختصار الموطأ" - كما في "نصب الراية" (١/٣٥٢) -: ((هكذا رواه جماعة عن مالك موقوفاً، ورواه ابن أخي ابن وهب عن مالك وابن عيينة وعبد الله بن عمر العمري عن حُمَيْد عن أنس مرفوعاً فقال: "إن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا يقرءون"، قال: وهذا خطأ من ابن أخي ابن وهب في رفعه ذلك عن عمه عن مالك)).

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢/٢٢٨و٢٢٩): ((هو موقوف في "الموطأ" وأسندته طائفة عن مالك ليسوا في الحفظ هناك))، ثم قال بعد سياقه الحديث موقوفاً: ((هكذا هو في "الموطأ" عند جماعة رواته فيما علمت موقوفاً؛ وروته طائفة عن مالك فرفعته ذكرت فيه النبي ﷺ وليس ذلك بمحفوظ فيه عن مالك)).

وقال بعد أن ذكر رواية الوليد وأبي قرة المرفوعة: ((وهذا خطأ كله خلاف ما في "الموطأ"))

فالراجح عن مالك وابن عيينة هو الوقف؛ إذ هو رواية أكثر الثقات من أصحاب مالك، والحفاظ من أصحاب سفيان، ومما رجحه العلماء.

وأما هشيم بن بشير فلم يرو عنه إلا موقوفاً، رواه عنه ابن أبي شيبة (ح٤١٤٨)، قال حُمَيْد: ((وأحسبه ذكر النبي ﷺ)).

وذكر ابن عبد البر في "الإنصاف" (١/١٤) أن هشيماً تابع مالك على الوقف.

ورواه حماد بن سلمة، واختلف عنه:

فرواه عنه مرفوعاً: أبو كامل مُظَفَّر بن مُدْرِك، وداود بن شبيب.

- أما أبو كامل: فرواه عنه أحمد في "مسنده" (ح١٢٧١٤).
- وأما داود بن شبيب: فأخرجه من طريقه ابن حبان في "صحيحه" (ح١٨٠٠).

كلاهما (أبو كامل، وداود) عن حماد، عن قتادة وثابت البناني وحميد، عن أنس أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان ﭫ كانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[(١)].

ورواه عفان بن مسلم عن حماد، فرفعه عن قتادة وثابت، ووقفه عن حميد.

رواه عنه أحمد في "مسنده" (ح١٤٠٥١)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٣٠٩٣ و٣٥٢٢) عن زهير بن حرب، كلاهما عن عفان، به.

قال أحمد: حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة، وثابت، وحميد، عن أنس أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان ﭫ كانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[(٢)]. إلا أن حميدا لم يذكر النبي ﷺ.

والذي يظهر – والله أعلم – أن الوجهان ثابتان عن حماد؛ حيث إن رواتهما عنه ثقات[(٣)]، ولثبوت الوجهين عن حُمَيْد –كما سيأتي –.

على أنه يحتمل أن حماداً ربما ساق هذا الحديث عن قتادة وثابت وحُمَيْد مساقاً واحداً

---

(١) سورة الفاتحة:١.

(٢) سورة الفاتحة:١.

(٣) ينظر في ترجمة أبي كامل: "تهذيب التهذيب" (٥/٤٤٤)، وترجمة داود: " تهذيب التهذيب" (٢/١١٥)، وترجمة عفان "تهذيب الكمال" (٢٠/١٦٠).

فرفعه، وربما فصَّل فبين أن حُمَيْداً يقفه، ومن عادة حماد الجمع بين الشيوخ.

قال الخليلي في "الإرشاد" (٤١٧/١): ((ذاكرت يوماً بعض الحفاظ فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح وهو زاهد ثقة!، فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس فيقول: حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك، فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه وهو يجمع بين أسانيد فيقول: حدثنا مالك وعمرو بن الحارث والليث بن سعد والأوزاعي بأحاديث ويجمع بين جماعة غيرهم؟، فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ له))، ولا شك أن الرواية المفصلة تقضي على المجملة.

ويؤيد هذا ما قاله ابن رجب في "فتح الباري" (١٨٧/٥): ((ورواه حماد بن سلمة في كتابه كذلك، – يعني مرفوعاً – إلا أنَّه قال: لم يذكر حميد في روايته النَّبي ﷺ. يعني أن حميداً وحده وقفه، ولم يرفعه)).

فهذا يعني أن الوجهين سمعهما حماد من حميد.

ورواه ابن أبي عدي واختلف عنه على وجهين:

فوقفه عنه أبو موسى محمد بن المثنى العَنَزي، رواه عنه أبو يعلى في "مسنده" (ح٢٩٨٥).

ورفعه عنه: محمد بن هشام بن أبي خِيَرَة، ويحيى بن معين، وعمرو بن علي الفلاس.

- أما محمد بن هشام: فأخرج حديثه ابن حبان في "صحيحه" (ح١٧٩٨) وقال: عن حميد وسعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس.
- وأما ابن معين، والفلاس: فأخرج حديثهما الدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (ح٩٦٦)، ومن طريق ابن معين وحده أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٠٢/٢٠)، عن حُمَيْد وحده. وقال الدارقطني: ((قال يحيى: كان حُمَيْد إذا حدث به عن قتادة رفعه، وإذا حدث به عن أنس لم يرفعه)). وقال ابن عبد البر: ((لم يرفعه مالك، ولم يسمعه حميد من أنس، وإنما يرويه عن قتادة عن أنس، وأكثر أحاديثه عن أنس لم يسمعها من أنس؛ إنما يرويها عن ثابت أو قتادة أو الحسن عن أنس، ويرسلها عن أنس، كذلك قال أهل العلم بالحديث)).

الراجح أن ابن أبي عدي سمعه من حُمَيْد على الوجهين، وتقدم نقل الدارقطني عن يحيى بن معين أنه قال: ((كان حُمَيْد إذا حدث به عن قتادة رفعه، وإذا حدث به عن أنس لم يرفعه)). وقال الدارقطني في "العلل" (٥٦/١٢): ((وقد ضبط عنه ابن أبي عدي ذلك، رواه عن حميد،

عن أنس موقوفاً، ورواه عن حميد، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً)).

وحديث معاذ بن معاذ: أخرجه البيهقي في "الكبرى" (ح٢٢٤٧).

ومعاذ ثقة "تقريب التهذيب" (ص٥٣٦)، ولم يرو عنه الحديث إلا موقوفاً، وهذا الوجه ثابت عنه.

وأما الوجه الثاني: (حُمَيْد عن أنس مرفوعاً).

فرواه عنه: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ومعمر بن راشد، وزهير بن معاوية، وعبد الله بن عمر العمري، وشعبة، ومروان بن معاوية الفزاري.

أما عبد الوهاب بن عبد المجيد: فرواه عنه الإمام الشافعي في "السنن المأثورة" (ح٤٠).

وأما معمر: فرواه عنه عبد الرزاق في "مصنفه" (ح٢٥٩٨)، وقال: عن قتادة وحميد وأبان عن أنس: سمعت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان يقرأون ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[1].

وأما زهير بن معاوية: فأخرجه من طريقه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح١١٠١) من طريق أبي غسان عن زهير بن معاوية، به.

وأما عبد الله بن عمر العمري: فأخرجه من طريقه ابن عدي في "الكامل: (١/١٨٥)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢/٢٢٩)، والخطيب، والباغندي - كما في "نصب الراية" (١/٣٥٢) -، من طريق ابن أخي ابن وهب عن عمه عن عبد الله بن عمر، به. ولا يصح هذا الطريق؛ فابن أخي ابن وهب قد رجع عن هذا الحديث، وتقدم النقل عن العلماء في هذا الطريق عند الحكم على طريق مالك وابن عيينة في الوجه الأول.

وأما شعبة: فرواه من طريقه ابن المظفر في "حديث شعبة" (ح١٤٠) من طريق عبد الرحمن بن زياد[2]، وقال شعبة: عن قتادة وحميد وثابت عن أنس.

وهذا الطريق لا يثبت عن شعبة؛ فعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي لا يحتج به.

قال ابن رجب في "فتح الباري" (٥/١٨٧): ((وقد روي عن شعبة، عن قتادة وحميد وثابت، عن أنس من وجه آخر فيه نظر)).

---

(١) سورة الفاتحة:١.

(٢) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، قال الترمذي في "جامعه" (ح٢٥٩٩): ((ضعيف عند أهل الحديث))، وقال الدارقطني في "سننه" (١/٣٧٩): ((ضعيفٌ لا يحتج به)).

وأما مروان بن معاوية: فأخرجه من طريقه تمام الرازي في "الفوائد" (ح٩٤٧).

قال الدارقطني في "العلل" (٥٦/١٢) بعد أن ساق طرق الحديث بوجهيها: ((والمحفوظ من ذلك أن حميداً رواه عن أنس: أن أبا بكر، وعمر ليس فيه النبي ﷺ. وآخر عن قتادة، عن أنس مرفوعاً، والله أعلم)). يشير إلى أن الوجه المرفوع: (حميد، عن أنس) غير محفوظ، كما يشير إلى حديث قتادة المخرج في الصحيحين كما سيأتي.

وقال ابن رجب في "فتح الباري" (١٨٧/٥): ((وذكر الدارقطني جماعة رووه عن حميد ورفعوه، منهم: معمر وابن عيينة والثقفي وأبو بكر بن عياش ومروان بن معاوية وغيرهم.

ثم قال: ((والمحفوظ: أن حميداً رواه عن أنس، وشك في رفعه، وأخذه عن قتادة، عن أنس مرفوعاً)).

وكما اختلف في رفعه ووقفه فقد اختلف رواة هذا الحديث في سياق المتن، كما يلي:

أولاً: أنهم كانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين.

ثانياً: أنهم لم يكونوا يستفتحون القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم.

ثالثاً: أنهم لم يكونوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم.

رابعاً: أنهم لم يكونوا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم.

خامساً: أنهم كانوا يسرون ببسم الله الرحمن الرحيم.

وقد تباينت مواقف أهل العلم من هذا الاختلاف:

فذهب ابن عبد البر إلى أن هذا اضطراب يعل به الحديث، فقال في "التمهيد" (٢٣٠/٢): ((اختلف في لفظه اختلافا كثيراً مضطرباً متدافعاً: منهم من يقول فيه: كانوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم، ومنهم من يقول: كانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم، ومنهم من قال: كانوا لا يتركون بسم الله الرحمن الرحيم، منهم من قال: كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، وهذا اضطراب لا يقوم معه حجة لأحد من الفقهاء)).

وذهب ابن حجر إلى أن الاضطراب مندفع؛ لإمكان الجمع بينها، فقال في "فتح الباري" (٢٢٨/٢): ((طريق الجمع بين هذه الألفاظ حمل نفي القراءة على نفي السماع؛ ونفى السماع على نفي الجهر... فاندفع بهذا تعليل من أعله بالاضطراب كابن عبد البر؛ لأن الجمع إذا أمكن تعين المصير إليه)).

الخلاصة

حُمَيْد الطويل اختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: (حُمَيْد عن أنس موقوفاً).

وقد رواه على هذا الوجه: مالك، وسفيان بن عيينة، وحماد بن سلمة، ومحمد بن أبي عدي، ومعاذ بن معاذ العَنْبَري، واختلف عنهم جميعاً عدا معاذ.

أما مالك فقد اختلف عنه:

فوقفه عنه كبار أصحابه وهم: عبد الله بن مسلمة القَعْنَبي، ويحيى بن يحيى الليثي، وسويد ابن سعيد الحَدَثاني، وأبو مصعب الزهري، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وعبد الله بن وهب، واختلف عنه بين وقف ورفع ليس بمحفوظ عنه.

ورفعه عنه حفص بن عمر العدني، والوليد بن مسلم، وأبو قرة موسى بن طارق الزبيدي، وإسماعيل بن موسى السدي.

وأما سفيان بن عيينة فاختلف عنه بين الرفع والوقف.

فالراجح عن مالك وابن عيينة هو الوقف إذ هو رواية أكثر الثقات من أصحاب مالك، والحفاظ من أصحاب سفيان، ومما رجحه العلماء.

وأما هشيم فلم يرو عنه إلا موقوفاً.

وأما حماد بن سلمة فاختلف عنه:

فرواه عنه مرفوعاً: أبو كامل مُظَفَّر بن مُدْرِك، وداود بن شبيب.

ورواه عفان بن مسلم عن حماد، فرفعه عن قتادة وثابت، ووقفه عن حميد.

والذي يظهر – والله أعلم – أن الوجهان ثابتان عن حماد؛ حيث إن رواتهما عنه ثقات، ولثبوت الوجهين عن حُمَيْد.

وأما ابن أبي عدي فاختلف عنه على وجهين:

١/ (ابن أبي عدي عن حُمَيْد عن أنس موقوفاً)، وقد رواه عنه على هذا الوجه: محمد بن المثنى.

٢/ (ابن أبي عدي عن حُمَيْد عن قتادة عن أنس مرفوعاً)، وقد رواه عنه على هذا الوجه: محمد بن هشام بن أبي خِيَرَة، ويحيى بن معين، وعمرو بن علي الفلاس.

الراجح أن ابن أبي عدي سمعه من حُمَيْد على الوجهين.

وأما معاذ بن معاذ: فلم يرو عنه الحديث إلا موقوفاً، وهذا الوجه ثابت عنه.

الوجه الثاني: (حُمَيْد عن أنس مرفوعاً).

رواه على هذا الوجه: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ومعمر بن راشد، وزهير بن معاوية، وعبد الله بن عمر العمري، وشعبة، ومروان بن معاوية الفزاري.

الثابت أن حميداً حدّث به على الوجهين، فلعل حُمَيْداً إنما سمعه من أنس ﷺ موقوفاً ثم سمع الرفع من قتادة، فحدث بهما، فيكون الموقوف متصلاً، والمرفوع مما دلسه عن أنس ﷺ، ولكن اتضحت الواسطة وهو قتادة. قال العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص١٢١): ((فقد ذكر ابن عبد البر في كتاب "الإنصاف" (١٤/١) ما يقتضي انقطاعه بين حميد وأنس فقال: ويقولون: إن أكثر رواية حميد عن أنس أنه سمعها من قتادة عن أنس، وقد ورد التصريح بذكر قتادة بينهما فيما رواه ابن أبي عدي عن حميد عن قتادة عن أنس، فآلت رواية حميد إلى رواية قتادة)).

وأما ما قد يُذكر من تدليس قتادة: فذكر ابن رجب في "فتح الباري" (١٨٦/٥) أن مسلماً قد خرَّج الحديث في "صحيحه" — من غير طريق حميد – ((من طريق أبي داود، عن شعبة، وزاد: قال شعبة: فقلت لقتادة: أسمعته من أنس ؟ قال: نعم، نحن سألناه عنه.

ففي هذه الرواية: تصريح قتادة بسماعه له من أنس، فبطل بذلك تخيل من أعل الحديث بتدليس قتادة)).

الحكم على الحديث

إسناد الإمام أحمد (ح١٤٠٥١) ثقات، وقد أخرج هذا الحديث البخاري (ح٧٤٣)، ومسلم (ح٣٩٩) من طريق قتادة.

(٢٧)- قال الخليلي[١]: علي بن سعيد الرازي الحافظ يعرف (بعَلِيَّك): حافظٌ، متقنٌ، دخل مصر، سمع منه سليمان بن أحمد الطبراني الحافظ وأقرانه، لكنه دون النسائي، صاحب غرائب.

حدثني الحسين بن علي الحنبلي بالري، حدثنا سليمان بن أحمد بن أيوب الحافظ بأصبهان، حدثنا علي بن سعيد عَلِيَّك، حدثنا محمد بن عمرو، حدثنا سلمة بن الفضل[٢]، حدثنا سفيان الثوري، عن زُبَيد[٣]، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل من إذا قطعت رَحِمُه وصلها**».

لم يروه من حديث سفيان، عن زُبيد إلا سلمة، ورواه أصحاب سفيان عنه، عن الحسن بن عمرو الفُقَيمي[٤]، وفِطْر بن خليفة[٥]، عن مجاهد.

قرأت على علي بن محمد بن يعقوب الرازي بالري من أصل كتابه، حدثنا أحمد بن جعفر الهمداني الرازي، حدثنا أبو سهل موسى بن نصر بن دينار الرازي، حدثنا سلمة بن الفضل، حدثنا سفيان، عن زبيد، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل من إذا قطعت رحمه وصلها**».

---

(١) "الإرشاد" (٤٣٧/١).

(٢) هو سلمة بن الفضل الرازي الأبرش الأزرق أبو عبد الله الأنصاري قاضى الري، قال ابن المديني: ((ما خرجنا من الري حتى رمينا بحديثه)). "تهذيب الكمال" (٣٠٥/١١). وقال البخاري: ((عنده مناكير، وهَّنه علي)). "التاريخ الكبير" (٨٤/٤). وقال أبو زرعة: ((سمعت إبراهيم بن موسى غير مرة، وأشار أبو زرعة إلى لسانه - يريد الكذب)). وقال أبو حاتم: ((محله الصدق، في حديثه إنكار، لا يمكن أن أطلق لساني فيه بأكثر من هذا، يكتب حديثه ولا يحتج به)). "الجرح والتعديل" (١٦٨/٤).

(٣) هو زُبيد بن الحارث اليامي، قال شعبة: ((ما رأيت بالكوفة شيخاً أفضل من زبيد))، وقال: ((ثقة ثقة خيار إلا أنه كان يميل إلى التشيع)). "المعرفة والتاريخ" (٨٥/٣ و٨١٩). وقال العجلي: ((كوفي ثقة ثبت في الحديث...، وكان في عداد الشيوخ، ليس بكثير الحديث)). "معرفة الثقات" (ص٤٠٢).

(٤) قال العجلي ويعقوب بن سفيان: ((ثقة)). "معرفة الثقات" (ص٢٥٦)، "المعرفة والتاريخ" (٢٣٩/٣).

(٥) قال ابن نمير: ((فطر حافظ كيس)). وقال عبد الله بن داود: ((فطر أوثق أهل الكوفة)). "المعرفة والتاريخ" (١٠٢/٣). وقال ابن معين: ((ثقة)). "تاريخ ابن معين" - رواية الدوري - (٢٦٧/٣). وقال العجلي: ((ثقة، حسن الحديث، وكان فيه تشيع قليل)). "معرفة الثقات" (ص١١٥٥).

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الرفع والوقف، والتفرد في أحد طرقه.

هذا الحديث يرويه مجاهد، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: رواه جماعة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً.

الوجه الثاني: رواه الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً.

فأما الوجه الأول: الذي (رواه جماعة عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً).

فقد رواه عن مجاهد كل من: الحسن بن عمرو الفُقَيمي، وبَشِير بن سلمان أبو إسماعيل الكِنْدي، وزُبيد بن الحارث اليامي، وفِطْر بن خليفة الحناط.

فأما الحسن بن عمرو: فأخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٦٧٨٥)، والبخاري (ح٥٩٩١)، وفي "الأدب المفرد" (ح٦٨)، وأبو داود (ح١٦٩٧)، والبزار في "مسنده" (ح٢٣٧١)، وبحشل في "تاريخ واسط" (ص١٦٢)، والإسماعيلي - كما في "فتح الباري" لابن حجر - (٤٢٣/١٠)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (ح٣٤٢٨)، وفي "السنن الكبرى" (ح١٣٥٩٩)، وفي "الآداب" (ح٨).

كلهم - عدا البزار من طريق عبد الرحمن بن مغراء - من طريق سفيان الثوري عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً بلفظ: «**ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل الذي إذا قَطَعت[1] رحمه وصلها**».

وزاد بحشل في أوله: «**الرحم معلقة بالعرش**».

وأما بَشِير بن سلمان أبو إسماعيل الكِنْدي[2]: فأخرج حديثه الحميدي في "مسنده" (ح٥٩٤)، والترمذي (ح١٩٠٨)، وقال: ((هذا حديث حسن صحيح)).

كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن بَشِير بن سلمان، عن مجاهد، عن عبد الله بن

---

(١) قال ابن حجر في "الفتح" (٤٢٣/١٠): ((قطعت: ضبطت في بعض الروايات بضم أوله وكسر ثانيه على البناء للمجهول، وفي أكثرها بفتحتين)).

(٢) قال العجلي: ((ثقة)). "معرفة الثقات" (ص١٣٢). وقال أبو داود والدارقطني: ((لا بأس به)). "سؤالات الآجري لأبي داود" (١٤٩/٣)، "سؤالات البرقاني للدارقطني" (ص٥٣).

عمرو مرفوعاً بلفظ: «**ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل الذي إذا انْقَطعت وصلها**».

وأما زُبيد اليامي: فأخرج حديثه ابن مردويه في "جزء ما انتقاه على الطبراني" (ح١٣٤)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢٧٣/١)، والخليلي في "الإرشاد" (٤٣٧/١و٤٣٨) بإسنادين، وقال: ((لم يروه من حديث سفيان عن زبيد إلا سلمة، ورواه أصحاب سفيان عنه عن الحسن بن عمرو الفقيمي، وفطر بن خليفة عن مجاهد)).

كلهم من طريق سلمة بن الفضل، عن الثوري، عن زُبيد، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

وهذا الطريق عن زُبيد فيه سلمة بن الفضل وهو إلى الضعف ما هو، وأين أصحاب الثوري المقدمين فيه عن هذا الحديث حتى يتفرد به أمثال سلمة، فلا يصح الثوري عن زُبيد.

وأما فِطْر بن خليفة فقد اختلف عنه على ثلاثة أوجه:

١/ رواه عن فِطْر بن خليفة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً عامة أصحابه.

٢/ وخالفهم فُضيل بن عياض فرواه عن فِطْر عن حماد عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، فجعل حماداً بين فِطْر ومجاهد.

٣/ وخالف عيسى بن يونس أصحاب فِطْر بن خليفة فرواه عن فطر عن أبي الطفيل عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، فجعل أبا الطفيل بدل مجاهد.

أما ١/ فرواه عن فِطْر بن خليفة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً عامة أصحابه ومنهم:

سفيان الثوري، وابن عيينة، ووكيع، ويزيد بن هارون، ويعلى بن عبيد، وعبد الله بن المبارك، وعمرو بن علي بن مقدم، وعبيد الله بن موسى، وأبو نعيم الفضل بن دكين.

أخرجه: ابن وهب في "جامعه" (ح٩٧)، والبخاري (ح٥٩٩١)، وفي "الأدب المفرد" (ح٦٨)، وأبو داود (ح١٦٩٧)، وبحشل في "تاريخ واسط" (ص١٦٢)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤٦١/٣)، والشجري في "أماليه" (٣٥١/١) من طريق الثوري، ووكيع في "الزهد" (ح٤٠٣) عن فطر- ومن طريقه هناد في "الزهد" (ح١٠٠٢)، وأحمد في "المسند" (ح٦٨١٧)، والشجري في "أماليه" (٣٥٥/١) -، والحميدي في "المسند" (ح٥٩٤)، والترمذي (ح١٩٠٨) من طريق ابن عيينة، وابن أبي شيبة في "المصنف"

(ح٥٤٤٨)، وأحمد في "المسند" (ح٦٨١٧) من طريق يزيد بن هارون، وأحمد في "المسند" (ح٦٥٢٤) من طريق يعلى بن عبيد، والحسين المروزي في "البر والصلة" (ح١٢٢) من طريق عبد الله بن المبارك، والبزار في "مسنده" (ح٢٣٧٢) من طريق عمرو بن علي، وابن حبان في "صحيحه" (ح٤٤٥) من طريق عبيد الله بن موسى، وأبو نعيم في "تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن الفضل بن دكين" (ح٧٣) من طريق الفضل بن دكين.

جميعهم (الثوري، وابن عيينة، ووكيع، ويزيد بن هارون، ويعلى بن عبيد، وعبد الله بن المبارك، وعمرو بن علي بن مقدم، وعبيد الله بن موسى، والفضل بن دكين) من طريق فِطْر بن خليفة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً بلفظ: «**إن الرحم معلقة بالعرش، وليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل من إذا قطعت رحمه وصلها**».

ولم يرد عند بعضهم «**إن الرحم معلقة بالعرش**». وبالأخص البخاري وبقية الستة.

٢/ وخالفهم فُضيل بن عياض فرواه عن فِطْر عن حماد عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، فجعل حماداً بين فِطْر ومجاهد، أخرجه ابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (ح٢٤٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٢٩/٨) من طريق إسماعيل بن زكريا عن الفضيل بن عياض به بلفظ: «**ليس المكافئ بالواصل إنما الواصل، الذي إذا قَطَعَتهُ رحمُه وصلها**».

قال أبو نعيم: ((كذا رواه إسماعيل بإدخال حماد بين فِطْر ومجاهد منفرداً به عن فُضيل، والمشهور ما رواه فطر والأعمش والحسن بن عمرو الفقيمي عن مجاهد نفسه)).

وطريق الفضيل بن عياض شاذ لمخالفته الجماعة، وإسماعيل بن زكريا إن كان ابن مرة الخُلقاني[١] فإنه ضعيف الحديث وله مناكير.

٣/ هذا وقد خالف عيسى بن يونس أصحاب فِطْر بن خليفة، فرواه عن فطر عن أبي الطفيل عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، فجعل أبا الطفيل بدل مجاهد، أخرجه الطبراني في "الأوسط" (ح٦٦١٩)، وقال: ((لم يرو هذا الحديث عن فطر عن أبي الطفيل إلا عيسى بن

---

(١) قال ابن معين: ((ثقة)). "تاريخ ابن معين" – رواية الدوري – (٣٢٦٦). ومرة قال: ((لا بأس به)). "تهذيب الكمال" (٩٢/٣). ومرة قال: ((ضعيف)). "الكامل" لابن عدي (٣١١/١). وقال أحمد عندما سئل عنه: ((أما الأحاديث المشهورة التي يرويها فهو فيها مقارب الحديث صالح، ولكن ليس ينشرح الصدر له، ليس يُعرف – يُريد بالطلب –)). "سؤالات الميموني" (٤٧٥). وقال مرة: ((ضعيف الحديث)). الموضع السابق من "الكامل". وقال النسائي: ((أرجو أن لا يكون به بأس)). الموضع السابق من "تهذيب الكمال".

يونس، تفرد به أبو توبة، ورواه الثوري وغيره عن فِطْر عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو)).

وهذه الطريق فيها عيسى هو ابن أبي إسحاق السبيعي ((ثقة حافظ)). "تهذيب الكمال" (٦٢/٢٣)، والمتفرد عنه أبو توبة الربيع بن نافع ((لا بأس به)). "تهذيب الكمال" (١٠٣/٩). وشيخ الطبراني محمد بن عبدة المصيصي لم أجد له سوى ترجمة موجزة في "تاريخ الإسلام" للذهبي (ص ٢٧٤)، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر (١٦٥/٥٤ – ١٦٧) وليس فيهما بيان حاله، فهذا الطريق شاذ مردود لمخالفته الجماعة.

وأما الوجه الثاني: (**الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً**).

أخرجه البخاري (ح٥٩٩١)، وفي "الأدب المفرد" (ح٦٨)، وأبو داود (ح١٦٩٧)، وبحشل في "تاريخ واسط" (ص١٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٣٥٩٩)، وفي "الشعب" (ح٣٤٢٨) من طريق الثوري عن الأعمش به بلفظ: «**وليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل الذي إذا قَطَعتهُ رحمه وصلها**».

وزاد بحشل في أوله: «**والرحم معلقة بالعرش**».

وقال البخاري: ((قال سفيان: لم يرفعه الأعمش إلى النبي ﷺ. ورفعه الحسن وفطر)).

قال ابن حجر في "فتح الباري" (٤٢٣/١٠): ((وقوله – أي الثوري –: لم يرفعه الأعمش ورفعه حسن وفطر، هذا هو المحفوظ عن الثوري)).

وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (س٢١١٩): ((وسألت أبي عن حديث؛ رواه الحسن بن عمرو الفقيمي، وفطر، والأعمش، كلهم عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، رفعه فطر، والحسن، ولم يرفعه الأعمش، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليس الواصل المكافئ ولكن الواصل من يقطع فيصلها**».

قال أبي: الأعمش أحفظهم، والحديث يحتمل أن يكون مرفوعا، وأنا أخشى أن لا يكون سمع الأعمش من مجاهد، إن الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مدلس)).

الخلاصة

هذا الحديث يرويه مجاهد واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: رواه جماعة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً.

رواه عن مجاهد كل من: الحسن بن عمرو الفُقَيمي، وبَشِير بن سلمان أبو إسماعيل الكِنْدي، وزُبيد بن الحارث اليامي، وفِطْر بن خليفة الحناط.

فأما الحسن وبشير فلم يختلف عنهم، وحالهم من التوثيق ظاهر.

وأما زُبيد فقد تفرد عن الثوري عنه، سلمة بن الفضل، وهو إلى الضعف ما هو، وأين أصحاب الثوري المقدمين فيه عن هذا الحديث حتى يتفرد به أمثال سلمة، فلا يصح الثوري عن زُبيد.

وأما الطرق عن فِطْر بن خليفة:

فطريق الجماعة هي المحفوظة، ثم إن فِطْراً صرح بالسماع من مجاهد عند الحسين المروزي في "البر والصلة" (ح١٢٧).

وأما طريق الفضيل بن عياض ففيه إسماعيل بن زكريا إن كان ابن مرة الخُلقاني فإنه ضعيف الحديث وله مناكير.

وأما طريق عيسى بن يونس ففيها أبو توبة الربيع بن نافع لا بأس به.

وكلا الطريقين (طريق الفضيل، وطريق عيسى بن يونس) شاذان مردودان لمخالفتهما الجماعة.

الوجه الثاني: رواه الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً.

البخاري أخرج وجهي الوقف والرفع؛ كأنه يشير إلى أن المرفوع لا يعل بالموقوف، فكلاهما صحيح.

أبو حاتم يميل إلى وقف الحديث أخذاً بقرينة حفظ الأعمش، وإن كان الرفع عنده محتملاً.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح على كلا الوجهين، فهو مخرج في صحيح البخاري.

(٢٨)- قال الخليلي[١]: حفص بن عمر بن الصَّبّاح الرَقِّي[٢] - يُعرف بسِنْجة[٣] أَلْف - سمع قبيصة، وأبا حذيفة، والقعنبي وغيرهم من شيوخ العراق، وكان يحفظ، وينفرد برفع حديث: وهو ما حدثناه جدي[٤]، وعبد الله بن محمد القاضي قالا: حدثنا عبد الرحمن بن حمدان الهمداني: حدثنا حفص بن عمر بن الصَّبّاح الرقي، حدثنا موسى بن مسعود النهدي أبو حذيفة[٥]، حدثنا سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن

---

(١) "الإرشاد" (٤٧٤/٢)

(٢) قال أبو أحمد الحاكم: ((حدث بغير حديث لم يتابع عليه)). "سير أعلام النبلاء" (٤٠٥/١٣)، ذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٠١/٨)، وقال: ((ربما أخطأ)). وقال الذهبي: ((احتج به أبو عوانة، وهو صدوق في نفسه، وليس بمتقن)) الموضع السابق من "السير"، وقال مرة: ((شيخ معروف، من كبار مشيخة الطبراني، مكثر عن قبيصة وغيره)) "ميزان الاعتدال" (٣٣٠/٢).

(٣) ((صنجة الميزان وسنجته: فارسي معرب)) "لسان العرب" (٣١١/٢). وهي ((ما يوزن به)) " مختار الصحاح " (ص١٥٥).

(٤) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص٥٨).

(٥) قال ابن سعد: ((كان كثير الحديث، ثقة إن شاء الله، وكان حسن الرواية عن عكرمة بن عمار، وزهير بن محمد، وسفيان الثوري)). "الطبقات الكبرى" (٣٠٤/٧). وقال أحمد بن حنبل: ((كأن سفيان الذي يحدث عنه أبوحذيفة ليس هو سفيان الثوري الذي يحدث عنه الناس!)). وقال عبد الله بن أحمد: ((سمعت أبي وذكر قبيصة، وأبا حذيفة فقال: قبيصة أثبت منه حديثاً في حديث سفيان، أبو حذيفة شبه لا شيء، وقد كتبت عنهما جميعاً)). "ضعفاء العقيلي" (١٦٧/٤). وقال الدارمي: ((قلت ليحيى بن معين: أبو حذيفة؟ قال: هو مثلهم - يعني مثل عبد الرزاق، وقبيصة، ويعلى، وعبيد الله - في الثوري)). وقال أبو حاتم: ((صدوق معروف بالثوري ...، كان يصحف، وروى أبو حذيفة عن سفيان بضعة عشر ألف حديث وفي بعضها شيء)). وسئل أبو حاتم عن مؤمل بن إسماعيل، وأبي حذيفة؟ فقال: ((في كتبهما خطأ كثير، وأبو حذيفة أقلهما خطأ)). "الجرح والتعديل" (١٦٣/٨). وقال ابن خزيمة: ((لا أحدث عنه)). وقال أبو حفص الفلاس: ((لا يروي عنه من يبصر الحديث)). "ميزان الاعتدال" (٥٦٢/٦). وقال الترمذي: ((يضعف في الحديث)). "تهذيب الكمال" (١٤٥/٢٩). وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (١٦٠/٩)، وقال: ((يخطئ)). وقال الحاكم: ((كثير الوهم، سيء الحفظ)). وقال الساجي: ((كان يصحف، وهو لين)). وقال الدارقطني: ((قد أخرج له البخاري، وهو كثير الوهم، تكلموا فيه)). "تهذيب التهذيب" (٣٢٩/١٠). وقال أبو أحمد الحاكم: ((ليس بالقوي عندهم)). الموضع السابق من "الميزان". وقال ابن حجر: ((صدوق سيئ الحفظ، وكان يصحف...، وحديثه عند البخاري في المتابعات)). "تقريب التهذيب" (ص٥٥٤).

جرير بن عبد الله البجلي[1] قال: قال رسول الله ﷺ: «**أسرع الأرضين خرابا يمناها ثم يسراها**».

وحدثنا جدي وعبد الله بن محمد القاضي قالا: حدثنا عبد الرحمن بن حمدان، حدثنا هلال بن العلاء الرقي، حدثنا أبو حذيفة، حدثنا سفيان، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير موقوفاً. وهذا أصح.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الرفع والوقف.

هذا الحديث يرويه إسماعيل بن أبي خالد، واخُتلف عنه على وجهين:

١. إسماعيل، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله البجلي، عن النبي ﷺ (مرفوعاً).

٢. إسماعيل، عن قيس، عن جرير (موقوفاً).

أما الوجه الأول: إسماعيل، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله البجلي، عن النبي ﷺ (مرفوعاً).

فرواه حفص بن عمر الرقي، عن أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي، عن سفيان الثوري، عن إسماعيل، به.

أخرج حديثه الطبراني في "الأوسط" (ح٣٥١٩) - ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (١١٢/٧) - وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٨٨/٥) من طريق آخر، وتمام في "فوائده" (٢٦٨/١) - ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٣٣/٥٣) - وابن عساكر في "تاريخه" (٤٥/٥٢) من طريق أبي قتادة الحراني، عن حفص، وابن المقرئ في "معجمه" (٤٥٦/٢)، وابن جميع الصيداوي في "معجم الشيوخ" (ص٤٤٤) - ومن طريقه ابن العديم في "بغية الطلب في تاريخ حلب" (١٥٣/٣) - والدارقطني في "العلل" (٤٦٣/١٣) - ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٨٥٢/٣).

---

(١) سقط من المطبوع ذكر نسب جرير بن عبد الله ﷺ، واستدركته من المخطوط.

ولفظ تمام: «**أول الأرضين خرابا يسراها، ثم يمناها**».

قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث موصولا إلا أبو حذيفة)).

وقال أبو نعيم: ((غريب)).

وقال أيضاً: ((متفق عليه في الصحة)).

قلت: وهذا غريب من أبي نعيم، كيف يحكم بغرابته، ثم يحكم بأنه متفق على صحته، فإن كان يقصد بقوله: (متفق عليه) المعنى المشهور فهذا غريب؛ فهو يعلم بأن الرقي ليس من رجال الصحيحين، وإن كان يقصد بها أن الحديث صحيح بلا خلاف، فحال أبي حذيفة يرده فهو مطعون في حفظه.

وقد تفرد برواية هذا الوجه أبو حذيفة، وأبو حذيفة قد طُعن فيه من قبل حفظه، ولم أجد من روى عنه هذا الوجه سوى حفص بن عمر، وهو ليس بمرتبة أهل الإتقان، ثم إن العلماء رجحوا الوجه الثاني كما سيأتي.

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢٨٩/٧): ((رواه الطبراني في الأوسط، وفيه حفص بن عمر بن صباح الرقي، وثقه ابن حبان، وبقية رجاله رجال الصحيح)).

قال الألباني في "السلسلة الضعيفة" (١٥٨/٤): ((كذا قال، ولم يتنبه لما قيل في أبي حذيفة !)).

وقال الألباني في الموطن السابق: ((وهذا إسناد ضعيف، حفص بن عمر هذا فيه ضعف،... وبقية رجال الإسناد ثقات، رجال البخاري، غير أن أبا حذيفة هذا، قد تُكلم فيه من قبل حفظه،... فهو علة الحديث، إن سلم من الرقي)).

وأما الوجه الثاني: إسماعيل، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه (موقوفاً).

فقد رواه عن إسماعيل: وكيع، وأبو أسامة، ويحيى القطان، وهلال بن العلاء الرقي، ويعلى.

فأما حديث وكيع: فقد أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح١٩)، في سياق موعظة جرير رضي الله عنه لقومه.

وأما حديث أبي أسامة: فقد أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح٩٩).

وأما حديث يحيى القطان: فقد أخرجه الدارقطني في "العلل" (٤٦٣/١٣)، ولفظه: قال

جرير لقومه فيما يعظهم: إي والله، وددت لم أكن بنيت فيها لبنة قط. ما أنتم إلا كالنعامة استثيرت، فعليكم بهذا الظهر، فإن لم تجدوا ظهراً فعليكم بهذه الحمُر، فإن فيها ظهراً، وإن أول أرضكم خراباً يسراها، ثم تتبعها يمناها. وإن المحشر هاهنا ـ يعني: الشام ـ، وإنا بالأثر.

وأما حديث هلال الرقي: فقد أخرجه الخليلي كما تقدم في المتن.

وأما حديث يعلى: فقد أشار له الدارقطني، ولم أقف عليه.

كما ذكر الديلمي الحديث في "الفردوس بمأثور الخطاب" (٣٨/١).

وذكر السيوطي في "الدر المنثور" (٩٠/٨) بأن الإمام أحمد أخرجه في "الزهد"، ولم أجده.

وهذا الوجه رواه عن إسماعيل: وكيع[١]، وأبو أسامة[٢]، ويحيى القطان[٣]، وهلال بن العلاء الرقي[٤]، ويعلى بن عبيد[٥].

قال الدارقطني في "العلل" (٤٦٣/١٣): ((رواه يحيى القطان، ويعلى، وأبو أسامة، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير قوله. وهو الصواب)).

وكذا رجح الخليلي وقفه على جرير، كما تقدم في المتن.

---

(١) ثقة حافظ. تقدم (ص١٢٨).

(٢) هو حماد بن أسامة الكوفي، قال أحمد بن حنبل: ((كان ثبتاً، ما كان أثبته لا يكاد يخطئ)). وقال أيضاً: ((كان أبو أسامة صحيح الكتاب، ضابطاً للحديث، كيساً، صدوقاً)). وقال يحي بن معين: ((ثقة)). "الجرح والتعديل" (١٣٢/٣). وقال الذهبي: ((الحافظ الإمام الحجة)). "تذكرة الحفاظ" (٣٢١/١).

(٣) هو يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ التيمي، أبو سعيد الأحول القطان البصري، قال ابن أبي حاتم: ((ومن العلماء الجهابذه النقاد من أهل البصرة من الطبقة الثانية يحيى بن سعيد القطان)). "الجرح والتعديل" (٢٣٢/١). وقال الذهبي: ((الإمام الكبير أمير المؤمنين في الحديث،... الحافظ)). "سير أعلام النبلاء" (١٧٥/٩). وقال الخزرجي: ((الحافظ الحجة أحد أئمة الجرح والتعديل)). "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال" (ص٤٢٣).

(٤) قال أبو حاتم الرازي: ((صدوق)). "الجرح والتعديل" (٧٩/٩). وقال النسائي: ((صالح)). وقال في موضع آخر: ((ليس به بأس، روى أحاديث منكرة عن أبيه، فلا أدري الريب منه أو من أبيه؟!)). "تهذيب الكمال" (٣٤٧/٣٠). وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (٢٤٨/٩).

(٥) هو يعلى بن عبيد الطنافسي، قال أحمد: ((صحيح الحديث، صالح في نفسه)). وقال أبو حاتم: ((صدوق كان أثبت أولاد أبيه في الحديث)). "الجرح والتعديل" (٣٠٤/٩). وقال الذهبي: ((ثقة حديثه في الكتب كلها، ضعفه ابن معين في سفيان الثوري فقط. قلت: ما هو كالفريابي)). "الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" (ص١٩٩). وقال ابن حجر: ((ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين)). "تقريب التهذيب" (ص٦٠٩).

فالحديث راجح من هذا الوجه؛ فإن الذين رووا الوقف أكثر وأثبت، والأكثرون أولى بالحفظ من الواحد.

الخلاصة

الحديث من وجهه الأول: غير محفوظ، فهو من رواية حفص بن عمر، وقد تفرد بروايته أبو حذيفة، وهو ممن طُعن في حفظه.

وأما الحديث من وجهه الثاني: فمحفوظ عن إسماعيل، رواه أوثق أصحابه.

يتضح مما تقدم أن الحديث راجح من وجهه الثاني، أي الموقوف على جرير.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح، فأسانيد ابن أبي شيبة صحيحة.

(٢٩)- قال الخليلي[(١)]: حدثنا جدي[(٢)] ومحمد بن إسحاق الكيساني قالا: حدثنا أحمد صاحب أبي صخرة ببغداد: حدثنا عمرو بن علي الصيرفي: حدثنا معتمر بن سليمان[(٣)] قال: سمعت أبي[(٤)] يقول: حدثنا أبو عمرو الشيباني[(٥)]، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «**سب أو سباب المسلم فسقٌ**، أو قال: **فسوقٌ، وقتاله كفر**».

قال عمرو بن علي: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، حدثنا سليمان التيمي، حدثنا أبوعمرو، عن عبد الله بمثله ولم يرفعه.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث يرويه سليمان التيمي، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (سليمان، عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله بن مسعود) موقوفاً.

الوجه الثاني: (سليمان، عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله بن مسعود) مرفوعاً.

---

(١) "الإرشاد" (٥٤٢/٢).

(٢) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص٥٨).

(٣) هو معتمر بن سليمان أبو محمد البصري، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي. "الطبقات الكبرى" (٢٩٠/٧)، و"معرفة الثقات" (٢٨٦/٢)، و"الجرح والتعديل" (٨/ ٤٠٢). وقال قرة بن خالد: ((ما معتمر عندنا دون سليمان التيمي)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال ابن خراش: ((صدوق يخطئ من حفظه، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة)). "تهذيب التهذيب" (٢٠٥/١٠). وقال يحيى القطان: ((إذا حدثكم المعتمر بشيء فاعرضوه فإنه سيئ الحفظ)). وقال أحمد: ((ما كان أحفظ معتمر بن سليمان، قل ما كنا نسأله إلا عنده فيه شئ)). "تهذيب الكمال" (٢٥٠/٢٨). وقال أبو حاتم: ((ثقة صدوق)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال الذهبي: ((كان رأسا في العلم والعبادة كأبيه)). "الكاشف" (٢٧٩/٢).

(٤) هو الإمام شيخ الإسلام سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري. ولم يكن من بني تيم وإنما نزل فيهم. وثقه ابن سعد وابن معين وأحمد والعجلي، وهو ممن أُجمع على توثيقه. "تهذيب الكمال" (٥/١٢)، "سير أعلام النبلاء" (١٩٥/٦)، "تقريب التهذيب" (ص٢٥٢).

(٥) هو سعد بن إياس أبو عمرو الشيباني الكوفي من بني شيبان بن ثعلبة بن عكابة. أدرك زمان النبي ﷺ ولم يره. قال ابن سعد: ((كان ثقة وله أحاديث)). "الطبقات الكبرى" (١٠٤/٦). ووثقه ابن معين والعجلى. "معرفة الثقات" (٤١٧/٢)، و"تهذيب الكمال" (٢٥٨/١٠). وقال هبة الله بن الحسن الطبري: ((مجمع على ثقته)). "تهذيب التهذيب" (٤٠٧/٣).

فأما الوجه الأول: (**سليمان، عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله بن مسعود** ﷺ) **موقوفاً**.

فرواه عنه: أبو عبد الصمد[1]، وحماد بن سلمة، ويحيى القطان، وبشر[2]، ومعاذ بن معاذ.

- أبو عبد الصمد العمي: أخرج حديثه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/٤٧)، و"الأوسط" (١/٢٦٣).
- وحماد بن سلمة: أخرج حديثه البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/٢٦٣).
- ويحيى القطان: أخرج حديثه عبد الله بن أحمد في "السنة" (ح٧٨٥)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/٤٤١).
- وبشر بن المفضل: أخرج حديثه محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (ح١٠٩٧).
- ومعاذ بن معاذ: أخرج حديثه اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (ح١٥٣٥).

وأما الوجه الثاني: (**سليمان، عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله بن مسعود** ﷺ) **مرفوعاً**.

فتفرد بروايته عنه ابنه المعتمر بن سليمان: أخرج حديثه ابن أبي شيبة في "مسنده" (ح٢٠٣)، والبزار في "مسنده" (ح١٧٩٦)، والطبراني في "الدعاء" (ح٢٠٤٢)، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (ح١٥٣٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥١/٢٢١)، والرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (٣/٩)، وسليمان بن موسى الكلاعي في "المسلسلات من الأحاديث والآثار" (ص٨٧)، وقال: ((هذا حديث صحيح من حديث عبد الله بن مسعود)).

جميعهم من طريق المعتمر، عن أبيه به، بلفظه.

---

(١) هو عبد العزيز بن عبد الصمد العمي أبو عبد الصمد البصري الحافظ، وثقه أحمد وأبو داود. "الأسامي والكنى" للإمام أحمد (ص١٣٠)، "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال" (ص٢٤٠).

(٢) هو بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي مولاهم أبو إسماعيل البصري، روى عنه حميد بن مسعدة، وهو ممن أُجمع على توثيقه. "تهذيب الكمال" (٤/١٤٨).

وسئل الدارقطني في "العلل" (٣٣٥/٥) ((عن حديث أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود عن النبي ﷺ: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**». فقال: يرويه سليمان التيمي عن أبي عمرو، ورفعه عنه ابنه معتمر، ووقفه يحيى القطان وحماد بن سلمة، ورفعه صحيح)).

وتابع أبا عمرو الشيباني في روايته عن ابن مسعود رضي الله عنه كل من: أبي وائل شقيق بن سلمة[1] واختلف عنه، وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود[2]، وأبي الأحوص عوف بن مالك بن نَضْلة الجُشَمي[3] واختلف عنه.

فأما أبو وائل[4]: فرواه عنه: منصور بن المعتمر[5]، والأعمش[6] — واختلف عنهما — وزُبيد ابن الحارث[7].

وأما منصور بن المعتمر: فاختلف عنه بين الرفع والوقف.

فرواه على الوجه المرفوع عنه، عن أبي وائل، عن ابن مسعود:

- سفيان الثوري[8]: أخرج حديثه النسائي (ح٤١١١).
- والفضيل بن عياض[9]: أخرج حديثه الحميدي في "مسنده" (ح١٠٤).
- وشعبة[10]: أخرج حديثه الطيالسي في "مسنده" (ح٢٥٨)، وأحمد في "مسنده" (ح٣٩٠٣و٤١٧٨و٤٣٥٤)، والبخاري (ح٦٠٤٤)، ومسلم (ح١٣٤)، والنسائي (ح٤١٠٩).

---

(١) ((ثقة مخضرم)). "تقريب التهذيب" (ص٢٦٨).

(٢) ((ثقة، وقد سمع من أبيه لكن شيئا يسيراً)). "تقريب التهذيب" (ص٣٤٤).

(٣) ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص ٤٣٣).

(٤) لكثرة من أخرج الحديث عن أبي وائل سأقتصر فقط على الكتب الستة وما سبقها من المصادر.

(٥) ثقة ثبت، تقدم (ص٢١٢).

(٦) ثقة، يدلس، تقدم (ص٢٠٣).

(٧) ثقة، إلا أنه كان يميل إلى التشيع، تقدم (ص٣٢٧).

(٨) ثقة، حافظ، حجة، أثبت الناس في منصور بن المعتمر، تقدم (ص١٥٢).

(٩) ((ثقة عابد إمام)). "تقريب التهذيب" (ص٤٤٨).

(١٠) ((ثقة حافظ متقن. كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، وكان عابداً)). "تقريب التهذيب" (ص٢٦٦).

ورواه عنه موقوفاً على ابن مسعود جرير بن حازم[1]: أخرج حديثه النسائي (ح٤١١٢).

واختلف كذلك على الأعمش بين الرفع والوقف.

فرواه على الوجه المرفوع عنه، عن أبي وائل، عن ابن مسعود:

- شعبة: أخرج حديثه الطيالسي في "مسنده" (ح٢٥٨)، وأحمد في "مسنده" (ح٣٩٠٣و٤٣٥٤)، ومسلم (ح١٣٤)، والنسائي (ح٤١٠٩)، وابن ماجه (ح٦٩).
- وحفص بن غياث[2]: أخرج حديثه البخاري (ح٧٠٧٦).
- وعيسى بن يونس[3]: أخرج حديثه ابن ماجه (ح٦٩و٣٩٣٩).

وأوقفه عنه أبو معاوية الضرير[4]: أخرج حديثه النسائي (ح٤١١٣).

وأما زبيد بن الحارث: فلم يختلف عليه في رفع الحديث.

قال ابن منده في "الإيمان" (٢٥٧/٢): ((فأما الأعمش فرفعه عنه بعضهم وأوقفه بعض، وكذلك منصور، ولم يختلف أصحاب زبيد في رفعه)).

وحديثه رواه عنه من أصحابه:

- سفيان الثوري: أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح٤١٢٦)، ومسلم (ح١٣٣)، والترمذي (ح١٩٨٣و٢٦٥٣)، والنسائي (ح٤١١٠).
- وشعبة: أخرج حديثه الطيالسي (ح٢٤٨)، وأحمد في "مسنده" (ح٣٩٠٣و٤١٧٨و٤٣٥٤)، والبخاري (ح٤٨) وفي "الأدب المفرد" (ح٤٣١)، ومسلم (ح١٣٣)، والنسائي (ح٤١٠٩).
- ومحمد بن طلحة بن مُصَرِّف[5]: أخرج حديثه مسلم (ح١٣٣).

---

(١) ((ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، لم يحدث في حال اختلاطه)). "تقريب التهذيب" (ص١٣٨).

(٢) ((ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر)). "تقريب التهذيب" (ص١٧٣).

(٣) هو عيسى بن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي، ثقة حافظ، تقدم (ص٣٣١).

(٤) هو محمد بن خازم أبو معاوية الضرير الكوفي. قال معاوية بن صالح: سألت يحيى بن معين: من أثبت أصحاب الأعمش؟ قال: ((بعد سفيان وشعبة أبو معاوية الضرير)). "تهذيب الكمال" (١٢٩/٢٥). قال ابن حجر: ((ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، وقد رمي بالإرجاء)). "تقريب التهذيب" (ص٤٧٥).

(٥) ((صدوق له أوهام، وأنكروا سماعه من أبيه لصغره)). "تقريب التهذيب" (ص٤٨٥).

وأما عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود فلم يختلف عليه في رفع الحديث، فتفرد برفع الحديث عنه عبد الملك بن عمير[١] ورواه عنه أصحابه:

-أبو عوانة الوضَّاح بن عبد الله[٢]: أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح٣٩٥٧).

-وشيبان بن عبد الرحمن النحوي[٣]: أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح٤٣٩٤)، وأبويعلى في "مسنده" (ح٥٣٣٢).

-وعبد الحكيم بن منصور[٤]: أخرج حديثه الترمذي (ح٢٦٣٤) وقال: ((حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح. وقد روي عن عبد الله بن مسعود من غير وجه)).

-وجرير بن حازم: أخرج حديثه النسائي (ح٤١٠٨).

وأما أبو الأحوص فاختلف عنه بين الرفع والوقف.

فرواه عنه مرفوعاً:

-أبو إسحاق السَبِيعي[٥]: أخرج حديثه الطيالسي في "مسنده" (ح٣٠٦).

-وإبراهيم الهَجَري[٦]: أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح٤٢٦٢)، وأبو يعلى في

---

(١) قال أحمد بن حنبل: ((مضطرب الحديث جداً مع قلة روايته، ما أرى له خمس مائة حديث، وقد غلط في كثير منها)). وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ((سماك بن حرب أصلح حديثا من عبد الملك بن عمير ؛وذلك أن عبد الملك يختلف عليه الحفاظ)). وقال أبو حاتم: ((ليس بحافظ وهو صالح، تغير حفظه قبل موته)). "الجرح والتعديل" (٣٦١/٥)، "تهذيب الكمال" (٣٧٤/١٨). وقال ابن حجر: ((ثقة، فصيح، عالم، تغير حفظه وربما دلس)). "تقريب التهذيب" (ص٣٦٤).

(٢) ثقة ثبت. "تقريب التهذيب" (ص٥٨٠)

(٣) قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: ((ما أقرب حديثه)). وقال الأثرم أيضاً: ((قلت لأبي عبد الله: كان هشام – يعني الدستوائي – أكبر عندك من شيبان؟ قال: هشام أرفع، هشام حافظ وشيبان صاحب كتاب. قيل له: حرب بن شداد كيف هو؟ فقال: لا بأس به. قيل له: شيبان؟ قال: شيبان أرفع هؤلاء عندي، شيبان صاحب كتاب صحيح، قد روى شيبان عن الناس، فحديثه صالح)). وقال صالح بن حنبل عن أبيه: ((شيبان ثبت في كل المشايخ)). وثقه ابن سعد، وابن معين، والنسائي وغيرهم. "تهذيب الكمال" (٥٩٢/١٢)

(٤) متروك كذبه ابن معين. "تقريب التهذيب" (ص٣٣٢)

(٥) هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، من القسم الأوّل من المختلطين–عند العلائيّ– وهم: من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلا، ولم يحط من مرتبته، فسلم حديثه من الوهم، تقدم (ص٢٤٠).

(٦) قال ابن عدي: ((حدث عنه شعبة والثوري وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله. وهو عندي ممن يكتب حديثه)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢١٢/١). وقال

"مسنده" (ح٥١١٩).

-والحسن البصري[1]: أخرج حديثه الشاشي في "مسنده" (ح٧٣١)، والطبراني في "الكبير" (ح١٠١٠٥).

-وسلمة بن كُهَيْل[2]: أخرج حديثه الخطيب في "تاريخه" (١٤٩/٥).

وأوقفه عنه:

-الحسن البصري: أخرج حديثه البخاري في "التاريخ الكبير" (٥٦/٧)، و"الأوسط" (٢٦٣/١)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢١٠/٤).

-وأبو إسحاق السبيعي: أخرج حديثه النسائي (ح٤١٠٦).

-وأبو الزَعْراء[3]: أخرج حديثه النسائي (ح٤١٠٧).

وذكر الدارقطني في "العلل" (٣٢٤/٥) الاختلاف بين أصحاب أبي الأحوص في الرفع والوقف ثم قال: ((والموقوف عن أبي الأحوص أصح)).

وذكر ابن منده في "الإيمان" (٢٥٧/٢) أن الحديث روي عن أبي الأحوص موقوفاً. ثم قال: ((وفي رفع من رفعه شيء)). يعني أنه يرجح الموقوف عن أبي الأحوص.

الخلاصة

الحديث اختلف في رفعه ووقفه على ابن مسعود ﵁:

فرواه عنه موقوفاً:

-أبو الأحوص في الراجح عنه.

-وأبو عمرو الشيباني. وهذا الوجه ليس بمحفوظ له.

ابن حجر: ((لين الحديث، رفع موقوفات)). "تقريب التهذيب" (ص٩٤).

(١) هو الحسن بن يسار البصري، ((ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرا ويدلس. قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول: حدثنا وخطبنا - يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة -. هو رأس أهل الطبقة الثالثة)). "تقريب التهذيب" (ص١٦٠).

(٢) ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص٢٤٨)

(٣) هو عمرو بن عمرو - أو ابن عامر - بن مالك بن نضلة الجُشَمي أبو الزَعْراء، ابن أخي أبي الأحوص، ثقة. "تهذيب الكمال" (١٦٦/٢٢)، "تقريب التهذيب" (ص٤٢٥).

- وأبو وائل — واختلف عنه — وقد رواه عن أبي وائل موقوفاً:

* منصور، وعنه جرير بن حازم، وجرير ثقة له أوهام.

* والأعمش، وعنه أبو معاوية، وهو من أحفظ الناس لحديث الأعمش.

ورواه عن ابن مسعود ﷺ مرفوعاً:

- أبو الأحوص، وهذا الوجه ليس بمحفوظ له.

- وأبو عمرو الشيباني في الراجح عنه.

- وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، وتفرد بروايته عنه عبد الملك بن عمير، وهو مختلف فيه، ولكن تابعه أبو عمرو الشيباني وأبو وائل في الراجح عنهما.

- وأبو وائل — واختلف عنه — وقد رواه عن أبي وائل مرفوعاً:

* منصور وعنه: الثوري، وهو أثبت الناس في منصور، وشعبة، وهو أمير المؤمنين في الحديث، وفضيل بن عياض، وهو إمام ثقة.

* والأعمش وعنه: شعبة، وهو أثبت الناس في الأعمش، وحفص بن غياث، وهو ثقة فقيه، وعيسى بن يونس، وهو ثقة حافظ.

* وزبيد بن الحارث، ولم يرو عنه إلا مرفوعاً، رواه ثقات أصحابه، وهم: الثوري وشعبة، وشاركهم محمد بن طلحة بن مصرف، وهو صدوق له أوهام.

ويترجح المرفوع عن أبي وائل للقرائن التالية:

١. شعبة والثوري - وهما المقدمان في الأعمش ومنصور - قد روياه على الوجه المرفوع.

٢. إذا ثبت أن الراجح عن منصور والأعمش هو الرفع، ولم يرو عن زبيد إلا مرفوعاً، فيمكن أن يقال: يرجح الرفع بقرينة الأكثر.

٣. الوجه المرفوع عن أبي وائل مخرج في الصحيحين.

فالراجح عن ابن مسعود هو الرفع؛ لأنه الراجح عن أكثر أصحابه.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح، ومتفق عليه من حديث أبي وائل.

(٣٠)- قال الخليلي[١]: حدثنا جدي[٢]، حدثنا علي بن مهرويه، حدثنا ابن أبي خيثمة، حدثنا أبو نعيم[٣]، حدثنا حنش بن الحارث[٤]، عن أبيه[٥]، عن علي قال: انطلق قوم إلى حاجة، فأووا إلى كهف، فسقط عليهم الكهف فقالوا: يا هؤلاء ادعوا ربكم بأحسن أعمالكم له؛ ليفرج عنكم، فإنه نزل بكم أمر عظيم... وذكر بطوله.

أوقفه أبو نعيم عن علي، وتابعه عبد الصمد بن النعمان[٦]، عن حنش، ويسنده أشعث، وليس هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

---

(١) "الإرشاد" (٥٥٢/٢).

(٢) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص٥٨).

(٣) هو الفضل بن دكين أبو نعيم الملائى الأحول. سئل يحيى بن معين عن أصحاب الثوري: أيهم أثبت؟ فقال: ((هم خمسة: يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وابن المبارك، وأبو نعيم)). وسئل على بن المديني: من أوثق أصحاب الثوري؟ قال: ((يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وأبو نعيم، وأبو نعيم من الثقات)). "تاريخ بغداد" (٣٤٦/١٢).

وقال أحمد بن حنبل: أبو نعيم عندي صدوق ثقة موضع للحجة في الحديث. "تهذيب الكمال" (١٩٧/٢٣).

وقال أبو حاتم الرازي: ثقة كان يحفظ حديث الثوري ومسعر حفظا جيدا، كان يحزر حديث الثوري ثلاثة آلاف وخمسمائة حديث، وحديث مسعر نحو خمسمائة حديث، كان يأتي بحديث الثوري عن لفظ واحد لا يغيره، وكان لا يلقن، وكان حافظا متقنا. "الجرح والتعديل" (٦١/٧).

(٤) هو حنش بن الحارث بن لقيط النخعي الكوفي. قال أبو نعيم: ((حدثنا حنش بن الحارث وكان ثقة)). "تهذيب الكمال" (٤٢٨/٧). وقال ابن سعد: ((كان ثقة قليل الحديث)). "الطبقات الكبرى" (٣٥٤/٦). وقال أبو حاتم الرازي: ((صالح الحديث ما به بأس)). "الجرح والتعديل" (٢٩١/٣). وقال البزار: ((ليس به بأس)). "تهذيب التهذيب" (٥٠/٣). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٤٢/٦). وقال ابن حجر: لا بأس به. "تقريب التهذيب" (ص١٨٣).

(٥) هو الحارث بن لقيط النخعي والد حنش بن الحارث له إدراك. "الإصابة في تمييز الصحابة" (١٥٩/٢). وقال العجلي: ((كوفي تابعي ثقة شهد القادسية)). "معرفة الثقات" (٢٧٨/١). وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٣٣/٤). وقال ابن حجر: ((ثقة مخضرم)). "تقريب التهذيب" (ص١٤٧).

(٦) قلت: وهذا الكلام من الخليلي غير دقيق؛ فجميع من أخرج حديث عبد الصمد رووه مسنداً.

هذا الحديث يرويه حنش بن الحارث، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (حنش بن الحارث، عن أبيه، عن علي) مسنداً.

الوجه الثاني: (حنش بن الحارث، عن أبيه، عن علي) موقوفاً.

أما الوجه الأول: (حنش بن الحارث، عن أبيه، عن علي ﷺ) مسنداً.

فيرويه عنه كل من:

عبد الصمد بن النعمان: أخرج حديثه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/٢٨٠)، والبزار في "مسنده" (ح٩٠٦)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٥٥٨٢)، والخرائطي في "اعتلال القلوب" (ح١٠٠)، وابن الأعرابي في "معجم الشيوخ" (ح٣١٢).

قال البزار: ((وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي إلا بهذا الإسناد، وقد رواه غير واحد، عن حنش عن أبيه، عن علي، موقوفاً، وأسنده عبد الصمد بن النعمان، وأشعث بن شعبة، عن حنش، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ)).

ولفظ الخرائطي: «**بينما نفر ثلاثة يمشون، إذ أخذهم المطر فأووا إلى غار في جبل، فانحطت عليهم في غارهم صخرة من الجبل، فأطبقت عليهم بعض الغار. فقال بعضهم: انظروا أعمالا عملتموها لله عز وجل صالحة، فادعوه بها، فدعوا الله عز وجل، فقال بعضهم: اللهم إنه كان لي أبوان شيخان كبيران وامرأة وصبيان، وكنت أرعى عليهم، فإذا رحت إليهم حلبت فبدأت بوالدي أسقيهما قبل بني، وأنه ناء بي الشجر فلم آت حتى أمسيت، فوجدتهما قد ناما، فحلبت كما كنت أحلب، فجئت، فقمت عند رأسهما أكره أن أوقظهما من نومهما، وأكره أن أبدأ بالصبية قبلهما، فجعلوا يتضاغون عند قدمي، فلم أزل كذلك، وكان دأبهم حتى طلع الفجر، فإن كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا فرجة نرى منها السماء. ففرج الله عز وجل لهم فرجة.**

وقال الآخر: اللهم إنه كانت لي ابنة عم، فأحببتها كأشد ما يحب الرجل النساء، فطلبت إليها نفسها، فأبت علي حتى آتيها بمائة دينار، فسعيت حتى جمعت مائة دينار فجئتها بها، فلما قعدت بين رجليها قالت: يا عبد الله، اتق الله ولا تفض الخاتم إلا بحقه، فقمت عنها، فإن كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك، فافرج لنا فرجة نرى منها السماء. ففرج الله لهم فرجة.

وقال الآخر: اللهم إني استأجرت أجيراً، فلما قضى عمله قال: أعطني حقي، فأعرضت عنه، فتركه ورغب عنه حتى اشتريت به بقرا ورعيتها له، فجاءني بعد حين، فقال: اتق الله، ولا تظلمني، وأعطني حقي، فقلت: اذهب إلى تلك البقر وراعيها فخذه فهو لك، فقال: اتق الله، ولا تستهزئ بي، فقلت: إني لا أستهزئ بك، فخذ تلك البقر وراعيها، فأخذها وذهب، فإن كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج لنا ما بقي. ففرجها الله عنهم».

وأشعث بن شعبة، أخرج حديثه أبو عوانة في "مسنده" (ح٥٥٨١)، وابن أبي حاتم في "العلل" (س٢١٨٤)، والطبراني في "الدعاء" (ح١٨٧)، وأبو سعيد النقاش في "فنون العجائب" (ح٥١).

قال الطبراني: ((هذا الحديث لم يرفعه عن حنش بن الحارث إلا أشعث بن شعبة وهو ثقة)).

قلت: بل رفعه أيضاً عبد الصمد بن النعمان.

وأما الوجه الثاني: (حنش بن الحارث، عن أبيه، عن علي ﷺ) موقوفاً.

فقد قال البزار كما تقدم: ((وقد رواه غير واحد، عن حنش عن أبيه، عن علي، موقوفاً)).

ولم أجد من روى هذا الوجه سوى أبي نعيم: أخرج حديثه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/٢٨٠)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٥٥٨٣)، وابن أبي حاتم في "العلل" (س٢١٨٤)، والطبراني في "الدعاء" (ح١٨٨)، وأبو سعيد النقاش في "فنون العجائب" (ح٥١)، والخليلي.

قال ابن أبي حاتم: ((وسألت أبي عن حديث حدثناه عن ابن الطباع، قال: حدثنا أشعث بن شعبة، عن حنش بن الحارث، عن أبيه، عن النبي ﷺ، في قصة الغار؟ قال: حدثنا أبو نعيم، عن حنش، عن أبيه، عن علي، موقوفاً. قلت لأبي: فأيهما أصح ؟ قال: أبو نعيم أثبت)).

مما تقدم يتبين أن الصواب في هذا الحديث وقفه على علي بن أبي طالب ﷺ، إلا أنه موقوف له حكم الرفع.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه حنش بن الحارث، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (حنش بن الحارث، عن أبيه، عن علي) مسنداً.

الوجه الثاني: (حنش بن الحارث، عن أبيه، عن علي) موقوفاً.

الوجه الأول رواه عنه: عبد الصمد بن النعمان، وأشعث بن شعبة.

وتفرد بالوجه الثاني أبو نعيم، ورجح أبو حاتم الرازي وقف هذا الحديث عن علي.

الحكم على الحديث

الحديث الراجح فيه وقفه على علي ﷺ، وهو حسن بإسناد ابن أبي حاتم الرازي – أبونعيم، عن حنش، عن أبيه، عن علي –، إلا أنه موقوف له حكم الرفع، وللحديث شاهد في الصحيحين يدل على ثبوت حكم الرفع له، ولم يخرج الشيخان قصة أصحاب الغار إلا من حديث ابن عمر ﷺ أخرجه البخاري (ح٢٢١٥و٢٢٧٢و٣٤٦٥و٥٩٧٤)، ومسلم (ح١٠٠).

ولفظ البخاري عن ابن عمر ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**انطلق ثلاثة رهط ممن كان قبلكم حتى أووا المبيت إلى غار فدخلوه، فانحدرت صخرة من الجبل فسدت عليهم الغار، فقالوا: إنه لا ينجيكم من هذه الصخرة إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم، فقال رجل منهم: اللهم كان لي أبوان شيخان كبيران وكنت لا أَغْبِق قبلهما أهلاً ولا مالاً، فنأى بي في طلب شيء يوماً فلم أرح عليهما حتى ناما، فحلبت لهما غَبوقهما فوجدتهما نائمين، فكرهت أن أَغْبِق قبلهما أهلاً أو مالاً، فلبثت والقدح على يدي أنتظر استيقاظهما حتى برق الفجر، فاستيقظا فشربا غَبوقهما، اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك ففرج عنا ما نحن فيه من هذه الصخرة. فانفرجت شيئاً لا يستطيعون الخروج**».

قال النبي ﷺ: «**وقال الآخر: اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس إلي فأردتها عن نفسها فامتنعت مني حتى ألمت بها سنة من السنين فجاءتني فأعطيتها عشرين ومائة دينار على أن تخلي بيني وبين نفسها، ففعلت، حتى إذا قدرت عليها قالت: لا أُحِل لك أن تفض الخاتم إلا بحقه، فتحرجت من الوقوع عليها، فانصرفت عنها وهي أحب الناس**

إلي، وتركت الذهب الذي أعطيتها، اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه. فانفرجت الصخرة غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها».

قال النبي ﷺ: «**وقال الثالث: اللهم إني استأجرت أجراء فأعطيتهم أجرهم غير رجل واحد ترك الذي له وذهب، فَثَمَّرت أجره حتى كثرت منه الأموال، فجاءني بعد حين فقال: يا عبد الله أد إلي أجري، فقلت له: كل ما ترى من أجلك من الإبل والبقر والغنم والرقيق، فقال: يا عبد الله لا تستهزئ بي، فقلت: إني لا أستهزئ بك، فأخذه كله فاستاقه فلم يترك منه شيئاً، اللهم فإن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه. فانفرجت الصخرة فخرجوا يمشون**».

(٣١)- قال الخليلي[١]: حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن خيران، حدثنا الحسن بن علي بن أبي الحنا، حدثنا أبو ميسرة الحراني[٢]، حدثنا سفيان.

ح وحدثنا جدي[٣] وابن علقمة قالا: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم، حدثنا عمر بن شبّه، حدثنا أبو[٤] أحمد الزبيري، حدثنا سفيان، عن عبد الأعلى[٥]، عن أبي عبيدة، عن أبيه عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله تعالى يغارُ لعبده المؤمن فَلْيغِر**».

أوقفه محمد بن يزيد الرهاوي.

حدثنا الحسن بن عبد الرزاق من أصل كتابه، حدثنا علي بن إبراهيم القطان، حدثنا أبو حاتم الرازي، حدثنا محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي[٦]، حدثنا سفيان الثوري بمكة، عن عبد الأعلى، عن أبي عبيدة قال: «**إن الله تعالى يغارُ لعبده فَلْيغِر**».

قال أبو حاتم: هكذا حدثنا موقوفاً.

---

(١) "الإرشاد" (٥٥٩/٢).

(٢) هو أحمد بن عبد الله بن ميسرة، أبو ميسرة الحراني. قال ابن حبان: ((يضع الحديث على الثقات وضعاً، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار)). "المجروحين" (١٤٤/١). وقال ابن عدي: ((حدث عن الثقات بالمناكير، ويحدث عمن لا يعرف، ويسرق حديث الناس)). "الكامل" (١٧٦/١). وقال الدارقطني: ((كان يحدث من حفظه فيتهم، وليس ممن يتعمد الكذب)). "لسان الميزان" (١٩٥/١).

(٣) هو أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الخليلي، تقدم (ص٥٨).

(٤) سقط من المطبوع (أبو) واستدركتها من المخطوط.

(٥) هو عبد الأعلى بن عامر الثعلبي. قال يحيى بن معين، وأبو حاتم، والنسائي: ((ليس بذاك القوي)). وقال أحمد: ((ضعيف الحديث)). وقال أبو زرعة: ((ضعيف الحديث ربما رفع الحديث وربما وقفه)). "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص٢٠٩)، و"الجرح والتعديل" (٢٥/٦). وقال ابن عدي: ((حدث عنه الثقات، ويحدث عن سعيد بن جبير وابن الحنفية وأبي عبد الرحمن السلمي بأشياء لا يتابع عليها)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (٣١٦/٥).

(٦) هو محمد بن يزيد بن سنان الجزري أبو عبد الله بن أبي فروة الرهاوي. قال أبو داود: ((ليس بشيء)). "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١٠٧/٣). وقال أبو حاتم: ((ليس بالمتين هو أشد غفلة من أبيه مع أنه كان رجلاً صالحاً لم يكن من أحلاس الحديث، صدوق، وكان يرجع إلى ستر وصلاح)). "الجرح والتعديل" (١٢٨/٨). وقال الدراقطني: ((ضعيف)). "تهذيب التهذيب" (٢٩٣/١١). ذكره ابن حبان في "الثقات" (٧٤/٩).

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث يرويه الثوري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه، وتعود في حقيقتها إلى وجهين:

الوجه الأول: (**سفيان، عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، عن أبي عبيدة، عن أمه، عن عبد الله بن مسعود** رضي الله عنه**، عن رسول الله** ﷺ) **مرفوعاً.**

رواه عنه: وكيع، وأبو أحمد الزبيري، ومخلد بن يزيد.

واختلف عن وكيع فرفعه عنه محمد بن عبد الله بن نمير وأبو هشام الرفاعي ووقفه أحمد بن حنبل.

حديث محمد بن عبد الله بن نمير أخرجه الخرائطي في "اعتلال القلوب" (ح٧١٢) قال: حدثنا العباس الدوري، والشاشي في "مسنده" (ح٣٠٣) قال: حدثنا أحمد بن زهير بن حرب.

كلاهما (العباس، وأحمد) عن وكيع، عن الثوري به.

وحديث أبو هشام الرفاعي: أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (ح٥٠٨٧) وقال: (عن أبي عبيدة، عن أبيه عبد الله، عن النبي ﷺ)، والدارقطني في "العلل" (٣٠٦/٥) قال: حدثنا أبو محمد بن صاعد والمحاملي القاضي.

جميعهم (أبو يعلى، وابن صاعد، والمحاملي) عن أبي هشام الرفاعي، عن وكيع، عن الثوري به.

وخالف الحافظ أبو يعلى، الحافظين ابن صاعد، والمحاملي حيث لم يقل: (عن أمه) ولا شك أن الاثنين أولى بالحفظ من الواحد.

ووقفه أحمد بن حنبل: ذكره الدارقطني في "العلل" (٣٠٦/٥) ولم أقف عليه. وقال: ((والصحيح مرفوع)).

وذكره الذهبي في "التذكرة" (٢٢/٣)، وفي "السير" (٣٠/١٥) في ترجمة الطحاوي، وساق الحديث بسند الطحاوي من طريق سفيان بن وكيع عن أبيه موقوفاً.

ورواه أبو أحمد الزبيري: أخرج حديثه الدارقطني في "العلل" (٣٠٦/٥)، والخليلي، وسيأتي الكلام عليه – إن شاء الله – في الوجه الثاني، وذكره الذهبي في "التذكرة" (٢٢/٣)، وفي "السير" (٣٠/١٥) في ترجمة الطحاوي، وساق الحديث بسند الطحاوي من طريق أبي أحمد

الزبيري.

ومخلد بن يزيد: أخرج حديثه الطبراني في "الأوسط" (ح١٠٦٨)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (ح٣٤٨)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (ح١٠٩١و١٠٩٢)، وذكره الدارقطني في "أطراف الغرائب" (ح٣٩٨٣) وقال: ((ولم يجود إسناده عن هؤلاء إلا وكيع وأبو أحمد ومخلد بن يزيد)).

الوجه الثاني: (**سفيان، عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، عن أبي عبيدة، عن أبيه عبد الله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ**) **مرفوعاً**.

لم يروه عنه سوى أبي ميسرة الحراني، وتابعه أبو أحمد الزبيري: أخرجه الخليلي.

قلت: أما أبو أحمد فجميع من روى عنه الحديث قال: (عن أبي عبيدة، عن أمه).

وأما أبو ميسرة الحراني فهو كما قال ابن عدي: ((يحدث عمن لا يعرف، ويسرق حديث الناس)).

فهذا الوجه لا يثبت.

الوجه الثالث: (**سفيان، عن عبد الأعلى، عن أبي عبيدة**) **موقوفاً**.

أخرجه الخليلي من طريق أبي حاتم الرازي، عن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي.

وقال أبو حاتم: هكذا حدثنا موقوفاً.

وفيه محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، قال أبو داود: ليس بشيء.

والدارقطني في "العلل" (٣٠٦/٥) قال: ((وقال أبو فروة يزيد بن سنان الرهاوي ثنا أبي وأبو قتادة قالا ثنا سفيان عن عبد الأعلى الثعلبي عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: إن الله يغار بعبده المسلم فليغر. ولم يقل: عن أمه، ووقفه)).

وفيه أبو فروة يزيد بن سنان الرهاوي، قال عنه ابن عدي في "الكامل" (٢٧١/٧): ((ولأبي فروة هذا حديث صالح، وروى عن زيد بن أبي أنيسة نسخة تفرد بها عنه بأحاديث، وله عن غير زيد أحاديث مسروقة عن الشيوخ، وعامة حديثه غير محفوظ)).

وهذا الوجه لا يثبت أيضاً.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه الثوري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه، وتعود في حقيقتها إلى وجهين:

الوجه الأول: (سفيان، عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، عن أبي عبيدة، عن أمه، عن عبد الله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ) مرفوعاً.

رواه عنه وكيع، وأبو أحمد الزبيري، ومخلد بن يزيد.

واختلف عن وكيع فرفعه عنه محمد بن عبد الله بن نمير وأبو هشام الرفاعي، ووقفه أحمد بن حنبل. والصحيح عنه الرفع.

وقال الدارقطني: لم يجود إسناده إلا وكيع وأبو أحمد ومخلد بن يزيد.

الوجه الثاني: (سفيان، عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، عن أبي عبيدة، عن أبيه عبد الله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ) مرفوعاً.

لم يروه عنه سوى أبي ميسرة الحراني، وتابعه أبو أحمد الزبيري: أخرجه الخليلي.

قلت: أما أبو أحمد فجميع من روى عنه الحديث قال: (عن أبي عبيدة، عن أمه).

وأما أبو ميسرة الحراني فهو كما قال ابن عدي: ((يحدث عمن لا يعرف، ويسرق حديث الناس)).

فهذا الوجه لا يثبت.

الوجه الثالث: (سفيان، عن عبد الأعلى، عن أبي عبيدة) موقوفاً.

روي عنه من طريقين عن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، وأبيه.

والأب والابن قال عنهما أبو داود: ليسا بشيء.

وهذا الوجه لا يثبت أيضاً.

فالراجح من الأوجه هو الوجه الأول.

وهذا الإسناد جمع أنواعاً من العلل:

- قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (ح٧٧٢٤): فيه عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، وهو ضعيف.
- قيل للدارقطني: ((سماع أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه صحيح؟ قال: يختلف فيه، والصحيح عندي أنه لم يسمع منه، ولكنه كان صغيراً بين يديه)).

- وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (١٧٠/٥): ((وأم أبي عبيدة زوج ابن مسعود لا يعرف لها حال، وليست زينب امرأة عبد الله الثقفية، تلك صحابية)).

فالحديث ضعيف بهذا الإسناد، ولكنه ثابت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه – سأقتصر على الكتب الستة.

أخرجه البخاري (ح٥٢٢٠و٧٤٠٣)، ومسلم (ح٢٧٦٠)، والترمذي (ح٣٥٣٠)، والنسائي في "الكبرى" (ح١١١٨٣) جميعهم من طريق أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه.

قال البخاري: حدثنا عمر بن حفص بن غياث، حدثنا أبي، حدثنا الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «**ما من أحدٍ أَغْيَرُ من الله من أجل ذلك حَرَّمَ الفواحش، وما أحدٌ أحبَّ إليه المدح من الله**».

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح ضعيف، ولكن الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه صحيح.

(٣٢)- قال الخليلي[1]: أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني: ثقة، سمع منه البخاري، وأبو حاتم، وأخرج في الصحيح، وهو من أقران ابني أبي شيبة، ويسند حديثاً أوقفه غيره.

حدثنا محمد بن الحسن بن الفتح الصوفي، حدثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول، قال: قُرِئ على أبي كريب محمد بن العلاء الهمداني وأنا أسمع، حدثنا عبد الله بن إدريس[2]، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ ضرب وغرَّب، وأن أبا بكر ضرب وغرَّب، وأن عمر ضرب وغرَّب.

وهذا أوقفه غيره عن ابن إدريس، قالوا: إن أبا بكر ضرب وغرَّب.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الرفع والوقف.

هذا الحديث مداره على عبد الله بن إدريس، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ ضرب وغرَّب، وأن أبا بكر.... (مرفوع).

الوجه الثاني: عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، أن النبي ﷺ ضرب وغرَّب، وأن أبا بكر.... (مرسل لم يذكر ابن عمر).

الوجه الثالث: عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن أبا بكر ضرب وغرَّب.... (موقوف).

أما الوجه الأول: (عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً).

فرواه أبو كريب محمد بن العلاء، ويحيى بن أكثم، وأبو ميسرة أحمد بن عبد الله، وعبد الرحمن ابن الحارث جحدر، وأبو السائب سلم بن جنادة، والسري عاصم، ومَسرُوق بن المرزُبانِ عنه.

حديث أبي كريب: أخرجه الترمذي (ح١٤٣٨)، وفي "العلل الكبير" (ح٤١٣)، والنسائي

---

(١) "الإرشاد" (٥٧٤/٢).

(٢) ثقة، إمام من أئمة المسلمين. تقدم (ص١٣٣).

في "السنن الكبرى" (ح٧٣٤٢)، وأبو طاهر الْمُخَلِّصِ الذهبي البغدادي في "أماليه" (ح١٢)، والحاكم في "المستدرك" (ح٨٢١٧)، وابن حزم في "المحلى" (١١١٨٣)، والبيهقي في سننه "الصغرى" (ح٣٢٨٣)، و"الكبرى" (ح١٦٧٥٤)، وفي "معرفة السنن والآثار" (ح٥٠٦١)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٨٨/٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨٣/١٢)، والرافعي القزويني في "التدوين في أخبار قزوين" (٦٥/٢)، (٢٢/٣)، من طريق الخليلي، وجمال الدين الظاهري في "مشيخة ابن البخاري" (ح١٨٠و١٨١)، وابن رجب الحنبلي في "ذيل طبقات الحنابلة" (١٩٩/١) جميعهم من طريق أبي العلاء محمد بن كريب.

قال الترمذي: ((حديث ابن عمر حديث غريب، رواه غير واحد عن عبد الله بن إدريس فرفعوه.

وَرَوَى بعضهم عن عبد الله بن إدريس هذا الحديث عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب. حدثنا بذلك أبو سعيد الأشج[1]، حدثنا عن عبد الله بن إدريس.

وهكذا رُوِيَ هذا الحديث من غير رواية ابن إدريس عن عبيد الله بن عمر نحو هذا.

وهكذا رواه محمد بن إسحاق عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب، ولم يذكروا فيه: عن النبي ﷺ.

وقد صح عن رسول الله ﷺ النفي، رواه أبو هريرة، وزيد بن خالد، وعبادة بن الصامت وغيرهم عن النبي ﷺ...)).

وقال أيضاً في "العلل": ((روى أصحاب عبيد الله بن عمر عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر... ولم يرفعوه.

وهكذا رواه محمد بن إسحاق عن نافع موقوفاً، ولا يرفع هذا الحديث عن عبيد الله غير ابن إدريس.

---

(١) هو عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي، أبو سعيد، الأشج، الكوفي الحافظ، محدث الكوفة، وصاحب التفسير والتصانيف. قال يحيى بن معين: ((ليس به بأس، ولكنه يروي عن قوم ضعفاء)). وقال أبو حاتم: ((ثقة صدوق))، وقال مرة: ((إمام أهل زمانه)). "الجرح والتعديل" (٧٣/٥). وقال النسائي: ((صدوق))، وقال في موضع آخر: ((ليس به بأس)). وقال محمد بن أحمد بن بلال الشطوي: ((ما رأيت أحفظ منه)). "تهذيب الكمال" (٢٩/١٥)، "تذكرة الحفاظ" (٦٦/٢).

وقد رواه بعضهم عن ابن إدريس عن عبيد الله موقوفاً)).

وقال الحاكم: ((هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)).

وقال البيهقي: ((قال أحمد: أبو كريب حافظ ثقة، وتابعه على رفعه يحيى بن أكثم عن ابن إدريس.

ثم هو عن أبي بكر وعمر صحيح، وعن النبي ﷺ من غير هذا الوجه صحيح)).

وقال الخطيب: ((قال البرقاني: قال لنا الدارقطني: "لم يسنده أحد من الثقات غير أبي كريب، ووقفه أبو سعيد الأشج وغيره")).

وأما حديث يحيى بن أكثم: فأخرجه الترمذي (ح١٤٣٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٩١/١٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٣/٦٤).

قال الخطيب: ((أخبرنا أبو الحسن محمد بن عبد الرحمن بن عثمان بن القاسم التميمي بدمشق، أخبرنا القاضي أبو بكر يوسف بن القاسم الميانجي، حدثنا أبو عيسى عراد ببغداد حدثنا يحيى بن أكثم فذكره ثم قال: قال القاضي أبو بكر الميانجي: "هكذا حدثناه ابن عراد عن يحيى بن أكثم، وهذا الحديث إنما هو معروف عن أبي كريب، وإنه المنفرد به".

قلت: الأمر على ما ذكر إلا أن جماعة قد رووه عن عبد الله بن إدريس هكذا مرفوعاً مفصلاً، ولم يكن فيهم ثبت سوى أبي كريب.

ورواه يوسف بن محمد بن سابق عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وخالفه محمد بن عبد الله بن نمير، وأبو سعيد الأشج فروياه عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب. ولم يذكرا النبي ﷺ وهو الصواب)).

وأما حديث أحمد بن عبد الله، أبو ميسرة الهمذاني: فأخرجه ابن عدي في "الكامل" (١٧٦/١)، وقال: ((وهذا الحديث يعرف بأبي كريب عن ابن إدريس، وقد حدَّث به مسروق بن المرزبان، ويحيى بن أكثم، وسرقه منهم جماعة من الضعفاء، مثل: جحدر الكفرتوثي، واسمه عبد الرحمن بن الحارث، والسري عاصم، وأبو ميسرة الهمذاني وغيرهم)).

وأما حديث عبد الرحمن بن الحارث جحدر: فأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣٢٠/٤)، وقال: ((وهذا يعرف بأبي كريب، وقد حدَّث به غير أبي كريب: مسروق بن المرزبان: ويحيى بن

أكثم: وجماعة ضعفاء سرقوه: فمن الضعفاء الذين سرقوه: جحدر هذا، ولجحدر غير ما ذكرت من الحديث مما سرقه من قوم ثقات وادعاه عن شيوخهم غير شيء، وهو بين الضعف جداً)).

وأما حديث مَسرُوق بن المرزُبانِ فأشار له ابن عدي في "الكامل" (١٧٦/١)، ولم أجده.

وأما حديث السري عاصم، فأشار له ابن عدي في "الكامل" (١٧٦/١)، ولم أجده.

وأما حديث سلم بن جنادة: فأخرجه الرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (٦٥/٢).

وهذا الوجه تباينت آراء النقاد في قبوله ورده، فصححه ابن خزيمة كما في " نصب الراية" (٣٣١/٣)، والحاكم كما تقدم، وابن القطان في "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام" (٤٤٤/٥) حيث قال: ((وذكر- أي: الإشبيلي صاحب كتاب "الأحكام" - من طريق النسائي عن ابن عمر: أن النبي ﷺ ضرب وغرب، وأن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب.

ثم أتبعه أن قال: "ذكر الدارقطني أن الصواب عن ابن عمر في هذا الحديث: أن أبا بكر، وليس فيه ذكر النبي ﷺ ". انتهى ما ذكر.

وهو أيضا قناعة بتصويب الدارقطني رواية من وقفه.

وعندي أنه حديث صحيح؛ فإن إسناده عند النسائي هو هذا: حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا عبد الله بن إدريس، سمعت عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم، عن نافع، عن ابن عمر.

ما من هؤلاء من يسأل عنه؛ لثقتهم وشهرتهم.

وقد رواه هكذا عن عبيد الله بن عمر -كما رواه أبو كريب عن ابن إدريس عنه - جماعة ذكرهم الدارقطني، منهم مسروق بن المرزبان، ويحيى بن أكثم، وجحدر بن الحارث.

وفيه رواية أخرى عن ابن إدريس: رواها يوسف بن محمد بن سابق، عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، أن النبي ﷺ مرسلاً، لم يذكر ابن عمر.

ومنه رواية ثالثة عن ابن إدريس: رواها عنه محمد بن عبد الله بن نمير، وأبو سعيد الأشج، روياه عنه، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب، ولم يذكر النبي ﷺ.

ذكر جميع ذلك الدراقطني.

وهذه الرواية الأخيرة هي الصواب، ولا يمتنع أن يكون عند ابن إدريس فيه عن عبيد الله

جميع ما ذكر)).

وممن ضعَّف وردّ هذا الوجه من العلماء:

أبو سعيد الأشج: حيث وهَّم أبي كريب في روايته الحديث مرفوعاً.

وأبو حاتم الرازي: كما سيأتي كلامه بتمامه عند الكلام عن الوجه المرسل.

والترمذي: كما نقلت عنه سابقاً حكمه على الحديث بالغرابة: ((والغرابة عند الترمذي إشارة إلى الضعف))[1].

أما الوجه الثاني: (عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، أن النبي ﷺ....). مرسل لم يذكر ابن عمر.

ذكر الدارقطني في "العلل" (٣٢١/١٢) أن هذا الوجه رواه يوسف بن محمد بن سابق، عن عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ... مرسلاً. ولم أجده.

قلت: هكذا بذكر ابن عمر عند الدارقطني، والصواب بدونه كما نقله ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام" (٤٤٤/٥)، قال: ((وفيه رواية أخرى عن ابن إدريس، رواها يوسف بن محمد بن سابق، عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع أن النبي... مرسلاً، لم يذكر ابن عمر)).

ووهَّم أبو حاتم ابن إدريس في روايته هذه، وعدها خطأً، حيث قال ابنه في "كتاب العلل" (٢٢١/٤): ((وسألت أبي عن حديث؛ رواه أبو كريب، عن عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ ضرب وغرب.

قال أبي: هذا خطأ، رواه قوم عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، أن النبي ﷺ، مرسلاً.

قال أبي: ابن إدريس وهم في هذا الحديث: مرة حدث مرسلاً، ومرة حدث متصلاً، وحديث ابن إدريس حجة يحتج بها، وهو إمام من أئمة المسلمين)).

وابن القطان قَبِلَ هذا الوجه، كما تقدم في الكلام عن الوجه المرفوع، لأجل منهجه الذي يسير عليه في القول والقبول بتعدد روايات الحديث، حيث اختصر الزيلعي كلام ابن القطان في

---

(١) "أحاديث يحتج بها الشيعة" (٤٢١/١).

"نصب الراية" (٢٨٨/٣) وتجده في "بيان الوهم والإيهام" (٤٣٦/٥): ((ولو نظرنا الأحاديث لم نجد منها ما روي متصلاً ولم يرو من وجه آخر منقطعاً أو مرسلاً أو موقوفاً إلا القليل؛ وذلك لاشتهار الحديث وانتقاله على ألسنة الناس، فجعل ذلك علة في الأخبار لا معنى له)).

وهذا المنهج – أعني منهج الفقهاء في القول بتعدد الروايات – مخالف لمنهج المحدثين في أنه ((إذا كان مخرج الحديث واحداً فالأصل عدم التعدد))[1]، فإن ابن إدريس اضطرب فيه؛ فمرة يرويه مرسلاً، ومرة يرويه متصلاً، ثم إن أصحاب عبيدالله – عدا ابن إدريس – أوقفوه على ابن عمر، مما يعني أنه قد خولف مع تفرده في رفعه.

أما الوجه الثالث: (**عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر**). **موقوفاً.**

فرواه محمد بن عبد الله بن نمير، وأبو سعيد الأشج عنه.

فأما حديث محمد بن عبد الله بن نمير: فذكره الدارقطني في "العلل" (٣٢١/١٢) ولم أجده.

وأما حديث أبي سعيد الأشج: فأخرجه الترمذي (ح١٤٣٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٦٧٥٥)، وفي "معرفة السنن والآثار" (ح٥٠٦٢) وقال: ((قال أبو سعيد: "وهم فيه أبو كريب")).

وتابع محمد بن إسحاق عبيد الله، فرواه عن نافع موقوفاً، ذكر هذا الترمذي كما تقدم، ولم أجده.

وأكثر العلماء على ترجيح هذا الوجه، ومنهم:

الإمام أحمد كما تقدم في التخريج، والترمذي كما تقدم عندما ذكر اتفاق أصحاب عبيد الله على وقفه، وحكمه على المرفوع بالغرابة.

وقال ابن حجر في "الدراية" (١٠٠/٢): ((ورجح النسائي والدارقطني وقفه)).

حيث قال الدارقطني في "العلل" (٣٢١/١٢): ((رواه يوسف بن محمد بن سابق عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر[2]، عن النبي ﷺ مرسلاً.

---

(١) "فتح الباري" لابن حجر (٧٤١/١١).

(٢) هكذا بذكر ابن عمر، والصواب بدونه كما تقدم.

وخالفه محمد بن عبد الله بن نمير، وأبو سعيد الأشج فروياه عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب. ولم يذكرا النبي ﷺ وهو الصواب)).

كما رجحه الخطيب، وابن القطان حيث ذكر أن رواية الوقف هي الصواب، وإن كان قَبِلَ جميع الروايات.

الخلاصة

مما سبق يظهر أن الوجه الراجح هي رواية الوقف؛ لعدة قرائن رُدَّ بها وجها الرفع والإرسال:

١. تفرد ابن إدريس برواية الرفع دون أصحاب عبيد الله، وعبيد الله ممن يعتنى بجمع حديثه.

٢. أن جميع أصحاب عبيد الله – عدا ابن إدريس – وقفوه على ابن عمر، وابن إدريس كما قال أبو حاتم: ((حديث ابن إدريس حجة يحتج بها، وهو إمام من أئمة المسلمين))، ولكن التفرد مظنة الخطأ، ولا شك أن الجمع أولى بالحفظ من الواحد.

٣. ورد عن ابن إدريس على كذا وجه متصلاً ومرسلاً مما يدل على اضطرابه فيه.

٤. محمد بن إسحاق رواه عن نافع موقوفاً.

٥. ظهر تسامح ابن خزيمة والحاكم وابن القطان في قبول الحديث المرفوع بناءً على قوة ظاهر الإسناد، فخالفوا بهذا علماء الحديث المعتبرين.

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح صحيح، فإن إسناد الترمذي: أبو سعيد الأشج، عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر صحيح.

(٣٣)- قال الخليلي[(١)]: زيد بن أبي الزرقاء الموصلي: قديمٌ، ثقة، سمع سفيان، وشعبة، روى عنه علي بن حرب الموصلي. حدثنا أحمد بن محمد العامري، حدثنا عبد الله بن أبي داود، حدثنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه[(٢)]، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «**رضا الله تعالى في رضا الوالد، وسخط الله تعالى في سخط الوالد**».

هذا جوده عن شعبة زيد بن أبي الزرقاء وسهل بن حماد، وأوقفه غيرهما.

قال الخليلي[(٣)]: عبد الوهاب بن حبيب: ثقة روى عن نافع عن أبي نعيم ومالك بن أنس، ومات في حد الكهولة، ثقة روى عنه الأجلاء.

وابنه محمد بن عبد الوهاب: ثقة متفق عليه، سمع مُحَاضِرَ ابن المورِّع والحسين بن الوليد وعلي بن عثام وخالد بن مخلد وغيرهم، سمع منه البخاري ومسلم وأخرجه في الصحيح ومكي بن عبدان وابن خزيمة والسراج والحسن بن علي الطوسي، وروى عنه ابن أبي حاتم بالإجازة حدثني القاسم بن علقمة الأبهري حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم قال أخبرني محمد بن عبد الوهاب النيسابوري فيما كتب إلي حدثنا الحسين بن الوليد النيسابوري حدثنا شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله ﷺ: «**رضا الله في رضا الوالدين، وسخط الله في سخط الوالدين**». وهذا حديث عزيز من حديث شعبة جودة عنه زيد بن أبي الزرقاء الموصلي وسهل بن حماد بن غياث والحسين بن الوليد وغيرهم أوقفوه عن عبد الله بن عمرو.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث مداره على شعبة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو ﭭ) مرفوعاً.

---

(١) "الإرشاد" (٦١٧/٢).

(٢) هو عطاء العامري. يروى عن عبد الله بن عمرو، روى عنه ابنه يعلى بن عطاء. قال أبو الحسن بن القطان: ((مجهول الحال ما روى عنه غير ابنه يعلى)). "تهذيب التهذيب" (١٩٦/٧). وذكره ابن حبان في "ثقاته" على عادته في توثيق المجاهيل. "الثقات" (٢٠٢/٥). وقال الذهبي: ((لا يعرف إلا بابنه)). "ميزان الاعتدال" (٧٨/٣).

(٣) "الإرشاد" (٨٠٤/٢).

الوجه الثاني: (شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه) موقوفاً.

أما الوجه الأول: (**شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو** رضي الله عنه) **مرفوعاً**.

فيرويه عن شعبة: خالد بن الحارث، وعاصم بن علي، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو عتاب الدلال سهل بن حماد، وزيد بن أبي الزرقاء، والحسين بن الوليد النيسابوري، وأبو إسحاق الفزاري.

خالد بن الحارث: أخرج حديثه الترمذي (ح١٨٩٩)، وفي "العلل الكبير" ترتيب القاضي أبي طالب (ص١١٥)، والبزار في "مسنده" (ح٢٣٩٤)، والحسن بن سفيان الفسوي في "الأربعون" (ح٣١) – ومن طريقه ابن حبان في "صحيحه" (ح٤٢٩)، والبغوي في تفسيره "معالم التنزيل" (٥/٨٧)، وفي "شرح السنة" (ح٣٤٢٤) – والبيهقي في "الشعب" (ح٧٤٤٧).

ولفظ الترمذي: عن النبي ﷺ قال: «**رضا الرب في رضا الوالد، وسخط الرب في سخط الوالد**».

وقال الترمذي: ((أصحاب شعبة لا يرفعون هذا الحديث، ورفعه خالد بن الحارث)).

وقال البزار: ((وهذا الحديث لا نعلم أحدا أسنده إلا خالد بن الحارث، عن شعبة، وسمعت بعض أصحابنا يذكره عن سهل بن حماد، عن شعبة مرفوعا، وأنكرته عليه)).

وعاصم بن علي: أخرج حديثه بحشل في "تاريخ واسط" (ص٤٦).

وعبد الرحمن بن مهدي: أخرج حديثه الحاكم في "المستدرك" (ح٧٣٥٨)، وقال: ((هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)).

وسهل بن حماد: أخرج حديثه ابن بطة العكبري في "الإبانة" (ح٢٥١٧)، والبيهقي في "الشعب" (ح٧٤٤٧)، وأشار الخليلي إلى حديث سهل بن حماد، وأنكره البزار كما تقدم.

والحسين بن الوليد النيسابوري: أخرج حديثه الخليلي، والبيهقي في "الشعب" (ح٧٤٤٦).

وزيد بن أبي الزرقاء: أخرج حديثه بحشل في "تاريخ واسط" (ص٤٦)، والخليلي، والبيهقي في "الشعب" (ح٧٤٤٧)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٢/٧١٦)، وفي "السير" (١٤/١٤٧).

وأبو إسحاق الفزاري: أخرج حديثه أبو الشيخ الأصبهاني في "الفوائد" (ح٢٨)، والبيهقي في "الشعب" (ح٧٤٤٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٧٣/٥).

الوجه الثاني: (**شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو ﷺ**) **موقوفاً**.

وعنه: الثوري، وآدم بن أبي إياس، ومحمد بن جعفر، والنضر بن شميل، ومسلم بن إبراهيم.

الثوري: أخرج حديثه ابن وهب في "الجامع" (ح٩٢)، قال: ((أخبرني سفيان بن سعيد عن شعبة بن الحجاج عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال: رضا الله مع رضا الوالد، وسخط الله مع سخط الوالد)).

وآدم بن أبي إياس: أخرج حديثه البخاري في "الأدب المفرد" (ح٢).

ومحمد بن جعفر: أخرج حديثه الترمذي (ح١٨٩٩)، وقال: ((حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو نحوه — أي نحو حديث خالد بن الحارث المتقدم - ولم يرفعه، وهذا أصح.

وهكذا روى أصحاب شعبة عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو موقوفا. ولا نعلم أحداً رفعه غير خالد بن الحارث عن شعبة، وخالد بن الحارث ثقة مأمون.

قال: سمعت محمد بن المثنى يقول: ما رأيت بالبصرة مثل خالد بن الحارث، ولا بالكوفة مثل عبد الله بن إدريس)).

والنضر بن شميل: أخرج حديثه البغوي في "شرح السنة" (ح٣٤٢٣)، وقال: ((ورواه خالد بن الحارث عن شعبة مرفوعاً، ووقفه سائر أصحاب شعبة عن شعبة، وهو الأصح، وخالد بن الحارث ثقة مأمون)).

ومسلم بن إبراهيم: أخرج حديثه المزي في "تهذيب الكمال" (١٣٣/٢٠).

وتابع هشيم شعبة على وقف الحديث: أخرج حديثه بحشل في "تاريخ واسط" (ص٤٦)، والخطيب في "الجامع" (ح١٧١٠).

قلت: تقدم النقل عن الأئمة بأنهم يميلون إلى وقف الحديث، كما أطبقوا على أن خالد بن الحارث تفرد برفعه، وليس الأمر كما قالوا بتفرده، بل له متابعون كما تقدم، وهم: عاصم بن علي، وعبد الرحمن بن مهدي، وسهل بن حماد، وزيد بن أبي الزرقاء، والحسين بن الوليد

النيسابوري، وأبو إسحاق الفزاري.

وهذ الحديث سواءً أكان موقوفاً أو مرفوعاً الحمل فيه على عطاء العامري، فهو مجهول كما علمت، إلا أنني لم ألحظ أن أحداً من المتقدمين طعن في الحديث من جهة عدالة عطاء، ولعلهم يميلون إلى قبول مرويات المستورين من الرواة الذين تقادم العهد بهم ولا سبيل إلى معرفة حالهم، كما حكى ذلك ابن الصلاح في "المقدمة" (ص١١١) قال: ((المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر، وهو المستور، فقد قال بعض أئمتنا: "المستور من يكون عدلا في الظاهر، ولا تعرف عدالة باطنه". فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول- أي مجهول العين -، وهو قول بعض الشافعيين، وبه قطع منهم الإمام سليم بن أيوب الرازي، قال: "لأن أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي؛ ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر".

قلت: ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم)).

ولذا نجد الذهبي الذي قال عن عطاء العامري: ((لا يعرف إلا بابنه))، وصحح الحديث مرفوعاً في كتاب "الكبائر" (ص٥٥). كما صححه الحاكم في "المستدرك".

الخلاصة

هذا الحديث مداره على شعبة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو ﵄) مرفوعاً.

ورفعه عنه سبعة من الرواة، وهم:

خالد بن الحارث، وثقه الأئمة المتقدمون.

وعاصم بن علي، ((صدوق ربما وهم)). "تقريب التهذيب" (ص٢٨٦).

وعبد الرحمن بن مهدي، ((ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث. قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه)). "التقريب" (ص٣٥١).

وسهل بن حماد، ((صدوق)). "التقريب" (ص٢٥٧).

وزيد بن أبي الزرقاء، ((ثقة)). "التقريب" (ص٢٢٣).

والحسين بن الوليد النيسابوري، ((ثقة)). "التقريب" (ص١٦٩).

وأبو إسحاق الفزاري، هو ((إبراهيم بن محمد بن الحارث، ثقة حافظ)). "التقريب" (ص٩٢).

الوجه الثاني: (شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو ﵁) موقوفاً.

ورواه عنه خمسة من الرواة، وهم:

الثوري، ثقة، حافظ، حجة، أثبت الناس في منصور بن المعتمر، تقدم (ص١٥٢).

وآدم بن أبي إياس، ((ثقة عابد)). "التقريب" (ص٨٦).

ومحمد بن جعفر الهذلي البصري المعروف بغندر ((ثقة صحيح الكتاب)). "التقريب" (ص٤٧٢).

والنضر بن شميل، ((ثقة ثبت)). "التقريب" (ص٥٦٢).

ومسلم بن إبراهيم، ((ثقة مأمون مكثر)). "التقريب" (ص٥٢٩).

ورجح الأئمة وقف الحديث، وهو كذلك، وإن كان الأكثر هم من رفعوا الحديث إلا أن الذين وقفوه هم ثقات أصحاب شعبة، ومن المقدمين فيه، يراجع في هذا "معرفة أصحاب شعبة" (ص١٨٩-١٩٨).

الحكم على الحديث

إسناد ابن وهب في "الجامع" جيد.

(٣٤)- قال الخليلي[(١)]: الفضل بن خُرَّم يقال: إنه الفضل بن عبد الله... سمعت الحاكم أبا عبد الله يقول: لا أعرفه إلا بالصدق. قلت: فالحديث الذي يروى عنه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾[(٢)] قال: «**تبيض وجوه أهل السنة، وتسود وجوه أهل البدع**».

كيف هذا، ولا يُتابع عليه، ويُنكر هذا من حديث مالك؟! فتبسم ! وقال: نرى هذا من الراوي عنه، والله أعلم، أو عساه موقوف عن ابن عمر.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث يرويه الفضل بن خُرَّم، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: (**الفضل بن خُرَّم، عن مالك بن سليمان، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ**) **مرفوعاً**.

قال ابن حجر في لسان الميزان" (٢٠٢/١): ((قال الدارقطني: حدثني أبو الحسن محمد بن عبد الله المزني الهروي، حدثنا أبو نصر أحمد بن عبد الله الأنصاري، حدثنا الفضل بن عبد الله ابن مسعود اليشكري، حدثنا مالك بن سليمان، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما رفعه في قوله تعالى ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾[(٣)]. «**فأما الذين ابيضت وجوههم: أهل السنة والجماعة. وأما الذين أسودت وجوههم: أهل البدع والأهواء**».

قال: هذا موضوع، والحمل فيه على أبي نصر الأنصاري، والفضل ضعيف.

وأخرجه الخطيب في "الرواة عن مالك" من طريق أبي زرعة حدثنا أحمد بن الحسين الحافظ، حدثنا أبو نصر أحمد بن محمد بن عبد الله القيسي بهراة، حدثنا الفضل به.

وقال: منكر من حديث مالك، ولا أعلمه يروى إلا من هذا الوجه.

قلت: ولعل أبا نصر هو الأول، نسب أولاً إلى جده، ويحتمل أن يكون آخر)).

وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٠/٤٣) قال: أخبرنا أبو الفتح نصر الله بن

---

(١) "الإرشاد" (٨٧٢/٣).

(٢) سورة آل عمران:١٠٦.

(٣) سورة آل عمران:١٠٦.

محمد الفقيه، نا نصر بن إبراهيم أنا أبو الفضل أحمد بن محمد الفراتي، أنا جدي هو أبو عمرو بن أبي الفراتي، أنا أبو الحسن علي بن جندل، نا أبو نصر أحمد بن محمد بن عبد الله، نا مالك بن سليمان، أنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ... الحديث. لم يذكر هنا الفضل بن عبد الله اليشكري وهو الفضل بن خُرَّم.

قال السيوطي في "الإتقان في علوم القرآن" (٥٠٦/٢): ((وأخرج الديلمي في "مسند الفردوس" بسند ضعيف عن ابن عمر عن النبي ﷺ...)).

ووجدته في "زهر الفردوس" (٤١٤/٤) ((قال أخبرنا بُنْجِيْر، حدثنا جعفر الأبهري، حدثنا محمد بن عبد الله القزويني، حدثنا أبو الحسن بن القطان، حدثنا معاذ بن المثنى، حدثنا عبد الله ابن مسلم القرشي، حدثنا الوليد بن مسلم، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر مرفوعاً)).

قلت: وفيه الوليد بن مسلم، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، وقد عنعن الحديث، تقدم (ص٣٠٧).

وفيه بُنْجِيْر، وجعفر الأبهري لم أجد من وثقهما.

هذا موضوع، والحمل فيه على أبي نصر الأنصاري، والفضل بن عبد الله بن مسعود اليشكري الذي يقال له ابن خُرَّم، قال عنه ابن حبان في "المجروحين" (٢١١/٢): ((يروي عن مالك بن سليمان وغيره العجائب لا يجوز الاحتجاج به بحال. شهرته عند من كتب من أصحابنا حديثه يغنى عن التطويل في الخطاب في أمره، فلا أدري: أكان يقلبها بنفسه أو يدخل عليه فيجيب فيها)).

وعن ابن عمر عند الديلمي ضعيف لعنعنة الوليد.

الوجه الثاني: (الفضل بن خُرَّم، عن مالك بن سليمان، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه) موقوفاً.

لم أقف على من أخرجه بهذا الوجه، ولكن هذا الوجه باطل أيضاً فهو من رواية الفضل بن خُرَّم، وهو ضعيف جداً كما حكم عليه ابن حبان.

والحديث قال عنه الشوكاني في "الفوائد المجموعة" (ص٣١٧): ((قال في "الذيل" — أي السيوطي في "الذيل على موضوعات ابن الجوزي" -: هو موضوع)).

الخلاصة

هذا الحديث يرويه الفضل بن خُرَّم، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: (الفضل بن خُرَّم، عن مالك بن سليمان، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ) مرفوعاً.

تفرد به عنه أبو نصر أحمد بن عبد الله الأنصاري، اتهمه الدارقطني بالوضع.

وفيه كذلك الفضل بن عبد الله اليشكري، جرحه ابن حبان وقال عنه: يروي عن مالك بن سليمان وغيره العجائب لا يجوز الاحتجاج به بحال.

وروي عن ابن عمر، وفيه الوليد بن مسلم مدلس، وتدليسه شر أنواع التدليس، وقد عنعن الحديث.

وفيه بُنْجِيْر، وجعفر الأبهري لم أجد من وثقهما.

الوجه الثاني: (الفضل بن خُرَّم، عن مالك بن سليمان، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه) موقوفاً.

هذا الوجه باطل أيضاً فهو من رواية الفضل بن خرم، وهو ضعيف جداً كما حكم عليه ابن حبان.

الحكم على الحديث

الحديث منكر من حديث مالك، وهو موضوع.

(٣٥)- قال الخليلي[١]: عصام، وإبراهيم، ومحمد بنو يوسف البلخي:

فأما عصام: سمع شعبة، والحمادين، والثوري، وإسرائيل بن يونس، وغيرهم، وهو مشهورٌ، لكن البخاري لم يخرجه في التاريخ ولا في الصحيح، وهو صدوقٌ، سمع منه القدماء أبو شهاب معمر بن محمد وأقرانه، ولا يروي حديثاً ينكر، ورأيه رأي الكوفيين.

وأخوه إبراهيم: سمع بالعراق حماد بن زيد، وابن عيينة بمكة، وغيرهما، وهو كبير المحل عند أصحاب أبي حنيفة، دخل على مالك يسمع منه وقتيبة حاضر، فقال لمالك: إن هذا يرى الإرجاء، فأمر أن يقام من المجلس، ولم يسمع من مالك إلا حديثاً واحداً، قال: سُئل عن المسكر فقال: حدثنا نافع، عن ابن عمر: «**كل مسكر خمر، وكل خمر[٢] حرام**».

وروى هذا عن إبراهيم[٣] جماعة، منهم من يوقفه، ومنهم من يسنده، والصحيح الموقوف من حديث مالك.

ووقع له بهذا مع قتيبة عداوة، فأخرجه من بلخ، فنزل بغلان، وكان بها إلى أن مات.

التخريج والدراسة[٤]

علته: الاختلاف بين الوقف والرفع.

هذا الحديث يرويه ابن عمر رضي الله عنه وقد اختلف عليه في رفعه ووقفه وعلى بعض من دونه:

الوجه الأول: (الرفع)، وقد رواه على هذا الوجه:

أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، ونافع مولى ابن عمر، وسالم بن عبد الله، وأبو حازم سلمة بن دينار، وطاوس بن كيسان، والمغيرة[٥] بن مسلم الأزرق، وزيد بن أسلم، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان.

---

(١) "الإرشاد" (٩٣٧/٣).

(٢) هكذا هي في المطبوع، وأما في المخطوط فقد ضرب على كلمة (خمر) وعلى الحاشية كتب (مسكر).

(٣) الصواب عن مالك، ولعله سبق قلم منه، لأنه رواه عن مالك جماعة، وأما عن إبراهيم فلم أجد رواية هؤلاء الجماعة، كما قال.

(٤) أفدت كثيراً من "دراسة الأحاديث التي ذكر الإمام أحمد في المسند أن فيها اختلافاً" لإبراهيم التويجري، رسالة علمية غير منشورة.

(٥) قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: ((قال أبي في حديث شعبة عن المغيرة بن مسلم عن الشعبي قال أبي: هو الذي يقال له الأزرق وليس هو السراج)). وقال عبد الله: ((سألته عن المغيرة الأزرق قال: حدث عنه الثوري وشعبة، وهو واسطي)). "العلل ومعرفة الرجال" (١٥٧/٢و٥١٠).

أولاً: أبو سلمة بن عبد الرحمن، فاختلف عنه من وجهين:

١/ (أبو سلمة عن ابن عمر مرفوعاً): رواه عنه على هذا الوجه: محمد بن عمرو بن علقمة، أخرجه من طريقه الطيالسي في "مسنده" (ح٢٠٢٨)، وأحمد في "مسنده" (ح٤٦٤٤و٤٨٣١و٤٨٦٣و٥٨٢٠)، وفي كتاب "الأشربة" (ح٧و١٠٣و١١٦)، والترمذي (ح١٨٦٤)، والنسائي في "سننه" (ح٥٥٩٠ و٥٧٠٤)، وابن ماجه (ح٣٣٩٠)، وابن أبي الدنيا في "ذم المسكر" (ح١٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (ح٨٥٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٥٦٢١ و٥٦٢٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٦٤٣٥- ٦٤٣٧)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٥٣٦٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (ح١٣٢٦٨)، والدارقطني في "سننه" (ح٤٦٢٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١٧٩٠٧).

قال الترمذي: ((هذا حديث حسن، وقد روي عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه، وكلاهما صحيح رواه غير واحد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه، وعن أبي سلمة عن ابن عمر عن النبي ﷺ)).

وقد روى أبو سلمة الحديث عن صحابة آخرين غير ابن عمر، فروي عنه عن أبي هريرة، وهما وجهان محفوظان، وتقدم قول الترمذي: ((كلاهما صحيح))، كما أن له وجهاً أيضاً عن عائشة، قال الدارقطني في "العلل" (٧٧/٢و٢٩١/٩) بعد أن ذكر رواية أبي سلمة عن ابن عمر وأبي هريرة وعائشة ﷺ: ((وكلها محفوظة عن أبي سلمة)).

فهذا الوجه محفوظ لأبي سلمة، وإسناده حسن؛ لأجل محمد بن عمرو بن علقمة، فهو صدوق حسن الحديث كما قال الذهبي في " المغني في الضعفاء" (٦٢١/٢)، وابن حجر في "التقريب" (ص٤٩٩).

٢/ (أبو سلمة عن النبي ﷺ مرسلاً): رواه على هذا الوجه عبد الرحمن بن القاسم، أخرجه من طريقه عبد الرزاق في "مصنفه" (ح١٧٠٠٥) عن ابن أبي سَبْرة عن عبد الرحمن بن القاسم، به فذكر شطره الثاني بلفظه.

وهذا الوجه منكر؛ في إسناده أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سَبْرة وهو متروك. "الكاشف" (٤١١/٢).

ثانياً: نافع مولى ابن عمر فقد اختلف عنه من وجهين:

(١) نافع عن ابن عمر مرفوعاً، فقد رواه عنه على هذا الوجه: أيوب السختياني، والليث بن سعد، وموسى بن عقبة، وعبيد الله بن عمر، ومحمد بن عجلان، وأبو معشر نَجِيح بن عبد الرحمن المدني، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وعبد الواحد بن قيس، وأبو بردة عمرو بن يزيد الكوفي، وإبراهيم بن ميمون الصائغ، والأَجْلَح بن عبد الله الكِندي، وعكرمة بن عمار، وأبو يحيى الأنصاري المديني.

أ/ أيوب السختياني اختلف عليه من وجهين:

الأول: (الوقف)، وقد رواه عنه على هذا الوجه إسماعيل بن علية، رواه عنه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح٢٤١٠٠)، به بلفظه.

الثاني: (الرفع)، وقد رواه عنه على هذا الوجه حماد بن زيد، وابن جريج، وعمر بن المغيرة المصيصي، وشعبة، ويحيى بن راشد المازني، ومِسعر بن كِدام.

(أ/١) حماد بن زيد واختلف عنه:

فرواه عامة أصحابه مرفوعاً، وخالفهم سليمان بن حرب فرواه عنه موقوفاً.

فأما الوجه المرفوع: فأخرجه من طريقه أحمد في "مسنده"(ح٥٧٣٠و٥٧٣١)، وفي كتاب "الأشربة" (ح٢٦و١٠٢) عن يونس بن محمد عن حماد، به بلفظه، وزاد في الموضع الأول منهما: «**ومن شرب الخمر في الدنيا فمات وهو مدمنها لم يتب لم يشربها في الآخرة**».

كما أخرجه أحمد في كتاب "الأشربة" (ح٢٦)، ومسلم (ح٢٠٠٣)، وأبو داود (ح٣٦٧٩)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٧٩٦١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٦٤٣٨)، وابن أبي حاتم في "العلل" (٤١٧/٢)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٥٣٦٦)، والدارقطني في "سننه" (ح٤٦١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٧٨٠٤و١٧٨٣٤)؛ وفي "شعب الإيمان" (ح٥١٨٣)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٩/١٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٩٤/٦) جميعهم من طريق أبي الربيع الزهراني عن حماد، بمثل لفظ أحمد السابق؛ إلا أن الطحاوي لم يذكر الزيادة.

وأخرجه أحمد في كتاب "الأشربة" (ح٢٦)، وابن أبي الدنيا في "ذم المسكر" (ح١٥)،

والنسائي (ح٥٥٨٥)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٧٩٦٤)، والدارقطني في "سننه" (ح٤٦١٨) من طريق ابن المبارك عن حماد، بمثل لفظ أحمد السابق؛ إلا أن النسائي وأبا عوانة لم يذكرا الزيادة.

وأخرجه مسلم (ح٢٠٠٣)، والبزار في "مسنده" (ح٥٤٨١)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٥٣٦٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٧٨٣٤) من طريق أبي كامل الجحدري عن حماد، بمثل رواية الإمام أحمد المتقدمة.

وأخرجه أبو داود (ح٣٦٧٩)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٧٩٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٧٨٣٤)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١/٢٥٢و١٥/٢٩٥) من طريق محمد بن عيسى بن الطباع عن حماد، بمثل رواية الإمام أحمد المتقدمة.

وأخرجه الترمذي (ح١٨٦١)، والنسائي (ح٥٥٨٨)، والبزار في "مسنده" (ح٥٤٨١)، عن يحيى بن دُرُسْتَ البصري عن حماد، ولفظ الترمذي بمثل لفظ الإمام أحمد المتقدم، ولفظ النسائي: «**كل مسكر خمر**».

قال الترمذي: ((حديث حسن صحيح)).

وأخرجه ابن أبي الدنيا في "ذم المسكر" (ح١٤) عن محمد بن سليمان الأسدي عن حماد، بمثل رواية الإمام أحمد المتقدمة.

وأخرجه النسائي (ح٥٥٨٦) عن الحسين بن منصور، عن أحمد بن حنبل، عن عبد الرحمن ابن مهدي عن حماد، به بلفظه. قال النسائي: ((قال الحسين: قال أحمد: وهذا حديث صحيح)).

وأخرجه أبو عوانة في "مسنده" (ح٧٩٦٣)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١/٢٥٢و١٥/٢٩٥) من طريق سليمان بن داود العتكي عن حماد، بمثل رواية الإمام أحمد المتقدمة.

وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٦٤٤١) عن محمد بن إدريس المكي عن القعنبي عن حماد، به بمثله.

وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (ح٥٣٦٦) عن الحسن بن سفيان عن إبراهيم بن الحسن العلاف عن حماد، بمثل رواية الإمام أحمد المتقدمة.

وأخرجه الدارقطني في "سننه" (ح٤٦١٦) من طريق خلف بن هشام عن حماد، بمثل رواية الإمام أحمد المتقدمة.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٥/٤) من طريق أحمد بن إبراهيم الموصلي عن حماد، به بلفظه.

جميعهم (يونس بن محمد، أبو الربيع الزهراني، ابن المبارك، أبو كامل الجحدري، محمد بن عيسى بن الطباع، يحيى بن دُرُسْتَ البصري، محمد بن سليمان الأسدي، عبد الرحمن بن مهدي، سليمان بن داود العتكي، القعنبي، إبراهيم بن الحسن العلاف، خلف بن هشام، أحمد ابن إبراهيم الموصلي) عن حماد مرفوعاً، إلا أن سليمان بن حرب خالف أصحاب حماد فرواه عنه موقوفاً، أخرجه من طريقه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٦٤٤٢) عن محمد بن إدريس المكي عن سليمان بن حرب، به.

قال ابن أبي حاتم في "العلل" (س١٥٦٢): ((سألت أبي عن حديث رواه سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قوله: كل مسكر حرام، قال أبي: حدثناه أبو الربيع الزهراني عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قال أبي: هذا أصح مرفوع، كذا رواه ابن المبارك عن حماد بن زيد مرفوع)).

فالمحفوظ عن حماد بن زيد هو المرفوع إذ رواه عامة أصحابه، وبه حكم أبو حاتم.

(٢/أ) وابن جريج: أخرجه من طريقه النسائي (ح٥٥٨٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٦٤٣٩)، والطبراني في "الأوسط" (ح٣٩٦٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/٢٧) من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج عن أيوب، به بلفظه.

قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا عبد المجيد، ورواه الناس عن ابن جريج عن موسى بن عقبة)).

وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد[1] لا يحتج به على انفراده، وكان أثبت الناس في

---

(١) ضعفه محمد بن يحيى بن أبي عمر، وابن سعد. "ضعفاء العقيلي" (٩٦/٣)، و"الكامل في ضعفاء الرجال" (٣٤٥/٥). وقال البخاري: ((كان يرى الإرجاء. كان الحميدي يتكلم فيه)). "الضعفاء الصغير" (ص٧٨). وقال الآجري عن أبي داود: ((ثقة، حدثنا عنه أحمد، ويحيى بن معين)). "ميزان الاعتدال" (٣٩٠/٤). وقال النسائي: ((ثقة))، وقال في موضع آخر: ((ليس به بأس)). "الجرح والتعديل" (٦٤/٦)، والموضع السابق من "الكامل". وقال أبو حاتم الرازي: ((ليس بالقوي، يكتب حديثه)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال ابن حبان:

ابن جريج، لكن تابع عبد المجيد في روايته عن ابن جريج عبد الرزاق، أخرجه من طريقه الدارقطني في "سننه" (ح٤٦٢٠) عن محمد بن نوح عن إسحاق بن الضَّيْف عن عبد الرزاق عن ابن جريج، به بلفظه.

وإسناده إلى عبد الرزاق حسن؛ فمحمد بن نوح الجُنْدَيْسَابوري؛ ((ثقة ثبت))، "سير أعلام النبلاء" (٣٤/١٥)، وإسحاق بن الضيف الباهلي؛ قال عنه أبو زرعة: ((صدوق))، "تهذيب الكمال" (٤٣٧/٢).

(أ/٣) وعمر بن المغيرة: أخرجه من طريقه الطبراني في "الأوسط" (ح٣١٥٩و٣٢٣١)، عن بكر عن عبد الله بن يوسف عن عمر بن المغيرة عن أيوب، به ولفظه: «**كل مسكر حرام**».

قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن عمر بن المغيرة إلا عبد الله بن يوسف)).

(أ/٤) وشعبة: أخرجه من طريقه ابن عدي في "الكامل" (٥٠٣/٢) من طريق محمد بن مالك العنزي عن الحكم بن عبد الله عن شعبة عن أيوب، به بلفظه.

قال ابن عدي: ((وهذا حديث عن شعبة غريب المتن والإسناد... وإنما ذكر الحكم بهذه المناكير التي يرويها الذي لا يتابعه عليه أحد)).

(أ/٥) ويحيى بن راشد: أخرجه من طريقه ابن عدي في "الكامل" (٤٩/٩) من طريق ضمرة بن ربيعة عن يحيى بن راشد عن، به بلفظه.

(أ/٦) مِسعر بن كِدام: أخرجه من طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٢٣٠/٧) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق عن مسعر عن أيوب، به ولفظه: «**كل مسكر حرام**».

قال أبو نعيم: ((تفرد به إسحاق عن مسعر، ولا أعرف له عن أيوب غيره)).

وأخرجه أبو نعيم أيضا في "الحلية" (٢٦٥/٧)؛ وفي "ذكر أخبار أصبهان (٢٠٢/٢) من طريق العلاء بن مسلمة الرَّوَّاس عن جعفر بن عون عن مسعر عن نافع، به ولفظه: «**كل**

((منكر الحديث جداً، يقلب الأخبار، ويروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك)). "المجروحين" (١٦٠/٢). وقال الدارقطني: ((لا يحتج به، ويعتبر به))، وقال أيضاً :((كان أثبت الناس في ابن جريج)). "سؤالات البرقاني" (ص٤٧)، والموضع السابق من "الكامل". وقال ابن عدي: ((وعامة ما أنكر عليه الإرجاء)). الموضع السابق من "الكامل". وقال أبو أحمد الحاكم: ((ليس بالمتين عندهم)). وقال أبو عبد الله الحاكم: ((هو ممن سكتوا عنه)). الموضع السابق من "ميزان الاعتدال". وقال الخليلي :((ثقة، ولكنه أخطأ في أحاديث)). "الإرشاد" (٢٣٣/١). وقال ابن حجر: ((صدوق يخطئ، وكان مرجئاً، أفرط ابن حبان فقال: متروك)). "تقريب التهذيب" (ص٣٦١).

مسكر خمر». قال أبو نعيم: ((غريب من حديث مسعر، تفرد به العلاء عن جعفر))، والعلاء بن مسلمة متهم بالكذب. "ديوان الضعفاء والمتروكين" (ص٢١٨).

ب/ والليث بن سعد واختلف عليه من وجهين:

(١) (الليث عن نافع برفع قوله: «**كل مسكر حرام**». ووقف قوله: (كل مسكر خمر) على ابن عمر ﵄)، وقد رواه على هذا الوجه إسماعيل بن علية، أخرجه من طريقه ابن أبي شيبة (ح٢٤٠٨٩) عن ابن علية، به.

(٢) (الليث عن نافع برفع الحديث بشقيه)، أخرجه من طريقه الفريابي في "كتاب الصيام" (ح٢٣) عن عمرو بن علي.

والدارقطني في "سننه" (ح٤٦٢٥) عن علي بن عبد الله بن مبشر عن أبي الأشعث. كلاهما - عمرو؛ وأبو الأشعث - عن معتمر بن سليمان عن الليث، به بلفظه.

وإسماعيل بن عُلَيَّة[1] وإن كان أوثق من معتمر بن سليمان[2] فلعل رواية معتمر أرجح لموافقتها رواية أكثر أصحاب نافع.

ج/ وموسى بن عقبة: أخرجه من طريقه أحمد في "مسنده" (ح٤٨٣٠)، وفي كتاب "الأشربة" (ح١٨٩)، ومسلم (ح٢٠٠٣)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٧٩٥٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٧٨٣٥) كلهم من طريق روح بن عبادة عن ابن جريج عن موسى بن عقبة، به بنحوه.

وأخرجه أحمد في "مسنده" (ح٦١٧٩)، ومسلم (ح٢٠٠٣) من طريق عبد العزيز بن المطلب عن موسى بن عقبة، به بلفظه.

د/ وعبيد الله بن عمر: أخرجه من طريقه أحمد في "مسنده" (ح٤٦٤٥)، وفي كتاب "الأشربة" (ح١٩٥)، ومسلم (ح٢٠٠٣)، والطرسوسي في "مسند عبد الله بن عمر" (ح٤٢)، والفريابي في "كتاب الصيام" (ح٢١-٢٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (ح٨٥٧)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٧٩٥٨و٧٩٥٩)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٥٣٥٤)، والطبراني

---

(١) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، مولاهم أبو بشر البصري، المعروف بابن علية ((ثقة حافظ)). "تقريب التهذيب" (ص١٠٥).

(٢) صدوق يخطئ من حفظه، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة، رأسٌ في العلم، تقدم (ص٣٣٨).

في "الصغير" (ح١٤٣)، والدارقطني في "سننه" (ح٤٦٢٦و٤٦٢٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٧٨٣٦)، وفي "شعب الإيمان" (ح٥١٨٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٥/٥و٦٦).

هـ/ ومحمد بن عجلان: أخرجه من طريقه أحمد في "مسنده" (ح٦٢١٨و٦٢١٩)، والطرسوسي في "مسند عبد الله بن عمر" (ح٥٤)، والنسائي (ح٥٥٨٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٦٤٤٠)، وابن الأعرابي في "المعجم" (ح٢٢٤٢)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٥٣٦٨و٥٣٧٥)، والدارقطني في "سننه" (ح٤٦٢٣)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٩٦/١٥).

و/ وأبو معشر نَجِيح بن عبد الرحمن: أخرجه من طريقه أحمد في "الأشربة" (ح٧٥) ولفظه: «**كل مسكر خمر، وما أسكر كثيره فقليله حرام**».

وأبو يعلى في مسنده (ح٥٨١٦)، وابن عدي في الكامل (٢٤٠/٦) به، بلفظه. والخطيب في تاريخ بغداد (٣٢٧/٣) بمثل لفظ أحمد.

والظاهر والله أعلم أن زيادة: «**وما أسكر كثيره فقليله حرام**». وهم من أبي معشر؛ فهو ضعيف واختلط. "تهذيب الكمال" ٣٢٢/٢٩، "المغني في الضعفاء" (٦٩٤/٢)، و"تقريب التهذيب" (ص٩٩٨)

ز/ وابن أبي ذئب: فأخرجه من طريقه الطبراني في "الأوسط" (ح٤٨٠٤) عن عبيد بن محمد الكَشْوَري عن عبد السلام بن إلياس الصنعاني عن بكر ابن الشَّرُود عن ابن أبي ذئب، به بلفظ: «**كل مسكر خمر، وما أسكر كثيره فقليله حرام**».

قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن مالك وابن أبي ذئب إلا بكر بن الشَّرُود)).

وبكر بن عبد الله بن الشَّرُود متهم. "المغني في الضعفاء" (١١٣/١)، "لسان الميزان" (٣٤٦/٢)، وقد رواه عن ابن أبي ذئب – هنا –، وعن مالك؛ وعبد الله بن عمر العمري – كما سيأتي – بزيادة: «**وما أسكر كثيره فقليله حرام**».

ح/ وعبد الواحد بن قيس: أخرجه من طريقه الطبراني في "الصغير" (ح٥٤٦ و٩٢٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢٣/١٧) به، ولفظه: «**كل مسكر خمر**».

ط/ وأبو بردة عمرو بن يزيد: أخرجه من طريقه ابن عدي في "الكامل" (٢٤٠/٦) به

ولفظه: قال: «**كل مسكر حرام**».

ي/ وإبراهيم الصائغ والأَجْلَح بن عبد الله: أخرجه من طريقهما الدارقطني في "سننه" (ح٤٦٢١و٤٦٢٢)، وأبو نعيم في "ذكر أخبار أصبهان" (١٧٢/١) به بلفظه.

ك/ وعكرمة بن عمار: أخرجه من طريقه الدارقطني في "سننه" (ح٤٦٢٩) به ولفظه: «**كل مسكر خمر**».

ل/ وأبو يحيى الأنصاري: ذكر ابن أبي حاتم في "العلل" (س١٥٥٦) أن محمد بن القاسم الأسدي رواه عنه، به ولفظه: «**كل مسكر حرام**».

قال ابن أبي حاتم: ((قلت لأبي: من أبو يحيى هذا؟، قال: هو مجهول)).

(٢) نافع عن ابن عمر موقوفاً، وقد رواه عنه على هذا الوجه:

مالك، وعبد الله بن عمر العمري – واختلف عنهما –.

أما **مالك** فاختلف عنه من وجهين:

١/ (الوقف)، وقد رواه عنه على هذا الوجه:

عبد الله بن وهب، والشافعي، وعبد الرزاق، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو مصعب الزهري – في روايته للموطأ –، وعبد الرحمن بن القاسم، ومحمد بن مالك بن أنس.

أما عبد الله بن وهب[1]: فرواه عنه في "موطئه" (ح٣٦).

وأما الشافعي[2]: فرواه عنه في "الأم" (١٨٠/٦)؛ وفي "المسند" المنسوب إليه (ص٢٨٤).

وأما عبد الرزاق[3]: فرواه عنه في "المصنف" (ح١٧٠٠٤).

وأما عبد الرحمن بن مهدي[4]: فرواه عنه أحمد في كتاب "الأشربة" (ح١٧٤).

وأما أبو مصعب الزهري[5]: فرواه عنه في "الموطأ" (ح١٨٤٤).

وأما عبد الرحمن بن القاسم[6]: فأخرجه من طريقه النسائي (ح٥٧٠٢).

---

(١) ثقة حافظ، تقدم (ص١٢٧).

(٢) ((رأس الطبقة التاسعة، وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين)). "التقريب" (ص٤٦٧).

(٣) تقدم توثيقه (ص١١٨).

(٤) ثقة ثبت حافظ ، تقدم (ص٣٦٥).

(٥) صدوق، تقدم (ص١٢٨).

(٦) ثقة جليل، تقدم (ص١٢٨).

وأما محمد بن مالك بن أنس: فأخرجه من طريقه ابن الأخضر في "العمدة من الفوائد والآثار الصحاح والغرائب في مشيخة شُهْدة" (ح٣٢) من طريق دعلج بن أحمد السجستاني عن أحمد بن محمد بن الأزهر عن أحمد بن محمد بن مالك بن أنس عن أبيه، به ولفظه: «**كل مسكر خمر**».

قال دعلج: ((ولا أعلم لمحمد بن مالك بن أنس حديثاً غير هذا)).

٢/ (الرفع)، وقد رواه عنه على هذا الوجه:

بكر بن عبد الله بن الشَّرُود، وخالد بن مخلد القَطْواني، وعبد الملك بن عبد العزيز الماجِشُون، وإبراهيم بن يوسف البلخي، وروح بن عبادة، وعبد الله بن نافع، وعصام بن يوسف البلخي، ومَعْن بن عيسى القزاز.

أما بكر بن عبد الله بن الشَّرُود: فأخرجه من طريقه خيثمة بن سليمان الأطرابلسي في "المنتخب من فوائده" (ص٧٣)، والطبراني في "الأوسط" (ح٤٨٠٤)، ولفظه: «**كل مسكر خمر، وما أسكر كثيره فقليله حرام**».

قال الطبراني: (((لم يرو هذا الحديث عن مالك وابن أبي ذئب إلا بكر بن الشَّرُود)).

وأما خالد بن مخلد القَطْواني: فأخرجه من طريقه ابن عدي في "الكامل" (٣/٤٦٤).

وأما عبد الملك بن عبد العزيز الماجِشُون: فأخرجه من طريقه أبو القاسم الجوهري في "مسند الموطأ" (ح٦٩٦).

وأما إبراهيم بن يوسف البلخي: فأخرجه من طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٦/٣٥٢).

وأما روح بن عبادة: فأخرجه من طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (ح ١٧٨٣٧)، وابن الأخضر في "العمدة من الفوائد والآثار الصحاح والغرائب في مشيخة شَهْدة" (ح٣٣).

قال البيهقي: ((قال أحمد – هو ابن محمد بن الصَّبَّاح الدولابي -: هكذا حدثنا به روح مرفوعاً)).

وأما عبد الله بن نافع[1]: فأخرجه من طريقه الخطيب في "تلخيص المتشابه في الرسم"

---

(١) لم يتبين لي جزماً هل هو ابن نافع بن ثابت بن عبد الله بن الزبير أو ابن أبي نافع الصائغ؟ فكلاهما مدنيان يرويان عن مالك؛ والراوي عن عبد الله بن نافع هنا وهو شعيث بن يحيى لم أقف له على ترجمة؛ حاشا ذكر الخطيب له في "تلخيص المتشابه في الرسم" (٤٧٣/١) وأنه يروي عن عبد الله بن نافع المدني.

(٤٧٣/١) من طريق أبي الفضل شعيث بن يحيى الشعيثي عن عبد الله بن نافع، به ولفظه: «**كل مسكر خمر، قليله وكثيره سواء**».

وأما عصام بن يوسف البلخي[1]: فذكره عنه ابن عدي في "الكامل" (٤٦٤/٣).

وأما مَعْن بن عيسى القزاز: فذكره عنه الجوهري في "مسند الموطأ" (ص٥٣٣)، وابن عبد البر في "التقصي" (ص٢٦٦)، وأبو العباس الداني في "الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ" (٤٠٤/٤)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (٢٨٨/٩)، ولم أقف على من خرجه من طريقه.

والصحيح عن مالك الوقف كما ذكر ذلك الخليلي في "الإرشاد" (٩٣٧/٣) وأبو العباس الداني في "الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ" (٤٠٤/٤)، حيث إن رواته عن مالك كلهم ثقات أثبات سوى محمد بن مالك بن أنس فلم أقف له على ترجمة.

أما رواة الرفع فبكر بن عبد الله بن الشرود متهم كما تقدم قريباً.

وأما خالد بن مخلد القَطْواني فهو صدوق يتشيع وله مناكير؛ وقد ساق ابن عدي عشرة أحاديث من مناكيره منها هذا الحديث."الكامل" (٤٦٢/٣)، "ميزان الاعتدال" (٦٤٠/١)، "تقريب التهذيب" (ص٢٩١).

وأما عبد الملك بن عبد العزيز الماجِشُون فهو رأس في الفقه، لكنه صدوق يخطئ."تهذيب الكمال" (٣٥٨/١٨)، "الكاشف" (٦٦٧/١)، "تقريب التهذيب" (ص٦٢٤).

وأما إبراهيم بن يوسف البلخي فثقة."ميزان الاعتدال" (٧٦/١).

وكذا روح بن عبادة القيسي."تقريب التهذيب" (ص٣٢٩).

وأما عبد الله بن نافع: فسواء كان ابن ثابت الزبيري أو ابن أبي نافع الصائغ فهما ثقتان إلا أن في حفظ ابن أبي نافع شئ[2]؛ لكن الراوي عنه وهو شعيث بن يحيى لم أقف له على ترجمة.

وأما عصام بن يوسف البلخي فهو صدوق."لسان الميزان" (٤٣٦/٥).

وأما مَعْن بن عيسى القزاز: ثقة ثبت، أثبت أصحاب مالك وأتقنهم، تقدم (ص١٢٨).

---

(١) وهو أخو إبراهيم بن يوسف البلخي المتقدم كما نص على ذلك الخليلي.

(٢) "الكاشف" (٦٠٢/١)، "تهذيب التهذيب" (٢٦٧/٣ و٢٦٨).

وأما **عبد الله بن عمر العمري**، فاختلف عنه من وجهين:

١/ (الوقف)، وقد رواه عنه على هذا الوجه عبد الرزاق في "مصنفه" (ح١٧٠٠٤).

٢/ (الرفع)، وقد رواه عنه على هذا الوجه: بكر بن عبد الله بن الشَّرُود، ونوح بن ميمون البغدادي.

أما بكر بن عبد الله بن الشَّرُود: فأخرجه خيثمة بن سليمان الأطرابلسي في "المنتخب من فوائده" (ص٧٣)، والطبراني في "الأوسط" (ح٤٨٠٤)، ولفظه: «**كل مسكر خمر وما أسكر كثيره فقليله حرام**». وكما تقدم قريباً بأن زيادة «**وما أسكر كثيره فقليله حرام**». منكرة؛ تفرد بها بكر بن عبد الله بن الشَّرُود وهو متهم.

قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن مالك وابن أبي ذئب إلا بكر بن الشَّرُود)).

وأما نوح بن ميمون: فأخرجه من طريقه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣١٨/١٣)، به بنحوه.

ويبدو أن عبد الله بن عمر - وهو ضعيف[1] - قد اضطرب فيه؛ حيث روى الوجهين عنه ثقتان: وهما عبد الرزاق ونوح بن ميمون البغدادي[2].

وأما بكر بن الشَّرُود فمتهم -كما تقدم -.

ثالثا: سالم بن عبد الله: أخرجه من طريقه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٣٣/٤)، والنسائي (ح٥٧٠٣)، وابن ماجه (ح٣٣٨٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٥٤٦٧)، والطبراني في "الكبير" (ح١٣١٥٧و١٣٢١٢و١٣٢١٣و١٣٢٢٥)، و"الأوسط" (ح٧٩٣٩)، وفي "مسند الشاميين" (ح٨٧٦)، وابن عدي في "الكامل" (٨٨/٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣٣٦/٨)، وأبو بكر بن مردويه في "جزء فيه أحاديث أبي محمد بن حيان" (ح١٠٧) بألفاظ مختلفة.

رابعاً: أبو حازم سلمة بن دينار: تفرد به عنه أبو يحيى زكريا بن منظور المدني، وقد اختلف عليه من وجهين:

الأول: (زكريا بن منظور عن أبي حازم عن ابن عمر).

---

(١) ينظر: "تهذيب الكمال" (٣٢٧/١٥)، "تقريب التهذيب" (ص٥٢٨).

(٢) ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص٥٦٧).

وقد رواه عنه على هذا الوجه إبراهيم بن المنذر الحِزامي، أخرجه من طريقه ابن ماجه (ح٣٣٩٢)، وابن أبي حاتم في "العلل" (س١٥٦٧) عن أبيه، كلاهما – ابن ماجه، وأبو حاتم – عن إبراهيم بن المنذر، به، ولفظ ابن ماجه: «**كل مسكر حرام وما أسكر كثيره فقليله حرام**».

الثاني: (زكريا بن منظور عن أبي حازم عن نافع عن ابن عمر).

وقد رواه على هذا الوجه يعقوب بن حميد بن كاسب المدني[1]، وموسى بن مروان الرَّقي، وداود بن سليمان بن حفص الطرسوسي، ويعقوب بن كعب الحلبي.

أما يعقوب بن حميد، وموسى بن مروان، وداود بن سليمان: فأخرجه من طريقهم ابن عدي في "الكامل" (١٦٩/٤–١٧٠) ثلاثتهم عن زكريا بن منظور، به ولفظه: «**كل مسكر حرام**». زاد يعقوب وداود: «**فما أسكر كثيره فالقطرة منه حرام**».

قال ابن عدي: ((لا يرويه أحد عن أبي حازم غير زكريا بن منظور)).

وأما يعقوب بن كعب: فذكره عنه ابن أبي حاتم في "العلل" (س١٥٦٧)، به ولفظه: «**كل مسكر حرام**».

والظاهر – والله أعلم – أن علته زكريا بن منظور فهو ضعيف[2]، على أن أبا حاتم رجح رواية إبراهيم بن المنذر عنه فقال في الموضع السابق من "العلل": ((وهذا عندي أصح بلا نافع)).

خامساً: طاوس بن كيسان: رواه عنه ابنه عبد الله، واختلف عليه من وجهين:

الأول: (عبد الله بن طاوس عن أبيه عن النبي ﷺ، مرسلاً).

وقد رواه عنه على هذا الوجه: عبد الملك بن جريج[3]، ومعمر[4]، وسفيان بن عيينة[5].

---

(١) وقع في "الكامل" (١٦٩/٤): (يعقوب بن حميد الحلبي)، وهو وهم إما في اسم الأب أو النسبة، وذلك أن الحلبي هو ابن كعب – وروايته عند ابن أبي حاتم كما سيأتي –، وأما ابن حميد فمدني سكن مكة. (ينظر: "تهذيب التهذيب" (٢٣٥/٦ و٢٤١).

(٢) ينظر: "مختصر الكامل" (ص٣٥٠)، "ديوان الضعفاء" (ص١٠٩)، "تقريب التهذيب" (ص٣٣٩).

(٣) ثقة إذا صرَّح بالسماع، ضعيف فيما عدا ذلك، لأنه من المشهورين بالتدليس. تقدم (ص١٢٣).

(٤) ثقة، تقدم (ص١١٨).

(٥) ((ثقة ثبت حافظ إمام)). "الكاشف" (٤٤٩/١). ربما دلس عن الثقات. تقريب التهذيب (ص٢٤٥).

أما ابن جريج ومعمر: فرواه عنهما عبد الرزاق في "المصنف: (ح١٧٠٠١) عن ابن طاوس عن أبيه أن النبي ﷺ تلا آية الخمر وهو يخـطب الناس على المنبر، فـقال رجـل: فكيف بالمِزْر يا رسول الله؟، قال: «**وما المِزْر؟**». قال: شراب يصنع من الحب، قال: «**يُسكر؟**». قال: نعم، قال: «**كل شراب مسكر حرام**».

وأما سفيان بن عيينة: فأخرجه من طريقه البيهقي في السنن الكبرى (ح١٧٨٢٧) من طريق أبي سعيد بن الأعرابي عن سعدان بن نصر عن سفيان بن عيينة، بنحو حديث عبد الرزاق إلا أنه قال: (فقام إليه أبو وهب الجيشاني فسأله عن المِزْر...). قال البيهقي: ((هكذا جاء مرسلاً)).

الثاني: (عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً).

وقد رواه على هذا الوجه إبراهيم بن نافع، أخرجه من طريقه النسائي (ح٥٦٠٨) عن أبي بكر بن علي، عن نصر بن علي، عن أبيه، عن إبراهيم بن نافع، به ولفظه: ((خطب رسول الله ﷺ فذكر آية الخمر، فقال رجل: يا رسول الله أرأيت المِزْر؟، قال: «**وما المِزْر؟**». قال: حبة تصنع باليمن، قال: «**تُسكر؟**». قال: نعم، قال: «**كل مسكر حرام**»)).

وذكره ابن أبي حاتم في العلل (س١٥٦٤)، بمثل رواية النسائي. ثم قال ابن أبي حاتم: ((قال أبي: هذا حديث منكر لا يحتمل عندي أن يكون من حديث ابن عمر، وبعبد الله بن عمرو أشبه)).

والظاهر - والله أعلم - رجحان الوجه الأول حيث رواه عن ابن طاوس ثلاثة أئمة مشهورين، وأما الوجه الثاني فقد تفرد به إبراهيم بن نافع المخزومي وهو وإن كان ثقة ثبتاً[(١)] إلا أن حديثه هذا شاذ لمخالفته فيه الثقات.

<u>**سادساً: المغيرة بن مسلم الأزرق**</u>: أخرجه من طريقه الخليلي في "الإرشاد" (٨٩٠/٣) من طريق محمد بن إسماعيل البخاري عن عبد الله بن عثمان عبدان عن أبيه عن شعبة عن المغيرة، به ولفظه: «**كل مسكر حرام**».

قال الخليلي: ((ليس هذا بالبصرة من حديث شعبة، وهو من نسخة يرويها عبدان عن أبيه عن شعبة)).

---

(١) ينظر: "تهذيب الكمال" (٢٢٧/٢)، "الكاشف" (٢٢٦/١).

سابعاً: زيد بن أسلم وأبو الزناد: ذكره عنهما ابن أبي حاتم في "العلل" (س١٥٥٦) قال: ((وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن القاسم الأسدي حدثنا أبو يحيى الأنصاري المديني الأعور عن نافع وزيد بن أسلم وأبي الزناد كلهم عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**كل مسكر حرام**». قلت لأبي: من أبو يحيى هذا؟، قال: هو مجهول، وأبو الزناد لم يدرك ابن عمر)).

الوجه الثاني: عن ابن عمر رضي الله عنهما **(الوقف).**

وقد رواه على هذا الوجه: همام بن منبه، ومحمد بن سيرين، ومغيرة بن مخلد.

أما همام بن منبه: فأخرجه من طريقه عبد الرزاق في "مصنفه" (ح١٧٠٠٨) عن عقيل بن معقل عن همام بن منبه قال: ((سألت ابن عمر عن النبيذ فقلت: يا أبا عبد الرحمن هذا الشراب ما تقول فيه؟، قال: كل مسكر حرام، قال: قلت: فإن شربت من الخمر فلم أسكر؟، فقال: أف أف وما بال الخمر، وغضب. قال: فتركته حتى انبسط – أو قال: أسفر وجهه؛ أو قال: حدث من كان حوله – فقلت: يا أبا عبد الرحمن إنك بقية من قد عرفت، وقد يأتي الراكب فيسألك عن الشيء فيأخذ بذنب الكلمة يضرب بها في الآفاق، يقول: قال ابن عمر كذا وكذا، قال: أعراقي أنت؟ قلت: لا، قال: فممن أنت؟ قلت: من أهل اليمن، قال: أما الخمر فحرام لا سبيل إليها؛ وأما ما سواها من الأشربة فكل مسكر حرام)).

وأما محمد بن سيرين: فأخرجه من طريقه أحمد في "مسنده" (ح٥٨٢٠) عن عفان عن همام – هو ابن يحيى – أنه قال لمحمد بن عمرو: ((إن أصحابنا حدثونا عن ابن سيرين عن ابن عمر، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ)).

وأما مغيرة بن مخلد: فأخرجه من طريقه أحمد في "الأشربة" (ح٢٢٢) عن روح عن سعيد عن مغيرة بن مخلد قال: ((سمعت ابن عمر يقول في الطلاء: كل مسكر حرام)).

الخلاصة

هذا الحديث يرويه ابن عمر رضي الله عنه وقد اختلف عليه في رفعه ووقفه وعلى بعض من دونه:

الوجه الأول: (الرفع)، وقد رواه على هذا الوجه:

أولاً: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف – في الراجح عنه –، وهو إمام مشهور.

ثانياً: نافع مولى ابن عمر[(١)]، وهو إمام مشهور، وقد اختلف عليه فيه رفعاً ووقفاً، فرفعه: أيوب السختياني[(٢)]، والليث بن سعد[(٣)]، وموسى بن عقبة[(٤)]، وعبيد الله بن عمر[(٥)]؛ وكلهم أئمة ثقات أثبات.

ومحمد بن عجلان؛ صدوق إلا أن حديث أبي هريرة اختلط عليه، تقدم (ص١٠٧).

وأبو معشر نَجِيح بن عبد الرحمن المدني؛ وهو ضعيف اختلط.

ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب؛ وهو ثقة ثبت "تهذيب التهذيب" (١٨٢/٥).

وعبد الواحد بن قيس السلمي؛ وهو صدوق يخطئ وله مناكير "تهذيب الكمال" ٤٦٩/١٨، "ميزان الاعتدال" ٦٧٥/٢، "تقريب التهذيب" (ص٦٣١).

وأبو بردة عمرو بن يزيد الكوفي؛ وهو ضعيف "تهذيب التهذيب" (٣٧٤/٤).

وإبراهيم بن ميمون الصائغ؛ وهو صدوق. "تهذيب الكمال" (٢٢٣/٢)، "تقريب التهذيب" (ص١١٧).

والأَجْلَح بن عبد الله الكِندي؛ وهو صدوق شيعي. "تهذيب الكمال" (٢٧٥/٢)، "المغني في الضعفاء" (٣٢/١).

وعكرمة بن عمار اليمامي؛ وهو ثقة إلا في يحيى بن كثير فمضطرب. "الكاشف" (٣٣/٢)، "تهذيب التهذيب" (١٥٩/٤).

---

(١) ((ثقة ثبت فقيه مشهور)). "التقريب" (ص٥٥٩).

(٢) ((ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد)). "التقريب" (ص١١٧).

(٣) ثقة، ثبت، فقيه، إمام، مشهور، تقدم (ص١٩١).

(٤) هو موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي الأسدي المطرفي أبو محمد المدني مولى آل الزبير، كان مالك بن أنس إذا قيل له: مغازي من نكتب ؟ قال: ((عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثقة)). "الجرح والتعديل" (١٥٤/٨). وقال أحمد، ويحيى، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي: ((ثقة)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل"، و"معرفة الثقات" (٣٠٥/٢)، و"تهذيب الكمال" (١١٥/٢٩)، و"تهذيب التهذيب" (٣٢٢/١٠). وقال الذهبي: ((روى إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، عن يحيى بن معين قال: ليس موسى بن عقبة في نافع مثل عبيد الله بن عمر ومالك. فليحمل هذا التضعيف على معنى أنه ليس هو في القوة عن نافع كمالك، ولا عبيد الله. قلت: احتج الشيخان بموسى بن عقبة، عن نافع ولله الحمد. قلنا: ثقة وأوثق منه، فهذا من هذا الضرب)). "سير أعلام النبلاء" (١١٧/٦) بتصرف يسير. وقال ابن حجر: ((ثقة فقيه إمام في المغازي)). "تقريب التهذيب" (ص٥٥٢).

(٥) ((ثقة ثبت، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها)). "التقريب" (ص٣٧٣).

وأبو يحيى الأنصاري المديني؛ وهو مجهول كما قال أبو حاتم، تقدم قوله قريباً.

ووقفه مالك - في الراجح عنه -.

واضطرب فيه عبد الله بن عمر العمري؛ وهو ضعيف - كما تقدم - فحدث به مرة مرفوعاً ومرة موقوفاً.

والراجح عن نافع هو الرفع؛ لكثرة من رواه عنه من الثقات وغيرهم.

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٥٤/١) بعد ذكر وقف مالك له عن نافع: ((الحديث ثابت مرفوع لا يضره تقصير من قصر في رفعه لرفع الحفاظ الأثبات له، ولاجتماع الجماعة من رواة نافع على رفعه)).

وقال أيضاً في "التمهيد" (٢٩٥/١٥): ((قد روي مرفوعاً من حديث نافع من نقل الثقات الحفاظ الأثبات ولا يقال مثله من جهة الرأي وما أعلم أحداً من أصحاب نافع أوقفه غير مالك والله أعلم)).

ثالثاً: سالم بن عبد الله؛ وهو إمام مشهور. "سير أعلام النبلاء" (٤٥٧/٤).

رابعاً: أبو حازم سلمة بن دينار المدني؛ وهو ثقة "تقريب التهذيب" (ص٣٩٩)، لكن تفرد به عنه زكريا بن منظور المدني وهو ضعيف.

خامساً: طاوس بن كيسان اليماني؛ وهو إمام مشهور "الكاشف" (٥١٢/١)، لكن الراجح عنه إرساله.

سادساً: المغيرة بن مسلم الأزرق، ذكره أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (١٥٧/٢و٥١٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وإنما قال: ((حدث عنه الثوري وشعبة)).

سابعاً: زيد بن أسلم المدني، وهو ثقة ثبت "تهذيب الكمال" (١٢/١٠)، لكن الراوي عنه أبويحيى الأنصاري المديني؛ وهو مجهول - كما تقدم -.

ثامناً: أبو الزناد عبد الله بن ذكوان؛ وهو ثقة ثبت "تهذيب التهذيب" (١٢٧/٣) لكنه لم يدرك ابن عمر كما نص على ذلك أبو حاتم في "العلل" (س١١٦٦)، والراوي عنه أبو يحيى الأنصاري المديني؛ وهو مجهول.

ومما تقدم يتبين أنه لا يثبت من الروايات المتقدمة إلا رواية أبي سلمة، ونافع، وسالم.

الوجه الثاني: (الوقف)، وقد رواه على هذا الوجه:

أولاً: همام بن منبه اليماني، وهو ثقة "تقريب التهذيب" (ص١٠٢٤).

ثانياً: محمد بن سيرين، وهو إمام مشهور "سير أعلام النبلاء" (٤/٦٠٦)، لكن الطريق إليه ضعيف لإبهام همام بن يحيى الواسطة بينه وبينه.

ثالثاً: مغيرة بن مخلد؛ ولم أقف له على ترجمة.

ومما تقدم يظهر - والله أعلم - رجحان وجه الرفع؛ إذ هو رواية الأكثر عن ابن عمر ﵄ منهم أثبت الناس فيه وأقربهم إليه سالم ونافع، على أن رواية همام الموقوفة إنما كانت من ابن عمر ﵄ على وجه الفتوى كما هو ظاهر من السياق.

وأما رواية محمد بن سيرين فعلى فرض ثبوتها فإن ابن سيرين كان من عادته وقف المرفوعات "علل الدارقطني" ٩/١٦٠، "شرح علل الترمذي" (٢/٥١١).

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح، فهو مخرج في "صحيح مسلم".

(٣٦)- قال الخليلي[١]: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة الجعفي الإمام المتفق عليه بلا مدافعة....

أخبرني أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد المخلدي في كتابه أخبرنا أبو حامد الأعمشي الحافظ قال: كنا عند محمد بن إسماعيل البخاري بنيسابور، فجاء مسلم بن الحجاج فسأله عن حديث عبيد الله بن عمر عن أبي الزبير عن جابر: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية ومعنا أبوعبيدة.. فساق الحديث بطوله. فقال محمد بن إسماعيل: حدثنا ابن أبي أويس حدثني أخي أبو بكر عن سليمان بن بلال عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر.. القصة بطولها.

فقرأ عليه -يعني على البخاري - إنسان حديث حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة[٢]، حدثني سهيل بن أبي صالح[٣]، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**كفارة المجلس واللغو إذا قام العبد أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا الله، أستغفرك وأتوب إليك**».

فقال له مسلم: في الدنيا أحسن من هذا الحديث !! ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن

---

(١) "الإرشاد" (٩٥٨/٣-٩٦٠).

(٢) ثقة، احتج به الشيخان، تقدم (ص٣٨٥).

(٣) هو سهيل بن أبي صالح السَّمَّان، واسم أبي صالح ذكوان. قال ابن عيينة: ((كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث)). "الجامع" للترمذي (٤٠٠/٢). وثقه ابن سعد، والعجلي. "تهذيب الكمال" (٢٢٣/١٢)، و"معرفة الثقات" (٤٤٠/١). وقال ابن معين: ((ليس حديثه بحجة)). "الجرح والتعديل" (٢٤٦/٤). وقال مرة: ((صويلح، وفيه لين)). الموضع السابق من "تهذيب الكمال". وقال أحمد: ((ما أصلح حديثه)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال البخاري: ((كان لسهيل أخ فمات فوجد عليه؛ فنسي كثيراً من الحديث)). "تهذيب التهذيب" (٢٣١/٤). وقال أبو حاتم: ((يكتب حديثه، ولا يحتج به)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال النسائي: ((ليس به بأس)). الموضع السابق من "تهذيب الكمال". وقال ابن عدي: ((ولسهيل نسخ، روى عنه الأئمة. وحدث، عن أبيه. وعن جماعة عن أبيه، وهذا يدل على تمييز الرجل؛ كونه ميز ما سمع من أبيه، وما سمع من غير أبيه عنه، وهو عندي: ثبت لا بأس به، مقبول الأخبار)). "الكامل" (٤٤٩/٣). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤١٨/٦) وقال: ((يخطئ)). وذكره ابن شاهين في "الثقات" (ص١٠٨) وقال: ((من المتقين — قلت: كذا في المطبوعة، ولعلها: (المتقنين) -، إنما توقي غلط حديثه ممن يأخذ عنه)). وقال الذهبي: ((صدوق مشهور، ساء حفظه)). وذكر في " الميزان " قول ابن القطان: ((إنه تغير واختلط))، ورد عليه فقال: ((ولا عبرة بقوله)). "ميزان الاعتدال" (٢٤٣/٢). قال ابن حجر: ((صدوق تغير حفظه بآخره)). "تقريب التهذيب" (ص٤٢١). والذي يظهر — والله أعلم — أنه كما قال الحافظان: صدوق، تغير حفظه بآخره.

سهيل، يُعرف بهذا الإسناد حديث في الدنيا؟! فقال محمد بن إسماعيل: إلا إنه معلول!! قال مسلم: لا إله إلا الله! وارتعد !! أخبرني به؟ قال: استر ما ستر الله. هذا حديث جليل روى عن حجاج بن محمد الخَلْقُ، عن ابن جريج. فأَلَحَّ عليه، وقَبَّلَ رأسه، وكاد أن يبكي، فقال: اكتب إن كان ولا بد: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب[١]، حدثنا موسى بن عقبة[٢]، عن عون بن عبد الله[٣] قال: قال رسول الله ﷺ: «**كفارة المجلس** ».

فقال له مسلم: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بين الرفع والوقف، والتدليس.

الحديث مداره على سهيل بن أبي صالح، واختلف عنه على وجهين:

---

(١) هو وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي. قال ابن مهدي: ((كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال)). "تذكرة الحفاظ" (١٧٣/١). وقال ابن سعد: ((كان قد سجن فذهب بصره، وكان ثقة كثير الحديث حجة، وكان يملي من حفظه، وكان أحفظ من أبي عوانة)). "الطبقات الكبرى" (٢٨٧/٧). وقال أبو حاتم: ((ما أنقى حديثه، لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ البصرة، وهو ثقة، ويقال: إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه، ذهب بصره قبل أن يموت، وكان يقال: إنه يخلف حماد بن سلمة في كثرة حديثه عن المدنيين وغيرهم)). "الجرح والتعديل" (٣٤/٩). وقال ابن حجر: ((ثقة ثبت، لكنه تغير قليلاً بآخره)). "تقريب التهذيب" (ص١٠٤٥). ويظهر مما تقدم أن تغيره كان قبيل وفاته —كما قال أبو حاتم –، وهو تغير قليل، كان بسبب ذهاب بصره، ولكنه لم يؤثر على حديثه؛ ولذلك لم يذكره الأئمة بشيء يقدح في حفظه.

(٢) أخطأ الخليلي، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٨/٢) في موضعين من هذه الرواية: فجعلا بدلاً من سهيل بن أبي صالح: موسى بن عقبة، وجعلا الحديث مرسلاً مرفوعاً ! والصواب في هذا الرواية الوقف عن عون بن عبد الله.
وهذا مخالف لرواية البخاري له في "التاريخ الكبير" وفي "الأوسط"، وبقية المصادر التي سأذكرها عند تخريج هذه الرواية، وأشار إلى ذلك المزي في "التحفة" (٤١٩/٩ – ٤٢٠ رقم ١٢٧٥٢)، وفات ابن حجر التنبيه على ذلك في "النكت" (٧٢٠/٢)، وفي "الفتح" (٥٤٥/١٣).

(٣) هو عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله الكوفي. قال أحمد ويحيى بن معين والعجلي والنسائي: ((ثقة)). "معرفة الثقات" (١٩٦/٢)، و"الجرح والتعديل" (٣٨٤/٦)، و"تهذيب الكمال" (٤٥٣/٢٢). وقال ابن سعد: ((كان ثقة كثير الإرسال)). "الطبقات الكبرى" (٦ /٣١٣). وذكر الدارقطني أن روايته عن ابن مسعود مرسلة. "سؤالات البرقاني للدارقطني" (ص٣٨٥). ويقال إن روايته عن الصحابة مرسلة. كان يرى الإرجاء ثم تركه. "سير أعلام النبلاء" (١٠٣/٥)، و"تهذيب التهذيب" (١٥٣/٨). وقال ابن حبان في ثقات التابعين: ((كان من عباد أهل الكوفة وقرائهم)). "الثقات" (٢٦٣/٥).

الوجه الأول: (سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً).

الوجه الثاني: (سهيل بن أبي صالح، عن عون بن عبد الله بن عتبة، موقوفاً).

أما الوجه الأول: (**سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً**).

فرواه موسى بن عقبة، وتفرد به عنه، ابن جريج.

ويرويه عن ابن جريج ثلاثة من الرواة:

الأول: مخلد بن يزيد: أخرج حديثه البخاري في "التاريخ الكبير" (١٠٤/٤)، وفي "التاريخ الأوسط" (٣٣/٢) - ومن طريقه ابن رُشيد الفهري في "السَنَن الأبين" (ص١٤٠) — وابن عساكر في "تاريخه" (٦٩/٥٢) تعليقاً، عن محمد بن سلام، حدثنا مخلد بن يزيد، به، بلفظ: «**من جلس فقال: سبحانك ربنا وبحمدك، فهو كفارة**».

الثاني: حجاج بن محمد الأعور: أخرج حديثه أحمد في " مسنده " (ح١٠٤١٥)، والترمذي (ح٣٤٣٣)، والنسائي في "الكبرى" (ح١٠٢٣٠) - وعنه: ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (ح٤٤٧) - والعقيلي في "الضعفاء" (١٥٦/٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٦٩٥٦)، والطبراني في "الأوسط" (ح٧٧)، وفي "الدعاء" (ح١٩١٤)، والحاكم في "المعرفة" (ص١١٣)، وفي "المستدرك" (ح١٩٦٩)، وتمام في "فوائده" (ح١٧١٥)، والخطيب في "الجامع" (١٣٢/٢)، والبغوي في "شرح السنة" (ح١٣٤٠)، وابن عساكر في " تاريخه" (٥٢/ ٦٩)، والذهبي في "السير" (٣٣٥/٦).

جميعهم من طريق حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**من جلس في مجلس كثر فيه لغطه، فقال قبل أن يقوم: سبحانك ربنا وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك ثم أتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك**».

وجاء عند الترمذي والبغوي بلفظ: «**أشهد**». وفي الأخير: «**إلا كان كفارة لما بينهما**». وعند الحاكم في "المستدرك" بلفظ الجمع، وعند الطبراني في "الأوسط" بلفظ الأمر.

وقال الترمذي: ((هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه)).

الثالث: أبو قرة موسى بن طارق الزَبيدي: أخرج حديثه ابن حبان في "صحيحه" (ح٥٩٤).

ولم يذكر موسى بن عقبة سماعاً من سهيل في جميع الطرق، وقد صرح ابن جريج بالسماع في رواية مخلد وحجاج.

وتابع موسى بن عقبة على هذا الوجه أربعة من الرواة، وهم:

١ إسماعيل بن عياش: أخرج حديثه أحمد في " مسنده" (ح ٨٨١٨) من طريق هيثم بن خارجة، وحميد بن زنجويه في "آداب النبي ﷺ" —كما في "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٢٧٨/٩) — من طريق يحيى بن يحيى، والفريابي في " الذكر" —كما في "النكت" (٧٢٢/٢) و"فتح الباري" لابن حجر (٥٤٥/١٣) — من طريق هشام بن عمار، ثلاثتهم عن إسماعيل بن عياش، به، إلا أنه في رواية يحيى بن يحيى عند ابن زنجويه شك في رفعه، فقال: ((عن أبي هريرة، أظنه قال: عن النبي ﷺ)).

وذكر الدارقطني في "العلل" (٢٠٣/٨) رواية هشام بن عمار لهذا الحديث عن إسماعيل بن عياش.

٢ محمد بن أبي حميد: أخرج حديثه الطبراني في "الدعاء" (ح١٩١٣) من طريق ابن وهب، عنه، عن سهيل بن أبي صالح، به.

٣ عاصم بن عمر و٤- سليمان بن بلال: روى حديثهما الخلعي في "الخلعيات"، مخرجاً من أفراد الدارقطني — كما في " النكت " (٧٢٢/٢) و"فتح الباري" لابن حجر (٥٤٥/١٣) –، من طريق الواقدي، عنهما، عن سهيل، به.

وقد نقد ابن حجر في "النكت" (٧٢٢/٢) هذه المتابعات كلها؛ حيث ذكر قول الترمذي: ((هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه))، ثم قال ابن حجر: ((فهؤلاء أربعة رووه عن سهيل من غير الوجه الذي أخرجه الترمذي، فلعله إنما نفى أن يكون يعرفه من طريق قوية؛ لأن الطرق المذكورة لا يخلو واحد منها من مقال:

أما الأولى: فالواقدي متروك الحديث، وأما الثانية: فإسماعيل بن عياش مضعف في غير روايته عن الشاميين ولو صرح بالتحديث، وأما الثالثة: فمحمد بن أبي حميد — وإن كان مدنياً — لكنه ضعيف أيضاً)). وذكر نحو هذا في "فتح الباري" (٥٤٥/١٣).

وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (س ٢٠٧٨) عن رواية إسماعيل بن عياش: ((ورواه إسماعيل بن عياش هذا الحديث، فقال: حدثني سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، يذكر فيه الخبر.

قال أبي: فما أدري ما هذا نفس إسماعيل ليس براويه عن سهيل، إنما روى عنه أحاديث يسيرة)). فاستنكر أبو حاتم أن يكون هذا الحديث من رواية إسماعيل عن سهيل، وهو ليس معروفاً بالرواية عن سهيل، وإنما روى عنه أحاديث يسيرة ليس هذا منها.

وسأذكر الكلام مفصلاً عن الوجهين عقب تخريج الوجه الثاني إن شاء الله[1].

أما الوجه الثاني: (**سهيل بن أبي صالح، عن عون بن عبد الله بن عتبة، موقوفاً**).

فتفرد بروايته وهيب بن خالد، أخرج حديثه البخاري في "التاريخ الكبير" (١٠٤/٤)، وفي "التاريخ الأوسط" (٤٠/٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٥٦/٢).

وفي هذه الرواية قصة وقعت بين البخاري ومسلم في كشف علة هذا الحديث، وقد ذكر كثيرٌ من أهل العلم هذه القصة فانظرها عند الحاكم في "المعرفة" (ص١١٣—١١٤)، والخليلي في "الإرشاد" (٩٦١/٣)، والخطيب في "تاريخه" (٢٩/٢)، وفي (١٠٢/١٣)، وابن عساكر في "تاريخه" (٦٩/٥٢)، وابن العربي في "أحكام القرآن" (١٦٩/٤)، وابن رُشيد في "السَنَن الأبين" (ص١٤٤)، وابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٢٧٣/٩-٢٧٧)، وابن حجر في "هدي الساري" (ص٤٨٨)، و"فتح الباري" (٥٤٤/١٣-٥٤٥)، و"تغليق التعليق" (٤٢٨/٥-٤٣٠)، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" (٧١٥/٢-٧٢٦)، وغيرها كثير.

تبين مما تقدم أنه اختلف على سهيل بن أبي صالح في هذا الحديث، على وجهين:

١/ فجاء من طريق ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

٢/ وخالفه وُهيب بن خالد، فرواه عن سهيل بن أبي صالح، عن عون بن عبد الله بن عتبة، قوله.

تفرد بالوجه الأول عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج: وهو ثقة إذا صرَّح بالسماع، ضعيف فيما عدا ذلك؛ لأنه من المشهورين بالتدليس، تقدم (ص١٢٣)، وقد صرح بالسماع في روايتي

---

(١) انظر "الأحاديث المعلة في التاريخ الكبير" لعبد الرحمن العواجي، رسالة علمية غير منشورة، الشاملة.

مخلد وحجاج، وسأناقش تدليسه فيما بعد.

وقد قدم الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" (١٠٤/٤) رواية موسى بن عقبة، ثم أعقبها برواية وُهيب وأعلها بها. واستدل على ذلك، بأن موسى بن عقبة لم يذكر سماعاً من سهيل. حيث قال: ((ولم يذكر موسى بن عقبة سماعاً من سهيل، وحديث وهيب أولى)).

وقد سبق الإمام أحمد البخاري على إعلال رواية ابن جريج، عن موسى، فقال –كما في "العلل" للدارقطني (٢٠٤/٨)-: ((حدَّث به ابن جريج، عن موسى بن عقبة، وفيه وهم، والصحيح قول وُهيب)). وقال: ((أخشى أن يكون ابن جريج دلسه عن موسى بن عقبة: أخذه من بعض الضعفاء عنه)).

ووافقهما كل من:

١. العقيلي في "الضعفاء" (١٥٦/٢) فقد رجح رواية وهيب، بقوله: ((وهذا أولى)).

٢. وأبي زرعة.

٣. وأبي حاتم. فقد قالا في "العلل" (س٢٠٧٨) عن رواية موسى: ((هذا خطأ؛ رواه وهيب، عن سهيل، عن عون بن عبد الله، موقوف، وهذا أصح)).

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي مرة أخرى يقول: ((لا أعلم روى هذا الحديث عن سهيل أحد، إلا ما يرويه ابن جريج عن موسى بن عقبة. ولم يذكر ابن جريج فيه الخبر؛ فأخشى أن يكون أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى، إذ لم يروه أصحاب سهيل، لا أعلم روى هذا الحديث عن النبي ﷺ في شيء من طرق أبي هريرة)).

٤. والدارقطني في "العلل" (٢٠٤/٨) حيث قال عقب نقله لكلام أحمد السابق: ((والقول كما قال أحمد)).

ومما يؤيد ما ذهب إليه الأئمة: أن من روى الحديث، عن سهيل، على خلاف ما روى وهيب: سلك به الجادة المعروفة، وهي سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة. ولو لم تكن رواية وهيب هي المحفوظة، فمن أين لوهيب: سهيل، عن عون بن عبد الله ؟!

وقد نص الأئمة على تفرد ابن جريج، عن موسى بن عقبة، بهذا الحديث، ولا يعرف من غير طريقه، وابن جريج معروف بالتدليس:

قال أبو حاتم في "العلل" (س٢٠٧٨): ((لا أعلم روى هذا الحديث عن سهيل أحد، إلا ما يرويه ابن جريج عن موسى بن عقبة. ولم يذكر ابن جريج فيه الخبر؛ فأخشى أن يكون أخذه

عن إبراهيم بن أبي يحيى، إذ لم يروه أصحاب سهيل، لا أعلم روى هذا الحديث عن النبي ﷺ في شيء من طرق أبي هريرة)).

وقال الترمذي (ح٣٤٣٣): ((هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه)).

وقال البزار: ((هذا الحديث لا نعلم يروى عن أبي هريرة، إلا بهذا الإسناد)).

وأما المتابعات التي جاءت لرواية موسى بن عقبة فلا يصح منها شيء، وبهذا يتضح معنى نفي الأئمة معرفتهم للحديث من غير الوجه الذي جاء عن موسى بن عقبة، ((إذ إنهم يطلقون النفي، ويقصدون به: نفي الطرق الصحيحة. فلا ينبغي أن يورد على إطلاقهم مع ذلك، الطرق الضعيفة)) "النكت على ابن الصلاح" (٧٢٣/٢).

فاتفق الأئمة على توهيم هذه الرواية، ولكن بقي جهة الوهم فيها:

– تقدم قول البخاري: ((ولم يذكر موسى بن عقبة سماعاً من سهيل)). فهو يشير إلى الانقطاع بين موسى وسهيل، لكونه لم يسمع منه، وكلام البخاري لا ينافي كلام الأئمة الآتي، لأنه استدل بذلك على أن موسى لم يروه عن سهيل، فيكون ابن جريج دلسه، والعهدة في ذلك على شيخه.

– ويقول ابن أبي حاتم: ((قلت لأبي: الوهم ممن ؟ قال: يحتمل أن يكون من ابن جريج، ويحتمل أن يكون من سهيل. وأخشى أن يكون ابن جريج دلس هذا الحديث، عن موسى بن عقبة، ولم يسمعه من موسى، أخذه من بعض الضعفاء)).

سمعت أبي مرة أخرى يقول: ((لا أعلم روى هذا الحديث عن سهيل أحد، إلا ما يرويه ابن جريج عن موسى بن عقبة. ولم يذكر ابن جريج فيه الخبر؛ فأخشى أن يكون أخذه عن إبراهيم ابن أبي يحيى، إذ لم يروه أصحاب سهيل، لا أعلم روى هذا الحديث عن النبي ﷺ في شيء من طرق أبي هريرة)).

واتفقت كلمة الإمام أحمد، وأبي حاتم، والدارقطني، على تجويز أن يكون ابن جريج هو الذي دلسه.

– وزاد أبو حاتم في هذا النص: تجويز أن يكون الوهم فيه من سهيل بن أبي صالح.

فأما احتمال أن يكون ابن جريج دلسه:

فقد ورد التصريح بالإخبار في أغلب المصادر التي خرجت روايته، حتى قال ابن حجر في

"النكت على ابن الصلاح (٢/٧٢٣و٧٢٥): ((فقد أَمِنَّاهَا؛ لوجود هذا الحديث من طرقٍ عدة، عن ابن جريج، قد صرَّح فيها بالسماع من موسى... — وقال —: فزال ما خشيناه من تدليس ابن جريج بهذه الروايات المتظافرة عنه بتصريحه بالسماع من موسى)).

لكن هذا لا يستقيم مع ما تقدم من كلام الأئمة من تجويز أن يكون ابن جريج دلسه، مع علمهم باللفظة التي أدى الحديث بها ابن جريج، فالإمام أحمد أحد من جوز ذلك، مع روايته للحديث من طريق ابن جريج، بلفظ الإخبار! هذا مع شدة تحريهم، ومعرفتهم بتدليس المدلسين، حتى قال الخليلي في "الإرشاد" (١/٣٥٢): ((وابن جريج يدلس في أحاديث، ولا يخفى ذلك على الحفاظ)).

ثم إن الوقوف على اللفظة التي أدى الحديث بها ابن جريج حقيقة، يعسر كثيراً، كما قال الذهبي في "الموقظة" (ص٤٦): ((وهذا في زماننا يعسر نقده على المحدث، فإن أولئك الأئمة كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود، عاينوا الأصول، وعرفوا عِلَلَها، وأما نحن فطالت علينا الأسانيد، وفُقِدت العبارات المتَيَقَّنة)).

وصيغ التحديث كثيراً ما يلحقها التغيير، كما أن التصريح بالتحديث يكون أحياناً وهماً ممن دون المدلس. فالحكم بنفي التدليس بناءاً على وجود طريق فيه التصريح بالتحديث فقط — مع وجود كلام للأئمة يحتمله — خطأ !.

وأيضاً فإنهم كثيراً ما يعللون الأحاديث، بعلة في السند تبعاً لعلة يعلمونها في أصل الحديث[1]؛ ابتعاداً عن تخطئة الثقة، أو توهيمه، وهذا الذي يظهر في هذا الحديث — كما سيأتي قريباً بإذن الله-.

وأما احتمال أن يكون الوهم من سهيل:

فقد قال الحافظ ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" (٢/٧٢٣): ((وبقي ما خشيه أبو حاتم من وهم سهيل فيه. وذلك أن سهيلاً كان قد أصابته علّة نسي من أجلها بعض حديثه؛ ولأجل هذا قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. فإذا اختلف عليه ثقتان في إسناد واحدٍ: أحدهما أعرف بحديثه- وهو وهيب - من الآخر — وهو موسى بن عقبة - قوي الظن بترجيح رواية وهيب؛ لاحتمال أن يكون عند تحديثه لموسى بن عقبة لم يستحضره كما

(١) انظر: مقدمة "الفوائد المجموعة " للمعلمي (ص٨ — ٩).

ينبغي، وسلك فيه الجادة، فقال: عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺكما هي العادة في أكثر أحاديثه، ولهذا قال البخاري في تعليله: ((لا نعلم لموسى سماعاً من سهيل))، يعني: أنه إذا كان غير معروف بالأخذ عنه، ووقعت عنه رواية واحدة خالف فيها من هو أعرف بحديثه وأكثر له ملازمة، رجحت روايته على تلك الرواية المنفردة.

والذي يظهر – والله أعلم – أن علة الحديث فيما ذكره الأئمة ترجع إلى أحد أربعة أسباب:

الأول: الانقطاع بين موسى وسهيل؛ لأنه لم يذكر سماعاً.

الثاني: أن ابن جريج دلسه، عن أحد الضعفاء، فالعهدة عليه.

الثالث: أن الوهم من ابن جريج.

الرابع: أن الوهم من سهيل.

ولعل أقواها الثاني، وإن كان لا يتعارض مع الأول.

ولا يغتر بتصحيح الحديث من كل من:

– الترمذي (ح٣٤٣٣)، فقال: ((هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه)).

– والحاكم في "المستدرك" (ح١٩٦٩)، فقال: ((هذا الإسناد صحيح على شرط مسلم، إلا أن البخاري قد علله بحديث وهيب، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن كعب الأحبار، من قوله، فالله أعلم))). ووافقه الذهبي.

وقال في "المعرفة" (ص١١٣): ((هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح، وله علة فاحشة، ثم ذكر قصة سؤال الإمام مسلم للإمام البخاري، عن علة هذا الحديث، وأجابه بأنه معلول برواية: موسى بن إسماعيل، ثنا وهيب، ثنا سهيل، عن عون بن عبد الله، قوله)).

وعقَّب ابن حجر في "النكت" (٧١٨/٢) على قول الحاكم في "المستدرك" بقوله: ((فيا عجباه من الحاكم، كيف يقول هنا: إن له علة فاحشة، ثم يغفل فيخرج الحديث بعينه في "المستدرك" ويصححه !! ومن الدليل على أنه كان غافلاً في حال كتابته له في "المستدرك" عما كتبه في "علوم الحديث"، أنه عقبه في "المستدرك" بأن قال: – وذكر كلام الحاكم المتقدم في "المستدرك" – ثم قال: – وهذا الذي ذكره لا وجود له عند البخاري، وإنما الذي أعله البخاري

في جميع طرق هذه الحكاية هو الذي ذكره الحاكم أولاً، وذلك من طريق وهيب، عن سهيل، عن عون بن عبد الله. لا ذكر لكعب فيه البتة. وبذلك أعله أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وغيرهم)).

- والذهبي في "السير" (٦/٣٣٥)، فقال: ((هذا حديث صحيح غريب)).

فقد أعله الأئمة أحمد، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني وغيرهم.

الخلاصة

هذا الحديث مداره على سهيل بن أبي صالح، واختلف عنه على وجهين:

١/ فجاء من طريق ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

٢/ وخالفه وُهيب بن خالد، فرواه عن سهيل بن أبي صالح، عن عون بن عبد الله بن عتبة، قوله.

والرفع لا يصح عن سهيل ولم يثبت، وهذا الوجه مدلس عنه، وتفرد به عنه ابن جريج، وجهة الخطأ في هذا الوجه، إما لتدليس ابن جريج، أو لنسيان سهيل وراويته إياه على الجادة، والوجه الآخر هو الموقوف، وتفرد به عنه وهيب بن خالد. وهذا هو الوجه الراجح في الحديث.

الحكم على الحديث

الوجه الراجح هو الموقوف على عون بن عبد الله بن عتبة وهو أحد التابعين، وإسناد البخاري صحيح، شيخ البخاري فيه موسى بن إسماعيل المِنْقَري، أبو سلمة التَبُوْذَكي، ((ثقة ثبت)). "تقريب التهذيب" (ص٥٤٩).

وفي الباب عدة أحاديث عن بعض الصحابة ﭽ، منها:

* حديث أبي برزة الأسلمي قال: كان رسول الله ﷺ يقول بآخرة، إذا أراد أن يقوم من المجلس: «**سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك**». فقال رجل: إنك لتقول قولاً ما كنت تقوله فيما مضى، يا رسول الله ؟ فقال: «**كفارة لما يكون في المجلس**». أخرجه: ابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح٢٩٩٣٧)، وأحمد في "مسنده" (ح١٩٨١٢)، والدارمي في "مسنده" (ح٢٦٥٨)، وأبو داود (ح٤٨٥٩)، والحاكم في "المستدرك" (ح١٩٧١)، والخطيب في "الجامع" (٢/١٣)

جميعهم من طريق الحجاج بن دينار، عن أبي هاشم، عن أبي العالية، عن أبي برزة، به.
قال ابن القيم في "تهذيب السنن" (٢٠٣/٧): ((إسناده حسن، الحجاج صدوق وثقه غير واحد، وأبو هاشم هو الرمّاني، من رجال الصحيحين)). وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٥٤٥/١٣): ((سنده قوي)).

* وحديث عبد الله بن عمرو أنه قال: «**كلمات لا يتكلم بهن أحد في مجلس لغو أو مجلس باطل، عند قيامه، ثلاث مرات، إلا كفرتهن عنه، ولا يقولهن في مجلس خير ومجلس ذكر، إلا ختم له بهن عليه كما يختم بالخاتم على الصحيفة: سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك**». أخرجه: أبو داود (ح٤٨٥٧)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٥٩٣)، والطبراني في "الدعاء" (ح١٩١٥). من طريق سعيد بن أبي هلال، عن سعيد المقبري، عنه، به.
وهو حسن الإسناد، موقوف على عبد الله بن عمرو، سعيد بن أبي هلال هو الليثي، أبو العلاء، قال ابن حجر في "التقريب" (ص٣٩٠): ((صدوق)).

* وحديث السائب بن يزيد أخرجه: أحمد في "المسند" (ح١٥٧٢٩)، قال: حدثنا يونس حدثنا ليث عن يزيد – يعني ابن الهاد – عن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال: «**ما من إنسان يكون في مجلس فيقول حين يريد أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك. إلا غفر له ما كان في ذلك المجلس**». فحدثت هذا الحديث يزيد بن خصيفة قال: هكذا حدثني السائب بن يزيد عن رسول الله ﷺ. كما أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٦٩٥٩)، والطبراني في "الكبير" (ح٦٦٧٣) من طريقين عن الليث بن سعد.
وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٤١/١٠): ((رواه أحمد والطبراني، ورجالهما رجال الصحيح)).

* وحديث رافع بن خديج أخرجه: النسائي في "عمل اليوم والليلة" (ح٤٢٧)، والطبراني في "الكبير" (ح٤٤٤٥)، وفي "الأوسط" (ح٤٤٦٤)، وفي "الصغير" (ح٦٢٠)، والحاكم في "المستدرك" (ح١٩٧٢)، وقال الهيثمي في "المجمع" (١٠/١٤١): ((رواه الطبراني في الثلاثة ورجاله ثقات)).

* وحديث جبير بن مطعم أخرجه: الطبراني في "الكبير" (ح١٥٨٦)، والحاكم في "المستدرك" (ح١٩٧٠) وقال: ((صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه))، وقال الهيثمي في "المجمع" (١٠/١٤٢): ((رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح)).

* وحديث عائشة أخرجه: النسائي (ح١٣٤٤)، وقال الألباني: ((صحيح))، كما أخرجه الحاكم في "المستدرك" (ح١٨٢٧) وقال: ((صحيح الإسناد ولم يخرجاه)).

الفصل الثالث

الأحاديث المُعلّة
بالاختلاف في زيادة راو
أو إسقاطه من الإسناد.

(٣٧)- قال الخليلي[١]: أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار[٢]، مولى قيس بن مخرمة الزهري، كبيرٌ عالمٌ، من أهل المدينة، قال الزهري له وهو في مجلسه: ((من أراد المغازي فعليه بذلك الغلام))، وقال شعبة: ((هو أمير المؤمنين في الحديث))، وقال ابن معين: ((ليس به بأس)). وإنما لم يخرجه البخاري في الصحيح من أجل روايته للمطولات والمغازي، ويستشهد به، وأكثر عنه فيما يحكى في أيام النبي ﷺ وفي أحواله وفي التواريخ، وهو عالمٌ واسع العلم، ثقة.

وقال الخليلي[٣]: حديث محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «**نَضَّرَ الله عبداً**... ». فيه علل واضطرابٌ، رواه يعلى ومحمد أبناء عُبَيد، ويحيى بن سعيد الأموي، ومحمد بن يزيد الواسطي، وأحمد بن خالد الوهبي عن ابن إسحاق عن الزهري نفسه.

ورواه عبد الله بن نمير، عن محمد بن إسحاق، عن عبد السلام بن حرب[٤] عن الزهري.

ورواه يونس بن بكير[٥]، عن محمد بن إسحاق، عن عمرو بن أبي عمرو المدني، عن

---

(١) "الإرشاد" (٢٨٨/١).

(٢) حسن الحديث في غير ما شذ به أو دلَّسه، وهو مشهور بالتدليس، يضعف في الزهري، وليس في الإسناد ذكر الخبر عن الزهري، تقدم (ص١٣٤).

(٣) "الإرشاد" (٢٩٠/١).

(٤) هنا أخطأ الخليلي في جعل الراوي هو (ابن حرب) والصواب كما قال البزار في "مسنده" (٣٤٤/٨): ((وعبد السلام هذا أحسبه عبد السلام بن أبي الجَنُوب، وإن كان لم ينسبه - يعني ابن إسحاق -)). وجميع من أخرج هذا الطريق نسبوه كما قال البزار لا كما قال الخليلي. ثم إن المزي في "تهذيب الكمال" (٦٦/١٨) لم يذكر عبد السلام بن حرب من تلاميذ الزهري، ولم يرمز لابن ماجه عند ذكر ابن حرب من شيوخ ابن إسحاق، ورمز لابن ماجه عندهما — الزهري، وابن إسحاق - في ترجمة ابن أبي الجَنُوب (٦٣/١٨).

(٥) هو يونس بن بكير بن واصل الشيباني، أبو بكر الجمال الكوفي، قال ابن معين: ((ثقة)). وقال مرة: ((كان صدوقاً)). "تاريخ ابن معين" - رواية الدوري - (٢٧٤/٣و٥٢١). وقال عثمان: ((يخالف في يونس)). وقال عثمان أيضاً: ((لا بأس به)) "تاريخ ابن معين" - رواية عثمان الدارمي - (ص٢٢٧). وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: ((كان ثقة صدوقاً إلا أنه كان مع جعفر بن يحيى - وكان موسراً - فقال له رجل: إنهم يرمونه بالزندقة. فقال: كذب. ثم قال يحيى: رأيت ابني أبي شيبة أتياه فأقصاهما، وسألاه كتابا فلم يعطهما، فذهبا يتكلمان فيه)). "تهذيب الكمال" (٤٩٣/٣٢). وقال ابن معين، وأبو خيثمة: ((قد كتبت عنه)). "تهذيب التهذيب" (٣٨٢/١١). وقال محمد بن عبد الله بن نمير: ((ثقة رضي)). وقال الساجي: ((كان ابن المديني لا يحدث عنه،

محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه.

فقد بان أن محمد بن إسحاق لم يسمع هذا من الزهري وإنما دلَّس فيه. ورواه صالح بن كيسان عن الزهري.

التخريج والدراسة

علته: التدليس.

هذا الحديث يرويه محمد بن إسحاق، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (رواه يعلى ومحمد أبناء عُبَيد، ويحي بن سعيد الأموي، ومحمد بن يزيد الواسطي، وأحمد بن خالد الوهبي عن ابن إسحاق عن الزهري نفسه).

الوجه الثاني: (رواه عبد الله بن نمير، عن محمد بن إسحاق، عن عبد السلام بن أبي الجنوب، عن الزهري).

الوجه الثالث: (رواه يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن عمرو بن أبي عمرو المدني، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه).

فأما الوجه الأول: (رواه يعلى ومحمد أبناء عُبَيد، ويحيى بن سعيد الأموي، ومحمد بن يزيد الواسطي، وأحمد بن خالد الوهبي عن ابن إسحاق عن الزهري نفسه).

حديث يعلى بن عُبيد: أخرجه أحمد في "مسنده" (ح١٦٧٣٨)، وابن ماجه في في مقدمة "سننه" (ح٢٣١)، والبزار في "مسنده" (ح٣٤١٧)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١٠/٢)، وابن حبان في مقدمة "المجروحين" (٤/١)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٩٥).

وحديث محمد بن عُبيد: أخرجه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص١٠).

وحديث يحي بن سعيد الأموي: فأخرجه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١٠/٢)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٩٥).

وهو عندهم من أهل الصدق)). الموضع السابق "تهذيب الكمال". وسئل أبو زرعة: أي شيء ينكر عليه؟ قال: ((أما في الحديث فلا أعلمه)). وقال أبو حاتم: ((محله الصدق)). "الجرح والتعديل" (٢٣٦/٩). وقال أبو داود: ((ليس هو عندي حجة، يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث، سمع من محمد بن إسحاق بالري)). وقال النسائي: ((ليس بالقوي)). الموضع السابق "تهذيب الكمال". وقال في موضع آخر: ((ضعيف)). الموضع السابق "تهذيب التهذيب". وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (٦٥١/٧)، وخلاصة القول فيه ما قاله ابن حجر: بأنه ((صدوق يخطئ)). "تقريب التهذيب" (ص٦١٣).

وحديث محمد بن يزيد الواسطي: فلم أقف على من أخرجه.

وحديث أحمد بن خالد الوهبي: فأخرجه الدارمي في "مسنده" (ح٢٣٤)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح١٦٠١).

وقد تابعهم على هذا الوجه كل من:

سعيد بن يحيى اللخمي (سعدان): أخرج حديثه ابن ماجه في مقدمة "سننه" (ح٢٣١)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٩٥).

وعيسى بن يونس: أخرج حديثه الطبراني في "الكبير" (ح١٥٤١)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (ح١٤٨).

وعبدة: أخرج حديثه الطبراني في "الكبير" (ح١٥٤١).

ومحمد بن عمر الواقدي: أخرج حديثه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (ح١٤٩).

وإبراهيم بن سعد بن إبراهيم[1]: أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح١٦٧٥٤)، قال: حدثنا يعقوب، قال: حدثني أبي. والبزار في "مسنده" (ح٣٤١٥)، قال: أخبرنا محمد بن منصور الطوسي، قال: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه. وأبو يعلى في "مسنده" (ح٧٤١٣)، قال: حدثنا أبو خيثمة، قال: حدثنا يعقوب، قال: حدثني أبي.

جميعهم (أحمد، والبزار، وأبو يعلى) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد[2]، عن أبيه، به.

وهذا إسناد ضعيف فقد دلَّسه ابن إسحاق ورواه بالعنعنة.

وكذلك روي عن مالك، وصالح بن كيسان، ويزيد بن عياض، عن الزهري، عن محمد بن جبير، عن أبيه.

---

(١) هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، قال البخاري: ((قال لي إبراهيم بن حمزة: كان عند إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام سوى المغازي، وإبراهيم بن سعد من أكثر أهل المدينة حديثاً في زمانه)). "تهذيب التهذيب" (١٠٦/١). وقال ابن عدي: ((قول من تكلم في إبراهيم ابن سعد مما ذكرناه بمقدار ما تكلم فيه تحاملاً عليه فيما قاله فيه، وإبراهيم بن سعد من ثقات المسلمين، حدث عنه جماعة من الأئمة ممن هم أكبر سناً منه وأقدم موتاً منه)). "الكامل" (٢٤٩/١). وقال ابن حجر: ((ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح)). "تقريب التهذيب" (ص٨٩).

(٢) قال ابن معين، والنسائي: ((ثقة)). "الجرح والتعديل" (٢٠٢/٩)، و"تهذيب الكمال" (٣٠٨/٣٢). وقال أبو حاتم: ((صدوق)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال الخطيب: ((كان ثقة متقناً صنف المسند)). "تاريخ بغداد" (٢٦٨/١٤). وقال مسلمة: ((كان كثير الحديث ثقة)). "تهذيب التهذيب" (٣٣٣/١١).

حديث مالك: فأخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (ح١٥٠)، من طريق عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي، عن مالك، به، وقال: ((والقدامي: ضعيف، وله عن مالك أشياء انفرد بها لم يتابع عليها)).

وحديث صالح بن كيسان: أخرجه الطبراني في "الكبير" (ح١٥٤٤)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٩٥) من طريق نعيم بن حماد[١] عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، به. وهذا الطريق مردود؛ فنعيم بن حماد صدوق يخطئ كثيراً.

وحديث يزيد بن عياض: أخرجه ابن فاخر الأصبهاني في "مجلسه" ضمن مجموع عشرة أجزاء حديثية (ص٢٩٥) فقال: ((حدثنا أحمد بن زيد بن هارون القزاز بمكة، قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: حدثني ابن وهب، قال: حدثني يزيد بن عياض، عن ابن شهاب)) به.

قال الدارقطني في "العلل" (١٥/٣): ((يزيد بن عياض ضعيف)).

وأما الوجه الثاني: (**رواه عبد الله بن نمير، عن محمد بن إسحاق، عن عبد السلام بن أبي الجنوب، عن الزهري**).

روى حديث ابن نمير ابن ماجه في مقدمة "سننه" (ح٢٣١)، وفي "السنن" (ح٣٠٥٦)، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، قال حدثنا أبي، عن محمد بن إسحاق، عن عبد السلام، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه.

قال البوصيري في "مصباح الزجاجة" (٣٣/١): ((حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا أبي، عن محمد بن إسحاق، عن عبد السلام، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه قال: قام رسول الله ﷺ بالخيف من منى فقال:....

حدثنا علي بن محمد/ حدثنا خالي يعلى. ح وحدثنا هشام بن عمار، ثنا سعيد بن يحيى قالا: حدثنا محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن النبي ﷺ بنحوه.

هذا إسناد ضعيف لضعف عبد السلام - وهو ابن أبي الجنوب - لكن لم ينفرد عبد السلام عن الزهري، فقد رواه الحاكم في "المستدرك" عن عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم عن أبي الأحوص محمد بن الهيثم القاضي عن نعيم بن حماد عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن

---

(١) صدوق يخطئ كثيراً، تقدم (ص٢٠٥).

كيسان عن الزهري به. وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

قلت: إنما أخرج البخاري لنعيم مقروناً بغيره، وإنما روى له مسلم في مقدمة كتابه، والطريق الثانية دلسها ابن إسحاق)).

ورواه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح١٦٠٢) من طريق محمد بن عبد الله بن نمير، عن أبيه، والبزار في "مسنده" (ح٣٤١٤) قال: أخبرنا إبراهيم بن زياد الصائغ قال أخبرنا عبدالله بن نمير، وقال (٣٤٤/٨): ((وعبد السلام هذا أحسبه عبد السلام بن أبي الجنوب وإن كان لم ينسبه - يعني ابن إسحاق - وهو لين الحديث))، ورواه الطبراني في "الكبير" (ح١٥٤٢) من طريق أبي بكر ومحمد بن عبد الله بن نمير، عن عبد الله بن نمير.

قال الدارقطني في "العلل" (٤١٨/١٣) — بعد أن ذكر أوجه الحديث التي ذكرها الخليلي -: ((وقول ابن نمير أشبهها بالصواب)).

وأما الوجه الثالث: (**رواه يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن عمرو بن أبي عمرو المدني، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه**).

أخرج حديثه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١٠/٢)، والطبراني في "الكبير" (ح١٥٤٣).

وخالفه إبراهيم بن سعد حيث أسنده عن ابن إسحاق بذكر الواسطة بين عمرو بن أبي عمرو[١] ومحمد بن جبير بن مطعم، وهو عبد الرحمن أبي الحويرث[٢].

---

(١) هو عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي، واسم أبي عمرو ميسرة، قال ابن سعد: ((كان صاحب مراسيل)). "الطبقات الكبرى" (القسم المتمم) (ص٣٤٢). وقال ابن معين: ((في حديثه ضعف ليس بالقوي))، وقال مرة: ((ضعيف)). وقال أحمد بن حنبل: ((ليس به بأس)). وقال أبو زرعة: ((ثقة)). وقال أبو حاتم: ((لا بأس به)). "الجرح والتعديل" (٢٥٢/٦). وقال الساجي: ((صدوق إلا انه يهم)) وكذا قال الأزدي. وقال الطحاوي: ((تكلم في روايته بغير إسقاط)). تهذيب التهذيب" (٧٢/٨). وقال ابن حبان في "الثقات" (١٨٥/٥): ((ربما أخطأ يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه)). وقال ابن عدي: ((روى عنه مالك وهو عندي لا بأس به؛ لأن مالكا لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق)). "الكامل" (١١٦/٥). وقال الذهبي: ((حديثه حسن)). "ميزان الاعتدال" (٢٩٠/٣). وقال ابن حجر: ((ثقة ربما وهم)). "تقريب التهذيب" (ص٤٢٥). قلت: وأرى أن التوسط فيه ما قاله الذهبي أنه حسن الحديث.

(٢) هو عبد الرحمن بن معاوية الزرقى أبو الحويرث المديني، قال بشر بن عمر الزهراني: سألت مالكاً عن أبي الحويرث؟ فقال: ((ليس بثقة)). وأنكر هذا أحمد بن حنبل وقال: ((لا، وقد حدث عنه شعبة)). وقال يحيى بن معين: ((ليس

أخرج حديث إبراهيم بن سعد:

-أحمد في "مسنده" (ح١٦٧٥٤) قال: ((قال حدثنا يعقوب قال حدثنا أبي عن ابن إسحاق قال: فذكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه جبير قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو يخطب الناس بالخيف: «**نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها لمن لم يسمعها فرب حامل فقه لا فقه له ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب المؤمن: إخلاص العمل، وطاعة ذوي الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تكون من ورائه**».

-وعن ابن إسحاق قال حدثني عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن عبد الرحمن بن الحويرث عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه مثل حديث ابن شهاب لم يزد ولم ينقص)). وقد صرح ابن إسحاق هنا بسماعه من شيخه.

-والبزار في "مسنده" (ح٣٤١٦) وقال: ((وحديث أبي الحويرث عن محمد بن جبير لا نعلم أحداً أسنده إلا ابن إسحاق عن عمرو بن أبي عمرو، ولا رواه عن ابن إسحاق إلا إبراهيم بن سعد.

وقد رواه عن عمرو بن أبي عمرو الدراوردي فقال: عن أبي الحويرث عن محمد بن جبير عن النبي ﷺ ولم يقل: عن أبيه. ومحمد بن إسحاق أحفظ من الدراوردي، وأبو الحويرث اسمه عبدالرحمن بن معاوية)).

-وأبو يعلى في "مسنده" (ح٧٤١٤)قال: حدثنا أبو خيثمة، قال حدثنا يعقوب، بمثل إسناد أحمد.

وتابع إسماعيل بن جعفر[١]، إبراهيم بن سعد أخرج حديثه الدارمي في "سننه" (ح٢٣٣).

فالوجه الذي رواه إبراهيم بن سعد هو المحفوظ، فإبراهيم ثقة حجة، وتابعه إسماعيل بن جعفر وهو ثقة ثبت، ويونس صدوق يخطئ.

وإن كان ابن إسحاق قد صرَّح بالسماع من شيخه عمرو بن أبي عمرو، إلا أن في طريقه

يحتج بحديثه)). وقال أبو حاتم: ((ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به)). "الجرح والتعديل" (٥/٢٨٤).

(١) إسماعيل بن جعفر، وهو ابن أبي كثير الأنصاري، الزرقي، أبو إسحاق القاري، حديثه في الكتب الستة، وقال فيه الحافظ في "التقريب" (ص١٠٦): ((ثقة ثبت)).

عبد الرحمن بن أبي الحويرث وهو ضعيف، وعمرو بن أبي عمرو مختلف فيه، وهو حسن الحديث.

الخلاصة

هذا الحديث مداره على محمد بن إسحاق، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (رواه يعلى ومحمد أبناء عُبَيد، ويحيى بن سعيد الأموي، ومحمد بن يزيد الواسطي، وأحمد بن خالد الوهبي عن ابن إسحاق عن الزهري نفسه).

وهذا الوجه وإن رواه جمعٌ من الثقات إلا أن مداره على ابن إسحاق، وهو مدلَّس، وقد رواه بالعنعنة، فلهذا يُضعّف إسناده.

الوجه الثاني: (رواه عبد الله بن نمير، عن محمد بن إسحاق، عن عبد السلام بن أبي الجنوب، عن الزهري).

وهذا الوجه: ضعيف لضعف عبد السلام بن أبي الجنوب.

الوجه الثالث: (رواه يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن عمرو بن أبي عمرو المدني، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه).

وهذا الوجه: وإن كان ابن إسحاق قد صرَّح بالسماع من شيخه عمرو بن أبي عمرو، إلا أن في طريقه عبد الرحمن بن أبي الحويرث وهو ضعيف، وعمرو بن أبي عمرو مختلف فيه، وهو حسن الحديث، فهذا الوجه ضعيف أيضاً.

الحكم على الحديث

الحديث له إسنادان: الإسناد الأول: لم يصرّح ابن إسحاق بالسماع من الزهري.

وفي الإسناد الثاني: وإن كان ابن إسحاق قد صرَّح بالسماع من شيخه عمرو بن أبي عمرو، إلا أن في طريقه عبد الرحمن بن أبي الحويرث وهو ضعيف، وعمرو بن أبي عمرو مختلف فيه.

فالحديث ضعيف، إلا أن له شواهد يمكن أن ترتقي به عن: ابن مسعود، وأنس، وزيد بن ثابت وغيرهم رضي الله عنهم.

أولاً: حديث ابن مسعود: رواه الشافعي في "الرسالة" (ح١١٠٢)، وفي "المسند" (١٦/١)، والحميدي في "مسنده" (ح٨٨)، وأحمد في "مسنده" (ح٤١٥٧)، والترمذي (ح٢٦٥٧) وقال: ((هذا حديث حسن صحيح))، و(ح٢٦٥٨)، وابن ماجه في مقدمة

"سننه" (ح٢٣٢)، والبزار في "مسنده" (ح٢٠١٤و٢٠١٩)، وأبويعلى في "مسنده" (ح٥١٢٦و٥٢٩٦)، والشاشي في "مسنده" (ح٢٧٥-٢٧٨)، وابن حبان في صحيحه" (ح٦٦و٦٨و٦٩)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ح٦-٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣٣١/٧) وقال: ((صحيح ثابت))، والخطيب في "الكفاية" (ص٦٩)، وابن عبد البر في "الجامع" (ح١٤٢و١٤٣)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٢٦٠)، والبيهقي في "الدلائل" (٢٣/١و٥٤/٦)، وفي "المعرفة" (ح٤٤و٤٦)، والبغوي في "شرح السنة" (ح١١٢).

جميعهم من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود. والخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص٢٦)، وابن عبد البر في "الجامع" (ح١٤٤) من طريق الأسود. وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٩٠/٢) من طريق مرة.

جميعهم (عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، والأسود، ومرة) عن ابن مسعود.

ثانياً: حديث أنس: رواه أحمد في "مسنده" (ح١٣٣٥٠)، وابن ماجه في مقدمة "سننه" (ح٢٣٦)، وابن عبد البر في "الجامع" (ح١٥١).

قال محققو "مسند أحمد": ((صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن، مُعَان بن رفاعة روى عنه جمع، ووثقه ابن المديني ودُحيم، وقال أحمد وأبو داود ومحمد بن عوف: لا بأس به، وقال أبوحاتم والجوزجاني والأزدي: لا يحتج به، زاد أبو حاتم: يكتب حديثه، وضعفه ابن معين ويعقوب بن سفيان وابن حبان، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه.

قلنا: وخلاصة القول فيه أنه حسن الحديث إلا عند المخالفة أو عندما يحدث بما يُستَنكَر، فيُضعَّف)).

ثالثاً: حديث زيد بن ثابت: رواه أحمد في "مسنده" (ح٢١٥٩٠)، والدارمي في "مسنده" (ح٢٣٥)، وأبو داود (ح٣٦٦٢)، وقال الألباني: ((صحيح))، والترمذي (ح٢٦٥٦)، وقال: ((حديث زيد بن ثابت حديث حسن))، وابن ماجه في في مقدمة "سننه" (ح٢٣٠)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٦٧)، وقال شعيب الأرناؤوط: ((إسناده صحيح)).

الحديث يرتقي بشواهده إلى الصحيح لغيره.

(٣٨)- قال الخليلي[(١)]: حدثني جدي، حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدثنا محمد بن سعيد بن غلاب العطار ببغداد، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن أربع نسوة بعضهن أسفل من بعض، وهو عن زينب بنت أبي سلمة، عن حبيبة، عن أمها أم حبيبة، عن زينب بنت جحش قالت: دخل عليٌّ رسول الله ﷺ وهو مُحمرّ وجهه فقال: «**ويلٌ للعرب من شر قد اقترب**» قلت: يا رسول الله، أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: «**نعم، إذا كَثُرَ الخبث**».

قال محمد بن سعيد: كتبته عن ابن عيينة مع محمد بن إدريس الشافعي.

هذا لم يجوده أحد كما جوده سفيان.

ورواه صالح بن كيسان، ويونس، وعقيل، وجماعة من أصحاب الزهري، فلم يذكروا أم حبيبة، وجوده ابن عيينة.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بزيادة راوٍ (حبيبة) في الإسناد.

يرويه الزهري، وعنه: ابن عيينة، وصالح بن كيسان، وعقيل بن خالد، والنعمان بن راشد، وشعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد، ومحمد بن إسحاق، واختلف عن الزهري في هذا الحديث على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، عن حبيبة، عن أمها أم حبيبة، عن زينب بنت جحش، عن النبي ﷺ).

الوجه الثاني: (الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم حبيبة، عن زينب بنت جحش، عن النبي ﷺ).

الوجه الثالث: (الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ).

أما الوجه الأول: (الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، عن حبيبة، عن أمها أم حبيبة، عن زينب بنت جحش، عن النبي ﷺ).

يرويه ابن عيينة واختلف عنه على وجهين:

---

(١) "الإرشاد" (٣٧٣/١).

فرواه عنه على هذا الوجه من أصحابه:

- الحميدي في "مسنده" (ح٣٢٦)، وقال سفيان: ((أحفظ فى هذا الحديث أربع نسوة من الزهرى، وقد رأين النبى ﷺ: ثنتين من أزواجه: أم حبيبة وزينب بنت جحش، وثنتين ربيبتاه: زينب بنت أم سلمة وحبيبة بنت أم حبيبة أبوها عبد الله بن جحش مات بأرض الحبشة)).
- وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٨٣٦٩).
- وأحمد في "المسند" (ح٢٧٤١٣).
- وابن أبي شيبة وسعيد بن عمرو الأشعثي وزهير بن حرب ومحمد بن يحيى بن أبي عمر عنهم: مسلم (ح٧١٦٥).
- وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي وأبو بكر بن نافع وغير واحد عنهم: الترمذي (ح٢١٨٧)، وقال: ((هذا حديث حسن صحيح. وقد جود سفيان هذا الحديث...)).
- وعبيد الله بن سعيد عنه: النسائي في "الكبرى" (ح١١٢٤٩).
- ومحمد بن سعيد بن غالب عنه: أبو سعيد ابن الأعرابي في "معجمه" (ح٥٤)، والخليلي روى الحديث من طريق محمد بن سعيد.
- وسعدان بن نصر عنه أبو جعفر ابن البختري ضمن "مجموع فيه أحاديثه" (ح٦٣)، ومن طريق سعدان: أخرجه البيهقي في "الشعب" (ح٧١٩٢)، وفي "الدلائل" (ح٢٧٠٣).
- وإسحاق بن عيسى، وعبد الرحمن بن شيبة الجدي من طريقهما ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤/٣٠٤و٣٠٦).
- وعلي بن المديني: ذكره ابن عبد البر في "التمهيد"، ونقل قول محمد بن يحيى النيسابوري: ((رواه صالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة وسليمان بن كثير وعبد الرحمن بن إسحاق والزبيري كلهم عن الزهري عن عروة عن زينب عن أم حبيبة عن زينب. ليس فيه ذكر حبيبة كما رواه عقيل. قال: وهو المحفوظ عندنا. وكذلك رواه مسدد وسعيد بن منصور ونعيم بن حماد عن سفيان بن عيينة. قال ورواه علي بن المديني وجماعة عن سفيان. فذكروا فيه حبيبة. قال: وذلك غير محفوظ عندنا. قال:

وإنما رواه هؤلاء عن سفيان بأخرة. قال: وقلت لمسدد: فإنهم يروون عن سفيان أربع نسوة. فقال: هكذا سمعته منه سنة أربع وسبعين. وقال سعيد بن منصور: سمعته منه سنة ست وسبعين هكذا، وسمعوه بأخرة يقول: حبيبة)).

جميعهم (الحميدي، وابن أبي شيبة، وأحمد، وسعيد بن عمرو، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وابن أبي عمر، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي، وأبو بكر بن نافع، وعبيد الله بن سعيد، وسعدان بن نصر، وإسحاق بن عيسى، وعبد الرحمن بن شيبة الجدي، وابن المديني) عن ابن عيينة، عن الزهري، عن زينب بنت أبي سلمة، عن حبيبة، عن أمها أم حبيبة، عن زينب بنت جحش، عن النبي ﷺ.

وقال الدارقطني في "العلل" (٣٨٢/١٥): ((وأسقطوا من الإسناد حبيبة، وأظن أن ابن عيينة كان ربما أسقطها، وربما ذكرها)).

فالوجه الأول لرواية ابن عيينة لا يثبت عنه، كما قال محمد بن يحيى النيسابوري.

وخالف الجمع المتقدم عن ابن عيينة:

- نعيم بن حماد في "الفتن" (ح١٦٤٤).
- وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (ح٢٨٠١).
- ومالك بن إسماعيل، وعنه البخاري (ح٧٠٥٩).
- وعمرو الناقد، وعنه مسلم (ح٧١٦٤).
- ومسدد، وسعيد بن منصور ذكرهما ابن عبد البر في "التمهيد" (٣٠٦/٢٤).
- وقتيبة، وهارون بن عبد الله عند الإسماعيلي.
- والقعنبي عند أبي نعيم، ذكرهما ابن حجر في "الفتح" (١١/١٣).

جميعهم (نعيم، وإسحاق، ومالك بن إسماعيل، وعمرو الناقد، ومسدد، وسعيد بن منصور، وقتيبة، وهارون، والقعنبي) عن ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم حبيبة، عن زينب بنت جحش، عن النبي ﷺ.

فهذا الوجه الثاني هو الراجح عن ابن عيينة، كما قال محمد بن يحيى النيسابوري، والدارقطني كما سيأتي.

ورواه سريج بن يونس عن سفيان. فأسقط حبيبة وزينب بنت جحش. أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (ح٦٨٣١)، نبه على ذلك الحافظ في "الفتح" (١٢/١٣).

وأما الوجه الثاني: (الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم حبيبة، عن زينب بنت جحش، عن النبي ﷺ).

يرويه عن الزهري: ابن عيينة، وتقدم ذكره في الوجه الأول، وصالح بن كيسان، وعقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد، ومحمد بن إسحاق.

صالح بن كيسان: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٢٧٤١٤)، ومسلم (٧١٦٧) مقروناً بعقيل بن خالد، والنسائي في "الكبرى" (ح١١٢٧٠)، والطبراني في "الكبير" (ح١٣٦).

وعُقيل بن خالد: أخرج حديثه البخاري (ح٣٣٤٦)، ومسلم (ح٧١٦٧) مقروناً بصالح بن كيسان.

وشعيب بن أبي حمزة: أخرج حديثه البخاري (ح٣٥٩٨)، و(ح٧١٣٥) عن شعيب ومحمد بن أبي عتيق، والطبراني في "مسند الشاميين" (ح٣١١٥).

ويونس بن يزيد: أخرج حديثه مسلم (ح٧١٦٦)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٣٢٧).

ومحمد بن إسحاق: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٢٧٤١٦).

جميعهم (ابن عيينة، وصالح بن كيسان، وعقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد، ومحمد بن إسحاق) عن الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم حبيبة، عن زينب بنت جحش، عن النبي ﷺ.

قال الدارقطني في "العلل" (١٥/٣٨٣): ((ذكروا فيه ثلاث نسوة، ولم يذكروا حبيبة. ولم يذكرها في الإسناد غير ابن عيينة، في... الرواية عنه، والمحفوظ عنه: قول من لم يذكرها)).

وتقدم نقل ابن عبد البر قول محمد بن يحيى النيسابوري أن الإسناد دون ذكر حبيبة فيه هو المحفوظ.

فهذا الوجه هو الراجح عن الزهري.

وأما الوجه الثالث: (الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ).

فتفرَّد بروايته عن الزهري، النعمان بن راشد: أخرج حديثه أبو جعفر ابن البختري ضمن "مجموع فيه أحاديثه" (ح٣٦١).

والنعمان بن راشد الجزري قال عنه ابن حجر في "التقريب" (ص٥٦٤): ((صدوق سيئ الحفظ)).

فبالتالي هذا الوجه لا يثبت عن الزهري.

الخلاصة

يرويه الزهري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، عن حبيبة، عن أمها أم حبيبة، عن زينب بنت جحش، عن النبي ﷺ).

رواه ابن عيينة، واختلف عنه على وجهين:

بعض أصحابه رواه عنه على هذا الوجه، وقال محمد بن يحيى النيسابوري أنه غير محفوظ لابن عيينة.

والبعض الآخر من أصحاب ابن عيينة رووه عنه على الوجه الثاني عن الزهري – أي دون ذكر حبيبة – وهو المحفوظ لابن عيينة كما قال العلماء.

الوجه الثاني: (الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم حبيبة، عن زينب بنت جحش، عن النبي ﷺ).

وتابع ابن عيينة على هذا الوجه كبار أصحاب الزهري، وهذا الوجه هو الراجح من أوجه الحديث.

الوجه الثالث: (الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ).

هذا الوجه لا يثبت عن الزهري فقد تفرد بروايته النعمان بن راشد، وهو سيئ الحفظ.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح، وهو صحيح متفق عليه من حديث الزهري.

(٣٩)- قال الخليلي[1]: حديث ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي، عن حذيفة، عن النبي ﷺ: «**اقتدوا باللذين من بعدي**».

رواه عنه الأئمة: الشافعي وغيره، يقال: سمعه من زائدة عن عبد الملك، والحديث صحيح معلول؛ لأن في بعض الروايات عن عبد الملك، عن مولى لربعي[2]، عن ربعي.

وقد رواه مسعر، والثوري وغيرهما، عن عبد الملك.

التخريج والدراسة

علته: تدليس ابن عيينة حيث أسقط من الإسناد زائدة، وتدليس عبد الملك بن عمير حيث أسقط من الإسناد مولى ربعي.

هذا الحديث مداره على عبد الملك بن عمير، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (عبد الملك، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ).

الوجه الثاني: (عبد الملك، عن مولى لربعي، عن ربعي، عن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ).

أما الوجه الأول: فيرويه سفيان بن عيينة، واختُلِفَ عنه على ثلاثة أوجه:

١. سفيان بن عيينة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، به.

أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣٣٤/٢)، والترمذي (ح٣٩٩٢)، وفي "العلل الكبير" (ح٤٦٠) عن أحمد بن منيع وغير واحد، والغطريفي في "جزء ابن الغطريف" (ح٣٦) من طريق إبراهيم بن بشار، والآجري في "الشريعة" (ح١٣١٠) من طريق سريج بن يونس.

وأخرجه الآجري أيضاً، والقطيعي في زياداته على "فضائل الصحابة" لأحمد (ح٦٧٠) من طريق يعقوب بن إبراهيم، والخطيب في "الفقيه والمتفقه" (ح٤٦١) من طريق علي بن حرب، والخطيب أيضاً في "الفقيه والمتفقه" (ح٤٦٣)، والبيهقي في "الكبرى" (ح١٠٣٤٨) من طريق الشافعي، والبغوي في "شرح السنة" (ح٣٨٩٤) من طريق ثابت بن موسى.

جميعهم (ابن سعد، وأحمد بن منيع، وإبراهيم بن بشار، ويعقوب بن إبراهيم، وسريج بن

---

(١) "الإرشاد" (٣٧٨/١).

(٢) هلال مولى ربعى بن حراش، ذكره ابن حبان في "الثقات" (٦٦٧/٧)، وقال ابن حجر: ((مقبول)). "تقريب التهذيب" (ص٥٧٦)، "تهذيب التهذيب" (٧٧/١١).

يونس، وعلي بن حرب، والشافعي، وثابت بن موسى) عن ابن عيينة، عن عبد الملك، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، به.

٢. ابن عيينة، عن زائدة بن قدامة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، به.

أخرجه الحميدي في "المسند" (ح٤٤٩) - ومن طريقه ابن أبي حاتم في "العلل" (س٢٦٤٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح١٢٢٧)، والبغوي في "شرح السنة" (ح٣٨٩٥) - وأحمد في "المسند" (ح٢٣٢٤٥)، والترمذي (ح٣٩٩١) عن الحسن بن الصباح البزار، والبزار في "مسنده" (ح٢٨٢٧) عن أحمد بن أبان القرشي وأحمد بن ثابت، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح١٢٢٨) من طريق يحيى بن حسان، والآجري في "الشريعة" (ح١٣١١) من طريق هارون بن يوسف، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (ح٢٠٤٢) من طريق عبد الرحمن بن بشر.

جميعهم (الحميدي، وأحمد، وأحمد بن ثابت، وأحمد بن أبان، ويحيى بن حسان، وهارون بن يوسف، وعبد الرحمن بن بشر) عن ابن عيينة، عن زائدة بن قدامة، عن عبد الملك، عن ربعي، عن حذيفة، به.

واختلف عن الحميدي: فرواه هو في "مسنده"، وعنه أبو حاتم الرازي كما في "العلل" لابنه، ومحمد بن النعمان السَّقَطِيُّ عند الطحاوي، وأبو يحيى بن أبي مسرة عند البغوي كما تقدم،

ثلاثتهم (أبو حاتم الرازي، ومحمد بن النعمان السَّقَطِيُّ، وأبو يحيى بن أبي مسرة) عن الحميدي، عن ابن عيينة، عن زائدة بن قدامة، عن عبد الملك، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان.

وخالفهم بشر بن موسى ومحمد بن إسماعيل: فرووه عن الحميدي، عن ابن عيينة، عن زائدة بن قدامة، عن عبد الملك، عن مولى لربعي، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان.

بشر بن موسى: أخرج روايته الحاكم في "المستدرك" (ح٤٤٢٨).

ومحمد بن إسماعيل: أخرج روايته ابن عبد البر في "الجامع" (ح١٣٨٧).

وسمى بشر المولى هلالاً.

قال ابن عبد البر: ((رواه جماعة عن ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربعي عن حذيفة. هكذا لم يذكروا: مولى ربعي. والصحيح ما ذكرنا من رواية الحميدي عنه، وكذلك

رواية الثوري، وهو أحفظ وأتقن عندهم)).

٣. سفيان بن عيينة، عن مسعر، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، به.

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (ح٣٩٥٨و٥٨٤٠) من طريق أبي موسى الأنصاري، وأبي يحيى الحمَّاني، والحاكم في "المستدرك" (ح٤٤٢٩) من طريق إسحاق بن عيسى الطباع.

وللحديث أصل عن مسعر من غير طريق ابن عيينة، ولكن اختلف عليه كما سيأتي.

قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن سفيان، عن مسعر إلا أبو موسى الأنصاري، ولا رواه عن مسعر إلا سفيان، وأبو يحيى الحماني، تفرد به: يحيى الحماني، عن أبيه)).

قلت: بل رواه الطباع كما عند الحاكم.

وقال الطبراني أيضاً بعد رواية الحماني: ((لم يروى هذا الحديث عن مسعر إلا بهذا الإسناد))، فيبدو أن هذا نسيان منه – رحمه الله – فكيف هذا وهو قد ذكر الرواية المتقدمة عن أبي موسى الأنصاري؟.

وابن عيينة كان يدلس هذا الحديث: فمرة يرويه عن عبد الملك كما تقدم، ومرة يرويه عن زائدة.

قال الترمذي: ((كان سفيان بن عيينة يروي هذا ولا يذكر فيه: عن زائدة في كل وقت.

وقال الثوري: عن عبد الملك، عن مولى لربعي، عن ربعي، عن حذيفة قال: قال النبي ﷺ وهو الصحيح)).

وقال ابن أبي حاتم: ((قال أبي: كان يحدث به – أي ابن عيينة – أيام الموسم عن عبدالملك بن عمير، ولم يذكر زائدة، ثم قال: لم آخذه من عبد الملك، إنما حدثناه زائدة، عن عبد الملك، وقال سفيان: إذا ذكرت لهم زائدة لم يسألوني عنه. وهذا حديث فيه فضيلة للشيخين)).

الراجح من هذه الأوجه عن ابن عيينة ما وافق المحفوظ عن الثوري كما سيأتي، وهي الرواية التي أخرجها الحاكم، وابن عبد البر من طريق بشر بن موسى، ومحمد بن إسماعيل، عن الحميدي، عن ابن عيينة، عن زائدة بن قدامة، عن عبد الملك، عن مولى لربعي، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان.

أما الوجه الثاني: فيرويه مسعر، والثوري عن عبد الملك بن عمير، عن مولى لربعي، عن ربعي، عن حذيفة ﵁، عن النبي ﷺ.

أما مسعر فاختلف عنه على وجهين:

١) كما تقدم في الوجه الثالث عن ابن عيينة: ابن عيينة، عن مسعر، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، به، وليس بمحفوظ عنه.

٢) مسعر، عن عبد الملك بن عمير، عن مولى لربعي، عن ربعي، عن حذيفة، به.

رواه عنه وكيع، واختلف عنه على وجهين:

١) وكيع، عن مسعر، عن عبد الملك بن عمير، عن مولى لربعي، عن ربعي، عن حذيفة، به. أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/٢٠).

٢) وكيع، عن مسعر، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي، عن حذيفة، به. أخرجه الدارقطني في "أطراف الغرائب" (ح١٩٦٢)، والحاكم في "المستدرك" (ح٤٤٢٧).

وتابع وكيعاً على هذا الوجه:

حفص بن عمر الأبلي: أخرج روايته الحاكم في "المستدرك" (ح٤٤٢٥).

وأبو يحيى الحماني: أخرج روايته الحاكم في "المستدرك" (ح٤٤٢٦)، وقرن في روايته سفيان الثوري بمسعر.

قلت: المحفوظ عن سفيان الثوري زيادة (مولى ربعي) بين عبد الملك وربعي كما سيأتي، وهذه الرواية لأبي يحيى الحماني كشفت علة حديث مسعر، وأنه لا يصح عن مسعر إلا على الوجه الأول من رواية وكيع عنه، أي ما وافقت المحفوظ عن الثوري.

وأما الثوري فاختُلِفَ عنه على وجهين:

١. فرواه عامة أصحابه عنه، عن عبد الملك بن عمير، عن مولى لربعي، عن ربعي، عن حذيفة، به.

فرواه إبراهيم بن سعد، ووكيع، وأبو عاصم النبيل، وقبيصة، ومؤمل، ومحمد بن كثير، والفريابي، والحفري.

أما إبراهيم بن سعد: فأخرج روايته ابن أبي عاصم في "السنة" (ح١١٤٩و١٤٢٣)، وعبدالله بن أحمد في "السنة" (ح١٣٦٧) عن يعقوب بن حميد، والفسوي في "تاريخه" (٤٨٠/١)، والبزار في "مسنده" (ح٢٨٢٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (ح١٢٣٢) من طريق عبد العزيز بن عبد الله الأُوَيْسِيُّ، وعبد الله بن أحمد في "السنة" (ح١٣٦٧)، وأبو القاسم البغوي في "حديث مصعب" (ح١٣٠)، وأبو بكر القطيعي في "جزء الألف دينار" (ح١٥٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (ح١٢٣٠)، والطبراني في "الأوسط" (ح٥٥٠٣)، وابن شاهين في "الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة" (ح١٤٨)، وابن عبد البر في "الجامع" (ح١٣٨٨) من طريق مصعب بن عبد الله الزبيري.

جميعهم (يعقوب بن حميد، ومصعب بن عبد الله الزبيري، وعبد العزيز بن عبد الله الأُوَيْسِيُّ) عن إبراهيم بن سعد، عن الثوري، عن عبد الملك، عن هلال مولى ربعي، عن ربعي، عن حذيفة،به. فسمى إبراهيم بن سعد (مولى ربعي) هلالاً.

ورواه مرة عبد العزيز بن عبد الله الأُوَيْسِيُّ عند الطحاوي في "المشكل" (ح١٢٣١) عن إبراهيم بن سعد، عن الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن هلال مولى ربعي، به، فجعل بدل عبد الملك بن عمير منصوراً، وهو خطأ، والصواب رواية الجماعة عن إبراهيم بن سعد، وهو المحفوظ عن الثوري.

وبقية أصحاب الثوري: أخرج رواياتهم ابن سعد في "الطبقات" (٣٣٤/٢)، وابن أبي شيبة في المصنف" (ح٣٢٦٠٥و٣٨٢٠٤)، وأحمد في "المسند" (ح٢٣٢٧٦و٢٣٤١٩)، وفي "فضائل الصحابة" (ح٤٧٨)، والترمذي (ح٣٩٩٣)، وابن ماجه (ح٩٧)، وابن أبي عاصم في "السنة" (ح١١٤٨و١٤٢٢)، والبزار في "مسنده" (ح٢٨٢٩) من طريق وكيع، وابن سعد في "الطبقات" (٣٣٤/٢)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في "تاريخه" (٤٨٠/١) من طريق أبي عاصم النبيل وقبيصة بن عقبة، وابن ماجه (ح٩٧) من طريق مؤمل بن إسماعيل، وعبد الله ابن أحمد في "السنة" (ح١٣٦٩)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٢٦/٢٢) من طريق قبيصة، وابن أبي حاتم في "العلل" (س٢٦٥٥) عن محمد بن كثير، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح١٢٢٤) من طريق محمد الفريابي، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (ح٢٠٤٢) من طريق أبي داود الحفري.

جميعهم (وكيع، وأبو عاصم النبيل، وقبيصة، ومؤمل، ومحمد بن كثير، والفريابي، والحفري) عن سفيان الثوري، به.

وسقط من مطبوع "الطبقات" (ربعي)، وسقط حديث الترمذي من بعض الطبعات.

٢. وخالفهم جميعاً (إبراهيم بن سعد، ووكيع، وأبو عاصم النبيل، وقبيصة، ومؤمل، ومحمد بن كثير، والفريابي، والحفري):

أ/ أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي عند الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح١٢٢٥).

ب/ وأسباط بن محمد عند ابن عساكر في "المعجم" (ح١٠٨٥).

ج/ وحَكَّام بن سَلْم عند الخليلي في "الإرشاد" (٦٦٤/٢) رووه عن سفيان الثوري، عن عبد الملك، عن ربعي، عن حذيفة، لم يذكروا مولى ربعي.

وقرن حَكَّام بن سَلْم عنبسة بن سعيد بالثوري.

قلت: وأبو حذيفة يضعَّف في الثوري، تقدم (ص٣٣٣)، وكذلك أسباط بن محمد ((ثقة، ضعف في الثوري))، "تقريب التهذيب" (ص٩٨) ورواية الخليلي من طريق أبي سهل موسى بن نصر، عن حَكَّام بن سَلْم، وموسى بن نصر ((صدوق في الحديث))، "الثقات" لابن حبان (١٦٣/٩)، فضلا عن مخالفتهم لأصحاب الثوري في هذا الحديث.

والحديث من وجهه الأول عن ابن عيينة مدلس كما قال الترمذي إثر (ح٣٩٩٢): ((وكان سفيان بن عيينة يدلس في هذا الحديث، فربما ذكره عن زائدة عن عبد الملك بن عمير، وربما لم يذكر فيه عن زائدة)).

وقال الترمذي أيضاً: ((هذا حديث حسن)).

وأما الوجه الثاني: فسأل ابن أبي حاتم أباه في "العلل" (س٢٦٥٥): أيهما أصح: ما رواه زائدة وغيره عن عبد الملك، عن ربعي، عن حذيفة، أم ما رواه إبراهيم بن سعد ومحمد بن كثير عن الثوري، عن عبد الملك، عن مولى لربعي، عن ربعي، عن حذيفة؟

فقال أبو حاتم: ((ما قال الثوري، زاد رجلاً، وجَوَّد الحديث، فأما إبراهيم بن سعد فسمى الرجل، وأما ابن كثير فلم يُسَمِّ المولى)).

فالراجح في هذا الحديث هو الوجه الثاني: الثوري، عن عبد الملك، عن هلال مولى

ربعي، عن ربعي، عن حذيفة، وما وافقه من الأوجه عن ابن عيينة ومسعر.

وتابع هلالاً مولى ربعي على رواية هذا الحديث عمرو بن هرم، عن ربعي وأبي عبد الله – رجل من أصحاب حذيفة – عن حذيفة، به، أخرج حديثه:

ابن سعد في "الطبقات" (٣٣٤/٢)، وأحمد في "المسند" (ح٢٣٣٨٦)، وفي "فضائل الصحابة" (ح٤٧٩) عن محمد بن عبيد، وابن سعد في "الطبقات" (٣٣٤/٢)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٣٨٢٠٥)، والترمذي (ح٣٦٦٣)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٦٩٠٢) من طريق وكيع، والبخاري في "الكنى" (ص٥٠)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤٠٢/٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣٦٦/١٤) من طريق يعلى بن عبيد، وعبد الله بن أحمد في زوائد "فضائل الصحابة" (ح١٩٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (ح١٢٣٣) من طريق إسماعيل بن زكريا الخلقاني.

ولم يذكر الترمذي والطحاوي: أبا عبد الله.

أربعتهم (وكيع، ومحمد ويعلى ابنا عبيد، والخلقاني) عن سالم أبي العلاء المرادي الأنعمي[(١)]، عن عمرو بن هرم، عن ربعي وأبي عبد الله – رجل من أصحاب حذيفة – عن حذيفة، به.

وهذا إسناد لين من أجل سالم المرادي، فهو مُختلف فيه، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح غير أبي عبد الله المدائني متابع ربعي، فلم يرو عنه غير عمرو بن هرم، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٦٦٧/٧).

الخلاصة

هذا الحديث مداره على عبد الملك بن عمير، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (عبد الملك، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان ﵁، عن النبي ﷺ).

يرويه سفيان بن عيينة، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

١) سفيان بن عيينة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، به.

---

(١) وثقه العجلي، والطحاوي، وابن حبان. "معرفة الثقات" (٣٨٣/١)، "شرح مشكل الآثار" (٢٥٩/٣)، "الثقات" (٤١٠/٦). وقال أبو حاتم: ((يكتب حديثه)). "الجرح والتعديل" (١٨٦/٤). وضعفه ابن معين والنسائي. "تهذيب الكمال" (١٦١/١٠)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص١٨٢).

٢) ابن عيينة، عن زائدة بن قدامة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، به.

٣) سفيان بن عيينة، عن مسعر، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، به.

وكان سفيان يدلسه فلا يذكر فيه زائدة بن قدامة، ولم يصح من الأوجه عن ابن عيينة إلا ما رواه بشر بن موسى، ومحمد بن إسماعيل، عن الحميدي، عن ابن عيينة، عن زائدة بن قدامة، عن عبد الملك، عن مولى لربعي، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، وهي ما وافقت المحفوظ من الأوجه لهذا الحديث من رواية الثوري.

وعدَّ أبو حاتم الرازي أن الثابت من الحديث هو الوجه الثاني عن الثوري، وما وافقه من رواية مسعر، وابن عيينة، عن عبد الملك بن عمير، عن هلال مولى ربعي، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة ﵁،

وهذا إسناد فيه ضعف؛ لأجل هلال مولى ربعي، لم يوثقه سوى ابن حبان.

وتابع هـلالاً مولى ربـعي على رواية هـذا الحديث عمرو بن هرم، عن ربعي وأبي عبد الله – رجل من أصحاب حذيفة – عن حذيفة، به، تفرد به عنه سالم المرادي، وإسناده لين من أجل سالم، فهو مُختلف فيه، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح غير أبي عبد الله المدائني متابع ربعي، ذكره ابن حبان في "الثقات".

الحكم على الحديث

وأما الحكم على الحديث: فقد نقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤٦١/٤) قول البزار وابن حزم: ((لا يصح؛ لأنه عن عبد الملك، عن مولى ربعي؛ وهو مجهول، عن ربعي، ورواه وكيع عن سالم المرادي، عن عمرو بن مرة، عن ربعي، عن رجل من أصحاب حذيفة، عن حذيفة، فتبين أن عبد الملك لم يسمعه من ربعي، وأن ربعياً لم يسمعه من حذيفة)).

وعقب عليه بقوله: ((أما مولى ربعي فاسمه هلال، وقد وثق، وقد صرح ربعي بسماعه من حذيفة في رواية، وأخرج له الحاكم شاهداً من حديث ابن مسعود، وفي إسناده يحي بن سلمة بن كهيل؛ وهو ضعيف، ورواه الترمذي من طريقه وقال: لا نعرفه إلا من حديثه)).

قلت: لم أجد من وثق هلال مولى ربعي، سوى ابن حبان ذكره في "الثقات" (٥٧٣/٧).

وبالنظر إلى الطريقين عن ربعي الأول: فيه هلال مولى ربعي، ولم يوثقه سوى ابن حبان، والثاني: فيه سالم المرادي، وهو مختلف فيه، فتعتضد هذه الطرق ببعضها فلا ينزل الحديث عن درجة الحسن لغيره، وقد قال الترمذي (ح٣٦٦٢): ((هذا حديث حسن))، وكذا قال ابن عبد البر في "الجامع" (٣٤٨/٢)، وقال العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٨/٨): ((يروى عن حذيفة، عن النبي ﷺ، بإسناد جيد ثابت))، وصححه الحاكم في "المستدرك" عقب ذكره (ح٤٤٢٩).

وللحديث شواهد عن أبي قتادة والعرباض:

- حديث أبي قتادة رضي الله عنه: أخرج مسلم (ح٦٨١) وغيره ضمن حديث طويل من حديث أبي قتادة رضي الله عنه مرفوعا: «**إن يطيعوا أبا بكر وعمر يرشدوا**».
- وحديث العرباض بن سارية رضي الله عنه: أخرجه أحمد في "المسند" (ح١٧١٤٢) وغيره، وفيه: «**عليكم بما عرفتم من سنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين**».

ونقل ابن عبد البر بسنده في "الجامع" (٣٤٨/٢) عن البزار قوله: ((حديث عرباض بن سارية في الخلفاء الراشدين حديث ثابت صحيح، وهو أصح إسناداً من حديث حذيفة: «**اقتدوا باللذين من بعدي**»)).

فيصحح الحديث بشواهده.

(٤٠)- قال الخليلي[(١)]: أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني. واتفقوا على أنه أزهد أهل العلم بمصر في زمانه وأحسنهم ديانة، وكان الشافعي يخصه بما لا يخص به غيره. روى عنه أبوحاتم وأبو داود السجستاني وابن جوصا الدمشقي ونجب أصحابه، وكان الدرس له في أيامه بمصر دون غيره، والنجباء من أصحابه في كل ناحية...، لم يرو مسند الشافعي عن المزني إلا ابن أخته الطحاوي الحنفي...، أخبرني محمد بن إبراهيم المقرئ الأصبهاني ومحمد بن المظفر السويدي البغدادي في كتابيهما إلي قالا: حدثنا أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، حدثنا إسماعيل بن يحيى المزني، حدثنا محمد بن إدريس الشافعي، حدثنا مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس أن النبي ﷺ دخل يوم الفتح مكة وعليه المِغْفَر[(٢)] فقيل: هذا ابن خطل متعلق بأستار الكعبة. فقال: «**اقتلوه**». قال ابن شهاب: ولم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرماً.

صحيح متفق عليه مشهور بمالك عن الزهري. سمع القدماء من أصحاب الزهري هذا من مالك، مثل ابن جريج ومعمر وابن عيينة وغيرهم، والحفاظ مجمعون قريباً من مائتي رجل ممن روى هذا عن مالك.

فأما عن الشافعي: فيرويه المزني وحرملة عنه، ولم يكن هذا الحديث عند الربيع ولا غيره من أصحاب الشافعي بمصر، وببغداد كان عند الحسن بن الصباح الزعفراني عنه. حدثنا عمر بن إبراهيم بن كثير المقرئ ببغداد، حدثنا الحسين بن يحيى بن عباس، حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، حدثنا محمد بن إدريس الشافعي حدثنا مالك به...،

حدثني جعفر بن محمد الأندلسي الحافظ من أصحابنا، حدثني أبو بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل المهندس بمصر، حدثني أبي محمد بن إسماعيل، حدثنا أبو عبيد الله[(٣)]، حدثني عمي عبد الله بن وهب، عن مالك بن أنس، ويونس بن يزيد، عن الزهري، عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ دخل عام الفتح وعليه مغفر... الحديث. رواه الأئمة الحفاظ عن ابن وهب، عن مالك وحده، عن الزهري، ليس فيه يونس.

وقال لي جعفر: حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل من كتاب أبيه العتيق، عن أبي عبيد الله

---

(١) "الإرشاد" (٤٢٩/١-٤٣٤).

(٢) المغفر – بكسر الميم، وسكون الغين المعجمة، وفتح الفاء – هو ما غطى الرأس من السلاح كالبيضة ونحوها، سواء كان من حديد أو من غيره. "لسان العرب" (٣٣٠/٦) مادة (غفر)، "تاج العروس" (٣٥٤/٣).

(٣) هو أحمد بن عبد الرحمن بن وهب أبو عبيد الله المصري، لقبه بَحْشَل – صدوق تغير بآخرة، تقدم (ص٣١٦).

قال: ومحمد بن إسماعيل البنا من الثقات، روى عنه ابن أبيض وابن رُشيق.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بزيادة رجل في الإسناد.

الحديث مداره على عبد الله بن وهب، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (رواه ابن أخي ابن وهب عن عمه عبد الله بن وهب، عن مالك بن أنس، ويونس بن يزيد، عن الزهري، عن أنس بن مالك).

الوجه الثاني: (رواه الأئمة الحفاظ عن ابن وهب، عن مالك وحده، عن الزهري، عن أنس بن مالك، ليس فيه يونس بن يزيد).

فأما الوجه الأول: فتفرد به أبو عبيد الله ابن أخي ابن وهب عن عمه كما قال ابن حجر في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢ /٦٦٣): ((كلامه – أي الخليلي – يشعر بتفرد ابن أخي ابن وهب عن عمه به، وهو كذلك، لكن له طريق أخرى عن يونس كما سيأتي إن شاء الله تعالى)).

وتفرد بإخراج حديثه الخليلي في "الإرشاد" – وهو حديث الدراسة –، كما ذكر ذلك ابن حجر في "فتح الباري" (٥٩/٤).

وقد توبع ابن أخي ابن وهب: تابعه مهدي بن هلال. فقد قال ابن حجر في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٦٦٣/٢): ((قال الخطيب: "في الرواة عن مالك" أنا أبو بكر محمد بن الفرج بن علي البزار، أنا محمد بن إسحاق القطيعي الحافظ، حدثني عبدان بن هشيم بن عبدان، ثنا النضر بن هارون السيرافي، ثنا أحمد بن داود بن راشد البصري القرشي، ثنا مهدي بن هلال الراسبي، ثنا مالك بن أنس ويونس بن يزيد ومحمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن أنس ﷺ قال: "إن النبي ﷺ دخل يوم الفتح مكة وعلى رأسه ﷺ المغفر، فقيل له: إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة. قال ﷺ: «**اقتلوه**». لكن مهدي بن هلال ضعيف جداً)). فهذه المتابعة ليست بالقوية ولا تصلح للتقوية، فيبقى تفرد ابن أخي ابن وهب بهذا الوجه كما هو.

وأما الوجه الثاني: (**رواه الأئمة الحفاظ عن ابن وهب، عن مالك وحده، عن الزهري، عن أنس بن مالك، ليس فيه يونس بن يزيد**).

فقد رواه عيسى بن أحمد[(١)]، ويونس بن عبد الأعلى[(٢)] من أصحاب ابن وهب.

فأما عيسى بن أحمد: فقد أخرج روايته الترمذي في "الشمائل" (ح١١٣).

وأما يونس بن عبد الأعلى: فأخرج روايته ابن خزيمة في "صحيحه" (ح٣٠٦٣)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٣١٤٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٤١٥٥ و٤١٥٦) و"شرح مشكل الآثار" (ح٤٥١٩) كلاهما (عيسى ويونس) قالا: حدثنا ابن وهب، عن مالك، عن الزهري، عن أنس به.

وأخرجه مالك في "الموطأ" (ح١٢٧١)، وعن مالك أخرجه الحُمَيدي في "مسنده" (ح١٢١٢) قال: حدثنا سفيان بن عيينة، وأحمد في "مسنده" (ح١٢٠٩١و١٢٩٦٣) قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، وفي (ح١٢٧١١) قال: حدثنا عبد الرزاق، وفي (ح١٢٨٨٣) قال: حدثنا وكيع، وفي (ح١٣٣٧٨) قال: حدثنا محمد بن مصعب، وفي (ح١٣٤٤٦) قال: حدثنا إسحاق بن عيسى، وفي (ح١٣٤٧٠) قال: حدثنا أبو أحمد الزبيري، وفي (ح١٣٥٥٢) قال: حدثنا سلمة الخزاعي، والدَّارمي في "مسنده"(ح ١٩٣٨ و٢٤٥٦) قال: حدثنا عبد الله ابن خالد بن حازم، والبخاري (ح١٨٤٦) قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، و(ح٣٠٤٤) قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، و(ح٤٢٨٦) قال: حدثنا يحيى بن قَزَعَة، و(ح٥٨٠٨) قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، ومسلم (ح٣٢٨٧) قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القَعْنَبِي، ويحيى بن يحيى، وقتيبة بن سعيد، وأبو داود (ح٢٦٨٥) قال: حدَّثنا القَعْنَبِي، والترمذي

(١) هو عيسى بن أحمد العسقلاني البلخى أبو يحيى، قال أبو حاتم: ((صدوق)). "الجرح والتعديل" (٢٧٢/٦) وقال النسائي: ((ثقة)). "تاريخ بغداد" (١٦٣/١١). وذكره ابن حبان في "كتاب الثقات" (٤٩٦/٨)، وقال الذهبي: ((الإمام المحدث الثقة)). "سير أعلام النبلاء" (٣٨١/١٢)، وقال ابن حجر: ((ثقة يغرب)). "تقريب التهذيب" (ص٤٣٨).

(٢) هو يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي أبو موسى المصري، ممن أجمع العلماء على حفظه وتوثيقه. قال أبوحاتم الرازي: ((سمعت أبا الطاهر بن السرح يحث عليه ويعظم شأنه)). وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: ((سمعت أبي يوثقه ويرفع من شأنه)). وقال النسائي: ((ثقة)). وقال علي بن الحسن بن قديد: ((كان يحفظ الحديث)). "الجرح والتعديل" (٢٤٣/٩)، "تهذيب الكمال" (٥١٥/٣٢).

(ح١٦٩٣)، وفي "الشَّمائل" (ح١١٢) قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، والنَّسائي (ح٢٨٦٧) قال: أخبرنا قتيبة، وفي (ح٢٨٦٨) عن سفيان، وفي "السنن الكبرى" (ح٨٥٣٠) عن ابن القاسم، وابن ماجه (ح٢٨٠٥) قال: حدثنا هشام بن عمار، وسُوَيْد بن سعيد، والخليلي من طريق الشافعي.

جميعهم (سفيان، وابن مهدي، وعبد الرزاق، والشافعي، ومحمد بن مصعب، وإسحاق بن عيسى، وأبو أحمد الزبيري، وأبو سلمة الخزاعي، وعبد الله بن خالد، وعبد الله بن يوسف، وإسماعيل بن أبي أويس، ويحيى بن قزعة، وأبو الوليد، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، ويحيى بن يحيى، وقتيبة، وهشام بن عمار، وسويد، وابن القاسم) عن مالك، عن ابن شهاب الزهري، عن أنس، به.

وقد ذكر عدد من الأئمة أن هذا الحديث مما تفرد به مالك، وممن حكى هذا ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٧٠) قال: ((وحديث مالك عن الزهري، عن أنس ﷺ قال: "إن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر" تفرد به مالك عن الزهري)).

وتعقبه ابن حجر في دراسة نفيسة واستقصاء ماتع لطرق هذا الحديث أنقلها بنصها من كتابه "النكت على ابن الصلاح" (٢/٦٥٤-٦٧٠): ((قوله (ص[١])): "وحديث مالك عن الزهري، عن أنس ﷺ قال: "إن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر" تفرد به مالك عن الزهري" انتهى.

تعقبه شيخنا[٢] بأنه قد روي من غير طريق مالك: فرواه البزار من رواية ابن أخي الزهري، وابن سعد في "الطبقات" وابن عدي في "الكامل" جميعا من رواية أبي أويس.

قال: ذكر ابن عدي في "الكامل" أن معمرا رواه. وذكر المزي في "الأطرف" أن الأوزاعي رواه)).

وذكر ابن حجر أن القاضي أبي بكر ابن العربي قال: ((رويته من ثلاثة عشر طريقاً غير طريق مالك))، ووعد أصحابه بتخريجها.

ثم قال ابن حجر: ((وقد تتبعت طرق هذا الحديث، فوجدته كما قال ابن العربي من ثلاثة

---

(١) أي ابن الصلاح.

(٢) أي العراقي.

عشر طريقا عن الزهري غير طريق مالك، بل أزيد، فرويناه من طريق الأربعة الذين ذكرهم شيخنا.

٥- ومن رواية عقيل بن خالد.

٦- ويونس بن يزيد.

٧- ومحمد بن أبي حفصة.

٨- وسفيان بن عيينة.

٩- وأسامة بن زيد الليثي.

١٠- وابن أبي ذئب.

١١-١٢- عبد الرحمن ومحمد ابني عبد العزيز الأنصاريين.

١٣- ومحمد بن إسحاق.

١٤- وبحر بن كنيز السقا.

١٥- وصالح بن أبي الأخضر.

١٦- ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي الموالي.

أما رواية ابن أخي الزهري التي عزاها شيخنا لتخريج البزار فقد أخرجهما أبو عوانة في صحيحه، عن أبي إسماعيل محمد بن إسماعيل هو: الترمذي، حدثنا إبراهيم بن يحيى الشجري، حدثني أبي عن ابن إسحاق حدثني محمد بن عبد الله بن شهاب عن عمه عن أنس ﵁ قال: "إن رسول الله ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر" ورواه الخطيب في "تاريخه" من طريق أبي بكر النجاد عن الترمذي، ورواه النسائي في "مسند مالك" عن محمد بن نصر، والبزار في "مسنده" عن عبد الله بن شبيب، كلاهما عن إبراهيم بن يحيى، وإبراهيم مدني قد أخرج له البخاري في "الأدب المفرد" من روايته عن أبيه، ولم يذكر في تاريخه فيهما جرحا.

وتكلم فيهما بعضهم من قبل حفظهما - والله أعلم -.

وأما رواية أبي أويس: فقرأت على العماد أبي بكر الفرضي عن القاسم ابن المظفر أن محمد بن هبة الله الفارسي أنباهم قال: أنبأ علي بن الحسين الحافظ أنا أبو الفرج بن أبي الرجاء. أنا أبو طاهر بن محمود. أنا أبو بكر ابن المقري في "معجمه" ثنا السلم بن معاذ الدمشقي حدثنا أحمد بن يحيى الصوفي ثنا إسماعيل بن أبان. ح ورواه ابن عدي في "الكامل" عن محمد بن أحمد بن هارون، عن أحمد بن موسى البزار عن إسماعيل بن أبان عن أبي أويس عن

الزهري عن أنس ﷺ قال: "إن النبي ﷺ دخل مكة حين افتتحها وعلى رأسه مغفر من حديد".

قال ابن عدي: "هذا يعرف بمالك، عن الزهري، وقد روي عن أبي أويس كما ذكرته، وعن ابن أخي الزهري ومعمر".

قلت: وقد وقع من وجه آخر قرئ على عبد الله بن عمر بن علي وأنا شاهد أن محمد بن أحمد بن خالد أخبرهم قال: أنا عبد الولي البعلي، أنا حماد بن أبي العميد، أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القاهر، أنا منصور بن بكر بن محمد بن علي بن حميد أنا جدي أبو بكر بن محمد بن علي، ثنا أبو العباس الأصم، ثنا أبو جعفر بن المنادي ثنا يونس بن محمد. ثنا أبو أويس عن ابن شهاب عن أنس ﷺ قال: إنه رأى رسول الله ﷺ عام الفتح دخل مكة وعلى رأسه المغفر، فلما نزعه ﷺ أتاه رجل فقال: يا رسول الله هذا ابن خطل متعلق بأستار الكعبة. فقال النبي ﷺ: «**اقتلوه**».

قلت: ورجال هذا الإسناد ثقات أثبات، إلا أن في أبي أويس بعض كلام، وقد جزم جماعة من الحفاظ منهم: البزار أنه كان رفيق مالك في السماع، وعلى هذا فهذا اللفظ الثاني أشبه أن يكون محفوظا على أن بعض الرواة عن مالك قد رواه عنه باللفظ الأول، كما بينه الدارقطني في "غرائب مالك" – رحمة الله تعالى عليهما– والله الموفق.

وأما رواية معمر – التي يعزها شيخنا – فرواها أبو بكر بن المقرئ في معجمه قال: ثنا سعيد بن قاسم، عن مرثد. ثنا مؤمل بن إهاب ثنا عبد الرزاق ح قال ابن المقرئ: وحدثنا محمد بن حاتم بن طيب. ثنا عبد الله بن حمدويه البغلاني ثنا أبو داود السنجي. ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس ﷺ قال: "إن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر".

أخبرنيه أبو بكر (ابن إبراهيم) الفرضي بالإسناد الذي قدمته آنفا إلى ابن المقرئ.

ورواه داود بن الزبرقان، عن معمر، فأدخل بينه وبين الزهري فيه مالكاً. أخرجه الدارقطني في "غرائب مالك" والخطيب في "الرواة عن مالك" والحاكم في "المستدرك" بأسانيد ضعيفة إليه.

ورواه الواقدي عن معمر، فلم يذكر مالكاً، وسيأتي إسناده – إن شاء الله تعالى –.

وأما رواية الأوزاعي: فرواها تمام بن محمد الرازي في الجزء الرابع عشر من "فوائده" قال: "أنا أبو القاسم ابن علي بن يعقوب من أصل كتابه قال: أنا أبو عمرو محمد بن خلف الأطرويشي

الصرار".

وقال أبو عبد الله بن منده: ثنا جمح بن أبان المؤذن ثنا هشام بن خالد ثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي عن الزهري عن أنس قال: "إن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر".

لفظ تمام، ورواته ثقات، لكني أظن أن الوليد بن مسلم دلس فيه تدليس التسوية؛ لأن الدارقطني ذكر في "كتاب الموطآت" أن جماعة من الأئمة الكبار رووه عن مالك، فعد فيه الأوزاعي وابن جريج وابن عيينة وغيرهم. ثم وجدته في "المدبج" للدارقطني أخرجه من طريق مؤمل بن الفضل، عن الوليد بن مسلم قال ثنا الأوزاعي عن مالك، عن الزهري.

وهكذا رواه أبو الشيخ في "الأقران" من طريق محمد بن كثير عن الأوزاعي، عن مالك، فترجح أن الوليد دلسه.

وقد وجدته من رواية محمد بن مصعب عن الأوزاعي - أيضا - قال الخطيب في "تاريخه": أنا الحسن بن محمد الخلال أنا علي بن عمرو بن سهل الحريري. ثنا محمد بن الحسن بن مقسم من أصل كتابه ثنا موسى بن الحسن بن أبي عباد ثنا محمد بن مصعب القرقساني. ثنا الأوزاعي عن الزهري فذكره، قال الخطيب: هذا وهم على محمد بن مصعب، فإنه إنما رواه عن مالك لا عن الأوزاعي.

قلت: فكأن الراوي عنه سلك الجادة، لأنه مشهور بالرواية عن الأوزاعي لا عن مالك - والله أعلم -.

وأما رواية عقيل بن خالد: فرواها أبو الحسين بن جميع الحافظ في "معجمه" قال: ثنا محمد بن أحمد (هو الخولاني) ثنا أحمد بن رشدين (هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين) حدثني أبي عن أبيه عن ابن لهيعة، عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ "أنه دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر، فلما نزعه ﷺ جاءه رجل فقال: ابن خطل متعلق بأستار الكعبة. فقال النبي ﷺ: «**اقتلوه**».

قال ابن شهاب: ولم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرما.

رواته معروفون إلا أن فيهم من تكلم فيه، وليسوا في حد الترك، بل يخرج حديثهم في المتابعات - والله الموفق -.

وأما رواية يونس بن يزيد: فقال أبو يعلى الخليلي في "كتاب الإرشاد" له: حدثني جعفر بن

محمد الأندلسي حدثني أبو بكر: أحمد بن محمد بن إسماعيل المهندس بمصر، حدثني أبي حدثنا أبو عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب أنا عمي عبد الله بن وهب عن مالك ويونس بن يزيد، عن الزهري عن أنس ﷺ قال: "إن النبي ﷺ دخل مكة وعليه مغفر".

قال الخليلي: "رواه الحفاظ عن (عبد الله) بن وهب عن مالك وحده، ليس فيه يونس".

قال لي جعفر: "حدثنا به أحمد من أصل كتابه العتيق قال: وأبوه من الثقات".

قلت: كلامه يشعر بتفرد ابن أخي ابن وهب عن عمه به، وهو كذلك، لكن له طريق أخرى عن يونس كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وقرأت بخط الحافظ أبي علي البكري، قال: قرأت بخط الحافظ أبي الوليد بن الدباغ أنا أبو محمد بن عتاب أنا أبو عبد الله بن عائذ إجازة قال: أنا أبو بكر: أحمد بن محمد بن إسماعيل فذكره.

وأما رواية محمد بن أبي حفصة: فقال الخطيب "في الرواة عن مالك": أنا أبو بكر محمد بن الفرج بن علي البزار. أنا محمد بن إسحاق القطيعي الحافظ حدثني عبدان بن هشيم بن عبدان. ثنا النضر بن هارون السيرافي ثنا أحمد بن داود بن راشد البصري القرشي، ثنا مهدي بن هلال الراسبي ثنا مالك بن أنس ويونس بن يزيد ومحمد بن أبي حفصة عن الزهري عن أنس - ﷺ - قال: "إن النبي ﷺ دخل يوم الفتح مكة وعلى رأسه ﷺ المغفر. فقيل له: إن ابن الخطل متعلق بأستار الكعبة. قال ﷺ: «**اقتلوه**».

لكن مهدي بن هلال ضعيف جداً.

وأشار إلى ذلك الحافظ أبو الوليد الدباغ فقال: " لم ينفرد به مالك، بل وقع لي من رواية يونس وابن أبي حفصة ومعمر، كلهم عن الزهري".

وأما رواية سفيان بن عيينة فقال أبو يعلى في مسنده ثنا محمد بن عباد المكي ثنا سفيان وهو ابن عيينة عن الزهري عن أنس ﷺ قال: "إن النبي ﷺ دخل مكة وعليه مغفر.

هكذا رويناه في مسند أبي يعلى - روايتي ابن المقرئ وابن حمدان.

وكذا رويناه في فوائد بشر بن أحمد الإسفرائيني، عن أبي يعلى، ورجاله رجال مسلم.

لكن رواه النسائي من طريق الحميدي عن ابن عيينة عن مالك عن الزهري، فيحتمل أن يكون ابن عيينة دلسه حين حدث به محمد بن عباد، أو سواه محمد بن عباد، فقد قدمنا عن

الدارقطني أنه عد ابن عيينة في الأكابر الذين رووه عن مالك.

وأما رواية أسامة بن زيد الليثي: فرواه الحاكم في "تاريخ نيسابور" وابن حبان في "الضعفاء" من طريق عبد السلام بن أبي فروة النصيبي عن عبد الله بن موسى عن أسامة بن زيد عن الزهري عن أنس ﷺ قال: "إن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر". لكن عبد السلام ضعيف جداً.

وأما رواية ابن أبي ذئب: فرواها ابن المقري في "معجمه" وأبو نعيم في "الحلية" عنه (عن عمرو بن أحمد بن جابر الرملي) عن محمد بن يعقوب الفرجي عن أحمد بن عيسى، عن ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الزهري مثله – والله تعالى أعلم –.

لكن أحمد بن عيسى أبو الطاهر ضعيف.

وأما رواية عبد الرحمن ومحمد ابني عبد العزيز: فرويناه في "فوائد أبي محمد عبد الله بن إسحاق الخراساني"، قال: ثنا أحمد بن الخليل بن ثابت ثنا محمد بن عمر الواقدي ثنا معمر ومالك ومحمد بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن عبد العزيز سمعوا الزهري يخبر عن أنس – رضي الله تعالى عنه به.

والواقدي ضعيف، وعبد الرحمن ضعفه أبو حاتم.

وأما رواية محمد بن إسحاق وبحر بن كنيز السقا: فذكر الحافظ أبو محمد جعفر الأندلسي نزيل مصر فيما خرجه من حديث أحمد بن محمد بن عمر الجيزي من روايته عن شيوخه المصريين قال– بعد أن أخرج هذا الحديث من رواية ابن أخي الزهري –: "اشتهر أن مالكا تفرد به، وقد وقع لنا من رواية بضعة عشر نفسا رووه غير ذلك، منهم أبو أويس ومحمد بن إسحاق وبحر بن كنيز السقا.. وذكر بعض من ذكرنا".

قلت: ولم يقع لي روايتها إلى الآن. وأخبرني بعض الحفاظ أنه وقف على رواية ابن إسحاق له عن الزهري في "مسند مالك" لأبي أحمد بن عدي.

قلت: وقد تقدم في ذكر رواية ابن أخي الزهري أن ابن إسحاق رواه عنه عن عمه – فالله أعلم –.

ثم وقع لي من طريق ابن وهب عن ابن إسحاق عن الزهري لكنه قال: عن عروة عن عائشة – رضي الله تعالى عنها –.

رويناه في "فوائد" أبي إسماعيل الهروي الحافظ بإسناد ضعيف.

وأما رواية صالح بن أبي الأخضر: فذكرها الحافظ أبو ذر الهروي عقب رواية البخاري له عن يحيى بن قزعة عن مالك.

قال أبو ذر: "لم يرو حديث المغفر أحد عن الزهري إلا مالك، وقد وقع لنا عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري، وليس صالح بذاك".

قلت: ولم تقع لي هذه الرواية إلى الآن.

وأما رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي الموالي: فرواها الدارقطني في "الأفراد" وموسى بن عيسى السراج في "فوائده" كلاهما عن عبد الله بن أبي داود ثنا إسحاق بن الأخيل العنسي ثنا عثمان بن عبد الرحمن ثنا ابن أبي الموالي، عن الزهري، عن أنس - رضي الله تعالى عنه -.

قال الدارقطني: "تفرد به عثمان بن عبد الرحمن عن ابن أبي موالي واسمه: محمد بن عبدالرحمن بن أبي الموالي".

قلت: وعثمان هو الوقاصي- ضعيف جداً.

ورويناه - أيضا - من طريق يزيد الرقاشي، عن أنس ﷺ متابعاً للزهري.

روينا في فوائد أبي الحسن الفراء الموصلي، نزيل مصر، ويزيد ضعيف.

ورويناه هذه القصة - أيضا - من حديث عائشة - رضي الله تعالى عنها -كما تقدم قريبا.

ومن حديث سعد بن أبي وقاص وأبي برزة الأسلمي - رضي الله تعالى عنه - وحديثهما في "السنن" للدار قطني.

ومن حديث علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - في "المشيخة الكبرى" لأبي محمد الجوهري.

ومن طريق سعيد بن يربوع، والسائب بن يزيد - رحمة الله تعالى عليهما - وهما في "مستدرك الحاكم" وألفاظهم مختلفة.

فهذه طرق كثيرة غير طريق مالك، عن الزهري عن أنس ﷺ)).

ثم قال ابن حجر: ((فقول من قال من الأئمة: إن هذا الحديث تفرد به مالك عن الزهري ليس على إطلاقه، إنما المراد به بشرط الصحة.

وقول ابن العربي: إنه رواه من طرق غير طريق مالك إنما المراد به في الجملة سواء صح أو لم يصح، فلا اعتراض ولا تعارض.

وما أجود عبارة الترمذي في هذا فإنه قال – بعد تخريجه –: "لا يعرف (كبير أحد) رواه عن الزهري غير مالك".

وكذا عبارة ابن حبان: "لا يصح إلا من رواية مالك، عن الزهري".

فهذا التقييد أولى من ذلك الإطلاق)).أهـ.

الخلاصة

الوجه الراجح عن ابن وهب هو الوجه الثاني، فالوجه الأول رواه ابن أخي ابن وهب، وملخص حاله: أنه أنكرت عليه أحاديث، وقد صح رجوعه عنها، ورجوعه مما يحسن حاله ولا يبلغ به المنزلة من التوثيق التي كان يوصف بها من قبل، ولا هو في القوة كيونس بن عبد الأعلى وبندار كما قال الذهبي، بل الراجح فيه أنه صدوق تغير بآخرة.

والوجه الثاني: رواه الحفاظ من أصحاب ابن وهب، وهما: عيسى بن أحمد، وهو ثقة، ويونس بن عبد الأعلى، وهو ممن أجمع العلماء على حفظه وتوثيقه، بل إن الذهبي جعله ميزاناً لأصحاب ابن وهب حينما ترجم لابن أخي ابن وهب، وذكر أن ابن أخي ابن وهب لا يقارن بيونس في القوة.

كما أن الحفاظ من أصحاب مالك رووه عن مالك وحده.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح، وحديث مالك رواه الجماعة.

(٤١)- قال الخليلي[١]: روى شعبة، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان، عن النبي ﷺ: «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه** ».

وسفيان الثوري، والخلق، رووه عن علقمة، عن أبي عبد الرحمن نفسه.

والبخاري أخرجه من حديث شعبة، ومن حديث سفيان كما ذكرت.

ويحيى القطان - وهو إمام وقته - جمع بين الثوري وشعبة، وجعل فيه سعد بن عبيدة.

التخريج والدراسة

علته: زيادة رجل في الإسناد.

الحديث يرويه علقمة بن مرثد واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: روى شعبة، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: سفيان الثوري، والخلق، رووه عن علقمة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان، عن النبي ﷺ، (دون ذكر سعد بن عبيدة).

فأما الوجه الأول: (شعبة، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان ﷺ، مرفوعاً).

فأخرجه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (ح٧٣) - ومن طريقه الترمذي (ح٢٩٠٩) — وسعيد بن منصور في "سننه" (ح٢١) عن عبد الرحمن بن زياد الرصاصي، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (١٧٢/٦)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح٢٩٤٦٥) عن شبابة بن سوار، وابن الجعد في "مسنده" (ح٤١٠)، وأحمد في "مسنده" (ح٤١٢)، وفي "الزهد" (ح٢١٦٧) عن غندر وبهز وحجاج بن محمد، والدارمي في "مسنده" (ح٣٢٧٩)، والبخاري (ح٤٧٤٣) عن حجاج بن منهال، والبخاري أيضاً (ح٤٧٤٤) عن أبي نعيم، وأبو داود (ح١٢٥٣) عن حفص بن عمر، وابن الضُّرَيس في "فضائل القرآن" (ح١٣٠) عن أبي الوليد الطيالسي، والفريابي في "فضائل القرآن" (ح١٠) من طريق معاذ بن معاذ العنبري، والنسائي في "الكبرى" (ح٧٧٧٢) من طريق خالد بن الحارث.

جميعهم (أبو داود الطيالسي، وعبد الرحمن بن زياد، وشبابة، وابن الجعد، وغندر، وبهز،

---

(١) "الإرشاد" (٤٩٦/٢).

وحجاج بن محمد، وحجاج بن منهال، وحفص، وأبو الوليد، ومعاذ، وخالد) عن شعبة به.

قال الترمذي: ((هذا حديث حسن صحيح)).

وتابع شعبة على هذا الوجه قيس بن الربيع[1] أخرجه البزار في "مسنده" (ح٣٩٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣٥/١١).

قال ابن حجر في "فتح الباري" (٧٥/٩): ((وقد أطنب الحافظ أبو العلاء العطار في كتابه "الهادي في القرآن" في تخريج طرقه، فذكر ممن تابع شعبة ومن تابع سفيان جمعاً كثيراً. وأخرجه أبو بكر بن أبي داود في أول "الشريعة" له، وأكثر من تخريج طرقه أيضاً)).

وسيأتي – إن شاء الله – مزيد أقوال على هذا الوجه بعد تخريج الوجه الثاني.

وأما الوجه الثاني: (**فرواه سفيان الثوري، والخلق، عن علقمة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان، عن النبي ﷺ**)، (**دون ذكر سعد بن عبيدة**).

وممن أخرج حديث سفيان وكيع في "الزهد" (ح٥١٣)- ومن طريقه أحمد في "مسنده" (ح٤٠٥) عن وكيع وابن مهدي، والترمذي (ح٢٩١٠) عن وكيع وبشر بن السري، وابن ماجه (ح٢١٠) عن وكيع وحده – وعبد الرزاق في "مصنفه" (ح٥٨٠٢)، والبخاري (ح٥٠٢٨) عن أبي نعيم، وابن الضُّرَيس في "فضائل القرآن" (ح١٣٢) عن محمد بن كثير، والنسائي في "الكبرى" (ح٧٧٧٤) من طريق ابن المبارك.

جميعهم (وكيع، وعبد الرزاق، وابن مهدي، وبشر، وأبو نعيم، وابن كثير، وابن المبارك) عن سفيان به.

وشذ يحيى بن سعيد القطان فخالف أصحاب الثوري، فرواه عن الثوري مقروناً بشعبة، وذكر فيه سعد بن عبيدة: أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح٥٠٠)، والترمذي إثر (ح٢٩١٠)، وابن ماجه (ح٢١١)، والبزار في "مسنده" (ح٣٩٦)، وابن الضُّرَيس في "فضائل القرآن" (ح١٣٧)، والفريابي في "فضائل القرآن" (ح١٢)، والنسائي في "الكبرى" (ح٧٧٧٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٤٤٧٣)، وابن الأعرابي في "معجمه" (ح١٩٩٣)، والخطيب في "تاريخه" (٢٠٣/٤)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (ح٢٢٠٥).

---

(١) لا يُحتج بحديثه على انفراده لضعفه، تقدم (ص٢٤٩).

ومن تابع سفيان على رواية الحديث عن علقمة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان، عن النبي ﷺ:

- الجراح بن الضحاك[١]: أخرج حديثه الفريابي في "فضائل القرآن" (ح١٣و٢٤)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (ح١٣٥).
- وعبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى[٢]: أخرج حديثه الفريابي في "فضائل القرآن" (ح٩)، والخليلي في "الإرشاد" (٥٥٢/٢).
- وموسى بن قيس الحضرمي[٣]: أخرج حديثه ابن الأعرابي في "معجمه" (ح٨٧٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢٩/٥).
- وعمرو بن قيس الملائي[٤]: أخرج حديثه ابن الأعرابي في "معجمه" (ح١٦١٣)، وأبونعيم في "ذكر أخبار أصبهان" (٣٣/٢)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (ح١٩٣١).

قال الترمذي: ((وقد روى يحيى بن سعيد القطان هذا الحديث عن سفيان وشعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان عن النبي ﷺ . حدثنا بذلك محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان وشعبة [قال محمد بن بشار: وهكذا ذكره يحيى بن سعيد عن سفيان وشعبة غير مرة] عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان عن النبي ﷺ. قال محمد بن بشار: وأصحاب سفيان لا يذكرون فيه: عن سفيان عن سعد بن عبيدة. قال محمد بن بشار: وهو أصح)).

وقال البزار: ((وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عثمان إلا من هذا الوجه، ورواه غير واحد عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، إلا أن يحيى بن سعيد جمع شعبة، والثوري في هذا الحديث فروياه عن علقمة، عن سعد، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، وأصحاب سفيان يحدثونه عن علقمة، عن أبي عبد الرحمن، وإنما شعبة الذي، قال: عن

---

(١) قال البخاري: ((قال أبو نعيم: هو جارنا، وأثنى عليه خيراً)) "التاريخ الكبير" (٢٢٨٨/٢).

(٢) ذكره يعقوب بن سفيان ضمن جماعة وقال: ((وكل هؤلاء كوفيون ثقات)) "المعرفة والتاريخ" (٢٣٩/٣).

(٣) قال يحيى بن معين: ((ثقة)) "الجرح والتعديل" (١٥٨/٨).

(٤) قال الترمذي في "جامعه" (ح٣٤١٢): ((ثقة حافظ)).

سعد)).

وقال ابن عدي في "الكامل" (٣٩٨/٣): ((وذكر سعد بن عبيدة في هذا الإسناد عن الثوري غير محفوظ، وإنما يذكر هذا عن يحيى القطان، جمع بين الثوري وشعبة، فذكر عنهما جميعا في الإسناد في هذا الحديث سعد بن عبيدة. وسعد إنما يذكره شعبة والثوري لا يذكره، فحمل يحيى حديث شعبة على حديث الثوري، فذكر عنهما جميعا سعد. ويقال: لا يعرف ليحيى بن سعيد خطأ غيره)).

وممن حكم على رواية القطان بالشذوذ أيضاً ابن حجر في "فتح الباري" (٧٥/٩) فقال: ((وقد شذت رواية عن الثوري بذكر سعد بن عبيدة فيه...، وهكذا حكم علي بن المديني على يحيى القطان فيه بالوهم...، والصواب عن الثوري بدون ذكر سعد، وعن شعبة بإثباته)).

وشعبة وسفيان إمامان جبلان في الحفظ، وقد اختلفا في زيادة رجل (سعد بن عبيدة) أو إسقاطه، فما موقف الحفاظ من هذين الطريقين ؟ وهل كلاهما صحيح، أم يرجح أحدهما على الآخر، أم يحتمل أن يكون كلاهما صحيحا؟

قال ابن حجر في "هدي الساري" (ص٣٧٣): ((ونقل الترمذي عن علي بن عبد الله بن المديني ترجيح حديث سفيان على حديث شعبة)).

قال الترمذي (١٧٤/٥): ((وقد زاد شعبة في إسناده هذا الحديث سعد بن عبيدة، وكأن حديث سفيان أصح. قال علي بن عبد الله: قال يحيى بن سعيد: ما أحد يعدل عندي شعبة، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان.

قال أبو عيسى: سمعت أبا عمار يذكر عن وكيع قال: قال شعبة: سفيان أحفظ مني، وما حدثني سفيان عن أحد بشيء فسألته إلا وجدته كما حدثني)).

وقد أورد الدارقطني الاختلافات في الحديث في "علله" (٥٩/٣) ومن ضمنها الوجه الأول لحديث الدراسة عن شعبة، ورواية يحيى القطان عن الثوري ثم قال: ((وأصحها حديث علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان عن النبي ﷺ))، فكأنه يرجح الوجه الشاذ من رواية يحيى بن سعيد القطان عن الثوري، ويرجح رواية شعبة.

وقال ابن حجر في "الفتح" (٧٥/٩): ((ورجح الحفاظ رواية الثوري، وعدوا رواية شعبة من المزيد في متصل الأسانيد. وقال الترمذي: كأن رواية سفيان أصح من رواية شعبة.

وأما البخاري فأخرج الطريقين؛ فكأنه ترجح عنده أنهما جميعا محفوظان، فيحمل على أن

علقمة سمعه أولاً من سعد ثم لقي أبا عبد الرحمن فحدثه به، أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن فثبته فيه سعد. ويؤيد ذلك ما في رواية سعد بن عبيدة من الزيادة الموقوفة، وهي قول أبي عبد الرحمن: فذلك الذي أقعدني هذا المقعد)).

ومال بعض الحفاظ المتأخرين إلى احتمال صحة الطريقين معاً، ومن هؤلاء الحافظ العلائي في "جامع التحصيل" (ص١٣٦) حيث قال بعد أن ساق اختلاف سفيان وشعبة فيه: ((أخرجه البخاري من الطريقين، وهو لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء، وقد تابع كلاً من شعبة وسفيان جماعة على ما قال: فيحتمل أن يكون الحديث عند علقمة على الوجهين، ويحتمل أن يكون أرسله عن إسقاط سعد بن عبيدة)).

وقال ابن حجر في "هدي الساري" (ص٣٧٢): ((إن مثل هذا يخرجه البخاري على الاحتمال؛ لأن رواية الثوري عند جماعة من الحفاظ هي المحفوظة، وشعبة زاد رجلاً، فأمكن أن يكون علقمة سمعه من سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن ثم لقي عبد الرحمن فسمعه منه)).

وقد أخرجه البخاري من الطريقين معاً نسقاً متتابعاً، مشيراً إلى أنه من المزيد في متصل الأسانيد.

وثمة علة أخرى في الحديث أشار لها شعبة: وهي عدم سماع أبي عبد الرحمن السلمي من عثمان ﷺ أخرج أبو عوانة في "مستخرجه" حديث أبي عبد الرحمن السلمي في القرآن (ح٣٠٦٨) من طريق حجاج عن شعبة وقال في أثره: ((قال شعبة: ولم يسمع أبو عبد الرحمن من عثمان ولا من عبد الله بن مسعود، ولكن سمع من علي ﷺ، كذا يقول شعبة، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن رحمه الله)).

إلا أن البخاري في "صحيحه" أثبت سماع السلمي من عثمان فقال (ح٥٠٢٧): ((حدثنا حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني علقمة بن مرثد سمعت سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**». قال: وأقرأ أبو عبد الرحمن في إمرة عثمان حتى كان الحجاج قال: وذاك الذي أقعدني مقعدي هذا)).

قال الذهبي في "طبقات القراء الكبار": ((وقول حجاج عن شعبة أن أبا عبد الرحمن لم يسمع من عثمان بن عفان ﷺ ليس بشيء، فقد ثبت لقيه لعثمان)).

وقال في (ص٤٦): ((لم يتابع شعبة على هذا)).

وقال ابن حجر في "هدي الساري" (ص٣٧٣): ((وأما كون أبي عبد الرحمن لم يسمع من عثمان فيما زعم شعبة فقد أثبت غيره سماعه منه. وقال البخاري في "التاريخ الكبير": سمع من عثمان. والله أعلم)).

وأطال ابن حجر في "الفتح" (٧٤/٩-٧٦) النفس في إثبات سماع السلمي من عثمان، فليراجع هناك.

الخلاصة

الحديث يرويه علقمة بن مرثد، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: روى شعبة، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: سفيان الثوري، والخلق، رووه عن علقمة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان، عن النبي ﷺ، (دون ذكر سعد بن عبيدة).

نقل ابن حجر في "هدي الساري" (ص٣٧٢) قول الدارقطني: ((فقد اختلف شعبة والثوري في إسناده، فأدخل شعبة بين علقمة وبين أبي عبد الرحمن سعد بن عبيدة.

وقد تابع شعبة على زيادته من لا يحتج به، وتابع الثوري جماعة ثقات)) وينظر "علل الدارقطني" (٥٣/٣-٥٨).

إلا أن الثوري قد اختلف عنه: فكبار أصحابه رووه عنه على الوجه الثاني، وشذ القطان فقرنه بشعبة، وذكر في روايته سعد بن عبيدة، والعلماء على توهيم يحيى بن سعيد في هذه الرواية.

وشعبة وسفيان إمامان جبلان في الحفظ، وقد اختلفا في زيادة رجل (سعد بن عبيدة) أو إسقاطه، وتقدم النقل عن الحفاظ في ترجيح أي الوجهين؟ وهل كلاهما صحيح، أم يرجح أحدهما على الآخر، أم يحتمل أن يكون كلاهما صحيحا؟

والذي أراه هو تصحيح الوجهين، وقرائن ذلك:

١ - أن البخاري قد أخرج الحديث بالوجهين، فكأنه ترجح عنده أنهما محفوظان.

٢ - أن علقمة بن مرثد قد صحت له الرواية عن سعد بن عبيدة، وعن أبي عبد الرحمن

السلمي، قال ابن حجر في "الفتح" (٧٥/٩): ((فيحمل على أن علقمة سمعه أولاً من سعد ثم لقي أبا عبد الرحمن فحدثه به، أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن فثبته فيه)).

وعلى كل فالمفاضلة بينهما ليست من باب الخطأ والصواب، وإنما من باب الصحيح والأصح؛ فالأصح منهما هو ما رواه سفيان الثوري بدون ذكر سعد بن عبيدة.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح على كلا الوجهين، فهو مخرج في البخاري.

(٤٢)- قال الخليلي[١]: حدثنا جدي، حدثنا ابن أبي حاتم الرازي، حدثنا إبراهيم بن مرزوق البصري، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، وأبي إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى على قبر بعدما دفن. مشهور بأبي إسحاق، عن الشعبي، عن ابن عباس.

رواه الحفاظ من أصحاب شعبة عنه، عن الشيباني وحده، فأما من حديث ابن أبي خالد فلم يروه إلا وهب بن جرير عنه، وهو ثقة.

وأخرجه البخاري عن مسلم بن إبراهيم وغيره، عن شعبة، عن الشيباني. ويجمع هذا ومن رواه عن الشيباني.

وقد رواه عن النبي ﷺ زيد بن ثابت، وأخوه يزيد بن ثابت وغيرهما. وحديث يزيد مخرج في الصحيحين[٢].

وروي من حديث أبي حصين، عن الشعبي، وهو فرد يتفرد به عمرو بن عثمان الحمصي، وسلمة بن الفضل الرازي، عن إبراهيم بن طهمان، عن أبي حصين، عن الشعبي. يقولون: إنهما أخطآ.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بزيادة رجل في الإسناد. زيادة الثقة.

هذا الحديث يرويه شعبة واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (شعبة، عن أبي إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس أن النبي ﷺ).

الوجه الثاني: (شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، وأبي إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس أن النبي ﷺ). بزيادة رجل.

---

(١) "الإرشاد" (٥٥٤/٢).

(٢) هذا الكلام من الخليلي غير صحيح؛ فلم يخرج الشيخان ليزيد بن ثابت أي حديث، إنما خرَّج له البخاري تعليقاً في ترجمة الباب فقط. في (٩٥/٢)، كتاب الجنائز، باب الجريد على القبر. وأوصى بريدة الأسلمي أن يجعل في قبره جريدان. ورأى ابن عمر رضي الله عنهما فسطاطا على قبر عبد الرحمن فقال: انزعه يا غلام فإنما يظله عمله. وقال خارجة بن زيد: رأيتني ونحن شبان في زمن عثمان ﷺ وإن أشدنا وثبة الذي يثب قبر عثمان بن مظعون حتى يجاوزه. وقال عثمان بن حكيم: أخذ بيدي خارجة فأجلسني على قبر وأخبرني عن عمه يزيد بن ثابت قال: إنما كره ذلك لمن أحدث عليه. وقال نافع: كان ابن عمر رضي الله عنهما يجلس على القبور.

الوجه الأول: (**شعبة، عن أبي إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس أن النبي ﷺ**).

يرويه من هذا الوجه عن شعبة بن الحجاج ثمانية:

١. أبو داود الطيالسي في "المسند" (ح٢٧٦٩).

٢. ومحمد بن جعفر: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٣١٣٤)، والبخاري (ح٨٥٧)، ومسلم (ح٢١٧١)، وأبو نعيم في "المستخرج على مسلم" (ح٢١٣٨).

٣. ومسلم بن إبراهيم: أخرج حديثه البخاري (ح١٣١٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (ح١٢٥٨١)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٦٩/٦).

٤. وسليمان بن حرب: أخرج حديثه البخاري (ح١٣٢٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح٧٢٤٩).

٥. والحجاج بن منهال: أخرج حديثه البخاري (ح١٣٣٦).

٦. ومعاذ بن معاذ: أخرج حديثه مسلم (ح٢١٧١).

٧. وخالد بن الحارث: أخرج حديثه النسائي (ح٢٠٢٣).

٨. وأبو الوليد الطيالسي: أخرج حديثه ابن حبان في "صحيحه" (ح٣٠٨٨)، وأبو نعيم في "المستخرج على صحيح مسلم" (ح٢١٣٨).

ثمانيتهم (أبو داود، وأبو الوليد الطيالسيان، وغندر، ومسلم بن إبراهيم، وسليمان بن حرب، ومعاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، وحجاج بن منهال) عن شعبة، عن سليمان الشيباني، عن عامر الشعبي، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ.

وتابع شعبة على هذا الوجه كلٌ من:

١. سفيان الثوري: أخرج حديثه عبد الرزاق في "المصنف" (ح٦٥٤٠)، وأحمد في "المسند" (ح٢٥٥٤)، ومسلم (ح٢١٧١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٠٩/٣)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٣٠٨٥).

٢. وأبو معاوية محمد بن خازم: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح١٩٦٢)، والبخاري (ح١٢٤٧)، وابن ماجه (ح١٥٣٠).

٣. وزائدة بن قدامة: أخرج حديثه البخاري (ح١٣٢٦).

٤. وجرير بن عبد الحميد: أخرج حديثه البخاري (ح١٣٤٠)، ومسلم (ح٢١٧١)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٣٠٩١).

٥. وهشيم بن بشير: أخرج حديثه مسلم (ح٢١٧١)، والترمذي (ح١٠٣٧)، والنسائي (ح٢٠٢٤)، وأبو نعيم في "المستخرج على مسلم" (ح٢١٣٨).

وقال الترمذي: ((حديث ابن عباس حديث حسن صحيح)).

٦. وعبد الواحد بن زياد: أخرج حديثه مسلم (ح٢١٧١)، وأبو نعيم في "المستخرج على مسلم" (ح٢١٣٨).

٧. وعبد الله بن إدريس: أخرج حديثه مسلم (ح٢١٧٠)، وأبو داود (ح٣١٩٦).

ثمانيتهم (شعبة، والثوري، وأبو معاوية الضرير محمد بن خازم، وعبد الواحد بن زياد، وزائدة، وجرير، وعبد الله بن إدريس ، وهشيم) عن سليمان بن أبي إسحاق الشيباني، عن عامر الشعبي، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: (**شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، وأبي إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس أن النبي ﷺ**). **بزيادة رجل.**

وخالف أصحاب شعبة وهب بن جرير، وهو ثقة، "التقريب" (ص٥٨٥)، فرواه عن إسماعيل بن أبي خالد، وأبي إسحاق الشيباني. أخرج حديثه الخليلي.

وجميع من أخرج حديث وهب بن جرير، رواه عنه عن شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد وحده.

وقد تفرد به وهب بن جرير من هذا الوجه عن شعبة بن الحجاج: أخرج حديثه مسلم (ح٢١٧٢)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٣٠٨٩و٣٠٩٠)، وابن عدي في "الكامل" (٦٨/٧)، والدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (ح٢٧٢٣)، وأبو نعيم في "المستخرج على مسلم" (ح٢١٣٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح٧٢٥٦)، وأبو القاسم المروزي في "المنتقى من حديث شيوخه" (ح٣٨).

قال الدارقطني: ((تفرد به وهب بن جرير عن شعبة عن إسماعيل عنه)).

وقال الخليلي: ((وروي من حديث أبي حصين، عن الشعبي، وهو فرد يتفرد به عمرو بن

عثمان الحمصي، وسلمة بن الفضل الرازي، عن إبراهيم بن طهمان، عن أبي حصين، عن الشعبي. يقولون: إنهما أخطآ)).

قلت: ولم يتبين لي وجه الخطأ.

وحديث ابن طهمان: أخرجه مسلم (ح٢١٧٢)، والطبراني في "الأوسط" (ح٣٨٣٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح٧٢٥٨) من طريق يحيى بن الضُّرَيْسِ، والطبراني في "الأوسط" (ح٨٢٥٥) من طريق محمد بن حُمَيْد، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح٧٢٥٧)، و"السنن الصغرى" (ح١١٣٨) من طريق حفص بن عبد الله.

ثلاثتهم (يحيى بن الضُّرَيْس، محمد بن حُمَيْد، وحفص بن عبد الله) عن إبراهيم بن طهمان، عن أبي حصين، عن الشعبي، عن ابن عباس.

كما أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (ح٧٢٥٩) من طريق حفص بن عبد الله قال: حدثني إبراهيم بن طهمان، عن سليمان الشيباني، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس به.

قال البيهقي: ((وكأنه — أي ابن طهمان – سمع الحديث من الوجهين جميعاً)).

أي سمعه من شيخين: أبي حصين، وسليمان الشيباني.

قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن أبي حصين إلا إبراهيم بن طهمان، ولا رواه عن إبراهيم بن طهمان إلا يحيى بن الضُّرَيْسِ ومحمد بن حُمَيْدٍ)).

قلت: بل رواه كذلك حفص بن عبد الله، عن إبراهيم بن طهمان.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه شعبة واختلف عنه على وجهين:

رواه الحفاظ من أصحابه عنه، عن أبي إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس أن النبي ﷺ، وهم: أبو داود، وأبو الوليد الطيالسيان، وغندر، ومسلم بن إبراهيم، وسليمان بن حرب، ومعاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، وحجاج بن منهال.

وتابع شعبة في رواية هذا الوجه أيضاً الحفاظ، وهم: سفيان الثوري، وأبو معاوية الضرير محمد بن خازم، وعبد الواحد بن زياد، وزائدة بن قدامة، وجرير بن حازم، وعبد الله بن إدريس، وهشيم بن بشير.

وتفرد وهب بن جرير، فرواه عن شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي به، مخالفاً

الحفاظ من أصحاب شعبة، ووهب ثقة، فيقبل تفرده بهذه الرواية.

ورواه إبراهيم بن طهمان، عن أبي حصين، عن الشعبي به، وقال الخليلي: أن الرواة عنه أخطآ، ولم يتبين لي وجه الخطأ.

ويشبه أن تكون الأوجه والطرق عن شعبة كلها محفوظة، فشعبة لإمامته وحفظه وكثرة مروياته لا عجب أن يكون له أكثر من شيخ أخذ عنه الحديث.

فالوجه الأول مخرج في الصحيحين، والوجه الثاني مخرج عند مسلم، ورواية أبي حصين مخرجة عند مسلم.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح.

(٤٣)- قال الخليلي[١]: أبو الحسن أحمد بن محمد الأزهر السجزي[٢] صاحب غرائب، يأتي في الأبواب التي تجمع بزيادات لا يتابع عليها، سألت الحاكم أبا عبد الله عنه؟ فحرك رأسه وتبسم، وقال: ظاهره صالح، لكنه يأتي بما تعلم. مات قبل العشرين وثلاثمائة، وروى عنه الكبار.

حدثني أبو مسلم غالب بن علي، ومحمد بن أحمد بن عروة الأصبهاني قالا: حدثنا الحسن بن أحمد، حدثنا أحمد بن محمد بن الأزهر السجزي، حدثنا علي بن حجر، حدثنا شريك[٣]، عن سماك، وداود ابن أبي هند، عن الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرة أن النبي ﷺ قال: «**لا تسأل الإمارة**... » الحديث لا يتابعه في داود أحد ممن روى عن ابن حجر، إنما هو عن سماك وحده.

وروى حفص الرقي[٤] عن ابن الأصبهاني فزاد فيه: أبا عمرو بن العلاء.

حدثني عبد الله بن محمد الحافظ، حدثنا عبد الرحمن بن حمدان، حدثنا حفص بن عمر بن الصباح الرقي، حدثنا محمد بن سعيد بن الأصبهاني، حدثنا شريك، عن سماك، وأبي عمرو بن العلاء، عن الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرة أن النبي ﷺ قال: «**لا تسأل الإمارة**... » الحديث.

ورواه الطبراني عن حفص كذلك.

التخريج والدراسة

علته: زيادة رجل في الإسناد.

هذا الحديث يرويه شريك بن عبد الله النخعي، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (شريك، عن سماك، وداود ابن أبي هند، عن الحسن البصري، عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه) مرفوعاً.

لم أجد من أخرجه سوى الخليلي، كما أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (١/١٦٣) في

(١) "الإرشاد" (٣/٨٤٥).

(٢) ضعيف الحديث، يحدث بالمناكير، وجرب عليه ابن حبان الكذب، تقدم (ص٢٥٠).

(٣) هو شريك بن عبد الله النخعي الكوفي أحد الأعلام، على لين ما في حديثه. توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده، تقدم (ص٢٤٨).

(٤) هو حفص بن عمر بن الصَّباح الرَّقِّي. صدوق، ربما أخطأ، تقدم (ص٣٣٣).

ترجمة (أحمد بن محمد بن الأزهر بن حريث السجستاني، أبو العباس الأزهري) عن داود بن أبي هند وحده.

قال ابن حبان: ((يروى عن أهل العراق وخراسان، كان ممن يتعاطى حفظ الحديث، ويجري مع أهل الصناعة فيه، ولا يكاد يذكر له باب إلا وأغرب فيه عن الثقات، ويأتي فيه عن الأثبات بما لا يتابع عليه، ذاكرته بأشياء كثيرة فأغرب علي فيها في أحاديث الثقات، فطالبته على الانبساط فأخرج إلي أصول أحاديث، منها حديث داود بن أبى هند عن الحسن عن عبدالرحمن بن سمرة: «**لا تسأل الإمارة**».

أخبرناه عن علي بن حجر، عن هشيم، عن داود، ليس هذا في كتاب على بن حجر إنما في كتابه الذي صنف في أحكام القرآن - حدثنا هشيم، عن منصور ويونس، أخبرناه محمد بن أحمد بن أبى عون ثنا علي بن حجر ثنا هشيم عن منصور ويونس عن عبد الرحمن بن سمرة. فقلت للأزهري: يا أبا العباس أحب أن تريني أصلك، فأخرج إلي كتابه بخط عتيق فيه: هشيم عن منصور ويونس عن الحسن.

وفى عقبه هشيم عن داود عن الحسن.

وفى عقبه عن ابن علية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن.

فقال: حدثنا على بن حجر بهذه الأحاديث الثلاثة.

فكأنه كان يعملها في صباه، ذكرت في تلك الأحاديث هذا الحديث الواحد ليستدل به على ما رواه)).

فهذا الوجه لا يثبت.

الوجه الثاني: (**شريك، عن سماك، وأبي عمرو بن العلاء، عن الحسن، عن عبد الرحمن** ﵁) **مرفوعاً**.

أخرجه الخليلي، والآبنوسي في "مشيخته" (ح١٢٧)، ويحيى بن الحسين الشجري في "الأمالي الشجرية" (٤٣٨/١).

كلاهما (الآبنوسي، والشجري) من طريق محمد بن تميم السعدي الفريابي.

وقال الخليلي: ((ورواه الطبراني عن حفص كذلك)).

قلت: الذي رواه الطبراني في "المعجم الكبير" (ح ٤٨٣١) حديث حفص بن عمر الرقي

من مسند زيد بن ثابت وليس من مسند عبد الرحمن بن سمرة، قال: ((حدثنا حفص بن عمر الرقي ثنا أبو حذيفة ثنا زهير بن محمد عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت أنه قال عند النبي ﷺ: بئس الشيء الإمارة. فقال النبي ﷺ: «**نعم الشيء الإمارة لمن أخذها بحقها وحلها، وبئس الشيء الإمارة لمن أخذها بغير حقها فتكون عليه حسرة يوم القيامة**».

قال الآبنوسي: أخبرنا إبراهيم قال حدثنا محمد بن حاتم بن روح القزاز بكفر بيا قال حدثنا محمد بن تميم قال حدثنا محمد بن سعيد الأصبهاني قال حدثنا شريك عن أبي عمرو بن العلاء وسماك عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة أن النبي ﷺ قال: «**لا تسأل الإمارة، فإن أولها ملامة، وثانيها ندامة، وثالثها عذاب يوم القيامة**».

وهذا الحديث لا يصح أيضاً فهو من رواية محمد بن تميم السعدي الفريابي، قال ابن حبان وغيره: كان يضع الحديث. "المجروحين" (٢/٣٠٦). ذكره أبو سعيد الإدريسي في "تاريخ سمرقند" وقال: ((وهو من الكذابين الكبار)). "تهذيب التهذيب" (١/٣٧٦).

الوجه الثالث: (شريك، عن سماك وحده، عن الحسن، عن عبد الرحمن رضي الله عنه) مرفوعاً.

أخرجه وكيع في "أخبار القضاة" (١/٦٤) قال: حَدَّثَنَا يزيد بْن هارون، عَن شريك، عَن سماك، عَن الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الرحمن بْن سمرة.

وذكر ابن حجر في "تغليق التعليق" (٥/٢٠٩) أن الطبراني أخرجه في "المعجم الكبير"، فقال: ((وأما حديث سماك بن حرب فقال الطبراني في "المعجم الكبير" حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا ابن الأصبهاني حدثنا شريك عن سماك بن حرب عن الحسن عن عبد الرحمن بن سَمُرَة قال قال لي رسول الله ﷺ: «**يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة، فإنك إن تعطها عن مسألة تُوْكَلُ فيها إلى نفسك، وإن تعطها عن غير مسألة تُعَنْ عليها**.. ».الحديث)).

قلت: ولم أجده فيه.

وشريك: صدوق سيئ الحفظ، وانفرد بهذا الوجه عن سماك بن حرب، فهذا الوجه لا يثبت لشريك، لكن الحديث ثابت عن الحسن من طرق أخرى صحيحة بل متفق عليها.

فرواه عن الحسن كل من: علي بن زيد، ومنصور بن زاذان، ويونس بن عبيد، ومبارك بن فضالة، وعبد الله بن عون، وهشام بن حسان، وجرير بن حازم، وحميد الطويل، وسماك بن

عطية، وسليمان التيمي، وقتادة، ومنصور بن المعتمر، أخرج أحاديثهم – سأقتصر على الكتب التسعة –:

-أحمد في "المسند" (ح٢٠٨٩٢) قال: حدَّثنا هشيم، أَخْبَرَنا منصور بن زاذان، ويونس بن عبيد.

وفي (ح٢٠٨٩٤) قال: حدَّثنا إسماعيل بن علية، حدَّثنا يونس.

وفي (ح٢٠٨٩٨) قال: حدَّثنا هاشم بن القاسم، حدَّثنا المبارك بن فضالة.

وفي (ح٢٠٩٠١) قال: حدَّثنا محمد بن أبي عدي، عن ابن عون.

وفي (ح٢٠٩٠٣) قال: حدَّثنا عبد الله بن بكر، حدَّثنا هشام بن حسان.

وفي (ح٢٠٩٠٤) قال: حدَّثنا أسود بن عامر، وعفان، قالا: حدَّثنا جرير بن حازم.

وفي (ح٢٠٩٠٥) قال: حدَّثنا حسين، حدَّثنا المبارك.

-والدارِمِي في"مسنده" (ح٢٣٤٦) قال: أَخْبَرَنا محمد بن الفضل، حدَّثنا جرير بن حازم.

وفي (ح٢٣٤٧) قال: أَخْبَرَنا محمد بن يوسف، حدَّثنا سفيان، عن يونس.

-والبُخَارِي (ح٦٦٢٢) قال: حدَّثنا أبو النعمان، محمد بن الفضل، حدَّثنا جرير بن حازم.

وفي (ح٦٧٢٢) قال: حدثني محمد بن عَبْد اللهِ، حدَّثنا عثمان بن عمر بن فارس، أَخْبَرَنا ابن عون.

وفي (ح٧١٤٦) قال: حدَّثنا حجاج بن منهال، حدَّثنا جرير بن حازم.

وفي (ح٧١٤٧) قال: حدَّثنا أبو مَعْمر، حدَّثنا عبد الوارث، حدَّثنا يونس.

-ومسلم (ح٤٢٩٢و٤٧٤٢) قال: حدَّثنا شيبان بن فروخ، حدَّثنا جرير بن حازم.

وفي (ح٤٢٩٤) قال: حدثني علي بن حُجْر السعدي، حدَّثنا هُشيم، عن يونس، ومنصور، وحميد (ح) وحدَّثنا أبو كامل الجحدري، حدَّثنا حماد بن زيد، عن سماك بن عطية، ويونس بن عبيد، وهشام بن حسان - في آخرين - (ح) وحدَّثنا عبيد الله بن معاذ، حدَّثنا المعتمر، عن أبيه (ح) وحدَّثنا عقبة بن مكرم العمي، حدَّثنا سعيد بن عامر، عن سعيد، عن قتادة.

وفي (ح٤٧٤٣) قال: حدَّثنا يحيى بن يحيى، حدَّثنا خالد بن عَبْد اللهِ، عن يونس (ح) وحدثني علي بن حُجْر السعدي، حدَّثنا هشيم، عن يونس، ومنصور، وحميد (ح) وحدَّثنا

أبوكامل الجحدري، حدَّثنا حماد بن زيد، عن سماك بن عطية، ويونس بن عبيد، وهشام بن حسان.

-وأبو داود (ح٢٩٣١و٣٢٧٩) قال: حدَّثنا محمد بن الصباح البزاز، حدَّثنا هشيم، أَخْبَرنا يونس، ومنصور.

وفي (ح٣٢٨٠) قال: حدَّثنا يحيى بن خلف، حدَّثنا عبد الأعلى، حدَّثنا سعيد، عن قتادة.

-والتِّرمِذي (ح١٥٢٩) قال: حدَّثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، حدَّثنا المعتمر بن سليمان، عن يونس، هو ابن عبيد.

وقال: ((حديث عبد الرحمن بن سمرة حديث حسن صحيح)).

-وعبد الله بن أحمد في "زياداته على المسند" (ح٢٠٨٩٩) قال: حدَّثني أبو كامل الجحدري، حدَّثنا حماد بن زيد، حدَّثنا سماك بن عطية، ويونس بن عبيد.

-والنَّسائي (ح٣٧٨٢) قال: أَخْبَرنا محمد بن عبد الأعلى، قال: حدَّثنا المعتمر بن سليمان، عن أبيه.

وفي (ح٣٧٨٣) قال: أَخْبَرنا أحمد بن سليمان، قال: حدَّثنا عفان، قال: حدَّثنا جرير بن حازم.

وفي (ح٣٧٨٤) قال: أَخْبَرنا محمد بن يحيى القطعي، عن عبد الأعلى، وذكر كلمة معناها: حدَّثنا سعيد، عن قتادة.

وفي (ح٣٧٨٩) قال: أَخْبَرنا زياد بن أيوب، قال: حدَّثنا هشيم، قال: أنبأنا منصور، ويونس.

وفي (ح٣٧٩٠و٥٣٨٤) قال: أَخْبَرنا عمرو بن علي، قال: حدَّثنا يحيى، قال: حدَّثنا ابن عون.

وفي (ح٣٧٩١) قال: أَخْبَرنا محمد بن قدامة، في حديثه، عن جرير، عن منصور بن المعتمر.

وفي (ح٥٣٨٤) قال: أَخْبَرنا مجاهد بن موسى، قال: حدَّثنا إسماعيل، عن يونس.

جميعهم (علي بن زيد، ومنصور بن زاذان، ويونس بن عبيد، ومبارك بن فضالة، وعبد الله بن عون، وهشام بن حسان، وجرير بن حازم، وحميد الطويل، وسماك بن عطية، وسليمان التيمي، وقتادة، ومنصور بن المعتمر) عَنِ الحَسَنِ ؛ حدَّثنا عبد الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ

ﷺ: «**يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، لاَ تَسْأَلِ الإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُوتِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُوتِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا. وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ**».

وفي رواية: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «**إِذَا آلَيْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ**».

وفي رواية: «**إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَنْظُرِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ فَلْيَأْتِهِ**».

الخلاصة

هذا الحديث يرويه شريك بن عبد الله النخعي، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (شريك، عن سماك، وداود ابن أبي هند، عن الحسن البصري، عن عبد الرحمن ابن سمرة رضي الله عنه) مرفوعاً.

فهذا الوجه لا يثبت، فهو مخرج من طريق أحمد بن محمد السجزي، وهو صاحب غرائب، يأتي في الأحاديث المشهورة بزيادات لا يتابع عليها، واتهمه ابن حبان بالكذب.

الوجه الثاني: (شريك، عن سماك، وأبي عمرو بن العلاء، عن الحسن، عن عبد الرحمن رضي الله عنه) مرفوعاً.

وهذا الوجه لا يصح أيضاً، فهو من رواية محمد بن تميم السعدي الفريابي، أحد الكذابين الكبار، ومتهم بالوضع.

الوجه الثالث: (شريك، عن سماك وحده، عن الحسن، عن عبد الرحمن رضي الله عنه) مرفوعاً.

وهذا الوجه تفرد به شريك بن عبد الله النخعي: وهو صدوق سيء الحفظ، فهذا الوجه لا يثبت لشريك، لكن الحديث ثابت عن الحسن من طرق أخرى صحيحة بل متفق عليها.

الحكم على الحديث

الحديث متفق عليه عن الحسن البصري.

الفصل الرابع

الأحاديث المُعلّة

بالإبدال.

(٤٤)- قال الخليلي[١]: فأما الحديث الصحيح المعلول: فالعلة: تقع للأحاديث من أنحاءٍ شتَّى، لا يمكن حصرُها.

فمنها....

فأما ما يُخطئ فيه الثقة: فقد روى عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد المكي[٢]، عن ابن جريج، عن أبي الزبير[٣]، عن جابر، عن النبي ﷺ: «**الشفعة فيما لم يُقسَّم**...». وقد أخطأ فيه عبد المجيد، فإن غيره من الثقات رووه عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا باع أحدكم أرضاً فليستأذن شريكه**». وعبد المجيد: صالحٌ، محدثٌ ابن محدث. لا يَعمدُ إلى مثله، لكنه يخطئ، ولم يُخرَّج في الصحيح.

التخريج والدراسة

علته: إبدال متن بآخر.

---

(١) "الإرشاد" (١/١٦٠و١٦٦).

(٢) لا يحتج به على انفراده، وكان أثبت الناس في ابن جريج، تقدم (ص٣٧٤).

(٣) هو محمد بن مسلم بن تَدْرُس القرشي، مولاهم، أبو الزُّبير المكي، وهو من أحفظ الناس لحديث جابر.

ذكره العلائي في "جامع التحصيل" (ص١١٣) في الطبقة الثالثة من المدلسين - وهم من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلاّ بما صرحوا فيه بالسماع، وقبلهم آخرون مطلقاً كالطبقة الثانية - وتابعه ابن حجر في "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" (ص١٥١-١٥٢).

أُختلف فيه اختلافاً كثيراً، فمنهم من وثقه، ومنهم من توسط في أمره، ومنهم من ضعفه، ولخص ابن حجر حاله فقال في "التقريب" (ص٥٠٦): ((صدوق إلا أنه يدلس))، وذكره في الطبقة الثالثة من المدلسين.

أما قوله بأنه (صدوق) فلعل هذا هو الراجح في أمره، وأما ذكره في الطبقة الثالثة ففيه نظر، فقد بحث هذه المسألة بحثاً مطولاً محمود سعيد ممدوح في كتابه "تنبيه المسلم" (ص٢٧-٦١)، كما بحثها د.صالح أحمد رضا في "العدد الثامن من مجلة جامعة الإمام" (ص١٩-١٠١)، وخلصا إلى أنه لا يثبت عنه التدليس، وإن سلمنا أنه مدلس، فيعد من الطبقة الثانية، ولعل ما ذهبا إليه هو الصواب، والله أعلم.

ينظر في اختلاف العلماء في حاله: "الطبقات الكبرى" (٥/٤٨١)، و"المعرفة والتاريخ" (٢/٢٢-٢٣)، و"سؤالات محمد بن عثمان لعلي بن المديني" (ص٨٧)، و"الجرح والتعديل" (٨/ ٧٤-٧٦)، و"الكامل" (٦/١٢١-١٢٦)، و"الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى" (١/٦٤٧-٦٤٩)، و"تهذيب الكمال" (٢٦/٤٠٢-٤١١)، و"سير أعلام النبلاء" (٥/٣٨٠)، و"تهذيب التهذيب" (٩/٤٤٠).

الحديث يرويه ابن جريج واختلف عنه:

١. فرواه عامة أصحابه بلفظ: «**إذا باع أحدكم أرضاً فليستأذن شريكه**».

٢. وخالفهم عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد المكي فرواه بلفظ: «**الشفعة فيما لم يُقسَّم**... ».

أما الوجه الأول فرواه عن ابن جريج كل من:

عبد الرزاق، والثوري، وسعيد بن سالم القداح، وعبد الله بن إدريس، وإسماعيل بن إبراهيم، وعبد الله بن وهب، والوليد بن مسلم.

- عبد الرزاق: رواه في "مصنفه" (ح١٤٤٠٣) مقروناً بالثوري.
- وسعيد بن سالم: أخرجه الشافعي في "مسنده" (ص١٨١)، و"اختلاف الحديث" (ص٥٣٥).
- وابن إدريس: أخرجه الدارمي في "مسنده" (ح٢٦٢٨)، ومسلم (ح١٦٠٨)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٦٢٤).
- وإسماعيل: أخرجه أبو داود (ح٣٥٣١)، والنسائي في "الكبرى" (ح٦٢٤٢).
- وابن وهب: أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٢٠/٤).
- والوليد: أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (ح٥١٧٨).

وعن أبي الزبير رواه:

- زهير بن معاوية: أخرجه أحمد في "مسنده" (ح١٤٣٣٩)، ومسلم (ح١٦٠٨)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٥١٧٩).
- وابن عيينة: أخرجه أحمد في "مسنده" (ح١٤٢٩٢)، والحميدي في "مسنده" (ح١٢٧٢)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٦٤١).
- وأبو خيثمة: أخرجه مسلم (ح١٦٠٨).

وسيأتي الكلام على الوجهين معاً، بعد تخريج الوجه الثاني.

وأما الوجه الثاني: فرواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد المكي فرواه بلفظ: «**الشفعة فيما لم يُقسَّم**... »، ولم أجد من أخرجه بهذا اللفظ.

وقد أعلَّ ابن حزم في "المحلى" (٨٨/٩) هذا الحديث بأنه قد جاء من طريق أبي الزبير عن

جابر، فقال: ((لم يذكر فيه أبو الزبير سماعاً من جابر، وهو قد اعترف على نفسه بأن ما لم يذكر فيه سماعا فإنه حدثه به من لم يسمه، عن جابر))[(١)]، ومعلوم أن أبا الزبير مدلس، بل إن من رواه عنه هو ابن جريج مدلس أيضاً.

فأقول: أخرج مسلم في "صحيحه" هذا الحديث، وقد صرحا بالخبر في روايتهما، فلا حجة بعد هذا لمن أعله بالتدليس.

قال مسلم: وحدثني أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، عن ابن جريج، أن أبا الزبير أخبره أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «**الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكٍ، فِي أَرْضٍ، أَوْ رَبْعٍ، أَوْ حَائِطٍ، لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَعْرِضَ عَلَى شَرِيكِهِ، فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعَ، فَإِنْ أَبَى، فَشَرِيكُهُ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْذِنَهُ**»[(٢)].

الخلاصة

اختلف في هذا الحديث على ابن جريج من وجهين:

الأول: رواه عنه الحفاظ من أصحابه.

والثاني: رواه عنه ابن أبي رواد، وابن أبي رواد: تقدم أنه ثقة، له بعض الأوهام، وهو وإن كان من أعلم الناس بابن جريج، إلا أنه خالف الحفاظ في رواية الحديث، وقد عدَّ الخليلي هذا الحديث من الأحاديث التي أخطأ فيها ابن أبي رواد.

---

(١) وقد ذكر إقراره هذا في "المحلى" (١١/٩) فقال: ((وأما حديث جابر — وذكر حديثاً غير حديثنا هذا -: فإنه من رواية أبي الزبير عنه، ولم يسمعه منه بإقرار أبي الزبير على نفسه، حدثني يوسف بن عبد الله النمري، حدثنا عبد الله بن عمر، ومحمد بن يوسف الأزدي، حدثنا إسحاق بن أحمد العقيلي، حدثنا زكريا بن يحيى الحلواني، حدثنا محمد ابن سعيد بن أبي مريم، حدثنا أبي، حدثنا الليث بن سعد، قال: "إن أبا الزبير دفع إلي كتابين، فقلت في نفسي: لو سألته: أسمع هذا كله من جابر؟ فرجعت إليه فقلت: هذا كله سمعته من جابر؟ فقال: منه ما سمعته، ومنه ما حدثت عنه، فقلت له: أعلم لي على ما سمعت. فأعلم لي على هذا الذي عندي".

قال أبو محمد: فكل حديث لم يقل فيه أبو الزبير أنه سمعه من جابر، أو حدثه به جابر، أو لم يروه الليث عنه عن جابر فلم يسمعه من جابر بإقراره)).

(٢) ((**الشرك**: الاسم من الاشتراك في الملك، **والربع** والربعة – بفتح الراء وإسكان (الباء) – والربع: الدار والمسكن ويطلق على الأرض، وأصله المنزل الذي كانوا يربعون (به) أي يسكنونه و(يقيمون) فيه. والربعة تأنيث الربع، وقيل: هو واحدة، والجمع الذي هو اسم الجنس: ربع. **والحائط**: النخل يحوط عليه بجدار أو غيره. **ويؤذنه**: يعلمه)). "البدر المنير" (١٠/٧).

الوجه الأول هو الراجح؛ فقد رواه عن ابن جريج حفاظ أصحابه.

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح مخرّجٌ في صحيح مسلم.

(٤٥)- قال الخليلي[١]: فأما الحديث الصحيح المعلول: فالعلة: تقع للأحاديث من أنحاءٍ شتَّى، لا يمكن حصرُها. فمنها: أن يروي الثقاتُ حديثاً مرسلاً، وينفرد به ثقةً مسنداً.

فالمسندُ: صحيحٌ، وحجةٌ، ولا تضُره علة الإرسال، ومثاله...

ثم ذكر عدة أمثلة.

ثم قال[٢]: فأما ما يُخطئ فيه الثقة: فقد روى عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد المكي[٣]، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ: «**الشفعة فيما لم يُقسَّم**...». وقد أخطأ فيه عبد المجيد، فإن غيره من الثقات رووه عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ أنه قال: « إذا باع أحدكم أرضاً فليستأذن شريكه »[٤].

وعبد المجيد: صالحٌ، محدثٌ ابن محدث لا يَعمدُ إلى[٥] مثله[٦]، لكنه يخطئ، ولم يُخرَّج في الصحيح. وقد أخطأ في الحديث الذي يرويه مالك والخلق عن يحيى بن سعيد الأنصاري - قاضي المدينة - عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ: «**الأعمال بالنية**». وهذا أصل من أصول الدين، ومداره على يحيى بن سعيد، فقال عبد المجيد- وأخطأ فيه-: أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ: «**الأعمال بالنية**»، رواه عنه نوح بن حبيب[٧]، وإبراهيم بن عتيق، وهو غير محفوظ من حديث زيد بن أسلم بوجه. فهذا مما أخطأ فيه الثقة عن الثقة، بينت هذا ليستدل به على أشكاله.

التخريج والدراسة

هذا الحديث علته كما قال الخطابي في "أعلام الحديث" (١/١١١): ((وهذا عند أهل

---

(١) "الإرشاد" (١/١٦٠).

(٢) "الإرشاد" (١/١٦٦).

(٣) لا يحتج به على انفراده، وكان أثبت الناس في ابن جريج، تقدم (ص٣٧٤).

(٤) تقدم دراسة هذا الحديث برقم (٤٤).

(٥) في الكتاب المطبوع: (على) وصوبته من المخطوط.

(٦) لعله يقصد أن ابن أبي رواد لا يتعمد الخطأ، أو أنه لا يقصد الخطأ وإدخال إسناد في إسناد، ولكنه وقع منه وهماً.

(٧) ورد في المطبوع (ابن أبي) وصوبته من المخطوط، وقد ذكر صاحب المطبوع: أن صوابه كما في ترجمة الراوي (ابن أبي حبيب)، فكان الأولى به - حفظه الله - أن يثبت ما في المخطوط ويصوّب الخطأ إن وجد في الحاشية.

المعرفة بالحديث: مقلوب، وإنما هو إسناد حديث آخر ألصق به هذا المتن!)).

هذا الحديث مداره على مالك، واختلف عنه على وجهين:

١. مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

٢. مالك، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ.

أما الوجه الأول: (مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ).

فتفرد به عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد، عنه، ولم يتابع عليه.

وقد رواه عن ابن أبي رواد كل من: نوح بن حبيب، وإبراهيم بن عتيق، وعلي بن الحسن الذهلي.

فأما حديث نوح بن حبيب: فأخرجه الخطابي في "أعلام الحديث" (١/١١٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/٣٤٢)، والخليلي في موضع آخر من "الإرشاد" (١/٢٣٣)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢/١٩٦)، والسلفي في "الطيوريات" (ح٩٠٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٢/٢٣٥)، وابن حجر في "الأمالي في تخريج أحاديث مختصر المنتهى" المجلس (١٨٢)[١].

وأما حديث إبراهيم بن عتيق: فأشار إليه الخليلي، والدارقطني في "غرائب مالك"[٢] ولم أقف عليه.

وأما حديث علي بن الحسن الذهلي: فأشار إليه ابن حجر في "الأمالي في تخريج أحاديث مختصر المنتهى" المجلس (١٨٢)[٣].

قال ابن حجر: ((هذا حديث غريبٌ من هذا الوجه، أخرجه الدارقطني في "غرائب مالك"

---

(١) كما ذكر ذلك محقق كتاب "مسند الشهاب" للقضاعي (٢/١٩٦).

(٢) كما ذكر ذلك محقق كتاب "مسند الشهاب" للقضاعي (٢/١٩٦) نقلاً عن ابن حجر في "الأمالي في تخريج أحاديث مختصر المنتهى" المجلس (١٨٢).

(٣) كما ذكر ذلك محقق كتاب "مسند الشهاب" للقضاعي (٢/١٩٦).

عن محمد بن مخلد، عن إبراهيم بن محمد بن مروان بن هشام، وقال: تفرد به عبد المجيد عن مالك، ولم يروه عن عبد المجيد إلا إبراهيم بن محمد العتيق، ونوح بن حبيب، وساقه من رواية نوح أيضاً.

وقد وقع لي وجه ثالث: أخرجه الحاكم في "تاريخ نيسابور" من رواية علي بن الحسن الذهلي عن عبد المجيد، وعبد المجيد وثقه أحمد وابن معين والنسائي، وتكلم فيه أبو حاتم والدارقطني، وقيل: هذا مما أخطأ فيه على مالك، والمحفوظ عن مالك عن يحيى بن سعيد بالسند المعروف)).

وقد أطبق العلماء على أن هذا الوجه أخطأ فيه ابن أبي رَوَّاد، وبالتالي فهو وجه غير محفوظ عن مالك.

قال الساجي "تهذيب التهذيب" (٣٤٠/٦): ((روى - أي ابن أبي رَوَّاد - عن مالك حديثا منكراً، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار عن، أبي سعيد "**الأعمال بالنيات**")).

وقال أبو حاتم الرازي في "علل الحديث" (س٣٦٢): ((هذا حديث باطل ليس له أصل، إنما هو: مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، عن النبي ﷺ)).

وقال الخطابي في "أعلام الحديث" (١١٠/١): ((ولا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في أن هذا الخبر لم يصح مسنداً عن النبي ﷺ إلا من رواية عمر بن الخطاب ﷺ، وقد غلط بعض الرواة فرواه من طريق أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ)).

وساق الحديث بسنده، ثم قال: ((وهذا عند أهل المعرفة بالحديث: مقلوب، وإنما هو إسناد حديث آخر ألصق به هذا المتن! ويقال: إن الغلط إنما جاء فيه من قبل نوح بن حبيب البذشي)).

وقد تعقبه الحافظ العراقي في "طرح التثريب" (٤/٢) فقال: ((وقول الخطابي: "إنه يقال: إن الغلط إنما جاء من قبل نوح بن حبيب الذي رواه عن ابن أبي رواد؛ فليس بجيد من قائله؛ فإنه لم ينفرد به نوح عنه، بل رواه غيره عنه، وإنما الذي تفرد به ابن أبي رواد كما قال الدارقطني وغيره)).

وقال أبو نعيم في "الحلية" (٣٤٢/٦): ((غريب من حديث مالك عن زيد، تفرَّد به

عبدالمجيد، ومشهوره وصحيحه ما في "الموطأ" مالك، عن يحيى بن سعيد)).

وقال الدارقطني في "العلل" (١٩٣/٢): ((فرواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، ولم يتابع عليه.

وأما أصحاب مالك الحفاظ عنه فرووه عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، وهو الصواب)).

وقال في موضع آخر (٢٥٣/١١): ((يرويه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، وأصحاب مالك يروونه عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، عن النبي ﷺ؛ وهو الصحيح)).

وقال ابن عبد البر في " التمهيد" (٢٧٠/٢١): ((ابن أبي رواد هذا قد روى عن مالك أحاديث أخطأ فيها، أشهرها...))، ثم ساق هذا الحديث، ثم قال: ((وهذا خطأٌ لا شك فيه عند أحد من أهل العلم بالحديث، وإنما حديث «**الأعمال بالنيات**». عند مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، ليس له غير هذا الإسناد، وكذلك رواه الناس عن يحيى بن سعيد)).

وقال ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٣٦/٦٢): ((هذا حديث غريب، والمحفوظ حديث مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن أبي وقاص، عن عمر)).

وقال أبو الفتح اليعمري في "النفح الشذي في شرح جامع الترمذي" (٣١١/١): ((هذا إسناد غريب كله، والمتن صحيح)).

وقال الزيلعي في "نصب الراية" (٢٠٢/١): ((رواه البزار في "مسنده"، ثم قال: ولا نعلمه يروى إلا عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ بهذا الإسناد.

وقال في مسند الخدري: حديث روي عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «**الأعمال بالنية**». أخطأ فيه نوح بن حبيب، ولم يتابع عليه، وليس له أصل عن أبي سعيد)).

قلت: وقد تقدم قول العراقي أن الذي تفرد بهذا الحديث فعُد تفرده منكراً هو ابن أبي روّاد، وعنه نقله نوح بن حبيب.

وروى العيني في "عمدة القاري" (١٩/١) بسند صحيح متصل عن أبي الفتوح الطائي أنه قال: ((رواه عن يحيى بن سعيد أكثر من مائتي نفس، وقد اتفقوا على أنه لا يصح مسنداً إلا من هذه الطريق المذكورة)).

وأما الوجه الثاني: (**مالك، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ**).

فرواه مالك والخلق عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

فأما رواية مالك: فأخرجها في "موطئه" برواية محمد بن الحسن الشيباني (ح٩٨٣)، وهذا الحديث ليس في رواية غير محمد من الموطآت، وظن ابن حجر في "فتح الباري" (١١/١) و"التلخيص الحبير" (٢١٨/١) أن الشيخين أخرجاه عن مالك وليس هو في الموطأ، فقال في "التلخيص" ((ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة من لم يخرجه سوى مالك، فإنه لم يخرجه في الموطأ، وإن كان ابن دحية وهم في ذلك فادعى أنه في "الموطأ"، نعم رواه الشيخان والنسائي من حديث مالك)).

وقد نبه السيوطي على خطئه في "تنوير الحوالك على موطأ مالك".

ورواه عن مالك أصحابه الحفاظ، ومنهم: عبد الله بن مسلمة القعنبي، ويحيى بن قزعة، وابن القاسم – وسأقتصر فقط على الصحيحين.

فأما حديث القعنبي: فأخرجه عنه البخاري (ح٥٤)، ومسلم (ح٤٩٦٢).

وأما حديث يحيى بن قزعة: فأخرجه عنه البخاري (ح٥٠٧٠).

وهذا الحديث قد حفلت به دواوين الإسلام، ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة من لم يخرجه، ورواه مالك والخلق عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

قال الترمذي (ح١٦٤٧): ((وقد روى مالك بن أنس وسفيان الثورى وغير واحد من الأئمة هذا عن يحيى بن سعيد، ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد الأنصارى)).

وتقدم في الوجه الأول أن هذا هو الوجه المحفوظ عن مالك.

الخلاصة

نخلص مما سبق إلى أن الوجه الأول عن ابن أبي رواد مردود لوجوه، منها:

١. أن هذا الحديث أصل من أصول الدين؛ ولو ورد عن مالك عن زيد بن أسلم لاعتنى به النقلة، لاسيما وأن مالكاً من الأئمة الذين يحرص الطلبة على جمع حديثهم.

٢. أن هذا الحديث تفرد به ابن أبي رواد عن بقية أصحاب مالك، ولم يتابع عليه، فأين أصحاب مالك المقدمين فيه؟!

٣. أن ابن أبي رواد متوسط الحال، وليس له من الملازمة والصحبة لمالك ما يُحتمل معها تفرده.

٤. أن أصحاب مالكاً خالفوا ابن أبي رواد فرووه عن مالك عن يحيى بن سعيد، وكذلك رواه الناس، وهذا مما يجعل تفرده منكراً كما قال الساجي، بل إن ابن عبد البر عدَّ هذا أشهر أخطائه.

٥. أجمع العلماء على أن هذا الحديث تفرد به يحيى بن سعيد، ولا يصح إلا من طريقه بالسند المشهور.

وسأنقل كلاماً للحافظ العراقي ملخصاً كلام العلماء حول هذا الحديث ومتابعاته وطرقه الأخرى، وهذا الكلام مع ما فيه من طول إلا أن فيه الكثير من الفوائد.

قال العراقي في "طرح التثريب" (٢/٤-٦): ((فيه فوائد:... (الثانية) هذا الحديث من أفراد الصحيح، لم يصح عن النبي ﷺ إلا من حديث عمر، ولا عن عمر إلا من رواية علقمة، ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم التيمي، ولا عن التيمي إلا من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري. قال أبو بكر البزار في مسنده: "لا نعلم يروى هذا الكلام إلا عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ بهذا الإسناد".

وقال الخطابي: "لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في أنه لم يصح مسنداً عن النبي ﷺ إلا من رواية عمر ".

وقال الترمذي بعد تخريجه: "هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد".

وقال حمزة بن محمد الكناني: "لا أعلم رواه غير عمر، ولا عن عمر غير علقمة، ولا عن علقمة غير محمد بن إبراهيم، ولا عن محمد بن إبراهيم غير يحيى بن سعيد".

وقال محمد بن عتاب: "لم يروه غير عمر، ولا عن عمر غير علقمة.. إلى آخره".

(الثالثة) ما ذكره هؤلاء الأئمة من كون حديث عمر فرداً هو المشهور، وقد روي من طرق أخرى رأيت ذكرها للفائدة:

فوقفت عليه مسنداً من غير طريق عمر، من حديث أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وأنس، وعلي.

(فحديث أبي سعيد): رواه الخطابي في "معالم السنن" والدارقطني في "غرائب مالك" وابن عساكر في "غرائب مالك" من رواية عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد، وهو غلط من ابن أبي رواد.

وقول الخطابي: "إنه يقال: إن الغلط إنما جاء من قبل نوح بن حبيب الذي رواه عن ابن أبي رواد" فليس بجيد من قائله؛ فإنه لم ينفرد به نوح عنه، بل رواه غيره عنه، وإنما الذي تفرد به ابن أبي رواد كما قال الدارقطني وغيره.

(وحديث أبي هريرة): رواه الرشيد العطار في بعض تخاريجه، وهو وهم أيضاً.

(وحديث أنس): رواه ابن عساكر من رواية يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن أنس بن مالك، وقال: "هذا حديث غريبٌ جداً، والمحفوظ حديث عمر" انتهى.

والمعروف من حديث أنس ما رواه البيهقي من رواية عبد الله بن المثنى الأنصاري قال: حدثني بعض أهل بيتي عن أنس فذكر حديثاً فيه أنه «**لا عمل لمن لا نية له**». الحديث.

(وحديث علي): رواه محمد بن ياسر الجياني في نسخة من طريق أهل البيت إسنادها ضعيف.

وأما (من تابع علقمة عليه): فذكر أبو أحمد الحاكم أن موسى بن عقبة رواه عن نافع وعلقمة.

وأما (من تابع يحيى بن سعيد عليه): فقد رواه الحاكم في "تاريخ نيسابور" من رواية عبد ربه بن سعيد عن محمد بن إبراهيم. أورده في ترجمة أحمد بن نصر بن زياد وقال: إنه غلط فيه، قال: "وإنما هو عن يحيى بن سعيد لا عبد ربه بن سعيد".

وذكر الدارقطني أنه رواه الحجاج بن أرطاة عن محمد بن إبراهيم، وأنه رواه سهل بن صقير عن الدراوردي وابن عيينة، وأنس بن عياض عن محمد بن عمرو بن علقمة عن محمد بن إبراهيم، ووهم سهل على هؤلاء الثلاثة، وإنما رواه هؤلاء الثلاثة وغيرهم عن يحيى بن سعيد.

ورأيت في كتاب "المستخرج من أحاديث الناس للفائدة"[(١)] لعبد الرحمن بن منده: أنه رواه سبعة عشر من الصحابة غير عمر، وأنه رواه عن عمر غير علقمة، وعن علقمة غير التيمي، وعن التيمي غير يحيى بن سعيد.

وبلغني أن الحافظ أبا الحجاج المزي سئل عن كلام ابن منده هذا فاستبعده، وقد تتبعت كلام ابن منده فوجدت أكثر الصحابة الذين ذكر حديثهم في الباب إنما لهم أحاديث أخرى في مطلق النية لا هذا الحديث بعينه.

كحديث: «**يبعثون على نياتهم**». وحديث: «**ليس له من غزاته إلا ما نوى**». ونحو ذلك.

وهكذا يفعل الترمذي حيث يقول: "وفي الباب عن فلان وفلان" فكثيراً ما يريد بذلك أحاديث غير الحديث الذي يسنده في أول الباب، ولكن بشرط كونها تصلح أن تورد في ذلك الباب، وهو عمل صحيح، إلا أن أكثر الناس إنما يفهمون إرادة ذلك الحديث المعين والله أعلم)).

يتضح مما تقدم أن الوجه الثاني هو المحفوظ لهذا الحديث.

وبهذا يكون إعلال الخليلي لهذا الحديث متسقاً مع أحكام نقاد الحديث.

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح صحيح فهو مخرج في الصحيحين.

---

(١) الصواب في اسم الكتاب "المستخرج من كتب الناس للتذكرة، والمستطرف من أحوال الناس للمعرفة" لأبي القاسم عبد الرحمن ابن منده. "الرسالة المستطرفة" ومعها "التعليقات المستظرفة" (٧٣/٣).

(٤٦)- قال الخليلي[1]: حدثني محمد بن عبد الله بن النديم الرازي الفقيه، من أصحاب ابن أبي هريرة، حدثنا عبد الصمد بن علي، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثنا أبو بكر بن خلاد، عن يحيى بن سعيد قال: كان سفيان الثوري إذا أخطأ واحد في حديث يقول: تعست. فحدثنا يوماً عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «**لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس**». فقلت: تعست. فقال: وما ذاك يا فتى؟ قلت: حدثنا عبيد الله، عن نافع[2]، عن أبي الجراح[3]، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ بذلك. فقال: صدقت يا أبا سعيد، صدقت.

التخريج والدراسة

علته: الوهم من الثوري، وسلوك الجادة (إبدال إسناد بآخر).

هذا الحديث يرويه عبيد الله بن عمر، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (**عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ**).

فرواه عنه الثوري ووهم فيه، فمشى على الجادة، أخرج حديثه:

عبد الله بن أحمد في "زوائد المسند" (ح٢٧٤٠١) - ومن طريقه أبو بكر القطيعي في "جزء الألف دينار" (ح١٦٩)، والخليلي - والدارقطني في "العلل" (٢٨٣/١٥) قال: حدثني عبد الباقي بن قانع، قال: حدثنا النعمان، قال: حدثنا أبو بكر بن خلاد، به.

وقال: ((رواه الثوري، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، ووهم فيه، رحمه الله)).

قال عبد الله: ((حدثنا أبو بكر بن خلاد، قال: سمعت يحيى بن سعيد قال: حدث سفيان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «**لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس**». قال: فقلت له: تعست يا أبا عبد الله. قال لي: كيف هو؟ قلت: حدثني عبيد الله قال: حدثني نافع، عن سالم، عن أبي الجراح، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ قال:

---

(١) "الإرشاد" (٢٣٦/١).

(٢) سقط من الإسناد (سالم).

(٣) هو أبو الجراح مولى أم حبيبة بنت أبي سفيان ﵄. لم يرو سوى عن أم حبيبة، ولم يروي عنه إلا سالم ونافع. ذكر البخاري في "التاريخ الكبير" (١٩/٩) الاختلاف على اسمه، أبو الجراح أم الجراح ثم قال: ((وأبو الجراح أكثر وأصح)). وترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٥٢/٩) فلم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في "الثقات" (٥٦١/٥) وقال: ((ومن قال: الجراح فقد وهم)). وثقه الذهبي في "الكاشف" (٤١٦/٢).

صدقت)).

وتابع الثوري على هذا الوهم عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب. أخرج حديثه الخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (ح٧٩٤).

وعبد الرحمن هذا قال عنه البخاري: ((ليس ممن يروى عنه))، وقال أحمد: ((ليس يسوى حديثه شيئاً)). "ضعفاء العقيلي" (٣٣٨/٢).

فهذا الوجه لا يثبت.

الوجه الثاني: (عبيد الله، عن نافع، عن سالم، عن أبي الجراح، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ).

وخالف الثوري: يحيى القطان، ومحمد بن بشر العبدي، وإبراهيم بن طهمان، فرووه عن عبيد الله، عن نافع، عن سالم، عن أبي الجراح، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ ، به.

يحيى القطان: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٢٦٧٧٧و٢٧٤٠٠)، وأبو داود (ح٢٥٥٦)، والطبراني في "الكبير" (ح٤٧٥) عن مسدد، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٧١٢٥) عن زهير بن حرب، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (ح٧٩١) عن عمر بن شبة، والدارقطني في "العلل" (٢٨٥/١٥) عن إسحاق بن بهلول، وحفص بن عمرو، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم.

جميعهم عن يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، عن نافع، عن سالم، عن أبي الجراح، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ، به.

ومحمد بن بشر العبدي: أخرج حديثه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٣٣٢٥٨)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (ح٢٠٦٦)، والطبراني في "الكبير" (ح٤٧٦) وقرن معه عبدة بن سليمان.

وإبراهيم بن طهمان: ذكره الدارقطني في "العلل" (٢٨٣/١٥).

ثلاثتهم (يحيى القطان، ومحمد بن بشر العبدي، وإبراهيم بن طهمان) عن عبيد الله، عن نافع، عن سالم، عن أبي الجراح، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ، به.

وتابع عبيد الله على هذا الوجه:

١) مالك واختلف عنه:

فرواه محمد بن الحسن في "الموطأ" (ح٩٠٢) فقال: عن (الجراح). ومحمد ليَّنه النسائي وغيره من قبل حفظه، وكان من بحور العلم والفقه، قوياً في مالك، تقدم (ص١٣٠).

وأخرجه أحمد في "المسند" (ح٢٦٧٨٠) عن عبد الرحمن بن مهدي.

والنسائي في "الكبرى" (ح٨٧٦٠) عن معن وابن القاسم.

ثلاثتهم قالوا: عن (أبي الجراح).

كما أخرجه الدارمي في "مسنده" (ح٢٦٧٥) عن الحكم بن المبارك. وقال (أبو الجراح)، ولم يذكر سالماً. والحكم ((صدوق ربما وهم)). "تقريب التهذيب" (ص١٧٦).

والمحفوظ عن مالك ما رواه ثقات أصحابه المقدمين فيه مثل ابن مهدي، ومعن، وابن القاسم. "الجرح والتعديل" (١/٢٥٣) و(٨/٢٧٨)، وما وافق فيه الوجه الراجح للحديث.

٢) وشعيب بن أبي حمزة (ح٢٦٧٧٠)، وليث بن سعد (ح٢٧٤٠٩) أخرجهما أحمد في "المسند".

٣) وجويرية بن أسماء (ح٧١٣٣)، وهمام بن يحيى (ح٧١٣٦) أخرجهما أبو يعلى في "مسنده".

٤) ويحيى بن سعيد الأنصاري أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (ح٤٧٠٠).

٥) وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة (ح٤٧٤)، وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان (ح٤٧٧) أخرجهما الطبراني في "الكبير"، وابن ثوبان في "مسند الشاميين" أيضاً (ح١٠٧).

وقال مالك في الراجح عنه، ويحيى بن سعيد الأنصاري وابن ثوبان: أبو الجراح.

تسعتهم (عبيد الله، ومالك، وشعيب، والليث، وجويرية، وهمام، ويحيى، وإسماعيل، وعبدالرحمن) عن نافع مولى ابن عمر، بهذا الإسناد.

وخالفهم:

- أيوب السختياني فيما أخرجه عبد الرزاق (ح١٩٦٩٨) ولم يذكر نافعاً وسالماً في الإسناد.
- وموسى بن عقبة: فيما أخرجه الطبراني في "الأوسط" (ح٧٠٤٠) فرواه عن نافع، عن الجراح مولى أم حبيبة، به. ولم يذكر سالماً في الإسناد.

قلت: مالك وعبيد الله أثبت في نافع من أيوب وموسى بن عقبة. "شرح علل الترمذي" لابن رجب (١/١٦٥).

- ورواه عبد الله بن سليمان الطويل: أخرجه الطبراني في "الكبير" (ح٤٧٨) عن نافع، عن سالم، عن أم حبيبة، به. لم يذكر أبا الجراح في الإسناد. وعبد الله بن سليمان الطويل ((صدوق يخطئ)). "تقريب التهذيب" (ص٣٠٦).

وهناك اختلاف في بعض طرق الحديث الفرعية لا تؤثر في الوجه الراجح، ذكرها البخاري في "التاريخ الكبير" (١٩/٩)، والدارقطني في "العلل" (٢٨٣/١٥) فانظرها إن شئت.

فالوجه الراجح للحديث هو الوجه الثاني، سيما وقد أقر الثوري بوقوع الوهم منه.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه عبيد الله بن عمر، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ).

فرواه عنه الثوري ووهم فيه، فمشى على الجادة.

قال السخاوي في "فتح المغيث" (٢٧٩/١): ((وقد كان بعض القدماء يبالغ في عيب من وقع له ذلك – يعني القلب في الحديث – فروينا في "مسند الإمام أحمد" عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: حدث سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تصحب الملائكه رفقه فيها جرس**». فقلت له: تعست يا أبا عبد الله – أي عثرت. فقال: كيف هو؟ قلت: حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن سالم عن أبي الجراح عن أم حبيبة عن النبي ﷺ. قال: صدقت.

وقد اشتمل هذا الخبر على عظم دين الثوري وتواضعه وإنصافه، وعلى قوة حافظة تلميذه القطان وجرأته على شيخه حتى خاطبه بذلك ونبهه على عثوره حيث سلك الجادة؛ لأن جُلَّ رواية نافع هي عن ابن عمر، فكان قول الذي يسلك غيرها إذا كان ضابطا أرجح)).

وتابع الثوري على هذا الوهم عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وعبد الرحمن ليس ممن يروى عنه، وليس يسوى حديثه شيئاً.

فهذا الوجه لا يثبت.

الوجه الثاني: (عبيد الله، عن نافع، عن سالم، عن أبي الجراح، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ).

وخالفه يحيى القطان، ومحمد بن بشر العبدي، وإبراهيم بن طهمان، فرووه، عن عبيد الله ، به.

وتابع عبيد الله على هذا الوجه:

مالك واختلف عنه:

فرواه محمد بن الحسن وقال: عن (الجراح). ومحمد ضعيف في الحديث.

ورواه عبد الرحمن بن مهدي، ومعن، وابن القاسم، وقالوا: عن (أبي الجراح)، والحكم صدوق ربما وهم.

والمحفوظ عن مالك ما رواه ثقات أصحابه المقدمين فيه مثل ابن مهدي، ومعن، وابن القاسم، وما وافق فيه الوجه الراجح للحديث.

كما تابع عبيد الله كذلك: (شعيب بن أبي حمزة، وليث بن سعد، وجويرية بن أسماء، وهمام بن يحيى، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان) عن نافع مولى ابن عمر، بهذا الإسناد.

وخالفهم أيوب السختياني فلم يذكر نافعاً وسالماً في الإسناد.

وموسى بن عقبة رواه عن نافع، عن الجراح مولى أم حبيبة، به. ولم يذكر سالماً في الإسناد.

مالك وعبيد الله أثبت في نافع من أيوب وموسى بن عقبة.

ورواه عبد الله بن سليمان الطويل عن نافع، عن سالم، عن أم حبيبة، به. لم يذكر (أبا الجراح) في الإسناد. وعبد الله الطويل صدوق يخطئ.

فهذا الوجه هو الوجه الراجح.

الحكم على الحديث

الحديث حسن بهذا الإسناد؛ فيه أبو الجراح: ذكره ابن حبان في ثقاته، ولم أجد من سبق الذهبي من المتقدمين لتوثيقه، فأميل إلى تحسين الوجه الراجح للحديث، إلا أن له شاهداً من حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره، يرتقي به الحديث إلى الصحيح لغيره.

أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٣٢٥٩٢)، وأحمد في "المسند" (ح٧٥٥٦)، ومسلم

(ح٢١١٣) ، وأبو داود (ح٢٥٥٥)، والترمذي (ح١٧٠٣) وقال: ((حسن صحيح)). وابن حبان في "صحيحه" (ح٤٧٠٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٠١٠٧).

قال مسلم: حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري حدثنا بشر يعني بن مفضل حدثنا سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تصحب الملائكة رفقة فيها كلب ولا جرس**».

(٤٧)- قال الخليلي[١]: أخطأ مكي[٢] بالري في حديث حدثنيه القاسم بن علقمة، حدثنا ابن أبي حاتم، حدثنا محمد بن عمار بن الحارث، حدثنا مكي.

ح وحدثني عبد الصمد بن أحمد بن خَنْبَش الخولاني الحمصي، حدثنا أحمد بن زكريا المقدسي، حدثنا محمد بن حماد الطهراني، حدثنا مكي بن إبراهيم، عن مالك[٣]، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ صلى على النجاشي[٤]، فكبر عليه أربعاً.

وهذا أخطأ فيه مكي من حفظه بالري، قاله أبو زرعة الرازي، وصوابه: مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

التخريج والدراسة

علته: إبدال إسناد بآخر، سلوك الجادة.

هذا الحديث مداره على مالك، واختلف عنه على وجهين:

١. مالك، عن نافع، عن ابن عمر. (مسنداً مرفوعاً).

٢. مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. (مسنداً مرفوعاً).

أما الوجه الأول: (**مالك، عن نافع، عن ابن عمر** رضي الله عنه). (مسنداً مرفوعاً).

فرواه مكي بن إبراهيم، وحُباب بن جبلة الدقاق، عنه.

فأما رواية مكي بن إبراهيم فأخرجها ابن ماجه (ح١٥٣٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد"

---

(١) "الإرشاد" (٢٧٥/١)

(٢) هو مكي بن إبراهيم بن بشير التميمي، البلخي، أبو السكن أحد الثقات، قال ابن معين: ((صالح)). "الجرح والتعديل" (٤٤١/٨). وقال أحمد: ((ثقة)). "سير أعلام النبلاء" (٥٥١/٩). وقال أبو حاتم: ((محله الصدق)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال النسائي: ((ليس به بأس)). "تاريخ بغداد" (١١٧/١٣). ، وقال الدارقطني: ((ثقة مأمون))، وقال الذهبي: ((الإمام الحافظ الصادق)). الموضع السابق من "السير".

(٣) سقط من المطبوع ذكر "مالك"، واستدركته من المخطوط.

(٤) النجاشي: لقب لكل من ملك الحبشة، كما يقال لكل من ملك الروم قيصر، ومن ملك الفرس كسرى، والمراد بالحديث (أصحمة)، فقد أسلم ولكنه لم يهاجر، وكان رداً للمسلمين محسناً إليهم، وكانت وفاته في رجب سنة تسع، قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية: ((والنجاشي وإن كان ملك النصارى فلم يطعه قومه في الدخول في الإسلام، بل إنما دخل معه نفر منهم، ولهذا لما مات لم يكن هناك من يصلي عليه، فصلى عليه النبي ﷺ بالمدينة)). ينظر: "معرفة الصحابة" (١٠/٣)، "أُسْد الغابة" (١٥٣٩/١)، "صحيح مسلم بشرح النووي" (٢٢/٧)، "منهاج السنة النبوية" (١١٢/٥-١١٣) بتصرف يسير، "الإصابة" (١٠٩/١).

(١١٦/٩ و١١٧/١٣) - ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٤٠/٦٠) — وابن عبد البر في "التمهيد" (٣٢٥/٦)، وميسرة بن علي الخفاف في "مشيخته" - كما في "التدوين في أخبار قزوين" للرافعي (٤٨٣/٢) -، والرافعي في موضع آخر (١٤٠/٤)، من طريق الخليلي، وابن المقرئ في "معجمه" (ح٢٩) - ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٤٠/٦٠) - والسلفي في "الطيوريات" (ح٧٧٦).

وأما رواية حُباب بن جَبَلة الدَّقاق فأخرجها دعلج بن أحمد في "غرائب مالك" ذكرها ابن حجر في "لسان الميزان" (١٦٤/٢) - ومن طريقه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٨٤/٨) - وابن المقرئ في "معجمه" (ح٢٩)، وتمام في "فوائده" (ح١٧٨)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٣٥٢/٦).

قال أبو نعيم: ((تفرد به عن مالك حباب، ومكي بن إبراهيم)).

وسأل ابن أبي حاتم أبا زرعة في "كتاب العلل" (س١٠٩١) عن حديث مكي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر فقال: ((هذا خطأٌ؛ إنما هو: مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ وَهِمَ فيه مكي)).

روى الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (١١٧/١٣) ((عن الحسين بن حبان: أنه سأل أبا زكريا يحيى بن معين عن حديث حدث به مكي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ صلَّى على النجاشي؟ فقال أبو زكريا: هذا باطل وكذب!

قلت: وهذا الحديث؟ فقال: إن مكي بن إبراهيم رواه هكذا بالري، هو جاءني من خراسان يريد الحج، فلما رجع من حجه سئل عنه؟ فأبى أن يحدث به.

وعن عبد الصمد بن الفضل قال: سألنا مكي بن إبراهيم عن حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ كبر على النجاشي أربعاً؟ فحدثنا من كتابه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، وقال: هكذا في كتابي)).

كما روى الخطيب في موضع آخر (١١٧/٩) عن إبراهيم الحربي: أنه سئل عن هذا الحديث؟ فقال: ((ما خلق الله من هذا شيئاً، لو كان من هذا شيءٌ كان في "الموطأ")).

وقال الخطيب في "تاريخه" (٢٨٤/٨): ((كذا روى هذا الحديث حباب بن جبلة، وتابعه مكي بن إبراهيم، فرواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، ثم رجع مكي عنه ورواه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وهو المحفوظ عن مالك)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٣٢٢/١٢): ((ورواه مالك بن أنس، واختُلف عنه، فرواه مكي بن إبراهيم البلخي، وحُباب بن جبلة الدقاق، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. والمعروف عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة)).

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٣٢٥/٦) بعد أن ذكر رواية مكي وحباب: ((وليس هذا الإسناد في "الموطأ" لهذا الحديث، ولا أعلم أحداً حدَّث به هكذا عن مالك غيرهما)).

وروى ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٤٠/٦٠) ((عن أبي يعلى الموصلي قال: سمعت سهل بن زنجلة الرازي سئل عن حديث ابن عمر أن النبي ﷺ صلى على النجاشي؟ فقال: هذا حديث منكر. فقال ابن أبي سمينة: من رواه عن نافع؟ فقال ابن زنجلة: مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ صلى على النجاشي - يعني فكبر عليه أربعاً- فقال له ابن أبي سمينة: عن من حملته عن مالك؟ قال سهل: حدثنا مكي - يعني ابن إبراهيم -حدثنا مالك)). وأضاف ابن عبد البر في "التمهيد" (٣٢٥/٦): ((فسكت ابن أبي سمينة)).

وقال الذهبي في "السير" (٥٥١/٩) في ترجمة مكي: ((تفرد بهذا، ثم رجع عنه؛ لما بان له أنه وهم، وأبى أن يحدث به، ثم وجَدَه في كتابه: عن مالك، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، وقال: هكذا في كتابي)).

وقال ابن حجر في "لسان الميزان" (١٦٤/٢): ((وقال دعلج بن أحمد في كتاب "غرائب مالك" له: حدثنا موسى بن هارون، حدثنا حباب بن جبلة الدقاق- وهو ثقة - حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ أن النبي ﷺ كبر على النجاشي أربعا. تابعه مكي بن إبراهيم، عن مالك.

قال دعلج: لم يروه عن مالك غيرهما)).

فهذا الوجه أخطأ فيه مكي ووهم.

أما الوجه الثاني: (**مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة**). مرفوعاً.

فرواه مالك في "الموطأ" (ح٥٣٢) من رواية يحيى بن يحيى الليثي، ومن طريقه - البخاري (ح١٢٤٥) عن إسماعيل بن أبي أويس، و(ح١٣٣٣) عن عبدالله بن يوسف التِّنِّيسي، ومسلم (ح٩٥١) عن يحيى بن يحيى.

وتابع مالكاً على هذا الوجه – سأقتصر على الصحيحين فقط –:

–معمر بن راشد: أخرج حديثه البخاري (ح١٣١٨).

–وعُقيل بن خالد: أخرج حديثه البخاري (ح١٣٢٨)، ومسلم (ح٩٥١).

–وصالح بن كيسان: أخرج حديثه البخاري (ح٣٨٨١)، ومسلم (ح٩٥١).

هذا الوجه مخرج في الصحيحين، وتابع مالكاً على هذا الوجه ثقات أصحاب الزهري، والمقدمين فيه.

الخلاصة

الحديث من وجهه الأول: وهم من مكي، ومن مرجحات بطلان هذه الرواية:

١. مخالفة مكي لأصحاب مالك المقدمين فيه.

٢. رجوع مكي عن التحديث بهذا الحديث.

٣. أن هذا الحديث مما حدث به مكي من حفظه، والحديث على وجهه الصحيح عن أبي هريرة مما حدث به من كتابه، ولا شك أن الكتاب أضبط، والحفظ خوّان.

٤. إن مالكاً عن نافع عن ابن عمر جادة، وهي أسهل في الحفظ، فلعل هذا مما جعل مكي يسلك بهذا الحديث الجادة.

٥. إخراج الشيخين طريق أبي هريرة وإعراضهما عن هذه الرواية.

٦. إجماع نقاد الحديث على أن هذا الطريق باطل.

وأما رواية الحُباب بن جَبَلة الدَّقاق عن مالك: هذا الحديث بهذا الطريق مما يدل على ضعفه، فإذا كان مكي على ثقته أُنكر عليه روايته هذا الطريق، فكيف بالحباب وهو غير مشهور!! وهذه المتابعة لا تقف في وجه الحديث المخرج في الصحيحين والذي حكم له كبار العلماء بأنه الوجه المحفوظ عن مالك.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح.

(٤٨)- قال الخليلي[1]: حدثنا علي بن محمد بن يعقوب، حدثنا أحمد بن محمد بن يزيد، حدثنا العباس بن محمد، حدثنا عثمان بن عمر بن فارس، حدثنا سفيان بن سعيد، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في غزوة تبوك.

هذا أخطأ فيه عثمان بن عمر في قوله: عمرو بن دينار. وعثمان ثقة، والمحفوظ من حديث سفيان، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

التخريج والدراسة

علته: هذا الحديث يجمع عللاً متعددة:

١. الاختلاف بإبدال راو.

٢. الاختلاف بإبدال إسناد بآخر.

٣. دخول حديث في حديث.

٤. الاختلاف بين المتون.

ملاحظة: نظراً لكثرة من أخرج هذا الحديث، أحرص أولاً على أن أخرج من الكتب الستة وقد أتوسع فأذكر معها غيرها، فإذا لم أجده في الكتب الستة ذكرت مصدراً أو مصدرين، الأهم هو ذكر حكم الأئمة النقاد على طرقه.

هذا الحديث له أكثر من مدار:

المدار الأول: سعيد بن جبير، واختلف عنه في متنه على وجهين:

الوجه الأول: (يرويه حبيب بن أبي ثابت، عنه، عن ابن عباس) من غير خوف ولا مطر.

تفرد بروايته عنه الأعمش، أخرج روايته: أحمد في "المسند" (ح١٩٥٣و٣٣٢٣)، ومسلم (ح٧٠٥)، وأبو داود (ح١٢١١)، والترمذي (ح١٨٧)، والنسائي (ح٦٠٢)، والبيهقي في "الكبرى" (ح٥٧٦١) وقال: ((رواه مسلم فى الصحيح عن أبى بكر بن أبى شيبة وغيره عن أبي معاوية وعن أبي كريب وغيره عن وكيع، ولم يخرجه البخاري مع كون حبيب بن أبي ثابت من شرطه؛ ولعله إنما أعرض عنه والله أعلم لما فيه من الاختلاف على سعيد بن جبير فى متنه،

---

(١) "الإرشاد" (٣٢٨/١).

ورواية الجماعة عن أبي الزبير أولى أن تكون محفوظة، فقد رواه عمرو بن دينار عن جابر بن زيد أبي الشعثاء عن ابن عباس بقريب من معنى رواية مالك عن أبي الزبير)).

وقال ابن تيمية في "مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية" لمحمد رشيد رضا (٣٥/٢): ((تقديم رواية أبي الزبير على رواية حبيب بن أبي ثابت لا وجه له، فإن حبيب بن أبي ثابت من رجال الصحيحين، فهو أحق بالتقديم من أبي الزبير، وأبو الزبير من إفراد مسلم، وأيضاً فأبو الزبير اختلف عنه عن سعيد بن جبير في المتن، تارة يجعل ذلك في السفر، كما رواه عنه قرة موافقة لحديث أبي الزبير عن أبي الطفيل، وتارة يجعل ذلك في المدينة، كما رواه الأكثرون عنه عن سعيد، فهذا أبو الزبير قد روي عنه ثلاثة أحاديث: حديث أبي الطفيل عن معاذ في جمع السفر، وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله، وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس الذي فيه جمع المدينة، ثم قد جعلوا هذا كله صحيحاً؛ لأن أبا الزبير حافظ، فلم لا يكون حديث حبيب بن أبي ثابت أيضاً ثابتاً عن سعيد بن جبير، وحبيب أوثق من أبي الزبير؟ وسائر أحاديث ابن عباس الصحيحة تدل على ما رواه حبيب، فإن الجمع الذي ذكره ابن عباس لم يكن لأجل المطر، وأيضاً فقوله: "بالمدينة" يدل على أنه لم يكن في السفر، فقوله: "جمع بالمدينة في غير خوف ولا مطر"، أولى بأن يقال: من غير خوف ولا سفر، ومن قال: أظنه في المطر، فظن ظنه ليس هو في الحديث، بل مع حفظ الرواة، فالجمع صحيح)).

قال الترمذي: حدثنا هناد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر. قال: فقيل لابن عباس: ما أراد بذلك ؟ قال: أراد أن لا يحرج أمته.

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢١٤/١٢): ((هكذا يقول الأعمش في هذا الحديث: عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: من غير خوف ولا مطر. وحديث مالك عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال فيه: من غير خوف ولا سفر. وهو الصحيح فيه إن شاء الله والله أعلم.

وإسناد حديث مالك عند أهل الحديث والفقه أقوى وأولى. وكذلك رواه جماعة عن أبي الزبير كما رواه مالك: من غير خوف ولا سفر، منهم الثوري وغيره، إلا أن الثوري لم يتأول فيه المطر وقال فيه: لئلا يحرج أمته)).

الوجه الثاني: (يرويه أبو الزبير، عنه، عن ابن عباس): من غير خوف ولا سفر، وفي بعض الروايات: بالمدينة.

رواه عنه: مالك وقال: أرى ذلك كان في مطر، وزهير بن معاوية، والثوري، وهشام بن سعد[1]، وحماد بن سلمة.

ورواه ابن عيينة، وزياد بن سعد، وداود بن أبي هند، فلم يذكروا السفر نفياً ولا إثباتاً.

وخالفهم قرة بن خالد، واختلف عنه. وسأذكر الخلاف عليه فيما بعد — إن شاء الله.

حديث مالك: رواه في "الموطأ" (ح٣٣٠) برواية يحيى الليثي، ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في "المسند" المنسوب إليه (ح١٠٣٧)، ومسلم (ح٧٠٥) عن الليثي، وأبو داود (ح١٢١٠) عن القعنبي، والنسائي (ح٦٠١) عن قتيبة بن سعيد، وابن خزيمة في "صحيحه" (ح٩٧٢) من طريق ابن وهب، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٢٣٩٧) من طريق القعنبي وابن وهب، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٨٨٣) من طريق ابن وهب، وابن حبان في "صحيحه" (ح١٥٩٦) من طريق أحمد بن أبي بكر، والبيهقي في "الكبرى" (ح٥٧٥٣) من طريق القعنبي، و(ح٥٧٥٤) من طريق يحيى الليثي، والبغوي في "شرح السنة" (ح١٠٤٣) من

---

(١) هو هشام بن سعد القرشي مولى لآل أبي لهب، من أهل المدينة، كنيته أبو سعيد، قال يحيى بن معين: ((ليس بذاك القوي)). وقال مرة أخرى: ((ليس بشيء، كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه)). "تهذيب الكمال" (٢٠٤/٣٠). وقال ابن معين مرة: ((صالح، ليس بمتروك الحديث)). وقال أحمد بن حنبل: ((لم يكن هشام بن سعد بالحافظ)). وذُكِر له هشام بن سعد مرة فلم يرضه، وقال: ((ليس بمحكم الحديث)). "الجرح والتعديل" (٦١/٩). وقال علي بن المديني: ((صالح، وليس بالقوي)). الموضع السابق من "تهذيب الكمال". وقال العجلي: ((جائز الحديث، حسن الحديث)). "معرفة الثقات" (٣٢٨/٢). وقال أبو زرعة: ((شيخ محله الصدق)). وقال أبو حاتم: ((يُكتب حديثه، ولا يُحتج به)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال أبو داود: ((هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم)). الموضع السابق من "تهذيب الكمال". وقال النسائي: ((ضعيف)). "الضعفاء والمتروكين" (ص٢٤٥). وقال في موضع آخر: ((ليس بالقوي)). الموضع السابق من "تهذيب الكمال". وقال الساجي: ((صدوق)). "تهذيب التهذيب" (٣٧/١١). وقال ابن حبان: ((كان ممن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات بطل الاحتجاج به، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير)). "المجروحين" (٨٩/٣). وقال ابن عدي: ((مع ضعفه يُكتب حديثه)). الكامل" (١٠٨/٧). وقال الحاكم: ((أخرج له مسلم في الشواهد)). "ميزان الاعتدال" (٢٩٨/٤). قلت: الصواب التفصيل في حاله، فروايته عن زيد بن أسلم حسنة، وهو ضعيف في غير زيد بن أسلم، وليس هو من الحفاظ من أصحاب الزهري، ولكن لا يصل حاله إلى أن يوصف بالواهي كما ذكرها الخليلي في "الإرشاد" (٣٤٤/١).

طريق أبي مصعب الزهري.

وحديث زهير بن معاوية: أخرجه مسلم (ح٧٠٥)، والبيهقي في "الكبرى" (ح٥٧٥٥).

وحديث الثوري: سيأتي الكلام عليه عند الخلاف عن الثوري.

وحديث هشام بن سعد: أخرجه البيهقي في "الكبرى" (ح٥٧٥٩).

وحديث حماد بن سلمة: أخرجه البيهقي في "الكبرى" (ح٥٧٥٦).

وحديث ابن عيينة: أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (ح٩٧١)، والبيهقي في "الكبرى" (ح٥٧٥٨) وفي "المعرفة" (ح٦٢٥٥).

وحديث زياد بن سعد: أخرجه الطبراني في "الصغير" (ح ١٠٢٨).

وحديث داود بن أبي هند: أخرجه الطبراني في "الكبير" (ح١٢٣٥٦)

المدار الثاني: أبو الزبير، واختلف عنه في إسناده على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (أبو الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس).

رواه عنه: مالك وقال: أرى ذلك كان في مطر، وزهير بن معاوية، والثوري، وهشام بن سعد، وحماد بن سلمة.

ورواه ابن عيينة، وزياد بن سعد، وداود بن أبي هند، فلم يذكروا السفر نفياً ولا إثباتاً.

وتقدم ذكرهم في الوجه الثاني من المدار الأول.

وخالفهم قرة بن خالد، واختلف عليه على وجهين:

١/ (قرة، عن أبي الزبير، عن ابن جبير، عن ابن عباس) هذا خطأ. والرواية الصحيحة عن أبي الزبير التي رواها أصحابه أن الجمع لم يكن في سفر، وفي بعض الروايات: في المدينة.

فهو قد روى الحديث عن أبي الزبير بإسنادين عن ابن جبير، وعن أبي الطفيل.

فربما روى الجمع في تبوك بإسناد ابن جبير، دخل عليه الجمع في تبوك من الإسناد الآخر عن أبي الطفيل.

فرواه الطيالسي (ح٢٧٥١) فلم يذكر السفر نفياً ولا إثباتاً.

قال: حدثنا قُرَّةُ بن خالد، قال: حدثنا أبو الزبير، قال: حدثنا سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء. قلت: ما أراد بذلك؟، قال: أراد أن لا تُحْرَجَ أمته.

ورواه جمع من الحفاظ فقالوا: في سفرة سافرها في غزوة تبوك أو نحو هذا.

أخرجه مسلم (ح٧٠٥) من طريق خالد بن الحارث، وابن خزيمة في "صحيحه" (ح٩٦٧)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٢٣٩٤و٢٣٩٥) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٢٣٩٥) من طريق أبي عامر العقدي، والطبراني في "الكبير" (ح١٢٥٢٠) من طريق يحيى بن سعيد ومعتمر بن سليمان، والبيهقي في "الكبرى" (ح٥٧٦٠) وقال: ((وكأن قُرَّةَ بن خالد أراد حديث أبى الزبير عن أبى الطفيل عن معاذ، فهذا لفظ حديثه. أو روى سعيد بن جبير الحديثين جميعا، فسمع قُرَّةُ أحدهما، ومن تقدم ذكره الآخر. وهذا أشبه، فقد روى قُرَّةُ حديث أبى الطفيل أيضاً)).

ولفظ مسلم: أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاة فى سفرة سافرها فى غزوة تبوك، فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء. قال سعيد: فقلت لابن عباس: ما حمله على ذلك؟ قال: أراد أن لا يحرج أمته.

٢/ (قرة، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل).

أخرجه مسلم (ح٧٠٦) قال: حدثنا يحيى بن حبيب، حدثنا خالد، يعني ابن الحارث، حدثنا قرة بن خالد، حدثنا أبو الزبير، حدثنا عامر بن واثلة أبو الطفيل، حدثنا معاذ بن جبل، قال: «جمع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء» قال: فقلت: ما حمله على ذلك؟ قال: فقال: «أراد أن لا يحرج أمته».

وذكر الدارقطني في "العلل" (٦/٤٠) حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ في الجمع بين الصلاتين فقال: ((واختلف عن أبي الزبير في إسناد هذا الحديث، فقيل: عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن بن عباس، وهو الصحيح عنه. وقيل: عن أبي الزبير عن جابر...، وجمع قرة بن خالد في روايته عن أبي الزبير بهذا الحديث بين حديث أبي الطفيل عن معاذ وبين حديث أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وبين حديث أبي الزبير عن جابر. فيشبه أن يكون الأقاويل كلها محفوظة والله أعلم)).

الوجه الثاني: (أبو الزبير، عن أبي الشعثاء جابر بن زيد، عن ابن عباس).

أخرجه كثير من دواوين الإسلام منهم: الطيالسي في "مسنده" (ح٢٦١٣)، وعبد الرزاق في "المصنف" (ح٤٤٣٦)، والحميدي في "المسند" (ح٤٧٠)، وأحمد في "المسند"

(ح١٩١٨)، والبخاري (ح٥٤٣و٥٦٢)، ومسلم (ح٧٠٥)، وأبو داود (ح١٢١٤)، والنسائي (ح٦٠٣).

قال البخاري: ((حدثنا أبو النعمان قال حدثنا حماد هو ابن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر والمغرب والعشاء. فقال أيوب: لعله في ليلة مَطِيرَةٍ؟ قال: عسى)).

قال ابن حجر في "الفتح" (٢/٢٣-٢٤): ((قوله: فقال أيوب: هو السختياني، والمقول له: هو أبو الشعثاء. قوله "عسى" أي: أن يكون كما قلت، واحتمال المطر قال به أيضا مالك عقب إخراجه لهذا الحديث عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس نحوه، وقال بدل قوله: "بالمدينة": من غير خوف ولا سفر، قال مالك: لعله كان في مطر)).

الوجه الثالث: (أبو الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل).

رواه عنه أصحابه كمالك، والثوري، وزهير بن معاوية، وقرة بن خالد فلم يذكروا جمع التقديم.

حديث مالك: في "الموطأ" (ح٤٧٨) وعن مالك رواه مسلم (ح٧٠٦)، وأبو داود (ح١٢٠٨)، والنسائي (ح٥٨٧).

وحديث الثوري: رواه عبد الرزاق في "المصنف" (ح٤٣٩٨) - ومن طريقه أحمد في "المسند" (ح٢٢٠١٢) - وابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٨٢٢٩)، وأحمد في "المسند" (ح٢٢٠٦٢)، وابن ماجه (ح١٠٧٠) من طريق وكيع.

وزهير بن معاوية: أخرج حديثه مسلم (ح٧٠٦).

وقرة بن خالد: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٢١٩٩٧)، ومسلم (ح٧٠٦).

ولفظ حديث الثوري عند أحمد عن معاذ بن جبل، قال: ((جمع النبي ﷺ بين الظهر العصر والمغرب والعشاء في غزوة تبوك)).

وخالفهم هشام بن سعد في المتن فذكر جمع التقديم، وقد أعله ابن حجر.

أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٢٢٠٣٦)، وأبو داود (ح١٢١٠) قال: حدثنا يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن مَوْهَبٍ الرملى الهمدانى حدثنا الْمُفَضَّلُ بن فَضَالَةَ والليث بن سعد عن هشام بن سعد عن أبى الزبير عن أبى الطفيل عن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ

كان فى غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر، وإن يرتحل قبل أن تَزِيغَ الشمس أَخَّرَ الظهر حتى ينزل للعصر، وفى المغرب مثل ذلك، إن غابت الشمس قبل أن يَرْتَحِلَ جمع بين المغرب والعشاء، وإن يَرْتَحِلْ قبل أن تغيب الشمس أَخَّرَ المغرب حتى ينزل للعشاء ثم جَمَعَ بينهما.

وقد أعله ابن حجر في "الفتح" (٢/٥٨٣) فقال لما ذكر حديث معاذ في الجمع: ((وله طريق أخرى عن معاذ بن جبل أخرجها أبو داود من رواية هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل، وهشام مختلف فيه، وقد خالفه الحفاظ من أصحاب أبي الزبير: كمالك والثوري وقرة بن خالد وغيرهم فلم يذكروا في روايتهم جمع التقديم)).

ورواه قتيبة بن سعيد، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ. فخالف أصحاب أبي الزبير في إسناده. وقال العلماء: هذا منكر من حديث قتيبة.

أخرج رواية قتيبة أحمد في "المسند" (ح٢٢٠٩٤)، وأبوداود (ح١٢٢٠)، والترمذي (٥٥٣) وقال: ((وحديث معاذ حديث حسن غريب تفرد به قتيبة، لا نعرف أحدا رواه عن الليث غيره.

وحديث الليث عن زيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ: حديث غريب.

والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ: أن النبي ﷺ جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء

رواه قرة بن خالد وسفيان الثوري ومالك وغير واحد عن أبي الزبير المكي)).

قال أحمد: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن معاذ: أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر يصليهما جميعا، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا، ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب.

وقال الذهبي في "السير" (١١/٢٢): ((ما رواه أحد عن الليث سوى قتيبة. وقد أخرجه عنه أبو داود، والترمذي، وأما النسائي فامتنع من إخراجه لنكارته)).

وقال أبو حاتم في "العلل" (س٢٤٥): ((كتبتُ عن قُتيبة حديثًا عنِ اللّيثِ بن سعد لم أُصِبه بِمصر، عن اللّيث، عن يزيد بن أبي حبيبٍ، عن أبي الطفيل، عن مُعاذ، عن النّبِيِّ ﷺ: أنّهُ

كان في سفرٍ فجمع بين الصلاتين.

لا أعرفه من حدِيث يزيد، والذي عِندِي أنّهُ دخل لهُ حدِيث فِي حدِيث. حدّثنا أبُو صالِحٍ، قال: حدّثنا اللّيثُ، عن هِشامِ بنِ سعدٍ، عن أبِي الزُّبيرِ، عن أبِي الطفيل، عن معاذ بن جبل، عنِ النّبِيِّ ﷺ... بِهذا الحدِيثِ)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٦/٤٠): ((وحدث به قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ أن النبي ﷺ كان إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصليهما جميعا.. الحديث. كذلك حدث به جماعة من الرفعاء عن قتيبة.

ورواه المفضل بن فضالة عن الليث عن هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بهذه القصة بعينها، وهو أشبه بالصواب والله أعلم. وعند هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ الحديث الآخر في الجمع بين الصلاتين في السفر)).

ونقل الدارقطني في "السنن" (١/٣٩٣) عن أبي داود قوله: ((لم يروه إلا قتيبة)).

وروى البيهقي بسنده في "السنن الكبرى" (٣/١٦٣) عن محمد بن إسماعيل البخاري قال: ((قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبى حبيب عن أبى الطفيل؟ فقال: كتبته مع خالد المدائنى. قال محمد بن إسماعيل: وكان خالد المدائنى هذا يدخل الأحاديث على الشيوخ)).

قال البيهقي: ((وإنما أنكروا من هذا رواية يزيد بن أبى حبيب عن أبى الطفيل، فأما رواية أبى الزبير عن أبى الطفيل فهى محفوظة صحيحة)).

ونقل الذهبي في "السير" (١١/٢٣) عن أبي سعيد بن يونس قوله: ((لم يحدث به إلا قتيبة، ويقال: إنه غلط، وإن موضع يزيد بن أبي حبيب أبو الزبير)).

ثم قال: ((فيكون قد غلط في الإسناد، وأتى بلفظ منكر جداً. يرون أن خالدا المدائني، أدخله على الليث. وسمعه قتيبة معه، فالله أعلم.

قلت: هذا التقرير يؤدي إلى أن الليث كان يقبل التلقين، ويروي ما لم يسمع، وما كان كذلك.

بل كان حجة متثبتاً، وإنما الغفلة وقعت فيه من قتيبة، وكان شيخ صدق، قد روى نحوا من مئة ألف، فيغتفر له الخطأ في حديث واحد)).

وقال أبو عبد الله الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص١٨٣): ((هذا حديث رواته أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد والمتن، لا نعرف له علة نعلله بها. ولو كان الحديث عند الليث عن أبي الزبير عن أبي الطفيل لعللنا به الحديث، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب عن أبي الزبير لعللنا به. فلما لم نجد له العلتين خرج عن أن يكون معلولاً. ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أصحاب أبي الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل عن أبي الطفيل، فقلنا: الحديث شاذ.

وقد حدثونا عن أبي العباس الثقفي قال: كان قتيبة بن سعيد يقول لنا: على هذا الحديث علامة أحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأبي بكر بن أبي شيبة وأبي خيثمة. حتى عد قتيبة أسامي سبعة من أئمة الحديث كتبوا عنه هذا الحديث. وقد أخبرناه أحمد بن جعفر القطيعي قال: ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي قال: ثنا قتيبة فذكره.

قال أبو عبد الله: فأئمة الحديث إنما سمعوه من قتيبة تعجباً من إسناده ومتنه، ثم لم يبلغنا عن واحد منهم أنه ذكر للحديث علة)).

قال الذهبي في "السير" (٢٣/١١): ((بل رووه في كتبهم، واستغربه بعضهم)).

ثم قال الحاكم: ((وقد قرأ علينا أبو علي الحافظ هذا الباب، وحدثنا به عن أبي عبد الرحمن النسائي – وهو إمام عصره – عن قتيبة بن سعيد. ولم يذكر أبو عبد الرحمن ولا أبو علي للحديث علة، فنظرنا فإذا الحديث موضوع، وقتيبة بن سعيد ثقة مأمون)).

المدار الثالث: سفيان الثوري، واختلف عنه على سبعة أوجه:

الوجه الأول: (**الثوري، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن** عباس رضي الله عنهما).

لم أقف على من أخرجه سوى الخليلي هنا، وقال بعدم صواب هذا الوجه، حيث رواه من طريق عثمان بن عمر بن فارس، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في غزوة تبوك.

ثم قال: هذا أخطأ فيه عثمان بن عمر في قوله: عمرو بن دينار، وعثمان ثقة، والمحفوظ من حديث سفيان، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

فهذا الوجه غير محفوظ.

الوجه الثاني: (**الثوري، عن عمرو بن دينار، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل** رضي الله عنه).

أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٨٩/٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٨٨٨و٥٧٣٤).

قال أبو نعيم: ((تفرد به عثمان عن الثوري)).

وقال البيهقي: ((مخرج فى الصحيح من حديث أبى الزبير عن أبى الطفيل، وهو من حديث عمرو بن دينار غريب، تفرد به عثمان بن عمر)).

وقال أيضاً: ((تفرد به عثمان بن عمر هكذا. ورواه غيره عن الثوري عن أبى الزبير عن أبى الطفيل)).

سئل الدارقطني في "العلل" (٤٠/٦) عن حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ في الجمع بين الصلاتين فقال: ((تفرد به عثمان بن عمر في روايته عن الثوري عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل عن معاذ. وقال قائل: عن عثمان بن عمر عن شعبة عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل، ووهم فيه، وخالفه أصحاب الثوري، منهم وكيع وابن مهدي وعبد الرزاق وعبيد الله بن موسى، فرووه عن الثوري عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ، وهو الصحيح)).

فهذا الوجه غير محفوظ.

الوجه الثالث: (**الثوري، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس**).

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (ح٤٤٣٥)، أبو عوانة في "المسند" (ح٢٣٩٨) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، وأبو عوانة في "المسند" (ح٢٣٩٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (ح١٢٥١٦) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، وابن المنذر في "الأوسط" (٤٣٣/٢) من طريق عبد الله بن المبارك، وأبو الشيخ الأصبهاني في "جزء فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر" (ح٦٥و٦٦)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٨٨/٧) من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي، وأبو الشيخ الأصبهاني في "جزء فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر" (ح٦٧) من طريق زافر بن سليمان الإيادي.

وقال أبو نعيم: ((مشهور عن الثوري من حديث أبي الزبير)).

ولفظ عبد الرزاق: ((جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر بالمدينة في غير سفر ولا خوف. قال: قلت لابن عباس: ولم تراه فعل ذلك؟ قال: أراد أن لا يحرج أحدا من أمته)). ومثله

ابن المبارك، والفريابي، إلا أن الفريابي لم يذكر المدينة.

ولفظ أبي نعيم: ((جمع رسول الله بين الظهر والعصر في غير مطر ولا خوف. فقيل لابن عباس: لم فعل ذلك؟ قال: أراد أن لا يحرج أمته))، ومثله لفظ إسماعيل، وزافر.

رواية الثوري للحديث من هذا الوجه محفوظة.

الوجه الرابع: (**الثوري، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل**).

تقدم ذكره في الوجه الثالث من المدار الثاني، وأن رواية الثوري للحديث من هذا الوجه محفوظة.

الوجه الخامس: (**الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله** رضي الله عنهما).

تفرد به الربيع بن يحيى الأشناني عن سفيان الثوري.

أخرجه أبو حاتم في "العلل" (س٣١٣)، الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح ٩٧٦)، والصيداوي في "معجم الشيوخ" (ح ١٤٣)، وتمام في "فوائده" (ح ٤٠٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨٨/٧)، وفي "أخبار أصبهان" (ح ٤٠٠٧٢).

قال أبو حاتم: ((حدّثنا الربيع بن يحيى، عنِ الثّورِيِّ، غير أنّهُ باطل عِندِي هذا خطأٌ لم أدخله فِي التصنيف أراد: أبا الزبير، عن جابِرٍ، أو: أبا الزبير، عن سعِيدِ بنِ جُبيرٍ، عنِ ابنِ عبّاسٍ، والخطأ من الربيع)).

وقال أبو نعيم: ((غريب من حديث الثوري عن محمد، تفرد به الربيع)).

قال الطحاوي: ((حدثنا محمد بن خزيمة وابن أبي داود وعمران بن موسى الطائي قالوا: حدثنا الربيع بن يحيى الأشناني قال ثنا سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة للرخص من غير خوف ولا علة)).

قال الدارقطني في "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص٢٠٦) عن الحديث من طريق الربيع بن يحيى: ((هذا يسقط مائة ألف حديث)).

وقال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢١٨/٣): ((وهذا حديث ليس لابن المنكدر فيه ناقة ولا جمل)).

فهذا الوجه غير محفوظ أيضاً.

الوجه السادس: (**الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر**).

تفرد به إسحاق الأزرق: أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٨٨/٧).

وإسحاق الأزرق وإن كان ((ثقة)) "التقريب" (ص١٠٤) إلا أنه خالف فيه الثابت عن سفيان الثوري، وقد سلك به الجادة، فلا يخفى كثرة مرويات أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله.

وتابعه قرة بن خالد: ذكره الدارقطني في "العلل" (٤٠/٦) وذكر أن هذا الوجه محفوظ.

الوجه السابع: (**الثوري، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس**).

أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في "طبقات المحدثين بأصبهان" (ح٣٢٤) من طريق يحيى بن سعيد القطان، وأبي نعيم: الفضل بن دكين.

وتقدم الكلام على رواية حبيب بن أبي ثابت، وذهب أكثر الأئمة إلى أنه غير محفوظ، بينما ذهب ابن تيمية إلى أنه محفوظ.

الخلاصة

هذا الحديث له أكثر من مدار:

المدار الأول: سعيد بن جبير، واختلف عنه في متنه على وجهين:

الوجه الأول: (يرويه حبيب بن أبي ثابت، عنه، عن ابن عباس): من غير خوف ولا مطر.

وذهب أكثر الأئمة إلى أنه غير محفوظ، بينما ذهب ابن تيمية إلى أنه محفوظ.

الوجه الثاني: (يرويه أبو الزبير، عنه، عن ابن عباس): من غير خوف ولا سفر، وفي بعض الروايات: بالمدينة.

رواه عنه: مالك وقال: أرى ذلك كان في مطر، وزهير بن معاوية، والثوري، وهشام بن سعد، وحماد بن سلمة.

ورواه ابن عيينة، وزياد بن سعد فلم يذكرا السفر نفياً ولا إثباتاً.

وخالفهم قرة بن خالد، واختلف عنه. وسأذكر الخلاف عليه فيما بعد – إن شاء الله.

المدار الثاني: أبو الزبير، واختلف عنه في إسناده على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (أبو الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس).

يرويه قرة بن خالد، واختلف عليه على وجهين:

١/ (قرة، عن أبي الزبير، عن ابن جبير، عن ابن عباس) هذا خطأ والرواية الصحيحة عن أبي الزبير التي رواها أصحابه أن الجمع لم يكن في سفر وفي بعض الروايات: في المدينة.

فهو قد روى الحديث عن أبي الزبير بإسنادين عن ابن جبير، وعن أبي الطفيل.

فربما روى الجمع في تبوك بإسناد ابن جبير، دخل عليه الجمع في تبوك من الإسناد الآخر عن أبي الطفيل.

فرواه الطيالسي، فلم يذكر السفر نفياً ولا إثباتاً.

ورواه جمع من الحفاظ فقالوا: في سفرة سافرها في غزوة تبوك أو نحو هذا.

٢/ (قرة، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل).

الوجه الثاني: (أبو الزبير، عن أبي الشعثاء جابر بن زيد، عن ابن عباس).

الوجه الثالث: (أبو الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل).

رواه عنه أصحابه كمالك، والثوري، وقرة بن خالد، فلم يذكروا جمع التقديم.

وخالفهم هشام بن سعد في المتن فذكر جمع التقديم، وقد أعله ابن حجر.

ورواه قتيبة بن سعد، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ. فخالف أصحاب أبي الزبير في إسناده. وقال العلماء: هذا منكر من حديث قتيبة.

المدار الثالث: سفيان الثوري، واختلف عنه على سبعة أوجه:

الوجه الأول: (الثوري، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﭭ).

الوجه الثاني: (الثوري، عن عمرو بن دينار، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل ﭬ).

الوجه الثالث: (الثوري، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس).

الوجه الرابع: (الثوري، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل).

الوجه الخامس: (الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله ﭭ).

الوجه السادس: (الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر).

الوجه السابع: (الثوري، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس).

والمحفوظ عنه من الأوجه: الثالث، والرابع، والسادس.

وأما الأوجه المحفوظة للحديث بعامة فذكرها الدارقطني:

أبو الزبير عن سعيد بن جبير عن بن عباس.

وأبو الزبير عن جابر بن زيد، عن ابن عباس.

وأبو الزبير، عن أبي الطفيل عن معاذ.

الحكم على الحديث

الحديث مخرج في الصحيحين وغيرهما.

(٤٩)- قال الخليلي[(١)]: حدثنا عبد الله بن محمد الحافظ، حدثنا عبد الباقي بن قانع، حدثنا إسماعيل بن الفضل البلخي، حدثنا المعافى بن سليمان الجزري، حدثنا زهير، عن محمد بن جحادة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ خرج من الخلاء، فأُتي بطعام، فأتيته بماء فردَّني، وقال: «**لا، أريد الصلاة**».

تفرد به زهير، وهو ثقة مُخَرَّج، لكن هذا من الشواذ.

التخريج والدراسة

علته: إبدال إسناد بآخر (سلوك الجادة).

هذا الحديث يرويه عمرو بن دينار، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس ﵄) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة ﵁) مرفوعاً.

أما الوجه الأول (عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس ﵄) مرفوعاً.

فيرويه عنه الأثبات من أصحابه مثل: أيوب السختياني، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وشعبة، وابن جريج، وداود بن عمر، ومحمد بن مسلم الطائفي، وروح بن القاسم.

أيوب السختياني: أخرج حديثه عبد بن حميد في "مسنده" (ح٦٩٠)، وأحمد في "المسند" (ح٣٣٨٢).

وابن عيينة: أخرج حديثه عبد الرزاق في "المصنف" (ح٢٤٤٦١)، والحميدي في "المسند" (ح٤٧٨)، وابن الجعد في "مسنده" (ح٢١٣٧)، وأحمد في "المسند" (ح١٩٣٢)، ومسلم (ح٧٥٧)، والترمذي في "الشمائل" (ح١٨٦)، وفي "الجامع" (ح١٨٤٧) تعليقاً عن عمرو بن دينار، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٥٨٥)، والبيهقي في "الكبرى" (ح١٨٩)، وفي "الشعب" (ح٥٤٢٣)، وفي "الآداب" (ح٣٩٤).

وحماد بن زيد: أخرج حديثه مسلم (ح٣٧٤).

وحماد بن سلمة: أخرج حديثه الطيالسي في "مسنده" (ح٢٨٨٨).

وشعبة: أخرج حديثه الطيالسي في "مسنده" (ح٢٨٨٩).

---

(١) "الإرشاد" (٣٣٢/١).

وابن جريج: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٢٠١٦و٣٢٤٥و٢٥٧٠و٣٢٦٠)، والدارمي في "مسنده" (ح٢٠٧٦)، ومسلم (ح٧٥٩)، والنسائي في "الكبرى" (ح٦٧٠٣)، والبيهقي في "الشعب" (ح٥٤٢٥)، وفي "الآداب" (ح٣٩٣).

وداود بن عمر: أخرج حديثه ابن الجعد في "مسنده" (ح٢١٣٧).

ومحمد بن مسلم الطائفي: أخرج حديثه ابن الجعد في "مسنده" (ح٢١٣٧)، ومسلم (ح٧٥٨).

وروح بن القاسم: أخرج حديثه ابن حبان في "صحيحه" (ح٥٢٠٨).

جميعهم (أيوب، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وشعبة، وابن جريج، وداود بن عمر، ومحمد بن مسلم الطائفي، وروح) عن عمرو بن دينار، به.

وخالفهم محمد بن جحادة فرواه عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً.

رواه عنه: زهير بن معاوية، وزياد البُكائِيُّ.

قال الخليلي: ((تفرد به زهير)).

قلت: لم يتفرد به كما ترى، بل شاركه زياد البُكائِيُّ.

زهير بن معاوية: أخرج حديثه ابن ماجه (ح٣٢٦١)، والبزار في "مسنده" (ح٨٧٤٣)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٣٠١/٢).

قال البزار: ((وهذا الحديث أحسب أن مُحَمد بن جحادة أخطأ في إسناده إذ رواه عن عَمْرو بن دينار عن عطاء بن يسار، عن أبي هُرَيرة. والصواب ما رواه عَمْرو بن دينار عن سعيد بن الحويرث عن ابن عباس. هكذا رواه أيوب وابن عُيَينة وجماعة عن عَمْرو بن دينار)).

وزياد البُكائِيُّ: أخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (١٩٢/٣) وقال: ((هكذا حدث به زياد عن ابن جحادة عن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة، وتابعه على ذلك زهير بن معاوية. وعندي أنهما أخطآ على ابن جحادة، أو الخطأ من ابن جحادة عن عمرو بن دينار، فإن هذا الحديث لا يرويه عن ابن جحادة غيرهما. وقد روى هذا الحديث أصحاب عمرو بن دينار الأثبات مثل حماد بن زيد وابن عيينة وغيرهما عن عمرو بن دينار عن سعيد بن الحويرث عن ابن عباس. وهو الصواب)).

وسأل ابن أبي حاتم في "العلل" (س٣٣) أباه ((عن حديث؛ رواه زهير، عن ابن جحادة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ، خرج من الغائط فأُتِي بطعام، فقال رجل: إلا نأتيك بوضوء؟ قال: «**أُرِيدُ الصلاة؟**». قال أبي: هذا خطأ، إنما هو عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. قلت لأبي: الوهم من زهير؟ قال: لا، هو من ابن جحادة)).

وسئل الدارقطني في "العلل" (٢٩٦/٨) عن هذا الحديث فقال: ((يرويه عمرو بن دينار، واختلف عنه؛ فرواه محمد بن جحادة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، قال ذلك زهير بن معاوية، وزياد البُكائِيُّ، عنه، والصواب عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس)).

فهذا الوجه شاذ، ولا يثبت لعمرو بن دينار، وبالتالي الوجه الراجح هو الوجه الأول.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه عمرو بن دينار، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول (عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس رضي الله عنه) مرفوعاً.

فيرويه عنه الأثبات من أصحابه مثل: أيوب، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وشعبة، وابن جريج، وداود بن عمر، ومحمد بن مسلم الطائفي، وروح بن القاسم.

وخالفهم محمد بن جحادة فرواه عن (عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه) مرفوعاً. وعنه: زهير بن معاوية، وزياد البُكائِيُّ.

وأجمع العلماء على شذوذ هذا الوجه عن عمرو بن دينار، ولا يُعلم الحمل على من في هذا الحديث، على ابن جحادة أو على الرواة عنه؟

فبينما رجح أبو حاتم الرازي، والبزار أن مصدر الخطأ هو ابن جحادة، لم يتبين مصدر الخطأ ممن عند ابن عدي من ابن جحادة أو من تلاميذه: زهير بن معاوية، وزياد البُكائِيُّ.

والراجح في وجهي الحديث عن عمرو بن دينار ما رواه عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس رضي الله عنه.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح.

(٥٠)- قال الخليلي[1]: حدثنا محمد بن علي، والحسن بن عبد الرزاق قالا: حدثنا علي بن إبراهيم بن سلمة، حدثنا أبو حاتم الرازي، حدثنا محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، حدثنا معقل بن عبيد الله الجزري، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ أن يشتمل الصَّمَّاء في الصلاة، وأن يحتبي الرجل بثوب واحد ليس بينه وبين السماء شيء.

هذا عطاء ها هنا غير منسوب، فمنهم من قال: هو ابن أبي رباح، وما في الدنيا بهذا الإسناد إلا عن معقل، وهو صالح، ويُستغرب جداً، وأخذه شيخ ضعيف رواه عن أبي حاتم، فجعله: «**إذا أقيمت الصلاة**».

أخبرنيه عمر بن عثمان بن شاهين في كتابه إلي، حدثنا صالح بن أحمد القيراطي[2]، حدثنا أبو حاتم، حدثنا محمد بن يزيد بن سنان، حدثنا معقل، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة**».

حدثناه محمد بن الحسن بن الفتح، حدثنا صالح بن أحمد بن أبي مقاتل الهروي ببغداد، حدثنا أبو حاتم الرازي فذكره.

والحمل فيه على صالح، فقد عمل في هذا وغيره، وقد سرقه شيخ آخر فيه لين.

أخبرني علي بن عمر الدارقطني الحافظ في كتابه إلي، وحدثني عنه عبد الرحمن بن محمد النيسابوري حدثنا محمد بن أحمد بن أسد الهروي[3]، حدثنا أبو حاتم به مثله.

قال الدارقطني: لم نكتبه إلا عنه.

---

(١) "الإرشاد" (١/٣٣٣-٣٣٦).

(٢) هو صالح بن أحمد بن أبي مقاتل أبو الحسين القيراطي. قال ابن عدي: ((يسرق الأحاديث، ويلزق أحاديث تعرف بقوم لم يرهم على قوم آخرين لم يكن عندهم وقد رآهم، ويرفع الموقوف، ويوصل المرسل، ويزيد في الأسانيد)). "الكامل" (٤/٧٣). وقال الدارقطني: ((متروك كذاب دجال أدركناه ولم نكتب عنه، يحدث بما لم يسمع)). "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (٢/٤٥). وقال ابن حبان: ((شيخ كتبنا عنه ببغداد...، يسرق الحديث يقلبه، ولعله قد قلب أكثر من عشرة آلاف حديث فيما خرج من الشيوخ والأبواب، شهرته عند من كتب الحديث من أصحابنا تغنى عن الاشتغال بما قلب من الأخبار، لا يجوز الاحتجاج به بحال)). "المجروحين" (١/٣٧٣).

(٣) هو محمد بن أحمد بن أسد الهروي المعروف بابن البستنبان نسبة إلى حفظ البستان كان يلقب بكُزاز. لم يزد الدارقطني على أن قال: ((شيخنا)). "المؤتلف والمختلف" (٤/٦٣). وقال ابن العماد الحنبلي: ((كان إماماً ثقةً ثبتاً)). وابن العماد متأخر الوفاة جداً، فكيف عرفه ومن سبقه من الأئمة لم يتكلموا فيه؟! ففي النفس من توثيقه شيء، سيما أن الخليلي لينه، بل اتهمه بسرقة الحديث. "شذرات الذهب" (٢/٣٠٠).

سمعت أبا علي النيسابوري يقول: أخذت ببغداد جزءا من حديث صالح بن أحمد القيراطي من ابن أبي الفوارس من رواية ابن عبدان، فلما لقيت ابن عبدان عرضت عليه، وقرأت أحاديث، فقال: يا أبا علي أمسك هذا، لا آخذه إلا في كل مجلس حديثا أو حديثين. قلت: ولم؟ قال: أبعد الله صالحاً فإنه قد عمل في أحاديث فتركته أياماً، فأخذت أقرأ، فلما أتيت على ورقة قال لي: آه!! وضجر حتى أطلق فقال: لعن الله صالحاً!!

فقلت: ليس من ذاك الضعاف، فقال: يا أبا علي إذا افتعل في أحاديث معدودة يكفينا ذلك، فبقيت في قراءة ذلك الجزء طول مقامي عنده، حتى قرأته بالتفاريق.

التخريج والدراسة

علته: هذا الحديث جمع أنواعاً من العلل:

(١) – تفرد معقل.

(٢) و(٣) – وتفرد صالح بن أحمد القيراطي به عن أبي حاتم، وتغييره متنه بآخر.

(٤) – والاختلاف في تسمية الراوي المهمل.

(٥) – وسرقة محمد بن أحمد بن أسد الهروي الإسناد من صالح القيراطي.

هذا الحديث يرويه عمرو بن دينار، واختلف عنه في اسم شيخه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (**عمرو بن دينار، عن رجل، عن أبي هريرة** ﷺ).

رواه عنه حماد بن سلمة: أخرج حديثه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (ح٥٠٤) عن النضر بن شميل، عن حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن رجل، عن أبي هريرة قال: ((نهى رسول الله ﷺ عن لبسين وعن بيعتين: عن اشتمال الصماء، والاحتباء في ثوب واحد، وعن اللمس والنبذ)).

الوجه الثاني: (**عمرو بن دينار، عن عطاء، عن أبي هريرة** ﷺ).

رواه عنه معقل بن عبيد الله، أخرجه الخليلي.

الوجه الثالث: (**عمرو بن دينار، عن عطاء بن ميناء، عن أبي هريرة** ﷺ).

رواه عنه ابن جريج، ومعمر.

<u>ابن جريج</u>: أخرج حديثه عبد الرزاق في "المصنف" (ح١٤٩٩١) – ومن طريقه مسلم (ح١٥١١) قال: حدثني محمد بن رافع، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٤٨٧٠) قال: حدثنا

محمد بن يحيى النيسابوري، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١١١٨٤) من طريق محمد بن رافع، كلاهما (محمد بن رافع، ومحمد بن يحيى) عن عبد الرزاق، والبخاري (ح١٩٩٣) قال: حدثنا إبراهيم بن موسى قال: أخبرنا هشام بن يوسف، كلاهما (هشام بن يوسف، وعبد الرزاق بن همام) أخبرنا ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار، عن عطاء بن ميناء، أنه سمعه يحدث عن أبي هريرة، أنه قال: «**نُهِيَ عن بيعتين: المُلامسة، والمُنابذة**».

"أما الملامسة: فأن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل. والمنابذة: أن يَنْبِذَ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه". هذا لفظ مسلم.

ومعمر بن راشد: أخرج حديثه عبد الرزاق في "المصنف" (ح٧٨٨٠) قال: عن معمر عن عمرو بن دينار عن عطاء بن ميناء أنه سمعه يحدث عن أبي هريرة أنه قال: ينهى عن صيام يومين، وعن بيعتين، وعن لبستين. فأما اليومان: فيوم الفطر ويوم الأضحى، وأما البيعتان: فالملامسة والمنابذة. فالملامسة: أن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل. وأما المنابذة: فأن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ولم ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه. وأما اللبستان: فأن يحتبي الرجل في الثوب الواحد مفضياً، وأما اللبسة الأخرى فأن يلقي داخله إزاره وخارجته على أحد عاتقيه ويبرز شقه. قال عمرو: إنهم يرون أنه إذا احتبى في ثوب فخمر فرجه فلا بأس.

قال ابن أبي حاتم في "العلل" (س١١١٩): ((وسألت أبي عن حديث؛ رواه حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عمن سمع أبا هريرة، يقول: نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين ولِبستينِ.

قال أبي: رواه ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن ميناء، عن أبي هريرة، قال: ينهى عن بيعتين.

ورواه معقل بن عُبيد الله، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ.

قال أبي: كُلُّها صحيحٌ ضبط ابن جُريجٍ، هو: عطاءُ بن ميناء)).

وقد تابع عطاء بن ميناء عددٌ من التابعين منهم – سأقتصر على الصحيحين:

عبد الرحمن الأعرج: أخرج حديثه البخاري (ح٣٦٨)، ومسلم (ح١٥١١).

قال البخاري: حدثنا قبيصة بن عقبة، قال: حدثنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن

أبي هريرة قال: ((نهى النبي ﷺ عن بيعتين: عن اللِّمَاسِ وَالنِّبَاذِ، وأن يَشْتَمِلَ الصَّمَّاءَ، وأن يَحْتَبِيَ الرجل في ثوبٍ واحدٍ)).

وحفص بن عاصم: أخرج حديثه البخاري (ح٥٨٤)، ومسلم (ح١٥١١).

ومحمد بن سيرين: أخرجه البخاري (ح٢١٤٥).

وأبو صالح السمان: أخرجه مسلم (ح١٥١١).

وقد سرق الحديث صالح بن أبي مقاتل الهروي، وقلب متنه، فجعله: «**إذا أقيمت الصلاة**». كما سرقه شيخ آخر هو محمد بن أحمد بن أسد الهروي وحالهما كما ترى.

الخلاصة

اختلف على عمرو بن دينار في اسم شيخه:

فأما حماد بن سلمة فأبهم شيخ عمرو بن دينار ولم يسمه.

وذكر معقل بن عبيد الله أنّه عطاء ولم ينسبه.

وضبط الرواية ابن جريج، ومعمر بن راشد فذكرا أنّه عطاء بن ميناء.

وتابع عطاء بن ميناء عدد من التابعين أحاديثهم في الصحيحين وغيرها.

وقد سرق الحديث صالح بن أبي مقاتل الهروي، وبدل متنه، كما سرقه شيخ آخر هو محمد بن أحمد بن أسد الهروي.

الحكم على الحديث

الحديث ثابت في الصحيحين.

(٥١)- قال الخليلي[١]: حدثنا القاسم بن علقمة، حدثنا ابن أبي حاتم، حدثنا المنذر بن شاذان، حدثنا يعلى بن عبيد[٢]، حدثنا سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «**البيِّعان بالخِيار، وكل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار**».

وهذا خطأ وقع على يعلى بن عبيد، وهو ثقة متفق عليه، والصواب فيه: عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، عن عبد الله بن دينار.

وقد روى الحديث نافع، عن ابن عمر.

ورواه مالك وغيره، عن نافع وابن دينار، وهو مخرج في الصحيحين.

التخريج والدراسة

علته: إبدال راوٍ بآخر (القلب).

هذا الحديث يرويه شعبة والثوري واختلف عنهما:

فأما شعبة فاختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (شعبة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ).

الوجه الثاني: (شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ).

فأما الوجه الأول: فرواه عنه عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن المقرئ. ذكره الدارقطني في "العلل" (١٦٨/١٣).

وأما الوجه الثاني: فرواه عنه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (ح١٩٩٤). ومحمد بن جعفر: أخرجه أحمد في "مسنده" (ح٥١٣٠). وبهز بن أسد: أخرجه النسائي (ح٤٤٩١). ووهب بن جرير: أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٢/٤).

جميعهم (الطيالسي، ومحمد بن جعفر، وبهز بن أسد، ووهب بن جرير) عن شعبة به.

---

(١) "الإرشاد" (٣٤١/١)

(٢) ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين، تقدم (ص٣٣٦).

وأما الثوري فاختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ).

فأما الوجه الأول: فأخرجه الطبراني في "معجمه الكبير" (ح١٣٦٢٩)، والخليلي، وذكره الدارقطني في "العلل" (١٣/١٦٨).

قال الطبراني:حدثنا الحسن بن علي المعمري، حدثنا إسحاق بن بهلول الأنباري، حدثنا يعلي بن عبيد، حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر: قال: قال رسول الله ﷺ: «**كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار**».

وأما الوجه الثاني: فرواه عنه محمد بن يوسف الفريابي: أخرجه البخاري (ح٢١١٣). ومخلد بن يزيد: أخرجه النسائي (ح٤٤٧٧).

كلاهما (محمد، ومخلد) عن سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**كل بَيِّعَين لا بيع بينهما حتى يتفرقا، إلا بيع الخيار**».

سأقتصر في ذكر المتابعات على الصحيحين فقط.

تابع إسماعيل بن جعفر، الثوري على هذا الوجه: أخرجه مسلم (ح٣٩٣٦) عن يحيى بن يحي ويحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر، عن إسماعيل، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

وتابع عبد الله بن دينار على هذا الوجه سالم بن عبد الله، ونافع.

* سالم بن عبد الله: أخرج روايته البخاري (ح٢١١٦) من طريق ابن شهاب.
* ونافع: روي عنه من طرق عدة؛ فمن طريق مالك: أخرجه البخاري (ح٢١١١)، ومسلم (ح٣٩٣٠)، وأيوب السختياني: أخرجه البخاري (ح٢١٠٩)، ومسلم (ح٣٩٣٢)، ويحيى بن سعيد الأنصاري: أخرجه البخاري (ح٢١٠٧)، ومسلم (ح٣٩٣٣) ومعه الضحاك بن عثمان، والليث بن سعد: أخرجه البخاري (ح٢١١٢)، ومسلم (ح٣٩٣٤)، وعبيد الله العُمري: أخرجه مسلم (ح٣٩٣١)، وابن جريج: أخرجه مسلم (ح٣٩٣٥).

جميعهم (مالك، ويحيى، وابن جريج، وأيوب، وعبيد الله، والليث، والضحاك) عن نافع، عن

ابن عمر.

قال السخاوي في "فتح المغيث" (٢٢٩/١): ((وقد أفرد الحافظ أبو نعيم طرقه من جهة عبد الله خاصة فبلغت عدة رواته عنه نحو الخمسين، وكذا لم ينفرد به عبد الله، فقد رواه مالك وغيره من حديث نافع عن ابن عمر)).

سئل الدارقطني في "العلل" (١٦٨/١٣) عن هذا الحديث فقال: ((يرويه الثوري وشعبة، واختلف عنهما: فروي عن أبي عبد الرحمن المقرئ، عن أبيه، عن شعبة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر. وكذلك رواه يعلى بن عبيد، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر. وكلاهما وهم. والصحيح: عن الثوري، وعن شعبة، عن عبد الله بن دينار)).

وقال الزركشي في "النكت على مقدمة ابن الصلاح" (٢١١/٢): ((ويؤيده قول يحيى بن معين في رواية الدارمي عنه (ص٦٣): "يعلى بن عبيد ضعيف في الثوري، ثقة في غيره")).

وقال الخليلي: ((وهذا خطأ وقع على يعلى بن عبيد، وهو ثقة متفق عليه، والصواب فيه: عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، عن عبد الله بن دينار)).

فالدارقطني، والخليلي عدَّا هذا من أوهام يعلى بن عبيد، وتبعهما على هذا ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص٥٢) فقال عند كلامه عن أنواع العلة: ((فمن أمثلة ما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في المتن: ما رواه الثقة يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**البيعان بالخيار**... ». الحديث. فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح. والعلة في قوله: عن عمرو بن دينار. إنما هو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر. هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه. فوهم يعلى بن عبيد، وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة)).

وقد تبع ابن الصلاح كل من كتب في مصطلح الحديث.

قال السخاوي في "فتح المغيث" (٢٢٩/١): ((وسبب الاشتباه على يعلى اتفاقهما في اسم الأب وفي غير واحد من الشيوخ، وتقاربهما في الوفاة، ولكن عمرو أشهرهما مع اشتراكهما في الثقة)).

فهذا يعني أن الحديث محفوظ عن شعبة والثوري من الوجه الثاني عنهما.

الخلاصة

((يقول النقاد: هذا وهم من مخلد[١] ويعلى؛ إذ أضافا الحديث إلى عمرو بن دينار، وهو لم يحدث به، والصواب: أن هذا الحديث إنما رواه عبد الله بن دينار، وليس عمرو بن دينار. وهذه العلة في الإسناد غير قادحة في صحة المتن؛ لأنه صح عن سفيان من طرق أخرى))[٢] ثابتة في الصحيح.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح، فهو ثابت في صحيح البخاري، ومتنه مخرج في الصحيحين كما ذكر ذلك الخليلي.

---

(١) الصواب كما في "تحفة الأشراف" (٥/٤٥٠/ح٧١٥٥) أن مخلد بن يزيد رواه عن عبد الله بن دينار لا عن عمرو، والموجود في النسائي خطأ مطبعي، ونبه على هذا الخطأ الشيخ طارق عوض الله في تحقيقه لكتاب "تدريب الراوي" (٤١٢/١) فقال: ((ووقع في "المجتبى": مخلد عن سفيان عن عمرو...، خطأ، والصواب: عن عبد الله بن دينار)).

(٢) " الحديث المعلول قواعد وضوابط" (ص٦).

(٥٢)- قال الخليلي[١]: حدثنا عبد الله بن محمد الحافظ، وعبد الصمد بن أحمد الخولاني، ومحمد بن عبد الله النديم في آخرين، قالوا: حدثنا أبو سهل أحمد بن محمد بن زياد النحوي ببغداد، حدثنا الحسن بن مكرم، حدثنا يزيد بن هارون[٢]، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف**».

ليس هذا بمحفوظ من حديث محمد بن عمرو، لا يُعلم رواه عن يزيد غير ابن مكرم، وهو ثقة تفرد به عنه أبو سهل، وهو ثقة، وربما دخل حديث في حديث. فالمعروف هذا من حديث يزيد وغيره، عن حماد بن سلمة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وله طرق تُجمع.

الدراسة والتخريج

علته: إبدال إسناد بآخر (الشذوذ، والتفرد مع المخالفة).

هذا الحديث يرويه يزيد بن هارون وغيره، عن حماد بن سلمة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ويرويه عن حماد عدد من الثقات، وهم: يزيد بن هارون، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وحسن بن موسى، وعبد الأعلى بن حماد، وابن عيينة، وحجاج بن منهال.

يزيد بن هارون: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٧٩٣٥).

وعبد الصمد بن عبد الوارث، وحسن بن موسى: أخرج حديثهما أحمد في "المسند" (ح١٠٨٢٤).

وعبد الصمد. ((حجة)). "الكاشف" (٦٥٣/١).

والحسن بن موسى. ((ثقة)). "التقريب" (ص١٦٤).

---

(١) "الإرشاد" (٣٤٣/١).

(٢) هو يزيد بن هارون بن زاذي أبو خالد السلمي. قال أحمد بن حنبل: ((ثقة إمام صدوق في الحديث لا يسأل عن مثله)). وقال عفان بن مسلم: ((أخذ يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة حفظاً وهى صحاح بها من الاستواء غير قليل)). "تهذيب الكمال" (٢٦١/٣٢). وانتخب أحمد بن حنبل على يزيد بن هارون بعض حديثه. وقال أبو زرعة سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يقول: ((ما رأيت أتقن حفظا من يزيد بن هارون)). قال أبو زرعة: ((والإتقان أكثر من حفظ السرد)). "الجرح والتعديل" (٢٩٥/٩).

وعبد الأعلى بن حماد: أخرج حديثه ابن حبان في "صحيحه" (ح٦١٦٨). وعبد الأعلى ((المحدث الثبت عن الحمادين)). "الكاشف" (٦١٠/١).

وابن عيينة: أخرج حديثه تمام في "الفوائد" (ح٦١١). ثقة ثبت حافظ إمام، ربما دلس عن الثقات، تقدم (ص٣٨٢).

وحجاج بن منهال: أخرج حديثه ابن بطة العكبري في "الإبانة" (٤٣٨/١). ((ثقة)). "التقريب" (ص١٥٣).

جميعهم (يزيد بن هارون، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وحسن بن موسى، وعبد الأعلى بن حماد، وابن عيينة، وحجاج بن منهال) عن حماد بن سلمة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وخالفهم الحسن بن مكرم، فرواه عن يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ.

وتفرد به عنه أبو سهل أحمد بن محمد بن زياد النحوي: أخرج حديثه الخليلي، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢٨٦/١)، والبغوي في "شرح السنة" (ح٣٤٧١)، وابن عساكر في "معجم شيوخه" (ح٧٤٠).

قال الخليلي: ((ليس هذا بمحفوظ من حديث محمد بن عمرو، لا يُعلم رواه عن يزيد غير ابن مكرم، وهو ثقة تفرد به عنه أبو سهل، وهو ثقة، وربما دخل حديث في حديث. فالمعروف هذا من حديث يزيد وغيره، عن حماد بن سلمة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وله طرق تُجمع)).

وقال ابن عساكر: ((محفوظ من حديث محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة)).

قلت: وغريب من ابن عساكر هذا القول، مع شذوذ هذا الوجه ومخالفة الحسن بن مكرم للثقات من أصحاب حماد، كما تقدم، وإن كنت أظن أن هناك خطأً لعله طباعي فربما سقطت كلمة (غير) محفوظ...

وأبو سهل والحسن بن مكرم وإن كانا ثقات إلا أنهما خالفا الأثبات من أصحاب حماد، ولا شك أن الأكثر أولى بالحفظ من الواحد، فالوجه الأول للحديث هو الراجح بقرينة الأكثر والأحفظ.

وتابع حماد على هذا الوجه كل من:

١/ سليمان بن بلال: أخرج حديثه البخاري في "الأدب المفرد" (ح٩٠١)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (ح١٠٦٥) وقال: عن سليمان بن بلال ومحمد بن جعفر.

٢/ وعبد العزيز بن محمد الدراوردي: أخرج حديثه مسلم (ح٦٨٧٦)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (ح٧٧٨)، والعكبري في "الإبانة" (٤٣٨/١).

٣/ وروح بن القاسم: أخرج حديثه ابن أبي الدنيا في "الأخوان" (ح٧٩)، وابن المقرئ في "معجمه" (ح٦٣٦).

٤/ وموسى بن يعقوب الزمعي: أخرج حديثه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣٥١/٤)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤٠/٢١)، وأبو الشيخ الأصبهاني في "الأمثال" (ح١٠٩)، والرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (١٠/٣).

وتابع سهيل بن أبي صالح، عن أبي هريرة، يزيد بن الأصم: أخرج حديثه الحميدي في "المسند" (ح١٠٤٦) عن طعمة بن عمرو الجعفري، وأحمد في "المسند" (ح١٠٩٦٩)، ومسلم (ح٦٨٠٢)، وأبو داود (ح٤٨٣٤) جميعهم من طريق جعفر بن برقان.

كلاهما (طعمة بن عمرو، وجعفر بن برقان) عن يزيد بن الأصم، فذكره.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه يزيد بن هارون وغيره، عن حماد بن سلمة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ويرويه عن حماد عدد من الثقات، وهم: يزيد بن هارون، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وحسن بن موسى، وعبد الأعلى بن حماد، وابن عيينة، وحجاج بن منهال.

وخالفهم الحسن بن مكرم، فرواه عن يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ.

وتفرد به عنه أبو سهل أحمد بن محمد بن زياد النحوي.

وأبو سهل والحسن بن مكرم وإن كانا ثقات إلا أنهما خالفا الأثبات من أصحاب حماد، ولا شك أن الأكثر أولى بالحفظ من الواحد، فالوجه الأول للحديث هو الراجح بقرينة الأكثر والأحفظ.

وتابع حماد على الوجه الراجح للحديث: سليمان بن بلال، ومحمد بن جعفر، والدراوردي، وروح بن القاسم، وموسى بن يعقوب الزمعي.

كما تابع يزيد بن الأصم سهيلاً في روايته عن أبي هريرة.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح.

(٥٣)- قال الخليلي[١]: هشام بن سعد المدني[٢]: قالوا: إنه واهي الحديث. يروي عن الزهري عن أبي سلمة: في قصة المُوَاقِعِ في رمضان. وهذا أنكره الحفاظ قاطبة من حديث الزهري عن أبي سلمة؛ لأن أصحاب الزهري كلهم اتفقوا عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أخي أبي سلمة، وليس هو من حديث أبي سلمة.

ومنهم من رواه عن هشام، عن الزهري. مقطوعًا[٣] عن أبي هريرة.

رواه هكذا وكيع، قال أبو زرعة الرازي: أراد وكيع - رحمه الله - الستر على هشام، فأسقط أبا سلمة.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بإبدال راوٍ بآخر.

هذا الحديث مداره على هشام بن سعد، يرويه عن الزهري، واختلف عن هشام على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (هشام، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (هشام، عن الزهري، عن أبي سلمة) مرسلاً.

الوجه الثالث: (هشام، عن الزهري، عن أبي هريرة)، فكأن هذا الوجه محاولة للجمع بين الوجهين السابقين.

أما الوجه الأول: (هشام، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ) مرفوعاً.

فقد أخرجه أبو داود (ح٢٣٩٣)، وابن عدي في "الكامل" (١٠٩/٧)، والدارقطني في "السنن" (١٩٠/٢) من طريق ابن أبي فُديك، وابن خزيمة في "صحيحه" (ح١٩٥٤)، والبيهقي في "الكبرى" (ح٧٨٥٠)، وأبو الشيخ في "أخبار أصبهان" (ح٤٠٥٩٣) من طريق الحسين بن حفص، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٢٨٥٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٤٣٧٦)، وفي "شرح مشكل الآثار" (ح١٥١٦)، والدارقطني في "السنن" (ح٢٤٠٢)، وفي

---

(١) "الإرشاد" (٣٤٤/١).

(٢) روايته عن زيد بن أسلم حسنة، وهو ضعيف في غير زيد بن أسلم، وليس هو من الحفاظ من أصحاب الزهري، ولكن لا يصل حاله إلى أن يوصف بالواهي، تقدم (ص٤٧٧).

(٣) أي منقطعًا.

"العلل" (٢٤١/١٠) من طريق أبي عامر العقدي، والدارقطني في "العلل" (٢٤١/١٠)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٧٥/٧) من طريق سليمان بن بلال؛ جميعهم (ابن أبي فُديك، والحسين بن حفص، وأبي عامر العقدي، وسليمان بن بلال) عن هشام بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: ((أن رجلاً أتى إِلَى رَسُوْل الله ﷺ فحدثه أنَّهُ وقع بأهله في رَمَضَان)). هذا لفظ الدارقطني في "السنن".

قال البخاري في "التاريخ الأوسط" (٤٣٤/١): ((قال هشام بن سعد: عن الزهري، عن أبي سلمة، ولم يصح: أبو سلمة)).

وقال البزار في "مسنده" (٤٠٧/٢): ((ورواه هشام بن سعد، وأخطأ في إسناده، فرواه عن الزُّهريّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة)).

وقال ابن خزيمة: ((هذا الإسناد وهمٌ، الخبر عن ابن شهاب، عن حُميد بن عبد الرحمن هو الصحيح، لا عن أبي سلمة)).

وقال أبو عوانة: ((غلط فيه هشام فقال: عن أبي سلمة)).

وقال ابن عدي: ((خطأ...، والحديث حديث حُميد بن عبد الرحمن)).

وقال البيهقي: ((ورواه هشام بن سعد عن الزهري، إلا أنه خالف الجماعة في إسناده، فقال: عن أبي سلمة عن أبي هريرة)).

وقال ابن عبد البر: ((وقد روى هشام بن سعد هذا الحديث عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة. فذكر فيه خمسة عشر صاعًا. إلا أنه جعله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وإنما هو لحميد بن عبد الرحمن. وهشام بن سعد: لين ضعيف سيما في ابن شهاب، وأيوب بن سليمان وأبو بكر الأويسي: ضعيفان — رواة سند ابن عبد البر – وإنما ذكرته لتقف عليه وتعرفه، وتعرف أن الحديث لا يصح لابن شهاب إلا عن حميد والله أعلم)).

الوجه الثاني: (**هشام، عن الزهري، عن أبي سلمة**) **مرسلاً**.

وخالفهم — أي الأربعة الرواة المتقدمين عن هشام – أبو نُعَيْم، فرواه عن هشام بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة، به مرسلاً، أخرجه الدارقطني في "العلل" (٢٤٢/١٠).

الوجه الثالث: (**هشام، عن الزهري، عن أبي هريرة** ﷺ) **منقطعاً**.

رواه عنه وكيع، أخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣٤٢/٤)، وقال: ((المحفوظ حديث

حميد)).

وأقوال العلماء السابقة تدل على أن هذه الأوجه لا تثبت عن هشام بن سعد، وأن أرجح الأوجه عن هشام رواية من رواه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وقد أخطأ فيه هشام، والصواب رواية من رواه عن الزهري، عن حُميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ﷺ ((أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله ﷺ أن يُكَفِّرَ بعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا. فقال: لا أجد. فأتي رسول الله ﷺ بِعَرَقٍ تمر فقال: «**خذ هذا فتصدق به**». فقال: يا رسول الله ما أحد أحوج مني. فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أَنْيَابُهُ ثم قال: «**كُلْهُ**».)). أخرجه مالك في "الموطأ" (ح٨١٥) وهذا لفظه.

وأخرجه أحمد في "المسند" (ح٧٢٨٨)، والبخاري (ح٦٧٠٩و٦٧١١)، ومسلم (ح٢٥٦٤)، وأبو داود (ح٢٣٩٠)، والترمذي (ح٧٢٤)، وابن ماجه (ح١٦٧١)، والنسائي في "الكبرى" (ح٣١٠٤) من طريق سفيان بن عيينة.

وأحمد في "المسند" (ح٦٩٤٤و١٠٦٨٨) من طريق حجاج بن أرطاة، ومحمد بن أبي حفصة.

والبخاري (ح٦٨٢١)، ومسلم (ح٢٥٦٦)، والنسائي في "الكبرى" (ح٣١٠٣) من طريق الليث بن سعد.

وأحمد في "المسند" (ح٧٧٧٢)، والبخاري (ح٢٦٠٠و٦٧١٠)، ومسلم (ح٢٥٦٩)، وأبو داود (ح٢٣٩١) من طريق معمر.

والبخاري (ح١٩٣٧)، ومسلم (ح٢٥٦٥)، والنسائي في "الكبرى" (ح٣١٠٥) من طريق منصور بن المعتمر.

والبخاري (ح٦١٦٤و١٩٣٦) من طريق الأوزاعي.

وشعيب، والدارمي في "مسنده" (ح١٧١٦).

والبخاري (ح٥٣٦٨و٦٠٦٧) من طريق إبراهيم بن سعد.

والنسائي في "الكبرى" (ح٣١٠٦) من طريق عراك بن مالك.

جميعهم (سفيان، والليث، ومعمر، ومنصور، والأوزاعي، وشعيب، وإبراهيم، وعراك، وحجاج، وابن أبي حفصة) عن الزهري، عن حميد، عن أبي هريرة؛ كرواية مالك.

وثمة اختلاف وقع في بعض الطرق السابقة، في رواية منصور بن المعتمر ومحمد بن أبي حفصة وغيرهما، انظره في "علل الدارقطني" (١٠/٢٢٣-٢٤٧) و(١٢/١٨٥-١٨٧)، و"فتح الباري" (٦/١٨٨).

قال الترمذي: ((حديث أبي هُرَيْرَةَ: حديثٌ حسنٌ صحيح)).

الخلاصة

هذا الحديث مداره على هشام بن سعد، يرويه عن الزهري، واختلف عن هشام على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (هشام، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (هشام، عن الزهري، عن أبي سلمة) مرسلاً.

الوجه الثالث: (هشام، عن الزهري، عن أبي هريرة) منقطعاً.

ولم يثبت منها عن هشام سوى الوجه الأول، وقد أخطأ فيه هشام، والصواب رواية من رواه عن الزهري، عن حُميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ﷺ، فقد اتفق أصحاب الزهري كلهم على رواية هذا الحديث عن الزهري، على هذا الوجه، والله أعلم.

الحكم على الحديث

الحديث متفق عليه من وجهه الراجح.

(٥٤)- قال الخليلي[1]: قال ابن علية: لما حدثني ابن جريج، عن سليمان بن موسى[2]، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ: «**أيما امرأة نُكحت بغير ولي، فنكاحها باطل**... ». الحديث.

قال ابن جريج: فلقيت الزهري بعد ذلك، فسألته، فلم يحفظه. قال ابن جريج: وأنا ممن لا يتهم سليمان. وفي هذا الحديث اختلاف كثير من حديث عروة.

فقد رواه زَمْعة بن صالح، وصدقة، وغيرهما، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، ولم يتابعهم الأئمة من أصحاب هشام.

ورواه حجاج بن أرطأة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

ويقال: إن الحجاج لم يسمع من الزهري. والحجاج يدلس.

---

(١) "الإرشاد" (٣٤٩/١).

(٢) هو سليمان بن موسى الأشدق مولى آل أبي سفيان بن حرب، وثقه ابن معين، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٤٥٧/٧)، والدارقطني في "العلل" (١٤/١٥). قال الزهري: ((إن مكحولاً يأتينا وسليمان بن موسى، وأيم الله إن سليمان بن موسى لأحفظ الرجلين)). "الجرح والتعديل" (١٤١/٤). وسئل ابن معين عن حاله في الزهري؟ فقال: ((ثقة)). "تاريخ ابن معين برواية الدارمي" (ص٤٦ و١١٧). وقال مرة: ((سليمان بن موسى ثقة، وحديثه صحيح عندنا)). "تهذيب التهذيب" (١٩٨/٤). وقال دحيم: ((أوثق أصحاب مكحول سليمان بن موسى)). وقال البخاري: ((عنده مناكير))، "التاريخ الكبير" (٣٨/٤)، وقال أيضاً: ((عنده أحاديث عجائب)). "التاريخ الأوسط" (٣٤٠/١). وقال أيضاً: ((منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئاً، روى سليمان بن موسى أحاديث عامتها مناكير)). "تهذيب الكمال" (٩٢/١٢). وقال أبو حاتم: ((محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب، ولا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أفقه منه، ولا أثبت منه)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال الترمذي: ((سليمان بن موسى ثقة عند أهل الحديث، لم يتكلم فيه أحد من المتقدمين إلا البخاري وحده، فإنه تكلم فيه من أجل أحاديث انفرد بها)). "العلل الكبير" (٦٦٦/٢). وقال النسائي: ((ليس بالقوي في الحديث)). "ضعفاء النسائي" (ص١٨٦). وقال أيضاً: ((في حديثه شيء)). الموضع السابق من "تهذيب الكمال". وقال ابن عدي: ((قد روى أحاديث ينفرد بها، لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق)). "الكامل" (٢٦٣/٣). وقال الذهبي: ((صدوق))، "من تكلم فيه وهو موثق" (ص٩٤)، و"ديوان الضعفاء" (ص١٧٦). وقال أيضاً: ((كان سليمان فقيه أهل الشام في وقته قبل الأوزاعي، وهذه الغرائب التي تُستنكر له يجوز أن يكون حفظها)). "ميزان الاعتدال" (٢٢٦/٢). وقال مرة: ((وله شيء في مقدمة مسلم)). "سير أعلام النبلاء" (٤٣٧/٥). وقال ابن حجر: ((صدوق فقيه في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل)). "تقريب التهذيب" (ص٤١٤). والذي يظهر — والله أعلم — أن الراجح من حاله: ما اختاره الذهبي، وابن حجر، فهو على أقل أحواله حسن الحديث.

وقال معمر: سألت الزهري عن النكاح بغير ولي؟ فقال: عند كفء لم يُنْزع.

وهذا الحديث من حديث عائشة من الصحيح المعلول.

التخريج والدراسة

علته: فيه علل متعددة:

١/ المخالفة مع التفرد.　　٢/ ومن حدث فنسي.

٣/ والتدليس.　　٤/ وإبدال إسناد بآخر.

الحديث يرويه عن عائشة رضي الله عنها ثلاثة من الرواة وهم:

عروة بن الزبير، وعبد الله بن شداد، والقاسم بن محمد.

الراوي الأول: عروة بن الزبير، ويرويه عنه أربعة من الرواة:

الزهري، وهشام بن عروة، وثابت بن قيس، وأبو حازم سلمة بن دينار.

١. **الزهري**، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: الزهري، عن عروة، عن عائشة.

الوجه الثاني: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

أما الوجه الأول: (**الزهري، عن عروة، عن عائشة**).

فيرويه عنه كل من:

أولاً: سليمان بن موسى أخرج حديثه[1] ابن وهب في "الموطأ" (ح٢٤١)، والشافعي في "الأم" (ح١٦٦)، قال: أخبرنا مسلم بن خالد، وسعيد بن سالم القداح، وعبد المجيد بن أبي رواد، وأبو داود الطيالسي في "مسنده" (ح١٤٦٣) قال: حدثنا همام بن يحيى، وعبد الرزاق في "المصنف" (ح١٠٤٧٢)، والحميدي في "مسنده" (ح٢٢٨) قال: حدثنا سفيان بن عيينة، وعبد الله بن رجاء المزني، وسعيد بن منصور في "سننه" (ح٥٢٨ و٥٢٩)، قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، وإسماعيل بن زكريا، وابن أبي شيبة في "المصنف" (ح١٥٩١٣)، قال: حدثنا معاذ بن معاذ، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (ح٦٩٨ و٦٩٩) قال: أخبرنا عيسى بن يونس، وعبد الرزاق بن همام، وأحمد في "مسنده" (ح٢٤٢٥١) قال: حدثنا

---

(١) نظراً لكثرة من أخرج هذا الطريق فسأكتفي بكتاب واحد على الأقل عن كل شيخ روى الحديث عن ابن جريج.

إسماعيل بن علية، قال ابن جريج: ((فلقيت الزهريَّ فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه، قال: وكان سليمان بن موسى وكان، فأثنى عليه)). والدارمي في "مسنده" (ح٢١٩٠)، قال: حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد، وأبو داود (ح٢٠٨٣)، من طريق سفيان الثوري، والنسائي في "السنن الكبرى" (ح٥٣٩٤)، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٤٧٥٠) من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري، وابن حبان في "صحيحه" (ح٤٠٧٤و٤٠٧٥) من طريق حفص بن غياث، وأشار إلى رواية خالد بن الحارث، وابن عدي في "الكامل" (٢٦٦/٣) من طريق بشر بن المفضل، وأشار إلى أنّ الليث بن سعد رواه أيضاً، وأيضاً في (٣٧٧/٦) من طريق مطرف بن مازن، وفي (٢٠٠/٤) من طريق عبد الله بن فروخ، كما أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٢/١٥) من طريق ابن فروخ[(١)]، والدارقطني في "العلل" (١١/٥-٢٧) من طريق عيسى بن يونس، ويحيى بن سعيد، والثوري، وسفيان بن عيينة، وورقاء بن عمر اليشكري، ومؤمل بن إسماعيل، وحجاج بن محمد، وإسماعيل بن علية، وخالد بن الحارث، وحفص بن غياث، ويحيى بن أيوب، وعبد المجيد بن أبي رواد، ويحيى الأنصاري، وعبد الرزاق بن همام، والضحاك بن مخلد، وعبد الوهاب بن عطاء، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي، وابن لهيعة، والسهمي في "تاريخ جرجان" (ص٣١٥) من طريق أبي بشر السيرافي اللؤلؤي، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٠٥و١٢٥) من طريق عبد الله بن وهب، وعبيدالله بن موسى، وعبد الرزاق بن همام، وحجاج بن محمد، وعيسى بن يونس، ويحيى بن سعيد الأموي.

جميعهم - وعددهم ثلاثة وثلاثون - (إسماعيل بن زكريا، وإسماعيل بن علية، والضحاك بن مخلد، وبشر بن المفضل، وحجاج بن محمد، وحفص بن غياث، وخالد بن الحارث، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وورقاء بن عمر اليشكري، وعبد الرزاق بن همام، وعيسى بن يونس، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن رجاء، وعبد الله بن وهب، وعبد المجيد بن أبي رواد، وعبدالوهاب بن عطاء، وعبيد الله بن موسى، والليث بن سعد، ومؤمل بن إسماعيل، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، ومسلم بن خالد، ومعاذ بن معاذ، وهمام بن يحيى، وسعيد بن سالم،

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (١٢/٥): ((ورواه عبد الله بن فروخ الأندلسي، عن ابن جريج، عن أيوب بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. ووهم في قوله: أيوب بن موسى، وإنما هو: سليمان بن موسى)).

ويحيى بن أيوب، ويحيى بن سعيد الأموي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو بشر السيرافي اللؤلؤي، وعبد الله بن فروخ، ومطرف بن مازن، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي، وابن لهيعة) عن ابن جريج قال: أخبرني سليمان بن موسى، أن ابن شهاب أخبره، أن عروة بن الزبير أخبره، أن عائشة أخبرته، أن رسول الله ﷺ قال: «**أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له**». وألفاظ الرواة عن ابن جريج متقاربة، وزاد حفص بن غياث، وخالد بن الحارث، ويحيى بن سعيد الأموي، وعيسى بن يونس – في رواية أصحابه إلا ابن راهويه، والوليد بن شجاع – في حديثهم: «**وشاهدي عدل**».

وقد صرح ابن جريج بالسماع في رواية عبد الرزاق بن همام، وابن علية، ومحمد الأنصاري، والضحاك بن مخلد، وحجاج بن محمد، ويحيى بن أيوب، وأبي بشر السيرافي اللؤلؤي.

قال ابن عدي: ((قال ابن جريج: فلقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه، فقلت له: إن سليمان بن موسى حدثناه به عنك، قال: فعرف سليمان، وذكر خيراً، وقال: أخاف أن يكون قد وهم علي)).

وقال أيضاً: ((وهذه القصة معروفة بابن علية أن ابن جريج سأل الزهري فلم يعرف هذه القصة بعينها التي ذكرتها عن بشر بن المفضل عن ابن جريج كما حكاه ابن علية)).

قلت: سيكون الكلام على رواية سليمان بن موسى بعد عرض المرويات الأخرى.

وثانياً: جعفر بن ربيعة: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٢٤٣٧٢) قال: حدثنا حسن بن موسى، وأبو داود (ح٢٠٨٤) قال: حدثنا القعنبي، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٤٨٣٧) قال: حدثنا كامل بن طلحة، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٤٢٥٢) من طريق أسد ابن موسى، ومن طريق أبي الأسود النضر بن عبد الجبار، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٣٩٨٦) من طريق معلى بن منصور، وابن أبي مريم، وابن عبد البر في "التمهيد" (٨٧/١٩) من طريق عبد الغفار بن داود.

جميعهم (حسن بن موسى، والقعنبي، وكامل بن طلحة، وأسد بن موسى، والنضر بن عبدالجبار، ومعلى بن منصور، وابن أبي مريم، وعبد الغفار بن داود) عن ابن لهيعة[١]، عن

(١) هو عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرميُّ، صدوق، اختلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل

جعفر بن ربيعة عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ: «**أيما امرأة نكحت بغير أذن وليها فنكاحها باطل، فان أصابها فلها مهرها بما أصاب من فرجها، وإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له**».

قلت: رواية جعفر بن ربيعة، مدارها على ابن لهيعة، وهو ضعيف الحديث.

وثالثاً: الحجاج بن أرطاة: أخرج حديثه سعيد بن منصور في "سننه" (ح٥٣٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٤٨٨٥)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٨٧/١٩)، وفي "الاستذكار" (٣٣/١٦) من طريق هُشيم، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح١٥٩٢٧)، وأحمد في "مسنده" (ح٢٦٢٣٥) عن أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان، وابن ماجه (ح١٨٨٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٤٦٧٣)، والبيهقي في "الكبرى" (ح١٣٣٨٦و١٣٣٨٧) من طريق عبد الله بن المبارك، وأحمد في "مسنده" (ح٢٢٦١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح٣٩٣٩)، وأبو علي القشيري في "تاريخ الرَّقة" (ص١٢٨)، والدارقطني في "العلل" (٢٤/١٥) من طريق معمر بن سليمان الرقي[1]، والدارقطني في "العلل" (٢٤/١٥) من طريق قيس بن سعد المكي.

خمستهم (هشيم، وسليمان بن حيان، وابن المبارك، ومعمر بن سليمان، وقيس بن سعد) عن الحجاج بن أرطاة، ولفظه: «**لا نكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له**».

رواية الحجاج بن أرطاة، فيها الحجاج. قال عنه يحيى بن معين وغيره: ((ضعيف))، وقال أبو حاتم: ((حجاج بن أرطاة صدوق يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، ولا يحتج بحديثه، لم يسمع من الزهري ولا من هشام بن عروة ولا من عكرمة)). "الجرح والتعديل" (١٥٦/٣)، وقال النسائي: ((ليس بالقوي))، وقال ابن عدي: ((إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وعن غيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢٢٣/٢و٢٢٨).

وقد اتفق الحفاظ على أنه لم يسمع من الزهري، قال البوصيريُّ في "مصباح الزجاجة"

من غيرهما، تقدم (ص١٩٠).

(١) وقع في إسناد الطحاوي من المطبوع: المعتمر بن سليمان، وهو خطأ، وصوابه معمّر بن سليمان الرقي. "تاريخ الرقة" للقشيري (ص١٢٨).

(١٠٤/٢): ((قال الإمام أحمد: "ولم يسمع الحجاج أيضاً من الزهري"، قاله عباد بن العوام، وأبو زرعة، وأبو حاتم)).

ورابعاً: عثمان بن عبد الرحمن: أخرج حديثه الطبراني في "معجمه الأوسط" (ح٩٢٩١) من طريق المعافى بن سليمان، عن عيسى بن يونس، عن عثمان بن عبد الرحمن. ولفظ حديثه: «**لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل**». وقال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن عثمان بن عبد الرحمن إلاّ عيسى بن يونس)).

وعثمان بن عبد الرحمن الوقاصي ضعيف جداً، لم يختلف أحد في ضعفه، بل كذَّبه بعض الأئمة، وقد قال ابن حجر عنه: ((متروك، وكذبه ابن معين)). "تهذيب التهذيب" (١١٨/٧).

ويونس بن يزيد الأيلي، وقرة بن حيويل، وإبراهيم بن أبي عبلة، ومحمد بن إسحاق: أخرجها الدارقطني في "العلل" (٢٢/١٥ – ٢٤)، وألفاظهم كلفظ حجاج بن أرطاة، وزاد يونس في حديثه: «**وشاهدي عدل**».

وخامساً: رواية يونس بن يزيد الأيلي: فيها يزيد بن محمد الأيلي. قال فيه أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (١٢٣٢/٩): ((هذا شيخ أدركته ولم أسمع منه، وأتاه قوم قبلي فسألوه التحديث فأخبرهم: أنه ذهب كتبه عن يونس بن يزيد))، وتفرده عن يونس مما يستنكر.

وسادساً: رواية قرة بن حيويل: يرويها عنه رشدين بن سعد، وكلاهما (قرة، ورشدين) ضعيف.

فرشدين ضعفه شبه متفق عليه بين الأئمة. "الجرح والتعديل" (٥١٣/٣).

وقرة قال الإمام أحمد: ((قرة بن عبد الرحمن صاحب الزهري منكر الحديث جداً))، وقال أبو زرعة: ((الأحاديث التي يرويها مناكير))، وقال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني: ((ليس بقوي))، وقال أبو داود: ((في حديثه نكارة)). "الجرح والتعديل" (١٣٢/٧)، "تهذيب الكمال" (١٩١/٩و٥٨١/٢٣).

وسابعاً: رواية إبراهيم بن أبي عبلة: يرويها محمد بن يوسف بن يعقوب الرازي، عن يحيى بن أبي الخصيب، عن هانئ بن عبد الرحمن بن أبي عبلة، عنه.

ومحمد بن يوسف بن يعقوب الرازي: قال الدارقطني: ((شيخ دجال كذاب، يضع الحديث والقراءات والنسخ، وضع نحواً من ستين نسخة قراءات ليس لها أصل، ووضع من الأحاديث

المسندة ما لا يضبط)). "تاريخ بغداد" (١٦٧/٤)، "ميزان الاعتدال" (٣٧٦/٦).

ويحيى بن أبي الخصيب: ذكره ابن حبان في "ثقاته" (٢٦٤/٩)، وقال: ((يغرب إذا روى عن هانئ بن عبد الرحمن، عن عمه إبراهيم بن أبي عبلة)).

أي أن الإسناد من هذا الطريق لا يصح.

وثامناً: رواية محمد بن إسحاق: فيها صدقة بن عبد الله هو السمين. قال عنه أحمد بن حنبل: ((ضعيف ليس يسوى حديثه شيئاً، أحاديثه مناكير))، وقال يحيى بن معين، وأبو زرعة، والبخاري، والنسائي وغير واحد: ((ضعيف)) وقال مسلم: ((منكر الحديث)). "تهذيب الكمال" (١٣٥/١٣).

وفيها أيضاً ابن إسحاق وهو حسن الحديث في غير ما شذ به أو دلّسه، مشهور بالتدليس، يضعف في حديث الزهري، تقدم (ص١٣٤).

وتاسعاً: محمد بن سعيد أبي قيس المصلوب: أخرج حديثه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٣٨٥/٢)، وعلقه عنه الدارقطني في "العلل" (١١/١٥).

ومحمد بن سعيد أبي قيس المصلوب في الزندقة، كذاب. "تهذيب الكمال" (٢٦٤/٢٥).

تسعتهم (سليمان، وجعفر، وحجاج، وقرة، وعثمان، وإبراهيم، ويونس، وابن إسحاق، وابن أبي قيس) رووه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وخالفهم سليمان بن أرقم، فرواه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، أخرجه الدارقطني في "العلل" (١١/١٥) معلقاً، وقال: ((وسليمان بن أرقم متروك الحديث)).

فأقوى روايات هذا الوجه وأشهرها رواية سليمان بن موسى، وأمّا باقي الروايات فلا تصح. قال يحيى بن معين في "تاريخه برواية الدوري عنه" (٢٣٢/٣): ((ليس يصح في هذا شيء إلا حديث سليمان بن موسى))، وقال أبو أحمد الحاكم في "الأسامي والكنى" (٢٩٣/١): ((وقد رُوي هذا الحديث عن جعفر بن ربيعة، وقرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل، ويزيد بن أبي حبيب، والحجاج بن أرطاة عن الزهري، بنحو ما رواه سليمان بن موسى، عن عروة، ورُوي أيضاً من حديث ابن الأسود، عن عروة، لكنها واهنة كلها ليست مما يقوم به الحجة))، وقال ابن عدي في "الكامل" (٢٦٧/٣): ((وقد حدث بحديث «**لا نكاح إلا بولي**». عن الزهري عن عروة عن عائشة مع سليمان موسى: حجاج بن أرطاة، ويزيد بن أبي حبيب، وقرة بن حيوئيل،

وأيوب بن موسى، وابن عيينة، وإبراهيم بن سعد، وكل هؤلاء طرقهم طرق غريبة إلا حديث حجاج بن أرطاة فإنه مشهور، رواه عنه جماعة)).

وتقدم أن الحجاج عن الزهري مرسل.

وقد تفرد بهذا الوجه من الحديث ابن جريج عن سليمان بن موسى، فلم يتابع عليه لا من رواية صحيحة ولا ضعيفة، وابن جريج وإن كان معروفاً بالتدليس إلا أنه صرح بالسماع، وقد قال الدارقطني في "العلل" (١٥ ١٤): ((وابن جريج ممن يعتمد عليه إذا قال: أخبرني، وسمعت، كذلك قال أحمد بن حنبل، وقد قيل في هذا الحديث ما يدل على سماعه منه، قال عبدالرزاق، وأبو عاصم، وغيرهما عن ابن جريج: أخبرني سليمان بن موسى))، وقال الحاكم في "المستدرك" (١٦٨/٢): ((وقد تابع أبا عاصم على ذكر سماع ابن جريج من سليمان بن موسى، وسماع سليمان بن موسى من الزهري: عبدُ الرزاق بن همام، ويحيى بن أيوب، وعبد الله بن لهيعة، وحجاج بن محمد المصيصي)).

فالحديث يتفرد به سليمان بن موسى عن الزهري، ولا يصح عن غيره.

فيتلخص من ذلك أن الحديث يتفرد به ابن جريج، عن سليمان بن موسى، ويتفرد به سليمان بن موسى، عن الزهري.

وقد تابع الزهري على هذا الوجه الأول كل من: هشام بن عروة، وثابت بن قيس، وأبو حازم سلمة بن دينار.

٢. **هشام بن عروة**، ويرويه عنه كل من:

(أ) زمعة بن صالح: أخرج حديثه الترمذي في "العلل الكبير" (ح٢٦٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٤٦٦٣)، والدارقطني في "العلل" (٢٦/١٥)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (ح٤٠١٢١).

وزمعة ضعفه أحمد، وابن معين، وأبو داود، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وابن حبان، وقال البخاري: ((منكر الحديث كثير الغلط))، ومرة قال: ((ذاهب الحديث، لا يُدرى صحيح حديثه من سقيمه)). وقال النسائي: ((ليس بالقوي، كثير الغلط عن الزهري))، وقد سئل البخاري عن حديثه هذا فضعفه. "العلل الكبير" (٤٣٠/١ و٩٦٧/٢)، "تهذيب الكمال" (٣٨٦/٩)، "تهذيب التهذيب" (٣/ ٣٠٠).

(ب) مندل بن علي: أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (ح٤٧٣٠) من طريق علي بن ثابت، عنه.

ومندل: ضعيف. "التقريب" (ص٥٤٥)، قال الدوري في "تاريخه رواية الدوري" (٤/٣٠): ((سمعت يحي يقول: روى مندل، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «**لا نكاح إلا بولي**». قال يحي: وهذا حديث ليس بشيء)).

(ت) جعفر بن برقان: أخرجه الطبراني في "معجمه الأوسط" (ح٦٩٢٧)، والخطيب في "المتفق والمفترق" (ح١٨٣٠) من طريق الحسين بن عياش، وقال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن جعفر بن برقان عن هشام بن عروة إلا حسين بن عياش، تفرد به علي بن جميل)).

في السند إليه علي بن جميل قال عنه ابن حبان في "المجروحين" (٢/١١٦): ((يضع الحديث وضعاً، لا يحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه بحال)).

(ث) الحسين بن علوان: أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/٣٦٠) من طريق عماد[1] بن رجاء.

والحسين قال عنه ابن حبان في "المجروحين" (١/٢٤٥): ((كان يضع الحديث على هشام بن عروة وغيره من الثقات وضعاً، لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب، كذبه أحمد بن حنبل)).

(ج) ابن جريج: أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦/٣٧٦) من طريق مطرف بن مازن.

قال الدارقطني في "العلل" (١٥/ ١٣): ((وأما حديث ابن جريج، عن هشام، فتفرد به مطرف بن مازن، عنه، ووهم فيه. والصحيح عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري)).

ومطرف بن مازن قال عنه ابن حبان في "المجروحين" (٣/٢٩): ((كان ممن يحدث بما لم يسمع، ويروي ما لم يكتب عمن لم يره، لا تجوز الرواية عنه إلا عند الخواص للاعتبار فقط)) وكذبه ابن معين. "التاريخ الأوسط" (٢/٢٦٣).

(ح) أبو الخصيب نافع بن ميسرة: أخرجه الدارقطني في "سننه" (ح٣٤٨٩)، وقال:

---

(١) هكذا في المطبوع والصواب: (عمار).

((أبو الخصيب مجهول)).

(خ) يزيد بن سنان: أخرجه الدارقطني في "سننه" (ح٣٤٩٤)، وفي "العلل" (٢٧/١٥).

ويرويه عنه ابنه محمد بن يزيد، وكلاهما متروك. "الضعفاء والمتروكين" للدارقطني (ص٣٩٨)، "تهذيب الكمال" (٢٧/٢٠و٣٢/١٥٥).

(د) سعيد بن خالد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان.

(ذ) عبد الله بن حكيم أبي بكر.

أخرجها الدارقطني في "سننه" (٣/١٥٨) معلقاً.

وسعيد هذا لم أجد له ترجمة، واسمه هكذا صحيح، فقد ذكره المزي في تهذيبه في شيوخ عثمان بن خالد بن عمرو. "تهذيب الكمال" (١٩/٣٦٣).

وعبد الله بن حكيم هو الداهري الضبي، البصري: متروك. قال أحمد، وابن معين، وابن المديني: ((ليس بشيء))، زاد أحمد: ((يروي أحاديث مناكير))، وقال أبو حاتم: ((ذاهب الحديث))، وكذبه الجوزجاني، وقال ابن عدي: ((منكر الحديث)). "الجرح والتعديل" (٥/٤١)، "الكامل" (٤/١٤١)، "ميزان الاعتدال" (٤/٨٥).

(ر) نوح بن دراج: أخرجه الخطيب في "تاريخه" (١٢/١٥٧)، والدارقطني في "العلل" (١٥/١٣).

ونوح كذبه ابن معين وغيره. "تهذيب التهذيب" (١٠/٤٨٢-٤٨٤).

(ز) صدقة بن عبد الله: أخرجه ابن عدي في " الكامل (٤/٧٥)، وابن المقريء في "معجمه" (ح٤٣٥).

هو السمين، تقدم أنه ضعيف.

(س) أبو مالك عمرو بن هاشم الجَنْبي: أخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (ح١٨٥٨).

ولفظ هشام ابن عروة – في رواية زمعة، ومندل، وابن جريج، والجنبي-: «**لا نكاح إلا بولي**». وزاد هشام – في رواية بقية أصحابه -: «**وشاهدي عدل**». وزاد هشام – في رواية أبي الخصيب -: «**والزوج**».

وهو ضعيف الحديث. "التقريب" (ص٤٢٧)، "المجروحين" (٢/٧٧)، وقد اضطرب في

الحديث كما بين ذلك ابن عدي في "الكامل" (١/٣٦٥).

فهذه الطرق عن هشام: إما أن رواتها عنه في حد من هو مطرح الحديث ليس بشيء روى أو لم يرو، أو أن الطرق لا تصح إلى الراوي عن هشام، وفي هؤلاء من هو ضعيف أيضاً مع عدم ثبوت الطريق عنه.

ولم يأت هذا الحديث من طريق الثقات من أصحاب هشام، وهذا كاف في الدلالة على وهن مثل هذه الروايات، ولذا قال الخليلي ــ عقب ذكره بعض من رواه عن هشام بن عروة ــ: ((ولم يتابعهم الأئمة من أصحاب هشام)).

٣. **ثابت بن قيس أبو الغصن**: أخرجه الطبراني في "معجمه الأوسط" (ح٦٣٥٢)، وابن عدي في "الكامل" (٣/١٧)، والدارقطني في "العلل" (١٥/٢٥) من طريق خالد بن يزيد العدوي، عن ثابت بن قيس أنه سمع عروة يحدث عن عائشة زوج النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**أيما امرأة تزوجت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فإن كان دخل بها فلها صداقها بما استحل منها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له**».

قال الطبراني في "المعجم الأوسط" (٦/٢٦٠): ((لم يرو هذا الحديث عن أبي الغصن إلا خالد بن يزيد)).

ورد في إسناد الطبراني هكذا: عن خالد، وفي إسناد ابن عدي: عن أبي الوليد، وهو خالد بن يزيد العدوي، وفي إسناد الدارقطني: عن أبي الوليد خالد بن اليزيد العمري.

وفرق ابن عدي في "الكامل" (٣/١٧) بين خالد بن يزيد العدوي، وخالد بن يزيد العمري، وكلاهما مكي، فترجم للاثنين، وكنى العمري بأبي الهيثم، وكنى العدوي بأبي الوليد، وذكر هذا الحديث في ترجمة العدوي.

وصحح الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢/٤٢٤ و٤٢٣) أنهما واحد، وتعقب ابن عدي في تفريقه بينهما.

وذكر ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/٣٦٠) في ترجمة العمري روايته عن أبي الغصن، ونقل عن ابن معين وأبيه تكذيبهما له، وقال: ((ترك أبو زرعة الرواية عنه)).

وقال ابن حبان عن العمري في "المجروحين" (١/٣٤٦): ((منكر الحديث جداً، أكثر من

كتب عنه أصحاب الرأي، لا يشتغل بذكره، لأنه يروي الموضوعات عن الأثبات)). وجعل ابن عدي التبعة فيه على ثابت بن قيس فقال: ((ولعل البلاء فيه من أبي الغصن لا من خالد)).

٤. **أبو حازم سلمة بن دينار**: أخرج حديثه الدارقطني في "العلل" (٢٥/١٥) من طريق محمد بن الفضل بن عطية، وإسماعيل بن جعفر، عن أبي حازم، عن عروة، عن عائشة، ولفظه: «**لا نكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له**».

وله عن أبي حازم طريقان:

الطريق الأول: يرويه محمد بن الفضل بن عطية عنه.

ومحمد بن الفضل: كذبه ابن معين، والفلاس، والنسائي، وصالح جزرة، والجوزجاني، وقال أحمد: ((حديثه حديث أهل الكذب)). وقال البخاري: ((سكتوا عنه)). "تهذيب الكمال" (٢٨٠/٢٦)، "تهذيب التهذيب" (٣٤٦/٩).

والطريق الثاني: يرويه عبد الرحمن بن قريش، عن معاذ بن نجدة بن العريان، عن أبيه، عن إسماعيل بن جعفر، عن أبي حازم به.

وعبد الرحمن بن قريش: هو ابن فهير بن خزيمة، أبو نعيم الهروي.

قال الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٨١/١٠): ((في حديثه غرائب وأفراد، ولم أسمع فيه إلا خيراً))، وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٣٠٨/٤): ((اتهمه السليماني بوضع الحديث)). وانظر "كشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث" لسبط ابن العجمي (٣٣٠/١).

وقد يكون مستند هذه التهمة هي تلك الغرائب والإفرادات التي في حديثه، فهي من أمارات الكذب، وهذا ما نفاه الخطيب عنه فعناه بقوله: ((ولم أسمع فيه إلا خيراً)). وعلى كلٍ، فحديث مثله غير مقبول.

ويتلخص مما تقدم أن هذه المتابعات للزهري عن عروة، لا يصح منها شيء.

جميعهم: (الزهري، وهشام بن عروة، وثابت بن قيس، وأبو حازم سلمة بن دينار) عن عروة، عن عائشة.

وتابع عبد الله بن شداد، والقاسم بن محمد، عروة بن الزبير في روايته عن عائشة.

الراوي الثاني: عبد الله بن شداد: أخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (٢٦/٢) عن الحسن بن سفيان، ولفظه: «**لا نكاح إلا بولي**». والخطيب في "المتفق والمفترق" (٥٦٣/١)

من طريق أبي إسماعيل الترمذي، ولفظه: «**أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل**».

كلاهما (الحسن بن سفيان وأبي إسماعيل الترمذي) عن محمد بن أبي السري، عن بكر بن عبد الله بن الشرود، عن الثوري، عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن شداد، عن عائشة.

في السند إليه: بكر بن الشرود. قال ابن حجر: ((تفرد به بكر عن الثوري، وهو باطل بهذا الإسناد))، وبكر كذبه ابن معين "لسان الميزان" (٢/٥٢-٥٤).

الراوي الثالث: القاسم بن محمد: أخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (٦/٤٥٦) قال: خبرنا أبو يعلى، حدثنا جبارة بن المغلس، حدثنا مندل بن علي، عن ليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**لا نكاح إلا بولي والسلطان ولي من لا ولي له**».

وهذا الإسناد جُبارة بن مغلس، عن مندل بن علي، عن ليث بن أبي سليم مسلسل بالضعفاء.

جُبارة بن مغلس: قال ابن معين: ((كذاب)). "المغني في الضعفاء" (١/١٢٧).

مندل بن علي: تقدم تضعيفه قريباً.

ليث بن أبي سليم: قال أحمد: صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فتُرك، تقدم (ص٢٨٧).

وعليه فلا يصح لعروة متابع عن عائشة.

وأما الوجه الثاني: (**الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة**).

فأخرجه الطبراني في "معجمه الأوسط" (ح٩٣٧٣) من طريق الحارث بن منصور، وفي (ح٥٥٦٣) من طريق أحمد بن يونس، كلاهما عن عمر بن قيس، وأيضاً في "الأوسط" (ح٦٣٦٦)، وابن عدي في "الكامل" (٣/٢٥٠)، من طريق محمد بن سلمة، عن سليمان بن أرقم.

كلاهما (عمر بن قيس[١]، وسليمان بن أرقم[٢]) عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**لا تنكح المرأة إلا بإذن ولي**». هذا لفظ عمر بن قيس، ولفظ سليمان: «**لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل**».

وخالف أحمد بن يونس، الحارث بن منصور، فجعله عن عمر بن قيس، عن عطاء، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا نكاح إلا بولي**».

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١١/١٥) تعليقاً عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، والخطيب في "تاريخه" (٤/٤٤٧) من طريق محمد بن سلمة، عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن أبي سعيد، عن أبي هريرة.

عمر بن قيس متروك الحديث، واختلف عنه، والوهم في روايته منه، في السند والمتن، كما قال الدارقطني في "العلل" (٩/١٩٨): ((ووهم في إسناده ومتنه)).

فأما سنداً فلجعله الحديث عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، والصواب عروة، عن عائشة.

وأما متناً فلمخالفته رواية الجمع: «**أيما امرأة نكحت بغير ولي فنكاحها باطل**».

وسليمان بن أرقم، متروك الحديث، واضطرب في روايته:

فمرة يرويه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

ومرة عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

ومرة عن الزهري، عن أبي سعيد، عن أبي هريرة.

قال ابن عدي في "الكامل" (٣/٢٥١): ((وهذه الأحاديث عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، يرويها عنه سليمان بن أرقم، فإن روى بعض هذه الأحاديث غيره عن الزهري، فيكون أشد منه، فحديث «**لا نكاح**». رواه عمر بن قيس سنداً عن الزهري)). أي أشد ضعفاً منه.

---

(١) هو عمر بن قيس، المكي المعروف (بسَنْدَل)، قال أبو حاتم، والنسائي، وابن حجر: ((متروك الحديث))، وقال ابن عدي: ((عمر ضعيف بالإجماع، لم يشك أحد فيه)). يعني في ضعفه. "الجرح والتعديل" (٦/١٣٠)، "الضعفاء" للنسائي (ص١٨٨)، "الكامل" (٥/٩)، "التقريب" (ص٤١٦).

(٢) تقدم قريباً (ص٥١٤) قول الدارقطني أنه متروك.

فهذا الوجه غير محفوظ للزهري.

بعد النظر في جميع طرق الحديث نخلص إلى أن هذا الحديث يتفرد به ابن جريج، عن سليمان بن موسى، ويتفرد به سليمان بن موسى عن الزهري، ويتفرد به الزهري عن عروة، ويتفرد به عروة عن عائشة، ولا يقبل إلا من هذا الطريق فقط، ولذا لم يعول الأئمة الذين تكلموا على حديث عائشة على غير طريق سليمان بن موسى عن الزهري، قال البيهقي في "السنن الكبرى" (١٧١/٧): ((وقد روي ذلك من وجهين آخرين عن الزهري، وإن كان الاعتماد على رواية سليمان بن موسى))، **وقد أعلَّ هذا الطريق بثلاث علل**[١]:

العلة الأولى: جاء في بعض روايات هذا الحديث: أن الزهري قد نسي هذا الحديث.

وهي التي ذكرها الخليلي في هذه المسألة، وتقدم ذكرها في التخريج: أنَّ إسماعيل بن علية روى هذا الحديث عن ابن جريج، وزاد في روايته: قال ابن جريج: ((فلقيت الزهريَّ فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه، قال: وكان سليمان بن موسى وكان، فأثنى عليه)). وقد تابع بشر بن المفضل ابن علية على هذه الزيادة، ولكن في الإسناد إليه الشاذكوني رماه ابن معين بالكذب، "المغني في الضعفاء" (٢٧٩/١)، قال ابن عدي: ((وهذه القصة معروفة بابن علية أن ابن جريج سأل الزهري فلم يعرف هذه القصة بعينها التي ذكرتها عن بشر بن المفضل عن ابن جريج كما حكاه ابن علية)).

وقد أجيب عن هذه العلة بجوابين:

الجواب الأوَّل: توهيمُ ابنِ عليةَ في هذه الزيادة، فقد روى الحديث عن ابن جريج أكثر من ثلاثين راوياً –كما تقدم – فلم يذكر أحدٌ منهم هذه الزيادة، قال الدوري في "تاريخه عن ابن معين" (٨٦/٣): ((سمعت يحيى يقول: «**لا نكاح إلا بولي**». الذي يرويه ابن جريج، فقلتُ له: إن ابن علية يقول: قال ابن جريج لسليمان بن موسى فقال: نسيت بعد، قال يحيى: ليس يقول هذا إلا ابن علية، وابن علية عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي رواد فأصلحها له. فقلت ليحيى: ما كنت أظن أن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد هكذا، قال: كان أعلم الناس بحديث ابن جريج، ولكنه لم يكن يبذل نفسه للحديث)).

---

(١) استفدت الأولى والثانية من رسالة الدكتوراه لشيخي أ.د. علي الصياح، "تحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم"، رسالة علمية غير منشورة.

وقال الترمذي (ح١١٠٢): ((وقد تكلم بعض أصحاب الحديث في حديث الزهري عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ. قال ابن جريج: ثم لقيت الزهري فسألته فأنكره، فضعفوا هذا الحديث من أجل هذا. وذكر عن يحيى بن معين أنه قال: لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج إلا إسماعيل بن إبراهيم، قال يحيى بن معين: وسماع إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج ليس بذاك، إنما صحح كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، ما سمع من ابن جريج، وضعف يحيى رواية إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج)).

وقال الدارقطني في "العلل" (١٤/١٥): ((وقال ابن علية، عن ابن جريج: إنه سأل الزهري عنه؟ فلم يعرفه. ولم يتابع ابن علية على هذا، وقد تكلم يحيى بن معين في سماع ابن علية من ابن جريج، وذكر أنه عرض سماعه منه على عبد المجيد)).

وروى الحاكم في "المستدرك" (١٦٩/٢) بسنده ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠٥/٧) أن أحمد بن حنبل: ((ذكر عنده أن ابن علية يذكر حديث ابن جريج في «**لا نكاح إلا بولي**». قال ابن جريج: فلقيت الزهري فسألته عنه فلم يعرفه، وأثنى على سليمان بن موسى، قال أحمد بن حنبل: أن ابن جريج له كتب مدونة، وليس هذا في كتبه. يعني حكاية ابن علية عن ابن جريج)).

وروى ابن عساكر بسنده في "تاريخ دمشق" (٣٧٣/٢٢) أن: ((أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم قال: قلت لأبي عبد الله: «**حديث الولي**». الكلام الذي يزيد فيه إسماعيل: فقال: نعم لم أسمعه من أحد غيره. قال أبو عبد الله: إسماعيل إنما سمع هذا بالبصرة، فكيف هذا ؟ كالمنكر له إن شاء الله. قلت له: فذاك حديث ثبت عندك؟ فقال: ما أدري أخبرك. قال أبو بكر: معنى هذا الكلام أن ابن جريج روى عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «**أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل**». فرواه إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج فزاد فيه: قال ابن جريج: فسألت الزهري عنه فلم يعرفه. فكأنه أنكر هذه الزيادة. قيل لأبي عبد الله: كأن إسماعيل حمل على ابن جريج؟ فنفض يده وأنكر ذلك. وقال: من قال هذا؟ كيف وهو قد سمع من ابن جريج، فقدم مكة فأراد أن يصحح سماعه. فقال: من أعلم هاهنا بابن جريج؟ فقيل له: عبد المجيد بن أبي رواد، فعرضها عليه)). وروى أيضاً بسنده في (ص٣٧٥): ((قال أبو زكريا يحيى بن معين: كتب إلي يحيى بن أكثم: هل يصح

عندك حديث الزهري عن عروة عن عائشة: «**أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل**»؟ فكتب إليه: نعم هو صحيح، سليمان بن موسى ثقة، ولعل الزهري نسيه بعد، وهذه الكلمة لم يحدث بها غير إسماعيل ابن علية. قال ابن جريج: سألت عنه الزهري فلم يعرفه. وهو عندنا صحيح)).

وعلق ابن حزم في "المحلى" (٤٥٣/٩) على هذه الحكاية عن ابن علية بعد أن روى كلام ابن معين بقوله: ((قال أبو محمد: فصح أن سماع ابن علية من ابن جريج مدخول)).

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٨٦/١٩): ((هذا لو صح ما حكى ابن علية عن ابن جريج. فكيف وقد أنكر أهل العلم ذلك من حكايته ولم يعرجوا عليه)).

الجواب الثاني: أنّ رواية ابن علية صحيحة، وأنّ الزهري نسي الحديث بعد أن حدّث به سليمان بن موسى، قال ابن حبان في "صحيحه" (٣٨٥/٩-٣٨٦): ((هذا خبر أوهم من لم يحكم صناعة الحديث أنه منقطع أو لا أصل له بحكاية حكاها ابن علية عن ابن جريج في عقب هذا الخبر. قال: ثم لقيت الزهري فذكرت ذلك له فلم يعرفه. وليس هذا مما يهي الخبر بمثله؛ وذلك أنّ الخيِّرَ الفاضل المتقن الضابط من أهل العلم قد يحدث بالحديث ثم ينساه، وإذا سئل عنه لم يعرفه. فليس بنسيانه الشيء الذي حدث به بدال على بطلان أصل الخبر، والمصطفى ﷺ خير البشر صلى فسها، فقيل له: يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال: «**كل ذلك لم يكن**». فلما جاز على من اصطفاه الله لرسالته وعصمه من بين خلقه النسيان في أعم الأمور للمسلمين الذي هو الصلاة حتى نسي، فلما استثبتوه أنكر ذلك، ولم يكن نسيانه بدال على بطلان الحكم الذي نسيه، كان من بعد المصطفى ﷺ من أمته الذين لم يكونوا معصومين جواز النسيان عليهم أجوز، ولا يجوز مع وجوده أن يكون فيه دليل على بطلان الشيء الذي صح عنهم قبل نسيانهم ذلك)).

وقال ابن عدي في "الكامل" (٢٦٦/٣): ((ثنا بن أبي عصمة ثنا أحمد بن أبي يحيى سمعت أحمد بن حنبل يقول: أحاديث: «**أفطر الحاجم والمحجوم**». و «**لا نكاح إلا بولي**». أحاديث يشد بعضها بعضا، وأنا أذهب إليها. وسمعت أحمد بن حفص السعيد يقول: سئل أحمد بن حنبل – يعني وهو حاضر –: حديث الزهري: يقولون في النكاح بلا ولي؟ فقال روح الكرابيسي: الزهريُّ قد نسي هذا، واحتج بحديث سمع ابن عيينة من عمرو بن دينار ثم لقي

الزهري فقال: لا أعلمه. قال: فقلت لعمرو بن دينار فقال: حدثني به في مس الإبط أن فيه وضوءا)).

وقال الحاكم في "المستدرك" (١٦٩/٢): ((فقد صح وثبت بروايات الأئمة الأثبات سماع الرواة بعضهم من بعض، فلا تعلل هذه الروايات بحديث ابن علية، وسؤاله ابن جريج عنه، وقوله: إني سألت الزهري عنه فلم يعرفه. فقد ينسى الثقة الحافظ الحديث بعد أن حدث به، وقد فعله غير واحد من حفاظ الحديث)).

وقال ابن حزم في "المحلى" (٤٥٢/٩-٤٥٣): ((ثم لو صح أن الزهري أنكره، وأن سليمان بن موسى نسيه، فقد روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا ابن نمير قال: قال لي عبدة وأبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يسمع قراءة رجل في المسجد، فقال: «**رحمه الله، لقد أذكرني آية كنت أنسيتها**». نا أحمد بن محمد بن الجسور نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا أبو بكر ابن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن ذر بن عبد الله المرهبي عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه أن النبي ﷺ صلى الفجر فأغفل آية، فلما صلى قال: «**أفي القوم أبي بن كعب؟**». فقال له أبي بن كعب: يا رسول الله أغفلت آية كذا أو نسخت؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «**بل أنسيتها**».

قال أبو محمد: فإذا صح أن رسول الله ﷺ نسى آية من القرآن فمن الزهري ومن سليمان ومن يحيى حتى لا ينسى؟ وقد قال عز وجل:﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ ﴾[1]، لكن ابن جريج ثقة، فإذا روى لنا عن سليمان بن موسى وهو ثقة، أنه أخبره عن الزهري بخبر مسند، فقد قامت الحجة به، سواء نسوه بعد أن بلغوه وحدثوا به أو لم ينسوه، وقد نسي أبو هريرة حديث: «**لا عدوى**». ونسي الحسن حديث: «**من قتل عبده**». ونسى أبو معبد مولى ابن عباس "حديث التكبير بعد الصلاة" بعد أن حدثوا بها. فكان ماذا؟! لا يعترض بهذا إلا جاهل أو مدافع للحق بالباطل. ولا ندري في أي القرآن، أم في أي السنن، أم في أي حكم العقول وجدوا: أن من حدث بحديث ثم نسيه أن حكم ذلك الخبر يبطل؟ ما هم إلا في دعوى كاذبة بلا برهان)).

---

(١) سورة طه:١١٥.

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٨٦/١٩): ((روى هذا الحديث إسماعيل ابن علية عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة كما رواه غيره. وزاد عن ابن جريج قال: فسألت عنه الزهري فلم يعرفه. ولم يقل هذا أحد عن ابن جريج غير ابن علية، وقد رواه عنه جماعة لم يذكروا ذلك، ولو ثبت هذا عن الزهري لم يكن في ذلك حجة؛ لأنه قد نقله عنه ثقات؛ منهم سليمان بن موسى، وهو فقيه ثقة إمام، وجعفر بن ربيعة، والحجاج بن أرطاة. فلو نسيه الزهري لم يضره ذلك شيء؛ لأن النسيان لا يعصم منه إنسان. قال رسول الله ﷺ:«**نسي آدم فنسيت ذريته**». وإذا كان رسول الله ﷺ ينسى، فمن سواه أحرى أن ينسى، ومن حفظ فهو حجة على من نسي، فإذا روى الخبر ثقة عن ثقة فلا يضره نسيان من نسيه. هذا لو صح ما حكى ابن علية عن ابن جريج. فكيف وقد أنكر أهل العلم ذلك من حكايته، ولم يعرجوا عليه))، وانظر أيضاً (١٤١/٢-١٤٢).

وقال الخطيب في "الكفاية" (٣٧٩-٣٨٤): ((باب القول فيمن روى حديثا ثم نسيه هل يجب العمل به أم لا؟،...وقد اختلف الناس في العمل بمثل هذا وشبهه. فقال أهل الحديث وعامة الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وغيرهما وجمهور المتكلمين: إن العمل به واجب إذا كان سامعه حافظاً، والناسي له بعد روايته عدلاً. وهو القول الصحيح. وزعم المتأخرون من أصحاب أبي حنيفة أنه لا يجب قبول الخبر على هذا السبيل ولا العمل به. قالوا: ولهذا لزم اطراح حديث الزهري في المرأة تنكح بغير إذن وليها، وحديث سهيل بن أبي صالح في القضاء باليمين مع الشاهد؛ لأنهما لم يعترفا به لما ذكراه...)).

العلة الثانية: ذكرها الإمام أحمد بن صالح المصري، قال أبو أحمد الحاكم (٢٩٠/١): ((أخبرني أبو جعفر محمد بن عبد الرحمن الضبيّ، قال: قرأت على أحمد بن محمد بن الحجاج قال: سمعت أحمد بن صالح – وسئل عن حديث سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: «**أيما امرأة نكحت**». قال أحمد: أخبرني من رأى هذا الحديث في كتاب ذاك الخبيث محمد بن سعيد عن الزهري، وأنا أظن أنه ألقاه إلى سليمان بن موسى، وألقاه سليمان إلى ابن جريج)).

والجواب عن هذه العلة من ثلاثة أوجه:

١. أنّ هذا الكلام ليس عليه دليل، وإنما هو ظن من أحمد بن صالح كما صرح هو بذلك في قوله: ((وأنا أظن أنه ألقاه)).
٢. أنّ هذا فيه جرح ورمي لسليمان بن موسى بالغفلة وقبول التلقين من أحد الكذابين المقتولين بالزندقة.
٣. أنّ هذه العلة لم يذكرها أحدٌ من الأئمة قبل أحمد بن صالح كابن معين، وأحمد بن حنبل مع نقدهم للزيادة التي رواها ابن علية، ففي خفاء مثل هذه العلة عنهم بعد !!.

العلة الثالثة: تفرد سليمان بن موسى بهذا الحديث عن الزهري، وهو أصل من الأصول التي يحتاج إليها، فتفرد سليمان بن موسى به يعتبر من التفرد الشديد، ومثله لا يحتمله، فتفرده هذا مردود.

وقد أعله بهذا التفرد الإمام البخاري في "العلل الكبير" للترمذي (٦٦٦/٢) فقال: "روى سليمان بن موسى أحاديث عامتها مناكير... ". وذكر منها حديثه هذا.

وقد ذكر العقيلي في "الضعفاء الكبير" (١٦٠/٢)، "ميزان الاعتدال" (٣١٨/٣)، وابن عدي في "الكامل" (٢٦٦/٣) حديث سليمان بن موسى هذا في ترجمته من الضعفاء.

والجواب عن هذه العلة:

أن الأئمة قَبِلوا تفرد سليمان بن موسى عن الزهري وصححوا حديثه، وقد صحح حديث عائشة من طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى: ابن حبان، في "صحيحه" (٣٨٤/٩ — ٣٨٧)، والحاكم في "المستدرك" (١٨٢/١و١٨٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٣/٧)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٨٦/١٩)، وأبو موسى المديني في "اللطائف من دقائق المعارف" (ص٢٨٢)، وقال الترمذي في "جامعه" (٤٠٨/٣): ((حسن)).

وقال ابن عدي في "الكامل" (٢٦٦/٣): ((وهذا حديث جليل في هذا الباب في باب لا نكاح إلا بولي، وعلى هذا الاعتماد في إبطال نكاح بغير ولي، وقد رواه عن ابن جريج الكبار من الناس)).

وقال ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (١٤٤/٣): ((الحديث من أجود ما روى

الحاكم في مستدركه، وإن كان عنده تساهل)).

ونقل السيوطي في كتابه في "تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي" (ص٢١) تصحيح ابن معين لهذا الحديث، فقال: ((وأخرج الخطيب عن يحيى بن معين، قال: كتب إلي يحيى بن أكثم: هل يصح عندك حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة: «**أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل**»؟ فكتب إليه: نعم، هو صحيح، سليمان بن موسى ثقة، ولعل الزهري نسيه)).

ونقل الخطيب في "الكفاية" (ص٥٤٤) عن أبي عبد الله حبيش بن مبشر الفقيه أن يحيى بن معين يصححه. ولابن معين كلام على هذا الحديث في رواية الدوري عنه (٣/٢٣٢)، فقد قيل ليحيى في حديث عائشة: «**لا نكاح إلا بولي**»؟ فقال: ((ليس يصح في هذا شيء إلا حديث سليمان بن موسى، فأما حديث هشام بن سعد فهم يختلفون فيه، وحدث به الخياط، يعني حماداً الخياط، وابن مهدي، بعضهم يرفعه وبعضهم لا يرفعه)).

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٩/٢٣٩): ((أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه، وصححه أبو عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، لكنه لما لم يكن على شرطه استنبطه من قصه))، وصححه ابن حجر في (٩/٢٤٣).

وسليمان بن موسى كما قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٣/٣١٨): ((كان سليمان فقيه أهل الشام في وقته قبل الأوزاعي، وهذه الغرائب التي تُستنكر له يجوز أن يكون حفظها)).

الخلاصة

الحديث يرويه عن عائشة رضي الله عنها ثلاثة من الرواة وهم:

عروة بن الزبير، وعبد الله بن شداد، والقاسم بن محمد.

أما عروة بن الزبير، فيرويه عنه أربعة من الرواة:

الزهري، وهشام بن عروة، وثابت بن قيس، وأبو حازم سلمة بن دينار.

واختلف عن الزهري على وجهين:

الوجه الأول: (الزهري، عن عروة، عن عائشة).

وقد رواه (سليمان بن موسى، وجعفر بن ربيعة، وحجاج بن أرطاة، وقرة بن حيويل،

وعثمان بن عبد الرحمن الوقاصي، وإبراهيم بن أبي عبلة، ويونس بن يزيد الأيلي، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب) عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

فأقوى روايات هذا الوجه وأشهرها رواية سليمان بن موسى، وأمّا باقي الروايات فلا تصح.

فالحديث يتفرد به سليمان بن موسى عن الزهري، ولا يصح عن غيره.

فيتلخص من ذلك أن الحديث يتفرد به ابن جريج، عن سليمان بن موسى، ويتفرد به سليمان بن موسى، عن الزهري.

وتابع الزهريَّ على هذا الوجه: (أبو الغصن ثابت بن قيس، وهشام بن عروة، وأبو حازم سلمة بن دينار)، وهذه المتابعات للزهري عن عروة، لا يصح منها شيء.

وتابع عروة بن الزبير: (عبد الله بن شداد بن الهاد، والقاسم بن محمد)، ولا يصح لعروة متابع عن عائشة.

وأما الوجه الثاني: (الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة):

فروي من طريق عمر بن قيس، وسليمان بن أرقم، وكلاهما متروك الحديث، فهذا الوجه لا يثبت للزهري.

نخلص إلى أن هذا الحديث يتفرد به ابن جريج، عن سليمان بن موسى، ويتفرد به سليمان بن موسى عن الزهري، ويتفرد به الزهري عن عروة، ويتفرد به عروة عن عائشة، ولا يقبل إلا من هذا الطريق فقط، ولذا لم يعول الأئمة الذين تكلموا على حديث عائشة على غير طريق سليمان بن موسى عن الزهري، وقد أعلَّ هذا الطريق بثلاث علل:

العلة الأولى: جاء في بعض روايات هذا الحديث: أن الزهري قد نسي هذا الحديث.

وقد أجيب عن هذه العلة بجوابين:

الجواب الأوَّل: توهيمُ ابنِ عليةَ في هذه الزيادة، فقد روى الحديث عن ابن جريج أكثر من ثلاثين راوياً فلم يذكر أحدٌ منهم هذه الزيادة.

الجواب الثاني: أنّ رواية ابن علية صحيحة، وأنّ الزهري نسي الحديث بعد أن حدّث به سليمان بن موسى.

العلة الثانية: يظن الإمام أحمدُ بنُ صالح المصري أن هذا الحديث في كتاب محمد بن سعيد المصلوب عن الزهري، وألقاه المصلوب إلى سليمان بن موسى، وألقاه سليمان إلى ابن جريج.

والجواب عن هذه العلة من ثلاثة أوجه:

١. أنّ هذا الكلام ليس عليه دليل، وإنما هو ظن من أحمد بن صالح.

٢. أنّ هذا فيه جرح ورمي لسليمان بن موسى بالغفلة وقبول التلقين من أحد الكذابين المقتولين بالزندقة.

٣. أنّ هذه العلة لم يذكرها أحدٌ من الأئمة قبل أحمد بن صالح، ويبعد أن لم يكونوا اطلعوا عليها.

العلة الثالثة: تفرد سليمان بن موسى بهذا الحديث عن الزهري، وهو أصل من الأصول التي يحتاج إليها، فتفرد سليمان بن موسى به يعتبر من التفرد الشديد، ومثله لا يحتمله، فتفرده هذا مردود.

والجواب عن هذه العلة:

أن الأئمة قَبِلوا تفرد سليمان بن موسى عن الزهري وصححوا حديثه.

قال البيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٣/٧): ((فحديث سليمان بن موسى صحيح، وسائر الروايات عن عائشة إن ثبت منها شيء لحديثه شاهد)).

وقد تقدم أنه لا يصح عن عائشة غير رواية سليمان بن موسى.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح، ومن شواهده حديث أبي موسى الأشعري: «**لا نكاح إلا بولي**»[(١)].

وعلى تقدير أن سليمان بن موسى في مرتبة من يحسن حديثه فيشهد لحديثه حديث أبي موسى الأشعري، ولأجل ذلك كان حكم الخليلي على الحديث بأنه من الصحيح المعلول.

(١) تقدمت دراسته برقم (١٦).

(٥٥)- قال الخليلي[١]: حدثنا شعيب بن محمد القاضي البيهقي بنيسابور، حدثنا مكي بن عبدان، حدثنا عبد الله بن هاشم، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن سالم أبي النضر، عن بسر بن سعيد قال: أرسلني زيد بن خالد إلى أبي جُهيم[٢] أسأله ما سمع من النبي ﷺ يقول في الذي يمر بين يدي المصلي؟

فقال: «**أن يقوم أربعين خير له من أن يمر بين يديه**». لا أدري أربعين سنة، أو شهراً، أو يوماً، أو ساعة.

رواه ابن عيينة، عن سالم أبي النضر، عن بسر بن سعيد قال: أرسلني أبو جهم[٣] إلى زيد بن خالد أسأله.... الحديث.

قال الحفاظ: إنما هو أبو جهيم. وغلط ابن عيينة لما قال: أبو جهم[٤].

وإن الحديث: إن زيداً بعث إلى أبي جهيم. هكذا رواه الثوري وأقرانه عن سالم.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بالقلب.

هذا الحديث مداره على سالم أبي النضر، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (**سالم أبي النضر، عن بسر بن سعيد قال: أرسلني أبو جهيم إلى زيد بن خالد أسأله.... الحديث**).

رواه ابن عيينة، والضحاك بن عثمان.

ابن عيينة: أخرج حديثه الحميدي في "المسند" (ح٨١٧)، وأحمد في "المسند" (ح١٧٠٥١)، وعبد بن حميد في "المنتخب من المسند" (ح٢٨٢) عن ابن أبي شيبة، والدارمي في "مسنده" (ح١٤١٦) عن يحي بن حسان، وابن ماجه (ح٩٤٤) عن هشام بن عمار،

---

(١) "الإرشاد" (٣٧٦/١).

(٢) هو أبو الجهيم بن الحارث بن الصمة الأنصاري. قيل: اسمه عبد الله وقيل: اسمه الحارث بن الصمة. ورجحه ابن أبي حاتم ثم ترجمه ابن أبي حاتم أيضا: عبد الله بن جهيم أبو جهيم جعله اثنين. وقال ابن منده: أبو جهيم بن الحارث ويقال: عبد الله بن جهيم بن الحارث بن الصمة. فجعل الحارث بن الصمة جده، وما أظنه إلا وهماً. وتبعه ابن الأثير ونسبه إلى "الاستيعاب" أيضاً. "الإصابة في تمييز الصحابة" (٧٣/٧).

(٣) في المطبوع (جهيم)، وجاء في المخطوط على الصواب (جَهْم).

(٤) في المطبوع (جهيم)، وجاء في المخطوط على الصواب (جَهْم).

والبزار في "مسنده" (ح٣٧٨٢) عن أحمد بن عبدة، والسرَّاج في "مسنده" (ح٣٩١) عن هارون بن عبد الله، والحسن بن الصباح، وأبو عوانة في "مسنده" (١٣٩٤)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (ح٨٤) عن يونس بن عبد الأعلى، والطبراني في "الكبير" (ح٥٢٣٦) من طريق ابن أبي شيبة، وإبراهيم بن بشار الرمادي، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٤٨/٢١) من طريق أحمد بن زهير بن حرب، عن أبيه. وقال أحمد بن زهير: ((سئل يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال: خطأ إنما هو: زيد إلى أبي جهيم كما روى مالك)).

ورواية الضحاك بن عثمان قال عنها ابن رجب في "فتح الباري" (٣٣٨/٣): ((رواه الضحاك بن عثمان، عن سالم أبي النضر، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن خالد، قال: قال: رسول الله ﷺ: «**لو يعلم المار بين يدي المصلي والمصلي ما عليهما**». وذكر الحديث.

خرجه أبو العباس السراج في "مسنده" (ح٣٩٢). وهذا يوافق رواية ابن عيينة، وهو أيضاً وهمٌ. وزيادته: "**والمصلي**" غير محفوظة أيضاً)).

قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١١/٥): ((ورواه مالك: عن أبي النضر، فجعله من مسند أبي جهيم ، وأن زيد بن خالد هو الذي أرسل بسر بن سعيد ، وهو المحفوظ)).

وعند ابن ماجه عن هشام بن عمار، عن سفيان بن عيينة، به. وفيه: عن بسر بن سعيد، قال: أرسلوني إلى زيد بن خالد... الحديث. قال سفيان: فلا أدري أربعين سنة أو شهرا أو صباحا أو ساعة.

وقال الهيثمي في "المجمع" (٧٦/٢): ((رواه البزار ورجاله رجال الصحيح)).

فهذا الوجه غير محفوظ لابن عيينة، قال ابن عبد البر في "التمهيد" (١٤٧/٢١): ((وروى ابن عيينة هذا الحديث مقلوباً عن أبي النضر عن بسر بن سعيد: جعل في موضع زيد بن خالد أبا جهيم، وفي موضع أبي جهيم زيد بن خالد. والقول عندنا قول مالك، وقد تابعه الثوري وغيره)).

الوجه الثاني: (سالم أبي النضر، عن بسر بن سعيد قال: أرسلني زيد بن خالد إلى أبي جُهيم أسأله.... الحديث).

رواه عنه الثوري، ومالك، ورواية عن ابن عيينة من طريق علي بن خشرم.

الثوري: أخرج حديثه ابن أبي شيبة في "مسنده" (ح٥٧٥)، وفي "المصنف" (ح٢٩٢٧)،

وأحمد في "المسند" (ح٥٩) عن وكيع وعبد الرحمن بن مهدي، ومسلم (ح١٠٦٨) عن عبد الله بن هاشم بن حيان العبدي، وابن ماجه (ح٩٤٥) عن علي بن محمد، عن وكيع وحده بهذا الإسناد، وأبو عوانة في "مسنده" (ح١٣٩٥)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (ح٨٦) من طريق أبي عامر العقدي، وأبو عوانة في "مسنده" (ح١٣٩٣)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٧٤/٢١) من طريق قبيصة بن عقبة، والخليلي، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٧٤/٢١) من طريق ابن مهدي وحده.

قال ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع بن الجراح، عن سفيان، عن سالم أبي النضر، عن بسر بن سعيد، عن عبد الله أبي جهيم، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُكُمْ مَا لَهُ فِي الْمَمَرِّ بَيْنَ يَدَيْ أَخِيهِ وَهُوَ يُصَلِّي**. - يعني: مِنَ الإِثْمِ - **لَوَقَفَ أَرْبَعِينَ**».

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (١٤٧/٢١): ((وهو وهمٌ من وكيع، والصحيح في ذلك رواية مالك ومن تابعه)).

وعند ابن ماجه: ((رُوي عن بُسر بن سعيد، قال: أرسلوني إلى زيد بن خالد أسأله عن المرور بين يدي المصلِّي)) قال المزي في "التحفة" (١٤٠/٩): ((وهو غلط)).

وقال في (٢٣١/٣) — باختصار -: ((والمحفوظ حديث سالم أبي النضر، عن بُسر بن سعيد: أنّ زيد بن خالد أرسله إلى أبي جُهيم.

ومن جعل الحديث من مسند زيد بن خالد فقد وهم - والله أعلم)).

ووقع في حديث أبي عامر العقدي عند الطحاوي: ((عن بسر بن سعيد، عن أبي جهيم الأنصاري)) لم يقل: ((أرسلني زيد بن خالد إلى أبي جهيم الأنصاري)).

والحديث عن مالك في "الموطأ" (ح٣٦٢) برواية يحيى الليثي، و (ح٢٧١) برواية محمد بن الحسن الشيباني.

ومن طريق مالك أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (ح٢٣٢٢) عن الثوري ومالك، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أبو عوانة في "مسنده" (ح١٣٩٢)، والطبراني في "الكبير" (ح٥٢٣٥) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِي، إلا أنه جعل الحديث من مسند زيد بن خالد.

وأحمد في "المسند" (ح١٧٥٤٠)، والدارمي في "مسنده" (ح١٤١٧)، والبخاري (ح٥١٠)، ومسلم (ح١٠٦٧)، وأبو داود (ح٧٠١)، والترمذي (ح٣٣٦)، والنسائي

(ح٧٥٦)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح١٣٩١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح٨٥)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٢٣٦٦)، والطبراني في "الكبير" (ح٥٢٣٥)، والبيهقي في "الكبرى" (ح٣٥٨٦)، والبغوي في "شرح السنة" (ح٥٤٣).

والدَّبَرِي: قال عنه ابن الكيال في "الكواكب النيرات" (٢٧٣/١): ((وجدت فيما روى الطبراني عن إسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِي عن عبد الرزاق أحاديث استنكرتها جدا، فأحلت أمرها على ذلك، فإن سماع الدَّبَرِي متأخر جداً. قال إبراهيم — أي الحربي -: مات عبد الرزاق وللدَّبَرِي ست أو سبع سنين)).

وقال الترمذي: ((حديث أبي جهيم حديث حسن صحيح)).

وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٣٣٨/٣): ((وقد روي عنه — أي ابن عيينة - كقول مالك وسفيان على الصواب، خرجه ابن خزيمة، عن علي بن خشرم، عنه)).

وهو في "صحيح ابن خزيمة" (ح٨١٣) قال: أخبرنا علي بن خشرم، حدثنا ابن عيينة، عن سالم أبي النضر، عن بسر بن سعيد قال: أرسلني زيد بن خالد إلى أبي جهيم أسأله عن المار بين يدي المصلي ماذا عليه ؟ قال لو كان أن يقوم أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه.

فهذا هو الوجه الراجح للحديث.

الخلاصة

هذا الحديث مداره على سالم أبي النضر، واختلف عنه على وجهين:

رواه ابن عيينة عن سالم أبي النضر، عن بسر بن سعيد قال: أرسلني أبو جهيم إلى زيد بن خالد أسأله.... الحديث.

روى ابن عيينة هذا الحديث مقلوبا عن أبي النضر عن بسر بن سعيد: جعل في موضع زيد بن خالد أبا جهيم[1]، وفي موضع أبي جهيم زيد بن خالد.

وخطأه العلماء وحكموا عليه بالوهم.

وتابعه على وهمه الضحاك بن عثمان.

وخالفهما الثوري، ومالك، وعلي بن خشرم عن ابن عيينة فرووه عن سالم أبي النضر، عن بسر بن سعيد قال: أرسلني زيد بن خالد إلى أبي جُهيم أسأله.... الحديث.

---

(١) ومضى التنبيه قريبا إلى أن ابن عيينة حوّل (جهيم) إلى (جَهْم).

والقول قولهم، فالحديث من مسند أبي جهيم الأنصاري ﷺ، ومن جعل الحديث من مسند زيد بن خالد الجهني ﷺ فقد وهم.

قال الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" - بعد أن ذكر الخلاف بين مالك وابن عيينة في أي مسند يُدخل هذا الحديث - (٨٣/١): ((فكان في ذلك أن راويه عن النبي عليه السلام هو أبو الجهيم الأنصاري لا زيد بن خالد، فوجب بذلك القضاء فيما اختلف فيه مالك وسفيان بن عيينة لمالك على ابن عيينة؛ لأن مالكا والثوري لما اجتمعا في ذلك على شيء كانا أولى بحفظه من ابن عيينة فيما خالفهما فيه)).

الحكم على الحديث

الحديث رواه الجماعة عن مالك عدا ابن ماجه.

(٥٦)- قال الخليلي[1]: يحيى بن سُليم يعرف بالطائفي... أخطأ في أحاديث منها:....

وروى يحيى أيضا عن عبيد الله — أي ابن عمر -، وإسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته.

وأخطأ فيه؛ لأن هذا رواه عبيد الله وغيره عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وليس هذا من حديث نافع.

قال الخليلي[2]: أبو عامر قبيصة بن عقبة ثقة إلا في حديث سفيان فإنه سمع وهو صغير، مع أن الأئمة رووا عنه حديث سفيان، ويكثر البخاري عنه عن سفيان، تفرد عنه أبو حاتم الرازي بحديث عن سفيان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته.

وهذا مما نقم على أبي حاتم؛ فليس هذا من حديث نافع عن ابن عمر، إنما هو عند سفيان عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

ورواه عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. ونافع هاهنا خطأ.

حدثنا جدي محمد بن علي بن عمر، حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدثنا أبي، حدثنا قبيصة، حدثنا سفيان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته.

قال جدي: وحدثنا علي بن إبراهيم القطان حدثنا أبو حاتم ورواه شيخ ضعيف عن سفيان ضعفه الحفاظ جداً. وقد حدث به غير أبي حاتم عن قبيصة عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر على الصواب.

التخريج والدراسة

علته: إبدال رجل بآخر (مقلوب).

هذا الحديث يرويه عبيد الله بن عمر. واختلف عنه وعمن دونه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ).

الوجه الثاني: (عبيد الله بن عمر، عن نافع وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن النبي ﷺ).

---

(١) "الإرشاد" (٣٨٥/١)

(٢) "الإرشاد" (٥٧٢/٢)

الوجه الثالث: (عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن النبي ﷺ).

فأما الوجه الأول: (**عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ**).

فرواه عنه كل من: الثوري، ويحيى بن سليم.

وتابع عبيد الله بن عمر على هذا الوجه: مالك.

- فأما **الثوري** فرواه عنه:

- قبيصة بن عقبة، وعنه أبي حاتم الرازي: أخرجه الخليلي، وابن المقرئ في "معجمه" (ح٣٤٠)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٥٨٤/١).

قال الخليلي: ((وهذا مما نُقِمَ على أبي حاتم؛ فليس هذا من حديث نافع عن ابن عمر؛ إنما هو عند سفيان: عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، ورواه عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ ونافع هاهنا خطأ، وقد حدث به غير أبي حاتم، عن قبيصة، عن سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ على الصواب)).

- ونصر بن مزاحم: أخرجه الخطيب في "الفصل للوصل" (٥٨٤/١)، وقال: ((رواه قبيصة بن عقبة ونصر بن مزاحم عن سفيان الثوري عن عبيد الله عن نافع، وأما كافة أصحاب الثوري فإنهم رووه عنه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر. وهو القول الصحيح)).

- وأما **يحيى بن سُليم**: فأخرجه ابن ماجه (ح٢٧٤٨)، والترمذي في "العلل الكبير" (ح٣١٨)، والبزار في "مسنده" (ح٥٧٢٢) قالوا: حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح٢١٩٦١) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب، وأشار إلى هذه الرواية ابن أبي حاتم في "العلل" (س١٦٤٥)، والخليلي في "الإرشاد" (٣٨٦/١-٣٨٧).

كلاهما (ابن أبي الشوارب، ويعقوب بن حميد بن كاسب) عن يحيى، به.

ولفظ البيهقي: «**الولاء لُحْمة كلُحْمة النسب، لا يباع ولا يوهب**».

وخالفهما محمد بن زياد الزيادي فرواه عن يحيى بن سُليم باللفظين كليهما، لكنه قال عن إسماعيل بن أمية بدل عبيد الله بن عمر، أخرجه الطبراني في "الأوسط" (ح١٣١٨و١٣١٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح٢١٩٦٣) من طريق محمد بن زياد الزيادي، والحاكم في

"المستدرك" (ح٧٩٩١) من طريق محمد بن مسلم الطائفي.

قال الطبرانيّ: ((لم يرو هذين الحديثين عن إسماعيل إلاّ يحيى)).

وتابع عبيد الله بن عمر على هذا الوجه مالك بن أنس فرواه عنه عبد الملك بن الماجشون، أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٣٣٤/١٦).

وهذا الوجه (عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ) منكرٌ جداً، قال الخطيب في "الفصل للوصل" (٥٨٠/١): ((فأما رواية عبيد الله، عن عبد الله فهي محفوظة، وأما روايته إياه عن نافع فهي غريبة جداً))، وبيان ذلك:

أنّ أصحاب الثوري المقدمون وهم: أبو نعيم، وابن مهدي، ووكيع، وابن المبارك، ويحيى القطان، رووا هذا الحديث عن سفيان على الوجه الثالث، وخالفهم اثنان:

نصر بن مزاحم وهو ((متروك الحديث)) "الجرح والتعديل" (٤٦٨/٨).

وقبيصة بن عقبة ضعفه ابن معين في الثوري فقال: ((ثقة إلا في حديث الثوري ليس بذلك القوى)) "الجرح والتعديل" (١٢٦/٧)، وقال الطنافسي: ((هو كثير الخطأ عن سفيان الثوري)) "شرح علل الترمذي" (٥٤٤/٢).

فروياه على الوجه الأول، ولا شك أنّ رواية أولئك تقدم، قال الخطيب في "الفصل للوصل" (٥٨٤/١): ((رواه قبيصة بن عقبة ونصر بن مزاحم عن سفيان الثوري عن عبيد الله عن نافع، وأما كافة أصحاب الثوري فإنهم رووه عنه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وهو القول الصحيح)).

وقال ابن حجر في "النكت" (٦٧٢/٢): ((وقد وهم فيه قبيصة فقد أخرجه: الشيخان في الصحيحين من حديث الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر على المحفوظ)).

وقد سئل يحيى بن معين عن أصحاب الثوري ؟ فقال: ((هم خمسة: يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين))، وكذلك قال علي بن المدينيّ "المعرفة والتاريخ" (٧١٧/١)، "الجرح والتعديل" (٦١/٧)، "شرح علل الترمذي" (٢٧٤/١).

ويحيى بن سُليم: صدوق سيئ الحفظ، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر. تقدم (ص٣١١).

وقد أعلَّ رواية يحيى هذه عدد من الحفاظ:

* فقال الترمذي في "العلل الكبير" (ص١٨٢): ((والصحيح: عن عبد الله بن دينار، وعبد الله بن دينار قد تفرد بهذا الحديث عن ابن عمر، ويحيى بن سُليم أخطأ في حديثه)).
* وقال في "العلل الصغير" كما في "شرح العلل"(٣٤١/١): ((وروى يحيى بن سليم هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، فوهم يحيى بن سليم، والصحيح هو: عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا روى عبد الوهاب الثقفي، وعبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر)).
* وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٩٣/١٠): ((هذا وهم من يحيى بن سُليم أو من دونه في الإسناد والمتن جميعاً؛ فإنّ الحفاظ إنما رووه عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبيّ ﷺ "أنه نهى عن بيع الولاء، وعن هبته")).
* وقال الخليليّ: ((وأخطأ فيه، لأنّ هذا رواه عبيد الله وغيره عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وليس هذا من حديث نافع)).
* وقال المزي في "تحفة الأشراف" (٤٤٩/٥): ((وروى يحيى بن سُليم هذا، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وهو وهم، روى الثقفي، وعبد الله بن نمير، وغير واحد، عن عبيد الله بن عمر، عن ابن دينار، وهذا أصح)).

وقد تفرد يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية كما ذكر الطبراني، ويحيى ((سيئ الحفظ، كثير الخطأ)) كما قال البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٩٣/١٠)، ومثله لا يحتمل تفرده، وهذا – أي روايته الحديث عن إسماعيل – وَهَمٌ أيضاً كما يدل عليه كلام الترمذي في "جامعه" (ح١٢٣٦): ((وقد روى يحيى بن سليم هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الولاء وهبته. وَهُوَ وَهَمٌ وَهِمَ فيه يحيى بن سليم. وروى عبد الوهاب الثقفي وعبد الله بن نمير وغير واحد عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ. وهذا أصح من حديث يحيى بن سليم)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٦٣/١٣): ((حدث به محمد بن زياد الزيادي، عن

يحيى بن سليم الطائفي كذلك. ووهم في قوله: عن إسماعيل بن أمية)).

ويبدو أنّ يحيى بن سُليم يضطرب في الحديث: فمرة يجعله عن نافع، ومرة عن عبيد الله، وأخرى عن إسماعيل بن أمية.

فكلا الطريقين غير محفوظين ليحيى.

وأما متابعة عبد الملك بن الماجشون عن مالك: فهي وَهَمٌ؛ فإنّ أصحاب مالك رووه على الوجه الثالث. قال ابن عبد البر في "التمهيد" (١٦/٣٣٤): ((وذلك خطأ لم يتابع ابن الماجشون عليه، والصواب فيه: مالك، عن عبد الله بن دينار، لا عن نافع)).

فنخلص من هذا إلى أن هذا الوجه غير محفوظ.

وأما الوجه الثاني: (**عبيد الله بن عمر، عن نافع وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن النبي ﷺ**).

فرواه عنه كل من: يحيى بن سعيد الأموي، وأبو ضمرة أنسُ بن عياض، وعلي بن عاصم.

- **يحيى الأموي**: رواه عنه ابنه سعيد. أخرجه البزار في "مسنده" (ح٥٧٢٣)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٣٨٩١)، وابن أبي حاتم في "علله" (س١١٠٧)، والدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (٣/٤٦٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ١١٦)، وفي "الفصل للوصل المدرج في النقل" (١/٥٧٩).

قال البزار: ((وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر إلا يحيى بن سليم ويحيى بن سعيد الأموي، وإنما يعرف عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. ويحيى بن سعيد جمع بين الإسنادين، عن نافع، وعبد الله بن دينار)).

وقال ابن أبي حاتم: ((وسألت أبي عن حديث رواه سعيد بن يحيى الأموي، عن أبيه، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء، وعن هبته"؟

قال أبي: نافع أخذ عن عبد الله بن دينار هذا الحديث، ولكن هكذا قال)).

يعني أن ذكر نافع في هذا الحديث متابعاً لابن دينار عن ابن عمر من الغلط.

وأصرح من ذلك ما قاله ابن أبي حاتم (س١١٣٠): ((وسألت أبي، وأبا زرعة عن حديث

رواه أنس بن عياض، عن عبيد الله، عن نافع، وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر "أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء، وعن هبته"؟

فقالا: هذا خطأ، وهم فيه أبو ضمرة، الناس يقولون: عبيد الله، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. ويروون عن نافع، عن ابن عمر، موقوف: "الولاء لحمة" هذا هو الصحيح)).

وقال الدارقطني: ((لا نعلم رواه عن يحيى الأموي، عن عبيد الله، عن نافع وعبد الله بن دينار إلاّ ابنه سعيد، ورواه علي بن عاصم، عن عبيد الله بن عمر عنهما أيضاً، تفرد به عنه أحمد بن عبيد بن ناصح)).

- **وأبو ضمرة أنسُ بن عياض**: أخرج حديثه أبو عوانة في "مسنده" (ح٣٨٩٣)، وابن أبي حاتم في "علله" (س١١٣٠)، وتقدم قوله أن هذا الطريق وهم من أبي ضمرة.
- **وعلي بن عاصم**: ذكره الدارقطني كما في "أطراف الغرائب والأفراد" (٤٦٥/٣).

فيحيى بن سعيد، وأبو ضمرة تقدم قول البزار، وأبو حاتم، وأبو زرعة أنه لا يصح عنهما.

وعلي بن عاصم ضعيف جداً، قال يعقوب بن شيبة: ((سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه: منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك، وتركه الرجوع عما يخالفه فيه الناس، ولجاجته فيه، وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه، واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتبه الوراقون له، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذا)) "تهذيب التهذيب" (٣٠٢/٧).

وقد خالف هؤلاء الثلاثة من هم أوثق منهم بدرجات، فهذا وجه غير محفوظ أيضاً.

الوجه الثالث: (**عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن النبي ﷺ**).

رواه عن عبيد الله:

١. حماد بن أسامة: أخرجه أبو بكر محمد بن عبد الله الأبهري في "جزئه" (ص٥٦).

٢. وحماد بن زيد: أخرجه الخطيب البغداديّ في "الفصل للوصل" (٥٨٢/١)، ولم يذكر الهبة.

٣. وحماد بن سلمة: أخرجه ابن أبي حاتم في "العلل" (س١٦٤٥).

٤. وخالد بن الحارث: أخرجه النسائي (ح٤٦٥٧).

٥. وسعيد بن بشير: أخرجه تمام في "الفوائد" (ح٢٦).

٦. وشجاع بن الوليد: أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (ح٢١٩٦٢).

٧. وعبد الله بن المبارك: أخرجه في "مسنده" (ح٢٣٧).

٨. وعبد الله بن نمير: أخرجه ابن أبي حاتم في "العلل"(س١٦٤٥).

٩. وعبد الله بن وهب: أخرجه الخطيب البغداديّ في "المتفق والمفترق" (٦٦١/١).

١٠. وعبد الرحمن بن سليمان: أخرجه النسائي في "سننه الكبرى" (ح٦٣٧٢)، والخطيب البغداديّ في "الفصل للوصل" (٥٧٧/١).

١١. وعبد الوهاب الثقفيّ: أخرجه مسلم (ح٣٨٦٢)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٥٨٢/١)، ولم يذكر الهبة.

١٢. وعلي بن غراب: أخرجه الخطيب في "الفصل للوصل" (٥٧٨/١).

١٣. ويحيى القطان. أخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (ح٥٠٠٠)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٥٧٧/١-٥٧٨).

وتابع عبيد الله بن عمر على هذا الوجه:

١) إبراهيم بن أبي يحيى: أخرجه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١٧١/١).

٢) وإسماعيل بن جعفر: أخرجه مسلم (ح٣٨٦٢)، والنسائي في "سننه الكبرى" (ح٦٤١٥).

٣) والحسن بن صالح: أخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (ح٥٠٠٢)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١٧١/١)، وفي "الحلية" (٣٣٢/٧)، وقال: ((صحيحٌ ثابت، رواه عن عبد الله بن دينار جماعة)).

٤) وروح بن القاسم: أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢٦١/٤).

٥) وسفيان الثوري: أخرجه ابن المبارك في "مسنده" (ح٢٣٧)، وعبد الرزاق في "المصنف" (ح١٦١٣٨)، والبخاري (ح٦٧٥٦)، من طريق أبي نُعيم الفضل بن دكين، ومسلم (ح٣٨٦٢)، من طريق عبد الله بن نُمير، والترمذي (ح١٢٣٦)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، والنسائي في "سننه الكبرى" (ح٦٣٧٢)، من طريق عبد الرحمن بن سليمان، وابن ماجه (ح٢٧٤٨) من طريق وكيع، وابن الجارود في "المنتقى" (ح٩٧٨) من طريق ابن المقرئ، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٤٨٠٣)،

والطحاوي في "مشكل الآثار" (٥٢٩/١٢)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٤٩٤٩) من طريق زهير بن معاوية. زاد أبو عوانة: زائدة بن قدامة، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢٤٧/١) من طريق إسماعيل بن عمرو البجليّ، وابن المقرئ في معجمه (ح١٣٣)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين" (٢٢٤/٣) من طريق ابن جريج، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٥٢٩/١٢)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٥٧٧/١-٥٧٨) من طريق يحيى القطان، والخطيب في "الفصل للوصل" (٥٨٥/١-٥٨٦) من طريق أبي حذيفة النهدي، ويعلى بن عبيد جميعهم عن سفيان الثوري، به.

٦) وسفيان بن عيينة: أخرجه مسلم (ح٣٨٦٢) وغيره.

٧) وسليمان بن بلال: أخرجه مسلم (ح٣٨٦٢).

٨) وشعبة بن الحجاج: أخرجه البخاري (ح٢٥٣٥)، ومسلم (ح٣٨٦٢) وغيرهما.

٩) والضحاك بن عثمان: أخرجه مسلم (ح٣٨٦٢).

١٠) وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار: أخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (٥٢٩/١٢)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٤٩٤٩).

١١) وعبد العزيز الماجشون: أخرجه ابن المبارك في "مسنده" (ح٢٣٧)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٥٣٠/١٢).

١٢) وعبد الواحد البناني: أخرجه الخطيب البغدادي في "تلخيص المتشابه" (٢١٥/١).

١٣) وقيس بن سعد: أخرجه ابن المقرئ في "معجمه" (ح٣٥٣).

١٤) ومالك بن أنس في "الموطأ" برواية يحيى الليثي (ح١٤٨٠)، والنسائي (ح٤٦٥٨) وغيرهما.

١٥) وورقاء بن عمر: أخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (٥٢٨/١٢).

وهذا الوجه رواه (حماد بن أسامة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وخالد بن الحارث، وسعيد بن بشير، وشجاع بن الوليد، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن نمير، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن سليمان، وعبد الوهاب الثقفيّ، وعلي بن غراب، ويحيى القطان)، جميعهم عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً.

وتابع عبيد الله بن عمر على هذا الوجه أكثر من خمسين نفساً ذكرهم أبو نعيم في "مسند

عبد الله بن دينار" له. قال ابنُ حجر في "التلخيص الحبير" (٢١٣/٤): ((وقد جمع أبو نعيم طرق حديث "النهي عن بيع الولاء، وعن هبته"، في مسند عبد الله بن دينار له[1]، فرواه عن نحو من خمسين رجلاً أو أكثر من أصحابه عنه)).

ونص نقاد الحديث وأئمته على أنّ عبد الله بن دينار تفرد بهذا الحديث عن ابن عمر، حتى قال مسلم في "صحيحه" (ح٣٨٦١): ((الناسُ كلهم عيالٌ على عبد الله بن دينار في هذا الحديث)).

وقال البخاريُّ-كما في "سنن البيهقي الكبرى" (٢٩٣/١٠)-: ((وعبد الله بن دينار تفرد بهذا الحديث)).

وقال الترمذي في "شرح العلل" (٣٤١/١): ((وربّ رجل من الأئمة يحدّث بالحديث لا يُعرف إلاّ من حديثه ويشتهر الحديث لكثرة من روى عنه، مثل: ما روى عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبيّ ﷺ: "نهى عن بيع الولاء، وعن هبته"، لا نعرفه إلاّ من حديث عبد الله بن دينار، روى عنه عبيد الله بن عمر، وشعبة، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن عيينة، وغير واحد من الأئمة،... وروى المؤمل هذا الحديث عن شعبة فقال: وددتُ أنّ عبد الله بن دينار أذن لي حتى كنت أقوم إليه فأقبل رأسه)).

وقال الطحاوي في "مشكل الآثار" (٥٣٠/١٢): ((وهذه سنة لم تُرو عن رسول الله ﷺ من غير هذا الوجه)).

وقال ابن عدي في "الكامل" (٢٩٨/٤): ((وهذا حديثٌ مشهور عن عبد الله بن دينار رواه عنه الأئمة)).

وقد نصَّ على تفرده ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٦٩-٧٠)- وتبعه من كتب في المصطلح بعده-، والذهبيّ في "السير" (٢٥٤/٥)، وابن حجر في "فتح الباري" (٤٣/١٢) وغيرهم.

وقال ابن رجب في "شرح العلل" (٤١٥/١): ((لا يصح عن النبيّ ﷺ إلاّ من هذا الوجه، ومنْ رواه من غيره فقد وهم وغلط)).

---

(١) ذكره ابن حجر ضمن مروياته، وسماه ((مسند عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، جمع أبي نعيم الأصبهاني))."المعجم المفهرس" (ص١٤٦)، "المجمع المؤسس" (٤٨/٢).

وقد أعل الحديثَ الإمامُ أحمدُ بن حنبل ففي "علل أحمد" رواية الميموني (ص١٨٥): ((وسألته عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ؟ فقال لي: ثقة، إلاّ حديثٌ واحد يرويه عن ابن عمر قال: "الولاء لا تباع، ولا توهب"، ونافع قال في قصة بريرة: «**الولاء لمن أعتق**»)).

وقال ابن رجب في الموضع السابق: ((وهو معدود من غرائب الصحيح، فإنّ الشيخين خرجاه، ومع هذا فتكلم فيه الإمام أحمد وقال:" لم يتابع عبد الله بن دينار عليه"، وأشار إلى أنّ الصحيح ما روى نافع، عن ابن عمر أنّ النبيّ ﷺ قال: «**الولاء لمن أعتق**». لم يذكر النهي عن بيع الولاء وهبته.

قلتُ: وروى نافع، عن ابن عمر من قوله النهي عن بيع الولاء وعن هبته، غير مرفوع، وهذا مما يعلل به حديث عبد الله بن دينار)).

والناظر لأول وهلة يجد أن بين الحديثين فرقاً في المعنى، وهما مختلفان ولكنهما يجتمعان في كونهما في الولاء، وكلاهما عن ابن عمر، فربما وقع الاحتمال عند الإمام أحمد أنهما حديث واحد، فقدّم الأثبت والأتقن منهما.

قال الساجي "تهذيب التهذيب" (٢٠٢/٥): ((سئل عنه – أي عن عبد الله بن دينار – فقال: نافع أكبر منه، وهو ثبت في نفسه ولكن نافع أقوى منه)).

وهذا يعني أنه أعلَّ حديث: (النهي عن بيع الولاء وهبته) بحديث: «**الولاء لمن أعتق**». ترجيحاً لحال الراوي مع قرينة التفرد.

* وأما سبب ورود نافع في بعض الروايات منفرداً تارة، وتارة أخرى مقروناً بعبد الله بن دينار، فقد أبان هذا الأمر وجلاّه وفك الاشتباه الذي كثر عند النقلة أبو زرعة وأبو حاتم. قال ابن أبي حاتم في "العلل": ((وسألت أبي، وأبا زرعة عن حديث رواه أنس بن عياض، عن عبيد الله، عن نافع، وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن النبي ﷺ "نهى عن بيع الولاء، وعن هبته"؟

فقالا: هذا خطأ، وهم فيه أبو ضمرة، الناس يقولون: عبيد الله، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ويروون عن نافع، عن ابن عمر، موقوف: "الولاء لحمة». هذا هو الصحيح)).

فقد فرقا بين المرفوع والموقوف، وأن المرفوع عن ابن دينار بلفظ: "نهى عن بيع الولاء

وهبته"، والموقوف عن نافع بلفظ: «**الولاء لحمة**... ». فنافع لم يرو حديث بيع الولاء عن ابن عمر، وهذا يتفق تماماً مع ما حكاه الأئمة عن تفرد ابن دينار بهذا الحديث.

* ثم إن نافعاً تلميذ لابن عمر كما هو ابن دينار؛ ونافع من المقدمين في ابن عمر، فلعل البعض استغرب أن ينفرد ابن دينار بسنة عن ابن عمر ولا يشاركه نافع، فلأجل هذا ذكر نافع في بعض الأسانيد.

الخلاصة

وأرجح هذه الوجوه الوجه الثالث لعدة أمور[١]:

١. أنّ رواته أكثر وأوثق من بقية الوجوه، وهم أصحاب عبيد الله بن عمر المقدّمون.

٢. أنّ كبار الأئمة الحفّاظ من أصحاب عبد الله بن دينار تابعوا عبيد الله على هذا الوجه. قال البرديجي -كما في "شرح العلل" لابن رجب (٤٧٧/٢)-: ((أحاديث عبد الله بن دينار صحاح من حديث شعبة، ومالك، وسفيان الثوري))، وأضاف العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٢٤٧/٢) إليهم ابن عيينة، وكل هؤلاء رووا الحديث عنه.

٣. أنّ هذا الوجه هو الذي اعتمده البخاري، ومسلم في صحيحيهما، وصححه الأئمة، قال الترمذي (ح١٢٣٦): ((هذا حديثٌ حسن صحيح، لا نعرفه إلاّ من حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم))، وكذلك صححه أبو حاتم، وأبو زرعة، والبيهقي، والخطيب، وابن عبد البر وغيرهم.

٤. أنّ بقية الوجوه لا تخلو من علة.

٥. ورد عن الصحابة والتابعين آثارٌ بمعناه مما يشير أن له أصلاً.

قال عمر رضي الله عنه: ((الولاء كالنسب؛ لا يباع ولا يوهب))، "سنن البيهقي الكبرى" (ح٢١٩٦٤)، وقال نحو هذا علي رضي الله عنه، "المرجع السابق" (ح٢١٩٦٦)، وابن عباس رضي الله عنه، "مصنف عبد الرزاق" (ح١٦١٤٥)، وابن مسعود رضي الله عنه، "سنن البيهقي الكبرى" (ح٢١٩٧٠)، وسعيد بن المسيب "سنن سعيد بن منصور" (٩٦/١)، والحسن "مصنف عبد الرزاق" (ح١٦١٤٧)، وطاووس "المرجع السابق"، وغيرهم "مصنف

---

(١) أفدت بعضها من رسالة الدكتوراه لشيخي أ.د علي الصَّيَّاح، "تحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم" (س١١٠٧)، غير منشورة، الشاملة.

ابن أبي شيبة" (١٢١/٦) وما بعدها، و"فتح الباري" (٤٦/١٢)، وكثرتها تشعر بوجود أصل له عن النبي ﷺ.

٦. العمل عليه كما قال الترمذي.

الحديث صحيح من هذا الوجه، ولا يضير تفرد ابن دينار به؛ فعبد الله بن دينار متفق على ثقته وصلاحه، وقد روى عنه الحديث كبار الأئمة من أصحابه، واتفق على الحديث الشيخان، فمثل هذا التفرد مقبول عند الأئمة، وله نظائر قبلها الأئمة كحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**». وغيره. قال ابن الصلاح في "مقدمته" (ص٧٩): ((إذا انفرد الراوي بشيء نُظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره؛ فينظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه، كما فيما سبق من الأمثلة، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له مزحزحاً له عن حيز الصحيح)).

ومما يدل على ثبوته ما رواه أبو عوانة في "مسنده" (ح٤٨٠٩) بسندٍ صحيح أنّ شعبة بن الحجاج سأل عبد الله بن دينار فقال: أنت سمعته من ابن عمر ؟ فقال: نعم.

الحكم على الحديث

الحديث لا يصح إلاّ من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: ((نهى عن بيع الولاء، وعن هبته))، وقد اتفق على تخريجه الشيخان من هذا الوجه.

(٥٧)- قال الخليلي[١]: حدثنا عبيد الله بن إسحاق ببغداد، حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، حدثنا محمد بن سهم الأنطاكي[٢]، حدثنا عيسى بن يونس[٣]، عن معاوية بن يحيى الصدفي[٤]، عن الزهري، عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: «**لكل دين خلق، وخلق الإسلام الحياء**».

فأخذه الوليد بن حماد الرملي[٥]، وأحمد بن أبي موسى الأنطاكي[٦] فروياه عن ابن سهم، وجعلا مالك بن أنس بدل معاوية بن يحيى، عن الزهري، وهما ضعيفان.

والثقات مثل أبي يعلى الموصلي، والبغوي، وإبراهيم الحربي رووه على الصواب.

التخريج والدراسة

علته: إبدال رجل بآخر.

الحديث يرويه عيسى بن يونس، واختلف عنه على وجهين:

الأول: (عيسى بن يونس، عن معاوية بن يحيي، عن الزهري، عن أنس بن مالك ﷺ، عن

---

(١) "الإرشاد" (٤٠٧/١).

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن حكيم بن سهم الأنطاكي، قدم بغداد وحدث بها، وثقه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣١٠/٢)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٨٧/٩) وقال: ((ربما أخطأ)). وقال ابن حجر في "تقريب التهذيب" (ص٤٩٢): ((ثقة يغرب)). وانظر: "الجرح والتعديل" (٣١٥/٧)، و"تهذيب الكمال" (١٠٧/٢٥)، و"تهذيب التهذيب" (٢٦٤/٩).

(٣) هو عيسى بن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي، ثقة حافظ، تقدم (ص٣٣١).

(٤) أبو يحيى الصدفي، كان على بيت المال بالريّ، دمشقيّ، ويقال: مصريّ، يكنى أبا روح. قال ابن معين: ((مصري هالك ليس بشيء)). "تاريخ ابن معين" – رواية الدارمي – (ص١١٢). وقال ابن المديني، والنسائي، والدارقطني: ((ضعيف)). وقال النسائي مرة: ((متروك الحديث)). "التاريخ الأوسط" للبخاري (١٦٧/٢)، و"الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص٩٦)، و"الضعفاء الكبير" للعقيلي (١٨٢/٤)، و"الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١٢٨/١). وقال الجوزجاني: ((واهي الحديث)). "أحوال الرجال" (ص١٦٧). وقال ابن حبان: ((منكر الحديث جداً، كان يشتري الكتب ويحدث بها، ثم تغير حفظه فكان يحدث بالوهم)). "المجروحين" (٤/٣).

(٥) لم أجد سوى وصف الخليلي له بالضعف، وقول الذهبي: ((الوليد بن حماد بن جابر الحافظ، أبو العباس الرملي، مؤلف كتاب "فضائل بيت المقدس"، وكان ربانياً. ذكره ابن عساكر مختصراً، ولا أعلم فيه مغمزاً، وله أسوة غيره في رواية الواهيات)). "سير أعلام النبلاء" (٧٨/١٤).

(٦) ذكره ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٥٥/٥)، وابن أبي الوفاء في "طبقات الحنفية" (١١٦/١)، وابن الجزري في "غاية النهاية في "طبقات القراء" (٥٥/١)، والغزي في "الطبقات السنية في تراجم الحنفية" (١٤٤/١) ذكروه بالفقه ورواية القراءات، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم أجد سوى وصف الخليلي له بالضعف.

النبي ﷺ).

الثاني: (عيسى بن يونس، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ).

أما الوجه الأول: (**عيسى بن يونس، عن معاوية بن يحيي، عن الزهري، عن أنس بن مالك** رضي الله عنه، **عن النبي** ﷺ).

فيرويه من هذا الوجه عن عيسى بن يونس ستة من الرواة:

-محمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي: أخرج حديثه ابن الجعد في "مسنده" (ح٢٤٢٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٣٤٧٤). وأما رواية إبراهيم الحربي التي ذكرها الخليلي فلم أقف عليها.

-وإسماعيل بن عبد الله الرقي[١]: أخرج حديثه ابن ماجه (ح٤١٨١).

-وإسحاق بن راهويه[٢]: أخرج حديثه محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (ح٧٥٤).

-ونعيم بن حماد[٣]: أخرج حديثه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (ح٢٧٧)، وابن الشجري في "الأمالي" (١/٤١٠)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (ح١١٨)، وقال: ((هذا حديث لا يصح)).

-وهشام بن عمار[٤]: أخرج حديثه البيهقي في "شعب الإيمان" (ح٧٤٣٦).

-ومحمد بن عمار الموصلي[٥]: أخرج حديثه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (ح٢٧٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/٢٣٩)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (ح٩٤٥).

---

(١) صدوق نسب لرأي جهم. "تقريب التهذيب" (ص١٠٨).

(٢) ثقة حافظ، تقدم (ص١٣٤).

(٣) صدوق يخطئ كثيراً، تقدم (ص٢٠٥).

(٤) هو هشام بن عمار بن نُصير السلمي أبو الوليد الدمشقي خطيب المسجد الجامع بها، قال ابن معين: ((ثقة)). "الجرح والتعديل" (٩/٦٧). وقال النسائي: ((لا بأس به)). وقال الدارقطني: ((صدوق كبير المحل)). "تهذيب التهذيب" (١١/٤٦). وقال أبو حاتم: ((لما كبر تغير، وكلما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن، وكان قديما أصح، كان يقرأ من كتابه)). وسئل أبو حاتم عنه فقال: ((صدوق))). الموضع السابق من "الجرح والتعديل".

(٥) هو محمد بن عبد الله بن عمار بن سوادة الأزدي الغامدي، نزيل الموصل، ينسب لجده ((أحد الحفاظ المكثرين)). وثقه محمد بن غالب، وعبد الله بن أحمد. "تهذيب التهذيب" (٩/٢٣٦). وقال النسائي: ((ثقة صاحب حديث)). "ميزان الاعتدال" (٣/٥٩٦).

وأما الوجه الثاني: (عيسى بن يونس، عن مالك، عن الزهري، عن أنس ﵁، عن النبي ﷺ).

فتفرد بروايته عن عيسى بن يونس، عن مالك، محمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي، أخرج حديثه الإسماعيلي في "معجم شيوخه" (ح٢٥٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥٠٨/٨)، وشُهْدَة بنت أحمد الإِبَرِي في "العمدة من الفوائد والآثار الصحاح والغرائب" (ح٧٦).

جميعهم عن الحسين بن أحمد الآمدي المالكي، عن ابن سهم، به.

وحدث به ابن سهم، عن عيسى بن يونس، عن معاوية بن يحيى ومالك معاً، رواه عنه أحمد بن محمد بن أبي موسى الأنطاكي، أخرج حديثه الطبراني في "الأوسط" (ح١٧٥٨)، وفي "الصغير" (ح١٣)، وقال: ((لم يروه عن مالك إلا عيسى بن يونس تفرد به ابن سهم)).

وأحمد بن أبي موسى الأنطاكي ضعيف.

قال الدارقطني في "العلل" (١٨٢/١٢): ((ولا يصح عن مالك...، والحديث غير ثابت)).

قلت: آفة الحديث معاوية بن يحيى الصدفي، فهو واهي الحديث.

وروي من طرق عن الزهري، وكلها لا تخلو من مقال.

وروي عن قتادة عن أنس. وفيه صالح بن موسى الطلحي ((متروك الحديث)). "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص١٩٤).

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (١٤١/٢١): ((وقد روي عن عيسى بن يونس عن مالك عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ أنه قال «**لكل دين خلق وخلق هذا الدين الحياء**». وذلك عندنا خطأ، وإنما هو لمالك عن سلمة بن صفوان لا عن الزهري عن أنس.

وحديث عيسى بن يونس إنما هو عن معاوية بن يحيى عن الزهري عن أنس لا عن مالك بن أنس)).

فأما حديث معاوية بن يحيى: فتقدم تخريجه.

وأما حديث مالك عن سلمة بن صفوان: فرواه مالك واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

١/ (مالك بن أنس، عن سلمة بن صفوان، عن يزيد بن طلحة بن ركانة، عن أبي هريرة ﵁،عن النبي ﷺ).

تفرد به مسعدة بن اليسع من هذا الوجه عن مالك.

قال أبو نعيم في "حلية الأولياء" (٣٤٦/٦): ((ورواه مسعدة بن اليسع عن مالك عن سلمة عن طلحة بن يزيد بن ركانة عن أبي هريرة ينفرد به)).

وقال ابن حجر في "الإصابة" (٤٢٨/٣-٤٢٩): ((وأخرجه أيضاً الدارقطني في "الغرائب" من طريق مسعدة بن اليسع، عن مالك، عن سلمة بن صفوان، عن طلحة بن يزيد بن ركانة، عن أبي هريرة. وقال الدارقطني: "وهم فيه مسعدة، وإنما هو يزيد بن طلحة بن ركانة، ووهم أيضا في قوله: (عن أبي هريرة) وإنما هو مرسل")).

ومسعدة هذا قال فيه أبو داود في "سؤالات الآجري لأبي داود" (٢٤٣/١): ((ليس بشيء، كان من الكذابين)).

٢/ (مالك بن أنس، عن سلمة بن صفوان، عن يزيد بن طلحة بن ركانة، عن النبي ﷺ، مرسلاً).

يرويه عن مالك من هذا الوجه ثمانية:

١) محمد بن الحسن الشيباني[1] في روايته للموطأ (ح٩٥٠).

٢) أبو مصعب الزهري[2] في روايته للموطأ (ح١٨٨٩).

٣) يحيى بن يحيى الليثي[3] في روايته للموطأ (ح٢٦٣٤)، إلا أنه قال: ((زيد بن طلحة)) خالف بذلك جميع رواة الموطأ، قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٤١/٢١): ((وقال يحيى بن يحيى في هذا الحديث: زيد بن طلحة. وقال القعنبي وابن بكير وابن القاسم وغيرهم: يزيد بن طلحة بن ركانة. وهو الصواب)).

٤) وكيع بن الجراح[4]، واختلف عنه على وجهين:

(أ) وكيع، عن مالك بن أنس، عن سلمة بن صفوان، عن يزيد بن ركانة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

رواه وكيع عن مالك في كتابه "الزهد" (ح٣٧٦)، ورواه عن وكيع:

---

(١) ليّنه النسائي وغيره من قبل حفظه، وكان من بحور العلم والفقه، قوياً في مالك، تقدم (ص١٣٠).

(٢) صدوق، تقدم (ص١٢٨).

(٣) صدوق، له أوهام، تقدم (ص١٢٨).

(٤) ثقة حافظ، تقدم (ص١٢٨).

- هناد بن السري[1] في كتابه "الزهد" (ح١٣٤٧).
- ومحمد بن سليمان الأنباري[2]، ذكر روايته ابن عبد البر في التمهيد ١٤٢/٢١، وقال: ((هذا يشبه أن يكون مثل رواية جماعة أصحاب مالك لأنه لم يقل فيه عن أبيه)).

(ب) وكيع، عن مالك بن أنس، عن سلمة بن صفوان، عن يزيد بن ركانة، عن أبيه، عن النبي ﷺ متصلاً.

يرويه من هذا الوجه عن وكيع اثنان:

- يوسف بن موسى القطان[3]، رواه ابن عبد البر في "التمهيد" (١٤٣/٢١).
- وعلي بن الحسن الصفار[4]، رواه ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٥٧/٩)، وقال: ((لم يروه عن مالك بهذا الإسناد إلا وكيع)).

وبعد النظر في أحوال الرواة المختلفين يكون الوجه الأول هو الراجح، وقرائن ترجيحه:

١. أن الحديث بهذا الوجه في كتاب وكيع بن الجراح.
٢. أن هذا الوجه من رواية الأرجح صفة، فرواه عن وكيع بن الجراح ثقتان، وخالفهما في الوجه الثاني دونهما: صدوق، ومتهم بالوضع.
٣. المتابعات لوكيع بن الجراح بروايته عن مالك بن أنس على هذا الوجه تؤيد رجحان هذا الوجه.

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (١٤٢/٢١):((وقد كان يحيى بن معين ينكر على وكيع في هذا الحديث قوله: (عن أبيه)، وقال: ليس فيه (عن أبيه)، هو مرسل)).

---

(١) ((ثقة)). "تقريب التهذيب" (ص٥٧٤).

(٢) وثقه الخطيب، وأبو علي الجياني، ومسلمة بن قاسم الأندلسي. "تاريخ بغداد" (٢٩٢/٥)، "تسمية شيوخ أبي داود السجستاني لأبي علي الجياني" (ص٧٨)، "تهذيب التهذيب" ١٨٠/٩.

(٣) قال ابن معين، وأبو حاتم، وابن حجر – وهو أعرف الناس برجال البخاري -: ((صدوق)). "الجرح والتعديل" (٢٣١/٩)، "تهذيب الكمال" (٤٦٧/٣٢)، "تقريب التهذيب" (ص٦١٢). وقال الخطيب: ((قد وصف غير واحد من الأئمة يوسف بن موسى بالثقة واحتج به البخاري في صحيحه)). "تاريخ بغداد" (٣٠٤/١٤).

(٤) قال يحيى بن معين: ((غير ثقة)). "الجرح والتعديل" (١٨١/٦). وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: ((وهو شيخ سوء، غير ثقة)). "ميزان الاعتدال" (١٢١/٣). وذكره ابن العجمي في "الكشف الحثيث فيمن رمي بوضع الحديث" (ص١٨٥).

وقد ظهر من خلال دراسة الرواة أن هذا الوجه خطأ ممن دون وكيع فلا يحمل تبعته.

٥) عبد الله بن مسلمة القعنبي[(١)]: رواه الجوهري في "مسند الموطأ" (ح٤٢٣)، والبيهقي في "الشعب" (ح٧٧١٩)، وقال: هذا مرسل.

٦) إسحاق بن سليمان الرازي[(٢)]: رواه البيهقي في "الشعب" (ح٧٧١٩). وفيه: «**وإن خلق الإيمان الحياء**».

٧) عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي[(٣)]: رواه القضاعي في "مسند الشهاب" (ح١٠١٩).

٨) زيد بن الحباب[(٤)]: رواه عنه أبو بكر بن أبي شيبة في "المصنف" (ح٢٥٣٤٣).

٣/ (يروى عنه، عن سلمة بن صفوان، عن يزيد بن طلحة بن ركانة، عن أبيه عن النبي ﷺ).

تفرد به علي بن يزيد الصدائي من هذا الوجه عن مالك، رواه البيهقي في "شعب الإيمان" (ح٧٧١٣).

وعليٌّ هذا قال عنه أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/٢٠٩):((ليس بقوي منكر الحديث عن الثقات)). وقال ابن عدي في "الكامل في الضعفاء" (٥/٢١٢):((أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات؛ إما أن يأتي بإسناد لا يتابع عليه، أو بمتن عن الثقات منكر، أو يروي عن مجهول)).

والراجح هو الوجه الثاني، وقرائن ترجيحه:

١. أن الحديث بهذا الوجه في موطأ مالك.

٢. أن رواة هذا الوجه يفضلون من سواهم في الأوجه الأخرى من حيث الصفة والعدد، فستة من بينهم ثقات حفاظ، وممن اختصوا بالرواية عن مالك، والمخالفون لهم في بقية

---

(١) ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً، تقدم (ص١٢٨).

(٢) ثقة. "تقريب التهذيب" (ص١٠١).

(٣) ثقة أثبت الناس فى الموطأ بعد القعنبي، تقدم (ص١٦٩).

(٤) قال ابن عدي: ((له حديث كثير، وهو من أثبات مشايخ الكوفة ممن لا يشك في صدقه، والذي قاله ابن معين عن أحاديثه عن الثوري: إنما له أحاديث عن الثوري؛ يستغرب بذلك الإسناد، وبعضها ينفرد برفعه، والباقي عن الثوري وغير الثوري مستقيمة كلها)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (٣/٢٠٩)، "تهذيب التهذيب" (٣/٣٤٨).

الأوجه دونهم في الضبط.

لكن حديث مالك عن سلمة بن صفوان بإسناده الراجح، ضعيف لأنه مرسل.

فالوجه الراجح لحديث عيسى بن يونس هو الوجه الأول كما بينه الخليلي، ولكن الحديث بهذا الإسناد غير ثابت.

ولمتن الحديث شواهد عن أبي هريرة، ومعاذ بن جبل، وابن عباس ﷺ إلا أن في كل واحد منها مقال، وأقواها حديث معاذ بن جبل ﷺ أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (١٤١/٢١) قال: ((وقد روي من حديث الشاميين بإسناد حسن. حدثناه خلف بن القاسم رحمه الله قال حدثنا أبو بكر محمد بن الحسين بن صالح السبيعي بدمشق قال حدثنا أبو عمر عبد الله بن محمد بن يحيى الأزدي قال حدثنا آدم بن أبي إياس العسقلاني عن معن بن الوليد عن ثور بن يزيد عن خالد بن مهران عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «**لكل دين خلق وخلق الإسلام الحياء من لا حياء له لا دين له**».

الخلاصة

الحديث يرويه عيسى بن يونس، واختلف عنه على وجهين:

الأول: يرويه محمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي - وعنه يرويه ثقات أصحابه كما قال الخليلي -، وإسماعيل بن عبد الله الرقي، وإسحاق بن راهويه، ونعيم بن حماد، وهشام بن عمار، ومحمد بن عمار الموصلي عن عيسى بن يونس، عن معاوية بن يحيى، عن الزهري، عن أنس بن مالك ﷺ، عن النبي ﷺ.

الثاني: تفرد بروايته محمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي عن عيسى بن يونس، عن مالك، عن الزهري، عن أنس ﷺ، عن النبي ﷺ.

ولا يصح هذا الحديث بهذا الإسناد عن مالك، لكنه يروى عن مالك بغير هذا الإسناد.

وبعد دراسة الطرق يكون الوجه الأول هو الراجح؛ لأن رواته أرجح صفة وعدداً، فيرويه من هذا الوجه عن عيسى بن يونس ستة، والمخالف لهم في هذا الوجه راوٍ واحد، وهو ابن سهم الذي روى الوجهين معاً، ولعل هذا الحديث من غرائبه، أو دخل عليه حديث في حديث، فحديث مالك بن أنس يروى بغير هذا الوجه.

الحكم على الحديث

الحديث غير ثابت بهذا الإسناد، فآفة الحديث معاوية بن يحيى الصدفي واهي الحديث، لكن يشهد لمتنه حديث معاذ بن جبل الذي حسَّنه ابن عبد البر.

(٥٨)- قال الخليلي[١]: أبو عروبة الحسين بن محمد بن مودود الحراني: ثقة حافظ مشار إليه، ارتحل إلى العراق والحجاز، وله تصانيف كثيرة، أكثر عنه ابن المقرئ الأصبهاني، وحدثنا عنه محمد بن الحسن بن الفتح القزويني.

سمعت محمد بن عبد الله الحافظ بنيسابور يقول: سمعت محمد بن محمد بن إسحاق الكرابيسي الحافظ يقول: قال لي أبو عروبة بحران: يا أبا أحمد! بلغني أن ببغداد شيخاً يروي عن محمد بن يحيى القُطعي، عن عاصم بن هلال البارقي، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «**لا طلاق ولا عتق فيما لا يملك**».

فقلت: نعم. حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد الحافظ، حدثنا محمد بن يحيى به. فقال لي: يا أبا أحمد! لم تعمل شيئا. لو كان هذا الحديث عند أيوب عن نافع، لاحتج به الناس منذ مائتي سنة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

التخريج والدراسة

علته: إبدال إسنادٍ بآخر، وسلوك الجادة.

هذا الحديث يرويه محمد بن يحيى القُطعي واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: (**محمد بن يحيى القُطعي، عن عاصم بن هلال البارقي، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ**).

تفرد به عنه يحيى بن محمد بن صاعد: أخرجه الدارقطني كما في "أطراف الغرائب والأفراد" (ح٣١٨٩)، والطبراني في المعجم "الأوسط" (ح٣٦٧٦)، و"الصغير" (ح٥٠١) عن صالح بن أحمد بن أبي مقاتل، عن القطعي، وابن عدي في "الكامل" (٧٣/٤) عن صالح بن أبي مقاتل الهروي، وأيضاً في (٢٣٢/٥) عن ابن صاعد، والحاكم في "المستدرك" (ح٣٥٦٨)، والخليلي.

الهروي ويحيى بن محمد بن صاعد، عن القطعي، عن عاصم بن هلال، عن أيوب السختياني، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيّ ﷺ قال: «**لا طلاق إلا بعد نكاح**».

وقال الدارقطني: ((تفرد به القطعي عن هلال بن عاصم عن أيوب عن نافع)).

وقال: ((لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا عاصم بن هلال تفرد به محمد بن يحيى القطعي)).

---

(١) "الإرشاد" (٤٥٨/١).

ورواه الطبراني وابن عدي من طريق صالح بن أبي مقاتل الهروي، وصالح قال عنه ابن عدي: ((يعرف بالقيراطي يسرق الأحاديث ويلزق أحاديث تعرف بقوم لم يرهم على قوم آخرين لم يكن عندهم وقد رآهم، ويرفع الموقوف ويوصل المرسل، ويزيد في الأسانيد)).

وقال: ((وهذا الحديث حدثناه ابن صاعد، ولا يعرف إلا به، سرقه صالح من ابن صاعد حتى لا يفوته الحديث)).

وقال ابن عدي: ((قال لنا ابن صاعد وما سمعناه إلا منه — أي من القُطعي – ولا أعرف له علة فأذكرها، وحدثناه في أضعاف ما قرأه علينا لم نلقنه إياه ولا سألناه عنه في رقعة ولا أفادنا عنه أحد بانفراده ولا هو ملحق في جانب كتابنا ولا أخرج الكتاب إلا إلى هاشم.

قال الشيخ: هكذا ذكر لنا ابن صاعد فذكرته لأبي عروبة فأخرج إلي فوائد القُطعي فإذا فيها حديث عمرو بن شعيب الذي ذكره ابن صاعد وبعقبه: حدثنا عاصم بن هلال عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾[1] فعلى ما تبين لنا في كتاب أبي عروبة أنه دخل لابن صاعد حديث في حديث، ويوم يقوم الناس لرب العالمين مشهور عن أيوب.

على أن عاصم بن هلال يحتمل ما هو أنكر من هذا)).

قال ابن حجر في "فتح الباري" (٣٨٣/٩): ((استنكروه على ابن صاعد، ولا ذنب له فيه، وإنما علته ضعف حفظ عاصم)).

وروى ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٦٢/٦٤) بسنده عن أبي أحمد الحاكم الحافظ قوله: ((كان أبو عروبة إماما بحقه وصدقه، فقال لي: أول ما قدمت حران بلغني أن أبا محمد بن صاعد حدث عن محمد بن يحيى القطعي عن عاصم بن هلال عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**لا طلاق قبل نكاح**». قلت له: يا أبا عروبة حدِّثنا به من أصله، فقال لنا: هذه مسألة مختلف فيها من لدن التابعين، لو كان ثَمَّ أيوب عن نافع عن ابن عمر لكان علم البيطار في الشهرة، ولما كانوا يحتجون في هذه المسألة ضرورةً بحسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده)). أوردها الذهبي في "السير" (٥٠٤/١٤).

وروي الحديث عن ابن عمر ﵄ من طريق أخرى: أخرجها الدارقطني في "السنن" (١٦/٤)

---

(١) سورة المطففين:٦.

من طريق أبي خالد الواسطي عن أبي هاشم الرماني عن سعيد بن جبير عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق؟ قال: «**طلق ما لا يملك**».

قال ابن عبد الهادي في "تنقيح تحقيق أحاديث التعليق" (٣/ ٢٠٨): ((هذا حديث باطل، لا أصل له))، وأبو خالد الواسطي ((هو: عمرو بن خالد يضع الحديث. وقال أحمد ويحيى: هو كذاب)).

الوجه الثاني: (**محمد بن يحيى القُطعي، عن يحيى بن راشد، عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ**).

أخرجه أبو عروبة الحراني في "أحاديثه" (ح٢٨) عن القطعي، وابن عدي في "الكامل" (٢٣٢/٥) من طريق ابن صاعد، عن القطعي به. وقال: (عن محمد بن راشد) وصوابه: (يحيى بن راشد المازني). ((ضعيف)). "تقريب التهذيب" (ص٥٩٠).

وعن حسين المعلم رواه مسلم بن إبراهيم: أخرجه الحاكم في "المستدرك" (ح٢٨٢٠).

ورواه حبيب المعلم، وعامر الأحول، ومطر الوراق، ومحمد بن إسحاق، وعبد الرحمن بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده.

حديث حبيب المعلم: أخرجه الطيالسي في "مسنده" (ح٢٣٧٩).

وحديث عامر الأحول: أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (ح١١٤٥٦)، وسعيد بن منصور في "السنن" (ح١٠٢٠)، وأحمد في "المسند" (ح٦٧٨٠)، والترمذي (ح١١٨١)، وابن ماجه (ح٢٠٤٧)، والبزار في "مسنده" (ح٢٤٧٢)، وابن الجارود في "المنتقى" (ح٧٤٣)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (ح٦٥٩)، والدارقطني في "السنن" (١٥/٤)، والحاكم في "المستدرك" (ح٢٨٢٠).

وقال الترمذي: ((حديث حسن صحيح، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب)). كما أخرجه في "علله الكبير" (ح٣٠٢) وقال: ((سألت محمداً — أي البخاري – عن هذا الحديث فقلت: أي حديث في هذا الباب أصح في الطلاق قبل النكاح؟ فقال: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده)).

وحديث مطر الوراق: أخرجه أحمد في "المسند" (ح٦٧٦٩و٦٧٨١)، وأبو داود (ح٢١٩٢)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (ح٦٦٠)، والدارقطني في "السنن" (١٤/٤).

وحديث محمد بن إسحاق: أخرجه أحمد في "المسند" (ح٦٩٣٢).

وحديث عبد الرحمن بن الحارث: أخرجه ابن ماجه (ح٢٠٤٧)، والدارقطني في "السنن" (١٥/٤)، والحاكم في "المستدرك" (ح٧٨٢٢) وقال: ((هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)).

هذا الحديث رواه محمد بن يحيى القُطعي، عن يحيى بن راشد. ومسلم بن إبراهيم.

كلاهما (يحيى ومسلم) عن حسين المعلم.

جميعهم (حسين المعلم، وحبيب المعلم، وعامر الأحول، ومطر الوراق، ومحمد بن إسحاق، وعبد الرحمن بن الحارث) عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك»**. هذا لفظ الترمذي، وتقدم قوله بأنه أحسن شيء في هذا الباب، وقول البخاري بأنه أصح شيء في هذا الباب.

وهذا الحديث وإن كان أقوى الأحاديث الواردة في هذا الباب إلاّ أنه معلّ بالاختلاف، فما من طريق له إلا وبها مقال، قال ابن حجر في "الفتح" (٣٨٤/٩):((وأخرجه الحاكم والبيهقي من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن طاوس عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك»**. ورجاله ثقات إلا أنه منقطع بين طاووس ومعاذ، وقد اختلف فيه على عمرو بن شعيب:

فرواه (عامر الأحول ومطر الوراق وعبد الرحمن بن الحارث وحسين المعلم) كلهم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. والأربعة ثقات وأحاديثهم في السنن، ومن ثم صححه من يقوي حديث عمرو بن شعيب، وهو قوي لكن فيه علة الاختلاف.

وقد اختلف عليه فيه اختلافاً آخر: فأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أنه سئل عن ذلك فقال: كان أبي عرض علي امرأة يزوجنيها فأبيت أن أتزوجها وقلت: هي طالق البتة يوم أتزوجها. ثم ندمت، فقدمت المدينة، فسألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير فقالا: قال رسول الله ﷺ: **«لا طلاق إلا بعد نكاح»**.

وهذا يشعر بأن من قال فيه: عن أبيه عن جده سلك الجادة، وإلا فلو كان عنده عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرحل فيه إلى المدينة، ويكتفي فيه بحديث مرسل)).

وهذا تعليلٌ قويّ كشف به علة الحديث المتصل.

فملخص كلام ابن حجر أنه اختلف فيه على عمرو بن شعيب من ثلاثة أوجه:

١/ (عمرو بن شعيب عن طاووس عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ)، وهذا منقطع بين طاووس ومعاذ رضي الله عنه.

٢/ (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ)، رواه عنه أربعة من ثقات أصحابه، ولكن الرواة سلكوا فيه الجادة، وكشف الحديث المرسل علة الحديث المتصل، وأن عمرو بن شعيب لو كان عنده هذا الحديث المتصل لما احتاج أن يستشهد لقضيته بحديث مرسل.

٣/ (عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير قالا: قال رسول الله ﷺ)، وهذا مرسل.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه محمد بن يحيى القُطعي واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: (محمد بن يحيى القُطعي، عن عاصم بن هلال البارقي، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ).

هذا الحديث تفرد بروايته يحيى بن محمد بن صاعد، ولا يعرف إلا به، سرقه صالح بن أبي مقاتل الهروي من ابن صاعد حتى لا يفوته الحديث.

ولكن ابن صاعد دخل له حديث في حديث، فروى الحديث عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، وانتقل نظره عن السند الذي روي به الحديث أصلاً وهو عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وسبب ذلك أن حديث أيوب يعقب حديث عمرو بن شعيب.

كما روي الحديث عن ابن عمر من طريق أبي خالد الواسطي، وهو وضاع كذاب.

الوجه الثاني: (محمد بن يحيى القُطعي، عن يحيى بن راشد، عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ).

قال البخاري: أصح شيء في هذا الباب: حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وكذلك قال الترمذي.

وهذا الحديث وإن كان أقوى الأحاديث الواردة في هذا الباب إلاّ أنه معلّ بالاختلاف، فقد

اختلف فيه على عمرو بن شعيب من ثلاثة أوجه:

١/ (عمرو بن شعيب عن طاووس عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ)، وهذا منقطع بين طاووس ومعاذ رضي الله عنه.

٢/ (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ)، رواه عنه أربعة من ثقات أصحابه، ولكن الرواة سلكوا فيه الجادة، وكشف الحديث المرسل علة الحديث المتصل، وأن عمرو بن شعيب لو كان عنده هذا الحديث المتصل لما احتاج أن يستشهد لقضيته بحديث مرسل.

٣/ (عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير قالا: قال رسول الله ﷺ)، وهذا مرسل.

الحكم على الحديث

لا يصح هذا الحديث، بل لا يصح في هذا الباب حديث مرفوع، فقد قال ابن معين في "علل ابن أبي حاتم" (س١٣١٢): ((لا يصح عن النبيّ ﷺ: «**لا طلاق قبل نكاح**». وأصح شيء فيه حديث الثورى عن ابن المنكدر عمن سمع طاوسا أن النبي ﷺ قال: «**لا طلاق قبل نكاح**»)).

سأل ابن أبي حاتم في "العلل" (س١٢٢٠) أباه وأبا زرعة عن طرق حديث ابن المنكدر؟ فقالا: ((هذه الأسانيد كلها وهم عندنا، والصحيح: ما روى الثوري، عن ابن المنكدر، عمن سمع طاووسا، عن النبي ﷺ)).

وحديث سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عمن سمع طاووساً، عن النبيّ ﷺ أخرجه: عبد الرزاق في "مصنفه" (ح١١٤٥٧)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح١٨١١٤) عن وكيع.

كلاهما (عبد الرزاق، ووكيع) عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر عمن سمع طاووساً يقول: قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا طلاق إلا بعد نكاح، ولا عتق قبل ملك**».

وهذا حديث مرسل، وفيه راوٍ لم يسم، فالحديث ضعيف.

وقال ابن عبد البر في "الاستذكار" (٢١٢/٤):((روي في ذلك – أي الطلاق قبل النكاح والعتق قبل الملك – عن النبيّ ﷺ من وجوه كثيرة، إلاّ أنها عند أهل الحديث معلولة)).

ويبدو أنّ البخاري يرى عدم صحة الأحاديث المرفوعة في هذا الباب، فقد قال في كتاب الطلاق من "صحيحه" (٧/٤٦): ((باب لا طلاق قبل النكاح وقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحۡتُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمۡ عَلَيۡهِنَّ مِنۡ عِدَّةٖ تَعۡتَدُّونَهَاۖ فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ﴾[1] وقال ابن عباس: جعل الله الطلاق بعد النكاح، ويروى في ذلك عن علي وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وعلي بن حسين وشريح وسعيد بن جبير والقاسم وسالم وطاووس والحسن وعكرمة وعطاء وعامر بن سعد وجابر بن زيد ونافع بن جبير ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد والقاسم بن عبد الرحمن وعمرو بن هرم والشعبي أنها لا تطلق)). فلم يورد أيَّ حديث مرفوعٍ إلى النبيّ ﷺ مما يدل على عدم صحتها عنده، والله أعلم.

---

(١) سورة الأحزاب:٤٩.

(٥٩)- قال الخليلي[1]: حدثني عبد الله بن محمد القاضي، ومحمد بن عبد الله الحاكم قالا: حدثنا أحمد بن كامل، حدثنا أحمد بن محمد بن غالب[2]، حدثنا قرة بن حبيب، حدثنا شعبة، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال النبي ﷺ: «**من أتى الجمعة فليغتسل**».

غريب من حديث شعبة عن ابن عون، لم يروه غير قرة، ورواه الأئمة من أصحاب شعبة عنه، عن أيوب السختياني.

حدثنا أحمد بن محمد الزاهد بنيسابور، حدثنا عبد الملك بن عدي الجرجاني، حدثنا عمر بن شبة، حدثنا محمد بن جعفر غندر، حدثنا شعبة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال النبي ﷺ: «**من أتى الجمعة فليغتسل**».

حدثنا جدي، حدثنا الحسين بن إسماعيل، حدثنا عمرو بن علي، حدثنا ابن علية، عن أيوب وابن عون، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال النبي ﷺ: «**من أتى الجمعة فليغتسل**».

التخريج والدراسة

علته: إبدال رجل بآخر، وسرقة الحديث.

هذا الحديث مداره على شعبة واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: (شعبة، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (شعبة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

أما الوجه الأول: (شعبة، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً، فيرويه عن شعبة: قرة بن حبيب، وشاذان.

- **وقرة** تفرد به عنه أحمد بن محمد بن غالب، المعروف بغلام خليل، أخرج حديثه تمام في "فوائده" (ح١٢٠)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧٨/٥).

وغلام خليل من المعروفين بسرقة ووضع الحديث.

---

(١) "الإرشاد" (٥٠٣/١).

(٢) هو أحمد بن محمد بن غالب بن خالد بن مرداس أبو عبد الله الزاهد الباهلي البصري المعروف بغلام خليل. قال الحاكم: سمعت الشيخ أبا بكر بن إسحاق يقول: أحمد بن محمد بن غالب ممن لا أشك في كذبه. "تاريخ بغداد" (٧٨/٥). وقال الدارقطني: متروك. "الضعفاء والمتروكين" (ص٣). وهو من المعروفين بسرقة ووضع الحديث. "المغني في الضعفاء" (ص٥٧)، و"لسان الميزان" (٢٧٢/١).

-**وشاذان**: أخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (١٨/٦) من طريق الفضل بن محمد الأحدب، وقال عنه ابن عدي: ((كان أحد من كتبنا عنه بأنطاكية، حدثنا بأحاديث لم نكتبها عن غيره، وأوصل أحاديث، وسرق أحاديث، وزاد في المتون)) وذكر أن هذا الحديث مما لا يتابع عليه.

فهذا الوجه لا يثبت عن شعبة، فكلا الإسنادين مسروقان، ولذا قال ابن عدي في "الكامل" (٢٣٢/٤): ((روي عن شعبة عن ابن عون أيضا، وليس بمحفوظ عن شعبة)).

وتقدم قول الخليلي: ((غريب من حديث شعبة عن ابن عون)).

كما روي عن ابن عون من طرق هالكة[1]، كلها مسروقة الإسناد، عدا رواية أبي عاصم النبيل من طريق أحمد بن منصور الرمادي، والحديث حديث الرمادي كما قال ابن عدي في "الكامل" (١٩٧/١): ((وهذا حديث الرمادي، وكان يحلف بالله في هذا أن أبا عاصم حدثهم. ثم حدث به محمد بن يحيى أيضا، وأحمد بن الحسن سرقه منهما)).

وحديث أبي عاصم: أخرجه البزار في "مسنده" (ح٥٦٢٩)، محمد بن أحمد الغطريفي الجرجاني في "جزء ابن الغطريف" (ح١٢)، ابن المقرئ في "معجمه" (ح٢٢٣و٦٧٣).

أما الوجه الثاني: (شعبة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

قال الخليلي: ((رواه الأئمة من أصحاب شعبة عنه، عن أيوب السختياني)).

قلت: لعل شهرة الحديث مع ثبوته في الصحيحين تغني عن التوسع في تتبع مظانه.

فقد رواه عن شعبة غندر: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٥٤٨٨)، والبزار في "مسنده" (ح٥٦٢٣).

وتابع شعبة عليه:

- هشام الدستوائي: أخرج حديثه الطيالسي في "مسنده" (ح١٨٤٨).
- وإسماعيل بن علية: أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح٥٠٨٣).

وأما عن نافع: فكما قال ابن حجر في "فتح الباري" (٣٥٨/٢): ((ورواية نافع عن ابن عمر لهذا الحديث مشهورة جداً، فقد اعتنى بتخريج طرقه أبو عوانة في "صحيحه" فساقه

---

(١) طريق عبيدالله بن سفيان الغداني، وطريق محمد بن شداد المسمعي عند ابن عدي في "الكامل".

من طريق سبعين نفساً رووه عن نافع. وقد تتبعت ما فاته، وجمعت ما وقع لي من طرقه في جزء مفرد لغرض اقتضى ذلك فبلغت أسماء من رواه عن نافع مائة وعشرين نفسا)).

وسأذكر فقط ما أخرجه صاحبي الصحيح من طريق نافع:

قال البخاري (ح٨٧٧): حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك.

وقال مسلم (ح١٩٤٨): حدثنا ليث.

كلاهما (مالك والليث) عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل**». وهذا لفظ البخاري.

الخلاصة

هذا الحديث مداره على شعبة واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: (شعبة، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

وهذا الوجه روي عن شعبة من طريقين:

الأول:تفرد به غلام خليل عن قرة بن حبيب.

والثاني: تفرد به الأحدب، عن شاذان.

كلاهما (قرة وشاذان) عن شعبة.

وهذان الطريقان كلاهما مسروقان، والمتهم فيهما غلام خليل والأحدب، وهما مشهوران بسرقة الأحاديث.

الوجه الثاني: (شعبة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

وهذا الوجه هو الثابت عن شعبة، رواه عنه الأئمة من أصحابه، وهو مشهور جداً عن نافع ومخرجٌ في الصحيحين.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الثابت.

(٦٠)- قال الخليلي[1]: محمد بن يوسف الفريابي رجل رفيع المحل من أهل قيسارية سمع بالشام الأوزاعي وأقرانه، وبالعراق سفيان الثوري، وأكثر عنه، وإسرائيل بن يونس، وبمكة ابن عيينة. ثقة متفق عليه مخرج في الصحيحين، أدركه البخاري، وفاته أبو حاتم، وروى عنه محمد بن يحيى الذهلي وأحمد بن حنبل وأقرانهما، وآخر من روى عنه بالعراق عباس بن عبد الله الترقفي، وبالري محمد بن مسلم بن وارة، وبالشام عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم.

ويتفرد عنه ابن أبي مريم بحديث، وهو ما حدثناه جدي، حدثنا سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، حدثنا عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، حدثنا الفريابي، حدثنا سفيان الثوري، عن شعبة، عن يعلى بن عطاء بن السائب، عن عمارة بن حديد، عن صخر الغامدي قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تسبوا الأموات، فتؤذوا الأحياء**».

لم يروه عن الفريابي إلا ابن أبي مريم هذا؛ وإنما المحفوظ بهذا الإسناد: «**بورك لأمتي في بكورها**».

التخريج والدراسة

علته: إبدال متن بآخر.

هذا الحديث تفرد به عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، عن الفريابي، وفي كل طبقاته فرد بهذا السند.

أخرجه الطبراني في "الكبير" (ح٧١٢٦) وفي "الصغير" (ح٥٩١)، وفي "الدعاء" (ح١٩٤٥) - ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (ح٣٤٠٣)، وفي "ذكر من اسمه شعبة" (ح٦)، والخليلي، والخطيب في "المتفق والمفترق" (٧٦/٣)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٢٦/١٣).

وتابع الطبراني محمد بن الفضل البزاز: رواه عنه ابن عدي في "الكامل" (٢٥٥/٤).

قال الطبراني: ((لم يروه عن سفيان إلا الفريابي تفرد به ابن أبي مريم)).

وقال ابن عدي: ((عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم مصري يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل...، ويروي شعبة هذا الحديث عن الأعمش عن مجاهد عن عائشة عن النبي ﷺ. فأحسن ظننا بابن أبي مريم أنه دخل له حديث في حديث إن لم يكن تعمد. وإنما بهذا

---

(١) "الإرشاد" (٤٧٣/٢).

الإسناد: «**بارك لأمتي في بكورها**». وعبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم هذا إما أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه أو يتعمد؛ فإني رأيت له غير حديث مما لم أذكره أيضاً ها هنا غير محفوظ)).

وقال الخليلي: ((لم يروه عن الفريابي إلا ابن أبي مريم هذا؛ وإنما المحفوظ بهذا الإسناد: «**بورك لأمتي في بكورها**»)).

هذا الحديث تفرد به ابن أبي مريم، وهو مما يستنكر له كما ذكر ابن عدي.

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٣٩٢/٧): ((فيه عبد الله بن سعيد بن أبي مريم، وهو ضعيف)).

وقال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٣٦٣/٤): ((وساقه — أي المزي - من عند الطبراني، وفيه عبد الله بن محمد بن أبي مريم شيخه، وهو ضعيف، وباقي الإسناد ثقات)).

وقد دخل لابن أبي مريم حديث في حديث، والمحفوظ بهذا الإسناد: «**بورك لأمتي في بكورها**».

الحكم على الحديث

الحديث ضعيف بهذا الإسناد، فيه عبد الله بن سعيد بن أبي مريم، وهو ضعيف.

إلا أن متن الحديث ثابت عن صحابة آخرين، منهم:

المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح١٨٢٠٨-١٨٢١٠)، والترمذي (ح١٩٨٢)، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (ح٩٥)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٣٠٢٢)، والطبراني في "الكبير" (ح١٠١٣).

قال أحمد: ((حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن زياد قال: سمعت المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَسُبُّوا الأَمْوَاتَ فَتُؤْذُوا الأَحْيَاءَ»)).

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٤٥/٨): ((رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح)).

وقال أيضاً: ((رواه الطبراني بإسنادين، ورجال أحد أسانيد الطبراني ثقات)).

وابن عباس رضي الله عنهما: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٢٧٣٤)، وفي "فضائل الصحابة" (ح١٧٧٩و١٨١٤)، والطبراني في "الكبير" (ح١٢٣٩٥)، والحاكم في "المستدرك" (ح٥٤٢١) وقال: ((هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه))، وقال الذهبي في "التلخيص":

((صحيح)).

قال أحمد في "المسند": ((حدثني حُجَيْنُ بن الْمُثَنَّى، حدثنا إسرائيل، عن عبد الأعلى، عن ابن جُبير، عن ابن عباس: أنَّ رجلاً من الأنصار وَقَعَ في أبٍ للعباس كان في الجاهلية، فلطمه العباس، فجاء قومه، فقالوا: والله لَنَلْطِمَنَّهُ كما لَطَمَهُ. فلبسوا السلاح، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فصعد المنبر، فقال: «**أيها الناس، أَيُّ أهل الأرض أكرم على الله**»؟ قالوا: أنت. قال: «**فإن العباس مني، وأنا منه، فلا تسبوا أمواتنا، فتؤذوا أحياءنا**». فجاء القوم فقالوا: يا رسول الله، نعوذ بالله من غضبك)).

وللحديث شواهد أخرى صحيحة وردت بلفظ مقارب له، وهو: «**لا تسبوا الأموات فإنهم أفضوا إلى ما قدموا**». رواه البخاري (ح١٣٢٩) قال: ((حدثنا آدم، حدثنا شعبة، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي ﷺ)) فذكره. وهو الحديث الذي أشار له ابن عدي في ترجمة ابن أبي مريم.

(٦١)- قال الخليلي[(١)]: حدثني جدي ومحمد بن سليمان الفامي قالا: حدثنا أحمد بن سالم الجوهري بالري، حدثنا أحمد بن أبي خيثمة، حدثنا أبو الجَوَّاب أحوص بن جَوَّاب، حدثنا عمار بن رُزَيق، حدثنا الأعمش، عن شعبة، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ كان لا يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم.

التخريج والدراسة

علته: إبدال راوٍ بآخر (الحديث المقلوب).

هذا الحديث يرويه أبو الجَوَّاب الأحوص بن جَوَّاب عن عمار بن رُزَيق. واختلف فيه على أبي الجَوَّاب من وجهين:

الوجه الأول: (أبو الجَوَّاب، عن عمار بن رُزَيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه).

أخرجه يعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (٢٢٧/٣) عن ابن نمير، الترمذي في "العلل الكبير" (ح٩٧) عن عبد الله بن أبي زياد، وبحشل في "تاريخ واسط" (ص٢٥٠) عن الفضل بن العباس، وابن خزيمة في "صحيحه" (ح٤٩٧) عن محمد بن إسحاق الصنعاني، وأبو القاسم البغوي في "الجعديات" (ح١٤١٨) عن أحمد بن منصور، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (ح١١٠٣) عن أبي أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (ح٩٣١) من طريق أحمد بن يونس، وتمام الرازي في "الفوائد" (ح٨٦٦) من طريق محمد بن سعد العوفي، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٠٩/٢٠) من طريق محمد بن غالب تمتام، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٩/٨ و١٢٩/١٠) من طريق الحسين بن إسماعيل المخرمي ومحمد بن غالب، والبغوي في "شرح السنة" (ح٥٨٢) من طريق هانئ بن أحمد الرقي، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٦٨٨/٢) من طريق عباس بن عبد العظيم، كلهم عن أبي الجَوَّاب، به.

قال ابن أبي حاتم في "العلل" (س٢٢٩): ((سألت أبي عن حديث رواه أبو الجَوَّاب عن عمار بن رُزَيق عن الأعمش عن شعبة عن ثابت عن أنس قال: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فلم يجهروا ببسم الله الرحمن الرحيم، فقال أبي: هذا خطأ، أخطأ فيه الأعمش؛

---

(١) "الإرشاد" (٤٩٢/٢).

إنما هو شعبة عن قتادة عن أنس.

وقلت لأبي: حدثنا أحمد بن يونس الضبي عن بعض أصحابه أن شعبة كان عند الأعمش فقال له الأعمش: يا بصري أي شيء عندكم مما تغربون به علينا؟، فقال شعبة: حدثنا قتادة عن أنس أنه صلى خلف أبي بكر وعمر، فقال: يا بصري أحلني على غير قتادة، فقال: حدثنا ثابت عن أنس، قال أبي: ليس هذا بشيء؛ لم يحك صاحبك عن أحد معروف ثقة يحكي عن شعبة هذا الكلام؛ والحديث عن شعبة معروف عن قتادة عن أنس)).

وقال الترمذي في "العلل الكبير" (ح٩٧): ((هذا وهم، والأصح شعبة عن قتادة عن أنس)).

فهذا الوجه غير محفوظ لأبي الجواب.

وقد أخرج حديث قتادة على الصواب البخاري (ح٧٤٣)، ومسلم (ح٣٩٩) كلاهما من طريق شعبة، عن قتادة، عن أنس، ولفظ البخاري: ((أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين)).

الوجه الثاني: (**أبو الجَوَّاب، عن عمار بن رُزَيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس** رضي الله عنه).

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢٠٦/٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣٣٤/٧و٣٣٥) من طريق الحسن بن الطيب بن شجاع، والخطيب أيضاً في "تاريخ بغداد" (١٦٣/٨) من طريق أبي الحسن حُمَيْد بن الربيع اللخمي، كلاهما (الحسن وحُمَيْد) عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبي الجَوَّاب، به.

وهذا الوجه غير محفوظ أيضاً لأبي الجواب؛ فراويا هذا الوجه هالكان، وهذا الوجه وإن وافق الحديث المحتج به في الصحيحين إلا أنه مسروق:

أما الحسن بن الطيب بن شجاع: فقال عنه ابن عدي في "الكامل" (٢٠٦/٣): ((كان له عم يقال له: الحسن بن شجاع، فادعى كتبه حيث وافق اسمُه اسمَه؛ أخبرني عبدان بهذا، وكان عبدان يحدث عن عمه، وقد حدث أيضا بأحاديث سرقها،... وكان الحسن بن الطيب قد حمل إلى بغداد ومات بها، وقرئ عليه أجزاء من فوائده، وكان هذا الحديث في وسط جزء منها، فامتنع من أن يقرأ عليه هذا الحديث، وخاف الشنعة عليه إذا رواه عن ابن نمير؛ لأن هذا

الحديث لا أعلم رواه عن ابن نمير غير حميد بن الربيع الخراز، وإنما روى هذا الحديث جماعة عن أبي الجواب عن عمار بن رزيق عن الأعمش عن شعبة عن ثابت عن أنس.

قال ابن صاعد: فقيل للفضل بن سهل: إن هذا يرويه الناس عن شعبة عن ثابت عن أنس فقال: اضربوا عليه. فضربنا عليه)).

وأما حُمَيْد بن الربيع: فكذبه ابن معين، وقال ابن عدي في "الكامل" (٨٩/٣): ((كان يسرق الحديث، ويرفع أحاديث موقوفة، وروى أحاديث عن أئمة الناس غير محفوظة عنهم)). "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (٢٣٨/١).

فهذان الوجهان غير محفوظان لأبي الجواب، والصواب ما خرَّجه الشيخان.

الخلاصة

حديث أبي الجواب روي عنه من وجهين:

الوجه الأول: (أبو الجَوَّاب، عن عمار بن رُزَيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس).

الوجه الثاني: (أبو الجَوَّاب، عن عمار بن رُزَيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس).

وكلاهما لا يثبتان عنه.

الحكم على الحديث

حديث أبو الجَوَّاب غير محفوظ، والصواب ما خرَّجه الشيخان من حديث قتادة.

(٦٢)- قال الخليلي[١]: أبو عيسى عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري: يروي عن عمر بن الخطاب، والحفاظ لا يثبتون سماعه من عمر. وأبو ليلى له رواية عن النبي ﷺ.

حدثني شعيب بن محمد البيهقي بنيسابور، حدثنا مكي بن عبدان، حدثنا عبد الله بن هاشم، حدثنا يحيى بن سعيد القطان قال: كان شعبة يحدث بحديث ابن أبي ليلى- يعني عيسى - عن أبيه، عن أبي أيوب: في العطاس.

قال يحيى بن سعيد: وحدثنا ابن أبي ليلى[٢] فقال: حدثني أخي[٣]، عن أبي، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال، ويقال له: رحمكم الله، وليقل: يهديكم الله ويصلح بالكم**».

قال يحيى: رددت علي ابن أبي ليلى غير مرة، فقال: عن علي!

التخريج والدراسة

علته: إبدال صحابي (أبو أيوب) بآخر (علي).

هذا الحديث يرويه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن أبيه، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه) مرفوعاً.

---

(١) "الإرشاد" (٥٤٨/٢).

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وأبو ليلى اسمه يسار ويقال اسمه داود، الأنصاري قاضي الكوفة. قال شعبة: ((ما رأيت أسوأ من حفظه)). "الجرح والتعديل" (٣٢٢/٧). وقال يحيى القطان: ((سيئ الحفظ جداً)). "ميزان الاعتدال" (٦١٣/٣). وقال أحمد: ((مضطرب الحديث)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال أبو أحمد الحاكم: ((عامة أحاديثه مقلوبة)). وقال الساجي: ((كان سيئ الحفظ لا يتعمد الكذب، فكان يمدح في قضائه، فأما في الحديث فلم يكن حجة)). "تهذيب التهذيب" (٢٦٨/٩). وقال أبو حاتم: ((محله الصدق، كان سيئ الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ. يكتب حديثه ولا يحتج به. وابن أبي ليلى وحجاج بن أرطاة ما أقربهما)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل".

(٣) هو عيسى بن أبي ليلى.

الوجه الأول: يرويه يحيى القطان وعلي بن مسهر ومنصور بن أبي الأسود وأبو عوانة وابن أبي ذئب وحفص بن غياث وحمزة الزيات، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن أبيه، عن علي ﵁

- **يحيى القطان**: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٩٩٥)، والترمذي (ح٢٧٤١)، والحاكم في "المستدرك" (ح٧٦٩٣)، وقال في "معرفة علوم الحديث" (ص١٢٦): ((قال يحيى: فرددته على ابن أبي ليلى غير مرة فقال: عن علي بن أبي طالب)).
- **وعلي بن مسهر**: أخرج حديثه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٢٦٥١٩)، ومن طريقه ابن ماجه (ح٣٧١٥)، وعبد الله بن أحمد في "زياداته على المسند" (ح٩٧٢).
- **ومنصور بن أبي الأسود**: أخرج حديثه عبد الله بن أحمد في "زياداته على المسند" (ح٩٧٣)، قال: حدثنا داود بن عمرو الضَّبِّي، حدثنا منصور بن أبي الأسود، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، أو عيسى - شك منصور - عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال، وليقل له من عنده: يرحمك الله، ويرد عليهم: يهديكم الله وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ**».
- **وأبو عوانة**: أخرج حديثه النسائي في "عمل اليوم والليلة" (ح٢١٢).
- **وابن أبي ذئب**: أخرج حديثه أبو يعلى في "مسنده" (ح٣٠٦).
- **وحفص بن غياث** و**حمزة الزيات**: ذكرهما الدارقطني في "العلل" (٢٧٦/٣) ولم أقف عليهما بهذا الإسناد، إنما وجدت رواية لحفص بن غياث عند الطبراني في "الأوسط" (ح٥٥٢٠) عن الحجاج بن أرطاة عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي.

جميعهم (يحيى القطان وعلي بن مسهر ومنصور بن أبي الأسود وأبو عوانة وابن أبي ذئب وحفص بن غياث وحمزة الزيات) عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن أبيه، عن علي ﵁.

وخالفهم: شعبة بن الحجاج وعدي بن عبد الرحمن أبو الهيثم، وصالح بن عمر، فرووه عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن أبيه، عن أبي أيوب الأنصاري ﵁ مرفوعاً.

شعبة: أخرج حديثه الطيالسي في "مسنده" (ح٥٨٦) - ومن طريقه الترمذي (ح٢٧٤١)

– وابن الجعد في "مسنده" (ح٦٧٨)، وأحمد في "المسند" (ح٢٣٩٥٣و٢٣٩٨٥و٢٣٩٨٦)، والدارمي في "مسنده" (ح٢٦٥٩)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (ح٢١٣)، والشاشي في "مسنده" (ح١١٠٥)، وابن المقرئ في "معجمه" (ح٤٥٦)، والحاكم في "المستدرك" (ح٧٦٩٢)، والبيهقي في "الشعب" (ح٩٣٣٩).

وقال الترمذي: ((هكذا روى شعبة هذا الحديث عن ابن ليلى عن أبي أيوب عن النبي ﷺ. وكان ابن أبي ليلى يضطرب في هذا الحديث، يقول أحيانا: عن أبي أيوب عن النبي ﷺ ويقول أحيانا: عن علي عن النبي ﷺ)).

وقال النسائي: ((محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ليس بالقوي في الحديث سيء الحفظ وهو أحد الفقهاء)).

وقال الحاكم: ((هذا من أوهام محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه الأنصاري القاضي رحمه الله تعالى. فلولا ما ظهر من هذه الأوهام لما نسبه أئمة الحديث إلى سوء الحفظ)).

وصالح بن عمر: أخرج حديثه الشاشي في "مسنده" (ح١١٠٦).

وعدي بن عبد الرحمن: أخرج حديثه البيهقي في "الشعب" (ح٩٣٣٨).

جميعهم (شعبة، وصالح، وعدي) عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن أبيه، عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ .

وقال الدارقطني في "العلل" (٢٧٦/٣): ((والاضطراب فيه من ابن أبي ليلى لأنه كان سيئ الحفظ)).

وفي الباب عن أبي هريرة بسند صحيح: أخرجه البخاري (ح٦٢٢٤)، وفي "الأدب المفرد" (ح٩٢١و٩٢٧)، وأبو داود (ح٥٠٣٣)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (٢٣٢)، وغيرهم.

قال البخاري: ((حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة أخبرنا عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله. وليقل له أخوه أو صاحبه: يرحمك الله. فإذا قال له يرحمك الله فليقل: يهديكم الله ويصلح بالكم**»)).

الخلاصة

هذا الحديث يرويه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: يرويه يحيى القطان وعلي بن مسهر ومنصور بن أبي الأسود وأبو عوانة وابن أبي ذئب وحفص بن غياث وحمزة الزيات، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

وخالفهم شعبة بن الحجاج وعدي بن عبد الرحمن أبو الهيثم، وصالح بن عمر فرووه عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن أبيه، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

والحمل في هذا الحديث على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى فهو سيئ الحفظ.

لكن الحديث صح من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الحكم على الحديث

الحديث عن ابن أبي ليلى ضعيف جداً؛ فهو سيئ الحفظ، ولكن المتن صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦٣)- قال الخليلي[1]: أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش: مولى لبني كاهل من كبار علماء الكوفة يقارن بالزهري في الحجاز. ولد سنة إحدى وستين، ورأى أنس بن مالك وكلمه ولكن لم يزرق له السماع، وما يرويه عن أنس فهو إرسال أخذه عن أصحاب أنس. وروى عن ابن أبي أوفى حديثا واحداً. قال ابن معين: سألت يحيى بن سعيد عنه فكتب عليه إرسال، لكنه لقي من كبار التابعين الأجلاء والمخضرمين، وروى عنه سفيان وشعبة ويحيى القطان وجرير بن عبد الحميد وحفص بن غياث وأبو معاوية وعيسى بن يونس ووكيع وأبو نعيم وأبو أسامة وغيرهم.

في حديث الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي**» اختلاف؛ قد رواه شريك، عن الأعمش، عن أبي صالح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ.

ورواه أبو الأحوص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ وكذلك جرير بن عبد الحميد، ويقدمان على شريك، والحديث حديثهما.

والذي رواه عن أبي هريرة فهو خطأ.

التخريج والدراسة

علته: إبدال صحابي بآخر.

هذا الحديث مداره على الأعمش، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (**الأعمش، عن أبي صالح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ**).

رواه عنه شريك: أخرج حديثه ابن أبي خيثمة في "تاريخه" ذكر ذلك عنه ابن حجر في "جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي" (ص٦٢)، وقال ابن حجر: ((ولا يضر هذا الإبهام؛ لأن شريكاً كان في حفظه شيءٌ بعد ولايته القضاء، فلعله شك فيه، فَأَبْهَم)).

وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (س٢٥٨٥): ((وسمعت أبا زرعة، وذكر حديثا رواه شريك، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: «**لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**».

---

(١) "الإرشاد" (٥٦١/٢).

ورواه أبو الأحوص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.
قال أبو زرعة: كذا يرويه شريك، وإنما الصحيح ما يرويه أبو الأحوص)).

الوجه الثاني: (**الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه، **عن النبي** ﷺ).

وعنه: أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، وشعبة، ووكيع، وجرير بن حازم، وأبو بكر بن عياش، والثوري، وأبو الأحوص سلام بن سليم.

أبو معاوية: أخرج حديثه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٣٣٠٧١) وقال: عن أبي معاوية ووكيع، وأحمد في "المسند" (ح١١٠٧٩)، والبخاري (ح٣٦٧٣) تعليقاً عن أبي معاوية، وجرير بن حازم، وعبد الله بن داود الخريبي، ومُحَاضِر بن المُوَرِّع، ومسلم (ح٢٥٤٠)، وأبو داود (ح٤٦٦٠)، والترمذي (ح٣٨٦١)، وابن ماجه (ح١٦١)، وابن أبي عاصم في "السنة" (ح٩٩٠و٩٩١)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح١١٩٨)، والبيهقي في "المدخل" (ح٢٤).

ووصل معلقات البخاري جميعها ابن حجر في "تغليق التعليق" (٥٩/٤).

قال مسلم: ((حدثنا يحيى بن يحيى التميمي وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء قال يحيى: أخبرنا وقال الآخران: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة)).

وقال ابن ماجه: حدثنا محمد بن الصباح. حدثنا جرير. ح وحدثنا علي بن محمد. حدثنا وكيع. ح وحدثنا أبو كريب. حدثنا أبو معاوية. جميعا عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة)).

وقال المزي في "تحفة الأشراف" (٣٤٣/٣): ((م عن يحيى بن يحيى وأبي بكر وأبي كريب، ثلاثتهم عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

ووهم عليهم في ذلك. إنَّما رووه، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد -كذلك رواه الناس، عنهم كما رواه ق عن أبي كريب أحد شيوخ م فيه.

ومن أدلِّ دليل على أن ذلك وهم وقع منه في حال كتابته لا في حفظه: أنه ذكر أوَّلاً حديث أبي معاوية، ثم ثنَّى بحديث جرير وذكر المتن وبقيَّة الإسناد عن كلِّ واحد منهما ، ثم ثلَّث بحديث وكيع، ثم ربَّع بحديث شعبة ولم يذكر المتن ولا بقيَّة الإسناد عنهما (أي عن وكيع

وشعبة) بل قال: عن الأعمش بإسناد جرير وأبي معاوية بمثل حديثهما... إلى آخر كلامه. فلولا أنّ إسناد جرير وأبي معاوية عنده واحد لما جمعهما جميعاً في الحوالة عليهما. والوهم يكون تارة في الحفظ، وتارة في القول، وتارة في الكتابة ، وقد وقع الوهم منه ههنا في الكتابة – والله أعلم.

وقد وقع في بعض نسخ ابن ماجه: عن أبي هريرة – وهو وهم أيضاً. وفي رواية إبراهيم بن دينار (الجرشيِّ الوراق أحد رواة سنن ابن ماجه) عن ابن ماجه: عن أبي سعيد على الصواب ، لكن ابن دينار لم يذكره إلا من رواية وكيع وحده)).

وقال ابن حجر في "الفتح" (٤٦٨/١٠): ((وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب ويحيى بن يحيى ثلاثتهم عن أبي معاوية لكن قال فيه: "عن أبي هريرة" بدل أبي سعيد،

وهو وهم كما جزم به خلف وأبو مسعود وأبو علي الجياني وغيرهم...

وقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة أحد شيوخ مسلم فيه في "مسنده" و"مصنفه" عن أبي معاوية فقال: "عن أبي سعيد" كما قال أحمد...

وأخرجه ابن ماجه عن أبي كريب أحد شيوخ مسلم فيه أيضا عن أبي معاوية فقال: "عن أبي سعيد" كما قال الجماعة، إلا أنه وقع في بعض النسخ عن ابن ماجه اختلاف: ففي بعضها: عن أبي هريرة، وفي بعضها: عن أبي سعيد.

والصواب: عن أبي سعيد؛ لأن ابن ماجه جمع في سياقه بين جرير ووكيع وأبي معاوية، ولم يقل أحد في رواية وكيع وجرير إنها عن أبي هريرة، وكل من أخرجها من المصنفين والمخرجين أورده عنهما من حديث أبي سعيد.

وقد وجدته في نسخة قديمة جداً من ابن ماجه قرئت في سنة بضع وسبعين وثلثمائة وهي في غاية الإتقان وفيها: "عن أبي سعيد".

واحتمال كون الحديث عند أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد وأبي هريرة جميعا مستبعد، إذ لو كان كذلك لجمعهما ولو مرة، فلما كان غالب ما وجد عنه ذكر أبي سعيد دون ذكر أبي هريرة دل على أن في قول من قال عنه: "عن أبي هريرة " شذوذاً والله أعلم)).

وشعبة اختلف عنه على وجهين:

فرواه ثقات أصحابه عنه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد ﷺ.

أخرج أحاديثهم الطيالسي في "مسنده" (ح٢٢٩٧) - ومن طريقه الترمذي (ح٣٨٦١) — وابن الجعد في "مسنده" (ح٧٣٨و٢٤٦٠) وقال: عن شعبة وأبي معاوية، وأحمد في "المسند" (ح١١٥١٧) عن محمد بن جعفر، و (ح١١٦٠٨) عن هاشم بن القاسم، والبخاري (ح٣٦٧٣)، والبيهقي في "المدخل" (ح٢٤) وفي "الشعب" (١٤٢١) كلاهما عن آدم بن أبي إياس، ومسلم (ح٢٥٤١) عن معاذ بن معاذ ومحمد بن أبي عدي، وابن أبي عاصم في "السنة" (ح٩٨٩) عن بشر بن منصور، والنسائي في "الكبرى" (ح٨٢٥٠) عن خالد بن الحارث، والبيهقي في "الشعب" (١٤٢١) عن وهب بن جرير.

جميعهم (أبو داود الطيالسي، وعلي بن الجعد، ومحمد بن جعفر، وهاشم بن القاسم، وآدم بن أبي إياس، ومعاذ بن معاذ، ومحمد بن أبي عدي، وبشر بن منصور، وخالد بن الحارث، ووهب بن جرير) عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد ﷺ.

قال الترمذي: ((هذا حديث حسن صحيح)).

وخالفهم أبو مسعود الرازي فروى الحديث عن الطيالسي، عن شعبة، فقال: عن أبي هريرة.

كما رواه حجاج بن نصير، عن شعبة كذلك.

قال ابن حجر في "جزء فيه طرق حديث لا تسبوا أصحابي" (ص٥٣-٥٧): ((ولا يصح عن شعبة إلا من حديث أبي سعيد. وقد وهم فيها أبو مسعود الرازي على أبي داود الطيالسي فحدث بها عنه عن شعبة، فقال: عن أبي هريرة. حكى ذلك الخطيب.

وأما رواية حجاج بن نُصير الْفَسَاطِيطِيِّ، فَوَهِمَ فيها على شعبة، وقد نص على ذلك أبو عبد الله ابن منده في بعض تاريخه...

فهذا: محمد بن جعفر غندر، وهو من أحفظ أصحاب شعبة. وعلي بن الجعد، وهو أيضا من الأثبات. وأبو النضر هاشم بن القاسم. وعمرو بن مرزوق. ومعاذ بن معاذ العنبري. وَشَبَابَةُ بن سَوَّارٍ. وأبو داود الطيالسي، وهو من المقدمين في حفظ حديث شعبة. وخالد بن الحارث. وشعيب بن حرب. وعاصم بن علي بن عاصم الواسطي. وغيرهم من حفاظ أصحاب شعبة قد رووه عنه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد. فلا تُعَادِلُ رواية حجاج بن نصير

روايتهم. بل جزم الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو البزار في "مسنده" إنما رواه عن أبي صالح، عن أبي سعيد)).

وقال في (ص٦٥) بعد أن ذكر شذوذ رواية أبي مسعود: ((لأن شعبة إنما رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد كما قدمنا. وكذا أبو داود إنما رواه في مسنده عن شعبة من حديث أبي سعيد لا من حديث أبي هريرة. وأما حجاج فلا يُحْتَجُّ به إذا انفرد، فكيف إذا خالف!)).

ووكيع: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح١١٥١٦)، ومسلم (ح٢٥٤١)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٧٢٥٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح ٢١٤٣٥)، والبغوي في "شرح السنة" (ح ٣٨٥٩).

وجرير بن حازم: أخرج حديثه مسلم (ح٢٥٤١).

وأبو بكر بن عياش: أخرج حديثه عبد بن حميد في "المنتخب من المسند" (ح٩١٨).

والثوري: أخرج حديثه ابن أبي عاصم في "السنة" (ح٩٨٨).

وأبو الأحوص: ذكره ابن أبي حاتم في "العلل" (س٢٥٨٥)، ورجح الحديث من رواية أبي الأحوص، ولم أقف على روايته.

جميعهم (أبو معاوية، وشعبة، ووكيع، وجرير، وأبو بكر بن عياش، والثوري، وأبو الأحوص) عن الأعمش به.

ولفظ البخاري قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أصحابي، فلو أن أَحَدَكُمْ أنفق مثل أحدٍ ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفَهُ**».

وتابع الأعمش على هذا الوجه محمد بن جحادة من طريق داود بن الزبرقان: أخرج حديثه أبو يعلى في "مسنده" (ح١٠٨٧)، والطبراني في "الصغير" (ح٩٨٢) وذكرها الدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (٩٨/٥) فقال: ((تفرد به داود بن الزبرقان عن محمد بن جحادة عن أبي صالح، وخالفه الحسن بن أبي جعفر، فرواه عن محمد بن جحادة عن عطية – أي العوفي – عن الخدري)).

وقال الطبراني: ((لم يروه عن ابن جحادة عن أبي صالح إلا داود بن الزبرقان، ورواه الحسن بن أبي جعفر عن محمد بن جحادة عن عطية عن أبي سعيد ﷺ)).

وداود بن الزبرقان: قال عنه يحيى بن معين في "تاريخه" رواية الدوري (٢٥٣/٤): ((ليس حديثه بشيء)). وقال الجوزجاني في "أحوال الرجال" (ص١١١): ((كذاب)).

والحسن بن أبي جعفر: قال عنه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٨٨/٢): ((منكر الحديث)).

فهذه المتابعة لا تقوم بها حجة.

الوجه الثالث: (**الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ**).

رواه الأعمش واختلف عنه:

فرواه أبو عوانة، وعبد الله بن داود الخريبي، وزيد بن أبي أنيسة.

واختلف عن أبي عوانة:

فرواه عفان ويحيى بن حماد عن أبي عوانة عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

ذكره الدارقطني في "العلل" (١٠٦/١٠)، ولم أقف عليه.

ورواه مسدد، وأبو كامل، وشيبان عن أبي عوانة، فقالوا: عن أبي هريرة أو أبي سعيد.

ذكرها الدارقطني في "العلل" (١٠٦/١٠)، ولم أقف إلا على رواية شيبان أخرجها القطيعي في زيادات "فضائل الصحابة" لأحمد (ح٥١٠).

قال ابن حجر في "جزء فيه طرق حديث لا تسبوا أصحابي" (ص٦٨): ((وقد اختلف على أبي عوانة اختلافا يدل على أنه كان يشك فيه.

قال ابن شاهين: أخبرنا الباغندي، أخبرنا شيبان بن فروخ، أخبرنا أبو عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد، فذكره.

وسيأتي في كلام الخطيب أن أبا كامل الجحدري ومسددا وافقا شيبان بن فروخ على الشك فيه، وأن عفان بن مسلم ويحيى بن حماد روياه عنه، فقالا: عن أبي هريرة.

وأبو عوانة كان يحدث من كتابه ومن حفظه، فحيث تحدث من كتابه فهو ثبت، وحيث تحدث من حفظه فيشك، أو يهم. وعلى هذا يحمل اختلاف هؤلاء الحفاظ عنه)).

ورواه الخريبي واختلف عنه:

فقال نصر بن علي: عن الخريبي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أو أبي سعيد.

ذكره الدارقطني في "العلل" (١٠٦/١٠)، ولم أقف عليه.

وقال مسدد: عن الخريبي عن أبي سعيد وحده، بغير شك. قال الدارقطني: ((وهو الصواب عن الأعمش)). أي في كل هذه الأوجه رواية الحديث عن أبي صالح، عن أبي سعيد وحده، بغير شك، هي الراجحة.

وذكر ابن حجر في "جزء فيه طرق حديث لا تسبوا أصحابي" (ص٦٥) أن رواية نصر بن علي عن الخريبي شاذة، وأن الصواب رواية مسدد عنه، فقال: ((وقد ذكرنا أن مسدداً رواها في مسنده على الصواب، الذي أشار إليه البخاري. وَمُسَدَّدٌ مُسَددٌ، والله أعلم)).

وأما رواية زيد بن أبي أُنيسة: فرواها الطبراني في "الكبير" (ح٣٠٣)، و "الأوسط" (ح٦٨٧) وقال: ((لم يرو هذا الحديث عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، إلا زيد، ورواه شعبة، وأصحاب الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد)).

قال ابن حجر في المرجع السابق: ((فهذا الطبراني مع شدة حفظه، يجزم بأن شعبة إنما رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد، لا عن أبي هريرة)).

فالراجح من الأوجه السابقة: (الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ).

وخالفه عاصم بن أبي النجود فرواه عن أبي صالح عن أبي هريرة: أخرج حديثه النسائي في "الكبرى" (ح٨٢٥١) من طريق زائدة بن قدامة عن عاصم به.

وقال الدارقطني في "العلل" (١٠٦/١٠): ((رواه زائدة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة، والصحيح: عن أبي صالح عن أبي سعيد)).

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤٦٨/١٠) بعد ذكره كلام الدارقطني المتقدم: ((وقد سبق إلى ذلك علي بن المديني فقال في "العلل": رواه الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد، ورواه عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: والأعمش أثبت في أبي صالح من عاصم، فعرف من كلامه أن من قال فيه: عن أبي صالح عن أبي هريرة فقد شذ، وكأن سبب ذلك شهرة أبي صالح بالرواية عن أبي هريرة، فيسبق إليه الوهم ممن ليس بحافظ، وأما الحفاظ فيميزون ذلك)).

وقال المزي في "تحفة الأشراف" (٤٢٨/٩): ((روي عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، وهو الصحيح)).

الخلاصة

هذا الحديث مداره على الأعمش، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (الأعمش، عن أبي صالح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ).

رواه عنه شريك، وشريكٌ في حفظه شيءٌ، فلعله شك فيه، فَأَبْهَم.

الوجه الثاني: (الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ).

وعنه: أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، وشعبة، ووكيع، وجرير بن حازم، وأبو بكر بن عياش، والثوري، وأبو الأحوص سلام بن سليم.

ورواه عن أبي معاوية الأئمة فقالوا: (عن أبي سعيد رضي الله عنه)، ورواه مسلم وابن ماجه فقالوا: (عن أبي هريرة رضي الله عنه) ووهّم الأئمةُ فيه مسلماً وابن ماجه، وذكروا أن الصواب فيه رواية أبي معاوية الحديث عن أبي سعيد رضي الله عنه، وكذلك شيوخ مسلم وابن ماجه الذين قرنوهم مع أبي معاوية وهم (يحيى بن يحي، ووكيع، وجرير) لم يرووا الحديث إلا عن أبي سعيد رضي الله عنه.

ورواه شعبة واختلف عنه على وجهين:

فرواه ثقات أصحابه عنه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

وشذ أبو مسعود الرازي فروى الحديث عن الطيالسي، عن شعبة، فقال: عن أبي هريرة.

كما رواه حجاج بن نصير، عن شعبة كذلك، وهو شذوذ منهما.

وتابع الأعمش في رواية الحديث عن أبي سعيد رضي الله عنه، محمد بن جحادة من طريق داود بن الزبرقان، وداود كذبوه.

وخالفه الحسن بن أبي جعفر فرواه عن محمد بن جحادة عن عطية العوفي، عن أبي سعيد رضي الله عنه. والحسن بن أبي جعفر منكر الحديث.

فهذه متابعة لا يعتد بها.

الوجه الثالث: (الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ).

رواه الأعمش واختلف عنه:

فرواه أبو عوانة، وعبد الله بن داود الخريبي، واختلف عنهما، وزيد بن أبي أنيسة.

واختلف عن أبي عوانة:

فرواه عفان ويحيى بن حماد عن أبي عوانة عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

ورواه مسدد، وأبو كامل، وشيبان عن أبي عوانة، فقالوا: عن أبي هريرة أو أبي سعيد.

وذكر ابن حجر أن الحمل في هذا الاختلاف على أبي عوانة؛ فأبو عوانة كان يحدث من كتابه ومن حفظه، فحيث تحدث من كتابه فهو ثبت، وحيث تحدث من حفظه فيشك، أو يهم.

وعلى هذا يحمل اختلاف هؤلاء الحفاظ عنه.

ورواه الخريبي واختلف عنه:

فقال نصر بن علي: عن الخريبي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أو أبي سعيد.

وقال مسدد: عن الخريبي عن أبي سعيد وحده، بغير شك. وهو الصواب عن الأعمش.

وأما رواية زيد بن أبي أُنيسة: فجزم الطبراني بأن أصحاب الأعمش، رووه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد، لا عن أبي هريرة.

فالراجح من الأوجه السابقة: (الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد ﵁، عن النبي ﷺ).

وخالفه عاصم بن أبي النجود فرواه عن أبي صالح عن أبي هريرة ﵁.

والأعمش أثبت في أبي صالح من عاصم، فمن قال فيه: عن أبي صالح عن أبي هريرة فقد شذ.

الحكم على الحديث

الحديث متفق عليه.

(٦٤)- قال الخليلي[١]: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي الأنصاري[٢]: صدوق في الحديث، ومحله في الفقه كبير، سمع الأعمش وأقرانه من أشياخ الكوفة، ويروي عن الضعفاء، ويخطئ في أحاديث. قال ابن خزيمة: ليس الحديث من صناعته.

وأخطأ في حديث رواه عن سليمان التيمي، عن أنس أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الفجر ما بين الستين إلى المائة.

وإنما روى هذا الحديث التيمي، عن سيّار بن سلامة أبي المنهال، عن أبي برزة، عن النبي ﷺ.

والحديث مخرج في الصحيحين من حديث سليمان التيمي وغيره، عن أبي المنهال، عن أبي برزة.

التخريج والدراسة

علته: الاختلاف بإبدال إسناد أو رجال من السند بآخرين. وكذلك خطأ الشيوخ.

هذا الحديث يرويه سليمان التيمي، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (سليمان التيمي، عن سيّار بن سلامة أبي المنهال، عن أبي برزة، أن النبي ﷺ).

رواه عنه ابنه المعتمر، ويزيد بن هارون.

المعتمر بن سليمان: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح١٩٧٦٥)، وابن ماجه (ح٨١٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (ح٥٢٨)، وابن حبان في "صحيحه" (ح١٨٢٢)،

---

(١) "الإرشاد" (٥٦٩/٢).

(٢) قال يحيى بن معين: ((لا يكتب حديثه)). "الجرح والتعديل" (٢٠١/٩). وقال البخاري: ((تركه يحيى وابن مهدي وغيرهم)). "الضعفاء الصغير" (ص١٢٨). وقال ابن خزيمة: ((ليس الحديث من صناعته)). "صحيح ابن خزيمة" (٢٦٥/١). وترجمه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال عمرو الناقد: ((لا أرى أن أروي عن أحد من أصحاب الرأي إلا أبو يوسف فإنه كان صاحب سنة)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل". وقال ابن عدي: ((ولأبي يوسف أصناف، وليس من أصحاب الرأي أكثر حديثا منه، إلا أنه يروي عن الضعفاء الكثير، مثل الحسن بن عمارة وغيره، وهو كثيرا ما يخالف أصحابه ويتبع أهل الأثر إذا وجد فيه خبرا مسندا، وإذا روى عنه ثقة ويروي هو عن ثقة فلا بأس به وبرواياته)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (١٤٥/٧). قلت: ولعل الراجح فيه هو قول ابن عدي، وكذلك قول الخليلي.

والروياني في "مسنده" (ح٧٥٤).

ويزيد بن هارون: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح١٩٧٦٤)، ومسلم (ح٩٦٤)، والنسائي (ح٩٤٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٧٤٢٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (ح٥٢٩) وقرن معه زياد بن عبد الله وجرير بن حازم، والبيهقي في "الكبرى" (٤١٨٥).

كلاهما (المعتمر، ويزيد) عن سليمان التيمي به.

وتابع سليمان على هذا الوجه: شعبة، وعوف بن أبي جميلة، وإبراهيم بن طهمان، وخالد الحذاء، وحماد بن سلمة.

شعبة: أخرج حديثه الطيالسي في "مسنده" (ح٩٦٢)، وأحمد في "المسند" (ح١٩٨١١)، والبخاري (ح٥٤١و٧٧١)، ومسلم (ح١٤٠٦)، وأبو داود (ح٣٩٨)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح١٠٧٩و١٠٨٠)، والروياني في "مسنده" (ح١٣٠١)، وأبو نعيم في "المستخرج على صحيح مسلم" (ح١٤٣٥).

قال البخاري: حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا سيار بن سلامة قال: دخلت أنا وأبي على أبي برزة الأسلمي فسألناه عن وقت الصلوات؟ فقال: كان النبي ﷺ يصلي الظهر حين تزول الشمس، والعصر ويرجع الرجل إلى أقصى المدينة والشمس حية - ونسيت ما قال في المغرب - ولا يبالي بتأخير العشاء إلى ثلث الليل، ولا يحب النوم قبلها ولا الحديث بعدها، ويصلي الصبح فينصرف الرجل فيعرف جليسه، وكان يقرأ في الركعتين أو إحداهما ما بين الستين إلى المائة)).

قال ابن رجب في "فتح الباري" (٤٥٣/٤): ((وأما هذه الرواية التي فيها التردد بين القراءة في الركعتين، أو إحداهما ما بين الستين إلى المئة، فتفرد بها البخاري، وهذا الشك من سيار.

وخرجه الإمام أحمد — (ح١٩٨١١) -، عن حجاج، عن شعبة، وفي حديثه: وكان يقرأ فيها ما بين الستين إلى المئة. قال سيار: لا أدري أفي إحدى الركعتين أو كلتيهما)).

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢٥٢/٢): ((وقوله هنا: وكان يقرأ في الركعتين أو إحداهما ما بين الستين إلى المائة. أي من الآيات. وهذه الزيادة تفرد بها شعبة عن أبي المنهال، والشك فيه منه)).

وعوف بن أبي جميلة: أخرج حديثه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٣٥٦٤)، وأحمد في "المسند" (ح١٩٧٦٧و١٩٧٩٦)، والدارمي في "مسنده" (ح١٣٠٠)، والبخاري (ح٥٩٩)، وابن ماجه (ح٨١٨)، والنسائي (ح٥٢٥و٥٣٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٧٤٢٢و٧٤٢٥)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح٩٧٥)، والبيهقي في "الكبرى" (ح٢٢٠٦)، وفي "المعرفة" (ح٢٧٥٣).

وإبراهيم بن طهمان: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح١٩٧٩٢).

وحماد بن سلمة: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح١٩٨٠٠)، ومسلم (ح١٤٠٨).

وخالد الحذاء: أخرج حديثه مسلم (ح٩٦٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (ح٥٣٠)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح١٠٨٠و١٧٩٢).

جميعهم (شعبة، وعوف، وإبراهيم، وخالد، وحماد) عن أبي المنهال، عن أبي برزة به.

وهذا الوجه هو الراجح للحديث، كما سيأتي من ترجيح العلماء لهذا الوجه، فهذا الوجه يرويه حفاظ الحديث.

الوجه الثاني: (**سليمان التيمي، عن أنس، أن النبي ﷺ**).

وخالفهم أبو يوسف القاضي فرواه عن سليمان التيمي عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ، أخرج حديثه ابن خزيمة في "صحيحه" (ح٥٣٢)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (ح٢١٥٨) من طريق أحمد بن منيع.

قال ابن خزيمة: ((روى هذا الخبر من ليس الحديث صناعته فجاء بطامة. رواه عن سليمان التيمي فقال: عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ.

حدثناه أحمد بن منيع، حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا سليمان التيمي، عن أنس، عن رسول الله ﷺ بهذا.

وهذا خطأ فاحش. والخبر إنما هو عن سليمان عن أبي المنهال سيار بن سلامة عن أبي برزة. كذا رواه هؤلاء الحفاظ الذين الحديث صناعتهم)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٣٠٥/٦): ((رواه – أي روى أبو يوسف الحديث – عن سليمان التيمي عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ ووهم فيه. والصواب: عن أبي المنهال عن

أبي برزة)).

فهذا الوجه غير محفوظ.

الخلاصة

هذا الحديث يرويه سليمان التيمي، واختلف عنه من وجهين:

فرواه المعتمر بن سليمان، ويزيد بن هارون، عن سليمان التيمي، عن سيّار بن سلامة أبي المنهال، عن أبي برزة، أن النبي ﷺ

والمعتمر بن سليمان: صدوق يخطئ من حفظه، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة، رأسٌ في العلم، تقدم (ص٣٣٨).

ويزيد: ثقة إمام في الحديث، تقدم (ص٥٠٠).

وخالفهم أبو يوسف القاضي فوهم فيه، فرواه عن سليمان التيمي عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ.

وأبو يوسف حمل عليه أهل الحديث لأنه من أصحاب الرأي، والتوسط في حاله رأي الخليلي فيه، بأنه صدوق في الحديث، ويروي عن الضعفاء، ويخطئ في أحاديث، وذلك لأن الحديث ليس من صناعته.

ورجح ابن خزيمة، والدارقطني رواية الحديث عن سليمان التيمي، عن أبي المنهال، عن أبي برزة، وعدّت رواية أبي يوسف لهذا الحديث من منكراته.

وتابع الحفاظ (شعبة، وعوف بن أبي جميلة، وإبراهيم بن طهمان، وخالد الحذاء، وحماد بن سلمة)، سليمان التيمي على رواية الحديث عن أبي المنهال، عن أبي برزة.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح، بل متفق عليه من حديث شعبة.

(٦٥)- قال الخليلي[1]: المغيرة بن مسلم السرَّاج، أخو عبد العزيز، وكان ينزل المدائن، روى عنه الثوري وغيره.

حدثنا علي بن عمر الفقيه، والقاسم بن علقمة الشروطي قالا: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدثنا محمد بن حماد الطهراني، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا سفيان الثوري، عن المغيرة السراج، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ قال: «**بشر هذه الأمة بالسَّنَا، والرفعة والتمكين في البلاد، ما لم يطلبوا الدنيا بعمل الآخرة، فإذا طلبوا الدنيا بعمل الآخرة، لم يكن لهم في الآخرة من نصيب**».

تابع عبد الرزاق زيد بن الحُباب، والمعتمر بن سليمان، عن سفيان.

ورواه قبيصة[2]، عن سفيان، عن أيوب، عن أبي العالية.

التخريج والدراسة

علته: إبدال رجل بآخر.

وإسقاط رجل من الإسناد.

هذا الحديث مداره على الثوري، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (الثوري، عن المغيرة السرَّاج، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ).

الوجه الثاني: (سفيان، عن أيوب، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ).

أما **الوجه الأول**: (**الثوري، عن المغيرة السرَّاج، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب، عن النبي** ﷺ) فرواه عن الثوري كل من:

١. **عبد الرزاق**: وقد اختلف عليه من وجهين:

أولاً: بهذا الوجه رواه عنه أحمد في "المسند" (ح٢١٢٢٠)، وأحمد ممن روى عن عبد الرزاق قبل اختلاطه وإصابته بالعمى. "الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (٢٧٦/١).

---

(١) "الإرشاد" (٥٨٥/٢).

(٢) هو قبيصة بن عقبة، ثقة إلا في حديث الثوري، تقدم (ص٥٣٨).

ثانياً: بهذا الوجه مع إسقاط الربيع بن أنس، رواه عنه محمد بن حماد الطهراني أخرجه الخليلي، والطهراني ممن روى عن عبد الرزاق بعد الاختلاط. "الكواكب النيرات" (٢٧٤/١).

فالوجه الراجح عن عبد الرزاق هو الذي أخرجه أحمد.

٢. **والمعتمر بن سليمان**: أخرج حديثه عبد الله بن أحمد في زوائده على "المسند" (ح٢١٢٢١)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٤٨٢/٢)، والضياء في "الأحاديث المختارة" (ح١١٥٤)، وقال: ((إسناده حسن)).

٣. **ويحيى بن يمان**: أخرج حديثه عبد الله بن أحمد في زوائده على "المسند" (ح٢١٢٢٢)، وقال الضياء في "المختارة" (ح١١٥٣): ((إسناده صحيح)).

٤. **وزيد بن الحباب** أخرج حديثه الشاشي في "مسنده" (ح١٤٩١)، والحاكم في "المستدرك" (ح٧٨٦٢)، والبيهقي في "الشعب" (ح٦٨٣٤و١٠٣٣٥)، وفي "الدلائل" (ح٢٥٧٨).

وقال الحاكم: ((هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)).

٥. **ومحمد بن يوسف الفريابي**: أخرج حديثه البيهقي في "الشعب" (ح٦٨٣٣)، والبغوي في "تفسيره" (١٨٩/٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٤/١١).

وأسقط محمد بن يوسف الفريابي من إسناده: (الربيع بن أنس) كما بين ذلك البيهقي في "الشعب"، ورواية غيره أَوْلى؛ للأسباب التالية:

- فقد نص بعض أهل العلم على أن الفريابي يخطئ في بعض ما يرويه عن سفيان الثوري، قال أحمد بن حنبل في "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٢٧٤/١): ((ما رأيت أكثر خطأً في الثوري من الفريابي)).
- أن رواية الفريابي مخالفة للراجح عن عبد الرزاق أحد رواة هذا الوجه، وإن كان الفريابي، وعبد الرزاق، ويحيى بن اليمان روايتهم عن الثوري قريبة من السواء "تهذيب الكمال" (٥٦/١٨)، إلا أن هذا الوجه (أي بإثبات الربيع بن أنس) يرجح بقرينة الأكثر.

وتابع الثوري على هذا الوجه إسماعيل بن سليمان الرازي: أخرج حديثه البيهقي في "الدلائل" (ح٢٥٧٨).

وتابع المغيرة على هذا الوجه أخوه عبد العزيز: أخرج حديثه ابن أبي عاصم في "الزهد" (ح١٦٨)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على "المسند" (ح٢١٢٢٢)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (ح١٠٠٤)، والدِّينَوْري في "المجالسة وجواهر العلم" (ح٢٢٢١)، والشاشي في "مسنده" (ح١٤٩٢- ح١٤٩٥)، وابن الأعرابي في "الزهد وصفة الزاهدين" (ح١٢٧و١٢٨)، وابن حبان في "صحيحه" (ح٤٠٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (١/٢٥٥و٩/٤٢)، والبيهقي في "الدلائل" (ح٢٥٧٩).

وحكم الضياء في "المختارة" (ح١١٥٢) على حديث أحمد بقوله: ((إسناده حسن)).

وأما الوجه الثاني: (سفيان، عن أيوب، عن أبي العالية، عن أُبيّ بن كعب، عن النبي ﷺ).

فتفرد بروايته عن الثوري قبيصة بن عقبة أخرج حديثه عبد الله بن أحمد في زوائده على "المسند" (ح٢١٢٢٤)، والبيهقي في "الشعب" (ح٦٨٣٥).

وقال أبو حاتم في "العلل" (س٩١٧): ((هذا خطأ، أخطأ فيه قبيصة.

وقد روى هذا الحديث جماعة من الحفاظ، فقالوا: عن الثوري، عن المغيرة بن مسلم، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبيّ، عن النبي ﷺ)).

وبالتالي الوجه الأول هو الراجح عن الثوري.

الخلاصة

هذا الحديث مداره على الثوري، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: (الثوري، عن المغيرة السرَّاج، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ).

رواه عن الثوري عدد من أصحاب الطبقة الثانية[1] من أصحابه، منهم: عبد الرزاق، ويحيى بن اليمان وغيرهم، واتفقوا على هذا الوجه إلا أن الفريابي خالفهم فأسقط (الربيع بن أنس)،

---

(١) "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٢/٥٣٨).

والراجح إثبات الربيع.

وهذا الوجه هو الراجح عن الثوري.

الوجه الثاني: (سفيان، عن أيوب، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ).

تفرد بروايته عن الثوري قبيصة بن عقبة، وقد أخطأ في روايته للحديث بهذا الوجه، وقبيصة كثير الخطأ عن سفيان الثوري، فهذا مما شذ به عن بقية أصحاب الثوري.

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح، صحح إسناده الحاكم، والضياء المقدسي.

(٦٦)- قال الخليلي[١]: حدثنا جدي، ومحمد بن إسحاق الكيساني، وعبد الرحمن بن خيران الهمذاني، وشعيب بن علي القاضي، وأحمد بن علي الفقيه قالوا: حدثنا أحمد بن أوس المقرئ، حدثنا عبد الحميد بن عصام الجرجاني[٢]، حدثنا أبو داود الطيالسي، حدثنا شعبة، عن عبد الملك بن عمير[٣]، عن جابر بن سمرة قال خطبنا عمر بن الخطاب بالجابية فقال: قام فينا رسول الله ﷺ مقامي فيكم فقال: «**أكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام يشهدون قبل أن يُستشهدوا، ويحلفون قبل أن يُستحلفوا، ويفشو فيهم الكذب، فمن أراد بُحْبُوحة**[٤] **الجنة فليلزم الجماعة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو مع الاثنين أبعد، ألا لا يخلون رجل بامرأة، فإن ثالثهما الشيطان، ومن سَرَّتهُ حسنته، وساءته سيئته فهو مؤمن**».

لم يروه عن أبي داود عن شعبة غير عبد الحميد بن عصام، ورواه غيره عن أبي داود، عن جرير بن حازم، وهو أشهر.

التخريج والدراسة

علته: إبدال إسناد بآخر (سلوك الجادة).

هذا الحديث مداره على عبد الملك بن عمير، واختلف عنه على عدة أقاويل:

الوجه الأول: (**عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن عمر**).

رواه جرير بن حازم، ومحمد بن شبيب الزهراني، وقرة بن خالد، وجرير بن عبد الحميد، وشعبة.

حديث **جرير بن حازم**: أخرجه الطيالسي في "مسنده" (ح٣٠) المسند برواية يونس بن

---

(١) "الإرشاد" (٦٤٥/٢).

(٢) هو عبد الحميد بن عصام الهمذانى المعروف بالجرجانى. قال أبو حاتم: ((صدوق)). وقال ابن أبي حاتم: ((سمع منه أبي بهمذان، وقدمت همذان وهو حي ولم أسمع منه شيئا، ومحله الصدق)). "الجرح والتعديل" (١٦/٦). وقال مرار بن حمويه: ((ما رأت عيناي قط مثل عبد الحميد بن عصام الجرجاني)). "تاريخ جرجان" (٢٥١/١). وقال أبو بكر البرديجي: ((عبد الحميد بن عصام ثقة عجب)). "تاريخ دمشق" (٢١٣/٤٤). قال صالح بن أحمد: ((كان أحد العلماء والفقهاء، ثقة صدوقاً)). "سير أعلام النبلاء" (١٨١/١٢). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٠٢/٨).

(٣) هو عبد الملك بن عمير القرشي الكوفي. ثقة، تغير حفظه بآخره، وربما دلس، تقدم (ص٣٤٥).

(٤) ((بُحْبُوحة الدَّار: وسَطُها)). "النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٤٣/١).

حبيب، ومن طريق يونس أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ح٦٠)، وفي "تاريخ بغداد" (١٨٧/٢).

وخالف يونس بن حبيب، عبد الحميد بن عصام فرواه عن أبي داود، عن شعبة عن عبد الملك بن عمير قال سمعت جابر بن سمرة قال خطبنا عمر بالجابية... الحديث.

وحديث عبد الحميد: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (ح٣٠٣٩)، و "الصغير" (ح٢٤٦)، والخليلي، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٨٧/٢) و (٣١٨/٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٠٠/١١).

قال الطبراني: ((لم يروه عن شعبة إلا أبو داود، تفرد به عبد الحميد بن عصام)).

وقال الخليلي: ((لم يروه عن أبي داود عن شعبة غير عبد الحميد بن عصام، ورواه غيره عن أبي داود، عن جرير بن حازم، وهو أشهر)).

وقال الخطيب: ((هذا حديث غريب من حديث شعبة عن عبد الملك بن عمير لا نعلم رواه غير عبد الحميد بن عصام عن أبي داود عنه، وخالفه يونس بن حبيب الأصبهاني، فرواه عن أبي داود عن جرير بن حازم عن عبد الملك بن عمير)).

ويونس بن حبيب الأصبهاني قال عنه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٣٧/٩): ((كتبت عنه بأصبهان وهو ثقة)).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: ((أخبرنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم قال: سألت أبا مسعود بن الفرات قلت: مثلك إذا كان ببلد لم يجب أن نكتب عن أحد حتى نسألك عنه، فعمن ترى أن أكتب ؟ فقال: يونس بن حبيب – بدأ به من بين جماعة محدثيهم)).

ومن المعلوم أن يونس بن حبيب هو راوي المسند عن الطيالسي. "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد" (٤٨٩/١).

وخالفه عبد الحميد بن عصام، وبالموازنة بين قولي ابن أبي حاتم في الرجلين وقد خبرهما كليهما قال عن يونس: ثقة، وعن عبد الحميد: محله الصدق، فيونس أرفع حالاً في أبي داود من عبد الحميد.

ثم إن الدارقطني لما ذكر الرواية عن شعبة في "العلل" (١٢٢/٢) ذكرها بصيغة التمريض فقال: ((وقيل: عن شعبة بن الحجاج)) كأنه لا يرى ثبوتها.

وتابع الطيالسي في روايته عن جرير بن حازم كل من:

- أحمد في "المسند" (ح١٧٩).
- وعبد الله بن عقيل: أخرج حديثه الحارث بن أبي أسامة في "بغية الباحث عن زوائد ابن أبي الحارث" (ح٦٠٧).
- وعلي بن حمزة البصري: أخرج حديثه ابن أبي عاصم في "السنة" (ح١٢٧٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح١٣١).
- وإسحاق بن إبراهيم: أخرج حديثه النسائي في "الكبرى" (ح٩٢١٩).
- ووهب بن جرير بن حازم: أخرج حديثه النسائي في "الكبرى" (ح٩٢٢٠)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (ح٣١٤١)، وابن منده في "الإيمان" (ح١٠٨٦).
- وهشام بن حسان: أخرج حديثه النسائي في "الكبرى" (ح٩٢٢١)، والطبراني في "الأوسط" (ح١٧٢٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٨٥٢).
- وشيبان بن فروخ: أخرج حديثه أبو يعلى في "مسنده" (ح١٣١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٠٢/١١).
- وحبان بن هلال: أخرج حديثه الطحاوي في "مشكل الآثار" (ح٣١٤١).
- والهيثم بن جميل: أخرج حديثه الخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (ح١٥٧).
- ويوسف بن موسى القطان: أخرج حديثه المحاملي في "أماليه" (ح٢٣١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٠٢/١١).

جميعهم (الطيالسي، وأحمد، وعبد الله بن عقيل، وعلي بن حمزة البصري، وإسحاق بن إبراهيم، ووهب بن جرير بن حازم، وهشام بن حسان، وشيبان بن فروخ، وحبان بن هلال، والهيثم بن جميل، ويوسف بن موسى القطان) عن جرير بن حازم، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن عمر.

وحديث **محمد بن شبيب الزهراني**: ذكره العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣٢٠/٦)، الدارقطني في "العلل" (١٢٢/٢) وذكر معه قرة بن خالد ولم أقف عليهما.

وحديث **جرير بن عبد الحميد**: أخرجه ابن ماجه (ح٢٣٦٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح١٣٢)، وابن منده في "الإيمان" (ح١٠٨٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"

(٢٠٣/١١).

وقال ابن منده: ((رواه جرير عن عبد الملك عن جابر بن سمرة أشبه.

وروى أحمد بن حنبل عن جرير عن عبد الملك عن أبي الزبير عن عمر.

ورواه شيبان النحوي ومعمر والحسين بن واقد وأبو عوانة وعبيد الله بن عمرو وزائدة وأبو حمزة السكري وابن عيينة عن عبد الملك عن رجل عن أبي الزبير.

وقال إبراهيم بن طهمان وإسرائيل وعبد الله بن المختار وأبو بكر بن عياش: عن عبد الملك عن أبي الزبير. وحديث جابر بن سمرة أولى. أخرجه النسائي)).

الوجه الثاني: (عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن الزبير، عن عمر).

قال الدارقطني في "العلل" (١٢٣/٢): ((وخالفهم جماعة ثقات منهم: عبد الله بن المختار، ويونس بن أبي إسحاق، وابنه إسرائيل، ومعمر، وعبد الحكيم بن منصور، وحبان ومندل ابنا علي، وسفيان الثوري وقيل: عن شعبة، والمسعودي، وداود بن الزبرقان، والحسين بن واقد، والحصين بن واقد، شيخ روى عنه أبو بكر بن عياش، وقزعة بن سويد، وأبو عوانة)).

أخرج أحاديثهم عَبد بن حُميد في "المنتخب من المسند" (ح٢٣)، والبغوي في "شرح السنة" (ح٢٢٥٣) من طريق مَعْمَر، والنَّسائي في "الكبرى"(ح٩٢٢٢)، والدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (ح١٥٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٤٤/٢٨) من طريق الحُسَيْن بن وَاقِد، والنَّسائي في "الكبرى"(ح٩٢٢٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٤٢/٢٨) من طريق يُونُس بن أَبي إِسْحَاق، وأبو يعلى الموصلي في "مسنده" (ح٢٠١و٢٠٢) من طريق عبد الله بن المختار، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (ح٤٧) من طريق عمران بن عيينة، والقضاعي في "مسند الشهاب" (ح٣٨٥) عن إبراهيم بن طهمان، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٤٢/٢٨) من طريق سفيان الثوري، وأيضاً (١٤٤/٢٨) من طريقي مندل بن علي، وسليمان التيمي.

وذكره العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣٢٠/٦) عن معمر ويونس بن أبي إسحاق وأبي عوانة وحسين بن واقد وقزعة بن سويد وغيرهم، ورواه حماد بن سلمة، عن عبد الله بن المختار، عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن الزبير.

وذكر أبو نعيم أنه رواه الثوري، وشعبة، وسليمان التيمي، وأبو عوانة فيمن لا يُحْصَوْنَ عن

عبد الملك.

قال الدارقطني: ((غريب من حديث الحسين بن واقد، عن عبد الملك)).

الوجه الثالث: (**عبد الملك بن عمير، عن رجل لم يسم، عن عبد الله بن الزبير**).

ذكره العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣٢٠/٦) عن شيبان.

وذكره ابن منده في "الإيمان" عقب (ح ١٠٨٧)، وقال: ((رواه جرير عن عبد الملك عن جابر بن سمرة أشبه....

ورواه شيبان النحوي ومعمر والحسين بن واقد وأبو عوانة وعبيد الله بن عمرو وزائدة وأبو حمزة السكري وابن عيينة عن عبد الملك عن رجل عن أبي الزبير،... وحديث جابر بن سمرة أولى)).

الوجه الرابع: (**عبد الملك، عن مجاهد، عن ابن الزبير، عن عمر**).

رواه عبد الحميد بن موسى، عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك، عن مجاهد، عن ابن الزبير، عن عمر.

ذكره الدارقطني في "العلل" (١٢٤/٢)، وقال: ((ولم يصنع شيئا)).

ولم أقف عليه.

الوجه الخامس: (**عبد الملك، عن ربعي بن حراش، عن عمر**).

رواه عمران: هو أخو سفيان بن عيينة: أخرج حديثه ابن أبي عاصم في "السنة" (ح٨٩٩)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣٢٠/٦)، وذكره أبو نعيم في "معرفة الصحابة" عقب (ح٤٧).

الوجه السادس: (**عبد الملك، عن قبيصة بن جابر، عن عمر**).

رواه يحيى بن يعلى أبو المحياة: أخرج حديثه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٩)، وابن أبي عاصم في "السنة" (ح١٢٧٤)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣٢٠/٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٣٧/٤٩).

وزهير بن معاوية، ومحمد بن ثابت ذكرهما الدارقطني في "العلل" (١٢٥/٢) ولم أقف عليهما.

وذكر الحديث عن عبد الملك بن عمير، عن قبيصة بن جابر، عن عمر رضي الله عنه أبي نعيم في

"معرفة الصحابة" عقب (ح٤٧).

الوجه السابع: (**عبد الملك، عن رجاء بن حيوة، عن عمر**).

أخرجه الدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (ح٨٥)، وقال: ((تفرد به محمد بن مصعب عن حماد بن سلمة، والمسعودي، وقيس، عن عبد الملك بن عمير عنه، وهو غريب من حديث رجاء عنه)).

الوجه الثامن: (**عبد الملك، عن رجل لم يسمه، عن عمر**).

رواه عنه سفيان بن عيينة ذكره الدارقطني في "العلل" (١٢٥/٢) ولم أقف عليه.

قال الدارقطني في "العلل" (١٢٥/٢): ((ويشبه أن يكون الاضطراب في هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير، لكثرة اختلاف الثقات عنه في الإسناد، والله أعلم)).

فالحديث ضعيف بهذه الأسانيد، فكلها تدور على عبد الملك بن عمير، وقد اضطرب في إسناده، لكن المتن ثابت عن عمر ﷺ من أوجه أخرى: - سأقتصر على ما وجدت من الطرق قد حكم عليه.

- أخرجه الترمذي (ح٢١٦٥) قال: ((حدثنا أحمد بن منيع حدثنا النضر بن إسماعيل أبو المغيرة عن محمد بن سوقة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: خطبنا عمر بالجابية فقال: يا أيها الناس إني قمت فيكم كمقام رسول الله ﷺ فينا فقال: «**أوصيكم بأصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشوا الكذب حتى يحلف الرجل ولا يستحلف ويشهد الشاهد ولا يستشهد. ألا لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان، عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد، من أراد بحبوحة الجنة فيلزم الجماعة، من سرته حسنته وساءته سيئته فذلك المؤمن**».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد رواه ابن المبارك عن محمد بن سوقة، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عمر عن النبي ﷺ)).

- والحاكم في "المستدرك" (ح٣٨٧)، وقال: ((هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فإني لا أعلم خلافا بين أصحاب عبد الله بن المبارك في إقامة هذا الإسناد عنه، ولم يخرجاه)).

- والحاكم في "المستدرك" (ح٣٩٠) عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن عمر ﷺ، وقال: ((وقد رويناه بإسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص عن عمر رضي الله عنهما)).

الخلاصة

هذا الحديث مداره على عبد الملك بن عمير، واختلف عنه على عدة أوجه، وما من وجه إلا وفيه مقال، والحمل في هذا الحديث على عبد الملك بن عمير، فهو قد اضطرب في الإسناد، وملخص هذه الأوجه:

الوجه الأول: (عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن عمر).

الوجه الثاني: (عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن الزبير، عن عمر).

الوجه الثالث: (عبد الملك بن عمير، عن رجل لم يسم، عن عبد الله بن الزبير).

الوجه الرابع: (عبد الملك، عن مجاهد، عن ابن الزبير، عن عمر).

الوجه الخامس: (عبد الملك، عن ربعي بن حراش، عن عمر).

الوجه السادس: (عبد الملك، عن قبيصة بن جابر، عن عمر).

الوجه السابع: (عبد الملك، عن رجاء بن حيوة، عن عمر).

الوجه الثامن: (عبد الملك، عن رجل لم يسمه، عن عمر).

قال الدارقطني ((ويشبه أن يكون الاضطراب في هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير، لكثرة اختلاف الثقات عنه في الإسناد، والله أعلم)).

لكن المتن ثابت عن عمر ﷺ من أوجه أخرى ذكرت منها وجهين: عن سعد بن أبي وقاص ﷺ، وعن عبد الله بن دينار كلاهما عن عمر ﷺ.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح عن عمر ﷺ.

(٦٧)- قال الخليلي[١]: أخبرنا علي بن عمر الفقيه، حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: دخلت قزوين سنة ثلاث عشرة ومائتين مع خالي محمد بن يزيد، وداود العقيلي[٢] قاضيها. فدخلنا عليه، فدفع إلينا مَشْرَساً[٣] فيه مسند أبي بكر، فأول حديث رأيته فيه:

حدثنا شعبة، عن أبي التياح[٤]، عن المغيرة بن سبيع، عن أبي بكر الصديق قال: قال النبي ﷺ: «**يخرج الدجال من أرض يقال لها: خراسان**[٥]**، يتبعه أقوام كأن وجوههم المَجَانُّ المُطْرَقة**[٦]».

فقلت: ليس هذا من حديث شعبة عن أبي التياح!! وإنما هو من حديث سعيد بن أبي عروبة، وعبد الله بن شوذب، عن أبي التياح.

فقلت لخالي: لا أكتب عنه إلا أن يرجع عن هذا. فقال خالي: أستحي أن أقول. فخرجت، ولم أسمع منه شيئاً.

التخريج والدراسة

علته: إبدال راو بآخر (إبدال شعبة بسعيد بن أبي عروبة وعبد الله بن شوذب).

هذا حديث يرويه أبو التياح واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (أبو التياح، عن المغيرة بن سبيع، عن عمرو بن حريث ﷺ، عن أبي بكر الصديق ﷺ، عن النبي ﷺ).

---

(١) "الإرشاد" (٦٩٦/٢).

(٢) داود بن إبراهيم العقيلي، قاضي قزوين، يروي عن شعبة. قال أبو حاتم الرازي: ((متروك الحديث، كان يكذب)). "الجرح والتعديل" (٤٠٧/٣)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (٢٥٩/١)، "ميزان الاعتدال" (٣/٢).

(٣) هو الجلد المدبوغ. "القاموس المحيط" (٦٩٦/٢).

(٤) اسمه يزيد بن حميد أبو التياح الضبعي.

(٥) خراسان بلاد واسعة في جهة المشرق، وتشتمل على عدة بلدان منها: نيسابور وهراة ومرو وبلخ وطالقان ونسا وأبيورد وسرخس. انظر "معجم البلدان" (٣٥٠/٢).

(٦) المَجَانُّ المِطْرَقة: أي التِّراس التّي أُلْبِسَت العَقَب شيئا فوقَ شيء. ومنه: طَارَقَ النَّعل إذا صَيَّرها طَاقاً فوقَ طاقٍ وركَّب بعضَها فوقَ بعض. ورَواه بعضُهم بتشديد الراء للتَّكْثير. والأول أشْهر. "النهاية في غريب الأثر" (٢٧٠/٣). الْمَجَانّ جَمْع مِجَنّ وهو التُّرْس. شَبَّهَ وُجُوههمْ بِالتُّرْسِ لِبَسْطِهَا وَتَدْوِيرهَا وَبِالْمِطْرَقَةِ لِغِلَظِهَا وَكَثْرَة لَحْمهَا. "حاشية السندي على ابن ماجه" (٤٣٤/٧).

الوجه الثاني: (أبو التياح، عن المغيرة بن سبيع، عن أبي بكر الصديق ﵁، عن النبي ﷺ).

الوجه الأول: (**أبو التياح، عن المغيرة بن سبيع، عن عمرو بن حريث** ﵁، **عن أبي بكر الصديق** ﵁، **عن النبي** ﷺ).

يرويه سعيد بن أبي عروبة، وعبد الله بن شوذب، والحسن بن دينار.

حديث سعيد بن أبي عروبة: أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (ح٣٨٦٥٥)، وأحمد في "المسند" (ح١٢و٣٣) - ومن طريقه ابن أخيه حنبل بن إسحاق في "الفتن" (ح٢٤) — وعبد بن حميد في "مسنده" (ح٤)، والترمذي (ح٢٢٣٧)، وابن ماجه (ح٤٠٧٢)، والبزار في "مسنده" (ح٤٨)، وأبو بكر المروزي في "مسند أبي بكر الصديق" (ح٥٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٣٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨٤/١٠) و(٦٧/١٤) وفي "المتفق والمفترق" (ح٨١١)، والحاكم في "المستدرك" (ح٨٦٠٨)، والضياء في "المختارة" (ح٣٥-٣٧)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٦٣/٢٨).

من طرق عن روح بن عبادة، بهذا الإسناد.

قال الترمذي: ((هذا حديث حسن غريب، وقد رواه عبد الله بن شوذب وغير واحد عن أبي التياح، ولا نعرفه إلا من حديث أبي التياح)).

وقال البزار: ((وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا أبو بكر الصديق ﵁، ولا نعلم رواه عن أبي بكر إلا عمرو بن حريث، ولا عن عمرو إلا المغيرة بن سبيع، والمغيرة بن سبيع لا نحفظ أن أحدا حدث عنه غير أبي التياح، ولا نعلمه روى غير هذا الحديث، وابن أبي عروبة لم يسمع من أبي التياح، إنما يقال: سمعه من ابن شوذب عن أبي التياح)).

وقال الحاكم: ((هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)).

وقال الضياء: ((إسناده صحيح)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٢٧٥/١): ((تفرد به روح بن عبادة عن سعيد، ويقال: إن سعيد بن أبي عَرُوبة إنما سمعه من عبد الله بن شوذب عن أبي التياح، ودلسه عنه، وأسقط اسمه من الإسناد)).

قلت: وسعيد بن أبي عَرُوبة ((مشهور التدليس)) "التبيين لأسماء المدلسين" (ص٢٦). وقد

عنعن، وأيضا قد اختلط. وقد أورده ابن الكيال في "الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (١/١٩٠).

وحديث عبد الله بن شوذب، عن أبي التياح: أخرجه البزار في "مسنده" (ح٤٦)، وأبو بكر المروزي في "مسند أبي بكر الصديق" (ح٥٨)، وحنبل بن إسحاق في "الفتن" (ح٢٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٣٦)، والضياء في "المختارة" (ح٣٣) من طريق محمد بن كثير.

والبزار في "مسنده" (ح٤٧)، وأبو بكر المروزي في "مسند أبي بكر الصديق" (ح٥٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح٣٤و٣٥)، والضياء في "المختارة" (ح٣٤) من طريق أبي إسحاق الفزاري.

كلاهما (محمد بن كثير، وأبو إسحاق الفزاري) عن عبد الله بن شوذب، عن أبي التياح، به.

قال الضياء عن طريقي الحديث عن ابن شوذب: ((إسناده صحيح)).

وقال الدارقطني في "العلل" (١/٢٧٥): ((ورواه أيضا الحسن بن دينار - ويكنى أبا سعيد البصري وهو ضعيف الحديث - عن أبي التياح فخلط في إسناده.

وأصحها إسناداً حديث ابن شوذب عن أبي التياح.

وروي عن الحسن بن دينار فيه إسناد آخر عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن أبي بكر موقوفاً ولا يثبت عن قتادة)).

أخرجه نعيم بن حماد في "الفتن" (ح١٥٠٨) قال: حدثنا أبو إسحاق الأقرع عن همام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن أبي بكر ﵁ قال: يخرج الدجال من قبل المشرق من أرض يقال لها خراسان.

فالراجح من هذا الوجه رواية ابن شوذب، وابن أبي عروبة دلس الحديث، فهو إنما يرويه عن ابن شوذب، لكنه أسقطه من الإسناد.

الوجه الثاني: (أبو التياح، عن المغيرة بن سبيع، عن أبي بكر الصديق ﵁، عن النبي ﷺ).

وخالف ابن أبي عروبة، وابن شوذب، داود العقيلي فتفرد بروايته عن شعبة، وداود كذبه أبو حاتم الرازي، أخرج حديثه الخليلي، ومن طريقه الرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (٣/١)، والذهبي في "السير" (١٧/٦١) من طريق السلفي في منتخبه لكتاب "الإرشاد"

للخليلي.

ومن مصائب داود العقيلي أنه رواه عن شعبة والحديث حديث ابن شوذب، ولم يذكر (عمرو بن حريث رضي الله عنه) في إسناده.

فهذا الوجه منكر لا يصح عن شعبة عن أبي التياح.

الخلاصة

هذا حديث مداره على أبي التياح واختلف عنه:

فيرويه سعيد بن أبي عروبة، وعبد الله بن شوذب، والحسن بن دينار عن أبي التياح، عن المغيرة بن سبيع، عن عمرو بن حريث رضي الله عنه، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

تفرد به روح بن عبادة عن سعيد. ويقال: إن سعيد بن أبي عروبة إنما سمعه من عبد الله بن شوذب عن أبي التياح ودلسه عنه وأسقط اسمه من الإسناد.

وسعيد بن أبي عَرُوبة مشهور التدليس وقد عنعن، وأيضاً قد اختلط.

ورواه محمد بن كثير، وأبو إسحاق الفزاري عن عبد الله بن شوذب، عن أبي التياح.

ورواه أيضا الحسن بن دينار، وهو ضعيف الحديث عن أبي التياح فخلط في إسناده.

وأصحها إسناداً حديث ابن شوذب عن أبي التياح.

جميعهم (ابن أبي عروبة، وابن شوذب، والحسن بن دينار) عن أبي التياح، به.

وخالفهم داود العقيلي فتفرد بروايته عن شعبة، عن أبي التياح، عن المغيرة بن سبيع، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وداود كذبه أبو حاتم الرازي.

فهذا الوجه منكر لا يصح عن شعبة عن أبي التياح.

فالراجح من هذا الحديث رواية ابن شوذب.

الحكم على الحديث

حديث ابن شوذب عند أبي يعلى روي من طريقين:

من طريق محمد بن كثير، وهو ((صدوق كثير الغلط)). "تقريب التهذيب" (ص٥٠٤).

ومن طريق أبي إسحاق الفزاري، فيه يحيى بن عبد الملك بن حميد بن أبي غَنِيَّة الخزاعي

الكوفي ((صدوق له أفراد)). "تقريب التهذيب" (ص٥٩٣).

فالحديث من طريق ابن شوذب حسن الإسناد كما قال الترمذي.

ومن شواهد هذا الحديث: ما أخرجه مسلم (ح ٢٩٤٢) من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال في الدجال: «**ألا إنه في بحر الشأم، أو بحر اليمن، لا بل من قِبَلِ المشرق ما هو، من قِبَلِ المشرق ما هو، من قِبَلِ المشرق، ما هو**» وأومأ بيده إلى المشرق.

قال ابن حجر في "الفتح" (٩١/١٣): ((وأما من أين يخرج؟ فمن قبل المشرق جزماً)).

وخراسان بلاد واسعة جهة المشرق.

(٦٨)- قال الخليلي[١]: أبو طيبة عيسى بن مسلم لقي الأعمش، وسفيان، ومسعراً، روى عنه ابنه أحمد[٢]، وأحمد من الكبار، سمع مالك بن أنس، الثوري وغيرهما، وله أحاديث يتفرد بها.

حدثني عثمان بن إسماعيل بن خزيمة الاستراباذي بقزوين، حدثنا أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي، حدثنا عمار بن رجاء، حدثنا أحمد بن أبي طيبة، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله**» ثم قرأ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾[٣] الآية.

لم يروه عن مالك عن نافع غير أحمد، ورواه أصحاب مالك عنه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وهو المشهور.

التخريج والدراسة

علته: إبدال راوٍ بآخر، وسلوك الجادة.

هذا الحديث مداره على مالك بن أنس، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

تفرد برواية هذا الوجه عن مالك أحمد بن أبي طيبة: أخرج حديثه ابن حبان في كتاب "الثقات" (٣/٨)، والخليلي - ومن طريقه الرافعي في "أخبار قزوين" (٣٠٢/٣) — وأبو الحسين محمد بن عبد الله البغدادي المعروف بابن أخي ميمي الدقاق في "فوائده" (ص٣٤)، من طريق عمر بن حمزة[٤]، عن نافع، عن ابن عمر بنحوه.

---

(١) "الإرشاد" (٧٨٩/٢).

(٢) هو أحمد بن أبي طيبة واسم أبي طيبة عيسى بن سليمان الجرجاني. "تاريخ جرجان" (٥٩/١). قال ابن معين: ((ثقة)). "تهذيب الكمال" (٣٦١/١). وقال أبوحاتم الرازي: ((يكتب حديثه)). "الجرح والتعديل" (٦٤/٢). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣/٨). وقال ابن عدي: ((حدث بأحاديث كثيرة أكثرها غرائب)). "الكامل" (٢٥٦/٥). وقال الذهبي: ((صالح الحديث)). "الكاشف" (١٩٦/١). وقال ابن حجر: ((صدوق له أفراد)). "التقريب" (ص٨٠).

(٣) سورة لقمان:٣٤.

(٤) هو عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. قال يحيى بن معين: ((ضعيف)). وقال أحمد بن حنبل: ((أحاديثه أحاديث مناكير)). "الجرح والتعديل" (١٠٤/٦). وقال النسائي: ((ليس بالقوي)). "الضعفاء والمتروكين" (ص٢٢٣). وقال ابن حبان: ((كان ممن يخطئ)). "الثقات" (١٦٨/٧). وقال ابن عدي: ((لا أعلم يروي عنه

نقل ابن حجر في "فتح الباري" (٣٧٥/٨) عن الدارقطني قوله: ((ورواه أحمد بن أبي طيبة عن مالك عن نافع عن ابن عمر، فوهم فيه إسناداً ومتناً)).

وقال ابن عدي عن أحمد بن أبي طيبة: ((حدث بأحاديث كثيرة أكثرها غرائب)).

فهذا الوجه لا يثبت عن مالك.

قال ابن حبان: حدثنا مهران بن هارون بالري ثنا عمار بن رجاء حدثنا أحمد بن أبي طيبة عن مالك عن نافع عن بن عمر عن النبي ﷺ قال: «**خمس لا يعلمهن إلا الله**» ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ ﴾[1] .

الوجه الثاني: (**مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر) مرفوعاً**.

رواه عن مالك معن بن عيسى القزاز: أخرج حديثه البخاري (٤٦٩٧)، قال: حدثني إبراهيم بن المنذر، حدثنا معن قال: حدثني مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**مفاتح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله: لا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله**».

وقال أبو مسعود الدمشقي –كما في "فتح الباري" (٣٧٥/٨) -: ((تفرد به إبراهيم بن المنذر وهو غريب عن مالك)).

فهذا الحديث من أفراد البخاري عن مالك.

ونقل ابن حجر في الموضع السابق من"الفتح" أن الدارقطني أخرجه من رواية عبد الله بن جعفر البرمكي عن معن، ورواه أيضا من طريق القعنبي عن مالك لكنه اختصره، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن القاسم عن مالك.

قلت: ولم أقف على هذه الطرق.

غير مروان وأبو أسامة، وهو ممن يكتب حديثه)). "الكامل" (١٩/٥).

(١) سورة لقمان:٣٤.

وتابع مالكاً على هذه الرواية:

سفيان بن عيينة: أخرج حديثه أحمد في "المسند" (ح٤٧٦٦و٥٢٢٦و٥١٣٣)، وعبد بن حميد في "مسنده" (ح٧٩١)، والبخاري (ح١٠٣٩).

وسليمان بن بلال: أخرج حديثه البخاري (ح٧٣٧٩).

وإسماعيل بن جعفر: أخرج حديثه النسائي في "الكبرى" (ح١١١٩٤).

جميعهم (مالك، وسفيان، وسليمان بن بلال، وإسماعيل بن جعفر) عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، به.

الخلاصة

هذا الحديث مداره على مالك، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

تفرد برواية هذا الوجه عن مالك أحمد بن أبي طيبة، وقد وهم في إسناد هذا الحديث ومتنه، كما ذكر ذلك الدارقطني، وأحمد ليس من المقدمين من أصحاب مالك، وقد خالف الرواية المشهورة عن أصحاب مالك.

وروى هذا الوجه عن نافع عمر بن حمزة العدوي، وهو ضعيف فلا يُفرح بروايته.

فهذا الوجه لا يثبت عن مالك، ولا عن نافع.

الوجه الثاني: (مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر) مرفوعاً.

وهي الرواية المشهورة للحديث المخرجة في البخاري وغيره، ورواها من أصحاب مالك المقدمين فيه: معن القزاز، وابن القاسم.

وتابع مالكاً على هذه الرواية: سفيان بن عيينة، وسليمان بن بلال، وإسماعيل بن جعفر.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح.

(٦٩)- قال الخليلي[1]: خُشْنَامُ بن الصِّدِّيقِ النَّيْسَابُورِيُّ واسمه محمد، ويلقب بِخُشْنَام، ثقة. سمع حماد بن يحيى، وعبيد الله بن موسى، وخالد بن عبد الرحمن المخزومي، وغيرهم من شيوخ الحجاز، والعراق. روى عنه مكي بن عَبْدَانَ، وأبو حامد الشرقي، وأقرانهما، مات قبل الستين ومائتين.

حدثني أحمد بن محمد بن عمر الزاهد بنيسابور، حدثنا أبو حامد الشرقي، حدثنا محمد بن الصديق خُشْنَام، حدثنا خالد بن عبد الرحمن المخزومي[2]، حدثنا مِسْعَر بن كِدَام، عن مُحَارب بن دِثَار، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «**من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله دخل النار**».

غريب من حديث مسعر عن محارب، لم يروه عنه غير خالد. والمعروف من حديث أبي الزبير[3] عن جابر.

التخريج والدراسة

علته: التفرد والمخالفة (إبدال إسناد بآخر).

الحديث مشهور برواية أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وشذَّ خالد بن عبد الرحمن المخزومي وتفرد بروايته عن مِسْعَر بن كِدَام، عن مُحَارب بن دِثَار، عن جابر رضي الله عنه.

حديث أبي الزبير رواه عنه:

هشام الدستوائي: أخرج روايته أحمد في "مسنده" (ح١٤٤٨٨و١٥٠١٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (ح١٠٦٢)، ومسلم (ح١٥٢)، وابن خزيمة في "التوحيد" (ح٥٦٧)،

---

(١) "الإرشاد" (٨٢٣/٣).

(٢) هو خالد بن عبد الرحمن بن خالد بن سلمة المخزومي. قال البخاري: ((مكي ذاهب)). "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٨/٢). وقال أبو حاتم: ((ذاهب الحديث، تركوا حديثه)). "الجرح والتعديل" (٣٤٢/٣). وقال ابن عدي: ((ليس بذاك)). "الكامل" (٣٦/٣). وقال الذهبي: ((واه)). "المقتنى في سرد الكنى" (٢٩٢/١). وقال الخزرجي: ((متروك، وهم ابن عدي فخلطه بالخراساني)). "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال" (ص١٠١).

(٣) هو محمد بن مسلم بن تَدْرُس القرشي، مولاهم، أبو الزُّبير المكي، لخص ابن حجر حاله فقال: ((صدوق إلا أنه يدلس))، وذكره في الطبقة الثالثة من المدلسين – وهم من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلاّ بما صرحوا فيه بالسماع وقبلهم آخرون مطلقاً كالطبقة الثانية – وتبنيت ما خلصت إليه بعض الدراسات المعاصرة أنه لا يثبت عنه التدليس، وإن سلمنا أنه مدلس، فيعد من الطبقة الثانية. تقدم (ص٤٥٣).

وأبو عوانة في "مسنده" (ح٣٤)، وابن منده في "الإيمان" (ح٧٥)، وقال: ((هذا حديث صحيح مشهور عن أبي الزبير، ولم يخرجه البخاري لأبي الزبير)).

وقرة بن خالد: أخرج روايته مسلم (ح١٥٢) – وفيها تصرّيح أبو الزبير بالتحديث أي بالسماع من جابر – وأبو عوانة في "مسنده" (ح٣٣)، وابن منده في "الإيمان" (ح٧٤)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (ح٣٥٩).

وعمر بن زيد: أخرج حديثه عبد الرزاق في "المصنف" (ح١٩٧٠٩) وتحرف فيه (عمر بن زيد) إلى (عمر بن ذرّ).

وسفيان بن عيينة: أخرج روايته الحميدي في "مسنده" (ح١٢٧٦)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٣٢).

وعبد الرحمن بن إسحاق: أخرج روايته ابن خزيمة في "التوحيد" (ح٥٦٧).

ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أخرج روايته أحمد في "مسنده" (ح١٥٢١٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (ح١٠٦٠).

وحجاج بن أرطاة: أخرج روايته المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (ح٦٤٦).

جميعهم (هشام، وقرة، وعمر، وسفيان، وعبد الرحمن، وابن أبي ليلى، وحجاج) عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ، به.

وتابع أبو الزبير في روايته عن جابر: أبو سفيان طلحة بن نافع القرشي[١]، وبكر بن عبد الله المزني[٢].

فأما أبو سفيان: فروي حديثه من طرق عن الأعمش، وفضيل بن عياض، وعبيدة بن حميد: أخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح١٥٢٧٠)، ومسلم (ح١٥١)، وابن خزيمة في "التوحيد" (ح٥٦٦و٥٧٠و٥٧١)، وأبو عوانة في "مسنده" (ح٣١و٣٢)، وابن منده في "الإيمان" (ح٧٦و٧٧)، وقال: ((هذا حديث صحيح مشهور عن الأعمش، رواه أبو معاوية وعيسى بن يونس وحفص وابن مسهر وابن نمير ومهاجر والثوري وشيبان)).

---

(١) قال ابن حجر: صدوق. "تقريب التهذيب" (ص ٢٨٣). روى له الجماعة، البخاري مقرونا بغيره. "تهذيب الكمال" (١٣/٤٤٠).

(٢) قال ابن حجر: ثقة ثبت جليل. "تقريب التهذيب" (ص١٣٥)

وأما بكر المزني: فأخرج حديثه أحمد في "مسنده" (ح١٤٧١١) من طريق عبد الله بن المبارك.

ثلاثتهم (أبو الزبير، وأبو سفيان طلحة بن نافع القرشي، وبكر بن عبد الله المزني) عن جابر.

وخالفهم خالد بن عبد الرحمن المخزومي فتفرد بروايته عن مِسْعَر بن كِدَام، عن مُحَارب بن دِثَار، عن جابر ﵁:

أخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" (٣/٣٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/٢٦٣) عن أبي النضر شافع بن أبي عوانة.

كلاهما (ابن عدي، وابن أبي عوانة) عن أبي حامد الشرقي بمثل إسناد الخليلي.

وقال ابن عدي: ((وهذا عن مسعر لا أعلم يرويه عنه غير خالد)).

وقال أبو نعيم: ((تفرد به عن مسعر خالد بن عبد الرحمن)).

وخالد متروك الحديث، فهذا الوجه شاذ ومنكر.

الخلاصة

هذا الحديث مشهور برواية أبي الزبير عن جابر بن عبد الله ﵁، وأبو الزبير هناك من وصفه بالتدليس إلا أنه قد صرح بالتحديث عند مسلم، فانتفت بذلك عنه علة التدليس.

وتابعه على رواية هذا الحديث عن جابر: أبو سفيان الثقفي وهو صدوق، روى له الجماعة، البخاري مقرونا بغيره، وبكر المزني وهو ثقة ثبت.

وخالفهم خالد بن عبد الرحمن المخزومي، وهو متروك الحديث، فتفرد بروايته عن مِسْعَر بن كِدَام، عن مُحَارب بن دِثَار، عن جابر ﵁.

والراجح هو ما رواه الأكثر والأحفظ.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح، فهو مخرج في صحيح مسلم.

(٧٠)- قال الخليلي[١]: حدثنا محمد بن عبد الله الحاكم، حدثنا الحسن بن محمد بن عمران الصغاني بمرو، حدثنا أبو رجا محمد بن حمدويه، حدثنا حامد بن آدم، حدثنا أبو غانم يونس بن نافع[٢]، عن أبي الزبير[٣]، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**العَائِدُ في هِبتهِ كالكلبِ يعودُ في قَيْئِهِ**».

لم نكتبه من حديث أبي الزبير إلا بهذا الإسناد، وليس هذا بالحجاز من حديث أبي الزبير، سألت عنه الحاكم فقال: عندي أنه خطأ[٤]، وإنما يعرف هذا من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري من حديث أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، ورواه عن أيوب، الثوري وغيره.

وبعض أصحاب الثوري رواه عنه، عن أيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. والصحيح المحفوظ عن عكرمة.

التخريج والدراسة

علته: إبدال راوٍ بآخر.

هذا الحديث يرويه الثوري، واخُتلف عنه على وجهين:

١. الثوري، عن أيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

٢. الثوري، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

---

(١) "الإرشاد" (٩١٣/٣).

(٢) هو يونس بن نافع الخراساني أبو غانم المروزي القاضي، ذكره ابن حبان في "الثقات" (٦٥٠/٧) وقال: ((يخطئ)) وقال في "مشاهير علماء الأمصار" (١٩٧/١): ((كان يهم في الأحايين)). وقال السليماني: ((منكر الحديث)). "ميزان الاعتدال" (٤٨٤/٤). وقال ابن حجر: ((صدوق يخطئ)). "تقريب التهذيب" (ص٦١٤).

(٣) هو محمد بن مسلم بن تَدْرُس القرشي، مولاهم، أبو الزُّبير المكي، لخص ابن حجر حاله فقال: ((صدوق إلا أنه يدلس))، وذكره في الطبقة الثالثة من المدلسين – وهم من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلاّ بما صرحوا فيه بالسماع وقبلهم آخرون مطلقاً كالطبقة الثانية — وتبنيت ما خلصت إليه بعض الدراسات المعاصرة أنه لا يثبت عنه التدليس، وإن سلمنا أنه مدلس، فيعد من الطبقة الثانية. تقدم (ص٤٥٣).

(٤) فواضح أن هذا الحديث مما شذ به يونس بن نافع، فهو منكر الحديث، يخطئ ويهم، وهذا من أوهامه.

أما الوجه الأول: (**الثوري، عن أيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ**).

فرواه عنه قبيصة بن عقبة، ومعاوية بن هشام.

فأما طريق قبيصة: فأشار إليه ابن أبي حاتم في "العلل" (س٢٨١٥).

وأما حديث معاوية بن هشام: فأخرجه الخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (ح٥٢٤)، قال: حدثنا شعيب بن أيوب الصريفيني، حدثنا معاوية بن هشام، حدثنا سفيان، عن أيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**العَائِدُ في هِبتهِ كالكلبِ يقيء، ثم يعودُ في قَيْئِهِ، وليس لنا مثل السوء**».

سأل ابن أبي حاتم الرازي في "العلل" (س٢١٨١) أبا زرعة عن حديث رواه الثوري، عن أيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: العَائِدُ في هِبتهِ...؟ قال: ((إنما هو: عن عكرمة)).

وأما حديث قبيصة: فقد قال عنه أبو زرعة في العلل" (س٢١٨٥): ((هذا خطأ؛ أخطأ فيه قبيصة؛ إنما هو: أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ)).

أما الوجه الثاني: (**الثوري، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ**).

فرواه عنه عبد الرزاق، وأبو نعيم الفضل بن دُكين، وإسحاق بن يوسف الأزرق، مع اختلاف بين عبد الرزاق والآخرين:

<u>عبد الرزاق</u>: رواه في "المصنف" (ح١٦٥٣٧) عن شيخه الثوري، عن أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وأما أبو نعيم والأزرق: فروياه عن الثوري، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ به.

<u>أبو نعيم</u>: أخرج حديثه البخاري في "صحيحه" (ح٦٥٧٤)، وفي "الأدب المفرد" (ح٤١٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (ح١١٨٥٣)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (ح٢٨٨)، والبيهقي في "سننه" (ح١١٧٩٩).

<u>وإسحاق بن يوسف الأزرق</u>: أخرج حديثه الخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (ح٥٢٣).

ويكفي دليلاً على رجحان هذا الوجه، رواية البخاري له في "صحيحه" عن أبي نعيم، مع

ما تقدم من تضعيف أبي حاتم وأبي زرعة للوجه الآخر.

الخلاصة

الراجح هو الوجه الثاني، أخرجه البخاري في "صحيحه".

ولقد كان الخليلي محقاً في حكمه على الحديث بترجيح رواية عكرمة - التي أخرجها البخاري - على رواية ابن جبير.

الحكم على الحديث

الحديث صحيح من وجهه الراجح فهو مخرج في صحيح البخاري.

(٧١)- قال الخليلي[(١)]: أبو عثمان جابر بن عثمان السمرقندي: يروي عن أبي مقاتل وغيره، صاحب غرائب.

حدثني أحمد بن أبي مسلم الحافظ، حدثنا عبد الله بن علي الباهلي بسمرقند، حدثنا أبو العباس محمد بن عثمان السمرقندي، حدثنا يحيى بن بدر - وهو سمرقندي - حدثنا أبو عثمان جابر بن عثمان السمرقندي، حدثنا أبو مقاتل[(٢)]، حدثنا شعبة، عن ثابت، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**من رأى معَاهدا فقال: الحمد لله الذي فضلني عليك بالإسلام، وبالقرآن، وبمحمد ﷺ، لم يجمع الله بينه وبينه في النار**».

هذا حديث لا يعرف بالبصرة من حديث شعبة، ولا من حديث ثابت، وليس إلا من حديث سمرقند، والحَمْلُ فيه على الرواة الضعفاء منهم.

وإنما يعرف من حديث عمرو بن دينار[(٣)] - قَهْرَمَان[(٤)] آل الزبير - عن أبيه[(٥)] أن النبي ﷺ قال: «**من رأى مبتلى...** » الحديث.

---

(١) "الإرشاد" (٣/٩٨١).

(٢) هو حفص بن سلم السمرقندي، سئل ابن المبارك عنه فقال: ((خذوا عن أبي مقاتل عبادته وحسبكم)). وكان عبد الرحمن بن مهدي يكذبه، وكان يقول: ((والله لا تحل الرواية عنه)). "تهذيب التهذيب" (٢/٣٤٢). وكان وكيع يكذبه. وقال السليماني: ((هو في عداد من يضع الحديث)). وكان قتيبة بن سعيد يحمل عليه شديداً ويضعفه بمرة وقال: ((كان لا يدرى ما يحدث به)). "لسان الميزان" (٢/٣٢٢). وقال ابن عدي: ((وليس هو ممن يعتمد على رواياته)). "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢/٣٩٢). وقال ابن حبان: ((كان صاحب تقشف وعبادة ولكنه يأتي بالأشياء المنكرة التي يعلم من كتب الحديث أنه ليس لها أصل يرجع إليه)). "المجروحين" (١/٢٥٦).

(٣) هو عمرو بن دينار بن شعيب أبو يحيى الكندي البصري. قال يحيى بن معين: ((لا شيء)). "الجرح والتعديل" (٦/٢٣٢). وقال الجوزجاني: ((عند أهل العلم ضعيف الحديث)). "أحوال الرجال" (ص١٠٩). وقال البخاري: ((فيه نظر)). وقال مرة: ((لا يتابع في أحاديثه)). "التاريخ الأوسط" (١/٣٣٨)، "التاريخ الكبير" (٦/٣٢٩). وقال العجلي: ((يكتب حديثه وليس بالقوي)). "معرفة الثقات" (٢/١٧٥). وقال أبو حاتم: ((ضعيف الحديث، روى عن سالم بن عبد الله عن أبيه غير حديث منكر، وعامة حديثه منكر)). وقال أبو زرعة: ((واهي الحديث)). الموضع السابق من "الجرح والتعديل".

(٤) هو كالخازِن والوكيل الحافظ لما تحت يده والقائم بأُمور الرجل بلغة الفرس. "لسان العرب" (١٢ /٤٩٦).

(٥) في المخطوط وضع فوقها علامة التضبيب (صـ)، وهي تعني أن الكلام ناقص كلمة أو أكثر. انظر "مقدمة ابن الصلاح" (ص٣١٥-٣١٦). والصواب أن هناك سقط في السند؛ وصوابه (سالم بن عبد الله، عن أبيه).

التخريج والدراسة

علته: إبدال متن بآخر، وسرقة الإسناد.

حديث « من رأى معَاهدا... » لم أجد من أخرجه غير الخليلي، إلا أن الديلمي في "الفردوس بمأثور الخطاب" (ح٥٦٩٩) ذكر الحديث عن أنس بن مالك ﷺ.

قال الخليلي: ((هذا حديث لا يعرف بالبصرة من حديث شعبة، ولا من حديث ثابت، وليس إلا من حديث سمرقند، والحَمْلُ فيه على الرواة الضعفاء منهم. وإنما يعرف من حديث عمرو بن دينار – قَهْرَمَان آل الزبير – عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «**من رأى مبتلى**... » الحديث)).

قال الألباني في "السلسة الضعيفة" (٢٩٤/١٣): ((إن الحمل فيه على أبي مقاتل شيخ جابر بن عثمان؛ فإنه متهم بالوضع، فقد كذبه ابن مهدي وغيره، وقال أبو نعيم والحاكم وأبو سعيد النقاش: "حدث عن مسعر وأيوب وعبيد الله بن عمر بأحاديث موضوعة". وقال الذهبي في "الكنى/ الميزان ": "أحد التلفى". وكذا في "اللسان ". ووقع في "كنى التقريب": "أبو مقاتل السمرقندي؛ مقبول، من الثامنة. ت "!

ولا أدري كيف وقع له هذا؟! فقد ترجمه في "اللسان" – تبعاً لأصله "الميزان " – ترجمة سيئة جداً، وذكر له بعض الموضوعات التي اتهم بها، وذلك تحت اسمه "حفص بن سلم"، وتقدم مني أحدها برقم (١٢٤٥).

ومن ذلك تعلم أن الحافظ الخليلي لم يعرف حاله في الرواية حين ترجمه بقوله في "الإرشاد" (٩٧٥/٣): "مشهور بالصدق والعلم، غير مخرج في "الصحيح"، سمع هشام بن عروة...، وكان ممن يفتي في أيامه، وله في العلم والفقه محل، يُعنى بجمع حديثه")).

وأما حديث الدراسة فيرويه عمرو بن دينار واختلف عنه على خمسة أوجه:

الوجه الأول: (عمرو بن دينار، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن جده ﷺا) مرفوعاً.

الوجه الثاني: (عمرو بن دينار، عن سالم، عن أبيه) مرفوعاً.

الوجه الثالث: (عمرو بن دينار، عن سالم) مرسلاً.

الوجه الرابع: (عمرو بن دينار، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

الوجه الخامس: (عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) مرفوعاً.

فأما الوجه الأول: (عمرو بن دينار، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن جده رضي الله عنهما) مرفوعاً.

فأخرجه الطيالسي في "مسنده" (ح١٣)، والبزار في "مسنده" (ح١٢٤)، والحارث بن أبي أسامة كما في "بغية الباحث" (ح١٠٥٦)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢٧٠/٣)، والخرائطي في "فضيلة الشكر" (ح٢)، والطبراني في "الدعاء" (ح٧٩٧)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (ح١٨١و٣٠٧)، وابن عدي في "الكامل" (٢٣٦/٦و٢٣٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٦٥/٦)، والبيهقي في "الشعب" (ح٤١٣١)، والبغوي في "شرح السنة" (ح١٣٣٧) من طرق عن حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار به.

وذكر البزار أن هذا الحديث لم يتابع عليه عمرو بن دينار.

وقال العقيلي: ((وفيه رواية من غير هذا الوجه فيها لين أيضاً، وهى أصلح من هذه الرواية)).

قلت: لعله يقصد رواية مروان بن محمد الطاطري، عن الوليد بن عتبة، عن محمد بن سوقة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، والتي ستأتي فيما بعد.

ونبه ابن عدي إلى تفرد عمرو بن دينار برواية الحديث عن سالم.

وأخرجه من طريق حماد بن سلمة الحارث بن أبي أسامة كما في "بغية الباحث" (ح١٠٥٦)، وعبد بن حميد كما في "المنتخب من مسنده" (ح٣٨).

وقرن الحارث حماد بن زيد بحماد بن سلمة، وسعيد بن زيد، وعباد بن داود، وأشعث السمان.

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٢٩/٦)، و"الأوسط" (٣٣٨/١) من طريق سعيد بن زيد، وقال في "الأوسط" عن عمرو بن دينار: لا يتابع في أحاديثه.

وأخرجه من طرق عن عبد الوارث بن سعيد الترمذي (ح٣٤٣١)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (ح٣٠٧)، وابن عدي في "الكامل" (٢٣٧/٦)، والسلفي في "الطيوريات" (ح٣٩٨).

وقال الترمذي: ((هذا حديث غريب. وفي الباب عن أبي هريرة وعمرو بن دينار قهرمان

آل الزبير، شيخ بصري، وليس هو بالقوي في الحديث، وقد انفرد بأحاديث عن سالم بن عبد الله بن عمر)).

وأخرجه تمام في "الفوائد" (ح١٤١٠) من طريق زياد بن الربيع اليحمدي، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص٣٣٠) من طريق ابن جريج.

جميعهم (الحمادان، وسعيد، وعباد، وأشعث، وعبد الوارث، وزياد، وابن جريج) عن عمرو بن دينار، به.

قال الحافظ الضياء في "مسند الفاروق" لابن كثير (٦٤٣/٢): ((وإنما روى هذا الحديث – أي حديث دخول السوق – شيخ لم يكن عندهم بثبت يقال له عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير. حدثناه زياد بن الربيع عنه به، فكان أصحابنا ينكرون هذا الحديث أشد الإنكار لجودة إسناده. قال: وقد روى هذا الشيخ حديثاً آخر عن سالم عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «**من رأى مبتلى..** ». فذكر كلاما لا أحفظه، وهذا مما أنكروه. ولو كان مهاجر يصحّ حديثه في السوق لم ينكر على عمرو بن دينار هذا الحديث)).

وأما الوجه الثاني: (عمرو بن دينار، عن سالم، عن أبيه) مرفوعاً.

فأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (ح٣٠٣٥٥)، وابن الأعرابي في "معجمه" (ح٢٣٠٣)، والحنائي في "فوائده" (ح٩٨) من طريق ابن علية، وابن ماجه (ح٣٨٩٢) من طريق خارجة بن مصعب.

كلاهما (ابن علية، وخارجة) عن عمرو بن دينار به.

وتابعه على هذا الوجه أيوب السختياني: أخرج روايته ابن منده في "مجالس من أماليه" (ح٥٢)، من طريق معمر، وقال: ((غريب من حديث أيوب، لا يُعرف عنه إلا من هذا الوجه)).

وأما الوجه الثالث: (عمرو بن دينار، عن سالم) مرسلاً.

فأخرجه هشام بن عمار في "جزء من روايته عن شيخه سعدان" (ح٨٣) من طريق حماد بن زيد، والحنائي في "فوائده" (ح٩٩) من طريق حماد بن سلمة، وقال: ((غريب، لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير مولاهم، واختلف عليه فيه، فرواه عنه

ابن علية كما أخرجناه، ورواه عنه حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار. قال: سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله، فلم يسنده بل أرسله.

وقد رواه أحمد بن منصور الرمادي، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن سالم بن عبد الله قال: كان يقال: «**من رأى مبتلى**» الحديث.

وهذا أقرب إلى الصواب إن شاء الله تعالى، وإنما تفرد عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن سالم بذكر النبي ﷺ على الاختلاف الذي ذكرناه عليه فيه، وعمرو بن دينار هذا فيه نظر، وهو غير عمرو بن دينار المكي مولى ابن باذان صاحب جابر، ذاك ثقة جليل حافظ)).

وتابعه على الإرسال أيوب السختياني: أخرج روايته عبد الرزاق في "المصنف" (ح١٩٦٥٥) عن معمر، ومن طريقه البيهقي في "الشعب" (ح٤١٣٠).

وأما الوجه الرابع: (عمرو بن دينار، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

فأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦٦/٢) من طريق الحكم بن سنان، عن عمرو بن دينار، به مرفوعاً.

وقال ابن عدي: ((وهذا الحديث إنما يرويه عمرو بن دينار – وهو أبو يحيى قهرمان آل الزبير – عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن جده. ومن قال: عن عمرو بن دينار عن نافع عن ابن عمر فقد أخطأ به)).

وقال الدارقطني في "العلل" (٥٣/٢و٣٩٩/١٢): ((رواه الحكم بن سنان القربي أبو عون، عن عمرو بن دينار، عن نافع، عن ابن عمر، ووهم فيه)).

وللحديث طريقان آخران عن نافع:

الأول: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (ح٥٣٢٤) قال: حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خيثمة قال: أخبرنا زكريا بن يحيى الضرير قال: أخبرنا شبابة بن سوار، قال المغيرة بن مسلم: عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. ثم قال: لم يروه عن أيوب إلا مغيرة بن مسلم، ولا عن المغيرة إلا شبابة، تفرد به زكريا بن يحيى.

قال الدارقطني في "العلل" (٣٤٤/١٢): ((رواه مغيرة بن مسلم، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ووهم فيه)).

الثاني: أخرجه الطبراني في "الدعاء" (ح٧٩٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٣/٥)، وفي "أخبار

أصبهان" (٣٢٣/١) من طريق مروان بن محمد الطاطري، عن الوليد بن عتبة عن محمد بن سوقة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

قال أبو نعيم في "الحلية": ((غريب من حديث محمد، تفرد به مروان عن الوليد)).

وقال الألباني في "السلسلة الصحيحة" (١٥٢/٢): ((ورجاله كلهم ثقات رجال البخاري غير الوليد بن عتبة فقال البخاري في "تاريخه": "معروف الحديث". وأما أبو حاتم فقال: "مجهول".

قلت: قد عرفه البخاري، ومن عرف حجة على من لم يعرف. لاسيما إذا كان العارف مثل البخاري أمير المؤمنين في الحديث. فالحديث إن لم يكن حسناً لذاته من هذه الطريق، فلا أقل من أن يكون حسناً لغيره بالطريق التي قبله — أي حديث أبي هريرة يأتي عند ذكر الشواهد)).

وأما الوجه الخامس: (عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله ﷺ) مرفوعاً.

فأخرجه هَنَّاد بن السَرِيّ في "الزهد" (ح٤٤٨) عن قبيصة، عن حماد بن سلمة، عنه، به.

قلت: هذا الحديث مداره على عمرو بن دينار وكيل آل الزبير، وهو شيخ ليس بالقوي، ومما يدل على ضعفه اضطرابه في إسناد هذا الحديث، على الأوجه المذكورة.

وله شاهد من حديث أبي هريرة: أخرجه الترمذي (ح٣٤٣٢)، والبزار في "مسنده" (ح٦٢١٧)، والطبراني في "الأوسط" (ح٤٧٢٤)، و"الصغير" (ح٦٧٥)، و"الدعاء" (ح٧٩٩) من طريق مطرف بن عبد الله المدني، عن عبد الله بن عمر العمري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عنه به.

قال الترمذي: ((حدثنا أبو جعفر السمناني، وغير واحد، قالوا: حدثنا مطرف بن عبد الله المديني قال: حدثنا عبد الله بن عمر العمري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من رأى مبتلى، فقال: الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به، وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً، لم يصبه ذلك البلاء». هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه)).

وعزاه الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٩٩/١٠) إلى البزار، والطبراني في "الصغير" و"الأوسط"، وقال: ((إسناده حسن)).

قلت: بل ضعيف، فيه عبد الله بن عمر العمري[١].

وبالجملة فالحديث من طريق نافع، وشاهده عند أبي هريرة ﷺ حسن لغيره في أقل أحواله، والله أعلم.

الخلاصة

هذا الحديث مداره على عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، وهو شيخ ضعيف.

ومما يدل على ضعفه اضطرابه في رواية الحديث فقد رواه على خمسة أوجه:

الوجه الأول: (عمرو بن دينار، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن جده ﷺ) مرفوعاً.

وهذا الوجه استغربه الترمذي، ووصف عمرو بن دينار بالضعف، وذكر الضياء أن هذا الحديث مما يستنكر على عمرو بن دينار.

الوجه الثاني: (عمرو بن دينار، عن سالم، عن أبيه) مرفوعاً.

قال أبو حاتم في ترجمة عمرو بن دينار: ((ضعيف الحديث، روى عن سالم بن عبد الله عن أبيه غير حديث منكر، وعامة حديثه منكر)).

الوجه الثالث: (عمرو بن دينار، عن سالم) مرسلاً.

وهذا الوجه استغربه الحنائي في فوائده.

الوجه الرابع: (عمرو بن دينار، عن نافع، عن ابن عمر) مرفوعاً.

حكم ابن عدي بخطأ هذا الوجه، ووهَّم الدارقطني الحكم بن سنان راوي هذا الوجه عن عمرو بن دينار.

الوجه الخامس: (عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله ﷺ) مرفوعاً.

هذا الحديث قد اضطرب فيه عمرو بن دينار اضطراباً شديداً، وللحديث طريقان آخران عن نافع:

١ - وهَّم فيه الدارقطني راويه المغيرة بن مسلم.

٢ - طريق رجاله كلهم ثقات عدا الوليد بن عتبة قال عنه البخاري: (معروف)، وقال عنه أبو حاتم: (مجهول)، فأقل أحوال هذا الطريق أن يكون حسناً.

---

(١) ينظر: "تهذيب الكمال" ٣٢٧/١٥، "تقريب التهذيب" ص٥٢٨.

وورد لهذا الحديث شاهد من حديث أبي هريرة ﵁، ولكن في إسناده ضعف.

الحكم على الحديث

حديث عمرو بن دينار ضعيف جداً؛ لاضطرابه فيه، ولكن الحديث يحسن من أوجه أخرى – غير طريق قهرمان آل الزبير – من طريق نافع، وشاهده عند أبي هريرة ﵁ فأقل أحواله أن يكون حسن لغيره، والله أعلم.

الخاتمة، والتوصيات.

الخاتمة والتوصيات

الحمد لله على إحسانه، والشكر له على ما أولى من إتمام هذا البحث الذي درست فيه الإمام الخليلي وكتابه "الإرشاد"، والأحاديث المعلة بالاختلاف في كتابه، أسأل الله أن يقبل هذا العمل بقبول حسن، وبعد هذه الرحلة العلمية في ثنايا الكتاب، والدراسة النظرية والتطبيقية لتعليلات أئمة العلل، أورد بعض النتائج:

- إن علم العلل أهم العلوم الحديثية؛ إذ به يُعرف صحيح الحديث من سقيمه.
- إن التراث الضخم الذي خلفه لنا علماء العلل بحاجة إلى أن يلتفت له طلبة العلم بالدراسة والخدمة العلمية.
- أن ميدان علم العلل لا يقتصر على أحاديث الثقات فقط، إذ نجد كتب العلل بها أحاديث الثقات والضعفاء والوضاعين.
- دقة المنهج النقدي لعلماء العلل، في تمييز أحاديث الرواة، وبيان ما أصاب فيه الراوي وما أخطأ، وهل تفرد، أو شاركه غيره في خطئه؟
- أن هذا المنهج النقدي قد ضَعُف عند بعض المتأخرين بخلاف ما كان عليه الحال عند المتقدمين الذين ينظرون نظرة شمولية للراوي والمروي، ويُعمِلون القرائن، فنجد المتأخرين غلب عندهم التصحيح على ظاهر الإسناد.
- أن الحافظ الخليلي قد تبوأ مكانة عالية في علم الحديث؛ يدل على هذا: ثناء العلماء عليه، ومؤلفاته العلمية التي نوه بذكرها العلماء.
- أن أعظم تراث خلفه الخليلي هو كتاب "الإرشاد".
- حفل كتاب "الإرشاد" بأقوال الخليلي ونقولاته عن العلماء، سواء ما كان منها مختصاً بعلل الحديث، أو الجرح والتعديل وغيرهما.
- لم يسلم الخليلي مع إمامته وحفظه من بعض الأوهام في كتابه، وقد تعقبه عليها العلماء.

- لم يشذ الخليلي عن إجماع علماء الحديث في أن أفراد الحفاظ صحيحة محتج بها اتفاقاً.
- القسم المردود من أفراد الثقات عند الخليلي: هو الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يحتمل معه تفرده، وما سوى هذا القسم من أفراد الثقات، ممن يحتمل تفردهم، فهو مقبول محتج به.
- أراد الخليلي في تعريفه للشاذ ما تفرد به الصدوق، وأما ما تفرد به الضعيف فسماه منكراً، وهو مردود.
- الخليلي يسير على منهج المحدثين في إعمال القرائن، والنظر في حال الراوي، وليس كما قيل أنه يسير على منهج الفقهاء، فلم يقبل الوصل أو الرفع مطلقاً، إنما كان يرجح بناء على معطيات.
- أن كتاب الإرشاد قد حوى بين طياته عدداً من الأحاديث والآثار والطرق التي لا توجد في غيره، مما يدل على سعة علم مؤلفه[1].
- أن التوسع في جمع الطرق وتتبع أقوال العلماء له أكبر الأثر في توجيه علة الحديث والحكم عليه[2].
- كثيراً ما يسوق الخليلي الخلاف في الأحاديث دون أن يبدي رأيه في أوجه الخلاف، أو يرجح وجهاً على آخر.

---

(١) (ح١٢/ص١٨٦) من طريق يحيى الوحاظي لم يتقدم الخليلي أحد في رواية الحديث من هذا الوجه، وكذلك (ح١٢/ص٢١٦) من طريق الثوري، وإن كان شاركه غيره في رواية الحدي، وتفرد الخليلي بتخريج ورواية الوجه الثالث في (ح١٤/ص٢٢٧)، و (ح١٥/ص٢٣٥) من طريق أبي حاتم الرازي، و (ح٣٩/ص٤١٩) من طريق حكّام بن سَلْم، وتفرد بإخراج حديث الدراسة عن ابن أخي ابن وهب (ح٤٠/ص٤٢٤).

(٢) (ح١/ص١١٠) صحح الخليلي الحديث من طريق ابن عجلان، ولا يسلم للخليلي تصحيحه لهذا الوجه مع الانقطاع في الإسناد، واضطراب الراوي في الإسناد، وفي (ح١٠) رجح الخليلي الوجه المرسل عن مالك، وبعد الدراسة وجمع الطرق والأقوال اتضح أن الحديث لا يثبت عن مالك بوجه، وفي (ح١٥) أورد الخليلي قولاً لأحد العلماء – وكأن الخليلي يتبنى هذا القول – يتعجب فيه من إخراج مسلم أحد الأحاديث وهو معلول، وبجمع الطرق ثبت صحة الحديث ولا وجود للعلة فيه.

- قد يتكلم الخليلي على بعض علل الطرق الفرعية للحديث تاركاً الكلام على العلة الرئيسة في الحديث.
- أن أكثر علل الحديث إنما تكون من جهة الإسناد؛ كالاختلاف في الوصل والإرسال، والوقف والرفع، وأكثرها وقوعاً الاختلاف بإبدال راوٍ بآخر.
- أن الجمع بين الروايات المتساوية في القوة أصعب من الترجيح بينها[٣].

التوصيات:

- بلغ عدد النصوص الواردة في الكتاب (٢٤٩) نصًّا مسندًا، وهي تتنوع بين أحاديث مرفوعة، وآثار موقوفة على الصحابة والتابعين ولم أدرس منها سوى (٧١) حديثاً، فبقية النصوص جديرة بأن تدرس دراسة علمية.
- أوصي بدراسة الأحاديث الأفراد عند الخليلي كرسالة علمية، وهي عدد لا بأس به، إذ من شرطي في البحث ألا أدرس الأفراد.
- إن وسائل كشف العلة تحتاج إلى مزيد بحث وعناية.
- إن علم العلل يحتاج إلى ممارسة ودُربة، ولذا أوصي بتدريس مادة تطبيقية للعلل في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وتكثيف الجانب النظري لعلم العلل في مرحلة البكالوريس.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(٣) ينظر الأحاديث (٢٢و٢٦و٢٧).

الفهارس

1. فهرس الآيات القرآنية.
2. فهرس الأحاديث والآثار على أحرف المعجم.
3. فهرس الأعلام المترجم لهم، أو من حُكم عليه بجرح أو تعديل.
4. فهرس الغريب.
5. فهرس الأماكن.
6. فهرس المصادر والمراجع.
7. فهرس المواضيع.

١. فهرس الآيات القرآنية

٢. فهرس الأحاديث والآثار

(حرف الألف)

(حرف الباء)

(حرف التاء والثاء)

(حرف الجيم)

(حرف الحاء)

(حرف الخاء)

(حرف الدال والذال)

(حرف الراء)

(حرف السين)

(حرف الشين)

(حرف الصاد والطاء)

(حرف العين)

(حرف الفاء والقاف)

(حرف الكاف)

(حرف اللام)

(حرف الميم)

(حرف النون)

(حرف الواو)

(حرف الياء)

٣. فهرس الأعلام المترجم لهم أو المحكوم عليهم

٤. فهرس الغريب

٤. فهرس الغريب

٥. فهرس الأماكن المعرف بها

٥. فهرس الأماكن المعرف بها

٦. فهرس المصادر والمراجع

الكتب:

١. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، عبيدالله بن محمد بن بطة العكبري، تحقيق د.عثمان الأثيوبي، الرياض، دار الراية، ط٢، ١٤١٨هـ.
٢. إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٣. إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك، محمد بن أبي بكر المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق نشأت بن كمال المصري، القاهرة، المكتبة الإسلامية، ط١، ٢٠٠٦م.
٤. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق مركز خدمة السنة والسيرة ، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٥. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
٦. الآحاد والمثاني، أحمد بن عمرو بن الضحاك، ابن أبي عاصم الشيباني، تحقيق د.باسم فيصل أحمد الجوابرة، الرياض، دار الراية، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٧. أحاديث أبي عروبة الحراني برواية أبي أحمد الحاكم، الحسين بن محمد الحراني أبو عروبة، تحقيق عبد الرحيم القشقري، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٨. أحاديث الشاموخي عن شيوخه، الحسن بن علي الشاموخي، تحقيق مشعل المطيري، بيروت، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٧هـ.

٩. الأحاديث المختارة، محمد بن عبد الواحد المقدسي المشهور بالضياء المقدسي، تحقيق عبد الملك بن دهيش، مكة المكرمة، مكتبة النهضة الحديثة، ط١، ١٤١٠هـ.

١٠. أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم، علي بن عمر بن الدارقطني، تحقيق أبو الوليد هشام بن علي، الشارقة، مكتبة أهل الحديث.

١١. أحاديث يحتج بها الشيعة، عبد الرحمن محمد سعيد دمشقية، نشر موقع الفرقان، موجود في المكتبة الشاملة.

١٢. أحكام الخواتيم، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق عبد الله القاضي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٣. أحكام القرآن، محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق محمد عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٤. أحكام النساء، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق عمرو سليم، مؤسسة الريان للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٥. الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، عبد الحق الإشبيلي، تحقيق حمدي السلفي، صبحي السامرائي، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٦. أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق صبحي البدري السامرائي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.

١٧. أخبار القضاة، محمد بن خلف بن حيان الملقب بوكيع، تحقيق عبد العزيز المراغي، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م.

١٨. اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق أحمد شاكر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢.

١٩. اختلاف الحديث، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق عامر أحمد حيدر، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٠. الإخوان، عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١،

١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٢١. آداب الشافعي ومناقبه، عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢٢. الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٢٣. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبدالله الخليلي، تحقيق د.محمد سعيد إدريس، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٢٤. الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق خليل الميس، بيروت، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٥. الأسامي والكنى، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق أبو أحمد الحاكم الكبير، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية.

٢٦. الاستذكار، يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري، تحقيق سالم عطا، محمد علي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢٧. الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري، تحقيق د.عبد الله بن مرحول السوالمة، القاهرة، دار ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢٨. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري، تحقيق علي البجاوي، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢٩. أسد الغابة في معرفة الصحابة، علي بن محمد الجزري، عز الدين ابن الأثير، تحقيق علي معوض، عادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٣٠. إسعاف المبطأ برجال الموطأ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٣١. الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عبد الله الحاشدي، جدة، مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٢. الأشربة، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣٣. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٤. أطراف الغرائب والأفراد، محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق جابر عبد الله السريّع، الرياض، دار التدمرية، ط١، ١٤٢٨هـ.

٣٥. أعلام الحديث، حَمد بن محمد الخطابي، تحقيق محمد بن سعد آل سعود، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، ١٤٠٩هـ.

٣٦. الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٣٧. الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ أهل التاريخ، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق المستشرق فرانز روزنثال، ترجمة التحقيق د.صالح أحمد العلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٣٨. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، علي بن هبة الله بن ماكولا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٣٩. ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة في علوم الحديث، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق العربي الفرياطي، الرياض، مكتبة دار المنهاج، ط٢، ١٤٢٨هـ.

٤٠. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة،تونس، دار التراث،المكتبة العتيقة، ط١، ١٣٧٩هـ/١٩٧٠م.

٤١. الأم، محمد بن إدريس الشافعي، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٣هـ.

٤٢. أمالي ابن سمعون، محمد بن أحمد ابن عنبس البغدادي، تحقيق د.عامر صبري، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٤٣. أمالي الشجري، وتسمى الأمالي الخميسية، يحيى بن الحسين المعروف

بابن الشجري، الشاملة.

٤٤. أمالي المحاملي – رواية ابن يحيى البيع، الحسين بن إسماعيل المحاملي، تحقيق د.إبراهيم القيسي، الأردن، الدمام، المكتبة الإسلامية، ط١، ١٤١٢هـ.

٤٥. الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، أحمد بن طاهر الداني، تحقيق رضا بوشامة الجزائري، الرياض، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤٦. الإيمان، محمد بن إسحاق بن منده، تحقيق د.علي الفقيهي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٤٧. بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، محمد بن أبي إسحاق الكلاباذي، تحقيق محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١،١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٤٨. البداية والنهاية إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٤٩. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن عمر بن علي، تحقيق مصطفى أبو الغيط وآخرون، الرياض، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٥٠. البر والصلة، الحسين بن الحسن المروزي، تحقيق د.محمد سعيد بخاري، الرياض، دار الوطن، ط١، ١٤١٩هـ.

٥١. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة، نور الدين الهيثمي، تحقيق د.حسين الباكري، المدينة النبوية، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٥٢. بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد ابن العديم، تحقيق د.سهيل زكار، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٥٣. البلدان، أحمد بن إسحاق اليعقوبي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٤. بلوغ المرام من أدلة الأحكام، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق سمير الزهري، الرياض، دار الفلق، ط٧، ١٤٢٤هـ.

٥٥. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد ابن القطان، تحقيق د.الحسين آيت سعيد، الرياض، دار طيبة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٥٦. بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق د.نايف الدعيس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ.

٥٧. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٥٨. تاريخ ابن معين – رواية الدوري – ، تحقيق د.أحمد محمد نور سيف، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٥٩. تاريخ ابن معين – رواية عثمان الدارمي – ، يحيى بن معين، تحقيق د.أحمد محمد نور سيف، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٠ هـ.

٦٠. تاريخ أسماء الثقات، عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين، تحقيق صبحي السامرائي، الكويت، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٦١. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د.بشار عوّاد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

٦٢. التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق د.تيسير أبو حيمد، الرياض، دار الرشد، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٦٣. تاريخ الرَّقة ومن نزلها من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين والفقهاء والمحدثين، محمد بن سعيد القشيري، تحقيق إبراهيم صالح، دمشق، دار البشائر، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٦٤. تاريخ الصحابة الذين روي عنهم الأخبار، محمد بن حبان البستي، تحقيق بوران الضناوي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٦٥. التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق صلاح هلال، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٦٦. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٦٧. تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق مصطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ.

٦٨. تاريخ جرجان، حمزة بن يوسف السهميّ الجرجاني، تحقيق د.محمد عبدالمعيد خان، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٦٩. تاريخ مدينة دمشق، علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تحقيق علي شيري، بيروت، دار الفكر.

٧٠. تاريخ واسط، أسلم بن سهل الرزار المعروف ببحشل، تحقيق كوركيس عواد، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٦هـ.

٧١. التبيين لأسماء المدلسين، أبو الوفا إبراهيم بن محمد سَبْط ابن العجمي، تحقيق يحيى شفيق حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٧٢. تجريد أسماء الصحابة، محمد بن أحمد الذهبي، بيروت، دار المعرفة، مصورة عن طبعة حيدر آباد، ١٨٩٨م.

٧٣. تحرير تقريب التهذيب، بشار معروف، شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٧٤. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، بيروت، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٧٥. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف وبحاشيته النكت الظراف على تحفة الأشراف لابن حجر، يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٧٦. التحقيق في أحاديث الخلاف، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق مسعد السعدني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.

٧٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة.

٧٨. التدوين في أخبار قزوين، عبدالكريم محمد الرافعي، تحقيق عزيز الله العطاري، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
٧٩. تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٨٠. تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق صبحي السامرائي، الكويت، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٤هـ.
٨١. تذكرة الموضوعات، محمد طاهر الفَتَّنِي، إدارة الطباعة المنيرية، ط١، ١٣٤٣هـ.
٨٢. التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي بن قليج الحنفي، تحقيق طلاب وطالبات الماجستير لعام ١٤٢٤هـ، جامعة الملك سعود، إشراف د.علي الصياح، الرياض، دار المحدث، ط١، ١٤٢٦هـ.
٨٣. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، عياض بن موسى السبتي، تحقيق محمد الطنجي، المغرب، وزارة الأوقاف، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٨٤. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ.
٨٥. تسمية شيوخ أبي داود (طبع مع كتاب التعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري)، أبو علي الحسين بن محمد الجياني، تحقيق محمد السعيد زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٨٦. تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن الفضل بن دكين، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، المدينة النبوية، مطابع الرشيد، ط١، ١٤٠٩هـ.
٨٧. تصحيفات المحدثين، الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق محمود ميرة، القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، ط١، ١٤٠٢هـ.

٨٨. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق د.إكرام الله إمداد الحق، بيروت، دار البشائر، ط١، ١٩٩٦م.

٨٩. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، سليمان بن خلف الباجي، تحقيق د.أبو لبابة حسين، الرياض، دار اللواء للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٩٠. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق د.عاصم القريوتي، عمان، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٩١. تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر المروزي، تحقيق د.عبد الرحمن الفريوائي، المدينة النبوية، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٦هـ.

٩٢. تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، بيروت، عمان، المكتب الإسلامي، دار عمار، ط١، ١٤٠٥هـ.

٩٣. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٩٤. التقريب والتيسير للنووي مع شرحه تدريب الراوي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق نظر محمد الفاريابي، الرياض، دار طيبة.

٩٥. التقصي لأحاديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك، وفي آخره : ما لم يذكر في الموطأ من رواية يحي بن يحي عن الإمام مالك، ويسمى أيضاً (تجريد التمهيد في الموطأ من المعاني والأسانيد)، يوسف بن عبد البر النمري، القاهرة، بيروت، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية.
الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب، يوسف بن عبد البر النمري، تحقيق عبد اللطيف الجيلاني المغربي، السعودية، أضواء السلف، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٩٦. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، محمد بن عبد الغني البغدادي المشهور

بابن نقطة، تحقيق كمال يوسف الحوت، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

٩٧. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة النبوية، المكتبة السلفية، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٩٨. تكملة الإكمال، محمد بن عبد الغني البغدادي المشهور بابن نقطة، تحقيق د.عبد القيوم عبد رب النبي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٠هـ.

٩٩. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي حجر العسقلاني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٨٩م.

١٠٠. تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق سكينة الشهابي، دمشق، دار طلاس، ط١، ١٩٨٥م.

١٠١. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، مؤسسة قرطبة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

١٠٢. التمييز، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق د.محمد مصطفى الأعظمي، الرياض، مكتبة الكوثر، ط٣، ١٤١٠هـ.

١٠٣. تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم، محمود سعيد ممدوح، الرياض، مكتبة الإمام الشافعي، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٠٤. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، علي بن محمد ابن عراق الكناني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٩هـ.

١٠٥. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق سامي بن محمد بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخباني، الرياض، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٠٦. تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

١٠٧. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٠٨. تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي المزي، تحقيق د.بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٠٩. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعاني، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١١٠. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ابن ناصر الدين محمد بن عبد الله الدمشقي، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٣م.

١١١. التيسير بشرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، الرياض، مكتبة الإمام الشافعي، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١١٢. الثقات، محمد بن حبان البستي، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

١١٣. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

١١٤. جامع الترمذي وملحق به العلل الصغير، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

١١٥. الجامع الصغير من حديث البشير النذير، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١١٦. جامع العلوم والحكم، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٨هـ.

١١٧. جامع العلوم والحكم، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٨هـ.

١١٨. الجامع في الحديث، عبد الله بن وهب القرشي، تحقيق د.مصطفى أبو الخير، السعودية، دار ابن الجوزي، ١٩٩٦م.

١١٩. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق د.محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤١٣هـ.

١٢٠. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، بيروت، دار الكتب العلمية، مصورة عن نسخة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٧١هـ.

١٢١. جزء ابن الغطريف، محمد بن أحمد بن الغطريف الجرجاني، تحقيق د.عامر حسن صبري، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٢٢. جزء أبي عثمان سعدان المخرمي، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٢٣. جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان، أحمد بن جعفر بن حمدان أبو بكر القطيعي، تحقيق بدر بن عبدالله البدر، الكويت، دار النفائس، ط١، ١٩٩٣م.

١٢٤. الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين الفوائد، يحيى بن معين رواية أبي بكر المروزي، تحقيق خالد بن عبد الله السبت، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٢٥. جزء القراءة خلف الإمام، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق فضل الرحمن الثوري، المكتبة السلفية، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٢٦. جزء حديث نافع عن أبي نعيم لمحمد بن إبراهيم المقرئ، جامع الحديث.

١٢٧. جزء في حديث أبي محمد الفاكهي رواية ابن بشران، عبد الله بن محمد بن إسحاق الفاكهي، جامع الحديث.

١٢٨. جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق مشهور آل سلمان، الأردن، دار عمار، ط١،

١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٢٩. الجزء فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر، أبو الشيخ عبد الله بن جعفر بن حيان الأصبهاني، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، الرياض، مكتبة الرشيد، ط١، ١٩٩٦م.

١٣٠. جزء فيه أحاديث أبي عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، أحمد بن محمد بن مردويه، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٤هـ.

١٣١. جزء فيه طرق حديث إن لله تسعة وتسعين اسماً، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق مشهور سلمان، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٣هـ.

١٣٢. جزء فيه ما انتقى أبو بكر أحمد بن موسى ابن مردويه على أبي القاسم الطبراني من حديثه لأهل البصرة، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

١٣٣. الجزء فيه من حديث أبي الطيب الحوراني، أبو الطيب محمد بن حُمَيْد الحوراني، تحقيق حمزة الجزائري، [ضمن مجموع كتاب سلوك طريق السلف وستة أجزاء أخرى] الدار الأثرية، ط١، ٢٠٠٩م.

١٣٤. جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث، د.علي بن عبد الله الصياح، الرياض، دار المحدث، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٣٥. حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته (مطبوع مع عون المعبود شرح سنن أبي داود)، محمد أشرف العظيم آبادي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٥هـ.

١٣٦. حديث الزهري، عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري، أبو الفضل البغدادي، تحقيق د.حسن بن محمد بن علي شبالة البلوط، الرياض، أضواء السلف، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٣٧. الحديث المعلل، خليل ملا خاطر، جدة، دار الوفاء، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٣٨. حديث شعبة، محمد بن المظفر البغدادي، تحقيق صالح عثمان اللحام، الأردن، الدار العثمانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٣٩. حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر، إسماعيل بن جعفر المدني، تحقيق عمر السّفياني، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٤٠. حديث مصعب بن عبد الله الزبيري، أبو القاسم البغوي، تحقيق صالح عثمان اللحام، الأردن، الدار العثمانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٤١. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، مصر، دار السعادة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

١٤٢. خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي، ابن الملقن عمر بن علي الشافعي المصري، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٠هـ.

١٤٣. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أحمد بن عبد الله الخزرجي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب، بيروت، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، ١٤١٦هـ.

١٤٤. دار هجر، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٤٥. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أحمد بن علي بن بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله هاشم اليماني، بيروت، دار المعرفة، ١٣٨٤هـ.

١٤٦. درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري، تحقيق عرفات مطرجي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٤٧. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عبد المعيد، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

١٤٨. الدعاء، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق مصطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.

١٤٩. دلائل النبوة، أحمد بن الحسين البيهقي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٥٠. ذخيرة الحفاظ، محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق د.عبد الرحمن الفريوائي، الرياض، دار السلف، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

١٥١. ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضاً، عبد الله بن محمد المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، تحقيق مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٥٢. ذكر من اسمه شعبة، أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق طارق العموي، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٥٣. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث)، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، دار البشائر، ط٤، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٥٤. ذم الدنيا (ضمن موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا)، عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٥٥. ذم الهوى، عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق مصطفى عبد الواحد، مصر، دار الكتب الحديثة، ١٣٨١هـ.

١٥٦. ذيل طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

١٥٧. الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة الرسالة رقم٢٦ ضمن مجموع رسائل ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق طلعت الحلواني، المجلد الثاني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

١٥٨. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، تحقيق محمد الصباغ، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٥٩. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق محمد المنتصر الكتاني، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط٤، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٦٠. الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.

١٦١. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٣، ١٤٠٧هـ.

١٦٢. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

١٦٣. الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام، جاسم بن سليمان الفهيد، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

١٦٤. الزهد الكبير، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عامر حيدر، بيروت، دار الجنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

١٦٥. الزهد وصفة الزاهدين، أحمد بن أبو سعيد ابن الأعرابي، تحقيق مجدي السيد، طنطا، دار الصحابة للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٦٦. الزهد، عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، دمشق، دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٦٧. الزهد، هَنَّاد بن السَرِيّ، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ١٤٠٦هـ.

١٦٨. الزهد، وكيع بن الجراح، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، المدينة النبوية، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٦٩. زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث، د.حمزة المليباري، ملتقى أهل الحديث، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٧٠. السلسلة الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف.
١٧١. السنة لابن أبي عاصم ومعه ظلال الجنة تخريج السنة لابن أبي عاصم، محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
١٧٢. السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق د.محمد سعيد القحطاني، الدمام، دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٦هـ.
١٧٣. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني "ابن ماجه"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر.
١٧٤. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.
١٧٥. السَنَن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، محمد بن عمر بن رُشيد الفهري، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٧هـ.
١٧٦. سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق شعيب الارنؤوط، وآخرون، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
١٧٧. السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مؤلف الجوهر النقي علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، الهند، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٤٤هـ.
١٧٨. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
١٧٩. السنن المأثورة للشافعي، إسماعيل بن يحيى المزني، تحقيق د.عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦هـ.
١٨٠. سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور الخراساني، تحقيق د سعد بن عبد الله آل حميد، الرياض، دار الصميعي، ط١، ١٤١٤هـ.
١٨١. سؤالات ابن الجنيد ليحي بن معين، تحقيق د.أحمد محمد نور سيف،

المدينة النبوية، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٨٢. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، تحقيق محمد علي قاسم العمري، المدينة النبوية، الجامعة الإسلامية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٨٣. سؤالات البرقاني للدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق د.عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، باكستان، كتب خانه جميلي، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٨٤. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق د.موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٨٥. سؤالات السلمي للدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق فريق من الباحثين، بإشراف د.سعد آل حميد، د.خالد الجريسي، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٨٦. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، علي بن عبد الله المديني، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ.

١٨٧. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٨٨. الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٨٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد العكري الشهير بابن العماد الحنبلي، تحقيق عبد القادر ومحمود الأرناؤوط، بيروت، دار ابن كثير، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٩٠. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق أحمد حمدان الغامدي، الرياض، دار طيبة، ط٨، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

١٩١. شرح التبصرة والتذكرة، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق عبد اللطيف الهميم، ماهر الفحل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٩٢. شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، دمشق، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

١٩٣. شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق د.نور الدين عتر، الرياض، دار العطاء، ط٤، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٩٤. شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق د.همام سعيد، الرياض، مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٩٥. شرح لغة المحدث، طارق بن عوض الله، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١٩٦. شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١٩٧. شرح معاني الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار، الرياض، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

١٩٨. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، على بن سلطان محمد القاري المعروف "بملا على القاري"، تحقيق محمد نزار تميم، هيثم نزار تميم، بيروت، دار الأرقم .

١٩٩. شرف أصحاب الحديث، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق عمرو سليم، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٢٠٠. شروط الأئمة الستة، محمد بن طاهر المقدسي، ويليه شروط الأئمة الخمسة، محمد بن موسى الحازمي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٢٠١. الشريعة، محمد بن الحسين الآجُرِّيُّ، تحقيق د.عبد الله الدميجي، الرياض، دار الوطن، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٢٠٢. شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ.

٢٠٣. الشعر والشعراء، **عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر،** القاهرة، دار المعارف، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.

٢٠٤. الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق سيد عباس الجليمي، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٢هـ.

٢٠٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٠٦. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان البستي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٢٠٧. صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق د.محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

٢٠٨. صحيح أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، الكويت، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢٠٩. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢١٠. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٢١١. صحيفة أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما، د.صالح أحمد رضا في "العدد الثامن من مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٣هـ.

٢١٢. صفة الصفوة، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق محمود فاخوري، د.محمد رواس قلعه جي، بيروت، دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٢١٣. صلة الخلف بموصول السلف، محمد الرُّوداني، تحقيق محمد حجي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢١٤. الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢١٥. الضعفاء الصغير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢١٦. الضعفاء والمتروكين، أحمد بن علي بن شعيب النسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢١٧. الضعفاء والمتروكين، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢١٨. الضعفاء والمتروكين، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق موفق عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢١٩. الضعفاء، أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق فاروق حمادة، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٢٢٠. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع محمد بن عبدالرحمن السخاوي، بيروت، دار مكتبة الحياة.

٢٢١. طبقات الحفاظ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢٢٢. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي السبكي، تحقيق د.محمود محمد الطناحي، د.عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

٢٢٣. طبقات الشعراء، عبد الله بن محمد ابن المعتز العباسي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، دار المعارف، ط٣.

٢٢٤. الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم)، محمد بن سعد بن منيع، تحقيق زياد محمد منصور، المدينة النبوية، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٢٥. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ط١، ١٩٦٨م.

٢٢٦. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، تحقيق عبد الغفور البلوشي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢٢٧. الطبقات، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق محمود زايد، حلب، دار الوعي، ط١، ١٣٦٩هـ.

٢٢٨. طرح التثريب شرح التقريب، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ولولده أبي زرعة أحمد، تحقيق عبد القادر محمد علي، بيروت، دار الكتب العلمية مصورة عن النسخة المصرية القديمة، ٢٠٠٠م .

٢٢٩. الطيوريات، من انتخاب أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي، من أصول كتب المبارك بن عبد الجبار الطيوري، تحقيق دسمان يحيى معالي، وعباس صخر الحسن، الرياض، دار أضواء السلف، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢٣٠. العبر في خبر من غبر، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢٣١. العلة وأجناسها عند المحدثين، مصطفى باحو، طنطا، مكتبة الضياء، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢٣٢. علل أحاديث في صحيح مسلم، أبو الفضل محمد بن أبي الحسين ابن عمار الشهيد، تحقيق علي حسن عبد الحميد الحلبي، الرياض، دار الهجرة، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٣٣. علل الترمذي الكبير، ترتيب أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٢٣٤. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق خليل الميس، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢٣٥. العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١-١١)، أبو الحسن علي بن عُمَر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني، تحقيق وتخريج د.محفوظ الرحمن زين الله، الرياض، دار طيبة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٣٦. العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٢-١٥)، أبو الحسن علي بن عُمَر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني، تحقيق محمد بن صالح الدباسي، الدمام، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٧هـ.

٢٣٧. العلل ومعرفة الرجال - رواية المروذي والميموني وصالح بن أحمد -، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، بومباي، الهند، الدارس السلفية، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢٣٨. العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، بيروت، الرياض، المكتب الإسلامي، دار الخاني، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢٣٩. العلل، علي بن عبد الله المديني، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، الناشر المكتب الإسلامي، ١٩٨٠م.

٢٤٠. علم طبقات المحدثين، أسعد سالم تيم، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٢٤١. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمد محمود بدر الدين العينى، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٢٤٢. العمدة من الفوائد والآثار الصحاح والغرائب،شُهْدَة بنت أحمد بن الفرج الديِّنَوَرِي الإِبَرِي، تحقيق د.رفعت فوزي عبدالمطلب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٢٤٣. عمل اليوم والليلة، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق د.فاروق حمادة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٢٤٤. عمل اليوم والليلة، أحمد بن محمد الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بابن السُّنِّيِّ، تحقيق بشير عيون، دمشق، دار البيان.

٢٤٥. غرائب حديث الإمام مالك، محمد بن المظفر البزاز، تحقيق رضا بن خالد الجزائري، الرياض، دار السلف، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٤٦. غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق د.سليمان إبراهيم محمد العايد، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢٤٧. غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق د.محمد عبد المعيد خان، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٣٩٦هـ.

٢٤٨. غريب الحديث، حمد بن محمد الخطابي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

٢٤٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

٢٥٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق طارق بن عوض الله، الدمام، دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٢٥١. فتح الباقي بشرح ألفية العراق، زكريا بن محمد الأنصاري، تحقيق عبد اللطيف هميم، وماهر الفحل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٢٥٢. الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق يوسف النبهاني، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٢٥٣. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢٥٤. الفتن، حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني، تحقيق عامر صبري، لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط١٤١٩،١هـ/١٩٩٨م.

٢٥٥. الفتن، نعيم بن حماد المروزي، تحقيق سمير الزهيري، القاهرة، مكتبة التوحيد، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٥٦. الفرج بعد الشدة، المحسن بن علي التنوخي، تحقيق عبود الشالجى، بيروت، دار صادر، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٢٥٧. الفردوس بمأثور الخطاب، شيرويه بن شهردار الديلمي الهمذاني الملقب إلكيا، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٥٨. الفصل للوصل المدرج في النقل، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق محمد مطر الزهراني، الرياض، دار الهجرة، ١٤١٨هـ.

٢٥٩. فضائل الصحابة، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق د.وصي الله عباس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٦٠. فضائل القرآن، جعفر بن محمد الفريابي، تحقيق يوسف جبريل، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٢٦١. فضائل القرآن، محمد بن أيوب بن يحيى بن الضُّرَيس، تحقيق غزوة بدير، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

٢٦٢. فضيلة الشكر لله على نعمته، محمد بن جعفر الخرائطي، تحقيق محمد مطيع الحافظ، د.عبد الكريم اليافي، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٢هـ.

٢٦٣. الفقيه والمتفقه، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق عادل العزازي، السعودية، دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢١هـ.

٢٦٤. فنون العجائب في أخبار الماضيين من بني إسرائيل وغيرهم من العباد والزاهدين، محمد بن علي النقاش، تحقيق طارق الطنطاوي، القاهرة، مكتبة القرآن.

٢٦٥. فوائد ابن أخي ميمي الدقاق، محمد بن عبد الله البغدادي المعروف بابن أخي ميمي الدقاق، تحقيق نبيل سعد الدين جرار، الرياض، أضواء السلف.

٢٦٦. فوائد الحنائي أو الحنائيات، الحسين بن محمد الحنائي، تخريج عبد العزيز النخشبي، تحقيق خالد أبو النجا، الرياض، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٢٦٧. فوائد الفريابي، جعفر بن محمد الفِرْيابِي، تحقيق عبد الوكيل الندوي، بومباي، الدار السلفية.

٢٦٨. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٢٦٩. الفوائد المعللة، عبدالرحمن بن عمرو النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي، تحقيق رجب بن عبدالمقصود، الكويت، مكتبة الإمام الذهبي،

١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٢٧٠. الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب (المهروانيات)، يوسف بن محمد المهرواني، تحقيق خليل بن محمد العربي، الرياض، دار الراية للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .

٢٧١. الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي، علي بن عمر الحربي، تحقيق تيسير بن سعد أبو حيمد، الرياض، دار الوطن، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٢٧٢. الفوائد، تمام بن محمد الرازي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٢هـ.

٢٧٣. فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي، ضبطه وصححه أحمد عبد السلام، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٢٧٤. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢٧٥. قرة العينين برفع اليدين في الصلاة، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق أحمد الشريف، الكويت، دار الأرقم للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

٢٧٦. القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠١هـ.

٢٧٧. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، جدة، دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٢٧٨. الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق يحيى مختار غزاوي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٢٧٩. الكبائر، محمد بن أحمد الذهبي، بيروت، دار الندوة الجديدة.

٢٨٠. كتاب الأربعين، الحسن بن سفيان النسوي، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٨١. كتاب الأمثال في الحديث النبوي، أبو الشيخ عبد الله بن جعفر بن حيان الأصبهاني، تحقيق د.عبد العلي عبد الحميد، الهند، الدار السلفية، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

٢٨٢. كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق عبد العزيز الشهوان، الرياض، مكتبة الرشد، ط٥، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٢٨٣. كتاب الصيام، جعفر بن محمد الفِرْيابِي، تحقيق عبد الوكيل الندوي، بومباي، الدار السلفية، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٨٤. كتاب العلل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران، ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف أ.د.سعد آل حميد، و د.خالد الجريسي، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٢٨٥. الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن، أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهينن تحقيق عبد الله بن محمد البصيري، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٦هـ.

٢٨٦. كتاب ذم المسكر، عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق د.نجم عبد الرحمن خلف، الرياض، دار الراية، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢٨٧. كشف الأستار عن رجال معاني الآثار ، تلخيص مغاني الأخيار ، أبو التراب رُشد الله السندهي ، الهند، دار العلوم الديوبندية، ١٣٤٥هـ.

٢٨٨. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، عبد العزيز بن أحمد البخاري، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٨٩. الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي الشهير بسبط ابن العجمي، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٩٠. الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المدينة النبوية، المكتبة العلمية

٢٩١. الكنى والأسماء، محمد بن أحمد الدولابي، تحقيق نظر محمد الفاريابي، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢٩٢. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، بيروت، دار المأمونن ط١، ١٩٨١م.

٢٩٣. اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢٩٤. اللباب في تهذيب الأنساب، علي بن محمد الجزري، بيروت، دار صادر، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٩٥. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، محمد بن محمد ابن فهد المكيّ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٩٦. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، بيروت، دار صادر، ط١.

٢٩٧. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق دائرة المعرف النظامية بالهند، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ط٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٩٨. اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، محمد بن عمر أبو موسى المديني، تحقيق محمد علي سمك، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١٤٢٠،١هـ/١٩٩٩م.

٢٩٩. ما رواه الأكابر عن مالك، محمد بن مخلد المروزي، تحقيق عواد الخلف، بيروت، مؤسسة الريان، ط١، ١٤١٦هـ.

٣٠٠. المتفق والمفترق، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق محمد الحامدي، دمشق، دار القادري، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٣٠١. المجالس الخمسة، أحمد بن إبراهيم السلفي، تحقيق مشهور آل سلمان، الرياض، دار الصميعي، ط١، ١٩٩٤م.

٣٠٢. المجالسة وجواهر العلم، أحمد بن مروان الدَّينَوْري، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، البحرين، لبنان، جمعية التربية الإسلامية، دار ابن حزم، ١٤١٩هـ.

٣٠٣. المجتبى من السنن، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣٠٤. المجروحين، محمد بن حبان البستي، تحقيق محمود زايد، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٣٠٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، بيروت، دار الفكر، ١٤١٢هـ.

٣٠٦. المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق يوسف المرعشلي، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٩٩٢م.

٣٠٧. مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري، محمد بن عمرو بن البختري، تحقيق نبيل جرار، بيروت، دار البشائر الاسلامية، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٠٨. مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، علق عليه محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي.

٣٠٩. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق د.محمد عجاج الخطيب، بيروت، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٣١٠. المحرر في الحديث، محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق د.يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرون، بيروت، دار المعرفة، ط٣، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣١١. المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

٣١٢. المحلى، علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة، دار التراث.

٣١٣. مختصر سنن أبي داود ومعه معالم السنن وتهذيب ابن القيم، عبد العظيم المنذري، تحقيق كامل مصطفى الهنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣١٤. المختلطين، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق د.رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٦م.

٣١٥. المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن المخَلِّص، تحقيق نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٣١٦. المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الكويت، دار الخلفاء، ١٤٠٤هـ،

٣١٧. المدخل إلى الصحيح، محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق د.ربيع المدخلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣١٨. المدونة رواية سحنون، مالك بن أنس الأصبحي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٣١٩. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، عبد الله بن أسعد اليافعي، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٣٢٠. المراسيل، سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٢١. مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب "العلل" للدارقطني، د.عبد الله دمفو، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٣٢٢. مسألة الاحتجاج بالشافعي، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق خليل إبراهيم ملا خاطر، باكستان، المكتبة الأثرية.

٣٢٣. المسالك والممالك، إبراهيم بن محمد الاصطخري، بيروت، دار صادر، ٢٠٠٤م.

٣٢٤. مساوئ الأخلاق ومذمومها، محمد بن جعفر الخرائطي، تحقيق مصطفى بن أبو النصر الشلبي، جدة، مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٢هـ/٩٩٢م.

٣٢٥. المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق مطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٣٢٦. المسلسلات من الأحاديث والآثار، سليمان بن موسى الكلاعي، الشاملة.

٣٢٧. مسند ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق عادل الغزاوي وفريد المزيدي، الرياض، دار الوطن، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣٢٨. مسند ابن الجعد، علي بن الجعد الجوهري، تحقيق عامر أحمد حيدر، بيروت، مؤسسة نادر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٣٢٩. مسند أبي بكر الصديق، أحمد بن علي المروزي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٣٠. مسند أبي عوانة، يعقوب بن إسحاق الاسفرائيني، بيروت، دار المعرفة.

٣٣١. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دمشق، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٣٣٢. مسند إسحاق بن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، تحقيق د.عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، المدينة النبوية، مكتبة الإيمان، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٣٣٣. مسند البزار (١٠-١٥)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق عادل سعد، المدينة النبوية، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٣٣٤. مسند البزار (١-٩)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق د.محفوظ الرحمن زين الله، بيروت/المدينة النبوية، مؤسسة علوم القرآن/مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٣٣٥. مسند الحميدي، عبدالله بن الزبير الحميدي، تحقيق حسين سليم أسد، دمشق، دار السقا، ط١، ١٩٩٦م.

٣٣٦. مسند الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٣٧. مسند الروياني، محمد بن هارون الروياني، تحقيق أيمن أبو يماني، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٣٣٨. مسند السراج، محمد بن إسحاق بن إبراهيم المعروف بالسَّرَّاج، تحقيق إرشاد الحق الأثري، باكستان، إدارة العلوم الأثرية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٣٣٩. مسند الشاشي، الهيثم بن كُليب الشاشي، تحقيق د.محفوظ الرحمن زين الله، المدينة النبوية، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٠هـ.
٣٤٠. مسند الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية.
٣٤١. مسند الشاميين، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
٣٤٢. مسند الشهاب، محمد بن سلامة القضاعي، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
٣٤٣. مسند الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود، تحقيق د.محمد بن عبد المحسن التركي،
٣٤٤. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٣٤٥. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٣٤٦. مسند الموطأ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الجوهري، تحقيق لطفي الصغير، طه بو سريح، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٧م.
٣٤٧. مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب ﷺ وأقواله على أبواب العلم (ويسمى مسند الفاروق)، إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق عبد المعطي قلعجي، المنصورة، دار الوفاء، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٣٤٨. مسند عبد الله بن عمر، محمد بن إبراهيم الطرسوسي، تحقيق أحمد راتب عرموش، بيروت، دار النفائس، ط٥، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٣٤٩. مسند عمر بن الخطاب ﷺ، يعقوب بن شيبة، تحقيق كمال الحوت، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣٥٠. المسند، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٣٥١. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان البُستي، تحقيق مرزوق على إبراهيم، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٣٥٢. مشيخة ابن البخاري، أحمد بن محمد الظاهري، تحقيق د.عوض الحازمي، مكة المكرمة، دار عالم الفؤاد، ١٤١٩هـ.

٣٥٣. مشيخة ابن شاذان الصغرى، الحسن بن أحمد ابن شاذان، تحقيق عصام موسى هادي، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣٥٤. المشيخة، محمد بن أحمد الآبنوسي، تحقيق د.خليل حسن حمادة، جامعة الملك سعود –كلية التربية – قسم الدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢١هـ.

٣٥٥. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أحمد الكناني البوصيري، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، بيروت، دار العربية، ١٤٠٣هـ.

٣٥٦. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد الفيومي، بيروت، المكتبة العلمية.

٣٥٧. مُصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، تحقيق محمد عوامة، جدة/دمشق، دار القبلة/مؤسسة علوم القرآن، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٣٥٨. المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٣٥٩. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تنسيق د.سعد بن ناصر الشثري، السعودية، دار العاصمة، دار الغيث، ط١، ١٤١٩هـ.

٣٦٠. معالم السنن، حمد بن محمد الخطابي، تحقيق وطباعة محمد راغب الطباخ، حلب، ط١، ١٣٥١هـ/١٩٣٢م.

٣٦١. معجم ابن الأعرابي، أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي البصري، تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الدمام، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣٦٢. معجم أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي الموصلي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، فيصل آباد، إدارة العلوم الأثرية، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٦٣. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٣٦٤. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، بيروت، دار صادر، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٣٦٥. معجم الشيوخ، محمد بن أحمد بن جُمَيْع الصيداوي، تحقيق د.عمر تدمري، بيروت، طرابلس، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٦٦. معجم الصحابة، عبد الباقي بن قانع، تحقيق صلاح بن سالم المصراتين المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٨هـ.

٣٦٧. المعجم الصغير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، بيروت، عمان، المكتب الإسلامي، دار عمار، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣٦٨. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

٣٦٩. المعجم المختص بمحدثي أهل العصر، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة، الطائف، مكتبة الصديق، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٧٠. المعجم المفرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد شكور المياديني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٣٧١. معجم شيوخ ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق د.وفاء تقي الدين، دمشق، دار البشائر، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣٧٢. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، تحقيق د.زياد محمد منصور، المدينة النبوية، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٧٣. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣٧٤. المعجم، أو معجم شيوخ ابن المقرئ، محمد بن إبراهيم المشهور بابن المقرئ، تحقيق عادل سعد، الرياض، مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣٧٥. معرفة أصحاب شعبة، د.محمد بن تركي التركي، الرياض، دار العاصمة، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٣٧٦. معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، المدينة النبوية، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣٧٧. معرفة الرجال ليحيى بن معين رواية ابن محرز، أحمد بن محمد بن مُحْرِز، تحقيق محمد بن علي الأزهري، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٣٧٨. معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان)، دار قتيبة (دمشق –بيروت)، دار الوعي (حلب – دمشق)، دار الوفاء (المنصورة– القاهرة)، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٣٧٩. معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، الرياض، دار الوطن للنشر، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣٨٠. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد الذهبي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٣٨١. معرفة علوم الحديث، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٣٨٢. المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣٨٣. المغرب في ترتيب المعرب، ناصر الدين بن عبد السيد ابن المطرز، تحقيق محمود فاخوري، عبدالحميد مختار، حلب، مكتبة أسامة بن زيد، ط١، ١٩٧٩م.

٣٨٤. المغني في الضعفاء، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د.نور الدين عتر، قطر، إدارة إحياء التراث الإسلامي.

٣٨٥. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، عبد الله بن أحمد بن قدامة، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٨٦. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣٨٧. المقترب في بيان المضطرب، أحمد بن عمر بازمول، جدة، بيروت، دار الخراز، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٨٨. المقتنى في سرد الكنى، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد صالح عبد العزيز المراد، المدينة النبوية، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٨هـ.

٣٨٩. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث. عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المشهور بابن الصلاح، تحقيق محمد راغب الطباخ، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٩٠. مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، محمد بن جعفر الخرائطي، تحقيق د. عبد الله بن بجاش الحميري، الرياض، مكتبة الرشد، ٢٠٠٦م.

٣٩١. مكارم الأخلاق، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق د.فاروق حمادة، السعودية، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، ١٣٩٩هـ.

٣٩٢. مكارم الأخلاق، عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي المعروف بابن أبي

الدنيا، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، القاهرة، مكتبة القرآن، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٣٩٣. من الفوائد الغرائب الحسان، محمد بن عبد الله الأبهري رواية العتيقي، تحقيق حسام بو قريص، الكويت، دار إيلاف الدولية، ط١، ١٩٩٩م.

٣٩٤. من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي، خيثمة بن سليمان الأطرابلسي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، الشاملة.

٣٩٥. مناقب الشافعي، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق أحمد صقر، مصر، دار التراث، ط١، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

٣٩٦. المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى للبيهقي، محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٩٧. المنتخب من علل الخلال، عبد الله بن أحمد ابن قدامة، تحقيق طارق عوض الله، الرياض، دار الراية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣٩٨. المنتخب من غرائب أحاديث مالك، محمد بن إبراهيم ابن المقرئ، تحقيق رضا بو شامة الجزائري، الرياض، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٣٩٩. المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، إبراهيم بن محمد الصيرفيني، تحقيق خالد حيدر، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ.

٤٠٠. المنتخب من مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد الكسي، تحقيق صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي، القاهرة، مكتبة السنة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٠١. المنتقى من السنن المسندة، عبد الله بن علي بن الجارود، تحقيق عبدالله عمر البارودي، بيروت، مؤسسة الكتاب الثقافية، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٠٢. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ.

٤٠٣. المنهج المقترح لفهم المصطلح، حاتم بن عارف العوني، الرياض، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٤٠٤. الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، د. حمزة المليباري، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٤٠٥. المؤتلف والمختلف للدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق د.موفق بن عبد الله بن عبد القادر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤٠٦. موضح أوهام الجمع والتفريق، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق د.عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧هـ.

٤٠٧. الموضوعات، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن عثمان، المدينة النبوية، المكتبة السلفية، ط١، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

٤٠٨. الموطأ - رواية محمد بن الحسن -، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق د.تقي الدين الندوي، دمشق، دار القلم، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩١م.

٤٠٩. الموطأ - رواية يحيى الليثي -، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٥م.

٤١٠. الموطأ برواياته الثمانية، مالك بن أنس، تحقيق سليم الهلالي، دبي، مجموعة الفرقان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤١١. الموقظة في علم مصطلح الحديث، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غُدّة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤١٢هـ.

٤١٢. ميزان الاعتدال، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت دار المعرفة، ط١، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.

٤١٣. ناسخ الحديث ومنسوخه، عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق سمير الزهيري، الزرقاء، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤١٤. الناسخ والمنسوخ، أحمد بن محمد النحاس، تحقيق د.محمد عبد السلام محمد، الكويت، مكتبة الفلاح، ط١، ١٤٠٨هـ.

٤١٥. نزهة النظر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق د.نور الدين عتر، بيروت، دار الخير، ط٢، ١٤١٤هـ.

٤١٦. نصب الراية لأحاديث الهداية، عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق محمد عوامة، بيروت، جدة، مؤسسة الريان للطباعة، دار القبلة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٤١٧. النظر في أحكام النظر بحاسة البصر، علي بن محمد ابن القطان الفاسي، تحقيق قسم التحقيق بدار الصحابة للتراث بطنطا، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٤١٨. نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق كامل شطيب الراوي، بغداد، مطبعة الأمة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤١٩. نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني، تحقيق شرف حجازي مصر، دار الكتب السلفية، ط٢.

٤٢٠. النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، أبو الفتح محمد ابن سيد الناس اليعمري، تحقيق د.أحمد معبد، الرياض، دار العاصمة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤٢١. النكت الوفية بما في شرح الألفية، إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق د.ماهر ياسين الفحل، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤٢٢. النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق د.ربيع بن هادي، الرياض، دار الراية، ط٣، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٤٢٣. النكت على مقدمة ابن الصلاح، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق زين العابدين محمد، الرياض، اضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ.

٤٢٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر الزاوى، محمود الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٤٢٥. نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق عصام الدين الصبابطي، مصر، دار الحديث، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

٤٢٦. هدي الساري = فتح الباري لابن حجر.

٤٢٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ط١، ١٩٠٠م- ١٩٩٤م.

مخطوط:

١. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبدالله الخليلي.
٢. زهر الفردوس، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.
٣. مجلس من أمالي ابن منده، محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه رواية ابنه أبو القاسم عبد الرحمن، الشاملة.
٤. مجموع فيه عشرة أجزاء حديثة، جزء من حديث أبي الحسن محمد بن طلحة النعالي، الشاملة.
٥. مجموع فيه عشرة أجزاء حديثة، مجلس ابن فاخر الأصبهاني، الشاملة.

رسائل علمية:

١. الأحاديث المرفوعة المعلّة في كتاب حلية الأولياء، سعيد بن صالح الغامدي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٢. الأحاديث المرفوعة المعلّة في كتاب حلية الأولياء، ناصر البابطين، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٣. الأحاديث المعلة في التاريخ الكبير، عبد الرحمن العواجي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٤. أفراد الثقات بين القبول والرد، متعب بن خلف السلمي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى.
٥. تحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم، د.علي الصَّيَّاح، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٦. دراسة الأحاديث التي ذكر الإمام أحمد في المسند أن فيها اختلافاً، إبراهيم التويجري، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

البرامج الحاسوبية: المكتبة الشاملة.

٧. فهرس الموضوعات


تم بحمد الله

جدول الصواب والخطأ

الصفحة	الخطأ	الصواب
٢١	وأبي داود	وأبو داود
٨٠	مسودة المبحث الأول	تحذف كلمة مسودة
٩٢		يمكن أن يضاف على مبحث: دفع العلة، ما يلي: قال الخليلي(ح٤٢/ص٤٤١): ((رواه الحفاظ من أصحاب شعبة عنه، عن الشيباني وحده، فأما من حديث ابن أبي خالد فلم يروه إلا وهب بن جرير عنه، وهو ثقة)). فيمكن أن يعد هذا النص من جهود الخليلي في دفع العلة؛ فقد روى الحديث أصحاب شعبة عنه عن الشيباني وحده، وخالفهم وهب بن جرير فزاد في السند إسماعيل بن أبي خالد وقرنه بالشيباني، وقَبِلَ الخليلي زيادة وهب بن جرير، وقبوله لزيادة الثقة دفع لعلة الشذوذ عن الحديث، فشعبة لسعة مروياته وتعدد شيوخه من الممكن أن يكون له أكثر من شيخ في الحديث الواحد.
١١٨	ومعمر بن راشد، وأنه ثقة	ومعمر بن راشد ثقة
١١٨	على أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث، من ثلاث روايات	يكمل النص (على أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث، من ثلاث روايات)، وسيأتي تخريجها في موضعها من الأوجه التالية:
١١٩	كما تقدم في التخريج	كما تقدم عن الخليلي (ص١١٧)
١٥٧	يرفعه	يدفعه
١٦٣	ظهور ركبته	قلت: هكذا هي في المطبوع،

ب

		ولعل صوابها ظهور كتبه.
١٦٧	جم غفير	جمع غفير
١٨٧	عبد الله بن عون	عبد الله بن عوف
١٩١	ما دفع إليه قراءة	ما دُفع إليه قرأه
١٩٢	وقد تقدم حال ابن لهيعة وأن أعدل الروايات عنه ما كان من طريقي ابن المبارك وابن وهب، فالراجح من وجهي الحديث عن يونس بن يزيد ما رواه ابن وهب، وتقدم نقل الترمذي عن أهل الحديث من أن الراجح عن يونس بن يزيد هو الوجه المرسل.	تحذف هذه الجزئية: (وقد تقدم حال ابن لهيعة وأن أعدل الروايات عنه ما كان من طريقي ابن المبارك وابن وهب، فالراجح من وجهي الحديث عن يونس بن يزيد ما رواه ابن وهب،)
١٩٥	اختُلف عنه على وجهين: كلاهما من طريق ابن لهيعة، وحال ابن لهيعة لا يخفى على أهل الشأن، وعدت رواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، فالموصولة من طريق عمرو بن خالد الحراني، والمرسلة هي الراجحة عنه فهي من طريق ابن وهب.	يعدل النص كما يلي: اختُلف عنه على وجهين: الرواية الموصولة من طريق ابن لهيعة، وحال ابن لهيعة لا يخفى على أهل الشأن، وعدت رواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، فالموصولة من طريق عمرو بن خالد الحراني، والمرسلة هي الراجحة عنه.
٢٧٤	فأوقفه عنه، عن أيوب، به،	فأوقفه عنه، عن أيوب، به

ج

	أخرجه ابن أبي شيبة	ابن أبي شيبة
٣١٣	ويحيى مما لا يحتمل تفرده	ويحيى ممن لا يحتمل تفرده
٤٣٨	ثم لقي عبد الرحمن	ثم لقي أبي عبد الرحمن
٤٤٣	عن سليمان بن أبي إسحاق الشيباني	عن سليمان أبي إسحاق الشيباني
٦٢٤	الحدي	الحديث